

محاسبة شركات الأموال





محاسبة شركات الأموال





منشورات جامعة حلب
كلية الاقتصاد

محاسبة شركات الأموال

الدكتور
مروان خياط
مدرس في قسم المحاسبة

الدكتور
محمود إبراهيم
أستاذ في قسم المحاسبة

الدكتور
عبد الستار الظاهر
مدرس في قسم المحاسبة

مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية

لطلاب السنة الثانية

١٤٣٨هـ - ٢٠١٧م



محتويات الكتاب

صفحة	الموضوع
٧	المقدمة
٩	الفصل الأول: الشركات المساهمة المغفلة
١٤	المبحث الأول: إجراءات تأسيس الشركات المساهمة المغفلة
١٦	المبحث الثاني: إدارة الشركة المساهمة المغفلة
٣٢	المبحث الثالث: رأس المال في الشركات المساهمة المغفلة
٤١	أسئلة الفصل الأول و تمارينه
٤٥	الفصل الثاني: إصدار الأسهم في الشركات المساهمة المغفلة
٤٧	المبحث الأول: إصدار الأسهم النقدية
٩٦	المبحث الثاني: إصدار الأسهم العينية
١١٨	المبحث الثالث: إصدار الأسهم الممتازة
١٣٠	أسئلة الفصل الثاني و تمارينه
١٥١	الفصل الثالث: زيادة رأس المال في الشركات المساهمة المغفلة
١٥٣	المبحث الأول: زيادة رأس المال بإصدار أسهم نقدية جديدة
١٦٩	المبحث الثاني: زيادة رأس المال بإصدار أسهم عينية جديدة
١٧٥	المبحث الثالث: زيادة رأس المال بإصدار أسهم مجانية
١٨٢	المبحث الرابع: زيادة رأس المال بتحويل سندات القرض والديون إلى أسهم
١٨٨	أسئلة الفصل الثالث و تمارينه
٢٠٣	الفصل الرابع: تخفيض واستهلاك رأس المال في الشركات المساهمة
٢٠٥	المبحث الأول: تخفيض رأس المال
٢١٥	المبحث الثاني: استهلاك رأس المال
٢٢١	أسئلة الفصل الرابع و تمارينه
٢٢٩	الفصل الخامس: سندات القرض في الشركات المساهمة المغفلة
٢٣٠	المبحث الأول: طبيعة سندات القرض
٢٣٧	المبحث الثاني: إصدار سندات القرض
٢٥١	المبحث الثالث: فائدة سندات القرض

٣٠٤	المبحث الرابع: رد قيمة سندات القرض
٣٢٢	أسئلة الفصل الخامس وتمارينه
	الفصل السادس: الحسابات الختامية والميزانية في الشركات المساهمة المغفلة
٣٣٩	المبحث الأول: الحسابات الختامية في الشركات المساهمة والقوائم البديلة عنها
٣٥٤	المبحث الثاني: توزيع الأرباح بوجود أسهم ممتازة
٣٦٧	المبحث الثالث: قائمة المركز المالي (الميزانية)
٤٠٠	أسئلة الفصل السادس وتماريناته
	الفصل السابع: التصفية في الشركات المساهمة المغفلة
٤١١	المبحث الأول: انحلال الشركات المساهمة المغفلة وتصفيتها
٤١٧	المبحث الثاني: المعالجة المحاسبية لتصفية الشركة المساهمة المغفلة
٤٤٣	المبحث الثالث: الحالات التي تنتهي إليها التصفية
٤٧٩	أسئلة الفصل السابع وتماريناته
	الفصل الثامن: الشركات المحدودة المسؤولية
٤٨٨	المبحث الأول: خصائص وإجراءات تأسيس الشركات المحدودة المسؤولية
٤٩٥	المبحث الثاني: رأس المال في الشركات المحدودة المسؤولية
٥١٣	المبحث الثالث: توزيع الأرباح والتصفية في الشركات المحدودة المسؤولية
٥٢٢	أسئلة الفصل الثامن وتماريناته
٥٢٨	مصطلحات مهمة
٥٣٤	المصطلحات باللغة الانكليزية
٥٤٥	المراجع

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

يعدّ قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ تاريخ ٢٠١١/٢/١٤ قفزة نوعية تواكب التطورات الجديدة في الاقتصاد السوري وسياسة الإصلاح الاقتصادي التي تنتهجها سورية، وذلك بالتزامن مع صدور العديد من التشريعات الجديدة التي سمحت بتأسيس مصارف خاصة ومشاركة وشركات تأمين خاصة، إضافة إلى صدور قانون إحداث هيئة الأوراق والأسواق المالية، ومرسوم إحداث سوق دمشق للأوراق المالية وغيرها من التشريعات في هذا المضمار، كما جاء هذا القانون تماشياً مع نهج العديد من الدول في أن يكون لديها قانون خاص للشركات التجارية مستقل ومنفصل عن قانون التجارة.

ويهدف قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ تاريخ ٢٠١١/٢/١٤ فيما يهدف إلى تبسيط الإجراءات ومواكبة التطورات الاقتصادية، على الصعيدين الإقليمي والدولي، فاتجه القانون إلى التقريب بين أحكامه وأحكام القوانين المقارنة في الدول العربية، واستنار بما ورد في بعض القوانين الأجنبية ذات الصلة، وأولى القانون أهمية خاصة للشركات المساهمة المغفلة (العامة والخاصة)، لدورها الفعال في تنمية المدخرات الفردية للمواطن السوري وباعتبارها وسيلة ادخار واستثمار تلبي حاجات الاقتصاد والمواطن بالتوازي والتوازن وتساعد على جذب الاستثمارات بما يكفل نمو استقرار الاقتصاد السوري.

تضمن قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ تاريخ ٢٠١١/٢/١٤ الكثير من التغييرات وعرض تصنيفاً جديداً موسعاً للشركات متضمناً على سبيل المثال الشركات المساهمة المملوكة بالكامل للدولة والشركات القابضة والشركات الخارجية وسمح القانون بتأسيس الشركات المدنية، واعتمد القانون موضوع رقابة الدولة على الشركات التجارية منطلقاً من مبدئين أساسيين هما: ضمان استمرار

واستقرار هذه الشركات ومتابعة توافق أعمالها والتعديلات التي تطرأ عليها من القوانين والأنظمة النافذة وتأمين أكبر قدر من الحماية للاستثمارات المحلية والأجنبية.

يهدف هذا الكتاب بشكل جوهري إلى بيان الأصول النظرية والتطبيقية للمحاسبة في شركات الأموال (الشركات المساهمة المغفلة والشركات محدودة المسؤولية) لمعالجة المسائل المتعلقة بجميع نشاطاتها من مرحلة التأسيس مروراً بالتعديلات على عقد الشركة وإصدار سندات القرض وإعداد الحسابات الختامية والميزانية وأصول توزيع أرباح الشركة وصولاً إلى تصفية الشركة بجميع حالاتها وطرائقها، ويحتوي الكتاب على مجموعة من التمارين المحلولة وغير المحلولة الشاملة لموضوعات الكتاب، تخدم قياس مدى فهم الطالب للمادة العلمية المعروضة كما عزز كل بحث بأمثلة وحالات عملية محلولة لتكون مرتكزاً تطبيقياً سليماً لطلابنا في دراسة وفهم المحاسبة في شركات الأموال وتطبيقها في الحياة العملية بنجاح. آملي أن يكون هذا العمل مساهمة متواضعة في إغناء المكتبة العربية ومرجعاً علمياً وعملياً للطلبة والمهتمين في هذا المجال.

والله الموفق والمستعان

UNIVERSITY
OF
ALEPPO

حلب - كانون الثاني ٢٠١٧

المؤلفون

الفصل الأول الشركات المساهمة المغفلة

أضواء على قانون الشركات

أعطت التعديلات الجديدة لقانون الشركات مزيداً من المرونة والتوسع في تأسيس الشركات الجديدة في سورية، إضافة إلى بعض التعديلات الأخرى التي تتطابق والواقع الفعلي لشركات الأموال وبما يتوافق مع القوانين المقارنة في العديد من الدول العربية والأجنبية، وقد هدفت التعديلات المقترحة معالجة وضع الشركات المساهمة المغفلة أوضاعها بتاريخ ٢٠١١/٤/١ ولتبسيط الإجراءات في تأسيس الشركات ومنح الصلاحيات اللازمة لتنفيذ مواد القانون بالصورة الأمثل ولتوفيق أحكام قانون الشركات رقم (٣) لعام ٢٠٠٨ مع أحكام القوانين المقارنة العربية والدولية ومواكبتها، بما يخدم عملية التحول الاقتصادي وبما يتوافق مع التوجهات الإستراتيجية لسورية للاندماج بالاقتصاد العالمية الأمر الذي يتوافق مع مبادئ الانضمام على منظمة التجارة العالمية، وعليه فقد شملت التعديلات ١١٧ مادة من إجمالي مواد القانون البالغة ٢٢٧ مادة، منها تعديلات جوهرية شملت نحو ٣٢ مادة، ومنها تعديلات إعادة صياغة وتوضيح وتصويب بعض الأخطاء وبما يلبي حاجات التنمية الاقتصادية وتشجيع وجذب رؤوس الأموال والاستثمارات المغتربة والعربية والأجنبية.

وقبل الدخول في موضوع شركات الأموال ولبيان ما تمتاز به هذه الشركات عن غيرها من الشركات لا بد من التعرض إلى أنواع الشركات.

أنواع الشركات

بموجب قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ تاريخ ٢٠١١/٢/١٤ تتخذ الشركات في سورية أحد الأشكال الآتية (المادة ٥)^(١):

١. شركة التضامن.
٢. شركة التوصية.
٣. شركة المحاصة.
٤. الشركة محدودة المسؤولية.
٥. الشركة المساهمة المغفلة.

وكذلك حددت المادة (٦) من القانون أنواع الشركات كما يلي^(٢):

^(١) قانون الشركات السوري الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ تاريخ ٢٠١١/٢/١٤، المادة (٥).

^(٢) قانون الشركات السوري الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ تاريخ ٢٠١١/٢/١٤، المادة (٦).

١. **الشركات التجارية:** تعدّ الشركة تجارية إذا كانت غايتها ممارسة عمل تجاري أو إذا اتخذت شكل شركة مساهمة مغفلة أو محدودة المسؤولية.
 ٢. **الشركات المشتركة:** هي الشركات التي تسهم فيها الدولة أو إحدى الجهات العامة بنسبة معينة من رأس مالها وتخضع الشركات المذكورة للأحكام والقواعد المنصوص عليها في القانون الخاص بها.
 ٣. **الشركات المساهمة المغفلة المملوكة بالكامل للدولة:** هي شركات مساهمة تنطبق عليها الأحكام المتعلقة بالشركات المساهمة المغفلة وتكون الدولة ممثلة بالخزينة العامة أو واحدة أو أكثر من الجهات العامة مالكة لأسهمها بالكامل ولا يجوز طرح أسهم هذه الشركات أو جزء منها للتداول إلا بموافقة مجلس الوزراء.
 ٤. **شركات المناطق الحرة:** وهي الشركات التي يكون مركزها في إحدى المناطق الحرة في الجمهورية العربية السورية وتكون مسجلة في سجل الشركات في إحدى هذه المناطق الحرة وتتخذ شركة المناطق الحرة شكل شركة التضامن أو التوصية أو محدودة المسؤولية أو مساهمة مغفلة خاصة.
 ٥. **الشركات القابضة:** هي شركات مساهمة مغفلة خاصة أو عامة يقتصر عملها على تملك حصص في شركات محدودة المسؤولية، أو أسهم في شركات مساهمة أو الاشتراك في تأسيس مثل هذه الشركات والاشتراك في إدارة الشركات التي تملك فيها أسهما أو حصصا.
 ٦. **الشركات الخارجية:** تكون غايتها محصورة بإبرام العقود والقيام بأعمال يجري تنفيذها خارج أراضي الجمهورية العربية السورية دون أن يحق لها ممارسة أي نشاط داخل سورية.
 ٧. **الشركات المدنية:** هي الشركات التي تؤسس بين شركاء من ذوي الاختصاص والمهن الفكرية أو التي يكون موضوعها مدنيا وتخضع لأحكام القانون المدني وأحكام القوانين الخاصة بها وعقودها وأنظمتها الداخلية.
- إلا أنه وبالخروج عن نطاق الإقليمية، أتفق على تقسيم الشركات بصفة عامة إلى نوعين رئيسيين هما: شركات الأشخاص وشركات الأموال.

أولاً: شركات الأشخاص

يقوم هذا النوع من الشركات على أساس شخصية الشركاء، والثقة المتبادلة فيما بينهم، ويكون الاعتبار الأول فيها لشخصية الشركاء، وتنقسم هذه شركات إلى ثلاثة أنواع^(١):

١. **شركات التضامن**: هي شركة تعمل تحت عنوان معين وتتألف من شريكين أو أكثر يكونون مسؤولين بصفة شخصية وبوجه التضامن في جميع أموالهم عن التزامات وديون الشركة^(٢).

٢. **شركات التوصية**: هي شركة تعمل تحت عنوان معين يكون فيها أحد الشركاء على الأقل شريكاً متضامناً إضافة إلى شريك أو شركاء موصين.

أ. الشركاء المتضامنون: هم الذين يحق لهم الاشتراك في إدارة الشركة ويكونون مسؤولين بالتضامن عن ديون الشركة والالتزامات المترتبة عليها في أموالهم الخاصة.
ب. الشركاء الموصون: هم الذين يقدمون حصة في رأسمال الشركة دون أن يكون لهم الحق بالاشتراك في إدارة الشركة وتكون مسؤولية كل منهم عن ديون الشركة والالتزامات المترتبة عليها محصور بمقدار حصته في رأسمال الشركة.

٣. شركات المحاصة

أ. شركة تعقد بين شخصين أو أكثر ليست معدة لإطلاع الغير عليها وينحصر كيانها بين المتعاقدين ويمارس أعمالها شريك ظاهر يتعامل مع الغير.
ب. ليس لشركة المحاصة شخصية اعتبارية ولا تخضع لمعاملات الشهر المفروضة على الشركات الأخرى.

ثانياً: شركات الأموال

هذا النوع من الشركات لا يقوم على أساس شخصية الشركاء فيها كما هو الحال في شركات الأشخاص، إنما على أساس الأموال المقدمة منهم، أي إنّ الاعتبار الأول في تكوينها هو المال، وليس شخصية الشركاء وأهم ما يميزها هو المسؤولية المحدودة لجميع المساهمين (بمقدار حصصهم في رأس المال) فيها وانفصال الملكية عن الإدارة، وهي على نوعين:

(١) قانون الشركات السوري الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ تاريخ ٢٠١١/٢/١٤، المادة (٢٩ و ٤٤ و ٥١).

(٢) مسؤولية الشركاء المتضامنون تشمل حصصهم في رأس المال وأموالهم الخاصة أيضاً.

١. الشركات المساهمة المغفلة: وحسب قانون الشركات تنفرع في نموذجين^(١):

أ- الشركة المساهمة المغفلة العامة: تتألف من عدد من المساهمين لا يقل عن عشرة ويكون رأسمالها مقسماً إلى أسهم متساوية القيمة قابلة للتداول وللإدراج في أسواق الأوراق المالية، وتكون مسؤولية المساهم فيها محدودة بالقيمة الاسمية للأسهم التي يملكها في الشركة.

ب- الشركة المساهمة المغفلة الخاصة: تتألف من عدد من المساهمين لا يقل عن ثلاثة ويكون رأسمالها مقسماً إلى أسهم متساوية القيمة وتكون مسؤولية المساهم فيها محددة بالقيمة الاسمية للأسهم التي يملكها في الشركة.

٢. الشركات محدودة المسؤولية: هي شركة تتألف من شخصين على الأقل وتكون مسؤولية الشريك فيها محددة بمقدار حصصه التي يملكها في رأس مال الشركة.

ويختص هذا الكتاب في دراسة أصول المحاسبية في شركات الأموال، لإظهار نواحي الخلاف القائمة بين المشكلات المحاسبية لتلك الشركات وبين المشكلات المحاسبية في شركات الأشخاص، وكيفية معالجة تلك المشكلات في شركات الأموال، وخاصة الشركات المساهمة المغفلة، وفقاً لكل من القواعد المحاسبية المتعارف عليها، وما ورد في التشريعات (قانون التجارة، قانون الشركات، القانون المدني)، التي صدرت لتنظيم تأسيس تلك الشركات وتشغيلها.

خصائص الشركة المساهمة المغفلة:

من خلال التوصيف القانوني والعملي وخاصة ما ورد في قانون الشركات السوري

لعام ٢٠١١ يمكن استنتاج الخصائص التالية للشركات المساهمة المغفلة:

١. العنوان التجاري: يكون لكل شركة مساهمة اسم مشتق من غرضها ولا يجوز أن يكون اسماً لشخص طبيعي إلا إذا كان غرض الشركة استثمار براءة اختراع مسجلة قانوناً باسم هذا الشخص، يجب أن يتبع اسم الشركة عبارة/شركة مساهمة مغفلة خاصة أو عامة. ويحق للشركة بقرار من الهيئة العامة غير العادية تغيير الاسم على ألا يؤدي إلى المساس بحقوق الشركة والتزاماتها ويجب أن يسجل الاسم الجديد في السجل التجاري.

(١) قانون الشركات السوري الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ تاريخ ٢٠١١/٢/١٤، المادة (٨٦)

٢. **مسؤولية المساهمين:** تنحصر مسؤولية المساهمين بالنسبة لالتزامات الشركة فيما اكتتبوا به من أسهم في رأس المال، وليس لدائني الشركة حق الرجوع على الأموال الشخصية للمساهمين، ولكن تعدّ أموال الشركة فقط ضماناً لتلك الديون عند الانقضاء. ولقد أدت هذه الميزة إلى جذب العديد من المستثمرين لاستثمار أموالهم في الشركات المساهمة المغفلة.

٣. **تجزئة رأس المال إلى أسهم:** يحدد رأس مال الشركات المساهمة المغفلة بالعملة السورية، ما لم تجز الوزارة للشركة تحديده بعملة أخرى. ومع مراعاة الأحكام المنصوص عليها في القوانين الخاصة، يحدد رأس المال للشركة المساهمة بقرار من مجلس الوزراء بناءً على اقتراح وزير الاقتصاد والتجارة (المادة ٩٠).

٤. **قابلية أسهم الشركة للتداول:** يمكن للمساهم بيع أسهمه في سوق الأوراق المالي (بورصة الأوراق المالية)، أو التنازل عنها لشخص آخر ويمكن أن تنتقل ملكيتها إلى الورثة، وهذا يؤكد خاصية فصل الملكية عن الإدارة التي تتمتع بها الشركات المساهمة المغفلة فمن خلال تداول الأسهم يتغير المالكون ويختلف عددهم، وقد بين قانون الشركات الحدود الخاصة بتداول الأسهم في المادة رقم ٩٦.

٥. **الحياة الإنتاجية الطويلة:** تتميز الشركات المساهمة المغفلة باستمرارية الحياة الإنتاجية لفترات طويلة، حيث يكون لها شخصية معنوية مستقلة عن شخصية ملاكها (مساهميها)، ولا ترتبط حياتها بحياة مساهميها، كما هو الحال في شركات الأشخاص التي تنقضي الشركة ب وفاة أو إفلاس أو انسحاب أحد الشركاء ما لم ينص عقد الشركة على خلاف ذلك.

٦. **الفصل بين الملكية والإدارة:** تدار الشركة بواسطة مجلس الإدارة الذي يتم انتخابه من قبل المساهمين فيما بينهم لأجل محدد. ويكون هذا المجلس مسؤولاً عن تصرفاته اتجاه المساهمين الذين لهم حق مساءلته عن هذه التصرفات والنتائج التي ترتبت عليها. ولا شك أن هذا الإجراء يتيح للمساهمين اختيار القيادات الإدارية والتي تتمتع بالكفاءة مما يساعد على إيجاد إدارة فعالة تستطيع توجيه واستخدام الموارد المالية والبشرية المتاحة لدى الشركة بما يحقق أفضل النتائج.

المبحث الأول إجراءات تأسيس الشركات المساهمة المغفلة

أولاً: تأسيس الشركة المساهمة المغفلة

تختلف إجراءات تأسيس شركة مساهمة مغفلة من بلد إلى آخر وفقاً للتشريعات القائمة التي تحكم تلك الإجراءات، ومن الملاحظ أن قانون الشركات السوري الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ تاريخ ٢٠١١/٢/١٤ قد استهدف إجراءات تأسيس الشركات المساهمة المغفلة، وكذلك قانون الاستثمار السابق رقم ١٠ لعام ١٩٩١ وقانون الاستثمار الحالي رقم ٨ لعام ٢٠٠٦ الذي شجع أصحاب الأموال على إنشاء هذا النوع من الشركات لما لها من خصائص مميزة تساهم بفاعلية في التنمية الاقتصادية في سورية.

يتولى تأسيس الشركات المساهمة المغفلة عدد من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين لا يقل عددهم عن ثلاثة مؤسسين ويشكلون فيما بينهم لجنة مؤسسين (المادة ٩٨).

يقدم المؤسسون طلبهم بالتصديق على النظام الأساسي للشركة المساهمة المغفلة إلى وزارة الاقتصاد والتجارة مرفقاً بنسخة عنه وبإيصال عن تسديد الرسم الواجب لذلك، ويتم التصديق على توافيق المؤسسين من قبل الكاتب بالعدل أو من قبل أي جهة يحددها وزير الاقتصاد والتجارة. ويجوز أن يقدم طلب التأسيس شخص واحد نيابة عن لجنة المؤسسين بموجب وكالة رسمية منظمة لصالحه من المذكورين ويجب أن يتضمن طلب المؤسسين بالتصديق على النظام الأساسي للشركة المساهمة المغفلة المعلومات الآتية^(١):

١. أسماء المؤسسين وجنسياتهم والموطن المختار لكل منهم.
٢. رأس مال الشركة وعدد الأسهم التي سيكتتب بها المؤسسون عند التأسيس وعدد الأسهم التي سيتم عرضها على الاكتتاب العام ومهلة الاكتتاب.
٣. اسم الشركة ومدتها وغايتها ومركزها الرئيسي وموطنها المختار.
٤. بيان بالمقدمات العينية في رأس المال، إن وجدت واسم المؤسس الذي قدمها، ويجب إرفاق تقرير تقييم الحصة العينية بطلب التصديق.

(١) قانون الشركات السوري الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ تاريخ ٢٠١١/٢/١٤ المادة (٩٨).

٥. الشخص أو الأشخاص المفوضون بالتوقيع على النظام الأساسي وبمتابعة إجراءات التأسيس، (لجنة المؤسسين) الذين سيتولون دعوة الهيئة العامة التأسيسية للانعقاد والنيابة عن الشركة وإدارتها حتى تأسيسها نهائياً وانتخاب مجلس الإدارة الأول.

٦. اسم مدقق الحسابات الذي اختاره المؤسسون لمرحلة التأسيس.

أما النظام الأساسي للشركة فيجب أن يتضمن المعلومات الآتية^(١):

١. اسم الشركة ومدتها وغايتها ومركزها الرئيسي.

٢. رأس المال المصرح به.

٣. كيفية إدارة الشركة وعدد أعضاء مجلس الإدارة ومدة ولايته وحدود صلاحيات مجلس الإدارة وبشكل خاص في الاستدانة وبيع أصول الشركة ورهنها والتصرف بها والتنازل عن مشاريعها وعن الرخص والامتيازات الممنوحة لها وتقديم الكفالات.

٤. تنظيم حسابات الشركة وكيفية توزيع الأرباح والخسائر.

ثانياً: تصديق النظام الأساسي للشركة المساهمة المغفلة والموافقة على طرح أسهمها

١. تصدر وزارة الاقتصاد والتجارة قرارها بالتصديق على نظام الشركة الأساسي أو على تعديلاته خلال ثلاثين يوماً من تاريخ وصول الطلب إليها، ويحق للوزارة رفض طلب التصديق على نظام الشركة الأساسي أو تعديلاته إذا تبين أن هذا النظام يتضمن ما يخالف أحكام القوانين والأنظمة النافذة ولم يقر المؤسسون أو الشركة بإزالة المخالفة خلال المهلة التي تحددها الوزارة، وللجنة المؤسسين أو الشركة الاعتراض على قرار الرفض خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبلغهم بقرار الوزارة، وفي حال رفض الوزير للاعتراض جاز للمؤسسين أو الشركة الطعن بقرار الوزير أمام محكمة القضاء الإداري التي تبت في موضوع الاعتراض خلال ثلاثين يوماً من تاريخ اكتمال الخصومة في الدعوى بقرار مبرم.

٢. بعد نشر القرار الوزاري بالتصديق على النظام الأساسي للشركة في الجريدة الرسمية، يتعين على المؤسسين الحصول على موافقة هيئة الأوراق والأسواق المالية بشأن طرح

(١) قانون الشركات السوري الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ تاريخ ٢٠١١/٢/١٤ المادة (٩٨).

أسهم الشركة على الاكتتاب العام وفقاً للإجراءات والأحكام المنصوص عليها في الأنظمة الصادرة عن الهيئة بهذا الخصوص.

٣. بعد تغطية رأس المال المعروض للاكتتاب وإعلان الهيئة التأسيسية تأسيس الشركة نهائياً وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة الأول وتعيين الأشخاص المخولين بصلاحيات تمثيل الشركة، يقوم مجلس الإدارة أو أي من أعضائه بإيداع النظام الأساسي المصدق وموافقة هيئة الأوراق والأسواق المالية على طرح الأسهم على الاكتتاب العام ووثائق تسمية أعضاء مجلس الإدارة ورئيس مجلس الإدارة ونائبه واسم أي شخص له صلاحيات بتمثيل الشركة واسم مفتش الحسابات والوثائق المشعرة بتسديد رأس المال وما يشعر بتسلم أو نقل ملكية الحصص العينية وتصريح من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بعدم وجود أسباب تمنعهم من تقلد هذا المنصب وإشعار بالنشر في الجريدة الرسمية لدى أمانة سجل التجارة وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ قرار الهيئة العامة التأسيسية القاضي بالإعلان عن تأسيس الشركة نهائياً، ويجب على أمين سجل التجارة في هذه الحالة تسجيل الشركة المساهمة في سجلاته، ونشر شهادة تسجيل الشركة في الجريدة الرسمية.

٤. يجب على الشركة المساهمة المغفلة شهر أي تعديل على نظامها الأساسي خلال ثلاثين يوماً من مصادقة الوزارة على النظام الأساسي المعدل للشركة أو ثلاثين يوماً من تاريخ انقضاء المهلة المحددة لتسديد قيمة أسهم زيادة رأس المال.

٥. يحق لأي من أعضاء مجلس الإدارة تقديم الطلب إلى الوزارة لتصديق النظام الأساسي متضمناً التعديلات التي أقرتها الهيئة العامة غير العادية.

المبحث الثاني

إدارة الشركة المساهمة المغفلة

إن إدارة الشركة المساهمة المغفلة هي في الأصل من حق جميع المساهمين الذين يجتمعون في هيئة عامة، إلا أن ضخامة عدد المساهمين وتغيرهم نتيجة لتداول أسهم الشركة المساهمة المغفلة في الأسواق المالية، وتعدد العمليات يحول دون قيام المساهمين جميعاً بإدارة الشركة مباشرة، لذلك تقوم الهيئة العامة للمساهمين بانتخاب مجلس لإدارة

الشركة يكون مسؤولاً أمامها عن حسن إدارة الشركة وتوجيهها الوجهة الصحيحة نحو تحقيق أهدافها.

كما تقوم الهيئة العامة بتعيين هيئة تدقيق الحسابات لتولي التحقق من صحة ودقة البيانات التي تعرضها إدارة الشركة على المساهمين والجمهور.

وبالتالي هناك سلطتان تتحكمان في رسم سياسة الشركة وإدارتها، فإدارة الشركة تقع على عاتق مجلس الإدارة والذي يكون مسؤولاً أمام الهيئة العامة للمساهمين عن مدى التزامه بتنفيذ خطط الشركة وسياساتها والالتزام بالنظام الداخلي لها.

أولاً: مجلس إدارة الشركة المساهمة المغفلة:

على الرغم من أن السلطة العليا والسيادة القانونية هي للهيئة العامة للمساهمين، التي تنتخب وتعين أعضاء مجلس الإدارة، إلا أن السيادة الفعلية هي لمجلس الإدارة، باعتباره السلطة التنفيذية التي تدير وتتابع أعمال الشركة بشكل مباشر يوماً بيوم أصالة عن نفسه ونيابة عن جميع المساهمين.

تطرق القانون إلى مجلس الإدارة للشركات المساهمة المغفلة في مواده ١٣٩-١٦٢ مبيناً جميع الشروط والضوابط الخاصة بالمجلس وأعضائه والتي نعرضها فيما يلي:

(١) مجلس الإدارة (المادة ١٣٩):

أ. يتولى إدارة الشركة المساهمة المغفلة مجلس إدارة لا يقل عدد أعضائه عن ثلاثة في الشركة المساهمة المغفلة الخاصة وعن خمسة في الشركة المساهمة المغفلة العامة وفي جميع الأحوال يجب ألا يزيد على ثلاثة عشر وفقاً لما يحدده النظام الأساسي للشركة بهذا الخصوص ويتم انتخاب أعضاء المجلس من قبل الهيئة العامة للشركة ويجوز أن يكون العضو شخصاً اعتبارياً يمثل شخصاً طبيعياً أو أكثر يسميه لهذا الغرض.

ب. يجوز أن ينص النظام الأساسي للشركة على انتخاب عدد من أعضاء مجلس الإدارة من غير المساهمين على ألا تتجاوز نسبتهم ثلث عدد أعضاء المجلس.

ج. يجوز أن يتولى رئيس مجلس الإدارة أو نائبه وظيفة مدير عام في الشركة المساهمة المغفلة الخاصة.

د. يحق للشخص الاعتباري الذي قام بتسمية ممثله في مجلس الإدارة تغيير ممثله

بموجب كتاب صادر عنه ولا يعدّ هذا التغيير سارياً بحق الشركة أو بحق الغير إلا بعد شهره في السجل.

هـ. مدة ولاية المجلس أربع سنوات ما لم يحدد النظام الأساسي مدة أقل.

و. على مجلس الإدارة أن يدعو الهيئة العامة للشركة للاجتماع خلال التسعين يوماً الأخيرة من مدة ولايته لانتخاب مجلس إدارة يحل محله على أن يستمر في عمله إلى أن ينتخب مجلس الإدارة الجديد وإذا تأخر انتخابه لأي سبب من الأسباب يشترط في ذلك ألا تزيد مدة التأخير في أي حالة من الحالات على تسعين يوماً من تاريخ انتهاء مدة المجلس القائم.

ز. يجوز إعادة انتخاب الأعضاء المنتهية مدة ولايتهم.

ح. يجب على الشخص المنتخب لعضوية مجلس إدارة الشركة المساهمة المغفلة الذي كان غائباً عند انتخابه أن يعلن عن قبوله بتلك العضوية أو رفضها خلال عشرة أيام من تاريخ تبليغه نتيجة الانتخاب ويعتبر سكوته قبولاً منه بالعضوية.

(٢) جواز تعيين عضو في مجلس الإدارة (المادة ١٤٠):

يجوز أن ينص النظام الأساسي على منح المساهم أو المساهمين الذين يمتلكون ما لا يقل عن ١٠% من أسهم الشركة الحق بتعيين عضو أو أكثر في مجلس الإدارة بنسبة ما يملكونه من الأسهم على أن ينزل عددهم من مجموع أعضاء مجلس الإدارة وألاً يتدخل أو يتدخلوا في انتخاب الأعضاء الباقين ويتم هدر أية كسور عند احتساب عدد أعضاء مجلس الإدارة الذي يحق للمساهم طلب تعيينهم وفقاً لما سبق بيانه.

(٣) جنسية أعضاء مجلس الإدارة (المادة ١٤١):

مع مراعاة الأحكام الواردة في قوانين خاصة:

أ. يجب أن تكون أغلبية أعضاء مجلس الإدارة من جنسية الجمهورية العربية السورية.

ب. يجوز للوزارة تخفيض النسبة المذكورة أعلاه إذا كانت نسبة مساهمة الأجانب برأس مال الشركة تتجاوز ٦٥% شريطة ألا تتجاوز نسبة الأجانب في مجلس الإدارة نسبة مساهمتهم في رأس مال الشركة.

(٤) شروط العضوية في مجلس الإدارة (المادة ١٤٢) يشترط في عضو مجلس الإدارة:

أ. أن يكون بالغاً السن القانونية ومتمتعاً بحقوقه المدنية.

ب. ألا يكون محكوماً عليه بأية عقوبة جنائية أو في جريمة من الجرائم المخلة بالشرف والأمانة.

ج. ألا يكون عضو المجلس بصفته الشخصية أو بصفته ممثلاً للشخص الاعتباري عضواً في مجلس إدارة أكثر من خمس شركات مساهمة من التي تسري عليها أحكام هذا القانون.

د. ألا يكون من العاملين في الدولة ما لم يكن عضو مجلس الإدارة ممثلاً لإحدى الجهات العامة.

هـ. يتم إثبات توافر شروط العضوية بموجب تصريح موقع من قبل كل عضو وسجل عدلي مصدق أصولاً، ويجب على عضو مجلس الإدارة وعلى رئيسه تقديم هذا التصريح إلى الشركة خلال الشهر الأول من كل سنة.

٥) يشترط في رئيس مجلس الإدارة ألا يكون بصفته الشخصية أو بصفته ممثلاً للشخص الاعتباري رئيساً لمجلس إدارة أكثر من شركتين مساهمتين من التي يسري عليها أحكام هذا المرسوم التشريعي (المادة ١٤٣).

٦) أسهم الضمان للمشاركة في عضوية مجلس الإدارة (المادة ١٤٤):

أ. يحدد النظام الأساسي للشركة عدد الأسهم التي يجب على عضو مجلس الإدارة تملكها للتأهل لعضوية المجلس، ولا يشترط في هذه الحالة امتلاك هذا العدد من الأسهم عند إجراء الانتخاب وإنما يمكن استكمال هذا النصاب في مدة ثلاثين يوماً من يوم الانتخاب وإلا سقطت العضوية حتماً.

ب. تحفظ هذه الأسهم لدى الشركة لقاء إيصال وتوضع عليها إشارة الحبس ويعدّ هذا الحبس رهناً لمصلحة الشركة ولضمان المسؤوليات المترتبة على مجلس الإدارة ويشار إلى ذلك في سجل الأسهم الممسوك لدى الشركة.

٧) صلاحيات مجلس إدارة الشركة المساهمة (المادة ١٤٥):

أ. لمجلس الإدارة السلطات والصلاحيات الواسعة للقيام بجميع الأعمال التي يقتضيها تسيير أعمال الشركة وفقاً لغاياتها وليس لهذه الصلاحيات من حد إلا ما هو منصوص عليه في هذا القانون أو في نظام الشركة الأساسي.

ب. يجب على مجلس الإدارة أن يتقيد بتوجيهات الهيئة العامة وألاً يخالف قراراتها.

- ج. تعين في النظام الأساسي الحدود والشروط التي يسمح بها لمجلس الإدارة بالاستدانة وبيع ورهن أصول الشركة والتصرف بها والتنازل عن مشاريعها وعن الرخص والامتيازات الممنوحة لها وتقديم الكفالات.
- ٨) المناصب في مجلس إدارة الشركة المساهمة (المادة ١٤٦):
- أ. يجتمع مجلس الإدارة في مركز الشركة الرئيسي خلال سبعة أيام من انتخابه وينتخب بالاقتراع السري رئيساً ونائباً للرئيس وتبلغ الوزارة بذلك.
- ب. إذا لم يحدد نظام الشركة الأساسي مدة لولاية الرئيس يكون انتخابهما للمدة المقررة لمجلس الإدارة.
- ج. لمجلس الإدارة أن يوزع العمل بين جميع أعضائه وفقاً لطبيعة أعمال الشركة، كما له أن يفوض لجنة أو أكثر من بين أعضائه للقيام بعمل معين أو أكثر أو الإشراف على وجه من وجوه أنشطة الشركة.
- د. تبلغ نتائج انتخاب الرئيس ونائبه والمديرين التنفيذيين المفوضين بحق التوقيع ورئيس المديرين التنفيذيين وكل تعديل يطرأ على تشكيل مجلس الإدارة أو على مديري الشركة التنفيذيين أو رئيس المديرين التنفيذيين أو على صلاحياتهم إلى الوزارة التي تقوم بتبليغها إلى أمانة السجل ليتم شهرها لديه.
- ٩) المديرون التنفيذيون ورئيسهم في مجلس إدارة الشركة المساهمة (المادة ١٤٧):
- أ. يجوز لمجلس الإدارة أن يعين - عندما يرى ذلك مناسباً - مديراً تنفيذياً أو أكثر ورئيساً لمديري الشركة التنفيذيين يكون له أو لهم حق التوقيع عن الشركة مجتمعين أو منفردين حسبما يفوضهم بذلك مجلس الإدارة. ولمجلس الإدارة الحق بعزل أي منهم بقرار يصدر عنه.
- ب. يحدد مجلس الإدارة تعويضات المديرين التنفيذيين ورئيس المديرين التنفيذيين.
- ج. لا يجوز للمدير التنفيذي أو رئيس المديرين التنفيذيين أن يكون مديراً أو موظفاً في شركة أخرى.
- د. خلافاً لأي نص قانوني نافذ لا يجوز أن يقوم أي عضو في مجلس الإدارة بوظيفة مدير تنفيذي أو رئيس المديرين التنفيذيين أو تولي أي وظيفة ذات أجر أو تعويض في الشركة المساهمة المغفلة العامة.

١٠) تمثيل الشركة المساهمة أمام الغير (المادة ١٤٨):

أ. رئيس مجلس الإدارة هو رئيس الشركة المساهمة، ويمثلها لدى الغير ويعدّ توقيعه كتوقيع مجلس الإدارة بكامله في علاقات الشركة مع الغير، ما لم ينص نظام الشركة على خلاف ذلك.

ب. وعلى رئيس مجلس الإدارة أن ينفذ قرارات المجلس ويتقيد بتوجيهاته.

ج. نائب رئيس مجلس الإدارة ينوب عن الرئيس في حال غيابه.

د. تعدّ القيود الواردة على صلاحيات الأشخاص المخولين بتمثيل الشركة أو التوقيع عنها والمسجلة في سجل الشركات سارية بحق الغير، إذا تمت الإشارة في العقد أو التصرف الصادر عن الشركة إلى رقم سجلها التجاري.

١١) شغور عضوية مجلس إدارة الشركة المساهمة (المادة ١٤٩):

أ. إذا شغل مركز أحد أعضاء مجلس الإدارة فللمجلس أن يعين عضواً في المركز الشاغر من المساهمين الحائزين شروط العضوية، على أن يعرض هذا التعيين على الهيئة العامة العادية في أول اجتماع لها لإقرار تعيينه أو انتخاب شخص آخر، ما لم ينص نظام الشركة على غير ذلك، ويكمل العضو الجديد مدة سلفه.

ب. أما إذا بلغت المراكز الشاغرة ربع عدد أعضاء المجلس فيجب دعوة الهيئة العامة العادية للاجتماع خلال تسعين يوماً على الأكثر من تاريخ حدوث الشاغر الأخير لانتخاب من يملأ المراكز الشاغرة، ويكمل الأعضاء الجدد مدة سلفهم من تاريخ حدوث الشاغر الأخير.

١٢) واجبات مجلس إدارة الشركة المساهمة (المادة ١٥٠):

إضافة إلى واجبه بإدارة الشركة وتسيير أعمالها، يجب على مجلس الإدارة القيام بشكل خاص بما يلي:

أ. دعوة الهيئات العامة للشركة للانعقاد استناداً لأحكام النظام الأساسي أو هذا المرسوم التشريعي.

ب. وضع الأنظمة الداخلية للشركة لتنظيم الأمور المالية والمحاسبية والإدارية.

ج. اعتماد سياسة الإفصاح الخاصة بالشركة ومتابعة تطبيقها وفقاً لمتطلبات تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية.

د. إعداد الميزانية السنوية العامة للشركة وبيان الأرباح والخسائر وبيان التدفقات النقدية والإيضاحات حولها مقارنة مع السنة المالية السابقة مصدقة جميعها من مدقق حسابات الشركة إضافة إلى التقرير السنوي لمجلس الإدارة عن أعمال الشركة خلال السنة المنقضية والتوقعات المستقبلية للسنة القادمة بما يفيد مقدرة الشركة على الاستمرار في ممارسة الأنشطة المحددة لها بالنظام الأساسي مع ما يدعم ذلك من افتراضات أو مسوغات وشرح لحساب الأرباح والخسائر واقتراح بتوزيع الأرباح وذلك خلال مدة لا تتجاوز مئة وعشرين يوما من انتهاء السنة المالية المنقضية.

هـ. اتخاذ القرارات المتعلقة بفتح فروع للشركة أو وكلاء أو ممثلين لها داخل سورية وخارجها.

و. استعمال الاحتياطات أو المخصصات بما لا يتعارض مع أحكام هذا المرسوم التشريعي والأنظمة المحاسبية.

ز. إجراء التسويات والمصالحات.

ح. تعيين مديري وموظفي الشركة الرئيسيين وإنهاء خدمتهم.

١٣) لا يجوز للشركة المساهمة المغفلة منح قروض أو تسهيلات أو هبات أو ضمانات من أي نوع إلى أي من أعضاء مجلس إدارة الشركة أو لأزواجهم أو أصولهم أو فروعهم أو لأقربائهم حتى الدرجة الرابعة بما فيها هذه الدرجة ويستثنى من ذلك شركات المصارف والشركات المالية التي يجوز لها أن تقرض أياً من هؤلاء ضمن أغراضها وبالشروط التي تتعامل بها مع زبائنهم الآخرين وبما لا يتعارض مع أحكام القوانين والأنظمة النافذة بهذا الخصوص (المادة ١٥١).

١٤) المحظورات على أعضاء مجلس إدارة الشركة المساهمة (المادة ١٥٢):

أ. لا يجوز أن يكون لأي من أعضاء مجلس الإدارة أو للأشخاص الذين يقومون بتمثيل الشركة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والمشاريع التي تعقد مع الشركة أو لحسابها إلا إذا كان ذلك بموجب ترخيص تمنحه الهيئة العامة.

ب. يجب تجديد الترخيص كل سنة إذا كانت العقود ترتب التزامات طويلة الأجل.

ج. يستثنى من ذلك المقاولات أو التعهدات أو المناقصات العامة التي يفسح فيها

المجال لجميع المتنافسين بالاشتراك بالعروض على قدم المساواة إذا كان عضو مجلس الإدارة أو الشخص المكلف بتمثيلها صاحب العرض الأنسب.

د. لا يجوز لأي من أعضاء مجلس الإدارة أو للأشخاص المكلفين بتمثيل الشركة أن يشتركوا في إدارة شركة مشابهة أو منافسة لشركتهم أو أن يتعاطوا تجارة مشابهة أو منافسة لها إلا إذا حصلوا على ترخيص يحدد في كل سنة.

هـ. لا يجوز لأي من أعضاء مجلس الإدارة أو للأشخاص المكلفين بتمثيل الشركة بشكل مباشر أو عن طريق الغير القيام بعمليات يراد بها التلاعب في أسعار أسهم الشركة في أسواق الأوراق المالية أو شراء وبيع الأسهم استناداً إلى معلومات غير متاحة للعامة، والتي حصلوا عليها في معرض ممارستهم لوظيفتهم أو نقل هذه المعلومات لأي شخص آخر بقصد أحداث تأثير في أسعار أسهم هذه الشركة.

و. يسري المنع وواجب الترخيص على المعاملات التي تتم مع أقرباء الأشخاص المذكورين في هذه المادة حتى الدرجة الرابعة.

ز. يحظر على أعضاء مجلس إدارة الشركة المساهمة المغفلة أو على الأشخاص المكلفين بتمثيلها أو على أي موظف يعمل فيها أن يفشي إلى أي مساهم في الشركة أو إلى غيره أي معلومات أو بيانات تتعلق بالشركة وتعدّ ذات طبيعة سرية بالنسبة لها وكان قد حصل عليها بحكم منصبه في الشركة أو قيامه بأي عمل لها وفيها وذلك تحت طائلة العزل والمطالبة بالتعويض عن الأضرار التي لحقت بالشركة ويستثنى من ذلك المعلومات التي سبق نشرها من جهة أخرى أو تلك التي تجيز أو توجب القوانين أو الأنظمة نشرها.

١٥) مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة في الشركة المساهمة (المادة ١٥٣):

أ. أعضاء مجلس إدارة الشركة المساهمة المغفلة والأشخاص المكلفون بتمثيلها مسؤولون تجاه الشركة والمساهمين والغير عن كل مخالفة ارتكبتها أي منهم أو جميعهم للنظام الأساسي للشركة أو لقرارات الهيئة العامة أو لأحكام القوانين النافذة على إلا تشمل هذه المسؤولية الجهة التي أثبتت اعتراضها خطياً في محضر الاجتماع على القرار الذي تضمن المخالفة أو الخطأ.

ب. يكون أعضاء مجلس إدارة الشركة المساهمة المغفلة والأشخاص المكلفون بتمثيلها مسؤولين تجاه الشركة والمساهمين عن الخطأ الإداري المرتكب من قبلهم على ألا تشمل هذه المسؤولية الجهة التي أثبتت اعتراضها خطياً في محضر الاجتماع على القرار الذي تضمن المخالفة أو الخطأ.

ج. تكون المسؤولية أما شخصية تلحق عضواً واحداً من أعضاء مجلس الإدارة وأما مشتركة فيما بينهم جميعاً وفي الحالة الأخيرة يكونون ملزمين جميعاً على وجه التضامن ويكون توزيع المسؤولية بين أعضاء مجلس الإدارة تجاه بعضهم البعض بحسب قسط كل منهم في الخطأ المرتكب.

د. يجب عليهم لدفع هذه المسؤولية إقامة الدليل على أنهم اعتنوا بإدارة أعمال الشركة اعتناء الوكيل المأجور.

(١٦) تعويضات أعضاء مجلس إدارة الشركة المساهمة (المادة ١٥٦):

- أ- يعين النظام الأساسي للشركة طريقة تحديد المكافآت السنوية لأعضاء مجلس الإدارة على ألا تزيد هذه المكافآت على ٥٪ من الأرباح الصافية.
- ب- وتحدد الهيئة العامة للشركة بدلات الحضور والمزايا الأخرى لأعضاء المجلس في ضوء نشاطات الشركة وفعاليتها.

(١٧) اجتماعات مجلس إدارة الشركة المساهمة (المادة ١٥٧):

أ. يجتمع مجلس إدارة الشركة المساهمة المغفلة بدعوة خطية من رئيسه أو نائبه في حال غيابه أو بناء على طلب خطي يقدمه ربع أعضائه على الأقل إلى رئيس المجلس يبينون فيه الأسباب الداعية لعقد الاجتماع فإذا لم يوجه رئيس المجلس أو نائبه الدعوة للمجلس للاجتماع خلال سبعة أيام من تاريخ تسلمه الطلب فلأعضاء الذين قدموا الطلب دعوته للانعقاد.

ب. ويعقد مجلس الإدارة اجتماعاته في مركز إدارة الشركة أو في المكان الذي حدده المجلس لاجتماعه القادم، ويجوز أن يتم بإحدى وسائل الاتصال الإلكترونية إذا نص النظام الأساسي على ذلك.

ج. يحق للمجلس عقد اجتماعاته خارج سورية بقرار يصدر عنه بالإجماع.

- د. تحدد شروط اجتماعات مجلس الإدارة ومواعيدها في النظام الأساسي ويجب ألا تقل اجتماعات المجلس عن اجتماع واحد على الأقل كل ثلاثة أشهر.
- ١٨) النصاب والقرارات في مجلس إدارة الشركة المساهمة (المادة ١٥٩):
- أ. لا يكون اجتماع مجلس الإدارة صحيحاً إلا بحضور أغلبية أعضائه، ما لم يحدد النظام الأساسي عدداً أعلى.
- ب. تصدر قرارات مجلس الإدارة بأغلبية أصوات الحاضرين والممثلين، ما لم يحدد النظام الأساسي نسبة أعلى.
- ج. قرارات مجلس الإدارة ملزمة لأعضائه.
- د. في حال تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي فيه الرئيس.
- هـ. يحدد النظام الأساسي للشركة كيفية الحضور والتصويت والإنابة. ولا يجوز لعضو مجلس الإدارة إنابة شخص آخر ليس عضواً في المجلس. كما لا يجوز للعضو حمل أكثر من إنابة واحدة.
- ١٩) سقوط عضوية أعضاء مجلس الإدارة (المادة ١٦٠):
- تسقط العضوية بأحد الأسباب التالية:
- أ. الغياب عن حضور ثلاثة اجتماعات متتالية لمجلس الإدارة بدون عذر أو الغياب عن جميع اجتماعات المجلس مدة سنة كاملة ولو كان هذا الغياب بسبب معذرة مشروعة.
- ب. الوفاة
- ج. الاستقالة
- د. انقضاء المدة
- هـ. الإقالة
- و. زوال أحد شروط العضوية وفي هذه الحال يجب على مجلس الإدارة اتخاذ قرار بذلك
- ثانياً: الهيئات العامة:
- ١) الهيئة العامة التأسيسية:
- أ. الدعوة لانعقاد الهيئة العامة التأسيسية للشركة المساهمة المغفلة (المادة ١٣٥):

- يجب على لجنة المؤسسين خلال ثلاثين يوماً من تاريخ قرار التخصيص دعوة المكتتبين إلى عقد الهيئة العامة التأسيسية للشركة. ويجب أن يكون موعد الجلسة لهذه الهيئة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ توجيه الدعوة.
- وإذا لم تقم لجنة المؤسسين بإرسال هذه الدعوة في ذلك الميعاد يحق لكل مكتب مراجعة الوزارة التي يجب عليها توجيه هذه الدعوة.
- تنتخب لجنة المؤسسين أحدهم لرأس جلسة الهيئة العامة التأسيسية.
- ب. اجتماع الهيئة العامة التأسيسية للشركة المساهمة (المادة ١٣٦):
 - تطبق على اجتماع الهيئة العامة التأسيسية إجراءات الدعوة والنصاب القانوني واتخاذ القرارات المطبقة على اجتماعات الهيئة العامة العادية للشركة.
 - لا يكون للمكتتبين الذين قدموا حصصاً عينية حق التصويت على القرارات المتعلقة بحصصهم العينية.
 - تنتهي مهمة لجنة مؤسسي الشركة المساهمة المغفلة وصلاحياتها فور انتخاب مجلس الإدارة الأول للشركة وعليهم تسليم جميع المستندات والوثائق الخاصة بالشركة إلى هذا المجلس.
- ج. صلاحيات الهيئة العامة التأسيسية (المادة ١٣٧):
 - تبحث الهيئة العامة التأسيسية في تقرير المؤسسين الذي يجب أن يتضمن المعلومات الوافية عن جميع عمليات التأسيس مع الوثائق المؤيدة له ثم تنتبث من صحة تلك المعلومات وموافقتها للقانون ولنظام الشركة الأساسي وتصادق على التقرير قبل إعلان تأسيس الشركة نهائياً.
 - تقوم الهيئة بمناقشة نفقات التأسيس المدققة من قبل مدقق الحسابات المعين من لجنة المؤسسين وتتخذ القرارات المناسبة بشأنها.
 - تبحث الهيئة في العقود والتصرفات التي تمت في أثناء فترة التأسيس وتتخذ القرارات المناسبة بشأنها.
 - تبحث الهيئة في الأسهم العينية وتتخذ القرارات المناسبة بشأنها.
 - تنتخب الهيئة مجلس الإدارة الأول ومدققي الحسابات.
 - ثم تعلن تأسيس الشركة نهائياً.

٢) الهيئة العامة العادية:

- أ. اجتماعات الهيئة العامة العادية في الشركة المساهمة (المادة ١٦٥):
- تجتمع الهيئة العامة العادية مرة في السنة على الأقل في الميعاد المحدد في نظام الشركة الأساسي على ألا يتجاوز الأشهر الأربعة التالية لنهاية السنة المالية للشركة.
 - يجب على مجلس الإدارة دعوة الهيئة العامة العادية للاجتماع في الأحوال المنصوص عليها في هذا المرسوم التشريعي أو النظام الأساسي أو بناء على طلب خطي مبلغ إلى مجلس الإدارة من مدقق حسابات الشركة أو من مساهمين يحملون ما لا يقل عن ١٠ بالمئة من أسهم الشركة ويجب على مجلس الإدارة أن يدعو الهيئة العامة العادية للاجتماع في الحالتين الأخيرتين في ميعاد لا يتجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ وصول الطلب إليه.
- ب. نصاب الجلسة للهيئة العامة العادية في الشركة المساهمة (المادة ١٦٦):
- لا تعد الجلسة الأولى لاجتماع الهيئة العامة العادية قانونية ما لم يحضرها مساهمون يمثلون أكثر من نصف أسهم الشركة المكتتب بها ما لم يحدد النظام الأساسي نسبة أعلى.
 - وإذا لم يتوافر هذا النصاب بمضي ساعة من الموعد المحدد للاجتماع في الجلسة الأولى تتعقد الجلسة في الموعد الثاني المحدد لذلك وتعدّ الجلسة الثانية قانونية مهما كان عدد الأسهم الممثلة.
- ج. قرارات الهيئة العامة العادية في الشركة المساهمة (المادة ١٦٧):
- تصدر القرارات بأكثرية تزيد على ٥٠٪ من الأسهم الممثلة في الاجتماع ما لم يحدد النظام الأساسي نسبة أعلى.
- د. صلاحيات الهيئة العامة العادية في الشركة المساهمة (المادة ١٦٨)
- تتناول صلاحيات الهيئة العامة العادية تقرير كل أمر يتعلق بمصلحة الشركة أو تسيير أعمالها ولا يعود البت به إلى هيئة أخرى استناداً لأحكام هذا المرسوم التشريعي.
- تدخل في جدول أعمال اجتماعها السنوي الأمور الآتية:
- سماع تقرير مجلس الإدارة وخطة العمل للسنة المالية المقبلة.
 - سماع تقرير مدقق الحسابات عن أحوال الشركة وعن حساب ميزانيتها وعن الحسابات

المقدمة من قبل مجلس الإدارة.

- مناقشة تقرير مجلس الإدارة ومدقق الحسابات والحسابات الختامية.
- انتخاب أعضاء مجلس الإدارة ومدققي الحسابات وتعيين تعويضاتهم.
- تعيين الأرباح التي يجب توزيعها بناء على اقتراح مجلس الإدارة.
- تكوين الاحتياطات.
- البحث في الاقتراحات الخاصة بالاستدانة وبيع عقارات الشركة ورهنها وإعطاء الكفالات والتنازل عن مشاريعها وعن الرخص والامتيازات الممنوحة لها التي تخرج عن صلاحية مجلس الإدارة واتخاذ القرارات بذلك.

• إبراء ذمة مجلس الإدارة وممثلي الشركة.

• أي موضوع آخر مدرج في جدول أعمال الهيئة.

٣) الهيئة العامة غير العادية:

أ. اجتماعات الهيئة العامة غير العادية في الشركة المساهمة (المادة ١٦٩):

- تجتمع الهيئة العامة غير العادية بناء على دعوة من مجلس الإدارة.
- يجب على مجلس الإدارة دعوة الهيئة العامة غير العادية للانعقاد في الأحوال المنصوص عليها في هذا المرسوم التشريعي أو النظام الأساسي أو بناء على طلب خطي مبلّغ إلى مجلس الإدارة من مدقق حسابات الشركة أو من مساهمين يحملون ما لا يقل عن ٢٥٪ من أسهم الشركة ويجب على مجلس الإدارة أن يدعو الهيئة العامة غير العادية في الحالتين الأخيرتين في ميعاد لا يتجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ وصول الطلب إليه.

ب. نصاب جلسة الهيئة العامة غير العادية وقانونيتها (المادة ١٧٠):

- لا تعد الجلسة الأولى لاجتماع الهيئة العامة غير العادية قانونية ما لم يحضرها مساهمون يمثلون ٧٥٪ على الأقل من أسهم الشركة المكتتب بها.
- وإذا لم يتوافر هذا النصاب بمضي ساعة من الموعد المحدد للاجتماع في الجلسة الأولى تتعقد الجلسة في الموعد الثاني المحدد لذلك وتعدّ الجلسة الثانية قانونية إذا حضرها مساهمون يمثلون ٤٠٪ على الأقل من أسهم الشركة المكتتب بها.

- ج. قرارات الهيئة العامة غير العادية في الشركة المساهمة (المادة ١٧١):
- تصدر الهيئة العامة غير العادية للشركة قراراتها بأكثرية أصوات مساهمين يحملون أسهماً لا تقل عن ثلثي الأسهم الممثلة في الاجتماع.
 - ويجب أن تزيد الأكثرية المطلوبة في الفقرة الأولى من هذه المادة على نصف رأس المال المكتتب به في الأحوال الآتية:

- تعديل نظام الشركة الأساسي .
- اندماج الشركة في شركة أخرى.
- حل الشركة.

- د. صلاحيات الهيئة العامة غير العادية في الشركة المساهمة (المادة ١٧٢):
- للهيئة العامة غير العادية الحق بأن تصدر قرارات في الأمور الداخلة ضمن صلاحيتها وفي الأمور الداخلة ضمن صلاحية الهيئة العامة العادية وفي الحالة الأخيرة تصدر الهيئة قراراتها وفقاً للقواعد المتعلقة بالهيئة العامة العادية.

مفتشو الحسابات في الشركات المساهمة المغفلة

- ١) انتخاب مفتشو الحسابات في الشركة المساهمة (المادة ١٨٥):

أ. تنتخب الهيئة العامة جهة لتدقيق حساباتها لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد من جدول مدققي الحسابات الصادر عن الوزارة المعنية وتقرر بدل أتعابها أو تقوض مجلس الإدارة بتحديد هذه الأتعاب.

ب. يجب أن تكون هذه الجهة مدقق حسابات أو أكثر من قائمة مدققي الحسابات المعتمدين من هيئة الأوراق فيما إذا كانت الشركة مساهمة عامة.

ج. إذا أهملت الهيئة العامة انتخاب مدقق لحساباتها أو اعتذر هذا المدقق أو امتنع عن العمل فعلى مجلس الإدارة أن يقترح على الوزارة ثلاثة أسماء من جدول مدققي الحسابات الصادر عن الوزارة المعنية أو من قائمة مدققي الحسابات المعتمدين من هيئة الأوراق /بحسب الحال/ لتنتقي منهم من يملأ المركز شاغراً.

- ٢) شروط تعيين مفتشي الحسابات في الشركة المساهمة (المادة ١٨٦):

أ. لا يجوز أن يعين مدققاً للحسابات من هو مساهم في الشركة أو من يتقاضى أجراً أو تعويضاً منها أو كان موظفاً أو شريكاً لأحد أعضاء مجلس الإدارة أو كان

قريباً له حتى الدرجة الرابعة.

- ب. يجب على الجهة التي ستقوم بتدقيق حسابات الشركة وقبل انتخابها تقديم تصريح للهيئة العامة تبين فيه عدم وجود أي علاقة عمل تربطها بأي من أعضاء مجلس الإدارة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.
- ج. وتلتزم هذه الجهة بالتعويض للشركة عن أي ضرر يلحق بها بسبب عدم صحة التصريح.

(٣) مهمة مفتش الحسابات في الشركة المساهمة (المادة ١٨٧):

يقوم مدقق حسابات الشركة بمراقبة أعمالها وتدقيق حساباتها وفق معايير التدقيق الدولية وعليه بصورة خاصة أن يبحث عما إذا كانت الدفاتر منظمة بصورة أصولية وعما إذا كانت الميزانية وحسابات الشركة قد نظمت بصورة توضح حالة الشركة الحقيقية وله حق الاطلاع في كل وقت على دفاتر الشركة وحساباتها وأوراقها وصندوقها وله أن يطلب من مجلس الإدارة أن يوافيه بالمعلومات اللازمة للقيام بوظيفته وعلى هذا المجلس أن يضع تحت تصرفه كل ما من شأنه تسهيل مهمته.

(٤) واجبات مفتش الحسابات في الشركة المساهمة (المادة ١٨٨):

يجب على مدقق الحسابات أن يضع تقريراً خطياً يتلوه أمام الهيئة العامة عن الحالة المالية للشركة وميزانيتها والحسابات التي قدمها أعضاء مجلس الإدارة وعن الاقتراحات المختصة بتوزيع الأرباح وأن يقترح في هذا التقرير إما المصادقة على البيانات المالية بصورة مطلقة بدون تحفظ أو مع التحفظ، وإما حجب الرأي أو إعطاء رأي معارض.

يجب أن يتضمن تقرير مفتش الحسابات ما يلي:

أ. مدى حصوله على جميع المعلومات والبيانات والوثائق التي طلبها في سبيل القيام بمهمته أو بيان بما وجده من صعوبات أو معوقات في الحصول على تلك المعلومات.

ب. أن الشركة تمسك حسابات وسجلات ومستندات منتظمة وأن بياناتها المالية معدة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية وتظهر المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها وتدفعاتها النقدية بصورة عادلة وأن الميزانية والبيانات المالية متفقة مع القيود والدفاتر.

ج. المخالفات لأحكام هذا المرسوم التشريعي أو النظام الأساسي للشركة التي حصلت خلال السنة المالية موضوع التدقيق والتي من شأنها أن تؤثر بشكل جوهري على نتائج أعمال الشركة ووضعها المالي.

د. مدى مقدرة الشركة على الاستمرار في مزاوله أعمالها بشكل مستقل عما أبداه مجلس الإدارة بهذا الخصوص.

٥) أهمية تقرير مدقق الحسابات (المادة ١٨٩):

إذا لم يقدم تقرير مدققي الحسابات أو لم يقرأ في الهيئة العامة فإن قرار هذه الهيئة بتصديق الحسابات وبتوزيع الأرباح باطل.

٦. حق مدقق الحسابات في دعوة الهيئة العامة للانعقاد (المادة ١٩٠):

يحق لمدقق الحسابات الطالب إلى مجلس الإدارة الدعوة إلى انعقاد الهيئة العامة العادية أو غير العادية للشركة بناء على كتاب خطي يبين فيه الأسباب الداعية له وإذا أهمل مجلس الإدارة دعوة الهيئة العامة للاجتماع في المواعيد المقررة في النظام الأساسي أو في هذا المرسوم التشريعي فيجب على مدقق الحسابات أن يطلب إليه دعوتها.

٧. مسؤولية مدقق الحسابات في الشركة المساهمة (المادة ١٩١):

أ. إذا اطلع مدقق الحسابات على أي مخالفة ارتكبتها الشركة لهذا المرسوم التشريعي أو لنظامها الأساسي أو على أي أمور مالية ذات إثر سلبي على أوضاع الشركة المالية أو الإدارية فعليه أن يبلغ ذلك خطياً إلى كل من رئيس مجلس الإدارة والوزارة وهيئة الأوراق إذا كانت الشركة مساهمة مغفلة عامة إذا لم يتم إزالة المخالفة.

ب. يكون مدقق الحسابات مسؤولاً تجاه الشركة التي يقوم بتدقيق حساباتها وتجاه مساهميها عن تعويض الضرر الذي سببته الأخطاء التي ارتكبتها في تنفيذ عمله أو عدم قيامه بالواجبات التي ترتبها عليه القوانين أو نظام الشركة الأساسي وتسقط دعوى المسؤولية المدنية بمضي ثلاث سنوات من تاريخ انعقاد الهيئة العامة للشركة التي تلي فيها تقرير مدقق الحسابات وإذا كان الفعل المنسوب له يشكل جرماً فلا تسقط دعوى المسؤولية المدنية إلا وفقاً لأحكام القواعد العامة.

المبحث الثالث رأس المال في الشركات المساهمة المغفلة

إن المصدر الرئيسي للأموال المستثمرة في شركة مساهمة هي قيمة ما اكتتب به المساهمون من الأسهم والذي يمكن أن يطلق عليه رأس مال الأسهم. ولقد اختلفت الآراء بين المحاسبين والاقتصاديين ورجال الإدارة ورجال القانون حول تعريف رأس المال. ومرد ذلك إلى اختلاف الغرض من تعريف رأس المال عند كل منهم، وبالرغم من ذلك فإن هناك نظريتين:

١. **النظرية الأولى:** يتفق الاقتصاديون ورجال الأعمال في نظرتهم إلى رأس المال باعتباره مجموعة الأصول والموارد المستغلة في الإنتاج، ولكنهم يختلفون بنصوص مفردات الموارد التي يشملها رأس المال:

أ- يرى بعض الاقتصاديين أن رأس المال: هو مجموع السلع الإنتاجية التي تستخدم في إنتاج سلع إنتاجية أخرى.

ب- بينما يرى البعض الآخر أن رأس المال: هو مجموع السلع الإنتاجية والسلع الاستهلاكية التي لم تستهلك بعد.

وبالرغم من اختلاف الاقتصاديين حول مفردات الموارد التي يشملها رأس المال، فإنهم متفقون على أن الموارد التي تكون رأس المال، يجب أن تكون موارد اقتصادية مستعملة فعلاً في الإنتاج، فرأس المال تبعاً لوجهة نظرهم يشمل المباني والآلات والبضاعة والأثاث وما شابه ذلك، ولكنه لا يشمل الاستثمارات في الأوراق المالية مثلاً، وسبب ذلك هو النظرة الشاملة لرأس المال بالنسبة للمجتمع ككل (الاقتصاد الكلي) وليس لمشروع معين (الاقتصاد الجزئي). فالأصول من مثل الأوراق المالية لا تضيف شيئاً لمجموع السلع والموارد الاقتصادية للمجتمع، فهي أصول لبعض المشاريع أو المنشآت وفي نفس الوقت هي خصوم لمشاريع أو منشآت أخرى، لذلك لا يجوز اعتبارها جزءاً من رأس المال الاقتصادي.

ويتفق رجال الإدارة مع رجال الاقتصاد على اعتبار أن رأس المال هو مجموع الموارد المستغلة في الإنتاج، ولكنهم يختلفون معهم حول مفردات هذه الموارد فرجال

الإدارة يعرفون رأس المال حسب وجهة نظر الإدارة التي تهتم بكل الأصول والخصوم،
فرأس المال من وجهة نظر رجال الإدارة يشمل كل الأموال دون استثناء.

٢. النظرية الثانية: يخالف رجال القانون كلاً من الاقتصاديين ورجال الإدارة فيما يتعلق
بتعريف رأس المال.

فرجال القانون يعرفون رأس المال بأنه: صافي أصول المشروع أو هو حقوق
أصحاب المشروع غير القابلة للتوزيع والذي يجب أن يحتفظ به المشروع ثابتاً لضمان
حقوق الدائنين.

فرأس المال من وجهة نظر رجال القانون: هو رأس المال المصدر المتداول فقط،
أما حقوق أصحاب المشروع المتمثلة في الأرباح أو الاحتياطيات فلا تعدّ جزءاً من رأس
المال وهي قابلة للتوزيع، ولا يمكن اعتبارها من الضمانات التي تضمن حقوق الدائنين،
لذلك لا بد من التفرقة بين رأس المال والريح، وأن أية توزيعات على أصحاب المشروع
يجب ألا تمس رأس المال الذي يجب أن يبقى ثابتاً باعتباره الضمان الوحيد لحقوق
الدائنين ويجب أن تكون تلك التوزيعات في حدود الأرباح.

وبالطبع فإن هذا لا يتفق مع طبيعة القانون الذي يسعى للمحافظة على حقوق
الدائنين باعتبارهم مجموعة من الأشخاص يساهمون في المشروع بأموالهم الخاصة دون
أن يكون لهم حق التدخل في إدارته أو الإشراف على استثمار أموالهم، وهم معرضون
لمخاطر كبيرة إذا أسيء استثمار أموالهم، والقانون والحالة هذه لا بد له من التدخل
لحماية حقوقهم.

أما المحاسبون فقد اختلفت آراؤهم أيضاً حول تعريف رأس المال باختلاف نظرتهم
إلى طبيعة المشروع التجاري:

أ. بعض المحاسبين يؤيدون نظرية الملكية المشتركة التي تنظر إلى الشركة باعتبارها
مجموعة الأشخاص-أصحاب المشروع- و أن شخصية الشركة ما هي في الحقيقة
إلا شخصية أصحابها، لذلك فهم يعرفون رأس المال من وجهة نظر أصحاب الشركة
ويعتبرونه صافي أصول الشركة أو ما يطلق عليه حقوق أصحاب المشروع أو بعبارة
أخرى هو: قيمة الأسهم المصدرة والمتداولة مضافاً إليها الأرباح المرحلة وكذلك
الاحتياطيات. وتبعاً لهذا التعريف فقد يقوم بعض المحاسبين بإظهار حقوق أصحاب

المشروع في قائمة المركز المالي بحيث يظهر رأس المال المصدر أولاً ثم يليه الأرباح المرحلة فالاحتياطات المختلفة.

ب. بينما يؤيد فريق آخر من المحاسبين نظرية الشخصية المعنوية التي تعدّ أن الشركة المساهمة لها شخصية معنوية مستقلة عن شخصية المساهمين، كما أن لها ذمة مالية مستقلة عن ذمة المساهمين أيضاً. ويعرفون رأس المال بأنه "مجموعة الموارد أو الأموال المستثمرة في أعمال الشركة بغض النظر عن مصدر هذه الأموال". فلا فرق عندهم بين رأس المال المملوك ورأس المال المقترض.

ويتبع ذلك تقسيم مصادر التمويل في قائمة المركز المالي كما يلي:

١. رأس المال المملوك والذي يمثل قيمة الأسهم المكتتب بها والمدفوعة.
 ٢. رأس المال المقترض الذي يمثل الأموال المقترضة من الغير (قرض سندات وقروض مصرفية وغيرها).
 ٣. رأس المال المكتسب أو المتجمع والذي يشمل الأرباح المرحلة والاحتياطات.
- رأس المال المملوك (أسهم الشركة المساهمة):

يقسم رأس المال إلى أسهم متساوية القيمة قابلة للتداول ولإدراج في أسواق الأوراق المالية. وقد نص قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ تاريخ ٢٠١١/٢/١٤ في المواد ٩٠-٩٧ على الأحكام الخاصة بالأسهم وإصدارها وتداولها نستخلص منها ما يلي:

(١) يحدد رأس مال الشركة المساهمة بالعملة السورية، ما لم تجز وزارة الاقتصاد والتجارة للشركة تحديده بعملة أخرى.

(٢) إذا نقص رأس مال الشركة أو عدد مساهميها عن الحد الأدنى المقرر قانوناً جاز للوزارة منح الشركة مهلة ستة أشهر لتصحيح أوضاعها أو تحويل شكلها القانوني إلى شركة أخرى وفي حال عدم امتثال الشركة لطلب الوزارة خلال المهلة الممنوحة لها جاز للوزارة طلب تصفية الشركة قضائياً.

(٣) يقسم رأس مال الشركة المساهمة إلى أسهم متساوية.

(٤) تكون أسهم الشركة المساهمة اسمية.

- ٥) تحدد القيمة الاسمية للسهم الواحد بمئة ليرة سورية فقط وعلى جميع الشركات المساهمة المغفلة بما فيها شركات المصارف والتأمين توفير أوضاعها فيما يخص ذلك خلال سنتين من تاريخ نفاذ هذا المرسوم التشريعي.
- ٦) مع مراعاة القيود الواردة على نقل ملكية السهم، يتمتع مالكو الأسهم العينية بنفس حقوق مالكي الأسهم النقدية.
- ٧) يتمتع جميع حاملي أسهم الشركة من الفئة ذاتها بنفس الحقوق ويخضعون لنفس الالتزامات.
- ٨) يجوز في جميع الأحوال التي لم ينص فيها النظام الأساسي على منع صريح إصدار أسهم امتياز بقرار من الهيئة العامة غير العادية.
- ٩) أسهم الامتياز تمنح أصحابها حق الأولوية إما في استيفاء مبالغ مقطوعة وإما نسبة ثابتة من قيمة أسهمهم إضافة إلى ما ينوب هذه الأسهم من الأرباح أو في استعادة رأس المال عند تصفية الشركة أو في كل منهما، أو أية ميزة أخرى.
- ١٠) يجوز أن ينص النظام الأساسي على حرمان حاملي أسهم الامتياز من حق التصويت في هيئاتها العامة.
- ١١) يجوز أن ينص النظام الأساسي على تحويل أسهم الامتياز إلى أسهم عادية وفقاً للشروط التي يحددها النظام الأساسي للشركة.
- ١٢) يجوز أن ينص النظام الأساسي على إحداث فئة من الأسهم يحدد عددها أو نسبتها ولا يجوز تملكها إلا من السوريين.
- ١٣) يجوز أن ينص النظام الأساسي على مضاعفة عدد الأصوات الممنوحة للأسهم التي احتفظ مالكوها بملكيتها لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات متتالية.
- ١٤) تصدر الأسهم بقيمتها الاسمية ولا يجوز إصدارها بقيمة أدنى من هذه القيمة.

طبيعة الأسهم وأنواعها

تعريف السهم: لكلمة سهم معنيين:

١. يطلق على حصة المساهم في الشركة المساهمة.
٢. يطلق على الوثيقة التي تعطي للمساهم إثباتاً لحقه.

ولا شك في أن المعنى الثاني طغى على المعنى الأول في التعامل التجاري. والحكمة من تساوي قيمة الأسهم هي تسهيل عملية الاقتراع وتقدير الأغلبية في الهيئات العامة، كما وأنه يسهل عملية توزيع الأرباح على المساهمين. وفي واقع الأمر هناك قيم مختلفة للسهم يتوجب بيانها والتمييز بينها وهي: القيمة الاسمية وقيمة الإصدار والقيمة الدفترية والقيمة الحقيقية والقيمة السوقية وقيمة التصفية للسهم.

١ - القيمة الاسمية للسهم: تمثل القيمة المكتوبة على الصك. وتتخذ هذه القيمة كأساس لتحديد إجمالي رأس مال الشركة المساهمة عن طريق إيجاد حاصل ضرب عدد الأسهم المصدرة من كل نوع في القيمة الاسمية، وكذلك تتخذ أساساً لتوزيع الأرباح. وغالباً ما تكون القيمة الاسمية محددة قانوناً كما هو الحال في سورية فقد حدد قانون الشركات القيمة الاسمية للسهم الواحد بمائة ليرة سورية فقط.

٢ - سعر أو قيمة إصدار السهم: وهي القيمة أو السعر الذي يصدر به السهم للاكتتاب، وقد يتساوى سعر الإصدار مع القيمة الاسمية للسهم، ولكن قد تصدر الأسهم بقيمة إصدار تزيد على القيمة الاسمية لها، وفي هذه الحالة يطلق على الزيادة "علاوة إصدار" وغالباً ما يقتصر إصدار الأسهم بعلاوة إصدار على حالات زيادة رأس مال الشركة المساهمة القائمة تعويضاً للمساهمين القدامى، وقد أجاز قانون الشركات في سورية وبقرار من الهيئة العامة غير العادية إصدار الأسهم بعلاوة إصدار تحدد وفق معايير التقييم الدولية والأحكام الصادرة عن هيئة الأوراق المالية لهذا الغرض، ولم يُجز إصدار أسهم بقيمة إصدار تقل عن القيمة الاسمية لها (بحسم إصدار).

٣ - القيمة الدفترية للسهم: تمثل القيمة الدفترية للسهم نصيب السهم من صافي أصول الشركة (الأصول - الالتزامات اتجاه الغير) كما تظهر بدفاتر الشركة المساهمة في تاريخ معين (دون الحاجة إلى إعادة تقديرها)، ويتم تحديدها بقسمة القيمة الدفترية لصافي أصول الشركة في تاريخ معين على عدد الأسهم المصدرة، مع مراعاة وجود نوع واحد أو عدة أنواع من أسهم رأس المال المصدر أي:

$$\text{القيمة الدفترية للسهم} = \frac{\text{صافي القيمة الدفترية لأصول الشركة}}{\text{عدد الأسهم المصدرة}}$$

٤- القيمة الحقيقية للسهم: وتمثل نصيب السهم من صافي أصول الشركة في تاريخ معين بعد إعادة تقديرها وفقاً للقيم الجارية، ويعني ذلك أنها تعادل ناتج قسمة صافي أصول الشركة بعد إعادة تقديرها بالأسعار الجارية على عدد الأسهم المصدرة، وذلك مع مراعاة حالة وجود أكثر من نوع من الأسهم، أي:

$$\text{القيمة الحقيقية للسهم} = \frac{\text{صافي أصول الشركة بعد إعادة التقدير}}{\text{عدد الأسهم المصدرة}}$$

٥- القيمة السوقية للسهم: تمثل سعر تداول السهم في سوق الأوراق المالية، وتتأثر هذه القيمة بعدة عوامل أهمها:

- عوامل العرض والطلب على الأسهم.
- مؤشرات الربحية الحالية والمستقبلية.
- المركز المالي ونتائج التحليل المالي لبيانات الشركة.
- الأحوال الاقتصادية والسياسية السائدة.

٦- قيمة التصفية للسهم: وهي نصيب السهم في أموال التصفية بعد سداد جميع التزامات الشركة المساهمة، وتحدد هذه القيمة بقسمة الأموال المتبقية بعد سداد كافة الالتزامات على عدد الأسهم، مع مراعاة حالة وجود أسهم ممتازة يتمتع حاملها بامتياز عند التصفية، وعندئذ تتحدد قيمة التصفية للأسهم الممتازة حسب نوع امتيازها، ووفقاً لنصوص عقد إصدارها، أما قيمة التصفية للسهم العادي فسوف تتحدد بعد استبعاد حقوق الأسهم الممتازة من أموال التصفية وقسمة ما تبقى من أموال على عدد الأسهم العادية.

أنواع الأسهم

يمكن التمييز بين عدة أنواع من الأسهم، وذلك وفقاً للأساس الذي يستخدم للتمييز. وسنتناول بشيء من الإيجاز تلك الأنواع والأساس الذي يتخذ للتمييز، وذلك على النحو الآتي:

١. من حيث طريقة إصدارها وتداولها: تصنف الأسهم في نوعين:

أ. أسهم اسمية: وهي الأسهم التي تقترن باسم مالکها، ويذكر هذا الاسم صراحة على الصك الممثل للسهم، ويتم تداول هذا السهم بشروط يحددها النظام الأساسي

- للشركة، وتدوين نقل ملكيته إلى المساهم الجديد (المشتري) في سجلات الشركة، لذلك يعتبر هذا النوع أقل أنواع الأسهم عرضة للخطر.
- وقد أوجب قانون الشركات أن تكون جميع أسهم الشركة المساهمة اسمية.
- ب. **أسهم لحاملها:** وهي الأسهم التي لا تحمل اسم المساهم وإنما يذكر في صك السهم بأن السهم لحامله، ويعتبر حامل السهم هو المالك في نظر الشركة، وهذا النوع من الأسهم أكثر عرضة للخطر لأن أثبات الملكية له تكون بالحياسة فقط.
٢. **من حيث طبيعة الحصة أو طريقة السداد:** أما من حيث ماهية الحصة التي يقدمها المساهم فتصنف الأسهم إلى:
- أ. **أسهم نقدية:** وهي الأسهم التي تدفع قيمتها نقداً دفعة واحدة أو على دفعات متساوية أو غير متساوية القيمة وفي تواريخ تحددها الشركة.
- ب. **أسهم عينية:** وهي الأسهم التي تصدرها الشركة مقابل الحصص العينية، التي تمثل أصولاً عينية كالأراضي والمباني والبضاعة.... وغالباً ما تكون هذه المقدمات العينية من المؤسسين. ومع مراعاة القيود الواردة على نقل ملكية الأسهم العينية، يتمتع مالكو الأسهم العينية بنفس حقوق مالكي الأسهم النقدية^(١).
- ج. **أسهم منحة (مجاناً):** وهي أسهم تمنحها الشركة المساهمة لمساهميها مجاناً عند زيادة رأس المال بالاحتياطات أو الأرباح المحتجزة أو أرباح إعادة التقدير.
٣. **من حيث حقوق حملة الأسهم:** تصنف الأسهم من حيث طبيعة الحقوق المرتبطة بها إلى:
- أ. **أسهم عادية:** وهي الأسهم التي ليس لها أية ميزة خاصة أو أفضلية من أي نوع. تحقق رغبة المساهم العادي أي إن لأصحابها الحق في:
- ✓ الحصول على الأرباح التي تقرر الهيئة العامة للمساهمين توزيعها كل عام.
 - ✓ حضور الهيئات العامة والتصويت بنسبة ما يمتلكونه من أسهم وحق والترشيح إلى عضوية مجلس الإدارة.

(١) قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ تاريخ ٢٠١١/٢/١٤، الفقرة ٥ من المادة ٩١

✓ اقتسام موجودات الشركة عند التصفية وذلك على قدم المساواة مع المساهمين الآخرين.

✓ حق الأولوية في تملك أي أسهم جديدة تصدرها الشركة المساهمة في المستقبل.

ب. أسهم ممتازة:

وهي أسهم تمنح أصحابها حقوقاً خاصة إضافة إلى الحقوق التي يتمتع بها حملة الأسهم العادية، مثل حق الأولوية في الحصول على نسبة من أرباح الشركة محددة ومضمونة مسبقاً أو في استرداد رأس المال عند التصفية أو في كليهما معاً، أو أية ميزة أخرى في التصويت أو التمثيل في مجلس الإدارة، وقد يشمل الامتياز عدة ميزات مما ذكر.

وعموماً يفرق بين الأنواع التالية للأسهم الممتازة:

(١) الأسهم الممتازة غير المجمعة للأرباح:

إنّ لحملة هذا النوع من الأسهم أولوية في الحصول على الربح (إذا تحقق) بالمقدار المحدد في الامتياز دون حق التراكم، أي لا يحق لهم المطالبة بالأرباح المتأخرة التي لم تسمح أرباح السنوات السابقة بتوزيعها لهم، وبمعنى آخر يسقط حقهم في المطالبة بهذه الأرباح في الفترات التالية عندما تحقق الشركة أرباحاً، وغالباً ما تكون هذه الأرباح محددة بنسبة مئوية من قيمة السهم الممتاز.

(٢) الأسهم الممتازة المجمعة للأرباح:

إنّ لحملة هذا النوع من الأسهم أولوية في الحصول على الربح بالمقدار المحدد في الامتياز. فإذا تعذر ذلك لعدم تحقق الأرباح أو عدم كفايتها يدور هذا الحق للسنوات التالية، أي تجمع أرباحهم المتأخرة ويحق لهم المطالبة بها عندما تسمح الأرباح المحققة بإيفائها.

(٣) الأسهم الممتازة متقاسمة الأرباح:

يخول هذا النوع من الأسهم أصحابه الحصول على نسبة محددة من أرباح الشركة، وبعدها يحق لهم مشاركة حملة الأسهم العادية في باقي الأرباح التي تقرر الشركة توزيعها.

٤) الأسهم الممتازة القابلة للتحويل:

وهي التي تعطي لحاملها الحق في استبدالها بأنواع أخرى من الأسهم التي تصدرها الشركة-وعادة ما تكون أسهم عادية-وقد يرتبط حق التحويل بفترة زمنية محددة أو يكون غير محدد المدة.

ج. أسهم التمتع: وهي الأسهم التي تعطى للمساهم الذي استهلك أسهمه^(١)، وأسهم التمتع تمكن صاحبها من التمتع بجميع حقوق المساهمين عدا حقه في استرداد قيمة أسهمه المستهلكة عند التصفية.



- يحق للشركات المساهمة استهلاك رأس مالها باستدعاء عدد من الأسهم وسداد قيمتها لأصحابها وتخفيض رأس المال بقيمتها، وبالمقابل تمنحهم "أسهم تمتع" بعدد أسهمهم المستهلكة.

أسئلة الفصل الأول

أولاً: أجب عن الأسئلة الآتية:

- (١) ما هي أنواع الشركات كما وردت قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ تاريخ ٢٠١١/٢/١٤؟
 - (٢) عرف الشركة المساهمة كما وردت في قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ تاريخ ٢٠١١/٢/١٤.
 - (٣) تحدث عن إجراءات تأسيس الشركة المساهمة كما وردت في قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ تاريخ ٢٠١١/٢/١٤.
 - (٤) ما هي مهام الهيئة التأسيسية في الشركات المساهمة المغفلة كما وردت قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ تاريخ ٢٠١١/٢/١٤.
 - (٥) ما هي مهام مجلس الإدارة في الشركات المساهمة المغفلة كما وردت في قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ تاريخ ٢٠١١/٢/١٤.
 - (٦) ما هي مهام الهيئة العامة غير العادية في الشركات المساهمة المغفلة كما وردت في قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ تاريخ ٢٠١١/٢/١٤.
 - (٧) عرف السهم، وبين خصائصه؟
 - (٨) ما هي أنواع الأسهم؟
 - (٩) ما هو الفرق بين الأسهم العادية والأسهم الممتازة؟
 - (١٠) ما هو الفرق بين أسهم التمتع و أسهم المنحة؟
- ثانياً: ضع علامة (✓) أمام العبارة الصحيحة وعلامة (X) أمام العبارة الخاطئة لكل من العبارات الآتية:

- (١) () يمكن تأسيس الشركة المساهمة دون الحاجة للإعلان عنها (شهرها).
- (٢) () يجوز لمؤسسي الشركة الاكتتاب بالأسهم المطروحة للاكتتاب العام.
- (٣) () لا يجوز الرجوع عن تأسيس الشركة المساهمة مهما كانت الأسباب.
- (٤) () الإعلان عن الموعد المقرر لعقد اجتماع الهيئة العامة من صلاحيات مجلس الإدارة.
- (٥) () لا يجوز أن يجتمع مجلس الإدارة أكثر من ستة اجتماعات في السنة.

- (٦) () يتكون رأس مال الشركة المساهمة عادةً من أسهم نقدية أو عينية.
- (٧) () بعد إغلاق الاكتتاب العام بالأسهم تقوم لجنة المؤسسين بإخبار وزارة الاقتصاد والتجارة بهذا الإغلاق.
- (٨) () تبدأ الهيئة العامة أعمالها بعد انتهاء الاكتتاب وتقوم بانتخاب مجلس الإدارة في أول اجتماع لها.
- (٩) () إعداد القوائم المالية والحسابات الختامية للشركة المساهمة من صلاحيات الهيئة العامة.
- (١٠) () يجوز أن يكون نفس الشخص مديراً عاماً ورئيساً لمجلس إدارة الشركة المساهمة.
- (١١) () يرأس اجتماع الهيئة العامة للشركة المساهمة الشخص الذي يملك أكبر عدد من الأسهم في الشركة.
- ثالثاً: اختر أفضل إجابة مبرراً إجابتك:

(١) من مزايا شركات الأموال:

A. صعوبة نقل الملكية	B. المسؤولية المحدودة للمساهمين
C. استمرارية الحياة بالنسبة للشركة.	D. سهولة تجميع الأموال.

(٢) المنشأة التي لا تتأثر بانتقال الملكية من شخص لآخر ولا تتأثر بوفاة أحد الملاك أو إفلاسه:

A. الشركة المساهمة.	B. المنشأة الفردية.
C. شركة المحاصة.	D. شركة التضامن.

(٣) المنشأة التي لا يكون لملاكها الحق في اطلاع على سجلاتها إلا عن طريق محاسب قانوني ينوب عنهم في مراجعة أداء إدارة المنشأة ويقوم بتقديم تقرير لهم عما توصل إليه من عملية المراجعة هي:

A. المنشأة الفردية.	B. شركة التضامن.
C. شركة المحاصة.	D. الشركة المساهمة.

(٤) المنشأة التي لا يكون لملاكها الحق في إدارتها إلا عن طريق الجمعية العمومية وتكون الإدارة المباشرة لأعمالها عن طريق مجلس إدارة ينتخبه الملاك من بينهم:

A. المنشأة الفردية.	B. الشركة المساهمة.
C. شركة التضامن	D. شركة التوصية البسيطة.

٥) يباشر المؤسسون إجراءات الاكتتاب على أسهم الشركة:

A. بعد تقديم طلب الترخيص إلى وزارة الاقتصاد والتجارة.	B. بعد نشر مرسوم الترخيص والتصديق على النظام الاساسي للشركة في الجريدة الرسمية.
C. بعد انعقاد الهيئة التأسيسية الأولى.	D. إجابة أخرى حددها

٦) لا يعد من صلاحيات الهيئة العامة التأسيسية:

A. الاطلاع على تقرير المؤسسين والموافقة عليه.	B. البحث في الأسهم العينية والمكافآت الممنوحة للمؤسسين.
C. انتخاب مجلس الإدارة الأول ومفتش الحسابات.	D. زيادة رأس المال.

٧) لا يعد من صلاحيات الهيئة العامة غير العادية:

A. نقل مركز الشركة خارج سورية.	B. الموافقة على التقرير السنوي لمجلس الإدارة.
C. اندماج الشركة.	D. حل الشركة.

٨) حتى يكون النصاب قانونياً في اجتماع الهيئة العامة غير العادية يجب أن يحضر

A. مساهمون يمثلون ثلثي أسهم الشركة.	B. مساهمون يمثلون نصف أسهم الشركة.
C. مساهمون يمثلون ثلث أسهم الشركة.	D. مساهمون يمثلون ثلاثة أرباع أسهم الشركة.

٩) اشترط قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ تاريخ ١٤/٢/٢٠١١

على رئيس مجلس الإدارة أن يمتلك:

A. نفس عدد الأسهم المطلوبة من عضو مجلس الإدارة.	B. مثلي عدد الأسهم المطلوبة من عضو مجلس الإدارة.
C. ٣ أمثال عدد الأسهم المطلوبة من عضو مجلس الإدارة.	D. مثلي عدد الأسهم المطلوبة من عضو مجلس الإدارة زائد واحد.

١٠) يتم التعاقد مع مدقق حسابات أو أكثر وذلك من خلال:

A. انتخابه من قبل الهيئة العامة العادية.	B. انتخابه من قبل الهيئة العامة غير العادية.
C. انتخابه من مجلس الإدارة.	D. تعيينه من قبل رئيس مجلس الإدارة.

١١) حدد قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ تاريخ ٢٠١١/٢/١٤ عدد المؤسسين بما لا يقل من:

A. ثلاثة أشخاص.	B. خمسة أشخاص.
C. ٢٥ شخص.	D. عدد آخر حده.



الفصل الثاني

إصدار الأسهم في الشركات المساهمة المغفلة

بعد الانتهاء من الإجراءات القانونية لتأسيس الشركة و صدور قرار ترخيصها وقبل طرح الأسهم للاكتتاب العام، أوجب قانون الشركات الاكتتاب باسم الشركة المساهمة المغفلة مع مراعاة الأحكام الواردة في قوانين خاصة كما يلي^(١):

(١) يجوز للمؤسسين أن يغطوا كامل قيمة الأسهم وحدهم دون أن يطرحوها على الاكتتاب العام وتكون الشركة في هذه الحالة شركة مساهمة مغفلة خاصة.

(٢) للمؤسسين أن يكتتبوا بجزء من الأسهم لا يقل عن ١٠٪ ولا يزيد عن ٧٥٪ من كامل رأسمال الشركة ويطرحوا الباقي للاكتتاب العام وتكون الشركة في هذه الحالة شركة مساهمة مغفلة عامة ولا يجوز للشخص الطبيعي من المؤسسين أو المساهمين أن يكتتب بأكثر من ١٠٪ من رأسمالها.

(٣) يجب على المؤسسين تسديد ما لا يقل عن ٤٠٪ من قيمة الأسهم التي اكتتبوا بها بعد التصديق على النظام الأساسي للشركة وتزويد الوزارة بما يثبت ذلك.

(٤) يحظر على المؤسسين الاكتتاب بالأسهم المطروحة على الاكتتاب العام خلال الفترة الأولى للاكتتاب.

(٥) للشركة المساهمة المغفلة العامة تطرح أسهمها على الاكتتاب العام وفقاً لقانون هيئة الأوراق والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه^(٢).

ويتم الإعلان عن طرح الأسهم للاكتتاب العام كما يلي^(٣):

(١) عند طرح أسهم الشركة على الجمهور للاكتتاب عليها يجب الإعلان عن هذا الطرح في صحيفتين يوميتين ولمرتتين على الأقل قبل عشرة أيام على الأقل من تاريخ بدء الاكتتاب.

(٢) يجب أن يتضمن الإعلان المعلومات الآتية:

^(١) قانون الشركات السوري الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩-تاريخ ٢٠١١/٢/١٤، المادة (١٠٠).

^(٢) المرجع السابق، المادة (١٠٧).

^(٣) المرجع السابق، المادة (١٠٨).

- أ. اسم الشركة.
 - ب. غاية الشركة ورأسمالها ونوع الأسهم والعدد المطروح منها للاكتتاب وقيمة السهم الاسمية وعلاوة الإصدار إن وجدت.
 - ج. المقدمات العينية إن وجدت وقيمة هذه المقدمات استناداً إلى تقرير التقييم.
 - د. تاريخ بدء الاكتتاب ومدة الاكتتاب والجهة التي يتم لديها الاكتتاب ولا يجوز أن تقل مدة الاكتتاب عن عشرين يوماً ولا أن تتجاوز تسعين يوماً.
 - هـ. إمكانية الحصول على نسخة من النظام الأساسي للشركة وأخرى عن نشره الإصدار لدى الجهة التي يتم لديها الاكتتاب، ورقم وتاريخ موافقة هيئة الأوراق بطرح الأسهم على الاكتتاب العام.
- ٣) مع مراعاة الأحكام الواردة في المادة ١٠٧/ من قانون الشركات يجري الاكتتاب على أسهم الشركات المساهمة المغفلة في مصرف أو أكثر وتدفع لديه قيمة الأسهم المكتتب عليها وتفيد في حساب للشركة، ويكون هذا الاكتتاب على وثيقة تتضمن:
- أ. اسم المكتتب وعدد الأسهم التي اكتتب بها.
 - ب. قبول المكتتب بنظام الشركة الأساسي.
 - ج. الموطن الذي اختاره المكتتب على أن يكون في سورية.
 - د. جميع المعلومات الأخرى الضرورية.
- وقد أوجب القانون ضرورة إفراز سجل للمساهمين في الشركة تسجل فيه التفاصيل الخاصة بما يمتلكه كل مساهم، وما قام بدفعه، وما هو مستحق عليه، وتخدم بيانات هذا السجل كأساس للقيد الإجمالي في دفتر اليومية العامة.
- عند دراسة المعالجة المحاسبية لإثبات عمليات إصدار أسهم رأس المال يجب التمييز بين إصدار الأسهم النقدية وبين إصدار الأسهم العينية لاختلاف القيود المحاسبية المرتبطة بكل إصدار وخاصة عند معالجة الأصول المقدمة لقاء الأسهم العينية وكيفية معالجة الفرق- إن وجد- بين قيمة الأصول العينية المقدمة وقيمة الأسهم العينية الصادرة لقاء هذه الأصول.

المبحث الأول إصدار الأسهم النقدية

تطرح الشركة المساهمة العامة المغفلة أسهمها للاكتتاب العام بعد أن يغطي المؤسسون جزءاً منها والمحدد بقانون الشركات ويسددوا قيمتها، وتطلب من المكتتبين سداد القيمة لدى المصارف المعتمدة.

ويمكن للشركة أن تطلب سداد قيمة الأسهم المكتتب بها دفعة واحدة أو على أقساط، فقد أجاز قانون الشركات في سورية - كما بعض القوانين في العالم - سداد قيمة الأسهم النقدية دفعة واحدة أو على عدة أقساط، وذلك ضمن حدود سنتطرق إليها لاحقاً. وسنبحث تباعاً:

- (١) حالة سداد قيمة الأسهم دفعة واحدة
- (٢) حالة سداد قيمة الأسهم على دفعات، إضافة إلى الحالات الخاصة في الاكتتاب على الأسهم النقدية.

* سداد قيمة الأسهم النقدية دفعة واحدة

كما ذكرنا فقد أوجب قانون الشركات على المؤسسين الاكتتاب على عدد من أسهم الشركة بالحدود التي وردت فيه، وعليهم سداد قيمة ما اكتتبوا به من أسهم (على الأقل ٤٠٪ من قيمة السهم) قبل طرح باقي الأسهم للاكتتاب العام. إذاً في المعالجة المحاسبية يثبت اكتتاب المؤسسين وسدادهم لقيمة الأسهم التي اكتتبوا بها أولاً ثم يتم إثبات اكتتاب المساهمين (الجمهور) على باقي الأسهم وسدادهم لقيمتها.

تجري المعالجة المحاسبية في دفتر اليومية على ثلاث مراحل كما يلي:

المرحلة الأولى: اكتتاب المؤسسين بالأسهم النقدية وسداد قيمتها دفعة واحدة:

من د/ المصرف	×××	
إلى د/ المؤسسين	×××	

المرحلة الثانية: اكتتاب المساهمين بالأسهم النقدية وسداد قيمتها دفعة واحدة:

من د/ المصرف	×××	
إلى د/ المساهمين	×××	

المرحلة الثالثة: إصدار الأسهم وتخصيصها على المؤسسين والمساهمين:

من مذكورين		
د/ المؤسسين		xxx
د/ المساهمين		xxx
إلى د/ رأس المال	xxx	

ويمكن فصل القيد الأخير إلى قدين كما يلي:

من د/ المؤسسين		xxx
إلى د/ رأس المال	xxx	
من د/ المساهمين		xxx
إلى د/ رأس المال	xxx	

مسألة (١)

في ٢٠١٨/١/١ تأسست شركة مساهمة عامة مغفلة لتجارة الحديد برأس مال قدره ٨٠٠٠٠٠٠٠ ل.س، موزع إلى ٨٠٠٠٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ١٠٠ ل.س للسهم الواحد، تم الاكتتاب بها على الشكل الآتي:

١. اكتتب المؤسسون على ٢٥٪ من أسهم وسددوا قيمتها دفعة واحدة عند الاكتتاب.
 ٢. طرحت باقي الأسهم للاكتتاب العام.
- وفي ٢٠١٨/١/٣١ أرسل المصرف كشفاً يفيد أنه تم الاكتتاب على جميع الأسهم المطروحة للاكتتاب العام وسددت قيمتها. والمطلوب:

١. إثبات قيود اليومية اللازمة لتكوين الشركة المساهمة المغفلة.
٢. إعداد الميزانية الافتتاحية للشركة.

الحل:

- اكتتاب المؤسسين وسداد قيمة الأسهم دفعة واحدة:

من د/ المصرف		٢٠٠٠٠٠٠٠
إلى د/ المؤسسين	٢٠٠٠٠٠٠٠	
اكتتاب المؤسسين بـ ٢٥٪ من الأسهم وسداد القيمة دفعة واحدة (٢٠٠٠٠٠ سهم × ١٠٠ ل.س)		

• اكتتاب المساهمين وسداد القيمة دفعة واحدة:

٦٠٠٠٠٠٠٠	من د/ المصرف إلى د/ المساهمين	٦٠٠٠٠٠٠٠
اكتتاب المساهمون ب ٧٥٪ من الأسهم وسداد القيمة دفعة واحدة (٦٠٠٠٠٠٠ سهم × ١٠٠)		

• إصدار الأسهم وتخصيصها على المؤسسين والمساهمين

٢٠٠٠٠٠٠٠	من مذكورين د/ المؤسسين	٢٠٠٠٠٠٠٠
٦٠٠٠٠٠٠٠	د/ المساهمين	٦٠٠٠٠٠٠٠
٨٠٠٠٠٠٠٠	إلى د/ رأس المال	٨٠٠٠٠٠٠٠
إصدار الأسهم وتخصيصها على المؤسسين والمساهمين		

أو يمكن أن تسجل عملية تخصيص الأسهم لكل من المؤسسين والمساهمين على حدة
كما يلي:

٢٠٠٠٠٠٠٠	د/ المؤسسين إلى د/ رأس المال	٢٠٠٠٠٠٠٠
إصدار الأسهم وتخصيصها على المؤسسين		
٦٠٠٠٠٠٠٠	من د/ المساهمين إلى د/ رأس المال	٦٠٠٠٠٠٠٠
إصدار الأسهم وتخصيصها على المساهمين		

وتكون الميزانية الافتتاحية كما يلي:

الأصول	الميزانية الافتتاحية	الخصوم
٨٠٠٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠٠٠	رأس المال
		٨٠٠٠٠٠٠ سهم × ١٠٠
٨٠٠٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠٠٠	

• سداد قيمة الأسهم النقدية على دفعات (أقساط)

أجاز قانون الشركات للمؤسسين والمساهمين تسديد قيمة الأسهم الصادرة على دفعات (أقساط)، شريطة أن يتضمن النظام الأساسي للشركة نصاً يجيز ذلك، وعلى ألا يقل القسط الواجب تسديده عند اكتتاب عن ٤٠٪ من القيمة الاسمية ويتم سداد باقي قيمة السهم خلال فترة لا تزيد على ثلاث سنوات من تاريخ التصديق على النظام الأساسي للشركة (المادة ٩٢).

وبشكل عام تلجأ الشركة المساهمة المغفلة إلى ذلك عندما لا تكون هناك حاجة ماسة لطلب كامل قيمة الأسهم عند الاكتتاب، كما يمكنها بهذه الطريقة جذب أكبر عدد من المستثمرين (المساهمين).

وقد يحدد النظام الأساسي للشركة استحقاق هذه الأقساط أو يترك الأمر لمجلس إدارة الشركة أو للهيئة العامة.

تتلقى المصارف المعتمدة طلبات الاكتتاب من الأشخاص الراغبين بالاكتتاب، ويدفع المكتتب قيمة القسط عن الأسهم التي اكتتب عليها. في هذه الحالة توسط الشركة في دفاتها عدد من الحسابات للمساهمين تتناسب مع عدد الأقساط المقررة لسداد قيمة السهم.

(١) يسمى القسط الأول "قسط اكتتاب"، ويسدد عند الاكتتاب ويعدّ بمنزلة إعلان إيجاب أو رغبة المستثمر للمشاركة (المساهمة) في الشركة تحت التأسيس.

(٢) ويسمى القسط الثاني "قسط تخصيص"، ويطلب بعد صدور قرار تأسيس الشركة، وتخصيص الأسهم على المساهمين ويصبح المكتتب من ذلك التاريخ مساهماً في الشركة (شريكاً مالكاً) بمقدار ما خصص له من الأسهم.

(٣) أما القسط التالي بعد قسطين الاكتتاب والتخصيص فيسمى القسط الثالث والذي يليه يسمى القسط الرابع. وهكذا، ويمكن أن يسمى آخر قسط بالقسط الأخير للمعالجة المحاسبية لسداد قيمة الأسهم على أقساط نميز بين حالتين:

الحالة الأولى: عدد الأقساط وتاريخ المطالبة محدد مسبقاً في نشرة الاكتتاب.

بما أن القانون ألزم المؤسسين بسداد ٤٠٪ من قيمة الأسهم التي اكتتبوا عليها فهو تصريح ضمني بإمكانية تقسيط قيمة الأسهم للمؤسسين كما للمساهمين، ولكن في أغلب

الأحيان يقوم المؤسسون بسداد قيمة أسهمهم دفعة واحدة وذلك لتشجيع المستثمرين على الاكتتاب بالأسهم المطروحة.

سنقوم بمعالجة كل من حالة تقسيط قيمة الأسهم للمساهمين فقط، وحالة تقسيط قيمة الأسهم للمساهمين والمؤسسين.

١- **التقسيط يخص أسهم الاكتتاب العام فقط:** أي أن المؤسسين يدفعون قيمة الأسهم التي اكتتبوا بها دفعة واحدة، تكون المعالجة تبعاً للمراحل التالية:

المرحلة الأولى: اكتتاب المؤسسين على عدد من الأسهم النقدية وسداد قيمتها دفعة واحدة (قبل طرح الأسهم النقدية للاكتتاب العام):

من د/ المصرف	xxx
إلى د/ المؤسسين	xxx

المرحلة الثانية: اكتتاب المساهمين بالأسهم المطروحة للاكتتاب العام وسدادهم لقيمة قسط الاكتتاب عنها:

من د/ المصرف	xxx
إلى د/ مساهمين قسط اكتتاب	xxx

المرحلة الثالثة: إصدار الأسهم وتخصيصها على المؤسسين والمساهمين:

- تخصيص الأسهم على المؤسسين والمساهمين وتقسيم قيمتها (ثلاثة أقساط مثلاً):

من مذكورين	
من د/ المؤسسين	xxx
د/ المساهمين قسط اكتتاب	xxx
د/ المساهمين قسط تخصيص	xxx
د/ المساهمين قسط ثالث وأخير	xxx
إلى د/ رأس المال	xxxxx

المرحلة الرابعة: سداد باقي الأقساط تبعاً لتاريخ استحقاقها المحدد سابقاً

- سداد القسط الثاني (قسط التخصيص):

من د/ المصرف	xxx
إلى د/ المساهمين قسط تخصيص	xxx

● سداد القسط الثالث:

من د/ المصرف	xxx	xxx
إلى د/ المساهمين قسط ثالث	xxx	

٢- التقسيط يخص جميع الأسهم (للمؤسسين وللمساهمين): تكون المعالجة تبعاً للمراحل الآتية:

المرحلة الأولى: اكتتاب المؤسسين على عدد من الأسهم وسداد قيمة قسط الاكتتاب عنها

من د/ المصرف	xxx	xxx
إلى د/ المؤسسين قسط اكتتاب	xxx	

المرحلة الثانية: اكتتاب المساهمين بالأسهم وسدادهم لقيمة قسط الاكتتاب عنها:

من د/ المصرف	xxx	xxx
إلى د/ مساهمين قسط اكتتاب	xxx	

المرحلة الثالثة: إصدار الأسهم وتخصيصها على المؤسسين:

من مذكورين	xxx	xxx
د/ المؤسسين قسط اكتتاب	xxx	
د/ المؤسسين قسط تخصيص	xxx	
د/ المؤسسين قسط ثالث (أخير)	xxx	
إلى د/ رأس المال	xxx	

إصدار الأسهم وتخصيصها على المساهمين:

من مذكورين	xxx	xxx
د/ مساهمين قسط اكتتاب	xxx	
د/ مساهمين قسط تخصيص	xxx	
د/ مساهمين قسط ثالث (أخير)	xxx	
إلى د/ رأس المال	xxx	

المرحلة الرابعة:

سداد باقي الأقساط تبعاً لتاريخ استحقاقها المحدد سابقاً:

● سداد القسط الثاني (قسط التخصيص):

من د/ المصرف	xxx	
إلى مذكورين		
د/ المؤسسين قسط تخصيص	xxx	
د/ المساهمين قسط تخصيص	xxx	

• سداد القسط الثالث:

من د/ المصرف	xxx	
إلى مذكورين		
د/ المؤسسين قسط ثالث	xxx	
د/ المساهمين قسط ثالث	xxx	

الحالة الثانية: الأقساط وتاريخ المطالبة غير محدد في نشرة الاكتتاب:

وهنا أيضاً يمكن أن يكون التقسيط لأسهم الاكتتاب العام فقط (أسهم المساهمين) أو أن يشمل أسهم المساهمين وأسهم المؤسسين.

١- التقسيط يخص أسهم المساهمين فقط: أي أن المؤسسين يدفعون قيمة الأسهم التي اكتتبوا بها دفعة واحدة، وتكون المعالجة تبعاً للمراحل التالية:

المرحلة الأولى: اكتتاب المؤسسين على عدد من الأسهم وسداد قيمتها دفعة واحدة:

من د/ المصرف	xxx	
إلى د/ المؤسسين	xxx	

المرحلة الثانية: اكتتاب المساهمين بالأسهم المطروحة للاكتتاب العام وسدادهم لقيمة قسط الاكتتاب المطلوب عنها:

من د/ المصرف	xxx	
إلى د/ المساهمين	xxx	

المرحلة الثالثة: إصدار الأسهم وتخصيصها على المؤسسين والمساهمين:

من مذكورين		
د/ المؤسسين	xxx	
د/ المساهمين	xxx	
إلى د/ رأس المال	xxx	

المرحلة الرابعة: عند طلب كل قسط من الأقساط الباقية يسجل قيد للمطالبة وقيد بعد تسديد القسط كما يلي:

أ. قسط التخصيص

• قيد المطالبة بقسط التخصيص:

من د/ المساهمين قسط تخصيص	xxx	xxx
إلى د/ المساهمين	xxx	

• قيد سداد قسط التخصيص

من د/ المصرف	xxx	xxx
إلى د/ المساهمين قسط تخصيص	xxx	

ب. القسط الثالث

• قيد المطالبة بالقسط الثالث:

من د/ المساهمين قسط ثالث	xxx	xxx
إلى د/ المساهمين	xxx	

• قيد سداد القسط الثالث:

من د/ المصرف	xxx	xxx
إلى د/ المساهمين قسط ثالث	xxx	

• **التقسيم يخص جميع الأسهم (للمؤسسين وللمساهمين):**

تكون المعالجة في هذه الحالة تبعاً للمراحل الآتية:

المرحلة الأولى: اكتاب المؤسسين على عدد من الأسهم وسدادهم لقيمة القسط المطلوب عنها (اكتاب):

من د/ المصرف	xxx	xxx
إلى د/ المؤسسين	xxx	

المرحلة الثانية: اكتاب المساهمين بالأسهم المطروحة للاكتاب العام وسدادهم لقيمة قسط الاكتاب المطلوب عنها:

من د/ المصرف	xxx	xxx
إلى د/ المساهمين	xxx	

المرحلة الثالثة: إصدار الأسهم وتخصيصها على المؤسسين والمساهمين:

من مذكورين		
د/ المؤسسين		xxx
د/ المساهمين		xxx
إلى د/ رأس المال	xxx	

المرحلة الرابعة: عند طلب الأقساط الباقية يسجل قيد للمطالبة وقيد سداد لكل قسط:

● المطالبة بقسط التخصيص:

من د/ المؤسسين قسط تخصيص		xxx
إلى د/ المؤسسين	xxx	
من د/ المساهمين قسط تخصيص		xxx
إلى د/ المساهمين	xxx	

● سداد قسط التخصيص:

من د/ المصرف		xxx
إلى مذكورين		
د/ المؤسسين قسط تخصيص	xxx	
د/ المساهمين قسط تخصيص	xxx	

● المطالبة بالقسط الثالث:

من د/ المؤسسين قسط ثالث		xxx
إلى د/ المؤسسين	xxx	
من د/ المساهمين قسط ثالث		xxx
إلى د/ المساهمين	xxx	

سداد القسط الثالث:

من د/ المصرف		xxx
إلى مذكورين		
د/ المؤسسين قسط ثالث	xxx	
د/ المساهمين قسط ثالث	xxx	

ونشير هنا إلى أنه في حال سداد قيمة السهم على قسطين فقط يمكن عدم استخدام حساب الأقساط نهائياً، وتكون المعالجة (فبافتراض أن التقسيط يخص جميع الأسهم):
المرحلة الأولى: اكتتاب المؤسسين على عدد من الأسهم وسدادهم لقسط الاكتتاب عنها

من د/ المصرف	xxx	xxx
إلى د/ المؤسسين	xxx	

المرحلة الثانية: اكتتاب المساهمين بالأسهم المطروحة للاكتتاب العام وسدادهم لقيمة قسط الاكتتاب عنها:

من د/ المصرف	xxx	xxx
إلى د/ المساهمين	xxx	

المرحلة الثالثة: إصدار الأسهم وتخصيصها على المؤسسين والمساهمين:

من مذكورين		
د/ المؤسسين	xxx	
د/ المساهمين	xxx	
إلى د/ رأس المال	xxx	

المرحلة الرابعة: سداد قسط التخصيص من قبل المساهمين والمؤسسين:

من د/ المصرف	xxx	xxx
إلى مذكورين		
د/ المؤسسين	xxx	
د/ المساهمين	xxx	

مسألة (٢)

في ٢٠١٧/٢/١ تأسست شركة مساهمة عامة مغفلة للاستيراد والتصدير برأس مال قدره ٥٠٠٠٠٠٠٠ ل.س، موزع إلى ٥٠٠٠٠٠ سهماً، قيمة السهم الاسمية ١٠٠ ل.س، وقد تم الاكتتاب بالأسهم على النحو التالي:

(١) في ٢٠١٧/٢/١٠ اكتتب المؤسسون بنسبة ٣٠٪ من أسهم الشركة، وسددوا قيمتها دفعة واحدة.

(٢) في ٢٠١٧/٣/١ طرحت بقية الأسهم للاكتتاب العام، على أن تسدد قيمتها كما يلي:

٤٠٪ من القيمة الاسمية للسهم عند الاكتتاب حتى تاريخ ٢٠١٧/٤/١

٣٠٪ من القيمة الاسمية للسهم القسط الثاني في ٢٠١٧/٥/١.

٣٠٪ من القيمة الاسمية للسهم قسط أخير في ٢٠١٧/٩/١.

وقد تم الاكتتاب على جميع الأسهم وسددت جميع الأقساط في مواعيدها.

المطلوب:

- إثبات قيود اليومية اللازمة لتكوين الشركة المساهمة المغفلة وفق الافتراضين التاليين:

١. عدد الأقساط وتاريخ المطالبة محددة مسبقاً.

٢. عدد الأقساط وتاريخ المطالبة غير محددة مسبقاً.

الحل:

الافتراض الأول: عدد الأقساط وتاريخ المطالبة محددة مسبقاً:

- في ٢٠١٧/٢/١٠ اكتتاب المؤسسين على ٣٠٪ من الأسهم وسداد القيمة دفعة واحدة:

١٥٠٠٠٠٠٠	من د/ المصرف
١٥٠٠٠٠٠٠	إلى د/ المؤسسين
	(٥٠٠٠٠٠ سهم $\times$ ٣٠٪ $\times$ ١٠٠ ل.س)

- في ٢٠١٧/٣/١ اكتتاب المساهمين بالأسهم وسدادهم لقيمة قسط الاكتتاب:

١٤٠٠٠٠٠٠	من د/ المصرف
١٤٠٠٠٠٠٠	إلى د/ المساهمين قسط اكتتاب
	(٣٥٠٠٠٠ سهم $\times$ ٤٠ ل.س)

- إصدار ١٥٠٠٠٠ سهم وتخصيصها على المؤسسين:

١٥٠٠٠٠٠٠	من د/ المؤسسين
١٥٠٠٠٠٠٠	إلى د/ رأس المال

- إصدار ٣٥٠.٠٠٠ سهم وتخصيصها على المساهمين وإثبات تقسيط قيمتها:

من مذكورين		
د/ المساهمين قسط اكتتاب (٣٥٠.٠٠٠ سهم × ٤٠)		١٤٠.٠٠٠.٠٠٠
د/ المساهمين قسط تخصيص (٣٥٠.٠٠٠ سهم × ٣٠)		١٠٥.٠٠٠.٠٠٠
د/ المساهمين قسط ثالث (٣٥٠.٠٠٠ سهم × ٣٠)		١٠٥.٠٠٠.٠٠٠
إلى د/ رأس المال	٣٥٠.٠٠٠.٠٠٠	

ملاحظة: يمكن دمج القيد السابقين بقيد واحد كما يلي:

من مذكورين		
د/ المؤسسين		١٥٠.٠٠٠.٠٠٠
د/ المساهمين قسط اكتتاب		١٤٠.٠٠٠.٠٠٠
د/ المساهمين قسط تخصيص		١٠٥.٠٠٠.٠٠٠
د/ المساهمين قسط ثالث		١٠٥.٠٠٠.٠٠٠
إلى د/ رأس المال	٥٠٠.٠٠٠.٠٠٠	
إصدار وتخصيص الأسهم على المؤسسين والمساهمين		

• في ٥/١ تسديد المساهمين القسط التخصيص:

من د/ المصرف		١٠٥.٠٠٠.٠٠٠
إلى د/ المساهمين قسط تخصيص (٣٥٠.٠٠٠ سهم × ٣٠ ل.س)	١٠٥.٠٠٠.٠٠٠	

• في ٩/١ تسديد المساهمين القسط الثالث (الأخير):

من د/ المصرف		١٠٥.٠٠٠.٠٠٠
إلى د/ المساهمين قسط ثالث	١٠٥.٠٠٠.٠٠٠	

الافتراض الثاني: عدد الأقساط وتاريخ المطالبة غير محددة مسبقاً:

• في ٢/١٠ اكتتاب المؤسسين بـ ٣٠٪ من الأسهم وسداد القيمة دفعة واحدة:

من د/ المصرف		١٥٠.٠٠٠.٠٠٠
إلى د/ المؤسسين	١٥٠.٠٠٠.٠٠٠	

- في ٣/١ اكتتاب المساهمين ٣٥٠٠٠٠ سهماً وسدادهم لقيمة قسط الاكتتاب:

١٤٠٠٠٠٠	من د/ المصرف	
١٤٠٠٠٠٠	إلى د/ المساهمين	
	(٣٥٠٠٠٠ سهم × ٤٠ ل.س)	

- إصدار الأسهم وتخصيصها على المؤسسين والمساهمين:

١٥٠٠٠٠٠	من مذكورين	
٣٥٠٠٠٠٠	د/ المؤسسين	
٥٠٠٠٠٠٠	د/ المساهمين	
	إلى د/ رأس المال	

- قبل تاريخ ٥/١ تطالب شركة بسداد قسط التخصيص (الثاني) وتثبت قيد المطالبة:

١٠٥٠٠٠٠	من د/ المساهمين قسط تخصيص	
١٠٥٠٠٠٠	إلى د/ المساهمين	

- في ٥/١ تسديد قسط التخصيص

١٠٥٠٠٠٠	من د/ المصرف	
١٠٥٠٠٠٠	إلى د/ المساهمين قسط تخصيص	

- قبل تاريخ ٩/١ تطالب الشركة بسداد القسط الثالث (الأخير) وتثبت قيد المطالبة:

١٠٥٠٠٠٠	من د/ مساهمين قسط ثالث	
١٠٥٠٠٠٠	إلى د/ المساهمين	

- في ٩/١ تسديد المساهمين للقسط الثالث (الأخير):

١٠٥٠٠٠٠	من د/ المصرف	
١٠٥٠٠٠٠	إلى د/ المساهمين قسط ثالث	

مسألة (٣)

بتاريخ ٢٠١٧/٢/١ تأسست شركة مساهمة مغفلة للصناعات النسيجية برأسمال قدره ٥٥٠٠٠٠٠٠ ل.س مقسم إلى ٥٥٠٠٠٠٠ سهماً بقيمة اسمية قدرها ١٠٠ ل.س للسهم الواحد، تم الاكتتاب بها على النحو التالي:

١. اكتتب المؤسسون على ١٥٠٠٠٠ سهماً.

في ٣/١ طرحت باقي الأسهم للاكتتاب العام، فتم الاكتتاب عليها جميعها. فإذا علمت أن الشركة طلبت تسديد قيمة الأسهم قبل المؤسسين والمساهمين على ثلاثة أقساط، كما يلي:

- ٤٥ ل.س عن كل سهم عند الاكتتاب حتى ٢٠١٧/٤/١
- ٣٥ ل.س عن كل سهم عند التخصيص حتى ٢٠١٧/٧/١
- ٢٠ ل.س عن كل سهم قسط ثالث وأخير حتى ٢٠١٧/٩/١.

المطلوب

- ١. تسجيل قيود اليومية اللازمة للعمليات السابقة في دفاتر الشركة.
- ٢. إعداد الميزانية الافتتاحية للشركة المساهمة المغفلة.

الحل:

- في ٢/١ اكتتاب المؤسسين على ١٥٠٠٠٠ سهماً وسدادهم لقسط الاكتتاب عنها:

٦٧٥٠٠٠٠	من د/ المصرف إلى د/ المؤسسين قسط اكتتاب
٦٧٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠ سهماً × ٤٥ ل.س

- في ٤/١ اكتتاب المساهمين على ٤٠٠٠٠٠٠ سهماً وسدادهم لقيمة قسط الاكتتاب:

١٨٠٠٠٠٠٠	من د/ المصرف إلى د/ المساهمين قسط اكتتاب
١٨٠٠٠٠٠٠	(٤٠٠٠٠٠٠ سهم × ٤٥ ل.س)

- إصدار الأسهم وتخصيصها على المؤسسين والمساهمين وتقسيط قيمتها:

من مذكورين		
د/ المؤسسين قسط اكتتاب		٦٧٥٠٠٠٠
د/ المؤسسين قسط تخصيص		٥٢٥٠٠٠٠
د/ المؤسسين قسط ثالث		٣٠٠٠٠٠٠
إلى د/ رأس المال	١٥٠٠٠٠٠٠	
من مذكورين		
د/ مساهمين قسط اكتتاب (٤٥ × سهم ٤٠٠٠٠٠٠)		١٨٠٠٠٠٠٠
د/ مساهمين قسط تخصيص (٣٥ × سهم ٤٠٠٠٠٠٠)		١٤٠٠٠٠٠٠
د/ مساهمين قسط ثالث (٢٥ × سهم ٤٠٠٠٠٠٠)		٨٠٠٠٠٠٠
إلى د/ رأس المال	٤٠٠٠٠٠٠٠	
تخصيص الاسهم على المساهمين وتقسيط القيمة		

• في ٧/١ تسديد قسط التخصيص (الثاني):

من د/ المصرف		١٩٢٥٠٠٠٠
إلى مذكورين		
د/ المؤسسين قسط تخصيص	٥٢٥٠٠٠٠	
د/ المساهمين قسط تخصيص	١٤٠٠٠٠٠٠	
سداد المؤسسين و المساهمين لقسط التخصيص		

• في ٨/٣٠ تسديد القسط الثالث والأخير:

من د/ المصرف		١١٠٠٠٠٠٠
إلى مذكورين		
د/ المؤسسين قسط ثالث	٣٠٠٠٠٠٠٠	
د/ المساهمين قسط ثالث	٨٠٠٠٠٠٠٠	
سداد المؤسسين والمساهمين للقسط الثالث والأخير		

وتكون الميزانية الافتتاحية كما يلي:

الأصول	الميزانية الافتتاحية	الخصوم
٥٥٠٠٠٠٠٠	٥٥٠٠٠٠٠٠	رأس المال
٥٥٠٠٠٠٠٠	٥٥٠٠٠٠٠٠	٥٥٠٠٠٠٠ سهم × ١٠٠

الحالات المختلفة للاكتتاب العام في الأسهم:

ذكرنا أن الشركة وبعد إتمام الإجراءات القانونية لتأسيسها واكتتاب المؤسسين على عدد من أسهمها، تطرح باقي الأسهم للاكتتاب العام، التي تنتظر الشركة أن يكتتب عليها بتمامها (دون زيادة أو نقصان)، وأن تسدد أقساطها دون تأخير، ولكن في واقع الأمر قد يحدث أن يتم الاكتتاب على عدد أقل من عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب، أو أن تزيد الاكتتابات على الأسهم المطروحة للاكتتاب، كما يحدث أن يتأخر بعض المساهمين عن سداد الأقساط المطلوبة في مواعيدها، أو أن يقوم بعضهم بسداد قسط أو أكثر مقدماً، فكيف تعالج مثل هذه الحالات محاسبياً؟.

أولاً: الاكتتاب على أقل من الأسهم المطروحة للاكتتاب العام

تطرق قانون الشركات إلى هذه الحالة في المادة ١١٢ كما يلي:

(١) إذا لم يكتتب على كامل الأسهم المعروضة جاز للمؤسسين الاكتتاب على الأسهم المتبقية أو السماح لمتعهد تغطية أو لشركات الوساطة التي تعمل في مجال الأوراق المالية بتغطية هذه الأسهم وذلك خلال مهلة خمسة عشر يوماً من تاريخ انتهاء الاكتتاب.

(٢) إذا لم يتم الاكتتاب بكامل الأسهم المعروضة وفقاً لما هو وارد في الفقرة الأولى من هذه المادة وكان عدد المساهمين خمسة وعشرين مساهماً على الأقل ورأس المال المكتتب به لا يقل عن ٧٥٪ من رأس المال المطروح ولا يقل عن الحد الأدنى الذي يحدد وفقاً لما نصت عليه المادة ١/٢٢٣ من قانون الشركات عدت الشركة مؤسسة برأس المال المكتتب به على أن تقرر الهيئة العامة التأسيسية ذلك.

(٣) في حال انتهت مدة الاكتتاب الأولى ولم يتحقق أي من أحكام الفقرتين السابقتين يجوز تمديد ميعاد الاكتتاب بموافقة الوزارة وهيئة الأوراق مدة لا تتجاوز تسعين يوماً

من تاريخ هذه الموافقة وإذا لم يكتمل الاكتتاب بثلاثة أرباع الأسهم في نهاية الميعاد الجديد وكانت قيمة الأسهم المكتتب بها تقل عن الحد الأدنى الذي يحدد وفقاً لما نصت عليه المادة ١/٢٢٣ من قانون الشركات وجب على المؤسسين الرجوع عن التأسيس.

٤) إذا لم توافق الهيئة العامة التأسيسية على تأسيس الشركة نهائياً أو في حال العدول عن التأسيس يجب على لجنة المؤسسين خلال واحد وعشرين يوماً من تاريخ انتهاء الاكتتاب أو من تاريخ عدم موافقة الهيئة العامة التأسيسية على تأسيس الشركة تقديم طلب إلى وزارة الاقتصاد والتجارة بطي قرار التصديق على النظام الأساسي وفي هذه الحالة تقوم الوزارة بإعلام الجهات التي تم الاكتتاب لديها بقرار الطي وفي حال عدم تقديم لجنة المؤسسين لطلب طي قرار التصديق خلال المهلة السالف ذكرها ترتبت في ذمتهم الفائدة على مبالغ الاكتتاب بالمعدل الأقصى المسموح به قانوناً اعتباراً من تاريخ انقضاء هذه المهلة.

٥) يجب على الجهات التي تم الاكتتاب لديها بعد تبلغها قرار الطي إعادة المبالغ المدفوعة من قبل المكتتبين إلى أصحابها كاملة بموجب إيصالات الاكتتاب.

٦) لمقدم الحصة العينية طلب إعادة تسجيل المقدمات العينية على اسمه استناداً إلى قرار الوزارة بطي قرار التصديق.

نستنبط مما سبق أنه إذا تم الاكتتاب بأقل من الأسهم المطروحة للاكتتاب العام، وحقق مجموع الاكتتابات (مؤسسين ومساهمين) الحد الأدنى وهو ٧٥٪ من رأس المال المصرح به، تقف الشركة أمام ثلاثة بدائل، هي:

١. تغطية بقية الأسهم من قبل المؤسسين.

٢. تغطية بقية الأسهم من قبل متعهد تغطية أو شركات الوساطة.

٣. تخفيض رأس المال بقيمة الأسهم غير المكتتب بها.

مسألة (٤)

في ٢٠١٨/٣/١ تأسست شركة مساهمة مغفلة لتجارة الدهانات برأس مال قدره ٥٠٠٠٠٠٠٠ ل.س مؤلف من ٥٠٠٠٠٠٠ سهماً، بقيمة اسمية ١٠٠ ل.س للسهم.

وقد اكتتب المؤسسون على ٢٠٪ من الأسهم، وسددوا القيمة دفعة واحدة.

وطرحت بقية الأسهم للاكتتاب العام حتى نهاية شهر أذار ٢٠١٨.

تم الاكتتاب على ٣٥٠.٠٠٠ سهماً فقط، وسددت قيمتها دفعة واحدة.

المطلوب:

- إثبات قيود اليومية اللازمة لتأسيس الشركة المساهمة المغفلة للدهانات وإعداد

الميزانية الافتتاحية للشركة المساهمة ضمن الاحتمالات الآتية:

١. تم تغطية الأسهم غير المكتتب بها من قبل المؤسسين.
٢. تم تغطية الأسهم غير المكتتب بها من قبل متعهد تغطية.
٣. تخفيض رأس المال بقيمة الأسهم غير المكتتب بها.

الحل:

- الاكتتاب وسداد المؤسسون لقيمة الأسهم التي اكتتبوا بها دفعة واحدة:

١٠٠٠٠٠٠٠	من د/ المصرف
١٠٠٠٠٠٠٠	إلى د/ المؤسسين
	(١٠٠٠٠٠ سهم × ١٠٠ ل.س)

- الاكتتاب وسداد المساهمين لقيمة الأسهم:

٣٥٠٠٠٠٠٠	من د/ المصرف
٣٥٠٠٠٠٠٠	إلى د/ المساهمين
	(٣٥٠٠٠٠ سهم × ١٠٠ ل.س)

- تخصيص الأسهم على المؤسسين والمساهمين (بمقدار الأسهم المكتتب بها):

	من مذكورين
١٠٠٠٠٠٠٠	د/ المؤسسين
٣٥٠٠٠٠٠٠	د/ المساهمين
٤٥٠٠٠٠٠٠	إلى د/ رأس المال

- معالجة الأسهم الباقية (غير المكتتب بها) وفق الاحتمالات الثلاثة:

١. تغطية الأسهم غير المكتتب بها من قبل المؤسسين:

من د/ المصرف إلى د/ المؤسسين الاكتتاب على باقي الأسهم من قبل المؤسسين (٥٠٠٠٠ سهم × ١٠٠ ل.س)	٥٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠
من د/ المؤسسين إلى د/ رأس المال تخصيص باقي الأسهم على المؤسسين	٥٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠

وتكون الميزانية الافتتاحية كما يلي:

الأصول	الميزانية الافتتاحية	الخصوم
٥٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠	رأس المال
٥٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠ سهم × ١٠٠

٢. تغطية الأسهم غير المكتتب بها من قبل متعهد التغطية (يعدّ كأى مساهم):

من د/ المصرف إلى د/ المساهمين (متعهد التغطية) اكتتاب متعهد التغطية بباقي الأسهم	٥٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠
من د/ المساهمين (متعهد التغطية) إلى د/ رأس المال تخصيص باقي الأسهم لمتعهد التغطية	٥٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠

وتكون الميزانية الافتتاحية كما يلي:

الأصول	الميزانية الافتتاحية	الخصوم
٥٠٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠٠	رأس المال
٥٠٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠ سهم × ١٠٠

٣. تخفيض رأس المال بقيمة الأسهم غير المكتتب بها:

في هذه الحالة لا داعي لتسجيل أي قيد محاسبي إضافي لأن رأس المال الثابت هو ما تم الاكتتاب عليه وهو ٤٥٠٠٠٠٠٠ ل.س. وتقوم الشركة بإعلام الوزارة بهذا التعديل وينشر أصولاً بعد إقراره من قبل الهيئة العامة التأسيسية. وتكون الميزانية الافتتاحية كما يلي:

الأصول	الميزانية الافتتاحية	الخصوم
٤٥٠٠٠٠٠٠	٤٥٠٠٠٠٠٠	رأس المال
		٤٥٠٠٠٠٠ سهم ١٠٠×
٤٥٠٠٠٠٠٠	٤٥٠٠٠٠٠٠	

المسألة رقم (٥)

في ٢٠١٧/٢/١ تأسست شركة مساهمة مغفلة برأس مال قدره ٥٤٠٠٠٠٠٠ ل.س. مؤلف من ٥٤٠٠٠٠ سهماً، بقيمة اسمية ١٠٠ ل.س. للسهم، وقد تم الاكتتاب بالأسهم على النحو الآتي:

١. اكتتب المؤسسون على ١٤٠٠٠٠ سهماً وسددوا قيمتها دفعة واحدة.
 ٢. طرحت بقية الأسهم للاكتتاب العام على أن تسدد قيمتها على ثلاثة أقساط كما يلي:
 - ٥٠ % من القيمة الاسمية للسهم عند الاكتتاب بتاريخ ٢٠١٧/٣/١.
 - ٣٠ % من القيمة الاسمية للسهم عند التخصيص حتى ٢٠١٧/٥/٣١.
 - ٢٠ % من القيمة الاسمية القسط الثالث حتى ٢٠١٧/٧/٣١.
- وقد تم الاكتتاب على ٣٠٠٠٠٠ سهم فقط.
- أما باقي الأسهم غير المكتتب بها فقد اكتتب بها متعهد التغطية (المصرف) وسدد قسط الاكتتاب عنها بتاريخ ٢٠١٧/٤/١ وتعهد بسداد باقي الأقساط.
- وقد سدد جميع المكتتبين الأقساط في مواعيدها.

المطلوب:

(١) إثبات قيود اليومية اللازمة للتأسيس في دفاتر الشركة المساهمة المغفلة حتى

٢٠١٧/٧/٣١

(٢) إعداد الميزانية الافتتاحية للشركة المساهمة المغفلة.

الحل:

- ٢/١ اكتتاب المؤسسين على ١٤٠٠٠٠ سهم وسدادهم قيمتها دفعة واحدة:

١٤٠٠٠٠٠٠	من د/ المصرف
١٤٠٠٠٠٠٠	إلى د/ المؤسسين
	(١٤٠٠٠٠ سهم × ١٠٠ ل.س)

- ٣/١ اكتتاب المساهمين على ٣٠٠٠٠٠٠ سهماً وسدادهم لقسط الاكتتاب

١٥٠٠٠٠٠٠	من د/ المصرف
١٥٠٠٠٠٠٠	إلى د/ المساهمين قسط اكتتاب
	(٣٠٠٠٠٠ سهم × ٥٠ ل.س)

- إصدار الاسهم وتخصيصها على المؤسسين والمساهمين:

١٤٠٠٠٠٠٠	من مذكورين
١٤٠٠٠٠٠٠	د/ المؤسسين
١٥٠٠٠٠٠٠	د/ مساهمين ق. اكتتاب (٣٠٠٠٠٠ سهم × ٥٠)
٩٠٠٠٠٠٠	د/ مساهمين قسط ثان (٣٠٠٠٠٠ سهم × ٣٠)
٦٠٠٠٠٠٠	د/ مساهمين قسط ثالث (٣٠٠٠٠٠ سهم × ٢٠)
٤٤٠٠٠٠٠٠	إلى د/ رأس المال

- ٢٠١٧/٤/١ اكتتاب متعهد التغطية (المصرف) بباقي الأسهم غير المكتتب بها وسدد قسط الاكتتاب عنها (١٠٠٠٠٠ سهم × ٥٠ ل.س).

٥٠٠٠٠٠٠٠	من د/ المصرف
٥٠٠٠٠٠٠٠	إلى د/ المساهمين قسط اكتتاب

- تخصيص ١٠٠٠٠٠٠ سهم على متعهد التغطية وتقسيط قيمة الأسهم

٥٠٠٠٠٠٠٠	من مذكورين
٣٠٠٠٠٠٠٠	د/ مساهمين قسط اكتتاب (١٠٠٠٠٠ سهم × ٥٠)
٢٠٠٠٠٠٠٠	د/ مساهمين قسط تخصيص (١٠٠٠٠٠ سهم × ٣٠)
٢٠٠٠٠٠٠٠	د/ مساهمين قسط ثالث (١٠٠٠٠٠ سهم × ٢٠)
١٠٠٠٠٠٠٠	إلى د/ رأس المال

في ٢٠١٧/٥/٣١ تسديد قسط التخصيص من قبل المساهمين بما فيهم متعهد التغطية الذي أصبح مساهماً كبقية المساهمين (٣٠٠٠٠٠ سهم + ١٠٠٠٠٠٠ سهم) × ٣٠ ل.س

١٢٠٠٠٠٠٠	من د/ المصرف
١٢٠٠٠٠٠٠	إلى د/ المساهمين قسط تخصيص (٤٠٠٠٠٠ سهم × ٣٠ ل.س)

• في ٧/٣١ تسديد القسط الثالث (الأخير) (٤٠٠٠٠٠ سهم × ٢٠ ل.س):

٨٠٠٠٠٠٠	من د/ المصرف
٨٠٠٠٠٠٠	إلى د/ المساهمين قسط ثالث

وتكون الميزانية الافتتاحية كما يلي:

الأصول	الميزانية الافتتاحية	الخصوم
٥٤٠٠٠٠٠٠	٥٤٠٠٠٠٠٠	رأس المال
٥٤٠٠٠٠٠٠	٥٤٠٠٠٠٠٠	٥٤٠٠٠٠٠ سهم × ١٠٠

ثانياً: الاكتتاب على أكثر من الأسهم المطروحة للاكتتاب العام

في هذه الحالة تلجأ الشركة المساهمة المغفلة إلى تخصيص الأسهم المطروحة والمصدرة على المساهمين، وذلك وفقاً لنصوص نظام الشركة الأساسي، وإذا لم يحدد نظام الشركة كيفية إجراء التخصيص يتبع التوزيع النسبي بين المساهمين، وقد جاء في المادة ١١٣ من قانون الشركات "إذا ظهر أن الاكتتاب بأسهم الشركة قد تجاوز عدد الأسهم المطروحة، فيجب أن توزع هذه الأسهم غرماً بين المكتتبين، على أن يراعى في ذلك جانب المكتتبين بعدد ضئيل".

وقد نصت المادة ١١٤ من قانون الشركات على تخصيص الأسهم في الشركة المساهمة المغفلة كما يلي:

(١) تقوم لجنة المؤسسين أو مجلس إدارة الشركة بتخصيص الأسهم المكتتب عليها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ انتهاء مهلة الاكتتاب وهم مسؤولون بالتضامن عن صحة عملية التخصيص.

- (٢) تقوم لجنة المؤسسين أو مجلس إدارة الشركة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدور قرار التخصيص بتوجيه كتاب مسجل إلى كل مكتب على عنوانه المختار يتضمن إشعاراً بعدد الأسهم التي تم تخصيصه بها.
- (٣) يجب على مجلس الإدارة الأول إصدار شهادات الأسهم وإعادة المبالغ الفائضة عن قيمة الأسهم المخصصة للمكاتبين إلى أصحابها خلال مدة ثلاثين يوماً من تاريخ شهر الشركة.
- (٤) إذا تخلف أعضاء مجلس الإدارة عن رد المبالغ الفائضة عن قيمة الأسهم المخصصة للمكاتبين خلال المهل المحددة في هذه المادة ترتبت في ذمتهم فائدة على المبالغ الواجب ردها بالمعدل الأقصى المسموح به قانوناً، وذلك اعتباراً من اليوم الأول الذي يلي انقضاء المهلة المحددة للرد.
- (٥) يكون المؤسسون ومجلس الإدارة والجهات التي تم الاكتتاب لديها مسؤولين على وجه التضامن عن إعادة المبالغ المكتتب بها كاملة عند وجوب إعادتها.
- (٦) يتحمل المؤسسون جميع نفقات تأسيس الشركة إذا لم يتم تأسيسها.
- (٧) على لجنة المؤسسين أو مجلس الإدارة تزويد الوزارة وهيئة الأوراق خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ التخصيص جدولاً يتضمن أسماء المكاتبين وجنسية كل منهم، ومقدار الأسهم التي اكتتب كل منهم فيها، وعدد الأسهم التي خصصوا بها (المادة ١١٥). وبشكل عام هناك طريقتان متبعتان في التخصيص:
- (١) **التخصيص التاريخي**^(١): وفق هذه الطريقة تقبل جميع الاكتتابات التي وقعت حتى التاريخ الذي تم عنده تغطية رأس المال، ومن ثمّ ترد جميع الاكتتابات التي وقعت بعد هذا التاريخ.
- (٢) **التخصيص النسبي**: وهي الطريقة الأكثر شيوعاً، وقد نص عليها قانون الشركات، وبموجبها يجري توزيع الأسهم بين المكاتبين توزيعاً نسبياً، وتحسب نسبة التوزيع على أساس نسبة الأسهم المطروحة إلى الأسهم المكتتب بها، وبالتالي تحسب الأسهم المخصصة لكل مساهم كما يلي:

(١) إبراهيم، محمود أحمد، ١٩٩٩، المحاسبة في شركات الأموال من الناحيتين العلمية والعملية، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، ص ٦٣.

$$\frac{\text{الأسهم المطروحة}}{\text{الأسهم المكتتب بها}} \times \text{الأسهم التي اكتتب بها المساهم} = \text{الأسهم المخصصة للمساهم}$$

- فمثلاً إذا كان عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب العام ٦٠٠٠٠ سهماً، وتم الاكتتاب على ٩٠٠٠٠ سهم، فتكون نسبة التخصيص ٣/٢ (٩٠٠٠٠ / ٦٠٠٠٠) أي كل مكتتب على ثلاثة أسهم يحصل على سهمين فقط، فإذا اكتتب أحد المساهمين على ٤٥٠٠ سهم فيكون عدد الأسهم المخصصة له ٣٠٠٠ سهم (٣/٢ × ٤٥٠٠) أو:

$$\text{الأسهم المخصصة للمساهم} = ٤٥٠٠ \text{ سهم} \times \frac{٦٠٠٠٠}{٩٠٠٠٠} = ٣٠٠٠ \text{ سهم}$$

تختلف المعالجة المحاسبية في حالة الاكتتاب بأكثر من الأسهم المطروحة حسب طريقة سداد قيمة الأسهم (دفعة واحدة أم بالتقسيط):

١. سداد قيمة الأسهم دفعة واحدة: في هذه الحالة أما أن تقوم الشركة برد الزيادة في الاكتتاب بعد تخصيص الأسهم أو تقوم بزيادة رأس المال بمقدار هذه الزيادة:
 - أ. رد الزيادة في الاكتتاب إلى المكتتبين، ويكون القيد المحاسبي:

من د/ المساهمين	xxx
إلى د/ المصرف	xxx

- ب. زيادة رأس المال بمقدار الأسهم الزائدة المكتتب بها، ويكون القيد المحاسبي:

من د/ المساهمين	xxx
إلى د/ رأس المال	xxx

مع الإشارة إلى أن زيادة رأس المال في الحالة (ب) تحتاج إلى قرار من الهيئة العامة غير العادية، ويخضع هذا القرار لتصديق الوزارة وموافقة هيئة الأوراق المالية.

مسألة رقم (٦)

في ٢٠١٨/١/١ تأسست شركة مساهمة مغفلة للصناعات النسيجية برأس مال قدره ٥٠٠٠٠٠٠٠ ل.س، موزع إلى ٥٠٠٠٠٠٠ سهماً، القيمة الاسمية للسهم ١٠٠ ل.س تم الاكتتاب بالأسهم على النحو الآتي:

١. اكتتب المؤسسين على ١٥٠٠٠٠ سهماً، وسددوا قيمتها دفعة واحدة.

٢. طرحت باقي الأسهم للاكتتاب العام، فتم الاكتتاب على ٤٠٠٠٠٠ سهم، وسددت قيمتها دفعة واحدة.

المطلوب:

إثبات قيود تأسيس الشركة المساهمة المغفلة وإعداد الميزانية الافتتاحية لها وفق الافتراضين التاليين:

- ١- رد الزيادة في الاكتتاب للمكتتبين.
- ٢- زيادة رأس المال بمقدار الأسهم الزائدة المكتتب بها.

الحل:

- الاكتتاب وسداد المؤسسون لقيمة الأسهم التي اكتتبوا بها دفعة واحدة

١٥٠٠٠٠٠٠	من د/ المصرف	إلى د/ المؤسسين
١٥٠٠٠٠٠٠٠	(١٥٠٠٠٠ سهم × ١٠٠ ل.س)	

- الاكتتاب وسداد المساهمين لقيمة الأسهم (٤٠٠٠٠٠ سهم × ١٠٠ ل.س)

٤٠٠٠٠٠٠٠	من د/ المصرف	إلى د/ المساهمين
٤٠٠٠٠٠٠٠٠		

- إصدار الأسهم وتخصيصها على المؤسسين والمساهمين:

١٥٠٠٠٠٠٠	من مذكورين	د/ المؤسسين
٣٥٠٠٠٠٠٠	د/ المساهمين	
٥٠٠٠٠٠٠٠	إلى د/ رأس المال	

- معالجة الزيادة في الاكتتاب: هناك ٥٠٠٠٠ سهم زيادة مكتتب بها × ١٠٠ ل.س

- الافتراض الأول: رد الزيادة المدفوعة عند الاكتتاب إلى المساهمين

٥٠٠٠٠٠٠٠	من د/ المساهمين	إلى د/ المصرف
٥٠٠٠٠٠٠٠		

وتكون الميزانية الافتتاحية كما يلي:

الأصول	الميزانية الافتتاحية	الخصوم
٥٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠	رأس المال
٥٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠ سهم ١٠٠×

- الافتراض الثاني: زيادة رأس المال بمقدار الزيادة في الاكتتاب

٥٠٠٠٠٠٠	من د/ المساهمين	إلى د/ رأس المال
٥٠٠٠٠٠٠		

وتكون الميزانية الافتتاحية وفق الافتراض الثاني كما يلي:

الأصول	الميزانية الافتتاحية	الخصوم
٥٥٠٠٠٠٠٠	٥٥٠٠٠٠٠٠	رأس المال
٥٥٠٠٠٠٠٠	٥٥٠٠٠٠٠٠	٥٥٠٠٠٠ سهم ١٠٠×

٢. سداد قيمة الأسهم على دفعات (أقساط): وهنا أيضاً أمام الشركة خياران:

أ. رد الزيادة في القسط الأول الاكتتاب إلى المكتتبين، ويكون القيد المحاسبي:

×××	من د/ المساهمين قسط اكتتاب	إلى د/ المصرف
×××		

ب. الاحتفاظ بالزيادة في القسط الأول اكتتاب لتخصم من الأقساط التالية، ويكون

القيد المحاسبي:

×××	من د/ المساهمين قسط اكتتاب	إلى د/ المساهمين قسط التخصيص
×××		

مسألة (٧): في ٢٠١٧/٤/١ تأسست شركة مساهمة مغفلة للسجاد برأس مال قدره

٥٧٠٠٠٠٠٠ ل.س، موزع إلى ٥٧٠٠٠٠٠ سهماً، القيمة الاسمية للسهم ١٠٠ ل.س، تم

الاكتتاب بالأسهم على النحو الآتي:

(١) اكتتب المؤسسين على ١٧٠٠٠٠٠ سهماً، وسددوا القيمة دفعة واحدة.

(٢) طرحت باقي الأسهم للاكتتاب العام، على أن تسدد قيمتها على ثلاثة أقساط كما يلي

- ٥٠ ل.س قسط اكتتاب عن كل سهم في ٢٠١٧/٥/١.
- ٢٥ ل.س قسط تخصيص عن كل سهم في ٢٠١٧/٦/١.
- ٢٥ ل.س قسط ثالث (أخير) عن كل سهم في ٢٠١٧/٧/١.
- وقد تم الاكتتاب بـ ٥٠٠٠٠٠٠ سهماً، وسددت الأقساط في المواعيد المحددة لها.
- المطلوب:** إثبات قيود تأسيس الشركة حسب كل من الافتراضين التاليين:

١. رد الزيادة في الاكتتاب إلى المكتبتين.
٢. الاحتفاظ بالزيادة لتخصم من الأقساط التالية.

الحل:

- في ٢٠١٧/٤/١ اكتتاب المؤسسين على ١٧٠٠٠٠٠ سهم، وسداد قيمتها دفعة واحدة:

١٧٠٠٠٠٠٠	من د/ المصرف
١٧٠٠٠٠٠٠	إلى د/ المؤسسين
	(١٧٠٠٠٠٠ سهم × ١٠٠ ل.س)

- ٢٠١٧/٥/١ اكتتاب المساهمين على ٥٠٠٠٠٠٠ سهم وسدادهم لقسط الاكتتاب

٢٥٠٠٠٠٠٠	من د/ المصرف
٢٥٠٠٠٠٠٠	إلى د/ المساهمين قسط اكتتاب
	(٥٠٠٠٠٠٠ سهم مكتتب به × ٥٠ ل.س)

- تخصيص الأسهم على المؤسسين والمساهمين وتوزيع القيمة على أقساط:

١٧٠٠٠٠٠٠	من مذكورين
٢٠٠٠٠٠٠٠	د/ المؤسسين (١٧٠٠٠٠٠ سهم × ١٠٠)
١٠٠٠٠٠٠٠	د/ المساهمين قسط اكتتاب (٤٠٠٠٠٠٠ سهم × ٥٠)
١٠٠٠٠٠٠٠	د/ المساهمين قسط تخصيص (٤٠٠٠٠٠٠ سهم × ٢٥)
١٠٠٠٠٠٠٠	د/ المساهمين قسط ثالث (٤٠٠٠٠٠٠ سهم × ٢٥)
٥٧٠٠٠٠٠٠	إلى د/ رأس المال
	اصدار وتخصيص الأسهم على المؤسسين والمساهمين

• معالجة الزيادة في الاكتتاب:

عدد أسهم الزيادة في الاكتتاب = الأسهم المكتتب بها - الأسهم المطروحة للاكتتاب
 ٥٠٠٠٠٠ سهم - ٤٠٠٠٠٠ سهم = ١٠٠٠٠٠ سهم

إذا الزيادة المدفوعة عند قسط الاكتتاب

١٠٠٠٠٠ سهم × ٥٠ ل.س (قيمة قسط الاكتتاب) = ٥٠٠٠٠٠٠ ل.س
 أو الزيادة المدفوعة = المدفوع عند الاكتتاب - قيمة القسط عن الأسهم المطروحة
 = ٢٥٠٠٠٠٠ - ٢٠٠٠٠٠٠ = ٥٠٠٠٠٠٠ ل.س

- الافتراض الأول: رد الزيادة المدفوعة في قسط الاكتتاب إلى المساهمين

٥٠٠٠٠٠٠	من د/ المساهمين قسط اكتتاب
٥٠٠٠٠٠٠	إلى د/ المصرف

• ٢٠١٧/٦/١ سداد قسط التخصيص (الثاني)

١٠٠٠٠٠٠٠	من د/ المصرف
١٠٠٠٠٠٠٠	إلى د/ المساهمين قسط تخصيص

• ٢٠١٧/٧/١ سداد القسط الثالث (الأخير)

١٠٠٠٠٠٠٠	من د/ المصرف
١٠٠٠٠٠٠٠	إلى د/ المساهمين قسط ثالث

- الافتراض الثاني: الاحتفاظ بالزيادة وخصمها من الأقساط التالية

في هذه الحالة تحول الزيادة في قسط الاكتتاب إلى قسط التخصيص وتخصم منه

٥٠٠٠٠٠٠	من د/ المساهمين قسط اكتتاب
٥٠٠٠٠٠٠	إلى د/ المساهمين قسط تخصيص

• ٢٠١٧/٦/١ سداد قسط التخصيص (الثاني)

الباقى من قسط التخصيص = قيمة قسط التخصيص - الزيادة المحولة من قسط الاكتتاب

$$٥٠٠٠٠٠٠ = ٥٠٠٠٠٠٠ - ١٠٠٠٠٠٠٠ =$$

٥٠٠٠٠٠٠	من د/ المصرف
٥٠٠٠٠٠٠	إلى د/ المساهمين قسط تخصيص
	سداد المساهمين للمتبقى من قسط التخصيص

• ٢٠١٧/٧/١ سداد القسط الثالث (الأخير)

١٠٠٠٠٠٠٠	من د/ المصرف
١٠٠٠٠٠٠٠	إلى د/ المساهمين قسط ثالث

- في حال إعداد الميزانية الافتتاحية قبل سداد القسط الأخير، يظهر رصيد هذا القسط في جانب الأصول من الميزانية، أو يظهر ضمن الخصوم بإشارة سالبة ضمن حقوق المساهمين (حقوق الملكية).

ثالثاً: الأداء المسبق للأقساط

من حيث المبدأ يجب على المساهم أن يسدد الأقساط في المواعيد المحددة لها في النظام الأساسي للشركة، أو التي يحددها مجلس إدارة الشركة، ويحدث أن يسدد بعض المساهمين جميع الأقساط المستوجبة عليهم، أو بعضها قبل المواعيد المحددة لها. وتختلف المعالجة المحاسبية، باختلاف طريقة التسجيل المتبعة، فهناك طريقتان:

١. توسيط حساب الأقساط المدفوعة مسبقاً

يرى بعض المحاسبين استخدام هذه الطريقة إذا كان عدد الأقساط وقيمتها وتاريخ استحقاقها غير محدد بشكل مسبق في النظام الأساسي للشركة. وتجري المعالجة المحاسبية على مرحلتين:

المرحلة الأولى: إثبات الأقساط المسددة مسبقاً من قبل المساهم:

×××	من د/ المصرف
×××	إلى د/ أقساط مدفوعة مسبقاً (المساهم أ)

المرحلة الثانية: عند استحقاق القسط المدفوع مسبقاً عندها يحول المبلغ من حساب الأقساط المدفوعة مسبقاً إلى حساب القسط المستحق، بالقيد:

×××	من د/ أقساط مدفوعة مسبقاً (المساهم أ)
×××	إلى د/ المساهمين قسط.....

٢. تسجيل المدفوعات المسبقة على حساب الأقساط العائدة لها مباشرة:

تستخدم هذه الطريقة -حسب رأي بعض المحاسبين- عند تكون الأقساط وقيمتها وتاريخ استحقاقها معلوم مسبقاً في نشرة الاكتتاب، وبموجبها تنزل الأقساط المدفوعة

مسبقاً مباشرة من حسابات الأقساط العائدة لها فمثلاً إذا دفع أحد المساهمين القسط الثالث والرابع سلفاً مع قسط التخصيص يكون القيد بتاريخ سداد قسط التخصيص:

من د/ المصرف	xxx	
إلى مذكورين		
د/ مساهمين قسط تخصيص	xxx	
د/ مساهمين قسط ثالث	xxx	
د/ مساهمين قسط رابع	xxx	

مسألة رقم (٨)

بتاريخ ٢٠١٧/٣/١ تأسست شركة مساهمة مغفلة عامة لتجارة العطور، برأس مال قدره ٤٠٠٠٠٠٠٠ ل.س، موزع إلى ٤٠٠٠٠٠٠ سهماً، بقيمة اسمية ١٠٠ ل.س للسهم الواحد، تم الاكتتاب بالأسهم على النحو التالي:

١. اكتتب المؤسسين على ٢٥٪ من الأسهم، وسددوا قيمتها دفعة واحدة.
٢. طرحت باقي الأسهم للاكتتاب العام، على أن تسدد قيمتها على ثلاثة أقساط كما يلي:
- ٥٠ ل.س عند الاكتتاب في ٢٠١٧/٤/١.
- ٣٠ ل.س عند التخصيص في ٢٠١٧/٦/١.
- ٢٠ ل.س قسط ثالث في ٢٠١٧/٨/١.
- وقد غطي الاكتتاب على الأسهم مرة ونصف، وسدد المكتتبين قسط الاكتتاب في موعده. وقد تقرر الاحتفاظ بالزيادة لتخصم من الأقساط التالية.
- عند استحقاق القسط الثاني سدد جميع المساهمين قيمة القسط، وسدد المساهم خالد قيمة القسط الثالث مقدماً عن الأسهم التي خصصت له وقدرها ٢٥٠٠ سهماً.
- وعند استحقاق القسط الثالث سدد جميع المساهمين قيمة القسط.

المطلوب:

- إثبات قيود اليومية اللازمة لتأسيس الشركة المساهمة وفق كل من الطريقتين التاليين:
- ١. توسيط حساب الأقساط المدفوعة مسبقاً
- ٢. تسجيل المدفوعات المسبقة على حساب الأقساط العائدة لها مباشرة.

الحل:

- ٢٠١٧/٣/١ اكتتاب المؤسسين على ١٠٠٠٠٠ سهم (٤٠٠٠٠٠ × ٢٥%) وسدادهم لكامل قيمتها دفعة واحدة: (١٠٠٠٠٠ سهم × ١٠٠ ل.س)

١٠٠٠٠٠٠	من د/ المصرف
١٠٠٠٠٠٠	إلى د/ المؤسسين

- ٢٠١٧/٤/١ اكتتاب المساهمين (٣٠٠٠٠٠ سهم × ١.٥ مرة = ٤٥٠٠٠٠ سهم) وسدادهم لقسط الاكتتاب عنها (٤٥٠٠٠٠ سهم المكتتب بها × ٥٠ ل.س)

٢٢٥٠٠٠٠٠	من د/ المصرف
٢٢٥٠٠٠٠٠	إلى د/ المساهمين قسط اكتتاب

- تخصيص الأسهم على المؤسسين والمساهمين وتوزيع الأقساط:

١٠٠٠٠٠٠٠	من مذكورين
١٥٠٠٠٠٠٠	د/ المؤسسين
٩٠٠٠٠٠٠٠	د/ المساهمين قسط اكتتاب (٣٠٠٠٠٠ سهم × ٥٠)
٦٠٠٠٠٠٠٠	د/ المساهمين قسط تخصيص (٣٠٠٠٠٠ سهم × ٣٠)
٣٠٠٠٠٠٠٠	د/ المساهمين قسط ثالث (٣٠٠٠٠٠ سهم × ٢٠)
	إلى د/ رأس المال

- معالجة الزيادة المدفوعة في قسط الاكتتاب:
- عدد أسهم الزيادة ١٥٠٠٠٠٠ سهم × ٥٠ ل.س = ٧٥٠٠٠٠٠٠ ل.س
- أو الزيادة المدفوعة = المدفوع عند الاكتتاب - قيمة القسط عن الأسهم المطروحة
(١٥٠٠٠٠٠٠ - ٢٢٥٠٠٠٠٠) = ٧٥٠٠٠٠٠٠ ل.س
- تحول الزيادة في قسط الاكتتاب إلى قسط التخصيص وتخصم منه

٧٥٠٠٠٠٠٠	من د/ المساهمين قسط اكتتاب
٧٥٠٠٠٠٠٠	إلى د/ المساهمين قسط التخصيص

الباقى من قسط التخصيص = قيمة قسط التخصيص - الزيادة المحولة من قسط الاكتتاب

$$١٥٠٠٠٠٠٠ = ٧٥٠٠٠٠٠٠ - ٩٠٠٠٠٠٠٠ =$$

- معالجة سداد كل من قسطي التخصيص والثالث بوجود مدفوعات مسبقة تختلف حسب الطريقة المتبعة:

١. توسيط حساب الأقساط المدفوعة مسبقاً:

- ٢٠١٧/٦/١ إثبات تسديد قسط التخصيص والقسط المدفوع مقدماً (القسط الثالث) من قبل المساهم خالد:

١٥٥.٠٠٠	من د/ المصرف إلى مذكورين	
١٥.٠٠٠	د/ المساهمين قسط تخصيص	
٥.٠٠٠	د/ أقساط مدفوعة مسبقاً (خالد) (٢٥٠٠ سهم × ٢٠)	
	تسديد القسط الثاني وسداد المساهم خالد مسبقاً ق ٣	

- ٢٠١٧/٨/١ سداد قيمة القسط الثالث:

يثبت سداد القسط الثالث من قبل المساهمين ماعدا ما دفعه المساهم خالد عن هذا القسط مسبقاً وقدره ٥.٠٠٠ ل.س، حيث يحول هذا المبلغ من حساب الأقساط المدفوعة مسبقاً (خالد) إلى حساب القسط الثالث.

٥٩٥.٠٠٠	من مذكورين د/ المصرف	
٥.٠٠٠	د/ أقساط مدفوعة مسبقاً (خالد)	
٦.٠٠٠	إلى د/ المساهمين قسط ثالث	

٢. تسجيل المدفوعات المسبقة على حساب الأقساط العائدة لها مباشرة:

- ٢٠١٧/٦/١ إثبات تسديد قسط التخصيص والقسط المدفوع مقدماً (القسط الثالث) من قبل المساهم خالد:

١٥٥.٠٠٠	من د/ المصرف إلى مذكورين	
١٥.٠٠٠	د/ المساهمين قسط تخصيص	
٥.٠٠٠	د/ المساهمين قسط ثالث (٢٥٠٠ سهم × ٢٠)	

في ٢٠١٧/٨/١ سداد قيمة القسط الثالث: (٦.٠٠٠.٠٠٠ - ٥.٠٠٠.٠٠٠ مسبقاً) = ٥٩٥.٠٠٠.٠٠٠
يثبت سداد القسط الثالث ماعدا ما دفعه المساهم خالد عن هذا القسط مسبقاً وقدره ٥.٠٠٠.٠٠٠ ل.س والذي سبق تنزيله من حساب المساهمين قسط ثالث.

٥٩٥.٠٠٠.٠٠٠	٥٩٥.٠٠٠.٠٠٠	د/ المصرف د/ المساهمين قسط ثالث

رابعاً: التأخر عن تسديد الأقساط

إذا تأخر مساهم أو أكثر عن تأدية القسط المستحق عليه من قيمة الأسهم التي اكتب بها بحلول أجل الدفع سرت الفائدة على المبلغ المستحق اعتباراً من تاريخ استحقاق القسط، وبنسبة الفائدة التي نص عليها النظام الأساسي للشركة، أو بنسبة الفائدة القانونية من غير اللجوء إلى أعذار المدين.

وقد تطرق قانون الشركات في الفقرة ٦ من المادة ٩٢ منه إلى حق مجلس الإدارة بيع أسهم المساهم المتأخر عن سداد القسط المستحق في المدة المعينة لأدائه وفقاً للإجراءات التالية:

- (١) تبلغ الشركة المساهم المقصر في موطنه المختار بطاقة مكشوفة مضمونة يذكر فيها اسمه وعدد الأسهم وأرقامها ويكلف فيها بتسديد الأقساط المستحقة في ميعاد سبعة أيام من تاريخ وصول البطاقة إليه.
- (٢) إذا لم تسدد الأقساط بانتهاء هذا الميعاد يحق للشركة أن تعرض تلك الأسهم للبيع في المزاد العلني وعليها أن تعلن ذلك في صحيفتين يوميتين من الصحف المنتشرة في مركز إدارة الشركة على مرتين على الأقل.
- (٣) ويجب أن يتضمن الإعلان موعد البيع ومكانه وعدد الأسهم المطروحة بالمزاد وأرقامها على ألا تقل المدة التي تفصل تاريخ البيع عن تاريخ نشر الإعلان في الصحيفتين لأول مرة عن عشرين يوماً.
- (٤) وبعد انقضاء المهلة المذكورة أعلاه يحق للشركة إجراء معاملة البيع في المزاد العلني في الزمان والمكان المعلن عنهما وتباع الأسهم بأعلى سعر معروض ويتم ذلك بإشراف دائرة التنفيذ المختصة.
- (٥) ولا يقبل تسديد القسط المتأخر دفعه في اليوم المحدد لإجراء المزايدة.

٦) يستوفى من ثمن المبيع كل مطلوب الشركة من أقساط مستحقة وفوائد ونفقات ويرد الباقي لصاحب السهم.

٧) إذا لم تكف أثمان المبيع لتسديد مطلوب الشركة فلها الرجوع بالباقي على المقصر وعلى مالكي الأسهم السابقين وتعتبر قيود الشركة فيما يتعلق بمعاملات البيع الجبري صحيحة ما لم يثبت عكسها.

محاسبياً تعالج حالة تأخر المساهم عن دفع القسط المستحق عليه، وقيام الشركة ببيع أسهمه كما يلي:

- أ. يفتح حساب للمساهم المتأخر عن الدفع ويجعل مديناً بما يلي:
 - القسط المستحق وغير المدفوع.
 - الأقساط الباقية وغير المستحقة (بعد إنذاره وعدم استجابته للإنذار).
 - فوائد التأخير من تاريخ استحقاق القسط وحتى تاريخ البيع.
 - عمولات ومصروفات بيع الأسهم.
- ب. كما يجعل حساب للمساهم المتأخر عن الدفع دائناً بما يلي:
 - ثمن بيع الأسهم.
 - الأقساط التي يتعهد المساهم الجديد بسدادها.
- ج. يرصد حساب المساهم المتأخر عن الدفع، والرصيد يدفع له إذا كان دائناً ويحصل منه إذا كان مديناً، فإذا كان مفلساً ولم تستطع الشركة تحصيل ما بقي في ذمته اعتبر المبلغ ديناً معدوماً أو مشكوكاً في تحصيله، حسب حالة المساهم.

مسألة رقم (٩): (حول تأخر المساهم عن سداد القسط وسداد ما تأخر عنه لاحقاً)

في ٢٠١٧/٢/١ تأسست شركة مساهمة مغفلة برأس مال قدره ٧٥٠٠٠٠٠٠ ل.س، مقسم إلى ٧٥٠٠٠٠ سهماً، بقيمة اسمية ١٠٠ ل.س للسهم.

اكتتب المؤسسون على ٣٠٠٠٠٠ سهم وسددوا قيمتها دفعة واحدة،

طرحت باقي الأسهم للاكتتاب العام، على أن يتم سداد قيمتها على ثلاثة أقساط كما يلي:

- ٥٠ ل.س عند الاكتتاب، حتى ٢٠١٧/٣/١.
- ٣٠ ل.س القسط الثاني، من ٢٠١٧/٥/١ وحتى ٢٠١٧/٥/٣١.
- ٢٠ ل.س القسط الثالث من ٢٠١٧/٩/١ وحتى ٢٠١٧/٩/٣٠.

وقد تم الاكتتاب على جميع الأسهم.

- عند استحقاق القسط الثاني سدد جميع المساهمين قيمة القسط عدا المساهم سعد الذي اكتتب على ٢٠٠٠٠ سهم فقامت الشركة بإذاره أصولاً.
- بتاريخ ٢٠١٧/٧/١ سدد المساهم سعد ما عليه من قسط التخصيص إضافة إلى فائدة تأخير بمعدل ١٢٪ سنوياً.

عند استحقاق القسط الثالث سدد جميع المساهمين قيمة القسط في موعده. المطلوب

(١) إثبات قيود اليومية لتأسيس الشركة المساهمة المغفلة.

(٢) تصوير حساب المساهم المتأخر سعد

(٣) إعداد الميزانية الافتتاحية للشركة.

الحل:

- ٢٠١٧/٢/١ اكتتاب المؤسسين على ٣٠٠٠٠٠ سهماً وسدادهم لقيمتها دفعة واحدة:

٣٠٠٠٠٠٠	من د/ المصرف
٣٠٠٠٠٠٠	إلى د/ المؤسسين

- ٢٠١٧/٣/١ اكتتاب المساهمين على باقي الأسهم وسدادهم لقسط الاكتتاب عنها:

٢٢٥٠٠٠٠٠	من د/ المصرف
٢٢٥٠٠٠٠٠	إلى د/ المساهمين قسط اكتتاب (٤٥٠٠٠٠ سهم × ٥٠ ل.س)

- تخصيص وإصدار ٢٠٠٠٠٠ سهماً على المؤسسين:

٢٠٠٠٠٠٠	من د/ المؤسسين
٢٠٠٠٠٠٠	إلى د/ رأس المال

- تخصيص وإصدار ٤٥٠٠٠٠ سهماً على المساهمين وتوزيع الأقساط:

من مذكورين		
د/المساهمين قسط اكتتاب (٤٥٠٠٠٠٠ سهم × ٥٠)		٢٢٥٠٠٠٠٠
د/المساهمين قسط تخصيص (٤٥٠٠٠٠٠ سهم × ٣٠)		١٣٥٠٠٠٠٠
د/المساهمين قسط ثالث (٤٥٠٠٠٠٠ سهم × ٢٠)		٩٠٠٠٠٠٠
إلى د/ رأس المال	٤٥٠٠٠٠٠٠	

• ٢٠١٧/٥/٣١ سداد قسط التخصيص وتأخر المساهم سعد:

المبلغ الذي تأخر سعد عن سداده = ٢٠٠٠٠ سهم × ٣٠ ل.س = ٦٠٠٠٠٠ ل.س

من مذكورين		
د/المصرف		١٢٩٠٠٠٠٠
د/المساهمين المتأخر عن الدفع سعد		٦٠٠٠٠٠
إلى د/المساهمين قسط تخصيص	١٣٥٠٠٠٠٠	
سداد المساهمين لقسط التخصيص عدا المساهم سعد وتحمله بقيمة القسط		

• ٢٠١٧/٧/١ تحميل المساهم سعد بفوائد التأخير

تحسب فوائد التأخير عن المبلغ الذي تأخر سعد عن سداده

من ٦/١ (تاريخ استحقاق قسط التخصيص) حتى ٧/١ (تاريخ التسديد):

فوائد التأخير = ٦٠٠٠٠٠ × ١٢٪ × ١٢/١ = ٦٠٠٠ ل.س

من د/المساهمين المتأخر عن الدفع سعد		٦٠٠٠
إلى د/ فوائد تأخير	٦٠٠٠	

• سداد المساهم سعد لما تأخر عنه من قسط التخصيص وفوائد التأخير:

من د/المصرف		٦٠٦٠٠٠
إلى د/المساهمين المتأخر عن الدفع سعد	٦٠٦٠٠٠	

مدین	د/ المساهم المتأخر عن الدفع سعد	دائن
٦٠٠٠٠٠	إلى د/ م. قسط تخصيص	من د/ المصرف
٦٠٠٠	إلى د/ فوائد تأخير	
٦٠٦٠٠٠		٦٠٦٠٠٠

• ٢٠١٧/٩/٣٠ سداد المساهمين للقسط الثالث (الأخير)

٩٠٠٠٠٠٠	د/ المصرف
٩٠٠٠٠٠٠	إلى د/ المساهمين قسط ثالث

ويظهر حساب المساهم المتأخر عن الدفع سعد كما يلي:

الأصول	الميزانية الافتتاحية	الخصوم
٧٥٠٠٦٠٠٠	٧٥٠٠٠٠٠٠	رأس المال
	٦٠٠٠	٧٥٠٠٠٠ سهم × ١٠٠
	٧٥٠٠٦٠٠٠	فوائد تأخير (أ.خ)
٧٥٠٠٦٠٠٠		

مسألة رقم (١٠): (حول تأخر المساهم عن سداد القسط وبيع أسهمه)

لنأخذ نفس معطيات المسألة السابقة (المسألة ١٠) بخلاف ما يلي:

- عند استحقاق القسط الثاني سدد جميع المساهمين قيمة القسط عدا المساهم سعد الذي اكتب على ٢٠٠٠٠ سهم، فقامت الشركة بإنذاره فلم يستجيب للإنذار، بتاريخ ٢٠١٧/٨/١ عرضت أسهم المساهم المتأخر سعد للبيع بالمزاد العلني ، وبيعت بكامل القيمة بسعر ٩٠ ل.س للسهم الواحد عن طريق المصرف، وبلغت مصاريف بيع الأسهم ٨٠٠٠ ل.س دفعت للمصرف، واحتسبت الشركة على المساهم سعد فائدة تأخير بمعدل ١٢٪، ثم قامت بدفع باقي حسابه عن طريق المصرف.
- في ٢٠١٧/٩/٣٠ وعند استحقاق القسط الثالث سدد جميع المساهمين قيمة القسط في موعده.

المطلوب:

١. إثبات قيود اليومية لتأسيس الشركة المساهمة المغفلة.

٢. تصوير المساهم المتأخر سعد.

٣. إعداد الميزانية الافتتاحية للشركة.

الحل:

- القيود الأربعة الأولى كما هي.
- ٢٠١٧/٥/٣١ سداد قسط التخصيص وتأخر المساهم سعد وتحميله بمبلغ القسط:
المتأخر عنه سعد في قسط التخصيص ٢٠٠٠٠ سهم $\times ٣٠$ ل.س = ٦٠٠٠٠٠

من مذكورين		
د/ المصرف		١٢٩٠٠٠٠٠
د/المساهم المتأخر عن الدفع سعد		٦٠٠٠٠٠
إلى د/المساهمين قسط تخصيص	١٣٥٠٠٠٠٠	

- ٢٠١٧/٨/١ تحميل المساهم المتأخر سعد بالأقساط غير المستحقة (القسط الثالث)

من د/ المساهم المتأخر عن الدفع سعد		٤٠٠٠٠٠
إلى د/مساهمين قسط ثالث (٢٠٠٠٠ سهم $\times ٢٠$)	٤٠٠٠٠٠	

- بيع أسهم المساهم المتأخر عن الدفع سعد وتسجيل المبلغ لحسابه

من د/ المصرف		١٨٠٠٠٠٠
إلى د/المساهم المتأخر عن الدفع سعد (٢٠٠٠٠ سهم $\times ٩٠$ ل.س)	١٨٠٠٠٠٠	

- تحميل د/ المساهم المتأخر عن الدفع بمصاريف بيع الأسهم المدفوعة عن طريق المصرف، وبفوائد التأخير
- تحسب فوائد التأخير عن القسط المتأخر عنه (التخصيص) عن شهرين و ذلك من ٦/١ حتى ٨/١ (تاريخ بيع الأسهم)
فوائد التأخير = ٦٠٠٠٠٠ القسط المتأخر عنه $\times ١٢\% \times ١٢/٢ = ١٢٠٠٠$ ل.س

من د/المساهم المتأخر عن الدفع سعد		٢٠٠٠٠
إلى مذكورين		
د/ المصرف (مصاريف البيع)	٨٠٠٠	
د/ فوائد تأخير	١٢٠٠٠	
تحميل المساهم سعد المتأخر بمصاريف بيع الأسهم وفوائد التأخير		

ويظهر حساب المساهم المتأخر عن الدفع سعد كما يلي:

مدین	د/ المساهم المتأخر عن الدفع سعد	دائن
٦٠٠٠٠٠	إلى د/ م. قسط تخصيص	من د/ المصرف
٤٠٠٠٠٠	إلى د/ م. قسط ثالث	
٨٠٠٠	إلى د/ المصرف (م. البيع)	
١٢٠٠٠	إلى د/ فوائد تأخير	
٧٨٠٠٠٠	إلى د/ المصرف (الرصيد)	
١٨٠٠٠٠٠		١٨٠٠٠٠٠

- باقي المستحق لسعد (رصيد حسابه) من واقع حساب المساهم المتأخر عن الدفع سعد نجد أن رصيده دائن بمقدار ٧٨٠٠٠٠٠ ل.س، فتسدد له أصولاً بالقيد:

٧٨٠٠٠٠٠	من د/ المساهم المتأخر عن الدفع سعد
٧٨٠٠٠٠٠	إلى د/ المصرف

- ٢٠١٧/٩/٣٠ سداد المساهمين للقسط الثالث (الأخير)

يبقى من القسط الثالث بعد إسقاط ما حمل به المساهم المتأخر عن الدفع سعد مبلغ
 $٨٦٠٠٠٠٠٠ = (٤٠٠٠٠٠٠ - ٩٠٠٠٠٠٠٠)$

٨٦٠٠٠٠٠٠	من د/ المصرف
٨٦٠٠٠٠٠٠	إلى د/ د/ المساهمين قسط ثالث

وتكون الميزانية الافتتاحية كما يلي:

الأصول	الميزانية الافتتاحية	الخصوم
٧٥٠١٢٠٠٠	٧٥٠٠٠٠٠٠	رأس المال
		٧٥٠٠٠٠٠ سهم ١٠٠×
	١٢٠٠٠	فوائد تأخير (أ.خ)
٧٥٠١٢٠٠٠	٧٥٠١٢٠٠٠	

- على فرض أنه لم يسدد للمساهم المتأخر سعد رصيد حسابه (الدائن) في هذه الحالة يعتبر التزاماً على الشركة يظهر في جانب الخصوم.

المسألة (١١) (تأخر المساهم عن سداد القسط بوجود زيادة في الاكتتاب)
في ٢٠١٧/٥/١ تأسست شركة مساهمة مغفلة، برأس مال قدره ٥٠٠٠٠٠٠٠ ل.س،
مقسماً إلى ٥٠٠٠٠٠ سهماً، بقيمة اسمية ١٠٠ ل.س للسهم الواحد. وقد تم الاكتتاب
على الأسهم كما يلي:

- اكتتب المؤسسون على ٤٠% من الاسهم وسددوا قيمتها كاملة،
- طرحت باقي الأسهم للاكتتاب العام، على أن يتم السداد على ثلاثة أقساط، كما يلي:
٤٠ ل.س عند الاكتتاب، حتى ٢٠١٧/٥/١.
٤٠ ل.س القسط الثاني، من ٢٠١٧/٦/١ حتى ٢٠١٧/٦/٣٠.
٢٠ ل.س القسط الثالث، من ٢٠١٧/٩/١ حتى ٢٠١٧/٩/٣٠.
وقد تم الاكتتاب على ٤٠٠٠٠٠ سهم، فخصت الأسهم بين المساهمين بالتناسب.
- عند استحقاق القسط الثاني سدد جميع المساهمين قيمة القسط عدا المساهم وليد الذي
اكتتب على ١٢٠٠٠ سهماً، والمساهم كمال الذي خصص له ٦٠٠٠ سهماً، فأمهلاً
حتى تاريخ استحقاق القسط الثالث، كما قام المساهم ماجد بسداد القسط الثالث مقدماً
وكان قد اكتتب على ٨٠٠٠ سهماً.
- عند استحقاق القسط الثالث سدد المساهمون ما عليهم، كما سدد المساهم وليد
والمساهم كمال ما تأخرا عنه من قسط التخصيص إضافة إلى فوائد تأخير بمعدل
١٠٪ المطلوب:
- إثبات قيود اليومية لتأسيس الشركة المساهمة وإعداد الميزانية الافتتاحية وذلك وفق
الافتراضين التاليين:

أ. رد الزيادة في الاكتتاب للمساهمين.

ب. الاحتفاظ بالزيادة لتخصم من الأقساط التالية.

الحل:

- ٢٠١٧/٥/١ اكتتاب المؤسسين على ٢٠٠٠٠٠ سهم وسدادهم لكامل قيمتها:

٢٠٠٠٠٠٠	من د/ المصرف
٢٠٠٠٠٠٠	إلى د/ المؤسسين
	(٥٠٠٠٠٠ سهم × ٤٠% × ١٠٠ ل.س)

- ٥٠٠٠٠٠ سهم - ٢٠٠٠٠٠ سهم للمؤسسين = ٣٠٠٠٠٠ سهم المطروح للاكتتاب
تم الاكتتاب بـ ٤٠٠٠٠٠ سهم، إذا هناك ١٠٠٠٠٠ سهم زيادة في الاكتتاب
• ٢٠١٧/٥/١ اكتتاب المساهمين على باقي الأسهم وسدادهم لقسط الاكتتاب عنها:

١٦٠٠٠٠٠٠	من د/ المصرف
١٦٠٠٠٠٠٠	إلى د/ المساهمين قسط اكتتاب (٤٠٠٠٠٠ سهم × ٤٠ ل.س)

- تخصيص الأسهم على المؤسسين والمساهمين وتوزيع الأقساط:

٢٠٠٠٠٠٠٠	من مذكورين
١٢٠٠٠٠٠٠	د/ المؤسسين (١٠٠ × ٢٠٠٠٠٠)
١٢٠٠٠٠٠٠	د/ المساهمين قسط اكتتاب (٤٠ × ٣٠٠٠٠٠)
١٢٠٠٠٠٠٠	د/ المساهمين قسط تخصيص (٤٠ × ٣٠٠٠٠٠)
٦٠٠٠٠٠٠٠	د/ المساهمين قسط ثالث (٢٠ × ٣٠٠٠٠٠)
٥٠٠٠٠٠٠٠	إلى د/ رأس المال

- ✓ المعالجات المحاسبية التالية تختلف حسب كل من الافتراضين الواردين في معطيات المسألة.

الافتراض الأول: رد الزيادة في الاكتتاب للمساهمين

- رد الزيادة المدفوعة عن الأسهم التي اكتتب بها المساهمين
١٦٠٠٠٠٠٠٠ دفعت عند الاكتتاب عن ٤٠٠٠٠٠٠ سهم × ٤٠ ل.س
- ١٢٠٠٠٠٠٠٠ قيمة قسط الاكتتاب عن الأسهم المطروحة للاكتتاب ٣٠٠٠٠٠٠ سهم
= ٤٠٠٠٠٠٠٠ الزيادة المدفوعة عند الاكتتاب
أو: الزيادة المدفوعة = عدد أسهم الزيادة في الاكتتاب × قسط الاكتتاب
= ١٠٠٠٠٠٠ سهم × ٤٠ ل.س ق ١ = ٤٠٠٠٠٠٠٠ ل.س

٤٠٠٠٠٠٠٠	من د/ المساهمين قسط اكتتاب
٤٠٠٠٠٠٠٠	إلى د/ المصرف

- ٢٠١٧/٦/٣٠ سداد قسط التخصيص وتأخر المساهم وليد والمساهم كمال وسداد المساهم ماجد القسط الثالث مقدماً.

✓ المساهم المتأخر وليد

لمعرفة المبلغ الذي تأخر عن سداد المساهم وليد يجب معرفة الأسهم التي خصصت له لأن الاكتتاب تجاوز عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب العام (الصادرة) وكما يلي:

$$\frac{\text{الأسهم المطروحة}}{\text{الأسهم المكتتب بها}} \times \text{الأسهم التي اكتتب بها المساهم} = \text{الأسهم المخصصة للمساهم}$$

$$\text{الأسهم المخصصة لوليد} = 12000 \text{ سهم} \times \frac{30000}{40000} = 9000 \text{ سهماً}$$

قيمة قسط التخصيص الذي تأخر عنه المساهم وليد = 9000 سهم $\times 40 = 360000$

✓ المساهم المتأخر كمال

عدد الأسهم التي خصصت له هي 6000 سهماً

قيمة قسط التخصيص الذي تأخر عنه المساهم كمال = 6000 سهم $\times 40 = 240000$

✓ ما دفعه المساهم ماجد عن القسط الثالث مقدماً

عدد الأسهم التي اكتتب بها ماجد 8000 سهم

$$\text{الأسهم المخصصة لماجدا} = 8000 \text{ سهم} \times \frac{30000}{40000} = 6000 \text{ سهماً}$$

إذا قيمة القسط الثالث الذي دفعه المساهم ماجد مقدماً = 6000 سهم $\times 20 = 120000$

ويكون القيد:

من مذكورين		
د/المصرف		11520000
د/المساهم المتأخر عن الدفع وليد		360000
د/المساهم المتأخر عن الدفع كمال		240000
إلى مذكورين		
د/المساهمين قسط تخصيص	12000000	
د/المساهمين قسط ثالث (مسبقاً)	120000	

- ٢٠١٧/٩/٣٠ سداد المساهمين للقسط الثالث (الأخير) وسداد كل من المساهم وليد والمساهم كمال لما تأخرا عنه من قسط التخصيص إضافة إلى فوائد التأخير.

فوائد التأخير عن ثلاثة أشهر من ٦/٣٠ لغاية ٩/٣٠

فائدة التأخير = قيمة القسط المتأخر عنه × معدل الفائدة × المدة الزمنية

● فوائد التأخير للمساهم وليد = $360000 \times 10\% \times \frac{12}{3} = 12000$ ل.س

● فوائد التأخير للمساهم كمال = $200000 \times 10\% \times \frac{12}{3} = 8000$ ل.س

مجموع فوائد التأخير = $12000 + 8000 = 20000$ ل.س

من مذكورين		
د/ المساهم المتأخر عن الدفع وليد	٩٠٠٠	
د/ المساهم المتأخر عن الدفع كمال	٥٠٠٠	
إلى د/ فوائد تأخير	١٤٠٠٠	
تحميل المساهم وليد والمساهم كمال بفوائد التأخير		
المتبقي من القسط الثالث = $600000 - 120000$ مسبقا (ماجد) = 588000		
من د/ المصرف	٦٤٩٤٠٠٠	
إلى مذكورين		
د/ المساهمين قسط ثالث (أخير)	٥٨٨٠٠٠٠	
د/ المساهم المتأخر عن الدفع وليد	٣٦٩٠٠٠	
د/ المساهم المتأخر عن الدفع كمال	٢٤٥٠٠٠	
سداد القسط الثالث وسداد وليد وكمال المستحق عليهما		

وتكون الميزانية الافتتاحية كما يلي:

الأصول	الميزانية الافتتاحية	الخصوم
٥٠٠١٤٠٠٠	المصرف	رأس المال
		٥٠٠٠٠٠ سهم × ١٠٠
		فوائد تأخير (أ. خ)
٥٠٠١٤٠٠٠		١٤٠٠٠
		٥٠٠١٤٠٠٠

الافتراض الثاني: الاحتفاظ بالزيادة لتخصم من الأقساط التالية

- بعد تخصيص الأسهم تحول الزيادة من قسط التخصيص إلى القسط الثاني بالقيد:

من د/ المساهمين قسط اكتتاب	٤٠٠٠٠٠٠
إلى د/ المساهمين قسط تخصيص	٤٠٠٠٠٠٠

- في ٦/٣٠ سداد ما تبقى من القسط التخصيص وتأخر المساهمين وليد وكمال الباقي من قسط التخصيص = قسط التخصيص - الزيادة المحولة من قسط الاكتتاب

$$= ١٢٠٠٠٠٠ - ٤٠٠٠٠٠٠ = ٨٠٠٠٠٠٠ \text{ ل.س}$$

• حساب ما تأخر المساهم وليد عن سداده من قسط التخصيص
ما دفعه وليد عن الأسهم التي اكتتب بها ١٢٠٠٠ سهم $\times ٤٠ = ٤٨٠٠٠٠$
- قيمة قسط الاكتتاب عن الأسهم المخصصة له ٩٠٠٠ سهم $\times ٤٠ = ٣٦٠٠٠٠$
= الزيادة المحولة إلى قسط التخصيص عن أسهمه <u>١٢٠٠٠٠</u>
قيمة قسط التخصيص عن الأسهم المخصصة له ٩٠٠٠ سهم $\times ٤٠ = ٣٦٠٠٠٠$
- الزيادة المحولة إلى قسط التخصيص عن أسهمه <u>(١٢٠٠٠٠)</u>
= المبلغ الذي تأخر المساهم وليد عن سداده <u>٢٤٠٠٠٠</u>

- ◀ كما يمكن حساب المبلغ المتأخر عنه وليد من الزيادة المحولة عن أسهمه كما يلي:
- الزيادة المحولة عن أسهم المساهم = الأسهم الزيادة التي اكتتب بها $\times$ قيمة قسط الاكتتاب
 الأسهم الزيادة التي اكتتب بها وليد = الأسهم التي اكتتب بها - الأسهم المخصصة له
 $= ١٢٠٠٠ \text{ سهم مكتتب} - ٩٠٠٠ \text{ سهم مخصص} = ٣٠٠٠ \text{ سهم (زيادة)}$
 الزيادة المحولة عن أسهم وليد = $٣٠٠٠ \text{ سهم} \times ٤٠ \text{ ل.س} = ١٢٠٠٠٠ \text{ ل.س}$
 قيمة القسط الثاني للمساهم وليد = $٩٠٠٠ \text{ سهم} \times ٤٠ \text{ ل.س} = ٣٦٠٠٠٠ \text{ ل.س}$
 المتأخر عنه وليد في القسط الثاني = $٣٦٠٠٠٠ - ١٢٠٠٠٠ = ٢٤٠٠٠٠$
- طريقة ثالثة لحساب المبلغ الذي تأخر عنه المساهم وهي كما يلي:

ما تأخر المساهم عنه = قسط التخصيص عن أسهمه $\times$ الباقي من قسط التخصيص إجمالي قسط التخصيص

$$\text{ما تأخر عنه وليد} = ٣٦٠٠٠٠ \times \frac{٨٠٠٠٠٠٠}{١٢٠٠٠٠٠} = ٢٤٠٠٠٠ \text{ ل.س}$$

• حساب ما تأخر عنه المساهم كمال في قسط التخصيص:

بتطبيق المعادلة التالية يمكننا حساب ما تأخر عنه المساهم كمال يكون:

$\frac{\text{الباقي من قسط التخصيص}}{\text{إجمالي قسط التخصيص}} \times \text{قيمة قسط التخصيص لكمال} = \text{ما تأخر عنه كمال}$
$\text{ما تأخر عنه كمال} = 240000 \times \frac{800000}{1200000} = 160000 \text{ ل.س}$

كما يمكن حساب المبلغ المتأخر عنه كمال من الزيادة المحولة عن أسهمه كما يلي
 الزيادة المحولة عن أسهم المساهم = الأسهم الزيادة التي اكتب بها × قيمة قسط الاكتتاب
 الأسهم الزيادة التي اكتب بها كمال = الأسهم التي اكتب بها - الأسهم المخصصة له
 = 8000 سهم مكتتب - 6000 سهم مخصص = 2000 سهم (زيادة)

الزيادة المحولة عن أسهم كمال = 2000 سهم × 40 ل.س ق 1 = 80000 ل.س

• قيمة القسط الثاني للمساهم كمال = 6000 سهم × 40 ل.س ق 2 = 240000

• المتأخر عنه كمال في القسط الثاني = 240000 - 80000 زيادة = 160000

على ضوء الحسابات السابقة يتم إثبات قيد سداد المساهمين لقسط التخصيص وتحمل كل من المساهم وليد والمساهم كمال بقيمة ما تأخر عنه من هذا القسط، وذلك بالقيد:

من مذكورين		
د/ المصرف		772000
د/ المساهم المتأخر عن الدفع وليد		240000
د/ المساهم المتأخر عن الدفع كمال		160000
إلى مذكورين		
د/ المساهمين قسط تخصيص	800000	
د/ المساهمين قسط ثالث (مسبقاً)	120000	

• ٢٠١٦/٩/٣٠ سداد المساهمين للقسط الثالث (الأخير) وسداد المساهم وليد والمساهم

كمال لما تأخر عنه من قسط التخصيص إضافة إلى فوائد التأخير

⊖ فوائد التأخير للمساهم وليد = 240000 × 10% × 12/3 = 6000 ل.س

⊖ فوائد التأخير للمساهم كمال = 160000 × 10% × 12/3 = 4000 ل.س

من مذكورين		
د/ المساهم المتأخر عن الدفع وليد	٦٠٠٠	
د/ المساهم المتأخر عن الدفع كمال	٤٠٠٠	
إلى د/ فوائد تأخير	١٠٠٠٠	
تحميل المساهمين بفوائد التأخير		
من د/ المصرف		٦٢٩٠٠٠٠
إلى مذكورين		
د/ المساهمين قسط ثالث (أخير)	٥٨٨٠٠٠٠	
د/ المساهم المتأخر عن الدفع وليد	٢٤٦٠٠٠	
د/ المساهم المتأخر عن الدفع كمال	١٦٤٠٠٠	
سداد القسط الثالث وسداد وليد وكمال المستحق عليهما		

المسألة (١٢): (حول تأخر المساهم عن سداد القسط وبيع أسهمه)

في ٢٠١٧/٣/١ تأسست شركة مساهمة مغفلة عامة للحديد، برأس مال قدره ٦٠٠٠٠٠٠٠ ل.س، مقسم إلى ٦٠٠٠٠٠٠ سهماً، القيمة الاسمية للسهم ١٠٠ ل.س.

وقد اكتتب المؤسسون على ١٢٠٠٠٠ سهم، وسددوا القيمة دفعة واحدة. وطرح بقية الأسهم للاكتتاب العام، على أن يتم السداد على أربعة أقساط:

٤٠ ل.س عند الاكتتاب، خلال المدة من ٢٠١٧/٣/١ وحتى ٢٠١٧/٣/٣١.

٢٥ ل.س القسط الثاني، خلال المدة من ٢٠١٧/٥/١ وحتى ٢٠١٧/٥/٣١.

٢٠ ل.س القسط الثالث، خلال المدة من ٢٠١٧/٧/١ وحتى ٢٠١٧/٧/٣١.

١٥ ل.س قسط أخير خلال المدة من ٢٠١٧/١٠/١ حتى ٢٠١٧/١٠/٣١.

وقد غطي الاكتتاب مرة وربع، فوزعت الأسهم بين المكتتبين نسبياً وحُولت الزيادة المدفوعة إلى قسط التخصيص.

- عند استحقاق القسط الثاني (التخصيص) سدد جميع المساهمين قيمة القسط عدا المساهم كرم الذي اكتتب على ٤٠٠٠٠ سهم، وبعد إنذاره قامت الشركة بتاريخ ٢٠١٧/٦/٣٠ ببيع أسهمه بالمزاد العلني إلى المساهم عمر بسعر ٩٠ ل.س للسهم،

وقد تعهد عمر بأن يؤدي بقية الأقساط في المواعيد المحددة لها، وبلغت مصاريف البيع ٢ ل.س عن كل سهم. وفوائد التأخير على الأقساط المتأخرة بمعدل ١٠% سنوياً. المطلوب:

١. إثبات قيود اليومية اللازمة لتأسيس الشركة المساهمة المغفلة.
٢. تصوير حساب المساهم المتأخر عن الدفع كرم وتصوير حساب المصرف
٣. إعداد الميزانية الافتتاحية للشركة في ٢٠١٧/٦/٣٠.

الحل:

- ٢٠١٧/٣/١ اكتتاب المؤسسين على ١٢٠٠٠٠ سهم ١٠٠× وصاداهم لكامل قيمتها:

١٢٠٠٠٠٠٠	من د/ المصرف
١٢٠٠٠٠٠٠	إلى د/ المؤسسين

- ٢٠١٧/٣/٣١ اكتتاب المساهمين على باقي الأسهم وصاداهم لقسط الاكتتاب عنها حيث أنه تم تغطية الأسهم مرة و ربع فإن:

الأسهم المكتتب بها = ٤٨٠٠٠٠٠ سهم مطروح × ١,٢٥ مرة = ٦٠٠٠٠٠٠ سهم × ٤٠

٢٤٠٠٠٠٠٠	من د/ المصرف
٢٤٠٠٠٠٠٠	إلى د/ المساهمين قسط اكتتاب

- إصدار وتخصيص الأسهم على المؤسسين والمساهمين وتوزيع الأقساط:

١٢٠٠٠٠٠٠	من مذكورين
١٩٢٠٠٠٠٠	د/ المؤسسين (١٢٠٠٠٠٠ سهم ١٠٠× ل.س)
١٢٠٠٠٠٠٠	د/ المساهمين قسط اكتتاب (٤٨٠٠٠٠٠ سهم ٤٠×)
٩٦٠٠٠٠٠	د/ المساهمين قسط تخصيص (٤٨٠٠٠٠٠ سهم ٢٥×)
٧٢٠٠٠٠٠	د/ المساهمين قسط ثالث (٤٨٠٠٠٠٠ سهم ٢٠×)
٦٠٠٠٠٠٠٠	د/ المساهمين قسط رابع (٤٨٠٠٠٠٠ سهم ١٥×)
	إلى د/ رأس المال

- الاحتفاظ بالزيادة وخصمها من قسط التخصيص:
- ٦٠٠٠٠٠٠ سهم مكتتب بها - ٤٨٠٠٠٠٠ سهم مطروح = ١٢٠٠٠٠٠٠ سهم زيادة
- ١٢٠٠٠٠٠ سهم زيادة × ٤٠ ل.س ق ١ = ٤٨٠٠٠٠٠٠ زيادة محولة

$$\text{أو الزيادة المحولة} = ٢٤٠٠٠٠٠٠ - ١٩٢٠٠٠٠٠ = ٤٨٠٠٠٠٠$$

٤٨٠٠٠٠٠	من د/ المساهمين قسط اكتتاب
٤٨٠٠٠٠٠	إلى د/ المساهمين قسط تخصيص

- ٢٠١٧/٥/٣١ سداد القسط الثاني (تخصيص) وتأخر المساهم كرم عن السداد:
بما أن الزيادة في الاكتتاب حولت إلى قسط التخصيص فإنه يستحق على المساهم كرم
الباقى من قسط التخصيص فقط عن أسهمه التي خصصت له.

✓ حساب ما تأخر المساهم كرم عن سداده من قسط التخصيص
$\frac{\text{الأسهم المطروحة}}{\text{الأسهم المكتتب بها}} \times \text{الأسهم المخصصة للمساهم} = \text{الأسهم التي اكتتب بها المساهم}$
$\text{الأسهم المخصصة للمساهم كرم} = ٤٠٠٠٠ \text{ سهم} \times \frac{٤٨٠٠٠٠}{٦٠٠٠٠٠} = ٣٢٠٠٠ \text{ سهم}$
$\text{ما دفعه كرم عن الأسهم التي اكتتب بها} = ٤٠٠٠٠ \text{ سهم} \times ٤٠ \text{ ق} = ١٦٠٠٠٠٠$
$\text{قيمة قسط الاكتتاب عن الأسهم المخصصة له} = ٣٢٠٠٠ \text{ سهم} \times ٤٠ \text{ ق} = ١٢٨٠٠٠٠$
$\text{الزيادة المحولة إلى قسط التخصيص عن أسهمه} = \underline{\underline{٣٢٠٠٠٠}}$
$\text{قيمة قسط التخصيص عن الأسهم المخصصة له} = ٣٢٠٠٠ \text{ سهم} \times ٢٥ \text{ ق} = ٨٠٠٠٠٠$
$\text{الزيادة المحولة إلى قسط التخصيص عن أسهمه} = \underline{\underline{(٣٢٠٠٠٠)}}$
$\text{المبلغ الذي تأخر المساهم كرم عن سداده} = \underline{\underline{٤٨٠٠٠٠٠}}$

Ⓒ كما يمكن حساب المستحق على المساهم المتأخر عن الدفع كرم كما يلي:

ما تأخر المساهم عنه == الباقي من قسط الأسهم المخصصة للمساهم

التخصيص × الأسهم المطروحة للاكتتاب

$$\text{ما تأخر عنه كرم} = (٤٨٠٠٠٠٠ - ١٢٠٠٠٠٠٠) \times \frac{٣٢٠٠٠}{٤٨٠٠٠٠} = ٤٨٠٠٠٠$$

أو بالطريقة التالية:

الباقي من قسط التخصيص

ما تأخر المساهم عنه = قسط التخصيص عن أسهمه × إجمالي قسط التخصيص

$$= ٨٠٠٠٠٠ \times \frac{٤٨٠٠٠٠٠ - ١٢٠٠٠٠٠٠}{١٢٠٠٠٠٠٠} = ٤٨٠٠٠٠ \text{ ل.س}$$

من مذكورين		
د/المصرف		٦٧٢.٠٠٠
د/المساهمين المتأخر عن الدفع كرم		٤٨.٠٠٠
إلى د/المساهمين قسط تخصيص	٧٢.٠٠٠	
سداد قسط التخصيص وتأخر المساهمين كرم		

• تحميل المساهمين المتأخرين كرم بالقسطين الثالث والرابع

من د/المساهمين المتأخر عن الدفع كرم		١١٢.٠٠٠
إلى مذكورين		
د/المساهمين قسط ثالث (٣٢.٠٠٠ سهم × ٢٠)	٦٤.٠٠٠	
د/المساهمين قسط رابع (٣٢.٠٠٠ سهم × ١٥)	٤٨.٠٠٠	

• بيع أسهم المساهمين المتأخرين كرم (٢٣.٠٠٠ سهم × ٩٠ ل.س = ٢٨٨.٠٠٠) وتسجيل المبلغ لحسابه وتنزيل الأقساط التي تعهد بها المساهمين الجدد.

من مذكورين		
د/المصرف		١٧٦.٠٠٠
د/المساهمين قسط ثالث (٣٢.٠٠٠ سهم × ٢٠)		٦٤.٠٠٠
د/المساهمين قسط رابع (٣٢.٠٠٠ سهم × ١٥)		٤٨.٠٠٠
إلى د/المساهمين المتأخر عن الدفع كرم	٢٨٨.٠٠٠	
• تحميل المساهمين المتأخرين كرم بمصاريف البيع المدفوعة وبفوائد التأخير فوائد التأخير عن شهر = $٤٨.٠٠٠ \times ١٠\% \times ١٢/١ = ٤.٠٠٠$ مصاريف بيع الاسهم = $٣٢.٠٠٠ \text{ سهم} \times ٢ \text{ ل.س} = ٦٤.٠٠٠$		
من د/المساهمين المتأخر عن الدفع كرم		٦٨.٠٠٠
إلى مذكورين		
د/المصرف (م. بيع الاسهم)	٦٤.٠٠٠	
د/ فوائد التأخير	٤.٠٠٠	

مدین	د/ المساهم المتأخر عن الدفع كرم	دائن
٤٨٠٠٠٠	إلى د/ م. قسط تخصيص	من مذكورين
١١٢٠٠٠٠	إلى مذكورين (ق٣ + ق٤)	
٦٨٠٠٠	إلى مذكورين	
١٢١٢٠٠٠	رصيد دائن (ميزانية)	
٢٨٨٠٠٠٠	٢٨٨٠٠٠٠	

أصول	الميزانية الافتتاحية في ٢٠١٧/٦/٣٠	خصوم
٩٦٠٠٠٠٠	مساهمين قسط ثالث	رأس المال
٧٢٠٠٠٠٠	مساهمين قسط أخير	٦٠٠٠٠٠٠ سهم ١٠٠×
٤٤٤١٦٠٠٠	المصرف	المساهم المتأخر كرم
		فوائد التأخير (أ.خ)
٦١٢١٦٠٠٠	٦١٢١٦٠٠٠	

المبحث الثاني إصدار الأسهم العينية

إذا كان جزء من رأس مال الشركة المساهمة المغفلة مقدمات عينية فإنها تصدر أسهماً عينية لقاء هذه المقدمات والتي على الأغلب يقدمها المؤسسون عند تأسيس الشركة، وقد تكون هذه المقدمات أصولاً ملموسة كالأراضي والمباني والآلات والسيارات والبضاعة أو تكون أصولاً غير ملموسة كشهرة المحل وبراءة الاختراع وحقوق الامتياز، كما يمكن أن تكون المقدمات العينية أصولاً وخصوماً لمنشأة فردية أو شركة. ولا بد لإصدار هذه الأسهم من أن يتضمن طلب الترخيص ما يفيد أن جزءاً من رأس مال الشركة أو جميعه يتألف من مقدمات عينية.

ومن الطبيعي عند تقديم الأصول العينية من قبل المؤسسين أن تقيم أو يعاد النظر في تقييمها من قبل خبراء مختصين وذلك منعاً للمغالاة في تقييمها لاعتبار أن المؤسسين طرف مساهم في الشركة وذو مصلحة في عملية تقييم الأصول المقدمة. وفي هذا الصدد تضمن قانون الشركات في أكثر من مادة على ما يلي:

١. إذا كان جزء من رأس مال الشركة مقدمات عينية يرفق المؤسسون أو الشركة طلب التصديق على النظام الأساسي بتقرير معد وفقاً لمعايير التقييم الدولية من جهة محاسبية سورية معتمدة من الوزارة المعنية يتضمن تقديراً لقيمة هذه المقدمات ويجب أن يتضمن تقدير قيمة المقدمات العينية الصادر عن الجهة التي أعدته ما يشير إلى أنها قد أخذت علماً بمسؤوليتها مع صاحب المقدمات العينية عن صحة تقديراتها وفي حال تبين ارتكابها لخطأ جسيم أو كانت تعلم أن التقديرات كانت خاطئة تطبق أحكام القانون/٣٣/ لعام ٢٠١١ الناظم لمهنة مدقي الحسابات (المادة ٩٣).

٢. تصدر الأسهم بقيمتها الاسمية ولا يجوز إصدارها بقيمة أدنى من هذه القيمة (المادة ٩٥)

٣. لا يجوز تداول أسهم المؤسسين النقدية أو العينية قبل انقضاء ثلاث سنوات من تاريخ شهر الشركة (المادة ٩٦، الفقرة ١).

٤. في حال زيادة رأسمال الشركة بإحداث أسهم عينية جديدة فإنه لا يجوز تداول هذه الأسهم إلا بعد مرور ثلاث سنوات على تاريخ صدور القرار الوزاري القاضي بالتصديق على الزيادة (المادة ٩٦ الفقرة ٣).

٥. مع مراعاة القيود الواردة على نقل ملكية الأسهم العينية، يتمتع مالكو الأسهم العينية بنفس حقوق مالكي الأسهم النقدية (المادة ٩١، الفقرة ٤).

المعالجة المحاسبية للأسهم العينية

أولاً: إصدار أسهم عينة مقابل أصول عينية مختلفة

تعالج هذه الحالة على مرحلتين:

١. إثبات استلام الأصول المقدمة للشركة

من د/ الأصول	×××	
إلى د/ المؤسسين (أو المساهمين)	×××	

٢. إثبات تخصيص الأسهم العينة على المؤسسين أو المساهمين

من د/ المؤسسين (أو المساهمين)	×××	
إلى د/ رأس المال/أسهم عينية	×××	

المسألة (١٤) في ٢٠١٨/١/١ تأسست شركة مساهمة مغفلة برأس مال قدره ٥٥٠٠٠٠٠ ل.س، مقسم إلى ٥٥٠٠٠٠ سهماً بقيمة اسمية ١٠٠ ل.س للسهم، خصص منها ١٠٠٠٠٠ سهم للمؤسسين لقاء تقديم الموجودات الآتية:
٥٠٠٠٠٠ أراضي، ٣٠٠٠٠٠ آلات، ٢٠٠٠٠٠ سيارات.

أما باقي الأسهم فقد طرحت للاكتتاب العام فتمت تغطيتها بالكامل، وسددت قيمتها دفعة واحدة عن طريق المصرف. **المطلوب:**

١. إثبات قيود اليومية اللازمة لتكوين الشركة المساهمة المغفلة.
٢. إعداد الميزانية الافتتاحية للشركة.

الحل:

(١) استلام الموجودات المقدمة من المؤسسين:

من مذكورين		
ح/ الأراضي	٥٠٠٠٠٠	
ح/ الآلات	٣٠٠٠٠٠	
ح/ السيارات	٢٠٠٠٠٠	
إلى ح/ المؤسسين	١٠٠٠٠٠٠	

(٢) الاكتتاب على الأسهم النقدية:

من ح/ المصرف	٤٥٠٠٠٠٠	
إلى ح/ المساهمين	٤٥٠٠٠٠٠	
الاكتتاب على الأسهم وسداد قيمتها نقداً (٤٥٠٠٠٠ سهم × ١٠٠ ل.س)		

(٣) إصدار وتخصيص الأسهم العينية والنقدية للمؤسسين والمساهمين

من مذكورين		
ح/ المؤسسين ١٠٠٠٠٠ سهم عيني × ١٠٠	١٠٠٠٠٠٠	
ح/ المساهمين ٤٥٠٠٠٠ سهم نقدي × ١٠٠	٤٥٠٠٠٠٠	
إلى ح/ رأس المال	٥٥٠٠٠٠٠	

وتكون الميزانية الافتتاحية كما يلي:

أصول	الميزانية الافتتاحية	خصوم
الأراضي	٥٥٠٠٠٠٠٠	رأس المال
الآلات	٣٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠ سهم عيني ١٠٠×
السيارات	٢٠٠٠٠٠٠	٤٥٠٠٠٠٠ سهم نقدي ١٠٠×
المصرف	٤٥٠٠٠٠٠٠	
٥٥٠٠٠٠٠٠	٥٥٠٠٠٠٠٠	

المسألة (١٥)

- في ٢٠١٧/١/١ تأسست شركة مساهمة مغفلة برأس مال قدره ٥٠٠٠٠٠٠٠ ل.س مقسم إلى ٥٠٠٠٠٠ سهماً، القيمة الاسمية للسهم ١٠٠ ل.س، موزعة كما يلي:
- (١) ١٠٠٠٠٠٠ سهم عيني خصصت للمؤسسين مقابل تقديمهم للأصول التالية:
- ٦٠٠٠٠٠٠ مباني، ٢٠٠٠٠٠٠ أثاث، ٢٠٠٠٠٠٠ سيارات
- (٢) ٤٠٠٠٠٠٠ سهماً نقدي، اكتتب المؤسسون على ٥٠٠٠٠٠ سهماً وسددوا قيمتها دفعة واحدة، وطرحت بقية الأسهم للاكتتاب العام وطابت قيمتها على أربعة أقساط كالاتي:
- ٤٠ ل.س قسط أول اكتتاب في ٢٠١٧/ ٢/١.
- ٢٠ ل.س قسط ثانٍ تخصيص في ٢٠١٧/ ٧/١.
- ٢٠ ل.س قسط ثالث في ٢٠١٧/١٢/١.
- ٢٠ ل.س قسط رابع وأخير في ٢٠١٨/ ٢/ ١.
- وقد تم الاكتتاب على ٥٠٠٠٠٠ سهماً فتم تخصيص الأسهم بين المكتتبين نسبياً، وحجزت الزيادة لتخصم من الأقساط التالية.
 - في موعد استحقاق القسط الثاني سدد جميع المساهمين قيمة القسط ما عدا المساهم كريم الذي اكتتب على ٢٠٠٠٠٠ سهم فقد امتنع عن السداد وأذّر ولم يسدد.
 - في ٢٠١٧/١٠/١ تم بيع أسهم المساهم المتأخر بقيمة ٩٥ ل.س للسهم الواحد مقابل كامل القيمة الاسمية، وقد حمل المساهم المتأخر بفائدة تأخير ٦٠٠٠ ل.س، وبلغت مصاريف البيع ١ ل.س عن كل سهم، وتم تسوية حسابه عن طريق المصرف

- في موعد استحقاق القسط الثالث سدد جميع المساهمين ما عليهم، كما قام المساهم وسيم بسداد القسط الرابع مقدماً عن الأسهم المخصصة له وقدرها ١٥٠٠٠ سهماً.

المطلوب: إثبات قيود اليومية اللازمة لتكوين الشركة المساهمة المغفلة.

- تصوير حساب المساهم المتأخر عن الدفع كريم وحساب المصرف.
- إعداد الميزانية للشركة المساهمة المغفلة في ٢٠١٧/١٢/٣١.

الحل:

- ٢٠١٧/١/١ استلام الموجودات المقدمة من المؤسسين:

من مذكورين		
د/مباني	٦٠٠٠٠٠٠	
د/ أثاث	٢٠٠٠٠٠٠	
د/ سيارات	٢٠٠٠٠٠٠	
إلى د/المؤسسين	١٠٠٠٠٠٠٠	

- ٢٠١٧/١/١ اكتتاب المؤسسين على ٥٠٠٠٠ سهم نقدي وسدادهم لكامل قيمتها:

من د/ المصرف	٥٠٠٠٠٠٠	
إلى د/ المؤسسين	٥٠٠٠٠٠٠	

- ٢٠١٧/٢/١ اكتتاب المساهمين بـ ٥٠٠٠٠٠٠ سهم $\times ٤٠$ وسداد قسط الاكتتاب

من د/ المصرف	٢٠٠٠٠٠٠٠	
إلى د/ المساهمين قسط اكتتاب	٢٠٠٠٠٠٠٠	

- تخصيص وإصدار الأسهم العينية والنقدية على المؤسسين والمساهمين

للمؤسسين (١٠٠٠٠٠٠ سهم عيني و ٥٠٠٠٠٠٠ نقدي) و (٣٥٠٠٠٠٠٠ سهم نقدي) للمساهمين

من مذكورين		
د/ المؤسسين	١٥٠٠٠٠٠٠	
د/المساهمين قسط اكتتاب (٤٠×٣٥٠٠٠٠٠)	١٤٠٠٠٠٠٠	
د/المساهمين قسط تخصيص (٢٠×٣٥٠٠٠٠٠)	٧٠٠٠٠٠٠	
د/المساهمين قسط ثالث (٢٠×٣٥٠٠٠٠٠)	٧٠٠٠٠٠٠	
د/ المساهمين قسط رابع(أخير) (٢٠ ×٣٥٠٠٠٠٠)	٧٠٠٠٠٠٠	
إلى د/ رأس المال	٥٠٠٠٠٠٠٠	

- تحويل الزيادة في قسط الاكتتاب إلى قسط التخصيص

$$\text{المدفوع عند الاكتتاب} = 500000 = \text{سهم اكتتب بها} \times 40 = 2000000$$

$$\text{قسط الاكتتاب عن الأسهم المطروحة} = 350000 = \text{سهم} \times 40 = 1400000$$

$$\text{إذاً الزيادة المحولة لقسط التخصيص} = 2000000 - 1400000 = 600000$$

600000	من د/ المساهمين قسط اكتتاب
600000	إلى د/ المساهمين قسط تخصيص

- الباقي من قسط التخصيص = 700000 - 600000 = 100000

- ٢٠١٧/٧/١ سداد القسط الثاني (تخصيص) وتأخر المساهم كريم عن السداد:

بما أن الزيادة في الاكتتاب حولت إلى قسط التخصيص فإنه يستحق على المساهم كريم الباقي من قسط التخصيص فقط عن أسهمه التي خصصت له.

$$\frac{\text{الأسهم المطروحة}}{\text{الأسهم المكتتب بها}} = \frac{\text{الأسهم المخصصة للمساهم}}{\text{الأسهم التي اكتتب بها المساهم}} \times$$

$$\frac{\text{الأسهم المخصصة للمساهم كريم}}{\text{الأسهم التي اكتتب بها المساهم كريم}} = \frac{350000}{500000} \times 200000 = 140000 \text{ سهماً}$$

$$\frac{\text{الباقي من قسط التخصيص}}{\text{إجمالي قسط التخصيص}} \times \text{ما تأخر عنه المساهم} = \text{قسط التخصيص عن أسهمه} \times$$

$$\text{ما تأخر عنه المساهم كريم} = \frac{100000}{700000} \times 280000 = 40000 \text{ ل.س.}$$

- أو بطريقة ثالثة:

أسهم الزيادة التي اكتتب بها كريم = الأسهم التي اكتتب بها - الأسهم المخصصة له

$$= 200000 - \text{سهم مكتتب} - 140000 \text{ سهم مخصص} = 60000 \text{ سهم (زيادة)}$$

$$\checkmark \text{ الزيادة المحولة عن أسهم كريم} = 60000 \text{ سهم} \times 40 \text{ ل.س. ق} = 240000$$

$$\checkmark \text{ قيمة القسط الثاني للمساهم كريم} = 140000 \text{ سهم} \times 20 \text{ ل.س. ق} = 280000$$

$$\text{المتأخر عنه كريم في القسط الثاني} = 280000 - 240000 \text{ زيادة} = 40000$$

ويكون القيد:

من مذكورين		
د/المصرف		٩٦٠٠٠٠
د/المساهمين المتأخر عن الدفع كريم		٤٠٠٠٠
إلى د/المساهمين قسط تخصيص	١٠٠٠٠٠٠	

• تحميل حساب المساهم كريم بباقي الأقساط غير المستحقة

من د/المساهمين المتأخر عن الدفع كريم		٥٦٠٠٠٠
إلى مذكورين		
د/المساهمين قسط ثالث (١٤٠٠٠ سهم × ٢٠)	٢٨٠٠٠٠	
د/المساهمين قسط رابع (١٤٠٠٠ سهم × ٢٠)	٢٨٠٠٠٠	

• بيع أسهم كريم بكامل قيمتها وتسجيل المبلغ لحسابه: (١٤٠٠٠ سهماً × ٩٥ ل.س.)

من د/المصرف		١٣٣٠٠٠٠
إلى د/المساهمين المتأخر عن الدفع كريم	١٣٣٠٠٠٠	

• تحميل حساب المساهم المتأخر كريم بفوائد التأخير ومصاريف بيع الأسهم:

من د/المساهمين المتأخر عن الدفع كريم		٢٠٠٠٠
إلى مذكورين		
د/فوائد تأخير	٦٠٠٠	
د/المصرف (مصاريف البيع)	١٤٠٠٠	

ويظهر حساب المساهم كريم كما يلي:

مدین	د/المساهمين المتأخر عن الدفع كريم	دائن
إلى د/م. قسط تخصيص	١٣٣٠٠٠٠	من د/المصرف
إلى مذكورين		
إلى مذكورين		
إلى د/المصرف (الرصيد)		
١٣٣٠٠٠٠		١٣٣٠٠٠٠

• تصفية حساب المساهم كريم بتسديد الباقي له:

٧١٠٠٠٠	من د/المساهم المتأخر عن الدفع كريم إلى د/المصرف	٧١٠٠٠٠

- ٢٠١٧/١٢/١ سداد القسط الثالث وقيام المساهم وسيم بسداد القسط الرابع مقدماً حيث إنه تم تنزيل مبلغ ٢٨٠٠٠٠ من القسط الثالث وهو ما حُمل على حساب المساهم المتأخر كريم فإن الباقي منه هو = ٧٠٠٠٠٠ - ٢٨٠٠٠٠ = ٤٢٠٠٠٠ ما دفعه وسيم عن القسط الرابع مقدماً = ١٥٠٠٠٠ سهماً $\times ٢٠$ ل.س = ٣٠٠٠٠٠ ل.س

٧٠٢٠٠٠٠	من د/المصرف إلى مذكورين د/المساهمين قسط ثالث ٦٧٢٠٠٠٠ د/المساهمين قسط رابع (١٥٠٠٠ سهم $\times ٢٠$) ٣٠٠٠٠٠	

ملاحظة: بما أن القسط الرابع لم يسدد حتى تاريخ الميزانية فإن رصيده يظهر فيها وذلك بعد تنزيل ما حُمل على حساب المساهم المتأخر كريم (٢٨٠٠٠٠) وما دفعه المساهم وسيم مقدماً من هذا القسط (٣٠٠٠٠٠) أي:

$$\text{الباقي من القسط الرابع} = ٧٠٠٠٠٠ - ٢٨٠٠٠٠ - ٣٠٠٠٠٠ = ١٢٠٠٠٠$$

مدین	د/المصرف	دائن
٥٠٠٠٠٠٠	إلى د/المؤسسين	من د/المساهم كريم
٢٠٠٠٠٠٠٠	إلى د/م.ق. اكتتاب	من د/المساهم كريم
٩٦٠٠٠٠	إلى د/م.ق. تخصيص	رصيد مدین (ميزانية)
١٣٣٠٠٠٠	إلى د/المساهم كريم	
٧٠٢٠٠٠٠	إلى مذكورين (ق. ثالث)	
٣٤٣١٠٠٠٠		٣٤٣١٠٠٠٠

وتبدو الميزانية على ضوء المعلومات السابقة كما يلي:

أصول	الميزانية في ٢٠١٧/١٢/٣١	خصوم
٦٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠	رأس المال
٢٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	سهم عيني × ١٠٠
٢٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠	سهم نقدي × ١٠٠
٦٤٢٠٠٠٠	٦٠٠٠	أ.خ (فوائد التأخير)
٣٣٥٨٦٠٠٠		
٥٠٠٠٦٠٠٠	٥٠٠٠٦٠٠٠	

ثانياً: إصدار أسهم عينية لقاء مجموعة أصول وخصوم (ميزانية)

يمكن أن يقدم أحد المؤسسين أو بعضهم مجموعة من أصول وخصوم محل تجاري أو شركة لتكون نواة لتأسيس الشركة المساهمة المغفلة، وذلك مقابل أسهم عينية تعادل صافي القيمة لهذه المقدمات (الأصول - الخصوم).

ويمكن للشركة هنا أن تقبل هذه الأصول والخصوم بقيمتها المقدمة دون تعديل، أو يعاد تقدير هذه الأصول والخصوم قبل إثبات نقلها إلى الشركة.

١. الحالة الأولى: قبول الأصول والخصوم كما هي دون إعادة تقدير

تنتقل الأصول والخصوم إلى الشركة ضمن المعايير التالية:

- بالنسبة إلى الموجودات الثابتة:

إذا لم يكن لها مجمع اهتلاك، تؤخذ كما هي أي بالقيمة الظاهرة كما وردت في دفاتر من قدمها (المؤسسين أو المساهمين)

- أما إذا كان لها مجمع استهلاك فتؤخذ بصافي القيمة الدفترية لها (الأصل - مجمع إهلاكه).

- بالنسبة إلى الأصول المتداولة:

تنتقل الأصول المتداولة العينية بصافي قيمتها بعد طرح مخصصاتها، ماعدا حسابات المدينين وأوراق القبض فتنتقل بإجمالي قيمتها وتنتقل معها مخصصاتها (مخصص الديون المشكوك فيها ومخصص الحسم الممنوح ومخصص حسم أوراق القبض/مخصص الآجيو).

- أما بالنسبة للنقدية في الصندوق والمصرف فلا تنقل، وإلا اعتبرت الأسهم التي تقابل قيمتها أسهماً نقدية وليست أسهماً عينية.
- بالنسبة لحقوق الملكية:
- هي حسابات وهمية تمثل صافي القيمة الدفترية للمنشأة (الفردية أو الشركة)، أي تمثل الفرق بين صافي الأصول والالتزامات وبالتالي لا تنقل إلى الشركة المساهمة المغفلة.
- تتضمن حقوق الملكية كل من رأس المال، والاحتياطيات، والأرباح المحتجزة (أو الخسائر المدورة)، والحسابات الشخصية للشركاء (الحسابات الجارية للشركاء في شركات التضامن والتوصية).
- قيمة المقدمات تتمثل في الفرق بين الأصول والخصوم المقدمة.
- عموماً يتم إصدار الأسهم العينية وتخصيصها بقيمة المقدمات العينية، ولكن في بعض الحالات تكون قيمة الأسهم العينية أكبر أو أقل من قيمة المقدمات:
- أ. إذا كانت قيمة الأسهم العينية المخصصة أكبر من قيمة المقدمات العينية وكانت هذه الأسهم سداداً نهائياً لقيمة المقدمات، يعدّ الفرق قيمة شهرة محل مستترة وتثبت في الدفاتر أصولاً.
- أما إذا كان السداد غير نهائي فيتم تسويته بدفعه من قبل أصحاب المقدمات (مؤسسين أو مساهمين) عن طريق المصرف.
- ب. إذا كانت قيمة الأسهم العينية المخصصة أقل من قيمة المقدمات العينية، وكانت هذه الأسهم سداداً نهائياً لقيمة المقدمات، يعدّ الفرق احتياطي تقويم الأصول (أو احتياطي رأسمالي)، وذلك من منطلق التحسب من المغالاة في تقويم بعض الأصول المقدمة.
- أما إذا كان السداد غير نهائي فيتم تسوية الفرق بدفعه لصاحب أو أصحاب المقدمات العينية عن طريق المصرف المعتمد.
- محاسبياً يتم إثبات نقل الأصول والخصوم المقدمة من قبل المؤسسين أو المساهمين، والفرق بينهما يثبت لحساب المؤسسين أو المساهمين (ويمثل صافي قيمة المقدمات)

ثم يثبت قيد لتخصيص ومنح الأسهم العينية لأصحاب المقدمات (المؤسسين أو المساهمين) كما يلي (افتراضي):

من مذكورين		
د/ الأراضي والمباني	xxx	
د/ الآلات	xxx	
د/ البضاعة	xxx	
د/ مدينين	xxx	
د/ أوراق قبض	xxx	
د/ أوراق مالية	xxx	
د/ إيرادات مستحقة	xxx	
د/.....	xxx	
إلى مذكورين		
د/ مخصص ديون مشكوك فيها	xxx	
د/ مخصص آجيو (حسم أوراق قبض)	xxx	
د/ قرض مصرفي	xxx	
د/ دائنون	xxx	
د/ أوراق دفع	xxx	
د/ مصروفات مستحقة	xxx	
د/.....	xxx	
د/ المؤسسين أو المساهمين (قيمة المقدمات)	xxx	
إثبات الأصول والخصوم المقدمة من قبل المؤسسين/المساهمين كحصة عينية		
من د/ المؤسسين أو المساهمين		xxx
إلى د/ رأس المال-أسهم عينية	xxx	
تخصيص الأسهم العينية على المؤسسين/المساهمين لقاء مقدماتهم العينية		

المسألة (١٦)

بتاريخ ٢٠١٧/١/١ اتفق عدد من الأشخاص على تأسيس شركة مساهمة مغفلة لصناعة الاسمنت برأس ما قدره ٨٠٠٠٠٠٠٠ ل.س، مقسم إلى ٨٠٠٠٠٠٠ بقيمة اسمية ١٠٠ ل.س للسهم توزعت في أسهم عينية ونقدية كما يلي:

(١) ٢٤٠٠٠٠ سهم عيني خصصت للمؤسسين لقاء تقديمهم لأصول وخصوم شركة يمتلكونها، التي كانت ميزانيتها كما يلي:

أصول	الميزانية	خصوم
١٨٧٠٠٠٠٠	عقارات	رأس المال
	٢٦٠٠٠٠٠ أثاث	٢٠٠٠٠٠٠
٢٤٠٠٠٠٠	(٢٠٠٠٠٠) مجمع اهتلاك	٩٠٠٠٠٠٠ عدنان
	٢١٠٠٠٠٠ مدينون	٨٠٠٠٠٠٠ قحطان
٢٠٠٠٠٠٠	(١٠٠٠٠٠) م.د.م. فيها	٣٠٠٠٠٠٠ مروان
١٩٠٠٠٠٠	أوراق قبض	٥٠٠٠٠٠٠ احتياطي عام
١٠٠٠٠٠٠	جاري الشريك مروان	٢٠٠٠٠٠٠ دائنون
٢٦٠٠٠٠٠٠		٨٠٠٠٠٠٠ أوراق دفع
		٢٦٠٠٠٠٠٠

(٢) ٥٦٠٠٠٠٠ سهماً نقدياً طرحت للاكتتاب العام عن طريق المصرف، على أن تسدد قيمة السهم كما يلي:

٤٠ ل.س عند الاكتتاب خلال الفترة من ١/١ حتى ١/٣٠

٢٠ ل.س عند التخصيص خلال الفترة من ٤/١ حتى ٤/٣٠

٤٠ ل.س قسط أخير تسدد خلال الفترة من ٦/١ حتى ٦/٣٠

• وقد تم الاكتتاب على ٨٥٠٠٠٠٠ سهماً، فخصصت بين المكتتبين بالتناسب وحولت الزيادة إلى الأقساط التالية.

• سددت باقي الأقساط بالكامل في مواعيدها.

المطلوب:

١. إثبات قيود اليومية اللازمة لتكوين الشركة المساهمة المغفلة.

٢. إعداد الميزانية العمومية للشركة المساهمة المغفلة في ٢٠١٧/٧/١.

الحل:

- ١/١ استلام الأصول والخصوم من المؤسسين

من مذكورين		
د/عقارات		١٨٧٠٠٠٠٠
د/أثاث		٢٤٠٠٠٠٠
د/مدينون		٢١٠٠٠٠٠
د/أوراق قبض		١٩٠٠٠٠٠
إلى مذكورين		
د/م.د.م. فيها	١٠٠٠٠٠٠	
د/دائنون	٢٠٠٠٠٠٠	
د/أوراق دفع	٨٠٠٠٠٠٠	
د/المؤسسين	٢٤٠٠٠٠٠٠	

- ٢٠١٧/١/٣٠ اكتتاب المساهمين على ٨٥٠٠٠٠ سهم $\times ٤٠$ وسداد قسط الاكتتاب

من د/المصرف		٣٤٠٠٠٠٠٠٠
إلى د/المساهمين قسط اكتتاب	٣٤٠٠٠٠٠٠٠	

- تخصيص الأسهم العينية والنقدية على المؤسسين والمساهمين وتقسيط قيمة الأسهم

من مذكورين		
د/المؤسسين (٢٤٠٠٠٠٠ سهم عيني $\times ١٠٠$)		٢٤٠٠٠٠٠٠٠
د/مساهمين قسط اكتتاب (٥٦٠٠٠٠٠ سهم $\times ٤٠$)		٢٢٤٠٠٠٠٠٠
د/مساهمين قسط تخصيص (٥٦٠٠٠٠٠ $\times ٢٠$)		١١٢٠٠٠٠٠٠
د/المساهمين قسط ثالث (٥٦٠٠٠٠٠ سهم $\times ٤٠$)		٢٢٤٠٠٠٠٠٠
إلى د/رأس المال	٨٠٠٠٠٠٠٠٠	

- تحويل الزيادة في قسط الاكتتاب إلى قسط التخصيص والقسط الثالث

المدفوع عند الاكتتاب = ٨٥٠٠٠٠٠ سهم اكتتب بها $\times ٤٠ = ٣٤٠٠٠٠٠٠٠$

قسط الاكتتاب عن الأسهم المطروحة = ٥٦٠٠٠٠٠ سهم $\times ٤٠ = ٢٢٤٠٠٠٠٠٠$

الزيادة المحولة للأقساط التالية = $٢٢٤٠٠٠٠٠٠ - ٣٤٠٠٠٠٠٠٠ = ١١٦٠٠٠٠٠٠$

أو: الزيادة المحولة = أسهم الزيادة في الاكتتاب × قيمة قسط الاكتتاب
 الزيادة في عدد الأسهم المكتتب بها = ٨٥٠٠٠٠ - ٥٦٠٠٠٠ = ٢٩٠٠٠٠ سهماً
 الزيادة المحولة للأقساط التالية = ٢٩٠٠٠٠ سهم × ٤٠ ل.س ق ١ = ١١٦٠٠٠٠
 وهذا المبلغ يغطي قسط التخصيص البالغ ١١٢٠٠٠٠٠ ويبقى ٤٠٠٠٠٠٠ تحول إلى
 القسط الثالث بالقيد:

١١٦٠٠٠٠٠	من د/ المساهمين قسط اكتتاب إلى مذكورين
١١٢٠٠٠٠٠	د/ المساهمين قسط تخصيص
٤٠٠٠٠٠٠	د/ المساهمين قسط ثالث

• ٦/٣٠ سداد الباقي من القسط الثالث

٢٢٤٠٠٠٠٠ - ٤٠٠٠٠٠٠ = الزيادة المحول من قسط الاكتتاب = ٢٢٠٠٠٠٠٠

٢٢٠٠٠٠٠٠	من د/ المصرف إلى د/ المساهمين قسط ثالث
٢٢٠٠٠٠٠٠	

أصول		الميزانية الافتتاحية في ٢٠١٧/٧/١		خصوم	
١٨٧٠٠٠٠٠	عقارات	٨٠٠٠٠٠٠	رأس المال		
٢٤٠٠٠٠٠	أثاث		٢٤٠٠٠٠٠ سهم عيني × ١٠٠		
٢١٠٠٠٠٠	مدينون		٥٦٠٠٠٠٠ سهم نقدي × ١٠٠		
٢٠٠٠٠٠٠	(١٠٠٠٠٠٠) م. د.م. فيها	٢٠٠٠٠٠	دائنون		
١٩٠٠٠٠٠	أوراق قبض	٨٠٠٠٠٠٠	أوراق دفع		
٥٦٠٠٠٠٠٠	مصرف				
٨١٠٠٠٠٠٠		٨١٠٠٠٠٠٠			

٢. الحالة الثانية: قبول الأصول والخصوم المقدمة بعد إعادة تقديرها

إذا أعيد تقدير الأصول والخصوم المقدمة فتتبع الإجراءات التالية:

- بالنسبة للموجودات الثابتة تُنقل بالقيمة التقديرية الجديدة لها بغض النظر عن مجمع الاستهلاك.

- وبالنسبة للأصول المتداولة، فإنها تنتقل بالقيمة التقديرية الجديدة ماعدا المدينون وأوراق القبض، فتأخذ بقيمتها الأساسية (كما كانت في ميزانية المنشأة التي قدمها المؤسسون أو المساهمون)، والفرق بين القيمة الواردة في الميزانية والقيمة التقديرية الجديدة يعدّ مخصص ديون مشكوك فيها للمدينين، ومخصص آجيو (مخصص حسم أوراق قبض) لأوراق القبض؛ مع ملاحظة أنه قد يجري إعادة تقدير مخصص الديون المشكوك فيها ومخصص الآجيو (مخصص حسم أوراق قبض) كشكل من إعادة تقدير المدينين وأوراق القبض، عندها تؤخذ هذه المخصصات بالقيمة التقديرية الجديدة، إلى جانب أخذ أرصدة المدينين وأوراق القبض بالقيمة المقدمة (دون تعديل).
- أما بالنسبة لحقوق الملكية، فكما أسلفنا لا تنقل إلى الشركة المساهمة المغفلة، للاعتبارات التي وضحت سابقاً.

المسألة (١٧)

لو فرضنا في المسألة السابقة أنه تم إعادة تقدير أصول وخصوم الشركة المقدمة من المؤسسين على النحو التالي: ١٩٠٠٠٠٠٠ عقارات، ٢٠٠٠٠٠٠ أثاث، ١٨٥٠٠٠٠٠ أوراق قبض (القيمة الحالية)، ١٨٠٠٠٠٠ مدينين، واعتبرت الأسهم العينية ٢٤٠٠٠٠ سهم سداداً نهائياً لقيمة المقدمات العينية. المطلوب:

١. إثبات قيود اليومية اللازمة لتكوين الشركة المساهمة المغفلة.
٢. إعداد الميزانية العمومية للشركة المساهمة المغفلة في ٢٠١٧/٧/١.

الحل:

صافي قيمة المقدمات = الأصول بعد إعادة التقدير - الخصوم بعد إعادة التقدير
 (١٩٠٠٠٠٠٠ عقارات + ٢٠٠٠٠٠٠ أثاث + ٢١٠٠٠٠٠ مدينون + ١٩٠٠٠٠٠٠ أ. قبض)
 - (٣٠٠٠٠٠٠ م.د.م. فيها + ٥٠٠٠٠٠ م. آجيو + ٢٠٠٠٠٠٠ دائنين + ٨٠٠٠٠٠٠ أ. دفع)
 = ٢٣٦٧٠٠٠٠

وحيث أن قيمة الأسهم العينية (٢٤٠٠٠٠٠٠) أكبر من صافي قيمة المقدمات العينية فإن الفرق يمثل قيمة شهرة محل غير ظاهرة، فيتم إظهارها في دفاتر.
 قيمة شهرة المحل = ٢٤٠٠٠٠٠٠ - ٢٣٦٥٠٠٠٠ = ٣٥٠٠٠٠

• ١/١ استلام الأصول والخصوم من المؤسسين

من مذكورين		
د/ عقارات		١٩٠٠٠٠٠٠
د/ أثاث		٢٠٠٠٠٠٠٠
د/ مدينون		٢١٠٠٠٠٠٠
د/ أوراق قبض		١٩٠٠٠٠٠٠
د/ شهرة المحل (*)		٣٥٠٠٠٠٠٠
إلى مذكورين		
د/ م.د.م. فيها (**)	٣٠٠٠٠٠٠٠	
د/ مخصص آجيو (***)	٥٠٠٠٠٠٠٠	
د/ دائنين	٢٠٠٠٠٠٠٠	
د/ أوراق دفع	٨٠٠٠٠٠٠٠	
د/ المؤسسين (قيمة الأسهم العينية)	٢٤٠٠٠٠٠٠٠٠	

(*) شهرة المحل يمكن تحديدها بالفرق بين مجموع عناصر الطرف المدين ومجموع عناصر الطرف الدائن للقيد.

(**) مخصص د.م. فيها يمثل الفرق بين إجمالي المدينين (٢١٠٠٠٠٠٠) وبين القيمة التقديرية الجديدة للمدينين (١٨٠٠٠٠٠٠).

(***) مخصص الآجيو يمثل الفرق بين إجمالي قيمة أوراق القبض (١٩٠٠٠٠٠٠) والقيمة الحالية التقديرية الجديدة لها (١٨٥٠٠٠٠٠).

• ٢٠١٧/١/٣٠ اكتتاب المساهمين على ٨٥٠٠٠٠ سهم وسدادهم لقسط الاكتتاب عنها

من د/ المصرف		٣٤٠٠٠٠٠٠٠٠
إلى د/ المساهمين قسط اكتتاب	٣٤٠٠٠٠٠٠٠٠٠	

• تخصيص الأسهم العينية والنقدية على المؤسسين والمساهمين وتقسيط قيمة الأسهم

من مذكورين		
د/ المؤسسين (٢٤٠٠٠٠٠٠ سهم ١٠٠×)		٢٤٠٠٠٠٠٠٠٠
د/ المساهمين قسط اكتتاب (٥٦٠٠٠٠٠٠ سهم ٤٠×)		٢٢٤٠٠٠٠٠٠٠٠
د/ المساهمين قسط تخصيص (٥٦٠٠٠٠٠٠ سهم ٢٠×)		١١٢٠٠٠٠٠٠٠٠
د/ المساهمين قسط ثالث (٥٦٠٠٠٠٠٠ سهم ٤٠×)		٢٢٤٠٠٠٠٠٠٠٠٠
إلى د/ رأس المال	٨٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	

- تحويل الزيادة في قسط الاكتتاب إلى قسط التخصيص والقسط الثالث

من د/ المساهمين قسط اكتتاب	١١٦٠٠٠٠٠	
إلى مذكورين		
د/ المساهمين قسط تخصيص	١١٢٠٠٠٠٠	
د/ المساهمين قسط ثالث	٤٠٠٠٠٠	

- ٦/٣٠ سداد الباقي من القسط الثالث

من د/ المصرف	٢٢٠٠٠٠٠٠	
إلى د/ المساهمين قسط ثالث	٢٢٠٠٠٠٠٠	

أصول		الميزانية الافتتاحية في ٢٠١٧/٧/١		خصوم	
٣٥٠٠٠٠	شهرة المحل	٨٠٠٠٠٠٠	رأس المال		
١٩٠٠٠٠٠	عقارات		٢٤٠٠٠٠ سهم عيني ١٠٠×		
٢٠٠٠٠٠	أثاث		٦٠٠٠٠ سهم نقدي ١٠٠×		
٢١٠٠٠٠٠	مدينون	٢٠٠٠٠٠	دائنون		
١٨٠٠٠٠٠	(٣٠٠٠٠٠) - م.د.م. فيها	٨٠٠٠٠٠	أوراق دفع		
١٩٠٠٠٠٠	أوراق قبض				
١٨٥٠٠٠٠	(٥٠٠٠٠) - م. آجيو				
٥٦٠٠٠٠٠	مصرف				
٨١٠٠٠٠٠		٨١٠٠٠٠٠			

المسألة (١٨)

في ٢٠١٧/١/١ تأسست شركة مساهمة مغفلة لتجارة البناء برأس مال قدره ٥٠٠٠٠٠٠٠ ل.س مقسم إلى ٥٠٠٠٠٠٠ سهماً بقيمة اسمية ١٠٠ ل.س للسهم الواحد، توزعت كما يلي:

(١) ١٠٠٠٠٠٠ سهماً عينياً خصصت للمؤسسين مقابل ميزانية شركتهم التضامنية والتي كانت على الشكل التالي:

أصول	الميزانية	خصوم
٤٥٠.٠٠٠	عقار	رأس المال
٣٥٠.٠٠٠	الآلات	احتياطات
٣٠٠.٠٠٠	بضاعة	دائنون
١٥٠.٠٠٠	مدينون	
٥٠.٠٠٠	مصرف	
١٣٠.٠٠٠		١٣٠.٠٠٠

وقد تم الاتفاق على قبول الأصول كما هي عدا المصرف والتعهد بالالتزامات مقابل الأسهم العينية.

(٢) ٤٠٠.٠٠٠ سهماً نقدياً طرحت للاكتتاب العام على أن تسدد قيمة السهم على ثلاث دفعات كما يلي:

٤٠ ل.س قسط أول اكتتاب في ٢٠١٧/٢/١.

٢٥ ل.س قسط ثانٍ تخصيص في ٢٠١٧/٧/١.

٣٥ ل.س قسط ثالث وأخير في ٢٠١٧/٩/٣٠.

• وقد تم الاكتتاب على ٣٥٠.٠٠٠ سهماً فقط، فتقرر تخفيض رأس المال بقيمة الأسهم غير المكتتب بها.

• في موعد استحقاق القسط الثاني سدد المساهمون قيمة القسط عدا المساهم عمار المكتتب على ٦٠٠٠ سهم فقد امتنع عن السداد، وأذّر ولم يسدد.

• في ٢٠١٧/٨/١ تم بيع أسهم المساهم المتأخر عن الدفع عمار بكامل قيمتها بسعر ٩٠ ل.س للسهم الواحد، وقد حسبت عليه فوائد تأخير قدرها ٥٠٠٠ ل.س، وبلغت مصاريف بيع الأسهم ١٠٠٠٠ ل.س، وتمت تصفية حساب المساهم عمار عن طريق المصرف.

• في ٢٠١٧/٩/٣٠ موعد استحقاق القسط الثالث سدد جميع المساهمون المستحق عليهم.

المطلوب:

١. إثبات قيود اليومية اللازمة لتأسيس الشركة المساهمة المغفلة.

٢. تصوير حساب المساهم المتأخر عن الدفع عمار

٣. إعداد الميزانية الافتتاحية للشركة في ٢٠١٧/١٠/١.

الحل:

$$\text{صافي قيمة المقدمات} = \text{الأصول المقبولة} - \text{الالتزامات المتعهد بها}$$

$$= (٤٥٠٠٠٠٠ \text{ عقارات} + ٣٥٠٠٠٠٠ \text{ آلات} + ٣٠٠٠٠٠٠ \text{ بضاعة} + ١٥٠٠٠٠٠ \text{ مدينون}) - ٢٠٠٠٠٠٠ \text{ دائنون} = ١٠٥٠٠٠٠٠$$

وبما أن قيمة الأسهم العينية ١٠٠٠٠٠٠٠ ل.س وهي أقل من قيمة المقدمات، فإن الفرق يشكّل احتياطي رأسمالي ويثبت في دفاتر الشركة المساهمة المغفلة.

$$\text{قيمة الاحتياطي الرأسمالي} = ١٠٥٠٠٠٠٠ - ١٠٠٠٠٠٠٠ = ٥٠٠٠٠٠$$

• ١/ استلام الأصول والخصوم من المؤسسين

من مذكورين		
د/ عقارات	٤٥٠٠٠٠٠	
د/ آلات	٣٥٠٠٠٠٠	
د/ بضاعة	٣٠٠٠٠٠٠	
د/ مدينون	١٥٠٠٠٠٠	
إلى مذكورين		
د/ دائنين	٢٠٠٠٠٠٠	
د/ المؤسسين (قيمة الأسهم العينية)	١٠٠٠٠٠٠٠	
د/ احتياطي رأسمالي (*)	٥٠٠٠٠٠	

• ٢/١/٢٠١٧ اكتتاب المساهمين على ٣٥٠٠٠٠٠ سهم وسدادهم لقسط الاكتتاب عنها

من د/ المصرف	١٤٠٠٠٠٠٠	
إلى د/ المساهمين قسط اكتتاب (٣٥٠٠٠٠٠ سهم × ٤٠ ل.س)	١٤٠٠٠٠٠٠	

• تخصيص الأسهم العينية والنقدية على المؤسسين والمساهمين وتقسيط قيمة الأسهم

من مذكورين		
د/ المؤسسين (١٠٠٠٠٠٠ سهم × ١٠٠)	١٠٠٠٠٠٠٠	
د/ مساهمين قسط اكتتاب (٣٥٠٠٠٠٠ سهم × ٤٠)	١٤٠٠٠٠٠٠	
د/ مساهمين قسط تخصيص (٣٥٠٠٠٠٠ سهم × ٢٥)	٨٧٥٠٠٠٠	
د/ مساهمين قسط ثالث (٣٥٠٠٠٠٠ سهم × ٣٥)	١٢٢٥٠٠٠٠	
إلى د/ رأس المال	٤٥٠٠٠٠٠٠	
(١٠٠٠٠٠٠ سهم عيني و ٣٥٠٠٠٠٠ سهم نقدي)		

ملاحظة:

بالنسبة لتخفيض رأس المال محاسبياً، فقد أثبت رأس المال بقيمة الأسهم النقدية المكتتب بها فعلاً إضافة إلى الأسهم العينية (٤٥٠٠٠٠٠٠) علماً أن رأس المال المصدر هو ٥٠٠٠٠٠٠ ل.س.

وبالتالي لا داعي لأي قيد بخصوص تخفيض رأس المال، ولكن يتوجب اتخاذ الإجراءات القانونية والإدارية لتخفيض رأس المال أهمها قرار الهيئة العامة التأسيسية وموافقة الوزير على ذلك.

- ٢٠١٧/٧/١ سداد القسط الثاني (تخصيص) وتأخر المساهم عمار عن السداد:

من مذكورين		
د/المصرف	٨٦٠٠٠٠٠	
د/مساهم متأخر عن الدفع عمار (٦٠٠٠ سهم × ٢٥)	١٥٠٠٠٠	
إلى د/المساهمين قسط تخصيص	٨٧٥٠٠٠٠	

- تحميل حساب المساهم عمار بالقسط الثالث (٦٠٠٠ سهم × ٣٥)

من د/المساهم المتأخر عن الدفع عمار	٢١٠٠٠٠	
إلى د/المساهمين قسط ثالث	٢١٠٠٠٠	

- ٨/١ بيع أسهم عمار (٦٠٠٠ سهم × ٩٠ ل.س) وتسجيل المبلغ لحسابه:

من د/المصرف	٥٤٠٠٠٠	
إلى د/المساهم المتأخر عن الدفع عمار	٥٤٠٠٠٠	

- تحميل المساهم عمار بفوائد التأخير وم. بيع الأسهم

من د/المساهم المتأخر عن الدفع عمار	١٥٠٠٠	
إلى مذكورين		
د/فوائد تأخير	٥٠٠٠	
د/المصرف (مصاريف البيع)	١٠٠٠٠	
تحميل المساهم عمار بفوائد التأخير وم. بيع الأسهم		

• تصفية حساب المساهم عمار

مدین	د/ المساهم المتأخر عن الدفع عمار	دائن
١٥٠٠٠٠	إلى د/ م. قسط تخصيص	من د/ المصرف
٢٢٥٠٠٠	إلى مذكورين	
١٦٥٠٠٠	إلى د/المصرف(الرصيد)	
٥٤٠٠٠٠	٥٤٠٠٠٠	

من واقع حساب المساهم عمار نلاحظ أن رصيده الباقي هو ١٦٥٠٠٠ (دائن) يسدد له أصولاً عن طريق المصرف

١٦٥٠٠٠	من د/المساهم المتأخر عن الدفع عمار
١٦٥٠٠٠	إلى د/المصرف

• ٩/٣٠ سداد القسط الثالث(الأخير)

الباقي من القسط = أصل القسط - ما حمل على حساب المساهم المتأخر عمار

$$١٢٠٤٠٠٠٠ = ٢١٠٠٠٠ - ١٢٢٥٠٠٠٠ =$$

١٢٠٤٠٠٠٠	من د/ المصرف
١٢٠٤٠٠٠٠	إلى د/ المساهمين قسط ثالث

وتبدو الميزانية الافتتاحية كما يلي:

أصول الميزانية الافتتاحية في ٢٠١٧/١٠/١ خصوم

٤٥٠٠٠٠٠	عقار	٤٥٠٠٠٠٠	رأس المال
٣٥٠٠٠٠٠	آلات	١٠٠٠٠٠٠	سهم عيني ١٠٠×
٣٠٠٠٠٠٠	بضاعة	٣٥٠٠٠٠٠	سهم نقدي ١٠٠×
١٥٠٠٠٠٠	مدينون	٥٠٠٠٠٠	احتياطي رأسمالي
٣٥٠٠٠٠٠	مصرف	٥٠٠٠	أ.خ (فوائد التأخير)
		٢٠٠٠٠٠٠	دائنون
٤٧٥٠٠٠٠		٤٧٥٠٠٠٠	

المبحث الثالث إصدار الأسهم الممتازة

يمكن للشركات المساهمة إصدار أسهم ممتازة إلى جانب الأسهم العادية، هناك عدة أنواع للامتياز فإما أن يقع الامتياز على الأرباح (حق الأولوية في الحصول على الأرباح) أو يقع الامتياز على رأس المال (حق الأولوية في الحصول على قيمة الأسهم عند التصفية) أو يقع الامتياز على الإدارة (أولوية في الترشيح إلى مجلس الإدارة أو مضاعفة حق التصويت أو الترجيح في جلسات الهيئة العامة أو مجلس الإدارة). وقد أجاز قانون الشركات السوري للشركة المساهمة المغفلة إصدار أسهم ممتازة مبيناً في المادة (٩١) ما يلي:

١. يجوز في جميع الأحوال التي لم ينص فيها النظام الأساسي على منع صريح، إصدار أسهم امتياز بقرار من الهيئة العامة غير العادية " (الفقرة ٦).
 ٢. أسهم الامتياز تمنح أصحابها حق الأولوية إما في استيفاء مبالغ مقطوعة وإما نسبة ثابتة من قيمة أسهمهم إضافة إلى ما ينوب هذه الأسهم من الأرباح وإما في استعادة رأس المال عند تصفية الشركة أو في كل منهما أو أي ميزة أخرى (الفقرة ٧).
 ٣. يجوز أن ينص النظام الأساسي على تحويل أسهم الامتياز إلى أسهم عادية وفقاً للشروط التي يحددها النظام الأساسي للشركة (الفقرة ٩).
- وبالطبع فإن القيمة الاسمية لهذه الأسهم لا تختلف عن الأسهم العادية ولكن قد تُصدر للاكتتاب بأعلى من القيمة الاسمية (بعلاوة إصدار)، كما يتمتع جميع حاملي الأسهم الممتازة من نفس الفئة بنفس الحقوق ويترتب عليهم نفس الالتزامات، وهو ما نصت عليه الفقرة ٥ من المادة ٩١ من القانون " يتمتع جميع حاملي أسهم الشركة من الفئة ذاتها بنفس الحقوق ويخضعون لنفس الالتزامات".

• المعالجة المحاسبية لإصدار الأسهم الممتازة:

لا تختلف عن حالات إصدار الأسهم العادية إلا أن يخصص حساب للمساهمين بالأسهم الممتازة وآخر للمساهمين بالأسهم العادية، والإفصاح عن الأسهم الممتازة والأسهم العادية في الميزانية، وبيان نوع الامتياز في سجلات الشركة الخاصة

بالمساهمين، ومن الأفضل أن يجرأ حساب رأس المال إلى خانات تفصيلية خاصة بكل نوع من أنواع الأسهم.

ومن الطبيعي في مرحلة تأسيس الشركة أن تصدر أسهم عادية إلى جانب الأسهم الممتازة - وإلا لما تميز حاملو الأسهم الممتازة، ولكن يمكن للشركة في مراحل لاحقة أن تصدر أسهم ممتازة فقط لزيادة رأس المال

حالات الاكتتاب على الأسهم الممتازة

نميز بين حالتين أساسيتين هما:

(١) حالة سداد قيمة الأسهم دفعة واحدة

(٢) حالة سداد قيمة الأسهم على دفعات (أقساط)

وبالطبع يتفرع عنهما حالات مختلفة كما هو الحال في الأسهم العادية

✓ كالاكتتاب على أقل من الأسهم المطروحة.

✓ أو الاكتتاب بأكثر من الأسهم المطروحة للاكتتاب.

✓ سداد المساهمين الأقساط مقدماً.

✓ تأخر بعض المساهمين عن سداد الأقساط.

أولاً: الاكتتاب على أسهم عادية وممتازة وسداد القيمة دفعة واحدة

- عند الاكتتاب على الأسهم العادية والممتازة:

من د/ المصرف إلى مذكورين	xxx	
د/ المؤسسين	xxx	
د/ مساهمين الأسهم العادية	xxx	
د/ مساهمين الأسهم الممتازة	xxx	

- عند إصدار وتخصيص الأسهم العادية والممتازة:

من مذكورين د/ المؤسسين	xxx	
د/ مساهمين الأسهم العادية	xxx	
د/ مساهمين الأسهم الممتازة	xxx	
إلى د/ رأس مال	xxx	

ثانياً: الاكتتاب على أسهم عادية وممتازة وسداد القيمة على دفعات (أقساط)

بفرض أن قيمة الأسهم تسدد على أربع دفعات للأسهم العادية والممتازة:

- عند الاكتتاب وسداد قسط الاكتتاب عن الأسهم العادية والممتازة:

من د/ المصرف	xxx	
إلى مذكورين		
د/ مساهمين الأسهم العادية قسط اكتتاب	xxx	
د/ مساهمين الأسهم الممتازة قسط اكتتاب	xxx	

١. عند إصدار وتخصيص الأسهم العادية وتوزيع الأقساط:

من مذكورين		
د/ مساهمي الأسهم العادية قسط اكتتاب	xxx	
د/ مساهمي الأسهم العادية قسط تخصيص	xxx	
د/ مساهمي الأسهم العادية قسط ثالث	xxx	
إلى د/ رأس المال	xxxxx	

- عند إصدار وتخصيص الأسهم الممتازة وتوزيع الأقساط:

من مذكورين		
د/ مساهمي الأسهم الممتازة قسط اكتتاب	xxx	
د/ مساهمي الأسهم الممتازة قسط تخصيص	xxx	
د/ مساهمي الأسهم الممتازة قسط ثالث	xxx	
إلى د/ رأس المال	xxx	

- عند سداد قسط التخصيص: على الأغلب يطلب سداد الأقساط لكل من الأسهم

العادية والأسهم الممتازة في نفس التاريخ لذلك يسجل قيد سداد واحد لهما:

من د/ المصرف	xxx	
إلى مذكورين		
د/ مساهمين الأسهم عادية قسط تخصيص	xxx	
د/ مساهمين الأسهم الممتازة قسط تخصيص	xxx	

- عند سداد القسط الثالث:

من د/ المصرف	xxx	
إلى مذكورين		
د/ مساهمين الأسهم العادية قسط ثالث	xxx	
د/ مساهمين الأسهم الممتازة قسط ثالث	xxx	

المسألة (١٩)

بتاريخ ٢٠١٧/١/١٠ تأسست شركة مساهمة مغفلة برأسمال قدره ٨.٠٠٠.٠٠٠ ل.س مقسم إلى ٨٠٠.٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ١٠٠ ل.س للسهم الواحد، نصفها أسهم عادية والنصف الآخر أسهم ممتازة.

- اكتتب المؤسسون على ٢٤٠.٠٠٠ سهم ممتاز وسددوا قيمتها دفعة واحدة.
 - طرحت باقي الأسهم للاكتتاب العام على أن تسدد قيمتها دفعة واحدة عند الاكتتاب بتاريخ ٢٠١٧/١/٣١.
 - فتم الاكتتاب على ٤٨٠.٠٠٠ سهم عادي و ٢٠٠.٠٠٠ سهم ممتاز، فخصصت الأسهم على المساهمين بالتناسب و ردت الزيادة إليهم
- المطلوب: إثبات قيود اليومية لتأسيس الشركة المساهمة المغفلة
- الحل:

- ٢٠١٧/١/١٠ اكتتاب المؤسسين على ٢٤٠.٠٠٠ سهم ممتاز وسدادهم كامل قيمتها

من د/ المصرف	٢٤٠.٠٠٠.٠٠٠	
إلى د/ المؤسسين	٢٤٠.٠٠٠.٠٠٠	
(٢٤٠.٠٠٠ سهم ممتاز × ١٠٠ ل.س)		

- ٢٠١٧/١/٣١ اكتتاب المساهمين على ٤٨٠.٠٠٠ سهم عادي و ٢٠٠.٠٠٠ سهم

ممتاز وسدادهم كامل قيمتها

من د/ المصرف	٦٨٠.٠٠٠.٠٠٠	
إلى مذكورين		
د/ مساهمي الأسهم العادية (١٠٠ × ٤٨٠.٠٠٠)	٤٨٠.٠٠٠.٠٠٠	
د/ مساهمي الأسهم الممتازة (١٠٠ × ٢٠٠.٠٠٠)	٢٠٠.٠٠٠.٠٠٠	

- تخصيص ٢٤٠٠٠٠٠ سهم ممتاز على المؤسسين وتخصيص ٤٠٠٠٠٠٠ سهم عادي و ١٦٠٠٠٠٠ سهم ممتاز على المساهمين

من مذكورين		
د/المؤسسين	٢٤٠٠٠٠٠٠	
د/مساهمي الأسهم العادية	٤٠٠٠٠٠٠٠	
د/مساهمي الأسهم الممتازة	١٦٠٠٠٠٠٠	
إلى د/ رأس المال	٨٠٠٠٠٠٠٠	

- رد الزيادة في الاكتتاب العام إلى المساهمين

من مذكورين		
د/مساهمي أسهم عادية ٨٠٠٠٠٠ سهم × ١٠٠	٨٠٠٠٠٠٠٠	
د/مساهمي أسهم ممتازة ٤٠٠٠٠٠ سهم × ١٠٠	٤٠٠٠٠٠٠٠	
إلى د/ المصرف	١٢٠٠٠٠٠٠٠	

المسألة (٢٠)

في ٢٠١٧/٥/١ تأسست شركة مساهمة مغفلة برأس مال قدره ٥٠٠٠٠٠٠٠٠ ل.س، موزع إلى ٥٠٠٠٠٠٠ سهم، القيمة الاسمية للسهم ١٠٠ ل.س، منها ٣٠٠٠٠٠٠ سهم عادي، والباقي أسهم ممتازة.

- اكتب المؤسسون على نصف الأسهم الممتازة والعادية
- وتم طرح باقي الأسهم للاكتتاب العام، على أن تسدد قيمة السهم على أقساط كما يلي:

البيان	الأسهم العادية	الأسهم الممتازة
قسط أول اكتتاب من ١ حتى ٢٠١٧/٥/٣١	٤٠	٥٠
قسط ثاني تخصيص من ١ حتى ٢٠١٧/٦/٣٠	٣٠	٣٠
قسط ثالث من ١ حتى ٢٠١٧/٨/٣١	٢٠	٢٠
قسط أخير من ١ حتى ٢٠١٨/١/٣١	١٠	-

وقد تم الاكتتاب على ٢٥٠٠٠٠ سهم عادي و ١٥٠٠٠٠ سهم ممتاز، فقررت الهيئة العامة في اجتماعها تخصيص الأسهم بين المساهمين بالتناسب وتحويل الزيادة المدفوعة لتخصم من الأقساط التالية.

وقد تم سداد الأقساط في المواعيد المحددة لها. المطلوب:

١. إثبات قيود اليومية اللازمة لتأسيس الشركة المساهمة المغفلة.
٢. إعداد الميزانية العمومية للشركة المساهمة المغفلة في ٢٠١٧/١٢/٣١.

الحل:

- ٢٠١٧/٥/١ اكتتاب المؤسسين على نصف الأسهم وسدادهم لقيمة الأسهم دفعة واحدة (١٥٠٠٠٠ سهم عادي و ١٠٠٠٠٠ سهم ممتاز)

٢٥٠٠٠٠٠	من د/ المصرف	
٢٥٠٠٠٠٠	إلى د/ المؤسسين	
	(١٥٠٠٠٠ سهم عادي + ١٠٠٠٠٠ سهم ممتاز) × ١٠٠	

- ٢٠١٧/٥/٣١ اكتتاب المساهمين على ٢٥٠٠٠٠ سهم عادي و ١٥٠٠٠٠ سهم ممتاز وسدادهم لقسط الاكتتاب

١٧٥٠٠٠٠٠	من د/ المصرف	
	إلى مذكورين	
١٠٠٠٠٠٠٠	د/ مساهمي الأسهم العادية قسط اكتتاب	
٧٥٠٠٠٠٠	د/ مساهمي الأسهم الممتازة قسط اكتتاب	
	الاكتتاب على (٢٥٠٠٠٠ سهم عادي × ٤٠)	
	و (١٥٠٠٠٠ سهم ممتاز × ٥٠) وسداد قسط الاكتتاب	

- تخصيص الأسهم على المؤسسين (١٥٠٠٠٠ سهم عادي و ١٠٠٠٠٠ سهم ممتاز)

٢٥٠٠٠٠٠	من د/ المؤسسين	
٢٥٠٠٠٠٠	إلى د/ رأس المال	

- تخصيص الأسهم العادية على المساهمين (١٥٠٠٠٠ سهم) وتقسيط قيمة الأسهم: قسط الاكتتاب ١٥٠٠٠٠ سهم × ٤٠ ل.س، قسط التخصيص ١٥٠٠٠٠ سهم × ٣٠ ل.س، القسط الثالث ١٥٠٠٠٠ سهم × ٢٠ ل.س، القسط الرابع ١٥٠٠٠٠ سهم × ١٠ ل.س

من مذكورين		
د/مساهمي الأسهم العادية قسط اكتتاب	٦٠٠٠٠٠٠	
د/مساهمي الأسهم العادية قسط تخصيص	٤٥٠٠٠٠٠	
د/مساهمي الأسهم العادية قسط ثالث	٣٠٠٠٠٠٠	
د/مساهمي الأسهم العادية قسط رابع (أخير)	١٥٠٠٠٠٠	
إلى د/ رأس المال	١٥٠٠٠٠٠٠	

• إصدار وتخصيص الأسهم الممتازة على المساهمين (١٠٠٠٠٠٠ سهم) وتقسيط القيمة

من مذكورين		
د/مساهمي الأسهم الممتازة قسط اكتتاب	٥٠٠٠٠٠٠	
د/مساهمي الأسهم الممتازة قسط تخصيص	٣٠٠٠٠٠٠	
د/مساهمي الأسهم الممتازة قسط ثالث	٢٠٠٠٠٠٠	
إلى د/ رأس المال	١٠٠٠٠٠٠٠	

ملاحظة: يمكن دمج قيود التخصيص الثلاثة (الأخيرة) بقيد واحد

تحويل الزيادة في قسط الاكتتاب إلى قسط التخصيص للأسهم العادية والممتازة
 الأسهم العادية = ١٠٠٠٠٠٠٠ المدفوع - ٦٠٠٠٠٠٠ المطلوب = ٤٠٠٠٠٠٠
 الأسهم الممتازة = ٧٥٠٠٠٠٠ المدفوع - ٥٠٠٠٠٠٠ المطلوب = ٢٥٠٠٠٠٠

من مذكورين		
د/مساهمي الأسهم العادية قسط اكتتاب	٤٠٠٠٠٠٠	
د/مساهمي الأسهم الممتازة قسط اكتتاب	٢٥٠٠٠٠٠	
إلى مذكورين		
د/مساهمي الأسهم العادية قسط تخصيص	٤٠٠٠٠٠٠	
د/مساهمي الأسهم الممتازة قسط تخصيص	٢٥٠٠٠٠٠	

• ٢٠١٧/٦/٣٠ سداد قسط التخصيص (الباقى من القسط)

من د/ المصرف		١٠٠٠٠٠٠٠
إلى مذكورين		
د/مساهمي الأسهم العادية قسط تخصيص	٥٠٠٠٠٠٠	
د/مساهمي الأسهم الممتازة قسط تخصيص	٥٠٠٠٠٠٠	

- ٢٠١٧/٨/٣١ سداد القسط الثالث (أسهم عادية وممتازة)

٥٠٠٠٠٠٠	من د/ المصرف إلى مذكورين
٣٠٠٠٠٠٠	د/مساهمي الأسهم العادية قسط ثالث
٢٠٠٠٠٠٠	د/ مساهمي الأسهم الممتازة قسط ثالث

- في ٢٠١٧/١٢/٣١ تعد الميزانية ويفصح فيها عن مديونية المساهمين المكتتبين على الأسهم العادية بالقسط الرابع (الأخير)

أصول	الميزانية في ٢٠١٧/١٢/٣١	خصوم
٤٨٥٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠٠	رأس المال
١٥٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠ سهم عادي ١٠٠×	
	٢٠٠٠٠٠٠ سهم ممتاز ١٠٠×	
٥٠٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠٠	

نفقات التأسيس:

هي المصاريف التي ينفقها المؤسسون في أثناء فترة تأسيس الشركة المساهمة المغفلة وبالتحديد في المدة الواقعة بين البدء في إجراءات التأسيس والتسجيل وبين تاريخ انعقاد اجتماع الهيئة التأسيسية بعد تسجيل الشركة رسمياً.

وتشمل نفقات التأسيس عادة البنود الآتية:

- (١) مصاريف بحث ودراسة المشروع (مصاريف دراسة الجدوى الاقتصادية).
- (٢) مصاريف تقديم طلب التأسيس إلى وزارة الاقتصاد والتجارة للحصول على موافقتها على جمع الأموال وطرح الأسهم للاكتتاب العام
- (٣) أتعاب تحرير العقد الابتدائي والنظام الأساسي للشركة.
- (٤) مصاريف التحضير لعملية الاكتتاب وتشمل على سبيل المسألة: مصاريف طباعة قسائم الاكتتاب، وشهادات الأسهم، ومصاريف القرطاسية والمطبوعات، ومصاريف النشر والإعلان، مصاريف بريد وهاتف وفاكس.... إلخ.
- (٥) رسم تسجيل الشركة.

٦) العملات المصرفية التي سوف تحصل عليها المصارف وشركات الوساطة المالية التي يتم الاكتتاب بواسطتها.

٧) المصاريف الخاصة بتنظيم شعار الشركة.

٨) مصاريف انعقاد الجمعية العمومية التأسيسية.

بينت معايير اعداد التقارير المالية IFARS أنه يتم الاعتراف بتلك النفقات كمصاريف مباشرة عند تحققها وعند إعداد أول قوائم مالية بعد بدء الأعمال (يتم اطفائها في بيان الدخل عند إعداد القوائم المالية السنوية) (المعيار الدولي ٣٨ الأصول غير الملموسة)

المعالجة المحاسبية لمصاريف التأسيس

إذا لم يتم تأسيس الشركة المساهمة المغفلة لأي سبب من الأسباب فإن المؤسسين يتحملون فيما بينهم جميع المصاريف التي دفعت في سبيل تأسيس الشركة المساهمة المغفلة بالتكافل والتضامن (المادة ١١٤ / الفقرة ٦).

إذا تم تأسيس الشركة المساهمة المغفلة فتقوم الهيئة العامة التأسيسية بالاطلاع على مصاريف التأسيس ومناقشتها واعتمادها واتخاذ القرار المناسب بشأنها، وعندما تتوفر النقدية تقوم الشركة بدفعها (إعادتها) للمؤسسين. عملياً تمر مصاريف التأسيس بالمراحل الآتية:

- ١) إيداع المؤسسين للأموال في المصرف للإيفاق منها لحساب مصاريف التأسيس
- ٢) تدفع مصاريف التأسيس من الأموال المودعة في المصرف ويحتفظ بالثبوتيات
- ٣) بعد تأسيس الشركة واعتماد مصاريف التأسيس على ضوء الثبوتيات تدفع مصاريف التأسيس للمؤسسين وعندها يثبت قيدها في الدفاتر كما يلي:

من د/ نفقات التأسيس	xxx	
إلى د/ المصرف	xxx	
دفع مصاريف التأسيس		

إطفاء نفقات التأسيس:

بينت معايير إعداد التقارير المالية IFARS أنه يتم الاعتراف بتلك النفقات كمصاريف مباشرة عند تحققها وعند إعداد أول قوائم مالية بعد بدء الأعمال (يتم اطفائها

في بيان الدخل عند إعداد القوائم المالية السنوية) (المعيار الدولي ٣٨ الأصول غير الملموسة)

من د/ أرباح وخسائر	xxx	xxx
إلى د/ نفقات التأسيس	xxx	
إطفاء نفقات التأسيس		

• مصاريف إصدار الأسهم و رسم إصدار الأسهم

يقصد بمصاريف إصدار الأسهم تلك المصاريف التي تنفقها الشركة لقاء إصدار الأسهم والاكتتاب عليها سواء عند التأسيس أو عند زيادة رأس المال مثل مصاريف الإعلان ومصاريف المطبوعات والرسوم الخاصة بطلب الموافقة على تعديل رأس المال وعمولة المصرف أو شركات الوساطة.

عادة ما تتحمل الشركة المساهمة المغفلة الشركة مصاريف الإصدار بتحميلها على قائمة الدخل (حساب الأرباح والخسائر) للفترة التي وقعت فيها، ولكن قد تلجأ الشركة في بعض الأحيان إلى تغطية مصاريف الإصدار من المساهمين، وذلك بتحميل كل مساهم مبلغاً إضافياً يدفع عند الاكتتاب كرسم إصدار، عندها يفتح حساب خاص لرسم الإصدار المحصل، حيث يجعل دائماً بقيمة الرسم المحصل من المساهمين لهذه الغاية.

وتكون قيود اليومية الخاصة بمعالجة مصاريف الإصدار مع رسم الإصدار كما

يلي:

١. عند دفع مصاريف الإصدار الفعلية التي تنفقها الشركة:

من د/ مصاريف الإصدار	xxx	xxx
إلى د/ المصرف	xxx	

٢. إثبات رسم الإصدار المحصل عند قيد إصدار وتخصيص الأسهم:

من د/ المساهمين	xxx	xxx
إلى مذكورين		
د/ رأس المال	xxx	
د/ رسم الإصدار	xxx	

أو إذا كان السداد على أقساط يثبت رسم الإصدار المحصل مع قيد إصدار الأسهم وتخصيصها:

من مذكورين		
د/ مساهمين قسط اكتتاب	xxx	
د/ مساهمين قسط تخصيص	xxx	
د/ مساهمين قسط ثالث	xxx	
د/ مساهمين قسط.....	xxx	
إلى مذكورين		
د/ رأس المال	xxx	
د/ رسم الإصدار	xxx	

٣. تسوية مصاريف الإصدار الفعلية مع رسم الإصدار المحصل:
- في الواقع من الممكن أن تكون مصاريف الإصدار الفعلية مساوية أو أكبر أو أقل من رسم الإصدار المحصل عندها:
- إذا كانت مصاريف الإصدار الفعلية المسددة تساوي رسم الإصدار المحصل، فيقفل أحدهما بالآخر ولا يبقى رصيد لأي منهما
 - إذا كانت مصاريف الإصدار الفعلية المسددة أكبر من رسم الإصدار المحصل، أما أن تطالب الشركة مساهميها بسداد الفرق، أو يقفل الباقي من المصاريف في حساب الأرباح والخسائر في الفترة التي وقعت فيها.
 - إذا كانت مصاريف الإصدار الفعلية المسددة أقل من رسم الإصدار المحصل، فإما أن يرد الفائض من رسم الإصدار المحصل للمساهمين، أو يقفل في حساب الاحتياطي القانوني.

المسألة (٢١)

في ٢٠١٨/١/١ تأسست شركة مساهمة مغفلة لتجارة البناء برأس مال قدره ٨٠٠٠٠٠٠٠ ل.س، موزع إلى ٨٠٠٠٠٠ سهم، القيمة الاسمية للسهم ١٠٠ ل.س.

- اكتتب المؤسسون على ٢٠٠٠٠٠ سهم وسددوا قيمتها دفعة واحدة، وطرحت باقي الأسهم للاكتتاب العام على أن تسدد قيمتها دفعة واحدة إضافة إلى (١) ل.س عن كل سهم لقاء رسم إصدار الأسهم، وقد تم الاكتتاب على الأسهم جميعها.

المطلوب:

- إثبات قيود اليومية اللازمة لتأسيس الشركة المساهمة المغفلة ومعالجة مصاريف الإصدار وفق كل من الافتراضين التاليين:

١. بلغت مصاريف إصدار الأسهم الفعلية ٧٥٠٠٠٠ وتحملت الشركة الفرق
٢. بلغت مصاريف إصدار الأسهم الفعلية ٤٠٠٠٠٠ فاحتفظت الشركة بالزيادة

الحل:

٢٠٠٠٠٠٠	من د/ المصرف إلى د/ المؤسسين اكتتاب المؤسسين على ٢٠٠٠٠٠ سهم وسداد قيمتها دفعة واحدة	٢٠٠٠٠٠٠
٦٠٦٠٠٠٠٠	من د/ المصرف إلى د/ المساهمين اكتتاب المساهمون على الأسهم وسدادهم قيمتها مع رسم الإصدار (٦٠٠٠٠٠ سهم × ١٠١)	٦٠٦٠٠٠٠٠
٢٠٠٠٠٠٠ ٦٠٦٠٠٠٠٠	من مذكورين د/ المؤسسين د/ المساهمين إلى مذكورين د/ رأس المال د/ رسم إصدار الأسهم إصدار وتخصيص الأسهم على المساهمين	٨٠٠٠٠٠٠ ٦٠٠٠٠٠

١. الافتراض الأول: بلغت مصاريف إصدار الأسهم الفعلية ٧٥٠.٠٠٠ وتحملت الشركة الفرق

- سداد مصاريف الإصدار الفعلية:

٧٥٠.٠٠٠	من د/ مصاريف إصدار الأسهم إلى د/ المصرف	٧٥٠.٠٠٠
	سداد مصاريف إصدار الأسهم الفعلية	

- إقفال جزء من مصاريف إصدار الأسهم في حساب رسم الإصدار

٦٠.٠٠٠	من د/ رسم إصدار الأسهم إلى د/ مصاريف إصدار الأسهم	٦٠.٠٠٠

- في نهاية السنة المالية يقلل الباقي من مصاريف الإصدار في حساب الأرباح والخسائر لاعتبار أن الشركة تحملت الفرق

١٥٠.٠٠٠	من د/ الأرباح والخسائر إلى د/ مصاريف الإصدار	١٥٠.٠٠٠

٢. الافتراض الثاني: بلغت مصاريف إصدار الأسهم الفعلية ٤٠٠.٠٠٠ فاحتفظت الشركة بالزيادة

- سداد مصاريف الإصدار الفعلية:

٤٠٠.٠٠٠	من د/ مصاريف إصدار الأسهم إلى د/ المصرف	٤٠٠.٠٠٠
	سداد مصاريف إصدار الأسهم الفعلية	

- إقفال كامل مصاريف إصدار الأسهم في حساب رسم الإصدار

٤٠٠.٠٠٠	من د/ رسم إصدار الأسهم إلى د/ مصاريف إصدار الأسهم	٤٠٠.٠٠٠

- في نهاية السنة المالية يقلل الباقي رسم الإصدار حساب الاحتياطي القانوني

٢٠٠.٠٠٠	من د/ رسم إصدار الأسهم إلى د/ احتياطي قانوني	٢٠٠.٠٠٠

أسئلة الفصل الثاني وتمارينه

أولاً) الأسئلة

- ١) عرف رأس المال ما هي أنواعه في الشركات المساهمة المغفلة؟
 - ٢) ما هي أنواع الأسهم التي أقرها قانون الشركات السوري؟
 - ٣) هل حدد قانون الشركات السوري الحد الأدنى لقيمة رأس المال في الشركات المساهمة المغفلة أم لا؟
 - ٤) متى يتم تداول الأسهم النقدية ومتى يتم تداول الأسهم العينية؟
 - ٥) ما هي الإجراءات اللازمة لإصدار الأسهم العينية؟
 - ٦) ما هو الفرق بين القيمة السوقية للسهم والقيمة الحقيقية له؟
 - ٧) ما هي الإجراءات التي أقرها قانون الشركات السوري للشركة المساهمة المغفلة تجاه المساهمين المتأخرين عن تسديد الأقساط؟
 - ٨) ما هي صفة رأس المال، وما هي آراء كل من المحاسبين والاقتصاديين حول رأس مال الشركة المساهمة المغفلة؟
 - ٩) ما هي شروط تسديد قيمة الأسهم على أقساط وفق ما جاء في قانون الشركات السوري؟
- ضع علامة (✓) أمام العبارة الصحيحة وعلامة (X) أمام العبارة الخاطئة لكل من العبارات الآتية:
 - أ. () الشريك الموصي في شركة التوصية مسؤول عن ديون الشركة بمقدار حصته في رأس المال فقط بينما المساهم في الشركة المساهمة المغفلة مسؤوليته مطلقة عن ديون الشركة.
 - ب. () الشركات المحدودة المسؤولية هي من أنواع الشركات المساهمة المغفلة.
 - ج. () لا يجيز قانون الشركات أن يشمل عنوان الشركة المساهمة المغفلة على أحد أسماء المساهمين إطلاقاً.
 - د. () يجيز قانون الشركات إصدار الأسهم بأقل من القيمة الاسمية.
 - هـ. () يتم تداول الأسهم العينية في السوق المالي مباشرة بعد تأسيس الشركة المساهمة.

- و. () من خصائص السهم عدم قابليته للتجزئة.
- ز. () يحتفظ حملة الأسهم الممتازة متراكمة الأرباح بحقهم في الحصول على نسبة ثابتة من الربح لعدة سنوات ولو لم تتحقق الأرباح فيها.
- ح. () لا يمكن للشركة المساهمة المغفلة إصدار أسهم مختلفة في قيمتها الاسمية إلا إذا تعددت الإصدارات.
- ط. () لا يجوز لأي مساهم أن يكتتب على أكثر من ١٠٪ من أسهم الشركة.
- ي. () تعين مدة الشركة في نظامها الأساسي ويجوز أن تكون المدة محدودة أو غير محدودة.
- ك. () يجب أن يكون رأسمال الشركة المساهمة المغفلة السورية بالعملة السورية، ولا يجوز أن يكون بعملة أخرى إطلاقاً.
- ل. () تعتبر حقوق الامتياز وحقوق الاختراع من المقدمات العينية.
- م. () الشركة المساهمة المغفلة العامة تتألف من عدد من المساهمين لا عن ثلاثة
١٠. اختر أفضل إجابة مستوفاً إجابتك:

(٢) تصدر الأسهم... A. بالقيمة الاسمية. B. بأقل من القيمة الاسمية C. بأكثر من القيمة الاسمية. D. كل ما سبق ممكن .	(١) صاحب السهم.... A. يستحق فائدة ثابتة. B. يستحق ربحاً متغيراً. C. كل ما ذكر. D. لا شيء مما سبق.
(٤) قيمة الأسهم في البورصة تسمى A. قيمة اسميه. B. قيمة سوقيه. C. قيمة دفترية. D. قيمة تصفيه.	(٣) تصدر الأسهم في البورصة.... A. بالقيمة الاسمية. B. بأكثر من القيمة الاسمية C. كل مما سبق. D. لا شيء مما سبق.

٦) تقسم الأسهم من حيث طريقة سدادها إلى أسهم نقدية وأسهم عينية. A. أسهم عادية وأسهم ممتازة. B. أسهم نقدية وأسهم تمتع. C. لا شيء مما سبق.	٥) تسمى الأسهم التي يكون لها الأولوية عند استرداد قيمتها عند التصفية A. أسهم ممتازة. B. أسهم عادية. C. أسهم تمتع
٨) رأس مال الذي يطرح للاكتتاب: A. رأس المال المصدر. B. رأس المال المصرح به. C. رأس المال المدفوع. D. رأس المال المستثمر	٧) رأس مال الشركة المحدد في القانون هو A. رأس المال المصدر. B. رأس المال المدفوع. C. رأس المال المصرح به. D. لا شيء مما ذكر
١٠) نوع من الأسهم تحمل اسم صاحبها ولا يجوز تداولها إلا كتابة... A. أسهم لحاملها. B. أسهم اسميه. C. لا شيء مما سبق	٩) رأس المال الذي يتم دفعه من الجزء المطروح للاكتتاب يسمى A. رأس المال المصدر. B. رأس المال المدفوع. C. لا شيء مما سبق
١٢) في حالة سداد قيمة الأسهم النقدية على أقساط فإن قسط الاكتتاب يجب ألا يقل عن.. A. ثلث القيمة الاسمية للسهم. B. نصف القيمة الاسمية للسهم. C. ٤٠٪ من القيمة الاسمية للسهم.	١١) حدد قانون شركات السوري الصادر بالمرسوم رقم ٢٩ لسنة ٢٠١١ م. القيمة الاسمية للسهم بـ A. أقل من ١٠٠ ل.س. B. ١٠٠ ل.س على الأقل. C. لا شيء مما سبق.
١٤) وفق قانون الشركات لا يجوز قبل انقضاء ثلاث سنوات من تاريخ شهر الشركة تداول: A. أسهم المؤسسين والمساهمين. B. أسهم المؤسسين العينية.	١٣) الحد الأعلى للاكتتاب الأولي بأسهم الشركة المساهمة المغفلة العامة وفق قانون الشركات السوري: A. ١٠٪ لجميع فئات المكتتبين. B. ١٠٪ للشخص الطبيعي.

C. أسهم المؤسسين النقدية والعينية. D. أسهم المؤسسين والمساهمين النقدية.	C. ١٠٪ للشخص الاعتباري. D. ١٠٪ لجميع الفئات من المكتتبين الأجانب.
١٥) حتى تعدّ الشركة المساهمة المغفلة مكونة لا بد أن تصل الاكتتابات وفق قانون الشركات إلى: A. ٤٠٪ من الأسهم المطروحة للاكتتاب العام. B. ٥٠٪ من الأسهم المطروحة للاكتتاب العام. C. ٧٠٪ من الأسهم المطروحة للاكتتاب العام. D. ٧٥٪ من الأسهم المطروحة للاكتتاب العام.	
١٦) إذا كانت الأسهم المصدرة للاكتتاب ٥٠٠٠٠ سهم، والأسهم التي تم الاكتتاب فيها هي ٦٠٠٠٠ سهماً وتأخر أحد المساهمين وكان مكتتباً في ١٢٠٠ سهم. فإن الأسهم المخصصة له من قبل الشركة هي... A. ١٢٠٠ سهم. B. ١٠٠٠ سهم. C. ١٤٤٠ سهم D. لا شيء مما سبق	
١٧) إذا تأخر مساهم عن قسط التخصيص والقسط الأخير وكان مخصصاً له ١٠٠٠ سهم، وكانت قيمة قسط التخصيص ٤٠ ل.س، والقسط الأخير ٢٠ ل.س. فإن المبلغ المستحق عليه للشركة المساهمة هو... A. ٤٠٠٠٠ ل.س. B. ٢٠٠٠٠ ل.س C. ٦٠٠٠٠ ل.س D. لا شيء مما سبق	
١٨) وفق معطيات السؤال (١٧): إذا قامت الشركة ببيع أسهم المساهم المتأخر بسعر ٨٥ ل.س للسهم، وكانت مصاريف البيع ١٠٠٠ ل.س، وفوائد التأخير ٢٠٠٠ ل.س. فإن المساهم يكون في هذه الحالة:	

- A. دائناً للشركة بمبلغ ٦٣٠٠٠ ل.س.
B. دائناً للشركة بمبلغ ٢٢٠٠٠ ل.س.
C. دائناً للشركة بمبلغ ٨٥٠٠٠ ل.س.
E. لا شيء مما سبق

ثانياً: التمارين غير المحلولة:

تمرين (١):

في ٢٠١٧/١/١ تأسست شركة مساهمة مغفلة عامة للألمنيوم، برأس مال قدره ٧٥٠٠٠٠٠ ل.س، موزع إلى ٧٥٠٠٠٠ سهماً، القيمة الاسمية للسهم ١٠٠ ل.س. وقد تم الاكتتاب بالأسهم على النحو الآتي:

(١) اكتتب المؤسسون على ١٥٠٠٠٠ سهماً، وسددوا قيمتها دفعة واحدة.

(٢) طرحت باقي الأسهم للاكتتاب العام، على أن يتم سداد قيمة الأسهم كما يلي:

٥٠ ل.س عند الاكتتاب، في ٢٠١٧/٢/١.

٢٠ ل.س القسط الثاني، في ٢٠١٧/٥/١.

٢٠ ل.س القسط الثالث، في ٢٠١٧/١٢/١.

١٠ ل.س القسط الأخير، في ٢٠١٨/٢/١.

وقد غطى الاكتتاب جميع الأسهم المطروحة بتمامها.

عند استحقاق القسط الثاني سدد جميع المساهمين قيمة القسط، كما قام المساهم عمر المكتتب على ١٥٠٠ سهماً بسداد باقي ما عليه من الأقساط دفعة واحدة.

عند استحقاق القسط الثالث سدد جميع المساهمين قيمة القسط، كما قام المساهم سعد بدفع قيمة القسط الرابع عن أسهمه وعددها ٩٠٠٠ سهم مع القسط الثالث.

عند استحقاق القسط الرابع والأخير أدى جميع المساهمين قيمة القسط.

المطلوب:

١. إثبات قيود تأسيس الشركة باستخدام كل من الطريقتين الآتيتين:

أ. توسيط حساب الأقساط المدفوعة مسبقاً

ب. تسجيل المدفوعات المسبقة على حساب الأقساط العائدة لها مباشرة.

٢. إعداد الميزانية الافتتاحية للشركة في ٢٠١٧/١٢/١

تمرين (٢):

في ٢٠١٧/٢/١ تأسست شركة مساهمة مغفلة برأس مال قدره ٦٠٠٠٠٠٠٠ ل.س، مقسم إلى ٦٠٠٠٠٠ سهماً، بقيمة اسمية ١٠٠ ل.س للسهم.

اكتتب المؤسسون على ٢٤٠٠٠٠ سهماً وسددوا قيمتها دفعة واحدة، طرحت باقي الأسهم للاكتتاب العام، على أن يتم سداد قيمتها على ثلاثة أقساط إضافة إلى (١) ل.س عن كل سهم لقاء رسم إصدار الأسهم وذلك كما يلي:

٥٠ ل.س عند الاكتتاب، حتى ٢٠١٧/٣/١.

٣٠ ل.س القسط الثاني، من ٢٠١٧/٥/١ وحتى ٢٠١٧/٥/٣١.

٢٠ ل.س القسط الثالث، من ٢٠١٧/٩/١ وحتى ٢٠١٧/٩/٣٠.

- وقد تم الاكتتاب على جميع الأسهم.

- علماً بأن مصاريف الإصدار الفعلية المدفوعة بلغت ٣٠٠٠٠٠ ل.س.

- عند استحقاق القسط الثاني سدد جميع المساهمين قيمة القسط عدا المساهم عمار الذي اكتتب على ٨٠٠٠ سهماً. والمساهم علاء الذي اكتتب على ١٢٠٠٠ سهماً، فقامت الشركة بإصدارهما.

- بتاريخ ٢٠١٧/٧/١ استجاب المساهم عمار وسدد ما عليه من قسط التخصيص إضافة إلى فائدة تأخير بمعدل ١٠٪ سنوياً.

- بتاريخ ٢٠١٧/٨/١ باعت الشركة أسهم علاء بكامل القيمة بمبلغ ٩٥ ل.س للسهم الواحد عن طريق المصرف، وبلغت مصاريف بيع الأسهم ٦٠٠٠ ل.س دفعت للمصرف ثم قامت الشركة بدفع باقي حساب المساهم علاء عن طريق المصرف وذلك بعد أن احتسبت عليه فائدة تأخير بمعدل ١٠٪ سنوياً.

وعند استحقاق القسط الثالث سدد جميع المساهمين قيمة القسط في موعده.

المطلوب:

١. إثبات قيود اليومية لتأسيس الشركة المساهمة المغفلة.

٢. تصوير حساب المساهم المتأخر عمار والمساهم المتأخر علاء.

٣. إعداد الميزانية الافتتاحية للشركة في ٢٠١٧/٨/١.

تمرين (٣):

في ٢٠١٧/٥/١ تأسست شركة مساهمة مغفلة لصناعة الزجاج برأس مال قدره ٧٥٠٠٠٠٠٠ ل.س، موزع إلى ٧٥٠٠٠٠٠ سهماً، القيمة الاسمية للسهم ١٠٠ ل.س، وتم الاكتتاب بالأسهم على النحو الآتي:

- (١) اكتتب المؤسسون على ٣٠٠٠٠٠ سهم وسددوا قيمتها كاملة.
- (٢) طرحت باقي الأسهم للاكتتاب العام، على أن يتم السداد على ثلاثة أقساط، وذلك كما يلي:

٤٠ ل.س عند الاكتتاب، حتى ٢٠١٧/٥/١.

٣٠ ل.س القسط الثاني، من ٢٠١٧/٦/١ وحتى ٢٠١٧/٦/٣٠.

٣٠ ل.س القسط الثالث، من ٢٠١٧/٩/١ وحتى ٢٠١٧/٩/٣٠.

وقد تم الاكتتاب على ٦٧٥٠٠٠ سهماً، فخصت الأسهم بين المساهمين بالتناسب. عند استحقاق القسط الثاني سدد جميع المساهمين قيمة القسط، عدا المساهم حسان الذي اكتتب على ٢٤٠٠٠ سهم، والمساهم خالد الذي خصص له ١٢٠٠٠ سهماً، فأمهلاً حتى تاريخ استحقاق القسط الثالث، كما قام المساهم سعد بسداد القسط الثالث مقدماً وكان قد اكتتب على ١٥٠٠٠ سهماً. وعند استحقاق القسط الثالث سدد المساهمون ما عليهم، كما سدد المساهم حسان والمساهم خالد بتاريخ ٩/٣٠ ما تأخرا عنه من قسط التخصيص إضافة إلى فوائد تأخير التي حسبت عليهما بمعدل ١٠٪. المطلوب:

١. إثبات قيود اليومية لتأسيس الشركة وذلك وفق الافتراضين الآتيين:

أ- رد الزيادة في الاكتتاب للمساهمين.

ب- الاحتفاظ بالزيادة لتخصم من الأقساط التالية.

٢. إعداد الميزانية الافتتاحية للشركة المساهمة المغفلة في ٢٠١٧/١٠/١.

تمرين (٤)

في ٢٠١٧/٥/١ تأسست شركة مساهمة مغفلة عامة للحديد، برأس مال قدره ٥٤٠٠٠٠٠٠ ل.س، مؤلف من ٥٤٠٠٠٠٠ سهماً بقيمة اسمية ١٠٠ ل.س للسهم الواحد.

اكتتب المؤسسون بـ ٢٠% من الاسهم، وسددوا القيمة دفعة واحدة، وطرحت بقية الأسهم للاكتتاب العام، وطلب سداد قيمتها على أربعة أقساط إضافة إلى (٢) ل.س عن كل سهم لقاء رسم إصدار الأسهم كما يلي:

- ٥٠ ل.س عند الاكتتاب، خلال المدة من ٢٠١٧/٥/١ لغاية ٢٠١٧/٥/٣١.
- ٢٠ ل.س القسط الثاني، خلال المدة من ٢٠١٧/٧/١ لغاية ٢٠١٧/٧/٣١.
- ١٥ ل.س القسط الثالث، خلال المدة من ٢٠١٧/١٠/١ لغاية ٢٠١٧/١٠/٣١.
- ١٥ قسط أخير خلال المدة من ٢٠١٨/١/٢ لغاية ٢٠١٨/١/٣١.

وقد غطي الاكتتاب مرة وربع، فوزعت الأسهم بين المكتتبين نسبياً. بلغت مصاريف الاصدار الفعلية المدفوعة عن طريق المصرف ١٢٠٠٠٠٠ ل.س. عند استحقاق القسط الثاني (التخصيص) سدد جميع المساهمين قيمة القسط، عدا المساهم خالد الذي اكتتب على ٣٠٠٠٠ سهماً، وبعد إنذاره قامت الشركة بتاريخ ٩/١ ببيع أسهمه بالمزاد العلني إلى المساهم الجديد سامر بسعر ٩٥ ل.س للسهم، و تعهد سامر بأن يؤدي بقية الأقساط في المواعيد المحددة لها، وبلغت مصاريف البيع ١ ل.س عن كل سهم. وفوائد التأخير على الأقساط المتأخرة بمعدل ١٠٪ سنوياً المطلوب:

١. إثبات قيود اليومية اللازمة لتأسيس الشركة المساهمة المغفلة.
 ٢. تصوير حساب المساهم المتأخر عن الدفع خالد.
 ٣. إعداد الميزانية الافتتاحية في ٢٠١٧/٩/١ وذلك وفقاً للافتراضين الآتيين:
- أ- رد الزيادة في الاكتتاب للمساهمين.
- ب- الاحتفاظ بالزيادة لتخصم من الأقساط التالية.

تمرين (٥)

في ٢٠١٧/٢/١ تأسست شركة الشام للصناعات الدوائية مساهمة مغفلة برأس مال قدره ٧٥٠٠٠٠٠٠ ل.س مقسم إلى ٧٥٠٠٠٠ سهماً، القيمة الاسمية للسهم ١٠٠ ل.س، موزعة كما يلي:

- (١) ١٥٠٠٠٠ سهم عيني خصصت للمؤسسين مقابل تقديمهم للأصول الآتية:
- ٩٠٠٠٠٠٠ مباني، ٣٠٠٠٠٠٠ أثاث، ٣٠٠٠٠٠٠ سيارات
- (٢) ٦٠٠٠٠٠٠ سهم نقدي تم الاكتتاب بها على النحو التالي:

أ) اكتتب المؤسسون على ٢٥% سهم منها وسددوا قيمتها دفعة واحدة.

ب) طرحت باقي الاسهم للاكتتاب العام على أن تسدد قيمتها كما يلي:

٤٠ ل.س قسط أول اكتتاب في ١/٣/٢٠١٧.

٣٠ ل.س قسط ثانٍ تخصيص في ١/٨/٢٠١٧.

٢٠ ل.س قسط ثالث في ١/١٢/٢٠١٧.

١٠ ل.س قسط رابع وأخير في ١/٢/٢٠١٨.

وقد تم تغطية الاكتتاب على الاسهم بنسبة ١٢٠%، فتم تخصيص الأسهم بين المكتتبين نسبياً، وحجزت الزيادة لتخصم من الأقساط التالية.

في موعد استحقاق القسط الثاني سدد جميع المساهمين قيمة القسط ما عدا المساهم قصي الذي اكتتب على ٢% من الأسهم المطروحة، فقد امتنع عن السداد، وأذّر ولم يسدد، كما قام المساهم عدي بسداد الأقساط الباقية مقدماً عن الأسهم المخصصة له وقدرها ٣٠٠٠ سهم.

في ١/١٠/٢٠١٧ تم بيع أسهم المساهم المتأخر قصي بقيمة ١١٠ ل.س للسهم الواحد مقابل كامل القيمة الاسمية، وحسبت عليه فائدة تأخير قدرها ٤٠٠٠ ل.س، وبلغت مصاريف البيع ٦٠٠٠ ل.س، وتم تسوية حسابه عن طريق المصرف.

عند استحقاق القسط الثالث سدد جميع المساهمين ما عليهم، كما قام المساهم فادي بسداد القسط الرابع مقدماً عن الأسهم المخصصة له وقدرها ٢٠٠٠ سهماً.

المطلوب:

١. إثبات قيود اليومية اللازمة لتكوين شركة الشام المساهمة المغفلة.

٢. تصوير حساب المساهم المتأخر عن الدفع قصي وحساب المصرف.

٣. إعداد الميزانية للشركة المساهمة المغفلة في ٣١/١٢/٢٠١٧.

تمرين (٦)

بتاريخ ١/٩/٢٠١٧ اتفق عدد من الأشخاص على تأسيس شركة مساهمة مغفلة

لصناعة الحديد برأس ما قدره ١٢٠٠٠٠٠٠٠ ل.س، مقسم إلى ١٢٠٠٠٠٠٠ سهماً بقيمة

اسمية ١٠٠ ل.س للسهم، منها ٣٦٠٠٠٠ سهماً خصصت للمؤسسين لقاء تقديمهم

لأصول وخصوم شركة يمتلكونها، التي كانت ميزانيتها كما يلي:

أصول	ميزانية شركة تضامن	خصوم
	٣٥٠٠٠٠٠٠ مبانٍ	رأس المال ٣٠٠٠٠٠٠٠
٢٨٠٥٠٠٠٠	(٦٩٥٠٠٠٠) - م.اه مبانٍ	١٣٥٠٠٠٠٠ نادر
	٣٩٠٠٠٠٠٠ أثاث	١٢٠٠٠٠٠٠ ناصر
٣٦٠٠٠٠٠٠	(٣٠٠٠٠٠) - م.اه. أثاث	٤٥٠٠٠٠٠ ياسر
	٣١٥٠٠٠٠٠ مدينون	٧٠٠٠٠٠٠ احتياطي عام
٣٠٠٠٠٠٠٠	(١٥٠٠٠٠) - م.د.م. فيها	٥٠٠٠٠٠٠ جاري الشريك نادر
	٢٩٠٠٠٠٠٠ أوراق قبض	٣٠٠٠٠٠٠ دائنون
٢٨٥٠٠٠٠٠	(٥٠٠٠٠) - م. آجيو	١٢٠٠٠٠٠٠ أوراق دفع
١٥٠٠٠٠٠٠	جاري الشريك ناصر	
٣٩٠٠٠٠٠٠٠		٣٩٠٠٠٠٠٠٠

وقد تم الاتفاق على إعادة تقدير أصول وخصوم الشركة المقدمة من المؤسسين على النحو الآتي: ٢٨٥٠٠٠٠٠٠ مبانٍ، ٣٠٠٠٠٠٠٠٠ أثاث، ٢٧٠٠٠٠٠٠٠ مدينين، ٢٧٧٥٠٠٠٠٠ أوراق قبض

وعُدَّت الأسهم العينية (٣٦٠٠٠٠٠ سهم) سداداً نهائياً لقيمة المقدمات.

أما باقي الأسهم النقدية فقد طرحت للاكتتاب العام عن طريق المصرف، على أن تسدد قيمة السهم كما يلي:

٤٠ ل.س عند الاكتتاب خلال الفترة من ٩/١ حتى ٩/٣٠

٤٠ ل.س عند التخصيص خلال الفترة من ١١/١ حتى ١١/٣٠

٢٠ ل.س تسدد خلال الفترة من ٢٠١٨/٢/١ حتى ٢٠١٨/٣/١

وقد تم الاكتتاب على ١٨٠٠٠٠٠٠ سهماً، فخصصت بين المكتتبين بالتناسب وحولت الزيادة إلى الأقساط التالية

- سددت باقي الأقساط بالكامل في مواعيدها.

المطلوب:

١. إثبات قيود اليومية اللازمة لتكوين الشركة المساهمة المغفلة.

٢. إعداد الميزانية للشركة المساهمة المغفلة في ٢٠١٨/٣/١.

تمرين (٧)

في ٢٠١٧/١/١ تأسست شركة مساهمة مغفلة لتجارة البناء برأس مال قدره ٧٥٠٠٠٠٠٠ ل.س مقسم إلى ٧٥٠٠٠٠٠ سهماً القيمة الاسمية للسهم ١٠٠ ل.س، توزعت في أسهم عينية ونقدية كما يلي:

(١) ١٥٠٠٠٠ سهم عيني خصصت للمؤسسين مقابل ميزانية شركتهم التضامنية والتي كانت على الشكل الآتي:

أصول	الميزانية	خصوم
عقارات ٦٧٥٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠٠	رأس المال
الآلات ٥٢٥٠٠٠٠		سعد ٥٠٠٠٠٠٠
بضاعة ٤٥٠٠٠٠٠		معد ٥٠٠٠٠٠٠
مدينون ٢٢٥٠٠٠٠		فهد ٢٠٠٠٠٠٠
مصرف ٧٥٠٠٠٠	٤٦٠٠٠٠٠	احتياطي عام
صندوق ١٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠	دائنون
١٩٦٠٠٠٠٠	١٩٦٠٠٠٠٠	

وقد تم الاتفاق على قبول الأصول كما هي عدا النقدية والتعهد بجميع الالتزامات مقابل الأسهم العينية.

(٢) ٦٠٠٠٠٠٠ سهم نقدي طرحت للاكتتاب العام على أن تسدد قيمة السهم على ثلاث دفعات كما يلي:

● ٤٠ ل.س قسط أول اكتتاب حتى ٢٠١٧/١/٣٠.

● ٣٠ ل.س قسط ثاني تخصيص في ٢٠١٧/٣/١.

● ٣٠ ل.س قسط ثالث وأخير في ٢٠١٧/٧/١.

- وقد تم الاكتتاب على ٥٥٠٠٠٠٠ سهماً فقط، فتقرر تخفيض رأس المال بقيمة الأسهم غير المكتتب بها.

- عند استحقاق القسط الثاني سدد المساهمون قيمة القسط عدا المساهم طاهر المكتتب على ٧٠٠٠ سهماً فقد امتنع عن السداد، كما سدد المساهم عدي القسط الثالث مقدماً عن ٥٠٠٠ سهم اكتتب بها.

- في ٢٠١٧/٥/١ تم بيع أسهم المساهم المتأخر عن الدفع طاهر بالمزاد العلني بمبلغ ٦٠٠٠٠٠ ل.س، وقد حسبت عليه فوائد تأخير قدرها ٢٠٠٠ ل.س، وبلغت مصاريف بيع الأسهم ٥٠٠٠ ل.س، وتمت تصفية حساب المساهم طاهر عن طريق المصرف.

- عند استحقاق القسط الثالث سدد جميع المساهمون المستحق عليهم.

المطلوب:

١. إثبات قيود اليومية اللازمة لتأسيس الشركة المساهمة المغفلة.

٢. تصوير حساب المساهم المتأخر عن الدفع طاهر

٣. إعداد الميزانية الافتتاحية للشركة في ٢٠١٧/٥/٣١.

تمرين (٨):

في ٢٠١٨/٣/١ تأسست الشركة المساهمة العامة المغفلة لصناعة المطاط برأس مال قدره ٣٥٠٠٠٠٠٠ ل.س، مقسماً إلى ٣٥٠٠٠٠ سهماً بقيمة اسمية ١٠٠ ل.س للسهم الواحد، فقام المؤسسون بالاكتتاب على ٥٠٠٠٠ سهم وسددوا قيمتها دفعة واحدة، وطرحت باقي الأسهم للاكتتاب العام وطلبت قيمة السهم كما يلي:

٥٠ ل.س قسط أول اكتتاب.

٢٥ ل.س قسط ثاني تخصيص.

؟؟ الباقي قسط ثالث وأخير.

وقد تم الاكتتاب على ٤٠٠٠٠٠ سهماً، فقررت الشركة أن ترد ربع الزيادة في الاكتتاب للمساهمين والباقي يحتفظ به ليخصم من الأقساط التالية.

وعند استحقاق القسط الثاني سدد المساهمون قيمة هذا القسط وقام المساهم مروان بدفع قيمة القسط الثالث مقدماً عن أسهمه وكان قد اكتتب على ٤% من الاسهم المطروحة أما المساهم عدنان الذي خصص له ٤٥٠٠ سهماً فقد تأخر عن الدفع، فوجهت الشركة له إنذاراً ثم باعت أسهمه إلى خالد بمبلغ ٩٥ ل.س لكل سهم وتعهد خالد بسداد القسط الثالث في موعده المحدد، وقد بلغت مصاريف بيع الأسهم ٢ ل.س عن كل سهم دفعتها الشركة عن طريق المصرف، وحسبت غرامة تأخير على عدنان قدرها ٢٠٠٠ ل.س.

المطلوب:

١. إثبات قيود اليومية اللازمة لتأسيس الشركة المساهمة العامة المغفلة.
٢. تصوير حساب المساهم المتأخر عن الدفع عدنان.
٣. تصوير حساب المصرف
٤. إعداد الميزانية الافتتاحية للشركة المساهمة العامة المغفلة.

تمرين (٩):

في ٢٠١٧/١/١ تأسست شركة مساهمة مغفلة لصناعة السجاد برأس مال قدره ٤٨٠٠٠٠٠٠ ل.س، موزع إلى ٤٨٠٠٠٠٠ سهماً، القيمة الاسمية للسهم ١٠٠ ل.س، خصص منها ٢٠٠٠٠٠ سهماً للمؤسسين (كرم و ملح و شهم) لقاء تقديمهم لميزانية شركة التضامن بينهم التي كانت في ٢٠١٦/١٢/٣١ كما يلي:

أصول	الميزانية	خصوم
٦٠٠٠٠٠٠	مباني	رأس مال كرم
٣٢٠٠٠٠٠	آلات	رأس مال ملح
١٢٠٠٠٠٠	أثاث	رأس مال شهم
٧٢٠٠٠٠٠	بضاعة	جاري الشريك كرم
٥٦٠٠٠٠٠	مدينون	دائنون
٢٨٠٠٠٠٠	أوراق قبض	أوراق دفع
٤٢٠٠٠٠٠	رواتب مدفوعة مقدماً	م. د. م. فيها
٣٠٠٠٠٠٠	إيرادات مستحقة	مصاريف مستحقة
٦٠٠٠٠٠٠	جاري الشريك شهم	إيرادات مقبوضة مقدماً
٢٠٠٠٠٠٠	مصرف	
٢٧٥٢٠٠٠٠		٢٧٥٢٠٠٠٠

وقد اتفق على ما يلي:

- (١) تقبل جميع أصول وخصوم شركة التضامن عدا النقدية وبالقيم الآتية:
- ٦٥٠٠٠٠٠ المباني، ٢٥٠٠٠٠٠ الآلات، ٨٠٠٠٠٠٠ الأثاث، ٦٨٠٠٠٠٠٠ البضاعة، ٥٤٠٠٠٠٠٠ المدينون، ٣٧٠٠٠٠٠٠ أوراق القبض.

(٢) تبين أن هناك رواتب مدفوعة مقدماً مقدارها ١٣٠٠٠٠ ل.س، وإيرادات مقبوضة مقدماً قدرها ٣٠٠٠٠ لم تسجل في الدفاتر.

(٣) تتعهد الشركة المساهمة المغفلة بجميع التزامات شركة التضامن ما عدا المصاريف المستحقة.

(٤) تعتبر الأسهم العينية سداداً نهائياً لقيمة الميزانية المقدمة بعد إعادة التقدير.

- تطرح باقي الأسهم على الاكتتاب العام على أن تسدد قيمتها على ثلاثة أقساط كما يلي:

٦٠ ل.س قسط أول اكتتاب في ٢٠١٧/١/٣١

٢٠ ل.س قسط ثاني تخصيص في ٢٠١٧/٣/٣١

٢٠ ل.س قسط أخير. في ٢٠١٧/٦/٣٠

- وقد بلغ الاكتتاب ١٥٠٪ من الأسهم المطروحة، وعند فحص الاكتتابات تم إلغاء اكتتابات غير قانونية قدرها ٢٠٠٠٠ سهماً وردت المبالغ لأصحابها، أما باقي الأسهم فخصصت بين المكتتبين بالتناسب وحول جزء من الزيادة لتغطية قسط التخصيص، ورد الباقي للمساهمين.

- عند سداد القسط الأخير سدد جميع المساهمين قيمة القسط عدا المساهم شادي الذي خصص له ٤٥٠٠ سهماً والمساهم فادي الذي اكتتب على ٣٠٠٠ سهماً.

المطلوب:

١. إثبات قيود اليومية اللازمة لتأسيس الشركة المساهمة المغفلة.

٢. إعداد حساب المساهمين المتأخرين عن الدفع.

٣. إعداد الميزانية للشركة المساهمة المغفلة في ٢٠١٧/٧/١.

تمرين (١٠)

في ٢٠١٧/١/١ تأسست شركة مساهمة مغفلة وفق قانون الشركات السوري برأس مال قدره ١٠٠٠٠٠٠٠٠ ل.س، وقد خصص من أسهم الشركة ٢٠٠٠٠٠٠ سهماً عينياً للمؤسسين مقابل ميزانية شركتهم التضامنية والتي كانت على الشكل التالي:

أصول	الميزانية	خصوم
٩٣٠.٠٠٠.٠	مباني	رأس المال
٧٠.٠٠٠.٠	الآلات	احتياطات
١٤٠.٠٠٠.٠	عدد وأدوات	أرباح غير موزعة
٦٠.٠٠٠.٠	بضاعة	دائنون
٣٠.٠٠٠.٠	مدينون	أوراق دفع
٢٣٠.٠٠٠.٠	مصرف	مجمع اهتلاك مباني
		مجمع اهتلاك آلات
		مجمع أه. عدد وأدوات
٢٩٠.٠٠٠.٠		٢٩٠.٠٠٠.٠

وقد تم الاتفاق على ما يلي:

- (١) تقبل جميع الأصول عدا المصرف وبعد إعادة تقدير المدينين بمبلغ ٢٨٠.٠٠٠.٠
 - (٢) تتعهد الشركة المساهمة بسداد الدائنين فقط.
 - (٣) تعتبر الأسهم العينية سداداً نهائياً لقيمة المقدمات المذكورة.
- أما باقي الأسهم فهي أسهم نقدية طرحت للاكتتاب العام على أن تسدد قيمة السهم على ثلاث دفعات كما يلي:
- قسط الاكتتاب في ٢٠١٧/٢/١. بالحد الأدنى المحدد في قانون الشركات السوري
 - ٢٥ ل.س قسط ثاني تخصيص في ٢٠١٧/٧/١.
 - الباقي قسط ثالث وأخير في ٢٠١٧/١٠/٣٠.
- وقد بلغ الاكتتاب ١٤٠٪ من الأسهم المطروحة، فتقرر تخصيص الأسهم نسبياً، وتم رد قيمة ١٢٠.٠٠٠ سهماً للمساهمين، والاحتفاظ بباقي الزيادة لتخصم من الأقساط التالية.

عند استحقاق القسط الثاني سدد المساهمون قيمة القسط عدا المساهم أمجد المكتتب على ٢٨٠.٠٠٠ سهم فقد امتنع عن السداد، كما قام المساهم عامر والذي خصص له ١٠.٠٠٠ سهماً بسداد قيمة القسط الأخير مع القسط الثاني.

- في ٢٠١٧/٩/١ تم بيع أسهم المساهم المتأخر عن الدفع أمجد إلى المساهم عماد بسعر ١٠٥ ل.س للسهم الواحد وكان المساهم عماد مخصص له ٢٠.٠٠٠ سهماً،

وتعهد عماد بسداد القسط الأخير في موعده، وقد حسبت على أمجد فوائد تأخير بمعدل فائدة ١٠٪ سنوياً، وبلغت مصاريف بيع الأسهم ٧٠٠٠ ل.س.

- عند استحقاق القسط الثالث سدد المساهمين ماعدا المساهم عماد الذي تأخر عن السداد.

المطلوب:

١. إثبات قيود اليومية اللازمة لتأسيس الشركة المساهمة المغفلة.

٢. تصوير حساب المساهم المتأخر عن الدفع أمجد.

٣. تصوير حساب المساهم المتأخر عماد

٤. تصوير حساب المصرف.

٥. إعداد الميزانية الافتتاحية للشركة في ٢٠١٧/١١/١.

تمرين (١١)

في ٢٠١٧/٩/١ تأسست الشركة المساهمة العامة المغفلة لصناعة الإطارات المطاطية برأس مال قدره ٤٥٠٠٠٠٠٠ ل.س، مقسم إلى ٤٥٠٠٠٠ سهماً، بقيمة اسمية ١٠٠ ل.س للسهم الواحد، توزعت فيما يلي:

- (١) ١٠٠٠٠٠ سهم عيني خصصت عمر ومضر الأعضاء في لجنة المؤسسين لقاء تقديمهما لشركتهما التضامنية التي كانت كما يلي:

أصول	الميزانية	خصوم
٣٧٥٠٠٠٠	الآلات	رأس مال عمر
١٥٠٠٠٠٠	أثاث	رأس مال مضر
٤٥٠٠٠٠٠	بضاعة	احتياطي طوارئ
٢٢٥٠٠٠٠	مدينون	دائنون
٣٧٥٠٠٠٠	أوراق قبض	أوراق دفع
١٥٠٠٠٠٠	أوراق مالية	مجمع اهـ. آلات
٢٢٠٠٠٠٠	مصرف	م. د. م. فيها
٥٠٠٠٠	إيرادات مستحقة	مخصص آجيو
١٩٥٠٠٠٠٠		١٩٥٠٠٠٠٠

وقد تم الاتفاق على قبول ميزانية الشركة بالشروط الآتية:

أ. تقبل الأصول العينية بعد إعادة تقدير الآلات بمبلغ ٣٠٠٠٠٠٠ ل.س، والمدينون بمبلغ ٢١٠٠٠٠٠ ل.س، وأوراق القبض بمبلغ ٣٦٠٠٠٠٠ ل.س، والأوراق المالية بمبلغ ١٣٠٠٠٠٠ ل.س.

ب. يحتفظ عمر ومضر بالأصول النقدية والإيرادات المستحقة.

ج. تتعهد الشركة بكافة الالتزامات عدا ورقة دفع بقيمة ٢٠٠٠٠٠ ل.س.

د. تعدّ ميزانية شركة عمر و مضر بعد التعديل سداداً للأسهم العينية بكاملها.

(٢) ٣٥٠٠٠٠ سهماً نقدياً، اكتب المؤسسون منها على ٥٠٠٠٠ سهماً، وسددوا قيمتها

دفعة واحدة وباقي الأسهم طرحت للاكتتاب العام على أن تسدد قيمتها كما يلي:

٦٠ ل.س عند الاكتتاب بتاريخ ٢٠١٧/١٠/٣١

٤٠ ل.س قسط ثاني بتاريخ ٢٠١٧/١١/٣٠

وقد تم الاكتتاب على ٥٥٠٠٠٠ سهماً، فتم تغطية القسط الثاني من الزيادة ورد الباقي للمساهمين أصولاً. المطلوب:

١. إثبات قيود اليومية اللازمة لتأسيس الشركة المساهمة العامة المغفلة.

٢. إعداد الميزانية الافتتاحية للشركة بتاريخ ٢٠١٧/١١/١

تمرين (١٢)

في ٢٠١٧/١/١ تأسست شركة مساهمة مغفلة لصناعة مواد البناء برأس مال قدره

٢٠٠٠٠٠٠٠ ل.س، مقسم إلى ٢٠٠٠٠٠٠ سهماً، وتم الاكتتاب بالأسهم كما يلي:

١. اكتب المؤسسون على ٢٥٪ من الأسهم، وسددوا القيمة دفعة واحدة عن طريق المصرف.

٢. طرحت بقية الأسهم للاكتتاب العام، على أن يدفع عند الاكتتاب ٤٠ ل.س عن كل

سهم، وتسدد باقي قيمة السهم على ثلاث دفعات متساوية في ١/٣ و ١/٦ و

٢٠١٧/٩/١

• وقد تم الاكتتاب على ١٨٥٠٠٠٠ سهم، فخصص منها ١٠٠٠٠٠ سهم تخصيصاً

مباشراً للمكتتبين بأعداد ضئيلة (أقل من ١٠٠٠ سهم) وخصصت باقي الأسهم على

بأبقي المساهمين بالتناسب، وحوالت الزيادة في الاكتتاب لتخصم من قسط التخصيص.

• في ٢٠١٧/٣/١ سدد المساهمون القسط المطلوب عدا المساهم ناصر الذي خصص له ٢٠٠٠٠ سهم.

في ٢٠١٧/ ٣/١٥ قامت الشركة بإنذاره أصولاً، فتعهد بسداد ما عليه مع قسط التخصيص، كما سدد المساهم علاء المكتتب على ٣٠٠٠٠ سهماً بأبقي الأقساط عن أسهمه مقدماً.

• في ٢٠١٧/٦/١ سدد المساهمون القسط الثالث، كما سدد المساهم ناصر ما تأخر عن سداده في قسط التخصيص، إضافة إلى فوائد تأخير بمعدل ١٢٪.

• في ٢٠١٧/٩/١ سدد المساهمون قيمة القسط الأخير وتأخر عن السداد المساهم مروان الذي اكتتب على ٧٥٠٠ سهماً. المطلوب:

١. إثبات قيود اليومية اللازمة لتأسيس الشركة المساهمة المغفلة.

٢. تصوير د/ المساهم المتأخر ناصر وحساب المساهم مروان

٣. تصوير حساب المصرف.

٤. إعداد ميزانية الشركة المساهمة المغفلة في ٢٠١٧/٩/٢.

تمرين (١٣)

في ٢٠١٨/١/١ تأسست شركة مساهمة مغفلة لصناعة الكرتون برأس مال قدره ١٢٠٠٠٠٠٠٠ ل.س مقسم إلى ٣٠٠٠٠٠ سهماً ممتازاً و ٩٠٠٠٠٠٠٠ سهماً عادياً، اكتتب

المؤسسون على نصف الأسهم الممتازة وسددوا قيمتها دفعة واحدة، وطرحت السهم الباقية

(الممتازة والعادية) للاكتتاب العام وطلبت قيمة السهم كما يلي:

القسط	أسهم ممتازة	أسهم عادية	تاريخ سداد القسط
قسط اكتتاب	٥٠ ل.س	٢٠ ل.س	٢٠١٨/٢/١
قسط تخصيص	٣٠ ل.س	٢٠ ل.س	٢٠١٨/٤/١
قسط ثالث وأخير	٢٠ ل.س	٥٠ ل.س	٢٠١٨/٦/١

وقد تم الاكتتاب على ١٨٠٠٠٠ سهماً ممتازاً، و ١٢٠٠٠٠٠ سهماً عادياً فتم تخصيص الأسهم بين المكتتبين نسبياً، وحجزت الزيادة لتخصم من الأقساط التالية.

- عند استحقاق القسط الثاني سدد جميع المساهمون القسط ما عدا المساهم جابر المكتتب على ٣٦٠٠٠ سهماً ممتازاً كما قام المساهم مالك بسداد القسط الثالث مع هذا القسط وكان قد اكتتب على ١٨٠٠٠ سهماً عادياً.

- في ٢٠١٨/٥/١ باعت الشركة أسهم المساهم المتأخر عن الدفع جابر بسعر ٩٠ ل.س للسهم الواحد، وبلغت مصاريف البيع ٨٠٠٠ ل.س وحسبت عليه فوائد تأخير بمعدل ١٢٪ سنوياً.

- في موعد استحقاق القسط الثالث سدد جميع المساهمون المستحق عليهم. **المطلوب:**

١. إثبات قيود اليومية اللازمة لتأسيس الشركة المساهمة المغفلة.
٢. تصوير ح/ المساهم المتأخر عن الدفع جابر وتصوير حساب المصرف
٣. إعداد الميزانية الافتتاحية للشركة في ٢٠١٨/٦/١.

تمرين (١٤)

في ٢٠١٧/٦/١ تأسست الشركة المساهمة المغفلة للاتصالات برأس مال قدره ٧٢٠٠٠٠٠٠ ل.س، موزع إلى ٧٢٠٠٠٠ سهماً، القيمة الاسمية للسهم ١٠٠ ل.س، مؤلف من ٧٢٠٠٠ سهماً عينيّاً، و ١٢٨٠٠٠ سهماً ممتازاً ٥٪، والباقي أسهم عادية.

وقد تم الاكتتاب على الأسهم كما يلي:

(١) خصصت الأسهم العينية للمؤسسين لقاء تقديمهم لمبانٍ بقيمة ٣٠٠٠٠٠٠ ل.س، وآلات بقيمة ٢٤٠٠٠٠٠ ل.س، وبضاعة بقيمة ١٨٠٠٠٠٠ ل.س.

كما اكتتب المؤسسون على ربع الأسهم العادية والممتازة، وسددوا القيمة دفعة واحدة.

(٢) باقي الأسهم العادية والممتازة طرحت للاكتتاب العام، على أن تدفع قيمتها على ثلاثة أقساط كما يلي:

القسط	أسهم عادية	أسهم ممتازة	تاريخ استحقاق القسط
قسط اكتتاب	٤٠ ل.س	٦٠ ل.س	٢٠١٧/٧/١
قسط تخصيص	٣٠ ل.س	٤٠ ل.س	٢٠١٧/١١/١
قسط ثالث وأخير	٣٠ ل.س	-	٢٠١٨/٤/١

وقد تم الاكتتاب على ١٢٠.٠٠٠ سهماً ممتازاً، فخصصت بين المكتتبين بالتناسب وحولت الزيادة لتخصم من قسط التخصيص.

أما الأسهم العادية فقد تم الاكتتاب على ٣٥٠.٠٠٠ سهماً فقط، فتقرر إلغاء الأسهم غير المكتتب بها، وتخفيض رأس المال بقيمتها.

المطلوب:

١. إثبات قيود اليومية اللازمة لتأسيس الشركة المساهمة المغفلة.

٢. تصوير حساب المصرف

٣. إعداد الميزانية العمومية للشركة المساهمة المغفلة في ٢٠١٧/١٢/٣١.

تمرين (١٥)

في ٢٠١٨/٢/١ تأسست شركة مساهمة مغفلة لصناعة الأدوية برأس مال قدره ٨٠٠.٠٠٠ ل.س مقسم إلى ٨٠٠.٠٠٠ سهماً بقيمة اسمية ١٠٠ ل.س للسهم، خصصت منها ٢٠٠.٠٠٠ سهماً عينياً خصصت للمؤسسين لقاء تقديمهم لميزانية شركتهم التضامنية التي كانت كما يلي:

أصول	الميزانية	خصوم
عقارات ٨٠٠.٠٠٠	رأس المال ١٦٠.٠٠٠	سأ ١٠٠.٠٠٠
الآلات ٧٢.٠٠٠	أرباح مدورة ٦٠.٠٠٠	رام ٦٠.٠٠٠
أثاث ٣٦.٠٠٠	جاري الشريك سأ ٢٠.٠٠٠	قرض مصرفي ٦٠.٠٠٠
٢٤٠.٠٠٠ مدينون	دائنون ١٢٠.٠٠٠	
(٤٠٠٠) م.د.م.فيها		
بضاعة ٢٠٠.٠٠٠		
صندوق ٨٤.٠٠٠		
٢٤٠.٠٠٠	٢٤٠.٠٠٠	

وقد تم الاتفاق على ما يلي:

(١) تقبل الأصول العينية عدا الأثاث بسبب تلفه، بالقيم الآتية:

العقارات ١٧٣.٠٠٠ ل.س، والآلات ٦٦.٠٠٠ ل.س، والمدينون ٢٣.٠٠٠ ل.س، والبضاعة ٢٥.٠٠٠ ل.س.

(٢) تقبل الالتزامات جميعها كما هي.

٣) يتم تسوية الفرق بين قيمة الأسهم العينية وقيمة المقدمات عن طريق المصرف.
أما باقي الأسهم فتتألف من ١٠٠٠٠٠ سهماً ممتازاً ٧٪ و ٥٠٠٠٠٠ سهماً عادياً،
وقد طرحت للاكتتاب العام على تسدد قيمة الأسهم الممتازة دفعة واحدة، وتسدد قيمة
الأسهم العادية على دفعات كما يلي:

٤٠ ل.س في ٢٥/٢/٢٠١٨.

٤٠ ل.س في ٣٠/٤/٢٠١٨.

٢٠ ل.س في ٣١/٥/٢٠١٨.

- في ٣١/٣/٢٠١٨ أظهر كشف المصرف أنه تم الاكتتاب على ٢٤٠٠٠٠ سهماً ممتازاً، كما تم الاكتتاب على ٦٠٠٠٠٠ سهماً عادياً، فخصصت بين المساهمين بالتناسب ورددت الزيادة في الاكتتاب عن الأسهم الممتازة، وحولت الزيادة عن الأسهم العادية لتخصم من الأقساط التالية.
- عند سداد قسط التخصيص تأخر المساهم هاني عن الدفع وكان قد خصص له ٧٥٠٠ سهماً فأمهله الشركة حتى تاريخ القسط الثالث، كما قام المساهم سامي بسداد القسط الثالث مقدماً وكان قد اكتتب على ٦٠٠٠ سهماً.
- عند سداد القسط الثالث لم يسدد هاني ما عليه فقامت الشركة بتاريخ ١٠/٦/٢٠١٨ ببيع أسهمه بمبلغ ١٢٠ ل.س للسهم الواحد، وبلغت مصاريف بيع الأسهم ٣٠٠٠ ل.س، وفوائد التأخير ٢٠٠٠ ل.س، ثم سددت باقي المستحق للمساهم هاني بشيك.

المطلوب:

١. إثبات قيود اليومية اللازمة لتأسيس الشركة المساهمة المغفلة.

٢. إعداد حساب المساهم المتأخر عن الدفع هاني.

٣. إعداد ميزانية الشركة في ١٥/٦/٢٠١٨.

الفصل الثالث

زيادة رأس المال في الشركات المساهمة المغفلة

تلجأ الشركات المساهمة المغفلة إلى زيادة رأس مالها لعدة أسباب أهمها:

- (١) عدم كفاية رأس المال الأساسي لتمويل نشاطها.
 - (٢) الحاجة إلى أموال إضافية لتمويل التوسع في نشاطها.
 - (٣) إظهار رأس المال على حقيقته (في حال تحويل الاحتياطات وأرباح إعادة التقدير إلى رأس المال).
 - (٤) ضرورة إعادة تقدير قيمة الأصول والخصوم وإظهارها بقيمتها الفعلية وبالتالي تحويل الأرباح الناتجة عن إعادة التقدير إلى رأس المال، حيث أنه لا يجوز توزيع أرباح إعادة التقدير وفقاً للمعايير الدولية ولقانون الشركات السوري.
 - (٥) عدم مقدرة الشركة على سداد ديونها واللجوء إلى تحويل هذه الديون إلى رأس المال وبالتالي منح الدائنين أسهما بالشركة لقاء ديونهم.
- وقد أجاز المشرع السوري للشركات المساهمة العامة زيادة رأس مالها ضمن شروط محددة (المادة ١٠١):
- (١) يجوز للشركة المساهمة المغفلة بقرار من الهيئة العامة غير العادية أن تزيد رأسمالها إذا كان قد سدد بالكامل ويخضع هذا القرار لتصديق وزارة الاقتصاد والتجارة وموافقة هيئة الأوراق إذا كانت الشركة مساهمة عامة.
 - (٢) تقوم الشركة المساهمة المغفلة بزيادة رأسمالها بإحدى الطرق الآتية:
 - أ. طرح أسهم زيادة رأس المال على المساهمين أو على الجمهور بما يتوافق مع أحكام النظام الأساسي للشركة واستناداً لما تحدده الهيئة العامة غير العادية.
 - ب. إضافة الاحتياطي الاختياري أو جزء منه أو الأرباح المدورة المتراكمة أو جزء منها أو كلها إلى رأسمال الشركة .
 - ج. تحويل اسناد القرض القابلة للتحويل إلى أسهم وفقاً لأحكام هذا القانون.
 - د. دمج شركة بأخرى.

- ٣) يكون للمساهم حق الأفضلية بالاكتتاب بالأسهم الجديدة ممارسة أو بيعاً وفقاً للتعليمات التي تصدرها هيئة الأوراق رغم كل نص مخالف في النظام الأساسي.
- ٤) يحدد تاريخ اكتساب مساهمي الشركة حق الأفضلية بالاكتتاب بأسهم الزيادة في نهاية اليوم الخامس عشر من تاريخ قرار مجلس مفوضي هيئة الأوراق بالموافقة على قيام الشركة بطرح أسهم زيادة رأس المال واعتماد نشرة الإصدار.
- ٥) تصدر الأسهم الجديدة بقيمة اسمية معادلة للقيمة الاسمية الأصلية ومع ذلك يجوز للهيئة العامة غير العادية أن تقرر إضافة علاوة إصدار إلى القيمة الاسمية للسهم وفي هذه الحالة يعدّ الفرق بين القيمة الاسمية وقيمة الإصدار ربحاً في حساب الاحتياطي.
- ٦) يقوم مجلس الإدارة بنشر بيان في صحيفتين يوميتين على الأقل يعلم فيه المساهمين بأولويتهم في الاكتتاب وتاريخ افتتاحه وإقفاله وتسديد قيمة الأسهم المكتتب بها.
- ٧) يجب على الشركة عند اتخاذ قرار من الهيئة العامة بزيادة رأسمالها أو بتعديل نظامها الأساسي تنفيذه خلال مهلة ستة أشهر من تاريخ تصديق الوزارة على قرار الهيئة العامة بالنسبة للشركات المساهمة المغفلة الخاصة وسنة بالنسبة إلى الشركات المساهمة المغفلة العامة ويعدّ القرار لاغياً حكماً بعد مضي هذه المدة.
- ٨) إذا قررت الهيئة العامة غير العادية للشركة زيادة رأس المال عن طريق إيجاد أسهم عينية جديدة، وجب اتباع الأصول المنصوص عليها بشأن الأسهم العينية المصدرة عند التأسيس وتقوم عندئذ الهيئة العامة العادية بوظائف الهيئة العامة التأسيسية.

طرائق زيادة رأس مال الشركة المساهمة المغفلة

يمكن للشركة المساهمة أن تزيد رأس مالها بوسائل وطرائق عديدة تجمّل في سبيلين هما:

١. زيادة رأس المال **زيادة فعلية** بإدخال أموال جديدة إلى الشركة عن طريق:
 - أ. زيادة رأس المال بإصدار أسهم نقدية جديدة.
 - ب. زيادة رأس المال بإصدار أسهم عينية جديدة.
٢. زيادة رأس المال **زيادة (دفترية)** داخلية دون إدخال أموال جديدة إلى الشركة عن طريق:

أ. إصدار أسهم مجانية (منحة) مقابل:

- تحويل الاحتياطيات.
- تحويل الأرباح المحتجزة.
- تحويل أرباح إعادة التقدير.

ب. إصدار أسهم مقابل سندات القرض، أي تحويل سندات القرض إلى أسهم حيث تكون تلك السندات قابلة للتحويل إلى أسهم وفقاً لشروط إصدارها.

المبحث الأول

زيادة رأس المال بإصدار أسهم نقدية جديدة

عند زيادة رأس المال بإصدار أسهم جديدة لا بد من ملاحظة ما يلي:

١. يتم إصدار الأسهم الجديدة بذات القيمة الاسمية للأسهم السابقة، فلا يجوز إصدار أسهم مختلفة في قيمتها الاسمية مهما تعددت الإصدارات وتنوعت الأسهم (أسهم نقدية أم عينية، أسهم عادية أم ممتازة)، ولكن يمكن أن تطرح الأسهم للاكتتاب بسعر أعلى من القيمة الاسمية، والزيادة على القيمة الاسمية تسمى علاوة الإصدار.
٢. علاوة الإصدار هي الزيادة التي يدفعها المكتتب على القيمة الاسمية للسهم، وتكون على الأغلب لقاء الاحتياطيات والأرباح المدورة (المحتجزة) التي كونتها الشركة خلال حياتها أو زيادة القيمة السوقية لأصول الشركة عن قيمتها الدفترية مما يؤدي إلى زيادة القيمة الدفترية (أو الحقيقية) للسهم عن القيمة الاسمية، أي أن المساهم الذي يدفع قيمة السهم بعلاوة إصدار إنما يدفع القيمة الدفترية للسهم والتي تتضمن نصيب السهم في صافي أصول الشركة في تاريخ معين.
٣. ترحل علاوة الإصدار إلى حساب الاحتياطي القانوني، إلا إذا زاد الاحتياطي القانوني على نصف رأس المال المصدر فترحل العلاوة حينها إلى احتياطي خاص، ولا يجوز إضافة علاوة الإصدار إلى رأس المال، ولا يجوز اعتبارها إيراداً وتوزيعها مع الأرباح.
٤. يمكن إصدار أسهم عادية أو أسهم ممتازة لزيادة رأس المال كما يمكن إصدار أسهم عينية لهذا الغرض وفي هذه الحالة تخضع الأسهم العينية على نفس الشروط عند التأسيس، ولا يجوز تداولها إلا بعد مرور ثلاث سنوات على تاريخ صدور القرار الوزاري القاضي بالتصديق على الزيادة.

٥. قد يتضمن نظام الشركة الأساسي على حق الأولوية للمساهمين القدامى في الاكتتاب على أسهم زيادة رأس المال، خاصة عندما تطرح الأسهم الجديدة بسعر أقل من القيمة الحقيقية لها.

أولاً: إصدار الأسهم النقدية الجديدة بقيمتها الاسمية

لا تختلف المعالجة المحاسبية هنا لإصدار الأسهم الجديدة عن تلك التي سجلت بموجبها الأسهم الأولى عند تكوين الشركة المساهمة المغفلة إلا بإضافة عبارة "إصدار جديد" (أسهم حلقة ثانية)، ويمكن سداد قيمة الأسهم دفعة واحدة أو على دفعات (أقساط).

١) سداد قيمة الأسهم النقدية الجديدة دفعة واحدة

- الاكتتاب على الأسهم وسداد قيمتها دفعة واحدة

من د/ المصرف	xxx	
إلى د/ المساهمين (إصدار ثانٍ)	xxx	

- إصدار الأسهم وتخصيصها على المساهمين

من د/ المساهمين (إصدار ثانٍ)	xxx	
إلى د/ رأس المال	xxx	

٢) سداد قيمة الأسهم النقدية الجديدة على دفعات (أقساط)

- الاكتتاب على الأسهم وسداد قسط الاكتتاب عنها

من د/ المصرف	xxx	
إلى د/ المساهمين قسط اكتتاب (إصدار ثانٍ)	xxx	

- إصدار الأسهم وتخصيصها على المساهمين وتقسيط قيمتها

من مذكورين		
د/ المساهمين قسط اكتتاب (إصدار ثانٍ)	xxx	
د/ المساهمين قسط تخصيص (إصدار ثانٍ)	xxx	
د/ المساهمين قسط ثالث (إصدار ثانٍ)	xxx	
د/ المساهمين قسط أخير (إصدار ثانٍ)	xxx	
إلى د/ رأس المال	xxx	

• سداد القسط الثاني (تخصيص)

من د/ المصرف	xxx	xxx
إلى د/ المساهمين قسط تخصيص (إصدار ٢)	xxx	

• سداد القسط.....

من د/ المصرف	xxx	xxx
إلى د/ المساهمين قسط..... (إصدار ٢)	xxx	

• سداد القسط الأخير

من د/ المصرف	xxx	xxx
إلى د/ المساهمين قسط أخير (إصدار ٢)	xxx	

ثانياً: إصدار الأسهم النقدية الجديدة بأكثر من القيمة الاسمية (بعلاوة إصدار)

- قد يزيد سعر الإصدار للسهم الجديد عن قيمته الاسمية لأسباب عديدة منها:
- وجود احتياطات وأرباح محتجزة لدى الشركة ما يعني زيادة القيمة الدفترية للسهم على القيمة الاسمية له
 - ارتفاع عائد السهم الذي توزعه الشركة عن المعدل السائد في سوق المال سواءً بسبب الشهرة التي تتمتع بها الشركة (شهرة المحل) أو بسبب سيطرتها على السوق (الاحتكار)، وبالتالي إقبال المستثمرين على شراء أسهم الشركة، ما يمكن الشركة من إصدار السهم بأعلى من قيمته الاسمية.
 - زيادة القيمة السوقية لأصول الشركة عن قيمتها الظاهرة في الدفاتر، ما يعني زيادة القيم الحقيقية للسهم عن القيمة الاسمية له.
- وعليه يمكن النظر إلى علاوة إصدار الأسهم بأنها الزيادة على القيمة الاسمية للسهم التي يدفعها المساهم بالأسهم الجديدة ليصبح على القدم المساواة مع المساهمين القدامى، الأمر الذي يحقق العدالة بين جميع المساهمين (القدامى والجدد).

• حساب علاوة إصدار:

إن تحديد علاوة الإصدار العادلة التي يجب أن تضاف على القيمة الاسمية للأسهم الجديدة عند طرحها للاكتتاب يرتبط بشكل أساسي بالقيمة الحقيقية للسهم التي تقارب القيمة السوقية على الأغلب؛ ويمكن اتخاذ القيمة الدفترية للسهم كأساس في حساب

علاوة الإصدار خاصة عندما تكون أصول الشركة مقومة بأسعارها الحقيقية، هذا إضافة إلى عوامل أخرى تحكمية وغير تحكمية يمكن أن تؤثر في تحديد علاوة الإصدار، لذلك لا يمكن اعتماد طريقة محددة في حساب علاوة الإصدار إلا أن الطريقة الأكثر شيوعاً وهي كما يلي:

$$\text{علاوة الإصدار} = \text{القيمة الحسابية للسهم} - \text{القيمة الاسمية للسهم}$$

وتحسب القيمة الحسابية للسهم (القيمة الدفترية أو القيمة الحقيقية) بقسمة مجموع حقوق المساهمين (رأس المال والاحتياطيات والأرباح أو الخسائر المدورة) على عدد الأسهم القديمة أي:

$$\text{القيمة الحسابية للسهم} = \frac{\text{رأس المال} + \text{الاحتياطيات} + \text{أ.خ المدورة}}{\text{عدد الأسهم القديمة}}$$

المسألة (١)

الآتي ميزانية إحدى الشركات المساهمة المغفلة في تاريخ ٢٠١٧/١٢/٣١ وهو تاريخ القرار المتخذ لزيادة رأس المال:

أصول	الميزانية	خصوم
٦٤٨٠٠٠٠٠	أصول ثابتة	رأس المال
٤٣٢٠٠٠٠٠	أصول متداولة	٥٤٠٠٠٠٠ سهم × ١٠٠
٣٢٠٠٠٠٠٠	مصرف	احتياطي قانوني (إجباري)
		١٣٥٠٠٠٠٠
		احتياطي اختياري
		٨١٠٠٠٠٠٠
		ديون مختلفة
		٦٤٤٠٠٠٠٠
١٤٠٠٠٠٠٠٠		١٤٠٠٠٠٠٠٠

المطلوب:

(١) حساب القيمة الحسابية للسهم.

(٢) حساب مقدار علاوة الإصدار التي يمكن للشركة أن تصدر بها أسهمها لتحقيق المساواة بين المساهمين القدامى والجدد.

الحل:

$$\begin{aligned} \text{علاوة الإصدار} &= \text{القيمة الحسابية للسهم} - \text{القيمة الاسمية للسهم} \\ &= \frac{\text{رأس المال} + \text{الاحتياطيات}}{\text{عدد الأسهم القديمة}} \\ &= \frac{٨١٠٠٠٠٠ + ١٣٥٠٠٠٠ + ٥٤٠٠٠٠٠}{٥٤٠٠٠٠ \text{ سهم}} = ١٤٠ \text{ ل.س} \end{aligned}$$

إذاً علاوة الإصدار = ١٤٠ - ١٠٠ = ٤٠ ل.س
فإذا أصدرت الشركة ٢٥٠٠٠٠ سهم جديد بسعر إصدار ١٤٠ ل.س للسهم فإن رأس المال يزيد بمقدار ٢٥٠٠٠٠٠ ل.س ، ويزداد الاحتياطي القانوني (الإجباري) بمقدار ما يحول إليه من علاوة الإصدار وهي ١٠٠٠٠٠٠٠ (٢٥٠٠٠٠ سهم × ٤٠ ل.س) ويصبح حق الملكية بعد الزيادة كما يلي:

٧٩٠٠٠٠٠٠ رأس المال (٧٩٠٠٠٠٠ سهم × ١٠٠ ل.س)

٢٣٥٠٠٠٠٠٠ احتياطي قانوني

٨١٠٠٠٠٠٠ احتياطي اختياري

وتصبح القيمة الحسابية للسهم بعد الزيادة:

رأس المال + الاحتياطيات

القيمة الحسابية للسهم =

عدد الأسهم (بعد الزيادة)

$$= \frac{٨١٠٠٠٠٠٠ + ٢٣٥٠٠٠٠٠٠ + ٧٩٠٠٠٠٠٠}{٧٩٠٠٠٠ \text{ سهم}} = ١٤٠ \text{ ل.س}$$

وهي نفس القيمة الحسابية للسهم قبل الزيادة، ومن ثم لا يلحق بالمساهم القديم أي خسائر، إلا إذا أصدرت الشركة الأسهم الجديدة بسعر إصدار أقل من ١٤٠ ل.س عندها تمنح الشركة للمساهم القديم حق الأولوية في الاكتتاب على أسهم الزيادة، ويمكن له بيع هذا الحق ليعوض عن الخسارة التي قد تلحق به نتيجة إصدار السهم بسعر أقل من القيمة الحسابية له.

المعالجة المحاسبية لعلاوة الإصدار

تدفع علاوة الإصدار عند الاكتتاب مع القيمة الاسمية للسهم، وإذا كان السداد على أقساط فتدفع العلاوة مع قسط الاكتتاب.

هناك عدة طرق لإثبات علاوة الإصدار، لعل أفضلها إثباتها في قيد إصدار وتخصيص الأسهم، وتكون المعالجة حسب طريقة سداد قيمة الأسهم (دفعة واحدة أو على دفعات)

١. سداد قيمة الأسهم دفعة واحدة:

• الاكتتاب على الأسهم وسداد قيمتها دفعة واحدة مع علاوة الإصدار

من د/ المصرف	xxx	xxx
إلى د/ المساهمين (إصدار ثانٍ)	xxx	

• إصدار الأسهم وتخصيصها على المساهمين وإثبات العلاوة

من د/ المساهمين (إصدار ثانٍ)	xxx	xxx
إلى مذكورين		
د/ رأس المال	xxx	
د/ علاوة إصدار الأسهم	xxx	

٢. سداد قيمة الأسهم على دفعات (أقساط):

• الاكتتاب على الأسهم وسداد قسط الاكتتاب عنها مع علاوة الإصدار

من د/ المصرف	xxx	xxx
إلى د/ المساهمين قسط اكتتاب (إصدار ثانٍ)	xxx	

• إصدار الأسهم وتخصيصها على المساهمين وتقسيط قيمتها

من مذكورين		
د/ المساهمين قسط اكتتاب (إصدار ثانٍ)	xxx	
د/ المساهمين قسط تخصيص (إصدار ثانٍ)	xxx	
د/ المساهمين قسط ثالث (إصدار ثانٍ)	xxx	
إلى مذكورين		
د/ رأس المال	xxx	
د/ علاوة إصدار الأسهم	xxx	

● سداد القسط الثاني (تخصيص)

من د/ المصرف	xxx	xxx
إلى د/ المساهمين قسط تخصيص (إصدار ثان)	xxx	

● سداد القسط الثالث

من د/ المصرف	xxx	xxx
إلى د/ المساهمين قسط ثالث (إصدار ثان)	xxx	

المسألة (٢)

في ٢٠١٨/٣/١ أصدرت شركة مساهمة ٥٠٠٠٠٠٠ سهماً جديداً لزيادة رأس المال، القيمة الاسمية للسهم ١٠٠ ل.س، وسعر إصدار ١١٠ ل.س. طرحت الأسهم للاكتتاب العام، وتم الاكتتاب عليها بالكامل.

المطلوب:

- إثبات قيود اليومية اللازمة وفق الفرضيتين الآتيتين:
١. سداد قيمة الأسهم دفعة واحدة.
 ٢. سداد قيمة الأسهم على قسطين الأول ٥٠ ل.س بما فيه علاوة إصدار والثاني ٦٠ ل.س.

الحل:

١. الفرض الأول: سداد قيمة الأسهم دفعة واحدة (٥٠٠٠٠٠٠ سهماً × ١١٠ ل.س)

من د/ المصرف	٥٥٠٠٠٠٠٠	
إلى د/ المساهمين (إصدار ثان)	٥٥٠٠٠٠٠٠	
الاكتتاب على الأسهم بعلاوة إصدار وسداد قيمتها		
من د/ المساهمين (إصدار ثان)	٥٥٠٠٠٠٠٠	
إلى مذكورين		
د/ رأس المال	٥٠٠٠٠٠٠٠	
د/ علاوة إصدار الأسهم	٥٠٠٠٠٠٠٠	
تخصيص الأسهم على المساهمين وإثبات العلاوة		

٢. الفرض الثاني: سداد قيمة الأسهم على دفعات (أقساط)

٢٥٠٠٠٠٠٠	من د/ المصرف إلى د/ المساهمين قسط اكتتاب (إصدار ٢)	٢٥٠٠٠٠٠٠
	الاكتتاب على الأسهم بعلاوة إصدار وسداد القسط مع العلاوة (٥٠٠٠٠٠ سهم ٥٠٠ ل.س)	
٢٥٠٠٠٠٠٠	من مذكورين د/ المساهمين قسط اكتتاب (إصدار ٢)	
٣٠٠٠٠٠٠٠	د/ المساهمين قسط تخصيص (إصدار ٢)	
٥٠٠٠٠٠٠٠	إلى مذكورين د/ رأس المال	
٥٠٠٠٠٠٠٠	د/ علاوة إصدار الأسهم	
	تخصيص الأسهم على المساهمين وتقسيط قيمتها وإثبات علاوة الإصدار	
٣٠٠٠٠٠٠٠٠	من د/ المصرف إلى د/ المساهمين قسط تخصيص (إصدار ٢)	٣٠٠٠٠٠٠٠٠
	سداد قسط التخصيص	

وفي نهاية العام ترحل علاوة إصدار الأسهم إلى حساب الاحتياطي القانوني (الإجباري)، بالقيود الآتي:

٥٠٠٠٠٠٠٠	من د/ علاوة إصدار أسهم	
٥٠٠٠٠٠٠٠	إلى د/ الاحتياطي القانوني (الإجباري)	
	إقفال علاوة إصدار الأسهم في الاحتياطي القانوني	

حق الأفضلية بالاكتتاب

انسجاماً مع الفقرة (٣) من المادة (١٠١) من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم (٢٩) لعام ٢٠١١ ومع التعليمات الصادرة عن هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية فإنه يتوجب على كل شركة مساهمة ترغب بزيادة رأسمالها عبر إصدار

أسهم جديدة الحصول على موافقة هيئة الأوراق والأسواق المالية وفقاً للشروط والإجراءات المنصوص عنها في نظام إصدار وطرح الأوراق المالية، وطبقاً لهذه الشروط والإجراءات يكون لكل مساهم حق الأفضلية بالاكتتاب بعدد من أسهم زيادة رأس المال يتناسب مع عدد أسهمه التي يملكها في الزيادة.

ويعرف حق الأفضلية بأنه "الحق الممنوح قانوناً لمساهمي الشركة المصدرة بأولوية الاكتتاب في أسهم زيادة رأس المال وبنسبة مساهمة كل منهم بتاريخ اكتساب الحق، ويعدّ هذا الحق ورقة مالية قابلة للتداول خلال الفترة المحددة في تعليمات هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.

ويكون عدد حقوق الأفضلية مساوياً لعدد أسهم زيادة رأس المال المنوي إصدارها من قبل الشركة المساهمة والموافقة على إصدارها من قبل مجلس مفوضي هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.

يمنح المساهمون الحاليون حق الأفضلية بالاكتتاب على الأسهم الجديدة كتعويض عن تدني سعر الأسهم التي يملكونها نتيجة إصدار الأسهم الجديدة بأقل من القيمة الدفترية أو الحقيقية، فإذا لم يرد المساهم استخدام هذا الحق يمكنه بيعه مما يعوض ما قد يخسره نتيجة إصدار أسهم جديدة وعدم استخدامه لحق الأفضلية.

إن حق الأفضلية يتناسب مع الأسهم التي يملكها المساهم القديم، فإذا كان للشركة ٣٠٠٠٠٠٠ سهم قديم وأصدرت ١٥٠٠٠٠ سهم جديد، فإن حق الأفضلية يتمثل بالاكتتاب بسهم جديد لقاء سهمين قديمين.

ثمن حق الأفضلية = القيمة الحسابية للسهم قبل الزيادة - القيمة الحسابية للسهم بعد الزيادة

مثال: بفرض أن حقوق الملكية في إحدى الشركات المساهمة المغفلة تتكون مما يلي:

٨٠٠٠٠٠٠٠ رأس المال (٨٠٠٠٠٠٠٠ سهماً × ١٠٠ ل.س)

١٨٠٠٠٠٠٠ احتياطات

٢٢٠٠٠٠٠٠ أرباح محتجزة

فإن القيمة الحسابية للسهم تكون:

$$\text{القيمة الحسابية للسهم} = \frac{٢٢٠٠٠٠٠٠٠ + ١٨٠٠٠٠٠٠٠ + ٨٠٠٠٠٠٠٠}{٨٠٠٠٠٠٠} = ١٥٠$$

فإذا أصدرت الشركة ٢٠٠٠٠٠ سهم جديد لزيادة رأس المال بسعر إصدار ١٤٠ ل.س للسهم فإن حقوق الملكية تصبح كما يلي:

١٠٠٠٠٠٠٠ رأس المال (١٠٠٠٠٠٠ سهم × ١٠٠ ل.س)
٢٦٠٠٠٠٠٠ احتياطات (بعد إضافة العلاوة ٢٠٠٠٠٠ سهم × ٤٠ ل.س)
٢٢٠٠٠٠٠٠ أرباح محتجزة

وتصبح القيمة الحسابية للسهم بعد الإصدار الجديد:

$$\text{القيمة الحسابية الجديدة} = \frac{٢٢٠٠٠٠٠٠ + ٢٦٠٠٠٠٠٠ + ١٠٠٠٠٠٠٠}{١٠٠٠٠٠٠ \text{ سهم}} = ١٤٨$$

ومن ثم فإن التدني في قيمة السهم بعد الزيادة تكون ١٥٠ - ١٤٨ = ٢ ل.س وهو ما يخسره المساهم الحالي (القديم) عن كل سهم يملكه، فإذا استخدم حق الأفضلية واكتتب على الأسهم الجديدة يعوض الخسارة (أو لا يخسر شيئاً) أما إذا باع حق الأفضلية للغير فمن المفروض منطقياً أن يغطي سعر البيع هذه الخسائر أي أن ثمن حق الأفضلية يجب أن يكون (٢) ل.س عن كل سهم يملكه المساهم حتى تتحقق العدالة.

المسألة (٣)

في ٢٠١٧/٥/١ كان رصيد رأس المال في إحدى الشركات المساهمة المغفلة ٦٠٠٠٠٠٠٠ ل.س مؤلف من ٦٠٠٠٠٠٠ سهم مسدد القيمة، كما كان رصيد الاحتياطات ١٨٠٠٠٠٠٠ ل.س، وبتاريخه تقرر زيادة رأس المال وذلك بإصدار ٢٠٠٠٠٠ سهم جديد بعلاوة إصدار ٢٢ ل.س للسهم الواحد، طرحت للاكتتاب العام وطلبت القيمة على ثلاثة أقساط كما يلي:

٦٢ ل.س قسط أول اكتتاب في ٢٠١٧/٦/١.

٣٠ ل.س قسط ثانٍ تخصيص في ٢٠١٧/٨/١.

٣٠ ل.س قسط أخير في ٢٠١٧/١٠/١.

وتم الاكتتاب على ٢٥٠٠٠٠ سهماً، فخصصت على المكتتبين بالتناسب وحجزت الزيادة لتخصم من الأقساط التالية.

في موعد استحقاق القسط الثاني سدد جميع المساهمون قيمة القسط ما عدا المساهم وسيم فقد تأخر عن السداد وكان قد خصص له ١٢٠٠٠ سهم، فقامت الشركة

بإذاره أصولاً، كما قام المساهم تميم المكتتب على ٧٥٠٠ سهماً بسداد القسط الأخير عن أسهمه مع القسط الثاني.

في ٢٠١٧/٩/١ تم بيع أسهم المساهم المتأخر وسيم بسعر ١٢٠ ل.س للسهم الواحد، وسُدد المستحق له بعد خصم مصاريف بيع الأسهم التي بلغت ٤٠٠٠ ل.س وفوائد تأخير قدرها ٦٠٠٠ ل.س.

في موعد استحقاق القسط الثالث سدد المساهمون المستحق عليهم كاملاً.

المطلوب:

١. حساب ثمن حق الأفضلية.

٢. إثبات قيود اليومية اللازمة لزيادة رأس مال الشركة.

٣. إعداد حساب المساهم المتأخر عن الدفع وسيم.

الحل:

١. حساب ثمن حق الأفضلية:

ثمن حق الأفضلية = القيمة الحسابية للسهم قبل الزيادة - القيمة الحسابية للسهم بعد الزيادة

حقوق الملكية قبل الزيادة

عدد الأسهم قبل الزيادة

١٨٠٠٠٠٠٠ + ٦٠٠٠٠٠٠

١٣٠ ل.س =

٦٠٠٠٠٠٠

حقوق الملكية قبل الزيادة + قيمة إصدار الأسهم الجديدة

عدد الأسهم بعد الزيادة

(١٢٢ × ٢٠٠٠٠٠) + (٧٨٠٠٠٠٠٠)

١٢٨ ل.س =

٢٠٠٠٠٠٠ + ٦٠٠٠٠٠٠

ثمن حق الأفضلية = ١٢٨ - ١٣٠ = ٢ ل.س.

٢. إثبات قيود اليومية اللازمة لزيادة رأس المال:

- في ٢٠١٧/٦/١ الاكتتاب على ٢٥٠٠٠٠ سهم وسداد قسط الاكتتاب ٦٢ ل.س. للسهم

١٥٥٠٠٠٠	١٥٥٠٠٠٠	من د/ المصرف إلى د/ مساهمين قسط اكتتاب الاكتتاب على ٢٥٠٠٠٠ سهم × ٦٢ ل.س
١٢٤٠٠٠٠٠		من مذكورين د/ مساهمين قسط اكتتاب
٦٠٠٠٠٠٠		د/ مساهمين قسط تخصيص
٦٠٠٠٠٠٠		د/ مساهمين قسط أخير
٢٠٠٠٠٠٠		إلى مذكورين د/ رأس المال
٤٤٠٠٠٠٠		د/ علاوة إصدار أسهم إصدار أسهم الزيادة وتخصيصها على المساهمين وتقسيم قيمتها
٣١٠٠٠٠٠	٣١٠٠٠٠٠	من د/ مساهمين قسط اكتتاب إلى د/ مساهمين قسط تخصيص تحويل الزيادة في الاكتتاب إلى قسط التخصيص

- في ٢٠١٧/٨/١ قسط التخصيص
عند سداد قسط التخصيص يحسب ما تأخر عنه المساهم وسيم الذي خصص له
١٢٠٠٠ سهماً وما دفعه المساهم تميم مقدماً المكتتب على ٧٥٠٠ سهماً
حساب ما تأخر المساهم وسيم عن سداده من قسط التخصيص

$$\frac{\text{الأسهم المكتتب بها}}{\text{الأسهم المطروحة}} \times \text{الأسهم المخصصة له} = \text{الأسهم التي اكتتب بها وسيم}$$

$$= ١٢٠٠٠ \text{ سهم} \times \frac{٢٥٠٠٠٠}{٢٠٠٠٠٠} = ١٥٠٠٠ \text{ سهماً}$$

ما دفعه وسيم عن الأسهم التي اكتتب بها ١٥٠٠٠ سهم $\times ٦٢ = ٩٣٠٠٠٠$
 - قسط الاكتتاب عن الأسهم التي خصصت له ١٢٠٠٠ سهم $\times ٦٢ = (٧٤٤٠٠٠)$
 = الزيادة المحولة إلى قسط التخصيص عن أسهمه
 قسط التخصيص عن الأسهم المخصصة له ١٢٠٠٠ سهم $\times ٣٠ = ٣٦٠٠٠٠$
 - الزيادة المحولة إلى قسط التخصيص عن أسهمه
 = المبلغ الذي تأخر المساهم وسيم عن سداده
 ✓ كما يمكن حساب المستحق على المساهم المتأخر عن الدفع وسيم كما يلي:

ما تأخر ماهر عن سداده = قسط التخصيص عن أسهمه $\times$ الباقي من قسط التخصيص
 إجمالي قسط التخصيص

$$١٧٤٠٠٠ = \frac{٢٩٠٠٠٠٠}{٦٠٠٠٠٠} \times (٣٠ \times ١٢٠٠٠) =$$

حساب ما دفعه المساهم تميم مقدماً:

$$\frac{\text{الأسهم المطروحة}}{\text{الأسهم المخصصة للمساهم تميم}} = \frac{\text{الأسهم المكتتب بها}}{\text{الأسهم التي اكتتب بها}} \times$$

$$\frac{٢٠٠٠٠٠}{٢٥٠٠٠٠} \times ٧٥٠٠ \text{ سهم} = ٦٠٠٠ \text{ سهم}$$

مقدار ما دفع المساهم تميم مقدماً = ١٥٠٠ سهم $\times ٣٠ \text{ ل.س.} = ٤٥٠٠٠ \text{ ل.س.}$
 وعليه يكون القيد عند قسط التخصيص:

من مذكورين		
د/المصرف	٢٧٧١٠٠٠	
د/المساهم المتأخر عن الدفع وسيم	١٧٤٠٠٠	
إلى مذكورين		
د/مساهمين قسط ثاني تخصيص	٢٩٠٠٠٠٠	
د/مساهمين قسط أخير (تميم)	٤٥٠٠٠	

- في ٢٠١٧/٩/١ بيع أسهم المساهم المتأخر وسيم وتحمله بالقسط الثالث ومصاريف بيع الأسهم وفوائد التأخير، وسداد المستحق له:

من د/ المساهم المتأخر عن الدفع وسيم إلى د/ مساهمين قسط أخير ١٢٠٠٠ سهم × ٣٠ ل.س	٣٦٠٠٠٠	٣٦٠٠٠٠
من د/ المصرف إلى د/ المساهم المتأخر عن الدفع وسيم بيع أسهم وسيم (١٢٠٠٠ سهماً × ١٢٠ ل.س)	١٤٤٠٠٠٠	١٤٤٠٠٠٠
من د/ المساهم المتأخر عن الدفع وسيم من مذكورين د/ المصرف (مصاريف البيع) د/ فوائد تأخير	٤٠٠٠ ٦٠٠٠	١٠٠٠٠
من د/ مساهم متأخر عن الدفع وسيم إلى د/ المصرف	٨٩٦٠٠٠	٨٩٦٠٠٠

• في ٢٠١٧/١٠/١ سداد القسط الأخير

من د/ المصرف إلى د/ مساهمين قسط أخير (٦٠٠٠٠٠ - ٣٦٠٠٠٠ وسيم - ٤٥٠٠٠ تميم)	٥٥٩٥٠٠٠	٥٥٩٥٠٠٠

• إقفال علاوة الإصدار في الاحتياطي القانوني:

من د/ علاوة إصدار الأسهم إلى د/ احتياطي قانوني	٤٤٠٠٠٠٠	٤٤٠٠٠٠٠

٣. إعداد حساب المساهم المتأخر عن الدفع وسيم:

مدین	د/ المساهم المتأخر عن الدفع وسيم	دائن
إلى د/ م. قسط تخصيص	١٤٤٠٠٠٠	من د/ المصرف
إلى مذكورين	٣٧٠٠٠٠	
إلى د/المصرف (الرصيد)	٨٩٦٠٠٠	
	١٤٤٠٠٠٠	

المسألة (٤): في ٢٠١٧/١/١ قررت شركة مساهمة زيادة رأس مالها فأصدرت ٥٠٠٠٠٠ سهماً بقيمة اسمية ١٠٠ ل.س. للسهم الواحد، وعلاوة إصدار ١٠ ل.س. للسهم الواحد، وطرحت الأسهم للاكتتاب العام على أن تسدد قيمتها على قسطين متساويين بالإضافة إلى ٢ ل.س. لقاء رسم الإصدار في ٢٠١٧/١/٣١ كما يلي:

٦٠ ل.س. قسط اكتتاب مع العلاوة (٥٠ ل.س. + ١٠ علاوة)

٥٠ ل.س. قسط ثاني تخصيص في ٢٠١٧/٤/١

وتم الاكتتاب بـ ٦٠٠٠٠٠ سهم وسددت الأقساط في مواعيدها وعلى أن تحجز الزيادة للقسط الثاني. **المطلوب:**

إثبات قيود اليومية اللازمة للعمليات السابقة حسب الافتراضات التالية:

١. بلغت مصاريف الإصدار الفعلية ١٠٠٠٠٠٠ ل.س.
٢. بلغت مصاريف الإصدار الفعلية ١٢٠٠٠٠٠ ل.س. وطالبت الشركة المساهمين بسداد الفرق مع القسط الثاني.
٣. بلغت مصاريف الإصدار الفعلية ٧٠٠٠٠٠ ل.س. فُرد الفائض للمساهمين.

الحل:

الاكتتاب بـ ٦٠٠٠٠٠ سهم $\times 62$ ل.س. وسداد قسط الاكتتاب عنها مع رسم الإصدار

٣٧٢٠٠٠٠٠	من د/ المصرف إلى د/ المساهمين قسط اكتتاب (إصدار ثانٍ)	٣٧٢٠٠٠٠٠
٣١٠٠٠٠٠٠	من مذكورين د/ مساهمين قسط اكتتاب (٦٢ $\times$ ٥٠٠٠٠٠)	
٢٥٠٠٠٠٠٠	د/ مساهمين قسط تخصيص (٥٠ $\times$ ٥٠٠٠٠٠) إلى مذكورين	
٥٠٠٠٠٠٠٠	د/ رأس المال (٥٠٠٠٠٠ سهم $\times$ ١٠٠ ل.س.)	
٥٠٠٠٠٠٠٠	د/ علاوة إصدار الأسهم (٥٠٠٠٠٠ سهم $\times$ ١٠ ل.س.)	
١٠٠٠٠٠٠٠	د/ رسم إصدار الأسهم (٥٠٠٠٠٠ سهم $\times$ ٢ ل.س.) إصدار الأسهم وتخصيصها على المساهمين	

حجز الزيادة في قسط الاكتتاب للقسط الثاني ١٠٠٠٠٠٠ سهم زيادة $\times 62$ ل.س = ٦٢٠٠٠٠٠٠ من د/ مساهمين قسط اكتتاب إلى د/ المساهمين قسط تخصيص إصدار ثانٍ ٣٧٢٠٠٠٠٠ - ٣١٠٠٠٠٠٠	٦٢٠٠٠٠٠	٦٢٠٠٠٠٠

١. الافتراض الأول: مصاريف إصدار الأسهم الفعلية ١٠٠٠٠٠٠ ل.س

من د/ مصاريف إصدار الأسهم إلى د/ المصرف دفع مصاريف إصدار الأسهم (فعلية)	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠
من د/ رسم إصدار الأسهم إلى د/ مصاريف إصدار الأسهم إقفال مصاريف الإصدار في رسم الإصدار	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠

- سداد الباقي من قسط التخصيص (٢٥٠٠٠٠٠٠ - ٦٢٠٠٠٠٠٠)

من د/ المصرف إلى د/ مساهمين قسط تخصيص (إصدار ثانٍ)	١٨٨٠٠٠٠٠	١٨٨٠٠٠٠٠

٢. الافتراض الثاني: مصاريف إصدار الأسهم الفعلية ١٢٠٠٠٠٠ ل.س

من د/ مصاريف إصدار الأسهم إلى د/ المصرف دفع مصاريف الإصدار (فعلية)	١٢٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠
من د/ رسم إصدار الأسهم إلى د/ مصاريف إصدار الأسهم إقفال جزء من مصاريف الإصدار في رسم الإصدار	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠

- سداد قسط التخصيص مع الباقي من مصاريف إصدار الأسهم (٢٠٠٠٠٠٠ ل.س)

من د/ المصرف إلى مذكورين د/ المساهمين قسط تخصيص (إصدار ثانٍ) د/ مصاريف إصدار الأسهم	١٨٨٠٠٠٠٠ ٢٠٠٠٠٠٠	١٩٠٠٠٠٠٠

٣. الافتراض الثالث: سداد مصاريف الإصدار الفعلية ٧٠٠٠٠٠ ل.س وإقفالها

٧٠٠٠٠٠	من د/ مصاريف إصدار الأسهم إلى د/ المصرف	٧٠٠٠٠٠
٧٠٠٠٠٠	من د/ رسم إصدار الأسهم إلى د/ مصاريف إصدار الأسهم	٧٠٠٠٠٠

- رد الفائض في رسم الإصدار للمساهمين (٣٠٠٠٠٠)

٣٠٠٠٠٠	من د/ رسم إصدار الأسهم إلى د/ المصرف	٣٠٠٠٠٠

✓ ويمكن توسط حساب المساهمين في رد الفائض في رسم الإصدار

- سداد الباقي من قسط التخصيص

١٨٨٠٠٠٠٠	من د/ المصرف إلى د/ المساهمين قسط تخصيص (إصدار ثان)	١٨٨٠٠٠٠٠

المبحث الثاني

زيادة رأس المال بإصدار أسهم عينية جديدة

تلجأ الشركات المساهمة المغفلة إلى التوسع في نشاطها عن طريق شراء مشروعات أخرى مشابهة أو ضم أو دمج شركات ومنشآت أخرى إليها، وفي هذه الحالة تنتقل ملكية جميع أصول المنشأة المندمجة أو المنضمة والتزاماتها حسب الاتفاق إلى الشركة المساهمة المغفلة وتقوم الأخيرة بإصدار أسهم عينية إما بالقيمة الاسمية وإما بالقيمة المتفق عليها تمنحها للمنشأة المشتراة (المندمجة).

تُصدر الأسهم العينية من قبل الشركة المساهمة مقابل الأصول العينية التي تحوز عليها سواء أكانت ثابتة أم متداولة، أو مقابل ميزانية منشأة قائمة بذاتها بأصولها وخصومها.

إن المعالجة المحاسبية للأسهم العينية الصادرة لزيادة رأس المال لا تختلف عما ورد في بخصوص هذا النوع من الأسهم في الفصل السابق، كما أن الأحكام التي تسري عليها عند تأسيس الشركة المساهمة تسري عليها أيضاً، فلا يجوز تداولها إلا بعد مرور ثلاث سنوات على تاريخ صدور القرار الوزاري القاضي بالتصديق على الزيادة.

مسألة (٦) في ٢٠١٨/١/١ كانت ميزانية إحدى الشركات المساهمة المغفلة كما يلي:

أصول	الميزانية	خصوم
آلات ٣٧٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠٠	رأس المال
أثاث ٨٠٠٠٠٠٠		٦٠٠٠٠٠٠ سهم ١٠٠×
بضاعة ١٨٥٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠	احتياطي قانوني
مدينون ٥٦٠٠٠٠٠	٨٤٠٠٠٠٠٠	مجمع أه. آلات
أوراق مالية ٦٤٠٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠٠٠	مجمع أه. أثاث
مصرف ١٥٧٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠	م.د.م. فيها
صندوق ٦٦٠٠٠٠٠	٦٦٠٠٠٠٠٠	دائنون
	٥٨٠٠٠٠٠٠	أوراق دفع
	٩٧٨٠٠٠٠٠	

وبتاريخه قررت الشركة زيادة رأسمالها بمقدار ٤٠٠٠٠٠٠٠ ل.س، وذلك بإصدار ٤٠٠٠٠٠٠ سهماً عيني، بعلاوة إصدار ٢٥ ل.س للسهم الواحد، خصصت لحيازة أصول وخصوم شركة تضامن التي كانت كما يلي

أصول	الميزانية	خصوم
عقارات ٣٣٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠٠	رأس المال
أثاث ٧٧٠٠٠٠٠		٣٠٠٠٠٠٠٠ ثائر
بضاعة ١٣٥٠٠٠٠٠		٢٠٠٠٠٠٠٠ جابر
مدينون ٣٤٠٠٠٠٠	١١٥٠٠٠٠٠	مجمع أه. عقارات
أوراق قبض ٤٨٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠	مجمع أه. أثاث
صندوق ٤٤٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	م.د.م. فيها
جاري ثائر ١٢٠٠٠٠٠	٤٣٠٠٠٠٠٠	دائنون
	٥٠٠٠٠٠٠	مصروفات مستحقة
	٦٨٠٠٠٠٠٠	

وقد تم الاتفاق على ما يلي:

✓ تقبل الأصول عدا النقدية بالقيم التالية:
 ٢٧٠٠٠٠٠٠ عقارات، ٥٠٠٠٠٠٠ أثاث ١٢٠٠٠٠٠٠ بضاعة، ٣٠٠٠٠٠٠٠ مدينون،
 ٤٥٠٠٠٠٠٠ أوراق قبض.

✓ تقبل أرصدة الدائنين كما هي، وترفض المصاريف المستحقة.

✓ تعدّ الأسهم العينية سداداً نهائياً للمقدمات المتفق عليها. المطلوب:

١. إثبات قيود اليومية اللازمة لزيادة رأس مال الشركة المساهمة.

٢. إعداد ميزانية الشركة بعد زيادة رأس المال.

الحل:

• قيود اليومية لزيادة رأس المال

من مذكورين		
د/ عقارات	٢٧٠٠٠٠٠٠	
د/ أثاث	٥٠٠٠٠٠٠	
د/ بضاعة	١٢٠٠٠٠٠٠	
د/ مدينون	٣٤٠٠٠٠٠٠	
د/ أوراق قبض	٤٨٠٠٠٠٠٠	
د/ شهرة محل	٢٨٠٠٠٠٠٠	
إلى مذكورين		
د/ م.د.م. فيها	٤٠٠٠٠٠٠	
د/ مخصص آجيو	٣٠٠٠٠٠٠	
د/ دائنون	٤٣٠٠٠٠٠٠	
د/ مساهمين أسهم عينية اصدار ٢	٥٠٠٠٠٠٠٠	
استلام أصول وخصوم شركة التضامن لقاء		
الأسهم العينية		
(٤٠٠٠٠٠٠ سهم عيني × ١٢٥ ل.س)		

من د/ مساهمين أسهم عينية (إصدار ٢)	٥٠٠٠٠٠٠٠
إلى مذكورين	
د/ رأس مال	٤٠٠٠٠٠٠٠
د/ علاوة إصدار	١٠٠٠٠٠٠٠
إصدار وتخصيص الأسهم العينية بعلاوة إصدار	
من د/ علاوة الإصدار	١٠٠٠٠٠٠٠
إلى د/ الاحتياطي الإجباري (القانوني)	١٠٠٠٠٠٠٠

وتبدو الميزانية بعد زيادة رأس المال كما يلي:

أصول	الميزانية	خصوم
شهرة المحل	٢٨٠٠٠٠٠٠	رأس المال
عقارات	٢٧٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠ سهم نقدي
آلات	٣٧٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠ سهم عيني
أثاث	١٣٠٠٠٠٠٠	احتياطي قانوني
بضاعة	٣٠٥٠٠٠٠٠	مجمع أه. آلات
مدينون	٩٠٠٠٠٠٠	مجمع أه. أثاث
أوراق قبض	٤٨٠٠٠٠٠٠	م. د. م. فيها
أوراق مالية	٦٤٠٠٠٠٠٠	م. آجيو
مصرف	١٥٧٠٠٠٠٠٠	دائنون
صندوق	٦٦٠٠٠٠٠٠	أوراق دفع
	١٨٨٨٠٠٠٠٠	١٨٨٨٠٠٠٠٠

المسألة (٧)

في ٢٠١٨/١/١ قررت إحدى الشركات المساهمة المغفلة زيادة رأسمالها وذلك بإصدار ٥٠٠٠٠٠٠ سهماً نقدياً و ٣٠٠٠٠٠٠ سهماً عيني، القيمة الاسمية للسهم ١٠٠ ل.س، وعلاوة إصدار ٢٠ ل.س عن كل سهم. وقد تم التصرف بالأسهم كما يلي:

(١) خصصت الأسهم العينية لقاء حيازة أصول وخصوم إحدى المنشآت الفردية، التي كانت ميزانيتها كما يلي:

أصول	الميزانية	خصوم
أراضي ومبانٍ ٣٠٠٠٠٠٠٠	رأس المال ٤٤٢٠٠٠٠٠٠	
بضاعة ٧٠٠٠٠٠٠٠	أرباح عام ٢٠١٧ ١٨٠٠٠٠٠٠	
مدينون ٧٦٠٠٠٠٠٠	دائنون ٣٨٠٠٠٠٠٠	
أوراق قبض ٣٤٠٠٠٠٠٠	أوراق دفع ١٦٠٠٠٠٠٠	
مصرف ٢٠٠٠٠٠٠٠	مجمع اهتلاك مبانٍ ٢٤٠٠٠٠٠٠	
مسحوبات شخصية ١٠٠٠٠٠٠٠		
٥٠٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠٠	

- وقد تم الاتفاق مع مالك المنشأة الفردية على ما يلي:
- أ. تنتقل جميع أصول المنشأة الفردية إلى الشركة المساهمة المغفلة فيما عدا النقدية وذلك بعد إعادة تقويمها على النحو الآتي:
- ٢٨٠٠٠٠٠٠٠ أراضي ومبانٍ
- ٦٠٠٠٠٠٠٠٠ بضاعة
- ٧٠٠٠٠٠٠٠٠ مدينون
- ٣٢٠٠٠٠٠٠٠ أوراق قبض.
- ب. تتعهد الشركة المساهمة بكافة الالتزامات كما هي.
- ج. تعتبر الأسهم العينية سداداً لكامل قيمة المقدمات.
- ٢) طرحت الأسهم النقدية للاكتتاب العام، على أن تسدد قيمة السهم على قسطين كما يلي:

٧٠ ل.س قسط الاكتتاب في ٢٠١٨/٢/١

٥٠ ل.س قسط تخصيص في ٢٠١٨/٤/١

وقد تم الاكتتاب بجميع الأسهم وسددت الأقساط في مواعيدها.

المطلوب:

- إثبات قيود اليومية اللازمة لزيادة رأس مال الشركة المساهمة المغفلة.

الحل:

من مذكورين		
د/ أراضي ومباني		٢٨٠٠٠٠٠٠
د/ بضاعة		٦٠٠٠٠٠٠
د/ مدينون		٧٦٠٠٠٠٠
د/ أوراق قبض		٣٤٠٠٠٠٠٠
إلى مذكورين		
د/ م.د.م. فيها	٦٠٠٠٠٠٠	
د/ مخصص أجيو	٢٠٠٠٠٠٠	
د/ دائنون	٢٤٠٠٠٠٠	
د/ أوراق دفع	٣٢٠٠٠٠٠	
د/ مساهمين أسهم عينية إصدار ٢	٣٦٠٠٠٠٠٠	
د/ احتياطي رأسمالي	٢٦٠٠٠٠٠٠	
استلام أصول وخصوم المنشأة الفردية لقاء الأسهم العينية (٣٠٠٠٠٠٠ سهم × ١٢٠ ل.س)		
من د/ المصرف		٣٥٠٠٠٠٠٠
إلى د/ مساهمين قسط اكتتاب (إصدار ٢)	٣٥٠٠٠٠٠٠	
الاكتتاب على الأسهم وسداد قسط الاكتتاب عنها		
من مذكورين		
د/ مساهمين أسهم عينية (إصدار ٢)		٣٦٠٠٠٠٠٠
د/ مساهمين قسط اكتتاب (إصدار ٢)		٣٥٠٠٠٠٠٠
د/ مساهمين قسط تخصيص (إصدار ٢)		٢٥٠٠٠٠٠٠
إلى مذكورين		
د/ رأس المال	٨٠٠٠٠٠٠٠	
د/ علاوة الإصدار	١٦٠٠٠٠٠٠٠	
إصدار وتخصيص الأسهم بعلاوة إصدار		
من د/ المصرف		٢٥٠٠٠٠٠٠٠
إلى د/ مساهمين قسط تخصيص (إصدار ٢)	٢٥٠٠٠٠٠٠٠	
من د/ علاوة الإصدار		١٦٠٠٠٠٠٠٠
إلى د/ الاحتياطي الإجباري (القانوني)	١٦٠٠٠٠٠٠٠	

المبحث الثالث

زيادة رأس المال بإصدار أسهم مجانية (أسهم منحة)

تعمل الشركات المساهمة المغفلة على تقوية مركزها المالي ذاتياً وذلك بحجز جزء من أرباحها السنوية وعدم توزيعه على المساهمين (أرباح محتجزة)، أو تخصيص جزء منها لتكوين الاحتياطات بأنواعها كافة (الاحتياطي القانوني، الذي نص عليه قانون الشركات السوري، والاحتياطي الاختياري بمختلف مسمياته).

ومن الطبيعي أن تستثمر الشركات المساهمة أموال الاحتياطات والأرباح غير الموزعة في أعمالها ولا تبقّيها مجمدة على صورة أموال سائلة، وتميل الشركات إلى استثمار هذه الأموال في أصول متداولة سريعة التحويل على نقدية، كالأوراق المالية، أو ودائع قصيرة ومتوسطة الأجل وهذا لا يمنع إمكانية استثمارها في أصول متداولة أخرى أو حتى أصول ثابتة حسب نوع وطبيعة الاحتياطي المستثمر.

وعندما تقرر الشركة زيادة رأس مالها بتحويل الاحتياطات الاختيارية أو الأرباح المحتجزة فإن المركز المالي للشركة لن يتغير وكذلك لن تضاف إلى موارد الشركة مورداً جديداً، فعملية الزيادة هنا لا تؤثر على رأس المال المستثمر، ومن ثم لا تؤدي إلى زيادة حق الملكية وإنما تؤدي إلى تغيير في هيكله.

إن زيادة رأس المال بتحويل الاحتياطات الاختيارية أو الأرباح المحتجزة إليه يجب أن يقابله زيادة في عدد الأسهم، لذلك تقوم الشركات المساهمة المغفلة في هذه الحالة بإصدار أسهم مجانية (مسددة القيمة) بمقدار الزيادة في رأس المال وتوزعها على المساهمين دون مقابل وتسمى أسهم منحة، على اعتبار أن الاحتياطات والأرباح المحتجزة هي في الأصل حق من حقوق المساهمين.

كما أنه إذا قامت الشركة المساهمة بإعادة تقدير أصولها ونتج عن ذلك أرباحاً فيمكن لها زيادة رأس المال بتحويل هذه الأرباح إلى رأس المال، خاصة أنه لا يجوز توزيع مثل هذا النوع من الأرباح، وفي هذه الحالة أيضاً تقوم الشركة بإصدار أسهم منحة مقابل أرباح إعادة التقدير وتوزعها على المساهمين أصولاً.

وعليه تتمثل زيادة رأس المال بإصدار أسهم مجانية (منحة) في حالتين هما:

الأولى : زيادة رأس المال باستعمال الأموال الاحتياطية الاختيارية والأرباح غير الموزعة.

الثانية : زيادة رأس المال باستعمال أرباح إعادة تقدير الأصول.

أولاً- زيادة رأس المال باستعمال الأموال الاحتياطية والأرباح غير الموزعة

تعتمد الشركات المساهمة المغفلة إلى زيادة رأسمالها من الأموال الاحتياطية الاختيارية والأرباح غير الموزعة عند زيادة قيمتها وتصدر لقاء ذلك أسهماً توزعها مجاناً على المساهمين، ويتم ذلك بتحويل الأموال الاحتياطية الاختيارية والأرباح غير الموزعة إلى حساب رأس المال^(١). وتكون المعالجة المحاسبية كما يلي:

- تحويل الاحتياطي الاختياري إلى رأس المال وإصدار أسهم منحة للمساهمين مقابلها:

من د/ احتياطي اختياري	xxx
إلى د/ رأس المال	xxx

- تحويل الأرباح غير الموزعة إلى رأس المال وإصدار أسهم منحة مقابلها:

من د/ أرباح غير موزعة (محتجزة أو مدورة)	xxx
إلى د/ رأس المال	xxx

توزع أسهم المنحة على المساهمين بنسبة معينة وحسب ما يملكه كل مساهم من أسهم، ويمكن حساب نسبة توزيع أسهم المنحة (أسهم مجانية) كما يلي:

قيمة الزيادة

نسبة توزيع الأسهم المجانية = $\frac{\text{قيمة رأس المال قبل الزيادة}}{\text{عدد أسهم الزيادة}}$

أو نسبة توزيع الأسهم المجانية = $\frac{\text{عدد أسهم الزيادة}}{\text{عدد أسهم رأس المال قبل الزيادة}}$

فمثلاً إذا كانت نسبة التوزيع ٤/١ يعني ذلك أن المساهم يحصل على سهم مجاني مقابل كل أربعة أسهم قديمة يملكها، فإذا كان يملك ٦٠٠٠ سهماً فإنه يحصل على ١٥٠٠ سهماً مجاناً (منحة).

المسألة (٨)

في ٢٠١٧/١٢/٣١ كانت ميزانية إحدى الشركات المساهمة المغفلة كما يلي:

^(١) قانون الشركات السوري الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ تاريخ ٢٠١١/٢/١٤ المادة (١٠١) الفقرة (٢).

أصول	الميزانية	خصوم
أصول ثابتة	أصول ثابتة	رأس المال
أصول متداولة	أصول متداولة	احتياطي قانوني
مصرف	مصرف	احتياطي اختياري
		أرباح مدورة
		دائنون
٨٠٠٠٠٠٠٠	٥٤٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠
٥٥٠٠٠٠٠٠	٢٧٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠
٢٠٠٠٠٠٠٠	١٩٠٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠٠
	١٢٠٠٠٠٠٠	٤٣٠٠٠٠٠٠
	٤٣٠٠٠٠٠٠	١٥٥٠٠٠٠٠٠
١٥٥٠٠٠٠٠٠	١٥٥٠٠٠٠٠٠	

وبتاريخه قررت الشركة زيادة رأس مالها بمبلغ ٢٧٠٠٠٠٠٠٠ ل.س كما يلي:

١. تحويل الأرباح المدورة كاملة إلى رأس المال.

٢. تحويل مبلغ ١٥٠٠٠٠٠٠٠ ل.س من الاحتياطي الاختياري إلى رأس المال.

المطلوب:

١. إثبات قيود اليومية اللازمة لزيادة رأس المال. حساب نسبة توزيع الأسهم المجانية.

٢. إعداد الميزانية للشركة في ٢٠١٧/١/١ بعد الزيادة.

الحل:

من مذكورين		
د/ أرباح مدورة	١٢٠٠٠٠٠٠	
د/ احتياطي اختياري	١٥٠٠٠٠٠٠	
إلى د/ رأس المال (أسهم منحة)	٢٧٠٠٠٠٠٠	
زيادة رأس المال وإصدار وتخصيص		
٢٧٠٠٠٠٠٠ سهم مجاني ١٠٠× على المساهمين		

حساب نسبة توزيع الأسهم المجانية كما يلي:

$$\frac{1}{2} = \frac{27000000}{54000000} = \frac{\text{قيمة الزيادة}}{\text{رأس المال قبل الزيادة}} = \text{نسبة توزيع الأسهم المجانية}$$

أي كل من يملك سهمين قديمين يأخذ سهماً جديداً مجانياً.

وتصبح الميزانية بعد زيادة رأس المال كما يلي:

أصول	الميزانية في ٢٠١٧/١/١	خصوم
٨٠٠٠٠٠٠٠	٨١٠٠٠٠٠٠	رأس المال
٥٥٠٠٠٠٠٠		٨١٠٠٠٠ سهم × ١٠٠
٢٠٠٠٠٠٠٠	٢٧٠٠٠٠٠٠	احتياطي قانوني
	٤٠٠٠٠٠٠٠	احتياطي اختياري
	٤٣٠٠٠٠٠٠	دائنون
١٥٥٠٠٠٠٠٠	١٥٥٠٠٠٠٠٠	

بمقارنة الميزانية قبل وبعد زيادة رأس المال نلاحظ ثبات رقم الميزانية وعدم حصول أي تغير في أصول الشركة والتزاماتها، واقتصر التأثير على هيكل حق الملكية.

ثانياً - زيادة رأس المال باستعمال أرباح إعادة تقدير قيم الأصول

تلجأ الشركات إلى إعادة النظر في قيمة الأصول الثابتة في ظل التضخم وانخفاض القوة الشرائية للنقد بشكل حاد، والتي تنعكس بشكل أساسي في زيادة الأسعار، ما يؤدي إلى مفارقة كبيرة بين القيمة الدفترية لأصول الشركة وبين قيمتها السوقية، لذلك تقوم الشركة بإعادة تقدير قيم أصولها بالزيادة لتصبح مقاربة للواقع، وهي بذلك تحقق أرباحاً غير حقيقية لا يجوز توزيعها على المساهمين، ويكون أفضل سبيل لمعالجة هذه الأرباح هي تحويلها إلى حساب احتياطي خاص أو تحويلها إلى رأس المال وزيادته بقيمتها، وبالتالي إصدار أسهم مجانية لقاء هذه الزيادة توزع على المساهمين بالتناسب.

تتم المعالجة المحاسبية على مرحلتين:

الأولى: لإثبات إعادة تقدير الأصول في حساب إعادة التقدير.

الثانية: تحويل أرباح إعادة التقدير إلى رأس المال، وكما يلي:

- عند إعادة تقدير الأصول بالزيادة:

من مذكورين	xxx
د/ الأصول الثابتة	xxx
د/ الأصول المتداولة	
إلى د/ إعادة التقدير	xxx

- عند زيادة رأس المال بأرباح إعادة التقدير:

من حـ/ إعادة التقدير	×××	×××
إلى حـ/ رأس المال (أسهم منحة)	×××	

المسألة (٩)

في ٢٠١٧/١٢/٣١ كانت ميزانية إحدى الشركات المساهمة المغفلة كما يلي:

أصول	الميزانية	خصوم
عقارات	٦٠٠٠٠٠٠٠	رأس المال
آلات	٣٣٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠ سهم × ١٠٠
أثاث	١٢٠٠٠٠٠٠	احتياطيات
بضاعة	٢٢٠٠٠٠٠٠	التزامات مختلفة
مدينون	١٣٥٠٠٠٠٠	
مصرف	٥٥٠٠٠٠٠٠	
١٤٠٠٠٠٠٠٠	١٤٠٠٠٠٠٠٠	

ونظراً لارتفاع الأسعار قررت الشركة بتاريخه إعادة تقدير أصولها الثابتة، فقدرت قيمة العقارات بمبلغ ٧٥٠٠٠٠٠٠٠ ل.س، والآلات بمبلغ ٥٠٠٠٠٠٠٠ ل.س، والأثاث بمبلغ ١٤٠٠٠٠٠٠٠ ل.س.

وتقرر تحويل أرباح إعادة التقدير إلى رأس المال لزيادته وإصدار أسهم منحة بالمبلغ توزع على المساهمين مجاناً. المطلوب:

١. إثبات قيود اليومية اللازمة لزيادة رأس المال و حساب نسبة توزيع الأسهم المجانية.

٢. إعداد ميزانية الشركة بعد زيادة رأس المال في ٢٠١٨/١/١.

الحل:

- قيود اليومية:

من مذكورين		
حـ/ العقارات	٢١٠٠٠٠٠٠	
حـ/ الآلات	١٧٠٠٠٠٠٠	
حـ/ الأثاث	٢٠٠٠٠٠٠	
إلى حـ/ إعادة التقدير	٤٠٠٠٠٠٠٠	
إعادة تقدير الأصول وإثبات أرباح إعادة التقدير		

من د/ إعادة التقدير إلى د/ رأس المال (أسهم منحة) تحويل أرباح إعادة التقدير إلى رأس المال وإصدار أسهم منحة (٤٠٠٠٠٠ سهم ١٠٠×)	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠

- حساب نسبة توزيع الأسهم المجانية (المنحة):

$$\text{نسبة توزيع الأسهم} = \frac{\text{قيمة الزيادة}}{\text{رأس المال قبل الزيادة}} = \frac{١٩٢٠٠٠٠٠}{٥٧٦٠٠٠٠٠} = \frac{١}{٣}$$

أي كل من يملك ثلاثة أسهم يأخذ سهماً مجانياً واحداً.

الميزانية في ٢٠١٨/١/١ بعد زيادة رأس المال:

أصول	الميزانية	خصوم
٧٥٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠	رأس المال
٥٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠ سهم ١٠٠×
١٤٠٠٠٠٠٠	٣٥٠٠٠٠٠٠	احتياطيات
٢٢٠٠٠٠٠٠	٤٥٠٠٠٠٠٠	التزامات مختلفة
١٣٥٠٠٠٠٠		
٥٥٠٠٠٠٠٠		
١٨٠٠٠٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠٠٠٠	

المبحث الرابع

زيادة رأس المال بتحويل سندات القرض والديون إلى أسهم

أولاً- زيادة رأس المال بتحويل سندات القرض

قرض السندات هو أحد أهم وسائل الاقتراض التي تلجأ إليها الشركات المساهمة المغفلة بحيث يكون مبلغ القرض مقسماً إلى حصص متساوية القيمة (سندات) تصدره الشركة المساهمة المغفلة وتطرح للاكتتاب على الجمهور، ويصبح المكتتب مقرضاً للشركة بقيمة ما اكتتب به من سندات لقاء فائدة معينة تدفع حسب الاتفاق.

ولعل أهم ما يمتاز به سندات القرض هي ضمان عائد ثابت للمقرض (المستثمر) وقابليتها للتداول في السوق الأوراق المالية (البورصة) كما الأسهم.

هناك من سندات القرض ما هو قابل للتحويل إلى أسهم وفقاً لشروط إصدارها، في هذه الحالة يمكن للشركة عند استحقاق رد قيمة سندات القرض أن تحول هذه السندات إلى أسهم حسب الاتفاق أو حسب شروط قرض السندات، والتحويل هنا يقصد به إلغاء دين السندات (إلغاء السندات) ومنح أصحابها أسهماً مقابل قيمة السندات، ومن ثمّ زيادة رأس المال بالبلغ، وبذلك يتحول أصحاب السندات من مقرضين إلى مساهمين في الشركة.

وعموماً تلجأ الشركات المساهمة المغفلة إلى زيادة رأس مالها بتحويل سندات القرض إلى أسهم لعدة أسباب منها:

- (١) عجز الشركة عن سداد قيمة السندات في تاريخ استحقاقها.
- (٢) حاجة الشركة إلى الأموال لتمويل التوسع في نشاطها.
- (٣) التزام الشركة بشروط قرض السندات إذا نصت على تحويلها إلى أسهم بتاريخ استحقاقها.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن زيادة رأس المال بتحويل سندات القرض إلى أسهم لا يؤدي إلى زيادة رأس المال المستثمر لعدم إدخال أموال جديدة إلى الشركة، إلا أنه يؤدي إلى زيادة رأس المال الاسمي ومن ثمّ يؤثر على هيكلية حقوق المساهمين وهيكلية رأس المال المستثمر.

تصدر الأسهم لقاء سندات القرض بقيمتها الاسمية أو بعلاوة إصدار، وذلك حسب القيمة الحقيقية للسهم بتاريخ التحويل، وحسب الاتفاق مع حملة السندات.

المسألة (١٠)

في ٢٠١٨/١/١ كانت ميزانية إحدى الشركات المساهمة المغفلة كما يلي:

أصول	الميزانية	خصوم
أصول ثابتة	٦٠٠٠٠٠٠٠	رأس المال
أصول متداولة		٦٠٠٠٠٠ سهم × ١٠٠
النقدية	٣٠٠٠٠٠٠	احتياطي قانوني
	٨٢٥٠٠٠٠	قرض السندات ٩٪
	٧١٢٥٠٠٠٠	

وبتاريخه قررت الشركة بالاتفاق مع حملة السندات على تحويل سنداتهم إلى أسهم وزيادة رأس المال بها.

المطلوب:

- تسجيل قيود اليومية اللازمة لزيادة رأس المال وإعداد الميزانية بعد الزيادة حسب كل من الافتراضين:

١. إصدار الأسهم ومنحها بالقيمة الاسمية
٢. إصدار الأسهم ومنحها بعلاوة إصدار قدرها ١٠ ل.س للسهم

الحل:

الافتراض الأول: إصدار الأسهم ومنحها بالقيمة الاسمية
- المرحلة الأولى: إلغاء سندات القرض وتحويلها لحساب حملة السندات

٨٢٥٠٠٠٠	من د/ قرض السندات ٩٪ إلى د/ حملة السندات	٨٢٥٠٠٠٠

- المرحلة الثانية: إصدار تخصيص الأسهم على حملة السندات (بالقيمة الاسمية)

٨٢٥٠٠٠٠	من د/ حملة السندات إلى د/ رأس المال (٨٢٥٠٠ سهم × ١٠٠ ل.س)	٨٢٥٠٠٠٠

وتكون الميزانية بعد زيادة رأس المال (حسب الافتراض الأول) كما يلي:

الميزانية		أصول	
خصوم			
رأس المال	٦٨٢٥٠٠٠٠	أصول ثابتة	٥٠٠٠٠٠٠٠
٦٨٢٥٠٠ سهم × ١٠٠		أصول متداولة	١٠٠٠٠٠٠٠
احتياطي قانوني	٣٠٠٠٠٠٠٠	النقدية	١١٢٥٠٠٠٠
	٧١٢٥٠٠٠٠		٧١٢٥٠٠٠٠

الافتراض الثاني: إصدار الأسهم ومنحها بعلاوة إصدار ١٠ ل.س للسهم

- المرحلة الأولى: إلغاء سندات القرض وتحويلها لحساب حملة السندات

٨٢٥٠٠٠٠	من د/ قرض السندات ٩٪ إلى د/ حملة السندات	٨٢٥٠٠٠٠

- المرحلة الثانية: إصدار تخصيص الأسهم على حملة السندات (بعلاوة إصدار)
 $8250000 \div 110 = 75000$ سهم المصدر لحملة السندات مقابل ديونهم

من د/ حملة السندات إلى مذكورين		8250000
د/ رأس المال (75000 سهم × 100 ل.س)	750000	
د/ علاوة إصدار الأسهم (75000 سهم × 10)	750000	

وتكون الميزانية بعد زيادة رأس المال (حسب الافتراض الثاني) كما يلي:

أصول	الميزانية	خصوم
أصول ثابتة	6750000	رأس المال
أصول متداولة	1000000	675000 سهم × 100
النقدية	1125000	احتياطي قانوني
		علاوة إصدار الأسهم
		750000
		7125000

ملاحظة: في نهاية السنة المالية يتم إقفال علاوة الإصدار في الاحتياطي القانوني

من د/ علاوة إصدار الأسهم		750000
إلى د/ احتياطي قانوني	750000	

ثانياً- زيادة رأس المال عن طريق تحويل الديون إلى أسهم

تجنباً للوقوع في أزمة مالية أو تجنباً لخطر الإفلاس تلجأ الشركات المساهمة المغفلة في بعض الأحيان بالاتفاق مع الدائنين الذين استحققت ديونهم إلى تحويل هذه الديون إلى مساهمة في رأس المال وذلك بمنح الدائنين أسهماً بقيمة ديونهم ومن ثمّ زيادة رأس المال بمقدارها؛ وينطبق الأمر على أوراق الدفع وقروض المصارف والمنشآت المالية الأخرى.

المسألة (١١)

في ٢٠١٨/١/١ كانت ميزانية إحدى الشركات المساهمة المغفلة كما يلي:

أصول	الميزانية	خصوم
أصول ثابتة	٨٥٠٠٠٠٠٠	رأس المال
أصول متداولة		٨٥٠٠٠٠ سهم ١٠٠×
مصرف	١٥٠٠٠٠٠٠	احتياطي قانوني
	٣٢٠٠٠٠٠٠	قرض مصرفي
	٢٨٠٠٠٠٠٠	دائنون
	١٦٠٠٠٠٠٠٠	

وبنفس التاريخ تم الاتفاق على زيادة رأس المال بتحويل التالي إلى رأس المال:

(١) ٢٤٠٠٠٠٠٠٠ ل.س من قرض المصرف بعد موافقة المصرف.

(٢) ١٢٠٠٠٠٠٠٠ ل.س من حساب الدائنين بعد أن تمت موافقتهم.

تصدر الشركة أسهماً مقابل الديون المحولة وتمنحها للمصرف والدائنين. المطلوب:

- إثبات قيود اليومية اللازمة لزيادة رأس المال.

- إعداد الميزانية بعد زيادة رأس المال وذلك حسب الافتراضين الآتيتين:

١. أصدرت الشركة أسهم الزيادة بالقيمة الاسمية

٢. أصدرت الشركة أسهم الزيادة بسعر إصدار ١٢٠ ل.س.

الحل:

١. الافتراض الأول: إصدار الأسهم بالقيمة الاسمية

- قيود اليومية لزيادة رأس المال

من مذكورين		
د/ قرض المصرف	٢٤٠٠٠٠٠٠٠	
د/ دائنين	١٢٠٠٠٠٠٠٠	
إلى د/ رأس المال	٣٦٠٠٠٠٠٠٠	
تحويل جزء من قرض المصرف وجزء من حساب الدائنين إلى رأس المال وإصدار أسهم مقابلها بالقيمة الاسمية (٣٦٠٠٠٠٠ سهم ١٠٠×)		

- الميزانية بعد زيادة رأس المال

أصول	الميزانية	خصوم
أصول ثابتة	أصول ثابتة	رأس المال
أصول متداولة	أصول متداولة	احتياطي قانوني
مصرف	مصرف	قرض مصرفي
		دائنون
٧٢٠٠٠٠٠٠	١٢١٠٠٠٠٠٠	١٢١٠٠٠٠٠ سهم ١٠٠×
٧٧٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠	
١١٠٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠٠	
	١٦٠٠٠٠٠٠	
	١٦٠٠٠٠٠٠	

٢. الافتراض الثاني: إصدار أسهم الزيادة بسعر إصدار ١٢٠ ل.س

$$٢٤٠٠٠٠٠٠ \div ١٢٠ = ٢٠٠٠٠٠ \text{ سهم مصدر مقابل جزء من القرض المصرفي}$$

$$١٢٠٠٠٠٠٠ \div ١٢٠ = ١٠٠٠٠٠ \text{ سهم مصدر للدائنين مقابل ديونهم}$$

من مذكورين		
د/قرض المصرف	٢٤٠٠٠٠٠٠	
د/دائنين	١٢٠٠٠٠٠٠	
إلى مذكورين		
د/رأس المال (٣٠٠٠٠٠٠ سهم ١٠٠×)	٣٠٠٠٠٠٠٠	
علاوة إصدار الأسهم (٣٠٠٠٠٠٠ سهم ٢٠×)	٦٠٠٠٠٠٠٠	

- الميزانية بعد زيادة رأس المال:

أصول	الميزانية	خصوم
أصول ثابتة	أصول ثابتة	رأس المال
أصول متداولة	أصول متداولة	احتياطي قانوني
مصرف	مصرف	علاوة إصدار الأسهم
		قرض مصرفي
		دائنون
٧٢٠٠٠٠٠٠	١١٥٠٠٠٠٠٠	١١٥٠٠٠٠٠ سهم ١٠٠×
٧٧٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠	
١١٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠٠	
	٨٠٠٠٠٠٠٠	
	١٦٠٠٠٠٠٠٠	
	١٦٠٠٠٠٠٠٠	

أسئلة الفصل الثالث وتمارينه

أولاً) الأسئلة

- ١) هل يحق للشركات المساهمة تعديل رأس المال بالزيادة، أذكر رقم المادة التي وردت في قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ تاريخ ٢٠١١/٢/١٤؟
- ٢) متى تلجأ الشركات المساهمة المغفلة إلى زيادة رأس مالها؟
- ٣) "تتعدد أساليب زيادة رأس مال الشركات المساهمة المغفلة، حيث أن بعضها يؤدي إلى زيادة دفترية فقط في حين أن البعض الآخر سيؤدي إلى زيادة فعلية". اشرح هذه العبارة مبيناً وجهة نظرك كمحاسب في الأسباب التي تؤدي إلى استخدام كل أسلوب من تلك الأساليب.
- ٤) أجب بنعم أم لا على ما يلي:
 - أ. لا يوجد أي إجراء قانوني لزيادة رأس مال الشركة المساهمة المغفلة.
 - ب. هناك أكثر من طريقة لزيادة رأس مال الشركة المساهمة المغفلة.
 - ج. إذا كان سعر أسهم الشركة في السوق المالي أقل من القيمة الاسمية، فإن الشركة تعرض أسهمها الجديدة (أسهم الزيادة) للاكتتاب بأقل من قيمتها الاسمية.
- ٥) اذكر شروط زيادة رأس المال كما وردت قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ تاريخ ٢٠١١/٢/١٤.
- ٦) ما هي أشكال زيادة رأس المال كما وردت قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ تاريخ ٢٠١١/٢/١٤؟
- ٧) ما هي علاوة الإصدار.
- ٨) هل يجوز إصدار أسهم جديدة بدون علاوة إصدار؟
- ٩) ما هي مبررات إصدار الأسهم بعلاوة إصدار؟
- ١٠) كيف يتم حساب مقدار علاوة إصدار الأسهم، وما هو مصير تلك العلاوة؟
- ١١) هل يجوز زيادة رأس المال قبل سداد رأس المال المصرح به بالكامل؟ ولماذا؟
- ١٢) ما المقصود بحق الأفضلية في الاكتتاب بالأسهم؟
- ١٣) هل يمكن بيع حق الأفضلية.

ثانياً: التمارين غير المحلولة

تمرين (١):

الآتي ميزانية إحدى الشركات المساهمة المغفلة في تاريخ ٢٠١٧/١٢/٣١، وهو تاريخ القرار المتخذ لزيادة رأس المال:

أصول	الميزانية	خصوم
٧٢٠.٠٠٠.٠٠٠	أصول ثابتة	رأس المال
٤٨٠.٠٠٠.٠٠٠	أصول متداولة	٦٠٠.٠٠٠.٠٠٠ سهم ١٠٠×
٣٥٠.٠٠٠.٠٠٠	مصرف	احتياطي قانوني
		١٥٠.٠٠٠.٠٠٠
		احتياطي اختياري
		٩٠.٠٠٠.٠٠٠
		ديون مختلفة
		٧١٠.٠٠٠.٠٠٠
		١٥٥.٠٠٠.٠٠٠

المطلوب:

١. حساب القيمة الحسابية للسهم.
٢. حساب مقدار علاوة الإصدار التي يمكن للشركة أن تصدر بها أسهمها لتحقيق المساواة بين المساهمين القدامى والجدد.
٣. ما هو ثمن حق الأفضلية، إذا أرادت الشركة زيادة رأس مالها بإصدار ٣٠٠.٠٠٠ سهم بعلاوة إصدار قدرها ٣١ ل.س.

تمرين (٢)

في ٢٠١٨/١/١ أصدرت شركة مساهمة ٧٥٠.٠٠٠.٠٠٠ سهماً جديداً لزيادة رأس المال، القيمة الاسمية للسهم ١٠٠ ل.س، وسعر إصدار ١٢٠ ل.س. طرحت للاكتتاب العام، وغطيت الأسهم بالكامل.

المطلوب:

إثبات قيود اليومية اللازمة وفق الفرضيتين الآتيتين:

١. سداد قيمة الأسهم دفعة واحدة.
٢. سداد قيمة الأسهم على قسطين الأول ٧٠ ل.س بما فيه علاوة إصدار والثاني ٥٠ ل.س.

تمرين (٣)

في ٢٠١٧/٢/١ كان رصيد رأس المال في إحدى الشركات المساهمة المغفلة ٩٠٠٠٠٠٠٠ ل.س مؤلف من ٩٠٠٠٠٠٠ سهم مسدد القيمة، كما كان رصيد الاحتياطيّات ٢٢٥٠٠٠٠٠ ل.س، وبتاريخه تقرر زيادة رأس المال وذلك بإصدار ٢٢٥٠٠٠ سهم جديد بعلاوة إصدار ٢٤ ل.س للسهم، طرحت للاكتتاب العام وطلبت القيمة على ثلاثة أقساط كما يلي:

٦٤ ل.س قسط أول اكتتاب (مع العلاوة) في ٢٠١٧/٣/١.

٣٠ ل.س قسط ثاني تخصيص في ٢٠١٧/٦/١.

٣٠ ل.س قسط أخير في ٢٠١٧/١١/١.

- وقد تم الاكتتاب على ٢٧٠٠٠٠ سهماً، فتم تخصيص الأسهم نسبياً بين المكتتبين وحجزت الزيادة لتخصم من الأقساط التالية.

- عند استحقاق القسط الثاني سدد جميع المساهمون قيمة القسط ما عدا المساهم وسيم الذي خصص له ٧٠٠٠ سهماً فقد تأخر عن السداد، فأندرته الشركة، كما قام المساهم أيهم المكتتب على ٩٦٠٠ سهماً بسداد القسط الأخير عن أسهمه المخصصة مقدماً.

- في ٢٠١٧/٨/١ تم بيع أسهم المساهم المتأخر وسيم بسعر ١١٥ ل.س للسهم الواحد، وبلغت فوائد التأخير ٢٠٠٠ ل.س، وبلغت مصاريف البيع ٤٠٠٠ ل.س، وتمت تسوية حسابه عن طريق المصرف.

- في موعد استحقاق القسط الثالث سدد المساهمون المستحق عليهم كاملاً.

المطلوب:

١. حساب ثمن حق الأفضلية.

٢. إثبات قيود اليومية اللازمة لزيادة رأس المال.

٣. إعداد حساب المساهم المتأخر عن الدفع وسيم.

تمرين (٤)

في ٢٠١٨/١/١ قررت إحدى الشركات المساهمة المغفلة زيادة رأسمالها وذلك بإصدار ٧٥٠٠٠٠ سهماً نقدياً و ٦٠٠٠٠٠ سهماً عينيّاً، القيمة الاسمية للسهم ١٠٠ ل.س، وعلاوة إصدار ٢٠ ل.س.

خصصت الأسهم العينية لشراء إحدى المنشآت الفردية، التي كانت ميزانيتها كما يلي:

أصول	الميزانية	خصوم
٤٨٠٠٠٠٠٠	أراضي ومبانٍ	رأس المال ٧٢٠٠٠٠٠٠
١٦٥٠٠٠٠٠	بضاعة	مجمع أهـ. مباني ٢٧٠٠٠٠٠٠
١١٤٠٠٠٠٠	مدينون	م.د.م. فيها ٢٤٠٠٠٠٠٠
٥١٠٠٠٠٠٠	أوراق قبض	دائنون ٣٦٠٠٠٠٠٠
٢٧٠٠٠٠٠٠	صندوق	أوراق دفع ٤٨٠٠٠٠٠٠
١٨٠٠٠٠٠٠	مسحوبات شخصية	
٨٥٥٠٠٠٠٠٠		٨٥٥٠٠٠٠٠٠

وقد تم الاتفاق مع مالك المنشأة الفردية على ما يلي:

(١) انتقال جميع أصول المنشأة الفردية إلى الشركة المساهمة المغفلة فيما عدا الصندوق وذلك بعد إعادة تقويمها على النحو الآتي:

٤٢٠٠٠٠٠٠ أراضي ومبانٍ، ٩٠٠٠٠٠٠٠ بضاعة، ١٠٥٠٠٠٠٠٠ مدينون، ٤٨٠٠٠٠٠٠ أوراق قبض.

(٢) تتعهد الشركة المساهمة المغفلة بكافة الالتزامات كما هي.

(٣) تعتبر الأسهم العينية سداداً لكامل قيمة المقدمات.

أما الأسهم النقدية فقد طرحت للاكتتاب العام، على أن تسدد قيمتها على قسطين:

٧٠ ل.س قسط اكتتاب و ٥٠ ل.س قسط التخصيص.

وقد تم الاكتتاب بجميع الأسهم وسددت الأقساط في مواعيدها.

المطلوب: إثبات قيود اليومية اللازمة لزيادة رأسمال الشركة المساهمة المغفلة.

تمرين (٥)

في ٢٠١٥/١/١ تأسست شركة مساهمة مغفلة برأس مال قدره ٣٢٠٠٠٠٠٠٠ ل.س، موزع إلى ٣٢٠٠٠٠٠ سهماً. وقد اكتتب المؤسسون بـ ٢٠٪ من الأسهم وسددوا القيمة دفعة واحدة، أما باقي الأسهم فقد طرحت للاكتتاب العام فتم الاكتتاب ٤٠٠٠٠٠٠ سهماً سددت قيمتها دفعة واحدة، وقامت الشركة برد الزيادة في الاكتتاب أصولاً، وبلغت نفقات التأسيس ١٢٠٠٠٠٠٠ ل.س دفعتها الشركة للمؤسسين عن طريق المصرف.

وفي ٢٠١٧/١/١ كانت ميزانية الشركة كما يلي:

أصول	الميزانية	خصوم
٢٣٠٠٠٠٠٠	أصول ثابتة	رأس المال
٢٢٠٠٠٠٠٠	أصول متداولة	٣٢٠٠٠٠٠ سهم ١٠٠×
٤٥٠٠٠٠٠	مصرف	احتياطي قانوني
٥٠٠٠٠٠	صندوق	مجمع أهـ. أصول ثابتة
		دائنون
٥٠٠٠٠٠٠		٣٢٠٠٠٠٠٠

وقررت الشركة بتاريخه زيادة رأسمالها ليصبح ٨٠٠٠٠٠٠٠ ل.س، وذلك بإصدار أسهم جديدة بسعر إصدار ١١٠ ل.س للسهم الواحد، وطرحت أسهم الزيادة على الاكتتاب العام على أن تدفع قيمتها على ثلاثة أقساط كما يلي:

٥٠ ل.س عند الاكتتاب من ١/١ حتى ٢٠١٧/١/٣١

٤٠ ل.س عند التخصيص من ٣/١ حتى ٢٠١٧/٣/٣١

٢٠ ل.س قسط ثالث من ٥/١ حتى ٢٠١٧/٥/١٥.

فإذا علمت أن الاكتتاب غطي مرة ونصف، فتم إلغاء الاكتتاب على ١٢٠٠٠٠٠ سهماً لأسباب قانونية ورُدت مبالغها لأصحابها، وخصصت باقي الأسهم بين المساهمين بالتناسب، وحجزت الزيادة المدفوعة لتخصم من الأقساط التالية.

وعند استحقاق القسط الثاني قام المساهم وسام بسداد ما تبقى عليه من أقساط دفعة واحدة مع القسط الثاني والمكتتب بـ ٥٠٠٠ سهماً، أما المساهم همام فقد تأخر عن أداء القسط الثاني والذي خصص له ٦٠٠٠ سهماً.

وفي ٢٠١٧/٤/٢٠ بيعت أسهم المساهم همام إلى المساهم ناصر المخصص له سابقاً ٢٠٠٠ سهم وذلك بمبلغ ٨٠ ل.س للسهم، وبلغت مصروفات البيع ٤٥٠٠ ل.س، وفوائد التأخير ٢٥٠٠ ل.س، وتمت تصفية حقوق المساهم المتأخر همام عن طريق المصرف. المطلوب:

١. إثبات القيود اليومية اللازمة لتأسيس الشركة.

٢. إثبات القيود اليومية اللازمة لزيادة رأس مال الشركة.

٣. إعداد حساب المساهم المتأخر عن الدفع همام.

٤. إعداد ميزانية الشركة بتاريخ ٢٠١٧/٤/٢٠ على ضوء المعلومات السابقة.

تمرين (٦)

في ٢٠١٧/١٢/٣١ كانت ميزانية إحدى الشركات المساهمة المغفلة كما يلي:

أصول	الميزانية	خصوم
عقارات	٦٠٠٠٠٠٠٠	رأس المال
آلات	١٨٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠ سهم ١٠٠٠
أثاث	٣٠٠٠٠٠٠٠	احتياطيات
أصول متداولة	٢٢٠٠٠٠٠٠	التزامات مختلفة
النقدية	١٥٠٠٠٠٠٠	
٩٢٠٠٠٠٠٠	٩٢٠٠٠٠٠٠	

وبتاريخه قررت الشركة بموافقة الهيئة العامة للمساهمين إعادة تقدير أصولها الثابتة على الشكل الآتي:

العقارات ٥٠٠٠٠٠٠٠ ل.س، الآلات ٢٤٠٠٠٠٠٠٠ ل.س، الأثاث ١٠٠٠٠٠٠٠ ل.س
وتقرر تحويل أرباح إعادة التقدير إلى رأس المال لزيادته وإصدار أسهم منحة (مجانبة) بالمبلغ توزع على المساهمين مجاناً.

المطلوب:

١. إثبات قيود اليومية اللازمة لزيادة رأس مال الشركة.
٢. حساب نسبة توزيع الأسهم المجانية.
٣. إعداد ميزانية الشركة بعد زيادة رأس المال في ٢٠١٨/١/١.

تمرين (٧)

بتاريخ ٢٠١٧/١/١ كانت ميزانية إحدى الشركات المساهمة المغفلة كما يلي:

أصول	الميزانية	خصوم
٦٠٠٠٠٠٠٠	أصول ثابتة	رأس المال
٣٣٠٠٠٠٠٠	أصول متداولة	٦٦٠٠٠٠٠ سهم × ١٠٠
٣٠٠٠٠٠٠	النقدية	احتياطي قانوني
		قرض السندات ٩٪
٩٦٠٠٠٠٠٠		٩٦٠٠٠٠٠٠

وبتاريخه قررت الشركة بالاتفاق مع حملة السندات على تحويل سنداتهم إلى أسهم وزيادة رأس المال بها. والمطلوب:

- تسجيل قيود اليومية اللازمة لزيادة رأس مال الشركة وإعداد الميزانية لها بعد الزيادة حسب كل من الافتراضين:

١. إصدار الأسهم ومنحها بالقيمة الاسمية.
٢. إصدار الأسهم ومنحها بعلاوة إصدار قدرها ٢٠ ل.س للسهم.

تمرين (٨)

في ٢٠١٨/١/١ كانت ميزانية إحدى الشركات المساهمة المغفلة كما يلي:

أصول	الميزانية	خصوم
٦٥٠٠٠٠٠٠	أصول ثابتة	رأس المال
٧٠٠٠٠٠٠٠	أصول متداولة	٧٥٠٠٠٠٠ سهم × ١٠٠
١٠٠٠٠٠٠٠	مصرف	احتياطي قانوني
		قرض مصرفي
		دائنون
١٤٥٠٠٠٠٠٠		١٤٥٠٠٠٠٠٠

وبنفس التاريخ تم الاتفاق على زيادة رأس المال بتحويل التالي إلى رأس المال:

(١) ٢٧٠٠٠٠٠٠٠ ل.س من قرض المصرف بعد موافقة المصرف.

(٢) ٦٠٠٠٠٠٠٠ ل.س من حساب الدائنين بعد أن تمت موافقتهم.

تصدر الشركة أسهماً مقابل الديون المحولة وتمنحها للمصرف والدائنين.

المطلوب:

- إثبات قيود اليومية اللازمة لزيادة رأس المال .
- إعداد الميزانية بعد الزيادة حسب الافتراضين الآتيين:
- ١. أصدرت الشركة أسهم الزيادة بالقيمة الاسمية.
- ٢. أصدرت الشركة أسهم الزيادة بسعر إصدار ١١٠ ل.س.

تمرين (٩):

في ٢٠١٨/١/١ قررت شركة مساهمة زيادة رأس مالها بمقدار ٤٥٠٠٠٠٠٠ ل.س فأصدرت ٤٥٠٠٠٠ سهماً بقيمة اسمية ١٠٠ ل.س للسهم الواحد، وطرحت الأسهم للاكتتاب العام على أن تسدد قيمتها على قسطين كما يلي:

٦٠ ل.س قسط أول اكتتاب بالإضافة إلى ٢ ل.س لقاء رسم الإصدار

٤٠ ل.س قسط ثاني تخصيص.

وفي ٢٠١٨/١/٣١ تم الاكتتاب في جميع الأسهم المطروحة.

في ٢٠١٨/٤/١ سدد قسط التخصيص بالكامل.

المطلوب:

- إثبات قيود اليومية اللازمة للعمليات السابقة حسب الافتراضات الآتية:
١. بلغت مصاريف الإصدار الفعلية ٩٠٠٠٠٠ ل.س
 ٢. بلغت مصاريف الإصدار الفعلية ١٠٠٠٠٠٠ ل.س
 ٣. بلغت مصاريف الإصدار الفعلية ٧٥٠٠٠٠ ل.س

تمرين (١٠)

في ٢٠١٨/١/١ تأسست شركة مساهمة لتجارة البناء برأس مال قدره ٧٥٠٠٠٠٠٠ ل.س، موزع إلى ٧٥٠٠٠٠ سهم، القيمة الاسمية للسهم ١٠٠ ل.س، تم الاكتتاب بالأسهم كما يلي:

- (١) اكتتب المؤسسون على ٣٠٪ من الأسهم وسددوا القيمة دفعة واحدة.
 - (٢) طرحت باقي الأسهم للاكتتاب العام على أن تسدد قيمتها على قسطين:
- الأول ٦٠ ل.س عند الاكتتاب، والثاني ٤٠ ل.س.
- كما طلبت الشركة المساهمة المغفلة من المساهمين دفع مبلغ إضافي قدره (٢) ل.س عن كل سهم كرسوم لمصاريف الإصدار يسدد مع القسط عند الاكتتاب.

في ٢٠١٨/٢/١ قد تم الاكتتاب على جميع الأسهم وسدد القسط عنها.
وقد بلغت مصاريف الإصدار ١١٢٥٠٠٠ ل.س دفعت عن طريق المصرف.
في ٢٠١٨/٣/١ سدد قسط التخصيص دون تأخير.
المطلوب: إثبات قيود اليومية اللازمة لتأسيس الشركة ومعالجة مصاريف الإصدار أصولاً
تمرين (١١):

في ٢٠١٧/١٢/٣١ كانت ميزانية إحدى الشركات المساهمة المغفلة كما يلي:

أصول	الميزانية	خصوم
أصول ثابتة	٥٩٤٠٠٠٠٠	رأس المال
أصول متداولة		٥٩٤٠٠٠ سهم ١٠٠×
مصرف	٢٩٧٠٠٠٠٠	احتياطي قانوني
	٢١٤٠٠٠٠٠	احتياطي اختياري
	١٣٢٠٠٠٠٠	أرباح محتجزة
	٦٩٣٠٠٠٠٠	دائنون
	١٩٣٠٠٠٠٠٠	

- وبتاريخه قررت الشركة زيادة رأس مالها بمبلغ ٢٩٧٠٠٠٠٠ ل.س، كما يلي:
- (١) تحويل الأرباح المحتجزة كاملة إلى رأس المال.
 - (٢) تحويل مبلغ ١٦٥٠٠٠٠٠ ل.س من الاحتياطي الاختياري إلى رأس المال. المطلوب:
١. إثبات قيود اليومية اللازمة لزيادة رأس المال وحساب نسبة توزيع الأسهم المجانية
 ٢. إعداد الميزانية للشركة في ٢٠١٨/١/١ بعد زيادة رأس المال
- تمرين (١٢): في ٢٠١٨/١/١ كانت ميزانية شركة الألمنيوم المساهمة المغفلة كما يلي:

أصول	الميزانية	خصوم
آلات	٣٠٠٠٠٠٠٠	رأس المال
بضاعة		٣٠٠٠٠٠٠ سهم ١٠٠×
مدينون	١٧٠٠٠٠٠٠	احتياطي اختياري
مصرف	١٣٠٠٠٠٠٠	قرض سندات
	٣٠٠٠٠٠٠	دائنون
	٦٣٠٠٠٠٠٠٠	

وبتاريخه قررت الشركة زيادة رأسمالها كما يلي:

- (١) تحويل ١٠٠٠٠٠٠٠ ل.س من الاحتياطي الاختياري لزيادة رأس المال.
- (٢) تحويل قرض السندات إلى رأس المال ومنح حملة السندات أسهماً مقابل ذلك بعلاوة إصدار قدرها ٣٠ ل.س للسهم الواحد.
- (٣) إصدار ١٥٠٠٠٠ سهماً جديداً بقيمة اسمية ١٠٠ ل.س للسهم، وبعلاوة إصدار ٣٠ ل.س، تسدد قيمتها دفعة واحدة، علماً أنه تم الاكتتاب على جميع الأسهم.

المطلوب:

١. إثبات قيود اليومية اللازمة لزيادة رأس مال الشركة.
٢. بيان عدد أسهم المنحة التي يحصل عليها المساهم لقاء ما يملك من أسهم
٣. إعداد الميزانية بعد زيادة رأس المال.

تمرين (١٣):

في ٢٠١٨/١/١ كانت ميزانية إحدى الشركات المساهمة المغفلة كما يلي:

أصول	الميزانية	خصوم
أصول ثابتة	٢٨٥٠٠٠٠٠	رأس المال
أصول متداولة	١٩٥٠٠٠٠٠	٢٨٥٠٠٠ سهم × ١٠٠
مصرف	٧٦٠٠٠٠٠٠	احتياطي اختياري
	١٢٤٠٠٠٠٠٠	دائنون
		١٢٤٠٠٠٠٠٠

وبتاريخه تقرر زيادة رأس المال بتحويل مبلغ ٩٥٠٠٠٠٠٠ من الاحتياطي الاختياري إلى رأس المال، وإلغاء مبلغ ٣٩٠٠٠٠٠٠٠ من الديون بعد الاتفاق مع الدائنين ومنحهم أسهماً بالمبلغ بسعر إصدار ١٣٠ ل.س، وتمت الإجراءات القانونية اللازمة لذلك.

المطلوب:

١. إثبات قيود اليومية اللازمة لزيادة رأس مال الشركة.
٢. وضع الميزانية بعد زيادة رأس المال.
٣. بيان نسبة توزيع الأسهم المجانية على المساهمين القدامى.

تمرين (١٤): في ٢٠١٥/١/١ تأسست شركة مساهمة برأس مال ٢٥٠٠٠٠٠٠ ل.س، مقسم إلى ٢٥٠٠٠٠ سهماً، القيمة الاسمية للسهم ١٠٠ ل.س، وقد اكتتب المؤسسون بنسبة ٤٠٪ من رأس المال، ودفعوا القيمة فوراً.

- وفي ٢٠١٥/٢/١ طرحت الشركة الأسهم الباقية على الاكتتاب العام، على أن تدفع القيمة دفعة واحدة، وانتهى الاكتتاب في ٢٠١٥/٣/١، وقد غطى الاكتتاب الأسهم المطروحة مرة ورربع، فقررت الهيئة العامة التأسيسية تخصيص الأسهم نسبياً، وتم رد الزيادة لأصحابها، وبلغت مصاريف التأسيس ٨٠٠٠٠٠ ل.س دفعت للمؤسسين بشيك.
- وفي ٢٠١٧/٩/١ تقرر زيادة رأس مال الشركة ليصبح ٣٧٥٠٠٠٠٠ ل.س، على أن تضاف علاوة إصدار قدرها ٢٠٪ من قيمة السهم الاسمية، وأن تسدد قيمة السهم على قسطين متساويين، وقد منحت الشركة حق الأفضلية في الاكتتاب للمساهمين القدامى فاكتتبوا بنسبة ٥٠٪ من الأسهم الصادرة وسددوا قسط الاكتتاب بتاريخ ٢٠١٧/٩/١٥، وطرح باقي الأسهم للاكتتاب العام، على أن يسدد قسط الاكتتاب حتى تاريخ ٢٠١٧/١٠/١٥، وقد تم الاكتتاب على ١٤٠٪ من الأسهم المطروحة فتم تخصيص الأسهم نسبياً، وردت الزيادة إلى المساهمين أما قسط التخصيص فيسدد من قبل جميع المكتتبين بتاريخ ٢٠١٧/١١/٢١.

- وعند طلب قسط التخصيص سدد القسط في موعده. والمطلوب:

إثبات القيود اللازمة للعمليات السابقة في دفاتر الشركة المساهمة المغفلة.

تمرين (١٥)

في ٢٠١٧/١٢/٣١ كانت ميزانية إحدى الشركات المساهمة المغفلة كما يلي:

أصول	الميزانية	خصوم
١٩٨٠٠٠٠٠	أراضي مبان	رأس المال
١٣٦٤٠٠٠٠	الآلات وتجهيزات	٣٠٠٠٠٠٠ سهم × ١٠٠
٦٦٠٠٠٠٠	أثاث	احتياطي إجباري
١٦٥٠٠٠٠٠	بضاعة	احتياطي اختياري
٥٩٤٠٠٠٠	مدينون	أرباح محتجزة
٦٣٨٠٠٠٠	مصرف	دائنون
١٨٤٠٠٠٠	صندوق	قرض سندات
٧٠٧٠٠٠٠٠		٧٠٧٠٠٠٠٠

وبتاريخه قررت الشركة بعد موافقة الهيئة العامة، زيادة رأس المال كما يلي:

- (١) إعادة تقدير الأصول وتحويل الزيادة على رأس المال، حيث قدرت الأراضي والمبانٍ بمبلغ ٢٦٤٠٠٠٠٠ ل.س، والآلات والتجهيزات بمبلغ ١٨٩٢٠٠٠٠ ل.س، والبضاعة بمبلغ ١٥٨٤٠٠٠٠ ل.س، والمدينون بمبلغ ٥٧٢٠٠٠٠ ل.س.
- (٢) تحويل الاحتياطي الاختياري والأرباح المحتجزة بكاملها إلى رأس المال.
- (٣) تحويل سندات القرض إلى رأس المال، ومنح حملة السندات أسهماً بعد بقيمة اسمية ١٠٠ ل.س للسهم الواحد، وسعر إصدار ١٥٠ ل.س للسهم الواحد.
- (٤) تحويل مبلغ من الديون قدره ٣٠٠٠٠٠٠ ل.س إلى رأس المال بعد موافقة الدائنين، ومنحهم أسهماً لقاء المبلغ بقيمة اسمية ١٠٠ ل.س، وسعر إصدار ١٥٠ ل.س للسهم الواحد.

وقد تم تنفيذ هذا القرار بعد اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لذلك. والمطلوب:

١. إثبات قيود اليومية اللازمة لزيادة رأس المال في دفاتر الشركة المساهمة المغفلة.
٢. تصوير حساب إعادة التقدير.
٣. إعداد الميزانية للشركة المساهمة بعد الزيادة.

تمرين (١٦)

بتاريخ ٢٠١٧/٥/١ كان رأس إحدى الشركات المساهمة المغفلة ٤٥٠٠٠٠٠٠ ل.س، موزع إلى ٤٥٠٠٠٠ سهماً، القيمة الاسمية للسهم ١٠٠ ل.س.

وبتاريخه قررت الشركة زيادة رأس مالها إلى مبلغ ٧٢٠٠٠٠٠٠ ل.س، بإصدار أسهم عينية بعلاوة إصدار قدرها ١٠ ل.س للسهم على أن تخصص لضم شركة تضامن إليها، والتي كانت ميزانيتها على الشكل التالي:

أصول	الميزانية	خصوم
١٦٠٠٠٠٠٠	مبانٍ	رأس المال
٤٠٠٠٠٠٠	أثاث	٣٣٠٠٠٠٠٠
٨٧٠٠٠٠٠	بضاعة	١٣٠٠٠٠٠٠ مجد
٤٣٠٠٠٠٠	مدينون	١٠٠٠٠٠٠٠ معد
٢٦٠٠٠٠٠	أوراق قبض	١٠٠٠٠٠٠٠ سعد
٤٤٠٠٠٠٠	مصرف	دائنون
٤٠٠٠٠٠٠		٧٠٠٠٠٠٠
		٤٠٠٠٠٠٠

وقد تم الاتفاق على ما يلي:

(١) تتقل الأصول العينية فقط كما هي ماعدا المباني فتقدر بمبلغ ١٨٠٠٠٠٠٠ ل.س، والمدينون بمبلغ ٤٠٠٠٠٠٠٠، وذلك بعد ثبوت انعدام دين بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠ ل.س، كما رفضت ورقة قبض بقيمة ٣٠٠٠٠٠٠ ل.س

(٢) تتعهد الشركة بسداد الدائنين جميعهم

(٣) تدفع الشركة المساهمة باقي الثمن عن طريق المصرف.

المطلوب:

- إثبات قيود اليومية اللازمة لزيادة رأس المال في دفاتر الشركة.

- إعداد الميزانية بعد الزيادة

تمرين (١٧)

في ٢٠١٧/٦/٣٠ كانت ميزانية إحدى الشركات المساهمة المغفلة عندما قررت زيادة رأس مالها كما يلي:

أصول	الميزانية	خصوم
عقارات ٢٩٠٠٠٠٠٠	رأس المال ٣٢٠٠٠٠٠٠	رأس المال ١٢٠٠٠٠٠ سهم ١٠٠×
الآلات ١١٢٠٠٠٠٠	احتياطي قانوني ٦٠٠٠٠٠٠	احتياطي اختياري ٨٠٠٠٠٠٠
أثاث ٣٥٠٠٠٠٠	أرباح مدورة ٦٠٠٠٠٠٠	قرض السندات ٨٤٠٠٠٠٠
بضاعة ١٢٥٠٠٠٠٠	دائنون ١٤٠٠٠٠٠	أوراق دفع ١٢٠٠٠٠٠
مدينون ٢٧٠٠٠٠٠		
مصرف ٥٦٠٠٠٠٠		
	٦٣٠٠٠٠٠٠	٦٣٠٠٠٠٠٠

وبعد موافقة الهيئة العامة للمساهمين تقرر أن تكون زيادة رأس المال كما يلي:

(١) تحويل أرباح إعادة التقدير الناتجة عن إعادة تقدير الأصول والخصوم كما يلي:

- قدرت العقارات بمبلغ ٣٤٠٠٠٠٠٠٠ ل.س، والآلات بمبلغ ١٤٦٠٠٠٠٠٠ ل.س، والأثاث ٣٠٠٠٠٠٠٠ ل.س، والمدينون بمبلغ ٢٦٠٠٠٠٠٠ ل.س

- هناك أجور مدفوعة مقدماً قدرها ١٥٠٠٠٠ ل.س، وإيرادات مستحقة قدرها ٨٠٠٠٠ ل.س ومصاريف مستحقة قدرها ١٠٠٠٠ ل.س وإيرادات مقبوضة مقدماً قدرها ٢٠٠٠٠ ل.س لم تثبت في الدفاتر.

(٢) تحويل نصف الاحتياطي الاختياري لزيادة رأس المال.

(٣) تحويل مبلغ ٤٠٠٠٠٠٠ ل.س من الأرباح المدورة لزيادة رأس المال.

(٤) تحويل ثلث قيمة سندات القرض إلى رأس المال ومنح حملة السندات أسهماً بقيمة أسمية ١٠٠ ل.س وسعر إصدار ١٤٠ ل.س، وقد تم تنفيذ الاتفاق أصولاً.

المطلوب:

١. إثبات قيود اليومية اللازمة لتعديل رأس المال في دفاتر الشركة المساهمة المغفلة.

٢. حساب نسبة توزيع الأسهم المجانية.

٣. إعداد الميزانية العمومية بعد التعديل وذلك في ٢٠١٧/٧/١.

تمرين (١٨):

كانت قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) لإحدى الشركات المساهمة المغفلة على النحو التالي:

أصول	الميزانية	خصوم
عقارات ٨٢٠٠٠٠٠	رأس المال ١٥٠٠٠٠٠٠	
أثاث ١٨٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠ سهم × ١٠٠	
أصول متداولة ١١٦٥٠٠٠٠	احتياطي قانوني ٤٦٠٠٠٠٠	
مصرف ١٠٠٠٠٠٠	دائنون ٢٢٠٠٠٠٠	
صندوق ٣٥٠٠٠٠	أوراق دفع ١٢٠٠٠٠٠	
٢٣٠٠٠٠٠٠	٢٣٠٠٠٠٠٠	

وقررت الشركة بعد موافقة الهيئة العامة للشركة في اجتماعها غير العادي زيادة

رأس المال كما يلي:

(١) إصدار أسهم عينية بسعر ١٢٠ ل.س للسهم تخصص لعدد من المساهمين لقاء

تقديمهم عقارات بقيمة ٢٨٠٠٠٠٠ ل.س، وسيارات بقيمة ٢٠٠٠٠٠٠ ل.س

(٢) طرح ٦٠٠٠٠ سهماً للاكتتاب العام بسعر ١٢٠ ل.س للسهم، وقد غطي الاكتتاب بالكامل وسددت القيمة دفعة واحدة.

(٣) تحويل مبلغ ٢٤٠٠٠٠٠ ل.س من حساب الدائنين إلى رأس المال بالاتفاق مع الدائنين ومنحهم أسهماً بسعر ١٢٠ ل.س للسهم لقاء ديونهم.

المطلوب:

(١) تحديد القيمة الدفترية للسهم في قبل زيادة رأس المال.

(٢) تسجيل قيود اليومية اللازمة لزيادة رأس المال.

(٣) حساب نسبة توزيع الأسهم المجانية

(٤) إعداد قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) بعد زيادة رأس المال.

(٥) تحديد القيمة الدفترية للسهم بعد زيادة رأس المال.

تمرين (١٩)

في ٢٠١٧/١/١ كانت ميزانية إحدى الشركات المساهمة المغفلة كما يلي:

أصول	الميزانية	خصوم
أراضي ومبانٍ	٤٠٠٠٠٠٠٠	رأس المال
آلات	١٥٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠ سهم × ١٠٠
أثاث	٣٦٠٠٠٠٠٠	احتياطي قانوني
بضاعة	٩٨٠٠٠٠٠٠	م.اهـ. مبانٍ
مدينون	٤٧٠٠٠٠٠٠	م.اهـ. آلات
أوراق قبض	٣٣٠٠٠٠٠٠	م.اهـ. أثاث
مصرف	٣٢٠٠٠٠٠٠	م.د.م.فيها
صندوق	١٤٠٠٠٠٠٠	م. آجيو
		دائنون
		أوراق دفع
		٦٥٠٠٠٠٠٠
		٦٥٠٠٠٠٠٠

وبتاريخه قررت الشركة زيادة رأسمالها وذلك بإصدار ٤٠٠٠٠٠٠ سهماً جديداً بعلاوة إصدار ٢٠ ل.س. للسهم الواحد، على أن يخصص منها ١٥٠٠٠٠٠ سهماً لحيازة إحدى المنشأة الفردية، والتي كانت ميزانيتها كما يلي:

أصول	الميزانية	خصوم
٤٤٠٠٠٠٠	آلات	رأس المال
٣٦٠٠٠٠٠	شاحنات	م. اهـ. آلات
١٢٠٠٠٠٠	أثاث	م. اهـ. شاحنات
١٨٠٠٠٠٠	بضاعة	م. اهـ. أثاث
٢٦٠٠٠٠٠	مدينون	م. د.م. فيها
٢١٠٠٠٠٠	أوراق قبض	م. آجبو
٣٠٠٠٠٠٠	صندوق	دائنون
١٦٠٠٠٠٠٠		أوراق دفع
		١٦٠٠٠٠٠٠

وقد تم الاتفاق مع مالك المنشأة الفردية على ما يلي:

(١) انتقال جميع أصول وخصوم المنشأة الفردية إلى الشركة المساهمة المغفلة فيما عدا الصندوق وذلك بعد إعادة تقويمها على النحو التالي:

الآلات ٧٠٠٠٠٠٠، الشاحنات ٤٦٠٠٠٠٠، الأثاث ٥٠٠٠٠٠٠

البضاعة ٢٢٠٠٠٠٠، المدينون ٢٣٠٠٠٠٠، أوراق القبض ٢٠٠٠٠٠٠٠.

(٢) تعتبر الأسهم العينية سداداً كاملاً لقيمة المقدمات.

أما باقي الأسهم فقد منح المساهمون القدامى حق الأولوية في الاكتتاب بها فتم الاكتتاب على نصفها وسددت قيمتها دفعة واحدة وطرحت باقي الأسهم للاكتتاب العام، على أن تسدد قيمتها على قسطين متساويين.

وقد بلغ الاكتتاب ثلاثة أضعاف الأسهم المطروحة فخصصت بالتناسب وحول جزء من الزيادة إلى القسط الثاني ورد الباقي للمساهمين.

المطلوب:

١. إثبات قيود اليومية اللازمة لزيادة رأس مال الشركة المساهمة المغفلة.

٢. إعداد ميزانية الشركة بعد زيادة رأس المال.



الفصل الرابع

تخفيض واستهلاك رأس المال في الشركة

المساهمة المغفلة

المبحث الأول

تخفيض رأس المال

تلجأ الشركة المساهمة المغفلة العامة إلى تخفيض رأس مالها للأسباب الآتية:

- (١) إذا كان رأس المال فائضاً عن حاجة الشركة الفعلية:
ففي هذه الحالة يكون العائد على رأس المال منخفضاً عن المعدل السائد في السوق بسبب وجود أموال في الشركة مجمدة ولا حاجة لها، ويكون من الأنسب للشركة سحب الأموال الفائض عن الحاجة من الاستثمار وردّها للمساهمين وبالتالي تخفيض رأس المال بها.
- (٢) تحقيق خسائر جسيمة من الصعب تعويضها من الأرباح المستقبلية:
وهنا قد يكون من مصلحة الشركة تخفيض رأس المال بالخسائر المتراكمة لتتمكن من توزيع أرباح في الفترة التالية في حال تحققت الأرباح، الأمر الذي يحسن من سمعة الشركة ويؤثر إيجابياً على تداول أسهم الشركة.
- (٣) انخفاض قيمة الأصول وضرورة إعادة تقديرها:
يمكن لبعض أصول الشركة أن تتخفض أو تتعدم قيمتها بسبب التقادم التقني أو بسبب الحوادث الطبيعية أو بسبب انهيار سوق المال أو لأسباب أخرى، عندها تلجأ الشركات إلى إعادة تقدير أصولها لتظهر على حقيقتها، كما أنه في حالات خاصة قد تقوم الشركة بإعادة تقويم بعض التزاماتها بأعلى مما هي عليه، وإذا لم يكن هناك احتياطي لتغطية الخسائر الناتجة عن إعادة تقدير الأصول والخصوم يمكن للشركة أن تخفض رأس مالها بمقدار هذه الخسائر.

• شروط تخفيض رأس المال

- أجاز القانون للشركة المساهمة المغفلة أن تخفض رأس مالها ضمن الشروط الآتية^(١):
١. إذا زادت خسائر الشركة على نصف رأسمالها وجب على مجلس الإدارة دعوة الهيئة

(١) قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ تاريخ ٢٠١١/٢/١٤ المادة (١٠٣).

العامة غير العادية للاجتماع لتقرر أما تغطية الخسارة أو تخفيض رأسمال الشركة بما لا يقل عن الحد الأدنى المقرر قانوناً أو حل الشركة وتصفيتها.

٢. إذا أهمل مجلس الإدارة عقد الهيئة العامة المذكورة أو لم يتم انعقادها لعدم توافر النصاب القانوني أو رفضت هذه الهيئة حل الشركة جاز لكل مساهم ولوزارة الاقتصاد والتجارة تقديم طلب إلى القضاء لإقرار حل الشركة وتصفيتها.

٣. لا يجوز تغطية خسائر الشركة بالغاً ما بلغت من ناتج فرق إعادة تقييم موجودات الشركة.

٤. إذا تبين وجود فائض عن حاجة الشركة في رأسمالها يجوز لمجلس الإدارة أن يعرض ذلك على الهيئة العامة غير العادية لاتخاذ القرار بتخفيض رأسمال الشركة على ألا يؤدي التخفيض إلى ما دون الحد الأدنى المقرر قانوناً لرأسمالها.

٥. يتم تخفيض رأس المال إما بتخفيض قيمة الأسهم بإلغاء جزء من ثمنها المدفوع يوازي مبلغ الخسارة في حالة وجود خسارة في الشركة مع مراعاة الحد الأدنى لقيمة السهم المحددة في هذا المرسوم التشريعي أو بإعادة جزء من رأس المال إذا رأت الشركة أن رأسمالها يزيد على حاجتها أو باستهلاك أسهم الشركة (المادة ١٠٤).

• إجراءات تخفيض رأس المال^(١):

١. يجب على مجلس الإدارة أن يرفق طلب التصديق على تعديل النظام الأساسي للشركة المتضمن تخفيض رأسمالها الذي يقدمه إلى الوزارة بلائحة صادرة عن مدقق الحسابات تتضمن أسماء دائني الشركة ومقدار دين كل منهم وعناوينهم وشهادة صادرة عن مدقق الحسابات تفيد بأن تخفيض رأس المال لا يمس بحقوق الدائنين.

٢. يجب على الشركة نشر قرار التخفيض مع لائحة الدائنين في الجريدة الرسمية وصحيفتين يوميتين ولمرتين على الأقل .

٣. يحق للدائنين الذين يبلغ مجموع دينهم ما لا يقل عن ١٠٪ من ديون الشركة وفقاً لما هو وارد في تقرير مفتش الحسابات إقامة الدعوى أمام محكمة البداية المدنية في مركز الشركة أو موطنها المختار خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الإعلان عن التخفيض في

^(١) - قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ تاريخ ٢٠١١/٢/١٤ المادة (١٠٥).

- الصحف لآخر مرة، وذلك لإبطال قرار التخفيض الذي من شأنه الإضرار بمصالحهم، ولا تسري مهلة الثلاثين يوماً بحق الدائنين الذين لا يرد اسمهم في الإعلان.
٤. للمحكمة أن تقرر وقف تنفيذ قرار التخفيض لحين البت بالدعوى وذلك بقرار تتخذه في غرفة المذاكرة ويتصف بالنفاذ المعجل.
٥. تنتظر المحكمة بالدعوى على وجه السرعة، وتعد جلساتها كل ٧٢ ساعة على الأكثر.
٦. يكون قرار محكمة الاستئناف الذي يصدر في الدعوى مبرماً.

• طرائق تخفيض رأس المال:

- يمكن للشركة تخفيض رأس مالها بأحد السبل الآتية:
١. إلغاء الأسهم غير المكتتب بها عند التأسيس (شرط ألا يقل رأس المال المكتتب به عن ٧٥٪ من رأس المال ولا عن الحد الأدنى المحدد من قبل الوزارة).
 ٢. إلغاء الأقساط غير المسددة عن الأسهم، وذلك عندما تكون هناك أقساط لم تسدد بعد وكان هناك ضرورة لتخفيض رأس المال.
 ٣. استدعاء عدد من الأسهم وإلغائها إما بالتراضي مع ملاكها أو بالتناسب بين جميع المساهمين.
 ٤. شراء أسهم من البورصة وإلغاؤها، خاصة إذا كان سعرها بالسوق منخفضاً.
 ٥. استهلاك أسهم الشركة.

• آلية تخفيض رأس المال

أولاً- تخفيض رأس المال بإلغاء الأسهم غير المكتتب بها عند التأسيس

ذكرنا في الفصل الثاني أنه في حال عدم الاكتتاب بجميع الأسهم عند تأسيس الشركة فيمكن للشركة أن تكتفي بما اكتتب عليه وبالتالي تخفيض رأس المال المقرر بقيمة الأسهم غير المكتتب بها.

المسألة (١)

تأسست شركة مساهمة مغفلة برأس مال قدره ٤٠٠٠٠٠٠٠٠ ل.س مقسم إلى ٤٠٠٠٠٠٠ سهماً، اكتتب المؤسسون على نصفها وطرحت باقي الأسهم للاكتتاب العام، فتم الاكتتاب على ١٨٠٠٠٠٠ سهماً فقط وسددت قيمتها دفعة واحدة، فقررت الشركة

الاكتفاء بالأسهم التي اکتتب بها، وتخفيض رأس المال بقيمة الأسهم التي لم یکتتب بها بعد اتخاذ الإجراءات القانونية.

المطلوب: إثبات قيود اليومية اللازمة للعمليات السابقة في دفاتر الشركة.

من د/ المؤسسين إلى د/ المصرف اكتتاب المؤسسين على نصف الأسهم وسداد قيمتها دفعة واحدة (٢٠٠٠٠٠ سهم × ١٠٠ ل.س)	٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠
من د/ المساهمين إلى د/ المصرف اكتتاب المساهمين على ١٨٠٠٠٠ سهم وسداد قيمتها دفعة واحدة (١٨٠٠٠٠ سهم × ١٠٠ ل.س)	١٨٠٠٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠٠٠
من مذكورين د/ المؤسسين د/ المساهمين إلى د/ رأس المال تخصيص الأسهم على المؤسسين والمساهمين	٣٨٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠ ١٨٠٠٠٠٠٠

يلاحظ بأن رأس المال ظهر بمبلغ ٣٨٠٠٠٠٠٠٠ فقط علماً أن رأس المال المصرح به هو ٤٠٠٠٠٠٠٠٠ ل.س، لذلك لا حاجة لقيد خاص بتخفيض رأس المال، وكل ما تحتاج إليه الشركة هو قرار الهيئة العامة التأسيسية بالتخفيض وموافقة الوزير على ذلك.

ثانياً - تخفيض رأس المال بإلغاء الأقساط غير المدفوعة

في المراحل الأولى بعد تأسيس الشركة المساهمة المغفلة وعندما يكون سداد قيمة الأسهم على أقساط مع وجود الأقساط التي لم تسدد بعد، إذا وجدت الشركة أن رأس المال المدفوع كاف لممارسة نشاطها وأن الباقي هو فائض عن الحاجة فيمكن للشركة تخفيض رأس المال بإلغاء هذه الأقساط غير المسددة، وذلك بإلغاء عدد من الأسهم بالتناسب، مما يعني تخفيض عدد الأسهم بدون تخفيض قيمتها الاسمية

المسألة (٢)

شركة مساهمة مغفلة للاستيراد والتصدير رأس مالها ٧٥٠٠٠٠٠٠ ل.س، مقسم إلى ٧٥٠٠٠٠ سهماً، بقيمة اسمية ١٠٠ ل.س للسهم، سُدد من قيمة السهم ٨٠ ل.س، وهي قيمة القسطين الأول والثاني، وعندها وجدت الشركة أن المبلغ المدفوع يفي بحاجاتها التمويلية، فقررت تخفيض رأس مالها بإلغاء المطالبة بالقسطين الباقيين الثالث والرابع المتساويين في القيمة، فقامت الشركة بإبلاغ المساهمين رسمياً بذلك وأعدت تخصيص الأسهم بما يتناسب مع رأس المال بعد التخفيض.

المطلوب: إثبات قيود اليومية اللازمة لتخفيض رأس مال الشركة.

الحل:

١٥٠٠٠٠٠	من د/ رأس المال
	إلى مذكورين
٧٥٠٠٠٠٠	د/ مساهمين قسط ثالث
٧٥٠٠٠٠٠	د/ مساهمين قسط أخير
	تخفيض رأس المال بقيمة الأقساط غير المسددة
	وإلغاء ١٥٠٠٠٠ سهماً مقابلها

نلاحظ في هذه الحالة يتم إلغاء عدد من الأسهم (١٥٠٠٠٠ سهماً)، وتكون نسبة الأسهم الملغاة ٥/١ أو ٢٠٪ ($٧٥٠٠٠٠ \div ١٥٠٠٠٠$)، ويترتب على ذلك أن يلغى سهم واحد عن كل ٥ أسهم يمتلكها المساهم أو ٢٠٪ من الأسهم التي يمتلكها المساهم، فإذا كان لدى أحد المساهمين ٥٠٠٠ سهماً، يتم إلغاء ١٠٠٠ سهماً من أسهمه.

ثالثاً- تخفيض رأس المال إذا كان رأس المال مسدداً بالكامل

إذا كان رأس المال مسدداً بالكامل وأرادت الشركة تخفيضه فيمكن أن لها أن تلغي عدد من الأسهم بمقدار التخفيض، وذلك بالتوزيع التناسبي بين المساهمين أو باستدعاء هذا العدد من الأسهم بالقرعة بالتراضي مع ملاكها، كما يمكن لها أن تشتري بعض أسهمها من السوق وتقوم بإلغائها.

١. إلغاء عدد من الأسهم بالتناسب أو بالتراضي بعد استدعائها

يمكن للشركة أن تخفض رأس مالها بإلغاء عدد من الأسهم بالتناسب وسداد قيمتها للمساهمين، ما يؤدي إلى تخفيض عدد أسهم كل مساهم بما يتناسب وعدد الأسهم الملغاة، كما يمكن للشركة أن تستدعي عدد من الأسهم بالقرعة أو بالتراضي مع ملاكها وتلغيها بعد سداد قيمتها، الأمر الذي قد يؤدي إلى انقطاع صلة المساهم الذي ألغيت أسهمه بالشركة، وفي الحالتين تكون المعالجة المحاسبية واحدة.

المسألة (٣)

في ٢٠١٨/١/١ كان رأس مال إحدى الشركات المساهمة المغفلة ٧٠٠٠٠٠٠٠ ل.س، موزعاً إلى ٧٠٠٠٠٠ سهماً، القيمة الاسمية للسهم ١٠٠ ل.س، وكان مسدداً بالكامل. ونظراً لزيادة رأس المال عن حاجة الشركة قررت الشركة تخفيضه بمقدار ١٧٥٠٠٠٠٠ ل.س، وذلك بإلغاء عدد من الأسهم بالتناسب.

المطلوب: إثبات قيود اليومية اللازمة لتخفيض رأس مال الشركة المساهمة.

الحل:

١٧٥٠٠٠٠٠	من د/ رأس المال إلى د/ المساهمين	١٧٥٠٠٠٠٠
	تخفيض رأس المال بإلغاء ١٧٥٠٠٠ سهماً	
١٧٥٠٠٠٠٠	من د/ المساهمين إلى المصرف	١٧٥٠٠٠٠٠
	تسديد قيمة الأسهم الملغاة للمساهمين	

وهنا أيضاً نلاحظ إن نسبة التخفيض هي ٤/١ أو ٢٥٪ ($١٧٥٠٠٠ \div ٧٠٠٠٠٠٠$)، أي يتم إلغاء سهم عن كل ٤ أسهم يملكها المساهم أو ٢٥٪ من الأسهم التي يملكها.

٢. شراء الأسهم من سوق الأوراق المالية (البورصة) وإلغاؤها

نصت المادة ٩٧ من قانون الشركات على ما يلي:

أ. مع مراعاة أحكام المادة/ ٨٦ / من قانون الشركات يجوز للشركة المساهمة المغفلة العامة شراء أسهمها وبيعها وفقاً للقواعد والأحكام الصادرة عن هيئة الأوراق بهذا الخصوص ولا تؤخذ الأسهم التي تمتلكها الشركة ولم يكتب بها بعين الاعتبار لجهة توافر النصاب واتخاذ القرارات في اجتماعات الهيئات العامة.

ب. يجوز أن ينص النظام الأساسي للشركة على استهلاك أسهمها بطريقة القرعة إذا كان مشروعها مما يهلك تدريجياً أو يتعلق باستثمار مرفق عام ممنوح لمدة محددة. ولا شك أنه من مصلحة الشركة أن تشتري أسهمها من السوق المالي (البورصة)، عندما يكون سعرها مناسباً بما يحقق لها مكاسب، فإذا كان ثمن الشراء أقل من القيمة الاسمية للسهم حققت المنشأة مكاسب لكن ليست مكاسب من النشاط الطبيعي للشركة، لذلك يفضل إقبالها في حساب احتاطي خاص (اختياري)، أما إذا كان ثمن الشراء أكبر من القيمة الاسمية للسهم اعتبر الفرق خسارة من الأصلح تنزيلها من الاحتياطات باعتبار أن زيادة سعر السهم في السوق مرتبط بالقيمة الحسابية للسهم أو بالقيمة الحقيقية.

المسألة (٤)

في ٢٠١٨/١/١ كان رأس مال شركة النجوم لتجارة مواد البناء المساهمة المغفلة قدره ٧٥٠٠٠٠٠٠ ل.س، موزع إلى ٧٥٠٠٠٠ سهماً، القيمة الاسمية للسهم ١٠٠ ل.س، مسدداً بالكامل، وقررت الشركة تخفيض رأس المال، فقامت بشراء ٧٥٠٠٠ سهم من أسهمها من السوق المالي (البورصة) وأغتها. المطلوب:

إثبات قيود اليومية اللازمة لتخفيض رأس مال الشركة وفق كل من الافتراضات الآتية لسعر شراء السهم الواحد:

(١) ١٠٠ ل.س (٢) ٩٠ ل.س (٣) ١٠٥ ل.س

الحل:

١. سعر الشراء ١٠٠ ل.س للسهم:

٧٥٠٠٠٠٠	من د/ الأسهم المشتراة	
٧٥٠٠٠٠٠	إلى د/ المصرف	
	شراء الأسهم من السوق بقيمتها الاسمية	
	(٧٥٠٠٠ × ١٠٠ ل.س)	
٧٥٠٠٠٠٠	من د/ رأس المال	
٧٥٠٠٠٠٠	إلى د/ الأسهم المشتراة	
	تخفيض رأس المال بالقيمة الاسمية للأسهم المشتراة	

٢. الشراء بسعر ٩٠ ل.س للسهم الواحد:

٧٥٠٠٠٠٠	من د/ الأسهم المشتراة إلى مذكورين د/ المصرف د/ ربح شراء الأسهم شراء ٧٥٠٠٠ سهم $\times 90$ ل.س وإثبات الربح	٦٧٥٠٠٠٠ ٧٥٠٠٠٠
٧٥٠٠٠٠٠	من د/ رأس المال إلى د/ الأسهم المشتراة تخفيض رأس المال بالقيمة الاسمية للأسهم المشتراة	٧٥٠٠٠٠٠

ملاحظة: الربح الناشئ عن هذه العملية لا يرحل إلى حساب الأرباح والخسائر لأنه ليس له صفة تجارية، بل يرحل إلى احتياطي خاص (اختياري)، بالقيد:

٧٥٠٠٠٠٠	من د/ ربح شراء الأسهم إلى د/ احتياطي خاص (اختياري) إقفال ربح شراء الأسهم لاحتياطي اختياري	٧٥٠٠٠٠٠

٣. الشراء بسعر ١٠٥ ل.س للسهم الواحد:

٧٥٠٠٠٠٠ ٣٧٥٠٠٠	من مذكورين د/ الأسهم المشتراة د/ خسارة شراء الأسهم إلى د/ المصرف شراء ٧٥٠٠٠ سهماً $\times 105$ ل.س	٧٨٧٥٠٠٠
٧٥٠٠٠٠٠	من د/ رأس المال إلى د/ الأسهم المشتراة تخفيض رأس المال بالقيمة الاسمية للأسهم المشتراة	٧٥٠٠٠٠٠

ملاحظة:

تغطي خسائر شراء الأسهم من الاحتياطيات الخاصة إن وجدت، وإلا فيتوجب إقفالها في حساب الأرباح والخسائر:

من د/ احتياطي اختياري/ أو د/ أ.خ إلى د/ خسارة شراء الأسهم إقفال خسارة شراء الأسهم بالاحتياطي الاختياري (أو حساب الأرباح والخسائر)	٣٧٥٠٠٠٠	٣٧٥٠٠٠٠

رابعاً- تخفيض رأس مال الشركة بالخسائر المتراكمة

تلجأ بعض الشركات المساهمة المغفلة إلى تخفيض رأس المال بقيمة الخسائر المحققة وذلك بهدف إظهار المركز المالي للشركة على حقيقته وإعطاء الفرصة لتوزيع الأرباح في السنوات القادمة، إذ إن وجود الخسائر يتطلب استهلاكها من الأرباح التي تتحقق في السنوات القادمة ولا يجوز توزيع الأرباح قبل استهلاك كامل الخسائر السابقة، وكذلك فإن ظهور الخسائر في الميزانية يؤدي إلى هبوط قيمة أسهم الشركة في السوق المالي. ويتم تخفيض رأس المال في هذه الحالة بإلغاء بعض الأسهم (تخفيض عدد الأسهم).

ولا بد من الإشارة إلى أنه في حالة وجود احتياطات عامة غير مخصصة، فيمكن تغطية الخسائر منها كلياً أو جزئياً.

المسألة (٥)

كانت ميزانية إحدى الشركات المساهمة المغفلة كما يلي:

أصول	الميزانية	خصوم
٧١٠٠٠٠٠٠٠	أصول مختلفة	رأس المال
١٢٠٠٠٠٠٠٠	خسائر مدورة	٦٤٠٠٠٠٠٠ سهم ١٠٠×
١٠٠٠٠٠٠٠	مصرف	دائنون
٨٤٠٠٠٠٠٠٠		٨٤٠٠٠٠٠٠٠

وبتاريخه تقرر تخفيض رأس المال بإطفاء الخسائر المدورة، وذلك بإلغاء عدد من الأسهم بقيمة الخسائر. المطلوب:

١. إثبات قيود اليومية اللازمة لتخفيض رأس المال.
٢. إعداد الميزانية بعد تخفيض رأس المال.

الحل:

١. قيود اليومية اللازمة لتخفيض رأس المال:

١٢٠٠٠٠٠٠	من ح/ رأس المال
١٢٠٠٠٠٠٠	إلى ح/ خسائر مدورة
	تخفيض رأس المال بالخسائر المدورة وإلغاء عدد
	من الأسهم مقابلها (١٢٠٠٠٠٠ سهم ١٠٠× ل.س)

٢. إعداد الميزانية بعد تخفيض رأس المال:

أصول	الميزانية	خصوم
٧١٠٠٠٠٠٠	أصول مختلفة	رأس المال
		٥٢٠٠٠٠٠٠
		١٩٠٠٠٠٠٠
		٧١٠٠٠٠٠٠
		دائون
		٥٢٠٠٠٠٠ سهم ١٠٠×

خامساً- تخفيض رأس مال الشركة بخسائر إعادة التقدير

قد تتعرض أصول الشركة المساهمة المغفلة إلى تدني في قيمتها بسبب تقلبات الأسعار، أو بسبب الكساد الاقتصادي، أو بسبب التقادم التقني، وقد تتلف بعض هذه الأصول نتيجة الكوارث الطبيعية كالزلازل والفيضانات، أو بسبب الحوادث كالحرائق وحوادث المرور، فتلجأ الشركة في هذه الحالة إلى إعادة تقدير الأصول المعنية بما يتناسب وقيمتها الحقيقية لإظهار المركز المالي الحقيقي للشركة.

إن الخسائر الناتجة عن إعادة تقدير الأصول يمكن تغطيتها من الاحتياطات أو الأرباح - إن وجدت - أو تقوم الشركة بتخفيض رأس المال بمقدارها بعد موافقة الجهات المعنية على التخفيض، وذلك بإلغاء عدد من الأسهم بالتناسب.

عند اتخاذ القرار بإعادة تقدير أصول الشركة يتم إثبات النقص أو الخسائر في قيمة الأصول باستخدام حساب إعادة التقدير - كما مر معنا -، ثم يُخفّض رأس المال بمقدارها، أو حسب ما تقره الشركة.

المسألة (٦)

في ٢٠١٧/١٢/٣١ كانت ميزانية إحدى الشركات المساهمة المغفلة كما يلي:

أصول	الميزانية	خصوم
١٤٠٠٠٠٠٠	٦٦٠٠٠٠٠٠	رأس المال
١١٨٠٠٠٠٠		٦٦٠٠٠٠٠ سهم × ١٠٠
٢٥٠٠٠٠٠	١١٠٠٠٠٠	دائنون
٦٠٠٠٠٠٠	١٤٠٠٠٠٠	أوراق دفع
٨٨٠٠٠٠٠		مدينون
١٨٤٠٠٠٠٠		مصرف
٧٠٠٠٠٠٠		خسائر متراكمة
٦٨٥٠٠٠٠٠	٦٨٥٠٠٠٠٠	

وفي ٢٠١٨/١/١ قررت الهيئة العامة غير العادية للمساهمين ما يلي:

- (١) إعادة تقدير بعض الأصول والخصوم كما يلي:
 - تقدر الآلات بمبلغ ٧٦٠٠٠٠٠٠ ل.س،
 - الأثاث بمبلغ ١٢٠٠٠٠٠٠ ل.س، والبضاعة بمبلغ ٥٥٠٠٠٠٠٠ ل.س.
 - يَكون مخصص للديون المشكوك فيها بمبلغ ١١٠٠٠٠٠٠ ل.س.
 - تبين وجود دين على الشركة غير مسجل في الدفاتر بمبلغ ٩٠٠٠٠٠٠ ل.س.
- (٢) تخفيض رأس المال بخسائر إعادة التقدير
- (٣) بالخسائر المتراكمة الواردة في الميزانية.
- (٤) إلغاء عدد من الأسهم مقابل التخفيض بالتناسب بين المساهمين.

المطلوب:

١. إثبات قيود اليومية اللازمة لتخفيض رأس المال في دفاتر الشركة.
٢. إعداد ميزانية الشركة بعد التخفيض مباشرة في ٢٠١٨/١/١.

الحل:

• قيود اليومية:

من ح إعادة التقدير		٨٠٠٠٠٠٠
إلى مذكورين		
ح/ آلات	٤٢٠٠٠٠٠	
ح/ أثاث	١٣٠٠٠٠٠	
ح/ البضاعة	٥٠٠٠٠٠	
ح/ م.د.م. فيها	١١٠٠٠٠٠	
ح/ الدائنون	٩٠٠٠٠٠٠	
إثبات النقص في الأصول والزيادة في الخصوم		
من ح/ رأس المال		١٥٠٠٠٠٠٠
إلى مذكورين		
ح/ إعادة التقدير	٨٠٠٠٠٠٠	
ح/ خسائر متراكمة	٧٠٠٠٠٠٠	
تخفيض رأس المال بخسائر إعادة التقدير		
والخسائر المتراكمة بإلغاء ١٥٠٠٠٠٠ سهم		

• الميزانية بعد التعديل في ٢٠١٨/١/١

أصول	الميزانية	خصوم
مبانٍ	٥١٠٠٠٠٠٠	رأس المال
آلات		٥١٠٠٠٠٠ سهم × ١٠٠
أثاث	١١٠٠٠٠٠	م.د.م. فيها
بضاعة	٢٠٠٠٠٠٠	دائنون
مدينون	١٤٠٠٠٠٠	أوراق دفع
مصرف		
١٤٠٠٠٠٠٠	٥٥٥٠٠٠٠٠	٥٥٥٠٠٠٠٠

المبحث الثاني استهلاك رأس المال

نصت المادة (٩٧) من قانون الشركات على استهلاك أسهم الشركة المساهمة المغفلة وفق ما يلي:

١. يجوز للشركة المساهمة المغفلة العامة شراء أسهمها وبيعها وفقاً للقواعد والأحكام الصادرة عن هيئة الأوراق بهذا الخصوص ولا تؤخذ الأسهم التي تمتلكها الشركة ولم يكتتب بها بعين الاعتبار لجهة توافر النصاب واتخاذ القرارات في اجتماعات الهيئات العامة.

٢. يجوز أن ينص النظام الأساسي للشركة على استهلاك أسهمها بطريقة القرعة إذا كان مشروعها مما يهلك تدريجياً أو يتعلق باستثمار مرفق عام ممنوح لمدة محددة.

٣. تمنح الشركة أصحاب الأسهم التي تم استهلاكها أسهما تدعى أسهم تمتع.

٤. يستفيد أصحاب أسهم التمتع من جميع الحقوق التي يستفيد منها أصحاب الأسهم العادية ماعدا استرداد قيمة السهم الاسمية عند تصفية الشركة.

ألزم قانون الشركات السوري الشركات المساهمة المغفلة عند استهلاك رأس المال أخذ موافقة الهيئة العامة على ذلك، وأن يتم الاستهلاك عن طريق الاحتياطي الاختياري، وأن تؤدي قيمة السهم كاملة.

ويمكن تعريف استهلاك رأس المال بأنه تخفيض لرأس المال الاسمي، يقابله حجز جزء من الأرباح بمقدار هذا التخفيض باسم احتياطي رأس المال.

ومن التعريف نلاحظ أن استهلاك رأس المال هو شكل خاص من تخفيض رأس المال يتميز بتكوين احتياطي استهلاك رأس المال مقابل المبلغ المخفض من رأس المال. وتلجأ الشركات المساهمة المغفلة إلى استهلاك رأس مالها للأسباب الآتية:

١. إذا كان مدة الشركة محدودة.

٢. إذا كانت الشركة مكونة لاستثمار أصول قابلة للنفاذ، مثل المناجم وآبار النفط أو أصول قابلة للهلاك كالسفن التجارية، والطائرات وتنتهي الشركة بنفاذ أو هلاك هذه الأصول، ففي هذه الحالة يكون من الأصح أن تستهلك الشركة رأس مالها تدريجياً

حتى إذا حل موعد انتهاء الشركة وتصفيتهما تكون قد ردت رأس المال للمساهمين كله أو معظمه، ما يخفف عنها عبء رده دفعة واحدة.

٣. إذا كانت الشركة المساهمة المغفلة تستثمر امتيازاً حكومياً واشترط في صك الامتياز أن الدولة تصبح مالكة لجميع أصول الشركة الثابتة عند انقضاء مدة الامتياز مثل شركات الكهرباء وشركات الخطوط الحديدية.

ويمكن بيان خصائص استهلاك رأس المال من خلال عرض الفرق بينه وبين تخفيض رأس المال فيما يلي:

١. يقابل استهلاك رأس المال تكوين احتياطي بالقيمة المستهلكة (احتياطي استهلاك رأس المال)، أما عند تخفيض رأس المال فلا يتم تكوين هذا الاحتياطي.

٢. نتيجة لما سبق لا يؤدي استهلاك رأس المال إلى تخفيض حقوق المالكين ولا الإخلال بضمان الدائنين بسبب الاحتياطي المحتجز لذلك، في حين يؤدي تخفيض رأس المال إلى إنقاص حقوق الملكية للمساهمين، وقد يؤثر على ضمان الدائنين.

٣. عند استهلاك رأس المال يرد قيمة عدد من الأسهم لا تتقطع صلة المساهم بالشركة لأن الشركة تمنحه في هذه الحالة أسهم تمتع بدلاً عن أسهمه المستهلكة التي تخوله جميع حقوق المساهم العادي عدا الحق في استرداد القيمة الاسمية عند التصفية، أما عند تخفيض رأس المال برد قيمة عدد من الأسهم، فقد تتقطع صلة المساهم بالشركة الذي ردت له قيمة أسهمه.

يجري استهلاك رأس المال بأحد الأساليب الآتية:

١. رد قيمة عدد من الأسهم سنوياً وبالقرعة، وهنا يعطى المساهم لقاء أسهمه المستهلكة أسهم تمتع.

٢. رد جزء من قيمة الأسهم جميعها، وبذلك يتم تخفيض القيمة الاسمية لأسهم الشركة، وفي هذه الحالة لا داعي لمنح المساهمين أسهم تمتع لأنهم جميعاً على قدم المساواة، على ألا يتعارض ذلك مع القوانين والأنظمة النافذة بهذا الشأن.

٣. شراء أسهم الشركة من السوق المالي واستهلاكها وخاصة عندما يكون سعر السهم في السوق المالي أقل من قيمته الاسمية، وهنا أيضاً لا داعي لإصدار أسهم تمتع.

المسألة (٧)

كانت ميزانية إحدى الشركات المساهمة المغفلة في ٢٠١٧/١٢/٣١ كما يلي:

أصول	الميزانية	خصوم
٤٥٠٠٠٠٠٠	أصول ثابتة	رأس المال
٣٧٥٠٠٠٠٠	أصول متداولة	٧٥٠٠٠٠٠ سهم ١٠٠×
٢٠٥٠٠٠٠٠	مصرف	أرباح الدورة
		دائنون
١٠٣٠٠٠٠٠٠		١٠٣٠٠٠٠٠٠

وبتاريخه قررت الشركة استهلاك مبلغ ٧٥٠٠٠٠٠٠ من رأس مالها. المطلوب:

- (١) إثبات قيود اليومية اللازمة لاستهلاك رأس المال.
- (٢) إعداد الميزانية بعد الاستهلاك، وفق كل من الافتراضات الآتية:

- أ. رد قيمة ٧٥٠٠٠٠ سهماً بالقرعة.
- ب. رد جزء من قيمة كل سهم يتناسب مع مبلغ الاستهلاك.
- ج. شراء ٧٥٠٠٠٠ سهماً من البورصة بسعر ٩٥ ل.س للسهم واستهلاكها.

الحل:

الافتراض الأول: رد قيمة ٧٥٠٠٠٠ سهم بالقرعة:

- عندما تقرر الشركة استهلاك جزء من رأس مالها، تقوم بحجز جزء من أرباحها لصالح احتياطي استهلاك رأس المال يقابل مبلغ الاستهلاك المقرر بالقيود التالي:

٧٥٠٠٠٠٠	من د/ توزيع أرباح وخسائر
٧٥٠٠٠٠٠	إلى د/ احتياطي استهلاك رأس المال
	حجز احتياطي استهلاك رأس المال من الأرباح

- ثم يتم تخفيض رأس المال بقيمة الأسهم المستهلكة بالقيود:

٧٥٠٠٠٠٠	من د/ رأس المال
٧٥٠٠٠٠٠	إلى د/ إلى د/ المساهمين
	تخفيض رأس المال وإثبات المبلغ لحساب المساهمين

• ثم يتم سداد المبلغ للمساهمين المستهلكة أسهمهم بالقيد:

٧٥٠٠٠٠٠		من د/ المساهمين
	٧٥٠٠٠٠٠	إلى د/ المصرف
		سداد قيمة الأسهم المستهلك للمساهمين

وتكون الميزانية بعد استهلاك رأس المال كما يلي:

أصول	الميزانية بعد الاستهلاك	خصوم
٤٥٠٠٠٠٠٠	أصول ثابتة	رأس المال
٣٧٥٠٠٠٠٠	أصول متداولة	٦٧٥٠٠٠٠ سهم ١٠٠×
١٣٠٠٠٠٠٠	مصرف	٧٥٠٠٠٠٠ احتياطي أس. رأس المال
		١١٥٠٠٠٠٠ أرباح الدورة
		٩٠٠٠٠٠٠ دائنون
		٩٥٥٠٠٠٠٠

الافتراض الثاني: رد جزء من قيمة كل سهم يتناسب مع مبلغ الاستهلاك:

٧٥٠٠٠٠٠		من د/ توزيع أرباح وخسائر
	٧٥٠٠٠٠٠	إلى د/ احتياطي استهلاك رأس المال
		حجز مبلغ من الأرباح لاستهلاك الأسهم
٧٥٠٠٠٠٠		من د/ رأس المال
	٧٥٠٠٠٠٠	إلى د/ إلى د/ المساهمين
		تخفيض رأس المال بتخفيض قيمة السهم بمقدار ١٠ ل.س (٧٥٠٠٠٠٠ سهم ١٠× ل.س)
٧٥٠٠٠٠٠		من د/ المساهمين
	٧٥٠٠٠٠٠	إلى د/ المصرف
		سداد جزء من قيمة الأسهم للمساهمين

وتكون الميزانية بعد استهلاك رأس المال كما يلي:

أصول	الميزانية بعد الاستهلاك	خصوم
٤٥٠.٠٠٠.٠٠٠	٦٧٥.٠٠٠.٠٠٠	رأس المال
٣٧٥.٠٠٠.٠٠٠		٧٥.٠٠٠.٠٠٠ سهم × ٩٠
١٣٠.٠٠٠.٠٠٠	٧٥.٠٠٠.٠٠٠	احتياطي أس. رأس المال
	١١٥.٠٠٠.٠٠٠	أرباح الدورة
	٩٠.٠٠٠.٠٠٠	دائنون
٩٥٥.٠٠٠.٠٠٠	٩٥٥.٠٠٠.٠٠٠	

الافتراض الثالث: شراء ٧٥.٠٠٠ سهماً من البورصة بسعر ٩٥ ل.س

هنا يتم حجز المبلغ من الأرباح لاستهلاك الأسهم قبل شرائها، وعند شراء الأسهم تثبت عملية الشراء مع مراعاة وجود ربح أو خسارة نتيجة ذلك وإثباتها أصولاً في الدفاتر.

أرباح شراء الأسهم = ٧٥.٠٠٠ سهم × ٥٠ ل.س = ٣٧٥.٠٠٠ ل.س

٧٥.٠٠٠.٠٠٠	من د/ توزيع أرباح وخسائر إلى د/ احتياطي استهلاك رأس المال حجز مبلغ من الأرباح لاستهلاك الأسهم	٧٥.٠٠٠.٠٠٠
٧٥.٠٠٠.٠٠٠	من د/ الأسهم المشتراة إلى مذكورين د/ المصرف د/ أرباح شراء الأسهم	٧١٢٥.٠٠٠ ٣٧٥.٠٠٠
شراء ٧٥.٠٠٠ سهم من أسهم الشركة بسعر ٩٥ ل.س للسهم لاستهلاكها وإثبات ربح شراء الأسهم		
٧٥.٠٠٠.٠٠٠	من د/ رأس المال إلى د/ الأسهم المشتراة تخفيض رأس المال بقيمة الأسهم المشتراة	٧٥.٠٠٠.٠٠٠

وتكون الميزانية بعد استهلاك رأس المال كما يلي:

أصول	الميزانية بعد الاستهلاك	خصوم
٤٥٠.٠٠٠.٠٠٠	أصول ثابتة	رأس المال
٣٧٥.٠٠٠.٠٠٠	أصول متداولة	٦٧٥.٠٠٠ سهم ١٠٠×
١٣٣٧٥.٠٠٠	مصرف	احتياطي أس. رأس المال
		أرباح الدورة
		أرباح شراء الأسهم
		دائنون
		٩٥٨٧٥.٠٠٠

أسئلة الفصل الرابع وتمارينه

أولاً: الأسئلة

- ١) متى تلجأ الشركات المساهمة المغفلة إلى تخفيض رأس المال؟
- ٢) اذكر شروط تخفيض رأس المال.
- ٣) ما هي طرق تخفيض رأس المال؟
- ٤) ما هي طرق استهلاك رأس المال؟
- ٥) ما هو الفرق بين استهلاك رأس المال وتخفيض رأس المال؟
- ٦) ما هي دواعي (أسباب) استهلاك رأس المال؟
- ٧) عدد أساليب استهلاك رأس المال.
- ٨) كيف تتم المعالجة المحاسبية لاستهلاك رأس المال؟

ثانياً: التمارين غير المحلولة

تمرين (١)

بتاريخ ٢٠١٧/٢/١ تأسست شركة مساهمة مغفلة لصناعة السجاد برأس مال قدره ٥٠٠.٠٠٠.٠٠٠ ل.س، مقسم إلى ٥٠٠.٠٠٠ سهم القيمة الاسمية للسهم ١٠٠ ل.س. اكتب المؤسسون على ١٠٠.٠٠٠ سهم وسددوا قيمتها دفعة واحدة، وطرحت باقي الأسهم للاكتتاب العام على أن تسدد قيمتها على أربعة أقساط كما يلي:

٤٠ ل.س عند الاكتتاب في ٢٠١٧/٣/١

٣٠ ل.س قسط ثاني في ٢٠١٧/٤/١

٢٠ ل.س قسط ثالث في ٢٠١٧/٥/١

١٠ ل.س قسط رابع في ٢٠١٧/٦/١

وقد تم الاكتتاب على ٦٠٠٠٠٠ سهم فخصصت الأسهم على المساهمين بالتناسب وحولت الزيادة إلى القسط الثاني.

عند استحقاق القسط الثاني سدد المساهمون ما عليهم من قيمة القسط.

في ٢٠١٧/٤/١٥ وجدت الشركة أن رأس المال المدفوع كافٍ لأعمالها فقررت بعد موافقة الهيئة العامة والجهات المختصة **تخفيض** رأس مالها بإلغاء المطالبة بالقسطين الباقيين، فتم إبلاغ المساهمين بذلك وأعيد تخصيص الأسهم بما يتناسب مع التخفيض.

المطلوب:

إثبات قيود اليومية لتأسيس الشركة وإعداد الميزانية الافتتاحية لها بتاريخ ٢٠١٧/٤/٢

٢. إثبات قيود اليومية لتخفيض رأس المال الشركة وإعداد ميزانيتها بعد التخفيض

تمرين (٢)

فيما يلي ميزانية إحدى الشركات المساهمة المغفلة في ٢٠١٨/١/١:

أصول	الميزانية	خصوم
٤٠٠٠٠٠٠٠	أصول مختلفة	رأس المال
٨٠٠٠٠٠٠	قسط تحت الطلب	٤٠٠٠٠٠٠ سهم × ١٠٠
١٢٠٠٠٠٠٠	المصرف	خصوم مختلفة
٦٠٠٠٠٠٠٠		٦٠٠٠٠٠٠٠

وبسبب الجمود الاقتصادي وكفاية رأس المال المدفوع قررت الشركة تخفيض رأس مالها، بإلغاء القسط الأخير (تحت الطلب)، وبالتالي إلغاء عدد من الأسهم بالتناسب علماً أن القسط تحت الطلب يخص جميع المكتتبين (المؤسسين والمساهمين).

المطلوب:

١. إثبات قيود اليومية اللازمة لتخفيض رأس المال في دفاتر الشركة.

٢. إعداد الميزانية بعد تخفيض رأس المال

تمرين (٣)

كانت ميزانية شركة الدهانات المساهمة المغفلة بتاريخ ٢٠١٧/١/١ كما يلي:

أصول	الميزانية	خصوم
أصول مختلفة	٨٠٠٠٠٠٠٠	رأس المال
مصرف	١٥٠٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠٠ سهم ١٠٠×
	٩٥٠٠٠٠٠٠	دائنون
		٩٥٠٠٠٠٠٠

وبتاريخه، تقرر تخفيض رأس المال بمقدار ١٦٠٠٠٠٠٠ ل.س، وذلك بإلغاء عدد الأسهم بما يتناسب مع التخفيض ورد قيمتها لأصحابها أصولاً. المطلوب:

(١) إثبات قيود اليومية اللازمة لتخفيض رأس مال الشركة

(٢) إعداد الميزانية بعد التخفيض.

تمرين (٤)

كانت ميزانية شركة الدهانات المساهمة المغفلة بتاريخ ٢٠١٨/١/١ كما يلي:

أصول	الميزانية	خصوم
أصول مختلفة	٧٦٠٠٠٠٠٠٠	رأس المال
مصرف	١٢٠٠٠٠٠٠٠	٧٦٠٠٠٠٠ سهم ١٠٠×
	٨٨٠٠٠٠٠٠٠	دائنون
		٨٨٠٠٠٠٠٠٠

وقررت الشركة بتاريخه تخفيض رأس المال فقامت بشراء ٦٠٠٠٠ سهم من أسهمها من السوق المالي (البورصة) وألغتها أصولاً. المطلوب:

- إثبات قيود اليومية اللازمة لتخفيض رأس مال الشركة المساهمة وإعداد ميزانيتها بعد التخفيض حسب كل من الافتراضات التالية:

(١) ثمن الشراء ١٠٠ ل.س للسهم الواحد.

(٢) ثمن الشراء ٩٥ ل.س للسهم الواحد

(٣) ثمن الشراء ١١٠ ل.س للسهم الواحد.

تمرين (٥) فيما يلي ميزانية إحدى الشركات المساهمة المغفلة في ٢٠١٧/١٢/٣١:

أصول	الميزانية	خصوم
٤٠٠٠٠٠٠٠	أصول مختلفة	رأس المال
١٠٠٠٠٠٠٠	المصرف	٢٠٠٠٠٠٠ سهم ١٠٠×
		التزامات مختلفة
٥٠٠٠٠٠٠٠		٣٠٠٠٠٠٠٠
		٥٠٠٠٠٠٠٠

وفي ٢٠١٨/١/١ تقرر تخفيض رأس المال بسبب زيادته عن الحاجة بمقدار الربع ورد المبلغ للمساهمين عن طريق المصرف بعد اتخاذ الإجراءات اللازمة.

المطلوب:

إثبات قيود اليومية اللازمة لتخفيض رأس المال في دفاتر الشركة وإعداد الميزانية بعد تخفيض رأس المال، حسب كل من الافتراضين الآتيين:

(١) رد قيمة عدد من الأسهم بمقدار التخفيض

(٢) رد جزء من القيمة الاسمية للسهم بمقدار التخفيض

تمرين (٦) : كانت ميزانية إحدى الشركات المساهمة المغفلة للحديد كما يلي:

أصول	الميزانية	خصوم
٧٠٠٠٠٠٠٠	أصول مختلفة	رأس المال
٨٠٠٠٠٠٠٠	خسائر متراكمة	٦٠٠٠٠٠٠ سهم ١٠٠×
		دائنون
٧٨٠٠٠٠٠٠		١٨٠٠٠٠٠٠
		٧٨٠٠٠٠٠٠

وبتاريخه تقرر تخفيض رأس المال بإطفاء الخسائر المتراكمة، وذلك بإلغاء عدد من الأسهم بقيمة الخسائر. والمطلوب:

- إثبات قيود اليومية اللازمة لتخفيض رأس مال الشركة وإعداد ميزانيتها بعد التخفيض.

تمرين (٧) كانت ميزانية إحدى الشركات المساهمة المغفلة في ٢٠١٧/١٢/٣١ كما يلي:

أصول	الميزانية	خصوم
أصول ثابتة ١٨٠٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠٠	رأس المال
أصول متداولة ٩٠٠٠٠٠٠		٢٥٠٠٠٠ سهم ١٠٠×
مصرف ٦٠٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠٠	دائنون
٣٣٠٠٠٠٠٠	٣٣٠٠٠٠٠٠	

وفي ٢٠١٨/١/١ قررت الشركة المساهمة المغفلة إعادة النظر في قيمة أصولها، بحيث يعاد تقدير الأصول الثابتة لتصبح ١٥٠٠٠٠٠٠ ل.س، والأصول المتداولة لتصبح ٧٠٠٠٠٠٠ ل.س، أما باقي عناصر الميزانية فتقدر بقيمتها الدفترية الواردة فيها، كما قررت تخفيض رأس المال بخسائر إعادة التقدير.

المطلوب:

- إثبات قيود اليومية اللازمة لتخفيض رأس المال في دفاتر الشركة بإلغاء عدد من الأسهم بالتناسب بمقدار التخفيض.

تمرين رقم (٨)

في ٢٠١٧/١٢/٣١ كانت ميزانية إحدى الشركات المساهمة المغفلة كما يلي:

أصول	الميزانية	خصوم
عقارات ٢٤٠٠٠٠٠٠	٦٨٠٠٠٠٠٠	رأس المال
آلات ٩٨٠٠٠٠٠		٦٨٠٠٠٠ سهم ١٠٠×
أثاث ١٧٠٠٠٠٠	٢٦٠٠٠٠٠	دائنون
بضاعة ١٦٥٠٠٠٠٠	١٤٠٠٠٠٠	أوراق دفع
مدينون ٨٩٠٠٠٠٠		
مصرف ٣٤٠٠٠٠٠		
خسائر متراكمة ٧٧٠٠٠٠٠		
٧٢٠٠٠٠٠٠	٧٢٠٠٠٠٠٠	

وفي ٢٠١٨/١/١ قررت الهيئة العامة غير العادية للمساهمين ما يلي:

(١) إعادة تقدير قيمة الأصول والخصوم كما يلي:

- ✓ تقدر العقارات بمبلغ ٢٧٠٠٠٠٠٠٠، والآلات بمبلغ ٧١٠٠٠٠٠٠ ل.س، والأثاث بمبلغ ٦٠٠٠٠٠٠ ل.س، والبضاعة بمبلغ ١٢٥٠٠٠٠٠ ل.س.
- ✓ لدى فحص أرصدة المدينين ثبت وجود دين معدوم قدره ١٤٠٠٠٠٠٠ ل.س.
- ✓ تبين وجود دين على الشركة قدره ٩٠٠٠٠٠٠ ل.س، عمولات مستحقة على الشركة قدرها ٢٠٠٠٠٠٠ ل.س، لم يسجلا في الدفاتر.
- (٢) تخفيض رأس المال بخسائر إعادة التقدير وبالخسائر المتراكمة الواردة في الميزانية وذلك بإلغاء عدد من الأسهم يتناسب مع التخفيض.

المطلوب:

- إثبات قيود اليومية اللازمة لتخفيض رأس المال في دفاتر الشركة
- إعداد ميزانية الشركة بعد التخفيض في ٢٠١٨/١/١.

تمرين (٩)

كانت ميزانية شركة الوادي لمواد البناء المساهمة المغفلة في ٢٠١٧/١٢/٣١ كما يلي:

أصول	الميزانية	خصوم
أصول ثابتة ٣٦٠٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠٠٠	رأس المال
أصول متداولة ٣٠٠٠٠٠٠٠٠		٦٠٠٠٠٠٠٠ سهم ١٠٠×
مصرف ١٦٢٠٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠٠	أرباح الدورة
	٧٢٠٠٠٠٠٠٠	دائنون
٨٢٢٠٠٠٠٠٠٠	٨٢٢٠٠٠٠٠٠٠٠	

وبتاريخه قررت الشركة استهلاك ٦٠٠٠٠٠ سهماً من أسهمها. المطلوب:

- إثبات قيود اليومية اللازمة لاستهلاك رأس المال في دفاتر الشركة وإعداد الميزانية بعد الاستهلاك وفق كل من الحالات الآتية:

(١) رد قيمة ٦٠٠٠٠٠ سهماً بالقرعة.

(٢) رد جزء من قيمة كل سهم يتناسب مع مبلغ الاستهلاك.

(٣) شراء ٦٠٠٠٠٠ سهماً من البورصة بسعر ٩٠ ل.س للسهم واستهلاكها.

تمرين (١٠)

كانت ميزانية إحدى الشركات المساهمة المغفلة في ٢٠١٧/١٢/٣١ كما يلي:

أصول	الميزانية	خصوم
أصول ثابتة	٣٠٠٠٠٠٠	رأس المال
أصول متداولة		٣٠٠٠٠٠ سهم ١٠٠×
مصرف	٨٠٠٠٠٠	أرباح عام ٢٠١٥
	٤٠٠٠٠٠	دائنون
	٤٢٠٠٠٠٠	

وقررت الشركة بتاريخه شراء ٤٠٠٠٠ سهماً من أسهمها من السوق واستهلاكها.
المطلوب: إثبات قيود اليومية اللازمة لاستهلاك رأس المال وإعداد الميزانية بعد الاستهلاك وفق كل من الافتراضين الآتيين:

(١) ثمن الشراء ٩٠ ل.س. للسهم الواحد.

(٢) ثمن الشراء ١٠٥ ل.س. للسهم الواحد.

تمرين (١١)

في ٢٠١٧/١٢/٣١ كانت ميزانية إحدى الشركات المساهمة المغفلة كما يلي:

أصول	الميزانية	خصوم
مبان	٥٠٠٠٠٠٠	رأس المال
سيارات		٥٠٠٠٠٠ سهم ١٠٠ ×
أثاث	١٠٠٠٠٠	مخصص د.م. فيها
بضاعة	٥٠٠٠٠٠٠	دائنون
مدينون	٣٤٠٠٠٠٠	أوراق دفع
أوراق قبض		
مصرف		
نتيجة الدورة (خسارة)		
١٢٠٠٠٠٠٠	٥٨٥٠٠٠٠٠	

وفي تاريخه قررت الهيئة العامة غير العادية للمساهمين الآتي:

(١) إعادة تقدير أصول وخصوم الشركة لإظهارها على حقيقتها كما يلي:

✓ المباني بمبلغ ١٤٦٠٠٠٠٠ ل.س، والسيارات بمبلغ ٩٢٠٠٠٠٠ ل.س واعتبر

الأثاث معدوم القيمة بسبب تلفه، وقدرت البضاعة بمبلغ ٩٥٠٠٠٠٠ ل.س

✓ هناك دين معدوم قدره ٢٠٠٠٠٠ ل.س، وديون مشكوك في تحصيلها قدرها ٥٠٠٠٠٠ ل.س

✓ قدرت القيمة الحالية لأوراق القبض بمبلغ ٤٦٠٠٠٠٠ ل.س

✓ هناك أجور مستحقة قدرها ٣٠٠٠٠٠ ل.س.

(٢) تخفيض رأس المال لإطفاء نتيجة إعادة التقدير والخسائر الواردة في الميزانية.

(٣) إلغاء عدد من الأسهم بالتناسب مقابل المبلغ المخفض من رأس المال.

المطلوب:

١. إثبات قيود اليومية اللازمة لتخفيض رأس المال في دفاتر الشركة.

٢. إعداد ميزانية الشركة بعد التخفيض في ٢٠١٧/١/١.





الفصل الخامس

سندات القرض في الشركات المساهمة المغفلة

تعتمد المشروعات بصفة عامة والشركات المساهمة المغفلة بصفة خاصة على مصدرين أساسيين لتمويل أعمالها هما: التمويل الذاتي والاقتراض.

وتحصل الشركات المساهمة المغفلة على احتياجاتها الأساسية من الأموال من مصادر التمويل الذاتي، عن طريق إصدار الأسهم (رأس المال)، وعن طريق احتجاز جزء من الأرباح المحققة (الأرباح المحتجزة)، أي تمويل العمليات باستخدام مكونات حقوق الملكية، كما قد تلجأ الشركات المساهمة المغفلة إلى الاقتراض من الغير لتمويل أعمالها وذلك عن طريق إصدار السندات أو الحصول على قروض طويلة الأجل فضلاً عن الائتمان التجاري.

وكما كانت الأموال التي تحتاج إليها الشركة كبيرة والمدة أطول، كلما لجأت الشركة المساهمة إلى إصدار ما يعرف بأسناد أو سندات القرض (رأس المال المقترض)، حيث تجزأ الشركة القرض الذي تريده إلى أجزاء متساوية القيمة، يمثل كل منها سنداً، وتطرح للاكتتاب العام - كما في الأسهم - ويستحق المكتتبين بها فوائد ثابتة محددة على السند تدفع بشكل دوري ومنتظم وفي وقت (أو أوقات) محدد من كل سنة وتكون هذه الأسناد عادة مضمونة برهن الأصول الثابتة، مما يشجع الجمهور على الاكتتاب بها دون التدقيق في المركز المالي للشركة، وأهم ما يميز أسناد القرض أنها قابلة للتداول كما الأسهم. وعليه يمكن تلخيص وسائل الاقتراض التي قد تلجأ إليها الشركة المساهمة المغفلة في ثلاث:

١. فتح اعتماد بحساب جاري لدى المصارف.
٢. الاقتراض المباشر من شخص (عادي أو اعتباري) أو عدة أشخاص.
٣. إصدار سندات قرض.

وسنبحث فقط في سندات القرض بالنظر لأهميته وخصوصيته في الشركات المساهمة المغفلة وفي عالم المال عموماً، وسنركز في دراستنا على النقاط التالية:

١. التعريف بطبيعة السند مع المقارنة بطبيعة السهم.
٢. شروط إصدار السندات.

٣. أنواع السندات.
٤. المعالجة المحاسبية لإصدار السندات.
٥. المعالجة المحاسبية لفائدة السندات.
٦. المعالجة المحاسبية لرد قيمة السندات.

المبحث الأول طبيعة سندات القرض

طبيعة السند

تعرف سندات (أسناد) القرض بأنها "أوراق مالية ذات قيمة اسمية واحدة قابلة للتداول وغير قابلة للتجزئة تصدرها الشركة المساهمة للحصول على قرض تتعهد الشركة بموجبهها بسداد القرض وفوائده وفقاً لشروط الإصدار"^(١).

ويتم الاقتراض بوسيلة سندات القرض بإصدار السندات من قبل الشركة المساهمة المغفلة وتوجيهها الدعوة للجمهور (جميع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين) بالاكتتاب عليها، وكل مكتتب يصبح ممولاً مقرضاً للشركة بمقدار ما يكتتب به من سندات القرض، على أن ترد قيمتها في تاريخ محدد (غالباً لفترة متوسطة أو طويلة الأجل)، ويستحق مالكو السندات (المكتتبين) فوائد عنها محددة في عقد القرض وعلى كل سند تدفع لهم في آجال محددة.

ويطلق على مجموع سندات القرض المصدرة "إصدار السندات"، وهو عقد يمثل مديونية طرف معين "الشركة المصدرة للسندات" لطرف آخر "حملة السندات" ويمثل بمقدار إصدار السندات العقد الأساسي بين الشركة المصدرة وحملة السندات. يتضمن السند البيانات الخاصة بشروط الإصدار وأهمها:

- على وجه السند:

١. اسم الشركة المقترضة وعنوانها ورقم سجلها وتاريخه ومدة الشركة.
٢. اسم صاحب السند.
٣. رقم السند ونوعه وقيمه الاسمية ومدته وسعر الفائدة.

^(١) قانون الشركات السوري الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ تاريخ ٢٠١١/٢/١٤ المادة ١٢١ الفقرة ٢.

- على ظهر السند:

١. مجموع قيم سندات القرض المصدرة.
 ٢. مواعيد وشروط إطفاء السندات (رد قيمتها) ومواعيد استحقاق الفائدة.
 ٣. الضمانات الخاصة للدين الذي يمثل السند أن وجد.
 ٤. أي شروط وأحكام أخرى تقرر هيئة الأوراق وجوب إدراجها أو أية شروط ترى الشركة المقترضة إضافتها إلى السند شريطة أن تتوافق هذه الإضافات مع شروط الإصدار.
- وللسندات عدة خصائص أهمها:

١. السندات ذات قيمة اسمية واحدة في الإصدار الواحد.
٢. السندات قابلة للتداول في سوق الأوراق المالية كالأسم.
٣. السندات تمثل قرضاً في ذمة الشركة له أجل معين، وتعطي حاملها الحق في الحصول على فائدة محددة تدفع في آجال معينة.
٤. يجوز أن يطرح سند القرض للاكتتاب بالقيمة الاسمية أو بخصم إصدار أو بعلاوة إصدار، وفي جميع الحالات يسدد السند بقيمته الاسمية^(١).

الفرق بين السهم والسند

١. يمثل سند القرض ديناً على الشركة واجب الأداء بتاريخ معين، في حين يمثل السهم حصة في رأس مال الشركة.
٢. يتقدم حملة اسناد القرض على المساهمين في استيفاء قيمة اسنادهم من أصول الشركة عند تصفيتها.
٣. يستوفي حملة اسناد القرض فائدة دورية ثابتة سواء حققت الشركة ربحاً أم خسارة، في حين يأخذ المساهم حصته من الربح في حال وجود أرباح فقط.
٤. لا يجوز أن يصدر السهم بأقل من قيمته الاسمية، ويمكن أن يصدر السند بأقل من قيمته الاسمية.
٥. السهم يعطي حامله الحق في إدارة الشركة والسند لا يعطي حامله مثل هذا الحق.
٦. حامل السهم المستهلك يستمر كمساهم ويأخذ نصيبه من الربح أما حامل السند المستهلك فتقطع صلته بالشركة.

^(١) - قانون الشركات السوري الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ تاريخ ٢٠١١/٢/١٤ المادة ١٢١ الفقرة ٤.

٧. السند ترد قيمته في تاريخ معين يحدد عند الإصدار، في حين أن السهم لا ترد قيمته إلا عند التصفية أو الاستهلاك.

أسباب إصدار السندات

في كثير من الأحيان تفضل الشركات المساهمة المغفلة للحصول على أموال إضافية لتمويل نشاطها اللجوء إلى الاقتراض طويل الأجل وخاصة بإصدار سندات قرض (رأس المال المقترض) بدلاً من زيادة رأس المال بإصدار أسهم جديدة وذلك لعدة أسباب أهمها:

١. قد يكون المركز المالي غير مشجع لإقبال الجمهور على الاكتتاب بأسهم جديدة تصدرها الشركة المساهمة.
٢. قد يكون وضع الشركة المالي جيداً وأعمالها ناجحة إلا أنها لا تريد إدخال مساهمين جدد إلى الشركة لكي لا تبدد الجهود وتقلل أرباح المساهمين القدامى (عائد السهم) وتضعف سيطرتهم على إدارة الشركة المساهمة.
٣. رغبة معظم الشركات الاقتراض بإصدار سندات قرض لسهولة إصدارها ولإقبال المستثمرين على هذا النوع من الاستثمار الذي يضمن استردادهم لأموالهم والحصول على إيرادات ثابتة (الفوائد)، ولو كان أقل نسبياً مقارنة بمجالات الاستثمار الأخرى كالأسهم التي تنطوي على مخاطر استثمار أكبر.
٤. الميزة الضريبية، حيث تعد الفائدة على السندات من النفقات المقبولة ضريبياً، بينما تعد عائدات الأسهم بنوعيتها توزيعاً للأرباح وليست من النفقات.
٥. تعدّ السندات وسيلة تمويل مناسبة جداً عند حاجة الشركة لأموال كبيرة ولفترة محددة من الزمن (لتمويل نشاط استثنائي)، والشركة بذلك تتقاضي تعطيل جزء من رأس المال فيما إذا لجأت الشركة إلى إصدار أسهم جديدة لسد حاجتها المؤقتة للأموال الإضافية، لأنها في هذه الحالة -إذا لجأت إلى زيادة رأس مال- ستجد نفسها بعد زوال الحاجة المؤقتة للمال أمام فائض من رأس المال لا حاجة له ولا يمكن رده أو استهلاكه إلا بعد فترة زمنية محددة وبشروط محددة، أما السندات فإنه من الممكن استهلاكها خلال الفترة الزمنية للقرض، أو رد قيمتها في نهاية المدة الزمنية المحددة لقرض السندات.

شروط إصدار السندات

يتوقف إصدار أسناد القرض على استكمال الشروط الآتية:

١. أن يكون رأس مال الشركة مدفوع بكامله.
 ٢. ألا يتجاوز القرض رأس مال الشركة.
 ٣. أن تحصل الشركة على موافقة الهيئة العامة العادية عند إصدار أسناد قرض عادية وأن تحصل على موافقة الهيئة العامة غير العادية عندما يتم إصدار أسناد قرض قابلة للتحويل إلى أسهم، وتعتبر موافقتها هذه بمثابة موافقة على زيادة رأس مال الشركة.
 ٤. الحصول على موافقة وزارة الاقتصاد والتجارة وموافقة هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.
 ٥. يجب على مجلس إدارة الشركة الإعلان عن الاكتتاب بأسناد القرض في صحيفتين يوميتين ولمرتتين على الأقل على أن يتضمن الإعلان تاريخ قرار الهيئة العامة العادية أو غير العادية بالموافقة على الإصدار مع الإشارة إلى عدد الأسناد التي يراد إصدارها وقيمتها الاسمية وأي خصومات أو علاوة إصدار ومعدل فائدتها وموعد الوفاء بها وشروطه وضمائنه وعدد أسناد القرض التي أصدرتها الشركة من قبل مع ضماناتها ومقدار رأسمال الشركة وفيما إذا كانت الأسناد قابلة للتحويل، وقيمة المقدمات العينية ونتائج الميزانية الأخيرة المصدقة، ورقم وتاريخ موافقة هيئة الأوراق والأسواق المالية.
 ٦. تسجل أسناد القرض بأسماء مالكيها وتوثق التصرفات التي تجري عليها في سجلات الشركة المصدرة لها أو لدى الجهة الحافظة لهذه السجلات، وتكون هذه الأسناد قابلة للتداول في أسواق الأوراق المالية في حال إدراجها في هذه الأسواق ووفقاً لقواعد السوق النازمة لعملية تداولها وللقواعد والشروط التي تضعها هيئة الأوراق^(١).
- ويحق للمكتتبين بالسندات أن يلغوا اكتتابهم وأن يستردوا المبالغ التي دفعوها إذ لم تراعى الشروط السابقة.

^(١) - قانون الشركات السوري الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ تاريخ ٢٠١١/٢/١٤ المادة ١٢٥.

وإذا لم يكن ثمن الأسناد قد دفع بتمامه عند الاكتتاب ولم يلب المكتتبين الدعوات الموجهة إليهم لدفع الباقي عند استحقاقه، يحق للشركة أن تباع هذه الأسناد إما بالمزاد العلني أو بسعر السوق المالي إن وجدت.

ويجوز إصدار اسناد القرض ذات النصيب بقرار من وزير الاقتصاد والتجارة بناءً على طلب الهيئة العامة، كما يجوز إصدار اسناد قرض ذات مكافأة تدفع عند استهلاك السند أو وفائه.

أنواع السندات

يمكن تصنيف السندات عدة تصنيفات تبعاً للأساس المستخدم للتمييز بينها:

أ. من حيث ملكيتها:

١. سندات قرض اسمية: تسجل بأسماء مالكيها، وتنتقل ملكيتها وفقاً لأحكام قانون السوق ويوثق البيع في سجلات الشركة التي أصدرت السند وتنشأ ملكية السند من تاريخ توثيق عقد البيع في السوق.

٢. سندات قرض لحاملها: تعطي الحق لحائز هذا السند ملكية السند واستعمال الحقوق المترتبة له بموجبها وتنتقل ملكيتها بمجرد التسليم.

ب. من حيث درجة ضمانها:

١. سندات مضمونة: وهي سندات مضمونة بالأصول الثابتة للشركة أو بضمان المركز المالي للشركة أو بضمان أحد المصارف ويتمتع حملة هذا النوع من السندات بأولوية في استرداد قيمة سنداتهم عند التصفية قبل مقرضي ودائني الشركة العاديين.

٢. سندات غير مضمونة: وهي السندات العادية التي ليس لها أي ضمان، ويعامل صاحبها مثل أي دائن دون أية ميزة أخرى.

ج. من حيث إيرادها:

١. سندات ذات إيراد ثابت: وهي السندات التي تعطي صاحبها إيراداً دورياً ثابتاً كفاءة بنسبة مئوية ثابتة من القيمة الاسمية للسند وتدفع في مواعيد محددة بغض النظر عن نتيجة أعمال الشركة من ربح أو خسارة.

٢. سندات ذات إيراد متغير: وهي السندات التي يكون لها جزء ثابت من الإيراد يتمثل في فائدة ثابتة دورية والجزء الآخر يتمثل في إيراد متغير يتوقف على مقدار الأرباح التي تحصل عليها الشركة (بنسبة مئوية من ربح الشركة إضافة إلى الفوائد الثابتة).

د. من حيث قابلية تحويلها إلى أسهم:

١. سندات قابلة للتحويل: وهي السندات التي يسمح نظام الشركة بتحويلها إلى أسهم عادية أو أسهم ممتازة، ويشترط التحويل عند إصدار السندات.
٢. سندات غير قابلة للتحويل: وهي السندات التي لا يسمح نظام الشركة بتحويلها إلى أسهم ولم يرد شرط التحويل عند إصدارها.

هيئة مالكي أسناد القرض في الشركة المساهمة (المادة ١٣١، ١٣٢، ١٣٣)

- تتكون حكماً عند كل إصدار هيئة لمالكي أسناد القرض.
 - تسري قرارات هذه الهيئة على الغائبين وعلى المخالفين من الحاضرين.
 - تجتمع هيئة مالكي أسناد القرض لأول مرة بناء على دعوة مجلس إدارة الشركة المصدرة.
 - على مجلس إدارة الشركة خلال أسبوعين من تاريخ اختتام الاكتتاب توجيه دعوة الهيئة إلى الاجتماع.
 - يجب عليهم دعوتها للاجتماع عند طلب فريق من مالكي الأسناد يمثلون ١٠٪ من قيمتها.
 - تجتمع هذه الهيئة بناء على دعوة مجلس إدارة الشركة أيضاً.
 - تدعى هيئة مالكي الأسناد وفقاً للقواعد المقررة لدعوة الهيئة العامة العادية وتطبق على الدعوة واجتماعاتها الأحكام ذاتها التي تطبق على هذه الهيئة.
- أثر التمويل بالسندات على المساهمين:

إذا قامت الشركة بإصدار سندات قرض للتوسع في عملياتها بدلاً من زيادة رأس المال بإصدار أسهم جديدة، فإن ذلك قد يؤدي إلى منافع لحملة الأسهم أو الإضرار بهم وذلك بحسب استغلال الشركة لأموال السندات من فوائد بالمقارنة مع ما يتطلبه ذلك من تكاليف الاقتراض.^(١)

(١) محمد جليلاوي، محاسبة شركات الأموال، جامعة دمشق، ٢٠٠١

لتوضيح ذلك نفترض أن إحدى الشركات المساهمة لديها خطة للتوسع بأعمالها بمقدار (١٠ مليون ل.س) وأمامها خيارين إما بإصدار أسهم جديدة أو بإصدار سندات قرض مقابل فائدة ٧%. وعلى فرض ثبات الأرباح ومعدل الضريبة نلاحظ الآتي:

البيان	البديل الثاني إصدار سندات	البديل الأول إصدار أسهم
رأس المال بالأسهم (القيمة الاسمية ١٠٠)	٤٠٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠٠
إصدار ١٠٠٠٠٠ سهم جديد	-	١٠٠٠٠٠٠٠
إصدار سندات قرض ٧%	١٠٠٠٠٠٠٠	-
مجموع المطالبات	٥٠٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠٠
الأرباح قبل خصم الفائدة والضريبة	٨٠٠٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠٠٠
فائدة السندات ٧%	(٧٠٠٠٠٠٠)	-
الأرباح الصافية قبل الضريبة	٧٢٠٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠٠٠
ضريبة الدخل ٢٠%	(١٤٤٠٠٠٠٠)	(١٦٠٠٠٠٠٠)
صافي الربح بعد الضريبة	٥٧٦٠٠٠٠٠	٦٤٠٠٠٠٠٠
عدد الأسهم المتداولة	٤٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠
صافي الربح بعد الضريبة = ربحية السهم	١٤,٤ ل.س	١٢,٨ ل.س
عدد الأسهم المتداولة		
صافي الربح بعد الضريبة = معدل العائد	١٤,٤ %	١٢,٨ %
على حقوق الملكية = حقوق الملكية		

يتضح مما سبق أن الشركة تستطيع تحقيق معدل عائد بنسبة ١٤,٤% في حال قامت بإصدار سندات قرض بفائدة ٧% بينما تحقق معدل بنسبة ١٢,٨% في حال قامت بإصدار أسهم جديدة. يطلق عادة على عملية استخدام رأس المال المقترض بوساطة الشركات بعملية (الرفع المالي) أو المتاجرة بالملكية وعندما يكون معدل العائد على الموجودات أكبر من تكلفة الاقتراض (الفائدة على السندات).

يمكن للشركة الاعتماد بدرجة كبيرة على الرفع المالي بما يؤدي إلى زيادة العائد على حقوق الملكية بالأسهم العادية، وعلى الرغم من ذلك فإن زيادة الاعتماد على الرفع

المالي يمكن أن يؤدي إلى زيادة المخاطر بالنسبة لحملة الأسهم العادية لوجود احتمال انخفاض عائدهم بدرجة ملحوظة في السنوات المقبلة. كما أن زيادة المديونية الشركة بدرجة كبيرة قد يؤدي إلى عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المستحقة وقد يعرضها لمخاطر العسر والافلاس المالي مما يضر بمصالح المساهمين.

المبحث الثاني إصدار سندات القرض

إن إجراء الاكتتاب والإصدار الخاص بالسندات تشبه تماماً الإجراءات الخاصة بالأسهم، وقد نصت المادة ١٢٦ من قانون الشركات على ما يلي:

١. تدفع قيمة سند القرض عند الاكتتاب به دفعة واحدة.
 ٢. لمجلس الإدارة أن يكتفي بقيمة الاسناد التي تم الاكتتاب بها إذا لم تتم تغطية جميع الاسناد الصادرة خلال المدة المقررة.
 ٣. مع مراعاة أحكام المادة ١٢٣/١ البند ٢/ فإنه إذا تجاوز الاكتتاب عدد الاسناد المطروحة يجب أن توزع هذه الاسناد غرضاً بين المكتتبين على أن يراعى في ذلك جانب المكتتبين بعدد ضئيل.
- تتعدد حالات إصدار سندات القرض حسب سعر إصدارها، فيمكن إصدار السندات بقيمتها الاسمية، أو بعلاوة إصدار، أو بخصم إصدار.
- كما تتعدد حالات الاكتتاب بحسب حجم الاكتتاب، فيمكن أن يتم الاكتتاب على جميع السندات الصادرة بتمامها أو يكتب على أكثر أو أقل من السندات الصادرة.
- وبشكل عام تجري المعالجة المحاسبية لسندات القرض على مرحلتين:

الأولى: لإثبات الاكتتاب بالسندات وسداد قيمتها

والثانية: لتخصيص السندات على المكتتبين وإثبات قرض السندات، إضافة خصوصية المعالجة لكل حالة من حالات إصدار السندات والاكتتاب عليها والتي سنعرضها تالياً

أولاً- إصدار السندات بالقيمة الاسمية : تتم المعالجة المحاسبية بمرحلتين:

(١) الاكتتاب على السندات وسداد قيمتها دفعة واحدة

من د/ المصرف	xxx	
إلى د/ حملة السندات	xxx	

(٢) إصدار وتخصيص السندات على المكتتبين (حملة السندات)

من د/ حملة السندات	xxx	xxx
إلى د/ قرض السندات	xxx	

المسألة (١)

طرحت إحدى الشركة المساهمة المغفلة للاكتتاب العام ٤٥٠٠٠ سند قرض بفائدة ٨٪ بقيمة اسمية ٢٠٠ ل.س للسند الواحد، تم الاكتتاب عليها جميعها، وسددت قيمتها دفعة واحدة عن طريق المصرف. المطلوب:

١. إثبات قيود اليومية اللازمة لما سبق في دفاتر الشركة.

٢. بيان أثر العمليات السابقة في ميزانية الشركة.

الحل:

من د/ المصرف	٩٠٠٠٠٠٠	
إلى د/ حملة السندات	٩٠٠٠٠٠٠	
الاكتتاب على جميع السندات وسداد قيمتها دفعة واحدة (٤٥٠٠٠ سند ٢٠٠ ل.س)		
من د/ حملة السندات	٩٠٠٠٠٠٠	
إلى د/ قرض السندات	٩٠٠٠٠٠٠	
إصدار وتخصيص السندات على المكتتبين		

أصول	الميزانية	خصوم
٩٠٠٠٠٠٠	المصرف	قرض السندات ٨٪
		٩٠٠٠٠٠٠

ثانياً - الاكتتاب بأكثر من السندات المطروحة للاكتتاب

في بعض الأحيان يتم الاكتتاب بعدد من السندات أكثر من السندات المطروحة للاكتتاب العام، وفي هذه الحالة تقوم الشركة المساهمة بتخصيص السندات على المكتتبين بالتوزيع النسبي على النحو الذي مر معنا عند معالجة الأسهم، أي توزيع السندات المطروحة للاكتتاب على المكتتبين بنسبة ما اكتتب به كل منهم وعلى النحو التالي:

السندات المطروحة	السندات المخصصة للمكتب = السندات التي اكتب بها ×
السندات المكتتب بها	

وفي هذه الحالة وبعد تخصيص السندات ترد الزيادة في الاكتتاب إلى المكتتبين.

المسألة (٢): أصدرت إحدى الشركة المساهمة المغفلة ٣٠٠٠٠ سند بفائدة ٥٪، القيمة الاسمية للسند الواحد ٤٠٠ ل.س. تدفع عند الاكتتاب دفعة واحدة. وقد تم الاكتتاب على ٤٠٠٠٠ سند، فخصت السندات بشكل نسبي، وأعيدت قيمة الزيادة عن طريق المصرف. المطلوب:

١. إثبات قيود اليومية اللازمة لما سبق في دفاتر الشركة.

٢. بيان اثر العمليات السابقة في ميزانية الشركة

الحل:

١٦٠٠٠٠٠٠	من د/ المصرف إلى د/ حملة السندات الاكتتاب على ٤٠٠٠٠ سند وسداد قيمتها دفعة واحدة (٤٠٠٠٠ سند × ٤٠٠ ل.س.)	١٦٠٠٠٠٠٠
١٢٠٠٠٠٠٠	من د/ حملة السندات إلى د/ قرض السندات إصدار وتخصيص السندات على المكتتبين (٣٠٠٠٠ سند × ٤٠٠ ل.س.)	١٢٠٠٠٠٠٠
٤٠٠٠٠٠٠	من د/ حملة السندات إلى د/ المصرف رد الزيادة في الاكتتاب	٤٠٠٠٠٠٠

ملاحظة: السندات الصادرة كانت ٣٠٠٠٠ سند والسندات التي اكتب بها ٤٠٠٠٠ سند، وعليه تكون نسبة التخصيص ٤/٣ أو ٧٥٪ (٤٠٠٠٠/٣٠٠٠٠) أي أن لكل مكتب على أربع سندات يخص له ثلاثة. ويبدو أثر إصدار السندات في الميزانية كما يلي:

أصول	الميزانية	خصوم
١٢٠٠٠٠٠٠	المصرف	١٢٠٠٠٠٠٠
		قرض السندات ٨٪

ثالثاً - الاكتتاب بأقل من السندات المطروحة

إذا لم يتم الاكتتاب على جميع السندات المطروحة للاكتتاب، يكون أمام الشركة خيارين، فإما أن يتم إلغاء السندات غير المكتتب بها، أو يحتفظ بها لتطرح للاكتتاب مرة أخرى في وقت لاحق.

المسألة (٣)

في ٢٠١٧/١/١ أصدرت إحدى الشركة المساهمة المغفلة ٦٠٠٠٠ سند بفائدة ٨٪، القيمة الاسمية للسند الواحد ٨٠٠ ل.س. تدفع عند الاكتتاب دفعة واحدة. وقد تم الاكتتاب على ٤٥٠٠٠ سند فقط، وسددت القيمة دفعة واحدة، وتقرر الاحتفاظ بالسندات غير المكتتب بها لتطرح مرة ثانية لاحقاً. المطلوب:

١. إثبات قيود اليومية اللازمة لمعالجة سندات القرض

٢. بيان أثر العمليات السابقة في الميزانية

الحل:

٣٦٠٠٠٠٠٠	من د/ المصرف	٣٦٠٠٠٠٠٠	إلى د/ حملة السندات
			الاكتتاب على ٤٥٠٠٠ سند وسداد قيمتها دفعة واحدة (٤٥٠٠٠ سند × ٣٩٠ ل.س)
٣٦٠٠٠٠٠٠	من د/ حملة السندات	٣٦٠٠٠٠٠٠	إلى د/ قرض السندات
			إصدار وتخصيص السندات المكتتب بها

ملاحظة: عند إعادة إصدار السندات في وقت لاحق تجري المعالجة كما في حالة الإصدار الأول ويعتبر قرض السندات إصداراً ثانياً منفصلاً عن الأول لاعتبار أن تاريخ الاكتتاب لاختلاف تاريخ الاكتتاب، الذي يترتب عليه اختلاف تاريخ رد القرض وتاريخ سداد فوائده.

أصول	الميزانية	خصوم
١٦٠٠٠٠٠٠	المصرف	١٦٠٠٠٠٠٠
		قرض السندات ٨٪

رابعاً- إصدار السندات بعلاوة إصدار

أجاز قانون الشركات الصادر بالمرسوم رقم (٢٩) لعام ٢٠١١ إصدار السندات بعلاوة إصدار وكذلك بخصم إصدار.

علاوة إصدار السندات: هي الزيادة التي يدفعها المكتتب بالسندات على قيمتها الاسمية، أو هي الفرق بين القيمة الاسمية للسند وسعر الإصدار له.

وتلجأ الشركات إلى إصدار السندات بعلاوة إصدار عموماً عندما يكون معدل الفائدة الذي تدفعه الشركة المساهمة المغفلة على هذه السندات أكبر من المعدل السائد في السوق، لذلك عرف البعض علاوة إصدار السندات بأنها ما يدفعه صاحب السند مقابل ما يحصل عليه من فوائد تزيد على السعر السائد في السوق، والحقيقة هناك عوامل أخرى قد تؤثر في تحديد علاوة إصدار السندات، مثل:

١. الإقبال الشديد على الاستثمار.
 ٢. السمعة الطيبة للشركة مصدرة للسندات.
 ٣. وجود مزايا عينية أخرى لحملة السندات.
 ٤. مقدار مصاريف إصدار السندات إذا شاءت الشركة تغطيتها بعلاوة الإصدار.
- وتدفع علاوة إصدار السندات عند الاكتتاب، إضافة إلى القيمة الاسمية للسندات. والجدير بالذكر أن علاوة الإصدار لا تتحدد بطريقة عشوائية، ولكن هناك بعض الطرق التي يمكن استخدامها لتحديد مقدار تلك العلاوة، والتي تستخدم مع بعض المؤشرات الأخرى مثل:

١. الحالة الاقتصادية السائدة.
٢. مدى حاجة الشركة إلى الأموال.
٣. المركز المالي للشركة عند إصدار السندات.

لتحديد علاوة الإصدار بطريقة علمية هناك طرائق عديدة نذكر منها أهم طريقتين:

١. طريقة رسملة مقدار الزيادة في الفائدة المقررة للسندات، وذلك باستخدام معدل للرسملة يعادل سعر الفائدة السائدة في السوق.

لتوضيح هذه الطريقة نسوق المسألة التالية:

المسألة (٤)

أصدرت إحدى الشركة المساهمة المغفلة سندات قرض بفائدة ١٤٪ سنوياً، بقيمة اسمية ٤٠٠ ل.س للسند الواحد، وكان معدل الفائدة في السوق للاستثمار المماثل هو ١٠٪ سنوياً.

المطلوب: حساب علاوة إصدار السندات العادلة.

الحل:

$$\text{العائد السنوي للسند} = ٤٠٠ \times ١٤\% = ٥٦ \text{ ل.س.}$$

$$\text{العائد السنوي السائد لنفس النوع من الاستثمار} = ٤٠٠ \times ١٠\% = ٤٠ \text{ ل.س.}$$

$$\text{مقدار الزيادة في العائد المدفوع لحملة السند} = ٥٦ - ٤٠ = ١٦ \text{ ل.س.}$$

أي أن الشركة تسدد ١٦ ل.س إضافية سنوياً لمبلغ ٤٠٠ ل.س من الاستثمارات، ومن ثم يتعين على الشركة الحصول على مبلغ إضافي كعائد سنوي قدره ١٦ ل.س سنوياً لتحقيق التوازن وهو ما يطلق عليه علاوة الإصدار لذلك نرسم هذا العائد على أساس معدل الفائدة السائد فيكون.

$$\text{إذاً علاوة الإصدار} = ١٦ \times ١٠٠ \div ١٠ = ١٦٠ \text{ ل.س.}$$

٢. طريقة إيجاد القيمة الحالية لأصل قرض السندات، والذي سوف يسترد في نهاية فترة القرض، بالإضافة إلى إيجاد القيمة الحالية لمجموع الفوائد السنوية، التي يحصل عليها حامل السند خلال فترة القرض

وفق هذه الطريقة يتم استخدام معدل الفائدة السائدة في السوق كمعدل للحسم عند تحديد القيمة الحالية، وبمقارنة مجموع القيمة الحالية لكل من أصل قيمة السندات والفوائد الدورية المسددة (يمثل هذا المجموع قيمة الإصدار للسند)، مع القيمة الاسمية للسند، يمكن تحديد مقدار علاوة الإصدار الملائمة.

المسألة (٥)

إذا فرضنا أن إحدى الشركة المساهمة المغفلة تريد إصدار سندات قرض بقيمة اسمية ١٠٠ ل.س للسند الواحد، وبفائدة سنوية ١٢٪ تدفع كل ستة شهور، على أن ترد قيمة السندات بعد ١٠ سنوات، وقد كان معدل الفائدة السائد في السوق بتاريخ إصدار السندات هو ٨٪ سنوياً.

المطلوب:

تحديد سعر إصدار السندات والذي يجعل سعر الفائدة على هذه السندات يتماشى مع المعدل السائد في السوق.

الحل:

باستخدام جداول القيمة الحالية لتحديد القيمة الحالية لكل من القيمة الاسمية للسند والفوائد المركبة على أساس كل ٦ شهور نجد ما يلي:

القيمة الحالية للقيمة الاسمية لمدة ٢٠ فترة بمعدل ٤٪ = ٤٥,٦ ل.س.

القيمة الحالية للفائدة الدورية نصف السنوية لمدة ٢٠ فترة بمعدل ٤٪ = ٨١,٥٤

مجموع القيمة الحالية للقيمة الاسمية والفوائد = ٤٥,٦ + ٨١,٥٤ = ١٢٧,١٤

ل.س، ويمثل مجموع القيمة الحالية لسعر الإصدار المناسب لتلك السندات.

أي إن مقدار علاوة الإصدار = ١٢٧,١٤ - ١٠٠ = ٢٧,١٤ ل.س.

المعالجة المحاسبية لعلاوة إصدار السندات

علاوة الإصدار تعدّ التزاماً على الشركة المساهمة المصدرة لحملة السندات، يتم وفاؤها على دفعات عند سداد فوائد السندات بما يعادل الفرق بينها وبين الفوائد محسوبة، على أساس السعر السائد في السوق. وقد اختلفت آراء المحاسبين بخصوص الطريقة التي يمكن أن تعالج بها علاوة إصدار السندات، وهناك عدد من الآراء:

الرأي الأول: يعتبر أصحاب هذا الرأي علاوة الإصدار أرباحاً إيرادية قابلة للتوزيع على المساهمين وبالتالي تقفل في حساب الأرباح والخسائر الخاص بالسنة التي أصدرت فيها السندات، وهنا تقفل العلاوة في نهاية السنة المالية بالقيد:

من د/ علاوة إصدار السندات	xxx	
إلى د/ أ. خ	xxx	

الرأي الثاني: يرى اعتبار علاوة الإصدار من الأرباح الرأسمالية، واستخدامها أما في استهلاك مصاريف إصدار السندات، أو تكوين احتياطي رأس المال بها، أو ترحيلها إلى حساب احتياطي رأس المال إذا كان موجوداً سلفاً، ويكون القيد:

من د/ علاوة إصدار السندات	xxx	
إلى د/ احتياطي رأسمالي	xxx	

الرأي الثالث: أن الرأيين الأول والثاني لا ينسجمان وطبيعة علاوة إصدار السندات، فالعلاوة تحصل عليها الشركة لقاء معدل الفائدة المرتفع لسندات القرض التي تصدرها، والتي تدفع لحملة السندات أثناء مدة القرض، لذلك لا بد من استهلاك هذه العلاوة على مدى مدة القرض وبما يتناسب مع الفوائد المدفوعة، أي بنسبة ما تستفيد كل سنة مالية من القرض.

ومن المنطقي أن يعالج نصيب السنة من العلاوة مع الفائدة المستحقة عليها لتخفيف عبء الفائدة المرتفعة، لذلك يتم إقفال نصيب السنة من العلاوة في حساب فائدة قرض السندات المستحقة على هذه السنة، والرصيد الباقي من الفائدة بعد هذه التسوية يقل في حساب الأرباح والخسائر (أو قائمة الدخل)، ويدور رصيد العلاوة غير المستهلكة للعام القادم.

وهكذا في السنوات التالية حتى تنطفئ العلاوة مع نهاية مدة القرض، ويكون قيد إطفاء العلاوة إصدار السندات في الفائدة في كل عام كما يلي:

من ح/ علاوة إصدار السندات	×××
إلى ح/ فائدة قرض السندات	×××
إقفال نصيب السنة من العلاوة في حساب فائدة القرض	

المسألة (٦)

في ٢٠١٠/٧/١ أصدرت إحدى الشركات المساهمة المغفلة ٦٠٠٠٠ سند بفائدة ١٠٪ سنوياً، القيمة الاسمية للسند الواحد ٥٠٠ ل.س، وعلاوة إصدار ٢٠ ل.س للسند الواحد، على أن ترد قيمة السندات دفعة واحدة بعد خمس سنوات. وقد طرحت هذه السندات للاكتتاب العام، فاكتتب بها جميعاً، وبلغت مصاريف إصدار السندات ٥٠٠٠٠ ل.س.

المطلوب:

- (١) إثبات قيود اليومية اللازمة لإصدار سندات القرض.
- (٢) توزيع علاوة الإصدار على سنوات القرض.
- (٣) إظهار الأثر في الميزانية لعامي ٢٠١٠ و ٢٠١٢

الحل:

من د/ المصرف	٣١٢٠٠٠٠٠	
إلى د/ حملة السندات	٣١٢٠٠٠٠٠	
الاكتتاب على السندات وسداد قيمتها دفعة واحدة مع العلاوة (٦٠٠٠٠ سند ٥٢٠٠ ل.س)		
من د/ حملة السندات	٣١٢٠٠٠٠٠	
إلى مذكورين		
د/ قرض السندات	٣٠٠٠٠٠٠٠	
د/ علاوة إصدار السندات	١٢٠٠٠٠٠٠	
إصدار وتخصيص السندات المكتتب بها		
من د/ مصاريف إصدار السندات	٥٠٠٠٠	
إلى د/ المصرف	٥٠٠٠٠	
دفع مصاريف إصدار السندات		

معالجة علاوة إصدار السندات

أولاً- يتم إطفاء مصاريف إصدار السندات في العلاوة:

من د/ علاوة إصدار السندات	٥٠٠٠٠	
إلى د/ مصاريف إصدار السندات	٥٠٠٠٠	

ثم يوزع رصيد علاوة الإصدار على سنوات القرض

رصيد العلاوة = أصل العلاوة - مصاريف الإصدار

$$= ١٢٠٠٠٠٠ - ٥٠٠٠٠ = ١١٥٠٠٠٠ \text{ ل.س.}$$

نصيب السنة الكاملة = $١١٥٠٠٠٠ \div ٥$ سنوات = ٢٣٠٠٠٠ ل.س

ويكون نصيب عام ٢٠١٠ عن ٦ أشهر (من ١/٧ لغاية ٣١/١٢) أي:

نصيب ٢٠١٠ من العلاوة = $٢٣٠٠٠٠ \times ١٢/٦ = ١١٥٠٠٠$ ل.س

ونصيب كل من عام ٢٠١١ و ٢٠١٢ و ٢٠١٣ و ٢٠١٤ عن ١٢ شهر ٢٣٠٠٠٠ ل.س

ونصيب عام ٢٠١٥ عن ٦ أشهر (من ١/١ لغاية ٣٠/٦) أي:

نصيب عام ٢٠١٥ = $٢٣٠٠٠٠ \times ١٢/٦ = ١١٥٠٠٠$ ل.س.

وعليه يعد جدول توزيع العلاوة على سنين القرض كما يلي:

جدول توزيع علاوة إصدار السندات على سنوات القرض			
السنة	المدة بالأشهر	نصيب العام من علاوة الإصدار	رصيد العلاوة في ١٢/٣١ ... رصيد سابق - نصيب العام
٢٠١٠/٧/١	-	-	١١٥٠٠٠٠
٢٠١٠	٦ أشهر من ٧/١ - ١٢/٣١	١١٥٠٠٠ (١٢/٦ × ٢٣٠٠٠٠)	١٠٣٥٠٠٠ (١١٥٠٠٠ - ١١٥٠٠٠٠)
٢٠١١	١٢ شهراً	٢٣٠٠٠٠	٨٠٥٠٠٠
٢٠١٢	١٢ شهراً	٢٣٠٠٠٠	٥٧٥٠٠٠
٢٠١٣	١٢ شهراً	٢٣٠٠٠٠	٣٤٥٠٠٠
٢٠١٤	١٢ شهراً	٢٣٠٠٠٠	١١٥٠٠٠
٢٠١٥	٦ أشهر من ١/١ - ٦/٣٠	١١٥٠٠٠ (١٢/٦ × ٢٣٠٠٠٠)	-
المجموع		١١٥٠٠٠٠	

وتكون قيود تسوية العلاوة مع الفوائد في نهاية كل سنة مالية كما يلي:

عام ٢٠١٠ إقفال علاوة الإصدار في نهاية العام في ح/ فائدة السندات

١١٥٠٠٠	من ح/ علاوة إصدار السندات
١١٥٠٠٠	إلى ح/ فائدة قرض السندات

ويظهر رصيد العلاوة في الميزانية في ١٢/٣١ من كل عام كآتي.

الأصول الميزانية في ٢٠١٠/١٢/٣١ الخصوم

٣٠٠٠٠٠٠٠	قرض السندات
١٠٣٥٠٠٠	+ علاوة اصدار السندات
٣١٠٣٥٠٠٠	

وتكون قيود تسوية العلاوة مع الفوائد في نهاية كل سنة مالية في بقية الأعوام

٢٠١١ و ٢٠١٢ و ٢٠١٣ و ٢٠١٤ كآتي:

٢٣٠٠٠٠	من ح/ علاوة إصدار السندات
٢٣٠٠٠٠	إلى ح/ فائدة قرض السندات

وفي ٢٠١١/١٢/٣١ رصيد العلاوة في الميزانية كالاتي:

الأصول	الميزانية في ٢٠١١/١٢/٣١	الخصوم
		قرض السندات ٣٠٠٠٠٠٠٠
		+ علاوة اصدار السندات ٨٠٥٠٠٠
		٣٠٨٠٥٠٠٠

وتكون قيود تسوية العلاوة مع الفوائد في ٢٠١٥/١٢/٣١

• في عام ٢٠١٥

١١٥٠٠٠	من ح/ علاوة إصدار السندات
١١٥٠٠٠	إلى ح/ فائدة قرض السندات

ملاحظة: يمكن ترحيل علاوة إصدار السندات بنصيب السنة المالية إلى حساب الأرباح والخسائر، مقابل تحميله (أ.خ) بكامل فوائد السنة.

خامساً- إصدار السندات بخصم إصدار

خصم الإصدار هو الخصم الذي تمنحه الشركة على القيمة الاسمية للسندات، وهو الفرق بين القيمة الاسمية للسند وسعر الإصدار عندما يكون أقل من القيمة الاسمية للسند.

إن السبب الأساسي لإصدار السندات بخصم إصدار يعود إلى انخفاض معدل الفائدة الذي تمنحه الشركة لحملة السندات، عن المعدل السائد في السوق للاستثمارات المماثلة، هذا بالإضافة إلى بعض العوامل الأخرى، مثل:

- ضعف الإقبال على الاستثمار في سندات القرض.

- تلافي الصعوبة التي تواجهها الشركة، في تدبير الأموال بسرعة.

إن تحديد مقدار خصم الإصدار لا يتم عشوائياً، بل يمكن تحديده بعدة طرائق، وأن كانت المعالجة المحاسبية له واحدة، ومن بين هذه الطرائق:

١. طريقة رسملة مقدار التخفيض في الفائدة المدفوعة لحملة السندات عن مقدار الفائدة للاستثمارات المماثلة باستخدام معدل الفائدة السائدة في السوق.

المسألة (٧)

أصدرت إحدى الشركة المساهمة سندات قرض بفائدة ١٠٪ سنوياً، القيمة الاسمية للسند الواحد ١٠٠ ل.س، فإذا علمت أن معدل الفائدة السائد للاستثمارات المماثلة هو ١٤٪.

المطلوب:

حساب مقدار خصم الإصدار.

الحل:

- الفائدة المدفوعة لحملة السندات = $100 \times 10\% = 10$ ل.س
 - الفائدة المحسوبة على الاستثمارات المماثلة = $100 \times 14\% = 14$ ل.س
 - الفرق بالنقص في الفائدة المدفوعة = $14 - 10 = 4$ ل.س
 - خصم الإصدار = $4 \times 100 \div 14 = 28,57$ ل.س
٢. طريقة استخدام القيمة الزمنية للنقود: وفق هذه الطريقة تحدد القيمة الحالية لكل من:
- القيمة الاسمية للسند، والتي سترد إلى حامل السند في نهاية الفترة المحددة.
 - قيمة الفوائد التي يحصل عليها حامل السند باستخدام معدل الفائدة للتخفيض، مع مراعاة تحديد القيمة الحالية لها باستخدام معدل الفائدة السائد في السوق.

المسألة (٨)

أصدرت إحدى الشركات المساهمة المغفلة سندات قرض بفائدة ٨٪ سنوياً، القيمة الاسمية للسند الواحد ١٠٠ ل.س، في حين يبلغ معدل الفائدة السائد في السوق للاستثمارات المماثلة هو ١٠٪.

المطلوب:

حساب مقدار خصم الإصدار.

الحل:

- القيمة الحالية لدفعة مقدارها ٨ ل.س لمدة ١٠ سنوات بمعدل ١٠٪
- (من جداول القيمة الحالية) = $8 \times 6,145 = 49,16$ ل.س
- القيمة الحالية لأصل السند وفوائده بمعدل الفائدة السائد في السوق
- = $38,5 + 49,61 = 87,66$ ل.س
- خصم الإصدار = $100 - 87,66 = 12,34$ ل.س.

المعالجة المحاسبية لخصم إصدار السندات

اختلف المحاسبون بصدد المعالجة المحاسبية للملائمة لخصم إصدار السندات وكيفية إظهاره في الميزانية:

١. **الرأي الأول:** يعتبر خصم إصدار السندات خسارة يجب ترحيلها إلى حساب الأرباح والخسائر في الفترة التي تصدر فيها السندات.

٢. **الرأي الثاني:** يعتبر خصم الإصدار نفقة إيرادية مؤجلة يجب استهلاكها خلال فترة تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات.

٣. **الرأي الثالث:** يرى أن سبب إصدار السندات بخصم إصدار يرجع إلى **سعر الفائدة** المنخفض على السندات التي تصدرها الشركة قياساً بسعر الفائدة السائد في السوق وكتعويض على ذلك تمنح الشركة خصماً على القيمة الاسمية للسند مما يؤدي إلى تسوية الفوائد المدفوعة لتطابق أو تقارب الفائدة الحقيقية السائدة. ولما كان خصم الإصدار تسوية لحساب الفوائد المدفوعة، فيجب أن تتم التسوية اللازمة بتوزيع هذا الخصم على الفترات المالية لقرض السندات، وفي نهاية كل فترة مالية يقل نصيب السنة من خصم الإصدار في فائدة القرض عن هذا العام (يضاف عليها) بالقيّد:

من ح/ فائدة سندات القرض	xxx
إلى ح/ خصم إصدار السندات	xxx

كما يمكن إقفال نصيب السنة من خصم الإصدار في حساب الأرباح والخسائر إلى إضافة إلى إقفال الفائدة الخاصة بهذه السنة.

المسألة (٩)

في ١/٤/٢٠١٢ أصدرت إحدى الشركات المساهمة المغفلة ١٦٠٠٠ سند بفائدة ٥٪ سنوياً، القيمة الاسمية للسند الواحد ١٠٠٠ ل.س، وبسعر إصدار ٩٥٠ ل.س، وقد تم الاكتتاب على جميع السندات وسددت قيمتها دفعة واحدة، ونصت شروط إصدار السندات على رد قيمتها إلى أصحابها دفعة واحدة بعد خمس سنوات. **المطلوب:**

١. إثبات قيود اليومية اللازمة لإثبات عملية إصدار السندات.

٢. توزيع خصم الإصدار على سنوات القرض.

الحل: ١٦٠٠٠ سند $\times$ ١٠٠٠ ل.س = ١٦٠٠٠٠٠٠ القيمة الاسمية للقرض.

خصم الإصدار ١٦٠٠٠ سند $\times$ ٥٠ ل.س = ٨٠٠٠٠٠

١٥٢٠٠٠٠٠	من د/ المصرف إلى د/ حملة السندات الاكتتاب على السندات (١٦٠٠٠ سند $\times$ ٩٥٠)	١٥٢٠٠٠٠٠
١٥٢٠٠٠٠٠	من مذكورين د/ حملة السندات (١٦٠٠٠ سند $\times$ ٩٥٠) د/ خصم الإصدار (١٦٠٠٠ سند $\times$ ٥٠) إلى د/ قرض السندات إصدار وتخصيص السندات على المكتتبين	٨٠٠٠٠٠ ١٦٠٠٠٠٠٠

جدول توزيع خصم إصدار السندات على سنوات القرض

السنة	المدة بالأشهر	نصيب العام من خصم الإصدار	رصيد الخصم في ١٢/٣١ رصيد سابق - نصيب العام
٢٠١٢	٩ أشهر من ٤/١ - ١٢/٣١	١٢٠٠٠٠ (١٢/٩ $\times$ ١٦٠٠٠٠)	٦٨٠٠٠٠ (١٢٠٠٠٠ - ٨٠٠٠٠٠)
٢٠١٣	١٢ شهراً من ١/١ - ١٢/٣١	١٦٠٠٠٠	٥٢٠٠٠٠
٢٠١٤	١٢ شهراً من ١/١ - ١٢/٣١	١٦٠٠٠٠	٣٦٠٠٠٠
٢٠١٥	١٢ شهراً من ١/١ - ١٢/٣١	١٦٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠
٢٠١٦	١٢ شهراً من ١/١ - ١٢/٣١	١٦٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠
٢٠١٧	٣ أشهر من ١/١ - ٣/٣١	٤٠٠٠٠ (١٢/٣ $\times$ ١٦٠٠٠٠)	-
المجموع		٨٠٠٠٠٠	

وتكون قيود اليومية لتسوية خصم الإصدار مع فائدة القرض في نهاية كل سنة

مالية خلال فترة القرض كما يلي:

• عام ٢٠١٢

١٢٠٠٠٠	من د/ فائدة سندات القرض إلى د/ خصم إصدار السندات	١٢٠٠٠٠

الأصول	الميزانية في ٢٠١٢/١٢/٣١	الخصوم
	١٦٠٠٠٠٠٠	قرض السندات
	٦٨٠٠٠٠	- خصم إصدار السندات
	١٥٣٢٠٠٠٠	

• في ١٢/٣١ من كل عام ٢٠١٣-٢٠١٤-٢٠١٥-٢٠١٦ تكون قيود التسوية

١٦٠٠٠٠	من د/ فائدة سندات القرض
١٦٠٠٠٠	إلى د/ خصم إصدار السندات

في ٢٠١٧/١٢/٣١

يتم تسوية (إقفال) خصم إصدار السندات ٤٠٠٠٠ مع فائدة سندات القرض كما سبق.

المبحث الثالث

فائدة سندات القرض

تمثل الفائدة على قرض السندات بالنسبة للشركة المصدرة له تكلفة الأموال المقترضة، ومن ثم فهي عبء دوري واجب التحميل على حساب الأرباح والخسائر (قائمة الدخل) تطبيقاً لمبدأ مقابلة النفقات بالإيرادات، وهنا لا بد من التمييز بين الفائدة الاسمية والفائدة الحقيقية على السندات، فالفائدة الاسمية هي الفائدة التي يستحق دفعها نقداً لحملة السندات في تواريخ استحقاقها، والتي تحتسب على أساس القيمة الاسمية للسندات بسعر الفائدة الاسمي، أما الفائدة الحقيقية على السندات فهي الفائدة المحتسبة على أساس الأموال المقترضة بسعر الفائدة الحقيقي، وقد تتطابق الفائدة الاسمية مع الفائدة الحقيقية أو تختلف، وذلك تبعاً لسعر إصدار السندات (إصدار السندات بالقيمة الاسمية، أو بعلاوة إصدار، أو بخصم إصدار)، وفي حال اختلاف الفائدة الاسمية عن الفائدة الحقيقية يتم تسوية الفرق في علاوة الإصدار، أو في خصم الإصدار.

والفائدة الاسمية يتم دفعها لحملة السندات في تواريخ استحقاقها أما الفائدة الحقيقية فيتم تسجيلها وتحميلها على السنة المالية وفقاً لأساس الاستحقاق، أي تبعاً للمدة التي انتفعت بها السنة المالية محل القياس من قرض السندات، وليس وفقاً لتواريخ استحقاق

ودفع الفائدة الاسمية، خاصة إذا ما اختلفت تواريخ استحقاق دفع الفائدة عن نهاية السنة المالية للشركة المصدرة للسندات.

تدفع فائدة سندات القرض لمستحقيها مباشرة اعتماداً على سجلات الشركة وبشكل مباشر أو عن طريق المصارف، ومن الممكن أن ترفق السندات بقسائم (كوبونات)، التي تخول مقدمها الحصول على الفائدة بغض النظر عن شخصيته.

وقد أخضع قانون ضريبة الدخل في سوريه رقم ٢٤ الصادر في عام ٢٠٠٣ فائدة السندات إلى ضريبة تسمى (ضريبة ريع رؤوس الأموال المتداولة) بمعدل ٧,٥٪ من قيمة الفائدة، كما أوجب حجز هذه الضريبة من الفائدة عند المنبع، وعليه يقع على عاتق الشركة المساهمة المغفلة حجز هذه الضريبة من مبلغ الفوائد عند استحقاق دفعها، وتوريدها إلى الدوائر المالية. أما المعالجة المحاسبية لفوائد السندات فتتم على مراحل:

١. إثبات استحقاق الفوائد

تقوم الشركة المساهمة باحتساب قيمة الفوائد على أساس القيمة الاسمية للسندات، بغض النظر عن سعر الإصدار (بعلاوة أو خصم إصدار)، كما تقوم الشركة باحتساب الضريبة المستحقة على تلك الفوائد وتسجلها لحساب الدوائر المالية، وتسجل صافي الفوائد لحساب حملة السندات بالقيود الآتي:

من د/ فائدة قرض السندات	xxx	
إلى مذكورين		
د/ حملة السندات	xxx	
د/ الدوائر المالية	xxx	
اثبات استحقاق الفائدة		

٢. إثبات دفع الفائدة لحملة السندات، والضريبة للدوائر المالية

من د/ حملة السندات	xxx	
إلى د/ المصرف	xxx	
من د/ الدوائر المالية	xxx	
إلى د/ المصرف	xxx	
إثبات دفع الضريبة المستحقة للدوائر المالية		

٣. إثبات تحميل الفترة المالية بنصيبها من الفائدة:

تعتبر فوائد السندات عبئاً على الإيراد يجب تحميلها على السنة المالية قبل الوصول إلى صافي الربح أو صافي الخسارة، ولهذا يجب تحميل كل فترة مالية بما يخصها من هذا العبء، وعليه تقفل فوائد القرض في نهاية السنة المالية بالقيد:

من د/ أ. خ	xxx	xxx
إلى د/ فائدة قرض السندات	xxx	
إقفال فائدة سندات القرض في حساب أ. خ		

إن المعالجة المحاسبية لفائدة قرض السندات من حيث حسابها ودفعها وتحميلها على السنة المالية ترتبط بحالات إصدار السندات (إصدارها بالقيمة الاسمية أو بعلاوة بخصم إصدار) وكذلك بحالات رد القرض (رد القرض دفعة واحدة أو على دفعات) وكذلك ترتبط بالفترة الدورية لدفع الفوائد (سنوياً أو كل ستة أشهر) إضافة إلى توافق أو عدم توافق السنة المالية مع سنة القرض.

ونسستعرض تالياً الحالات المختلفة لمعالجة فائدة السندات بشيء من التفصيل.

• معالجة فائدة السندات عند رد قرض السندات دفعة واحدة

ونميز هنا بين ثلاث حالات تشمل إصدار السندات بالقيمة الاسمية أو بعلاوة إصدار أو بخصم إصدار، وفي كل من الحالات الثلاث نفرق بين احتمال توافق واحتمال عدم توافق السنة المالية مع سنة القرض.

أولاً: في حال توافق السنة المالية مع سنة القرض

(١) إصدار سندات القرض بالقيمة الاسمية

في هذه الحالة يتساوى سعر الإصدار للسند مع القيمة الاسمية له، وعليه فإن الفائدة الحقيقية تتساوى مع الفائدة الاسمية، لتساوي معدل الفائدة الحقيقي في تاريخ الإصدار مع معدل الفائدة الاسمي.

وتختلف القيود المحاسبية تبعاً لما إذا كانت الفائدة تستحق الدفع سنوياً أو كل ستة أشهر، وتبعاً لما إذا كانت تواريخ استحقاق الفائدة تتوافق أو تختلف مع بداية ونهاية السنة المالية للشركة، ولذلك سنعرض وسندرس هذه الحالات في مسائل تختص بكل حالة على حدة.

المسألة (١٠)

٢٠١٧/١/١ أصدرت إحدى الشركات المساهمة ٨٠٠٠ سند قرض بفائدة ٥٪ سنوياً، القيمة الاسمية للسند الواحد ٥٠٠ ل.س، على أن ترد قيمة السندات دفعة واحدة بعد خمس سنوات، وتدفع الفائدة مع نهاية السنة المالية للشركة في ١٢/٣١ من كل عام. وقد تم دفع الفوائد لحملة السندات في مواعيدها بواسطة المصرف، بعد حجز الضريبة عنها لصالح الدوائر المالية بمعدل ٧,٥٪.المطلوب:

- إثبات قيود اليومية اللازمة لإثبات استحقاق الفائدة، ودفعها، وتحملها.

الحل:

في ١٢/٣١ من كل عام تثبت الفائدة وتدفع وتحمل على حساب الأرباح والخسائر:

٢٠٠٠٠٠	من ح/ فائدة قرض السندات إلى مذكورين	
١٨٥٠٠٠	ح/ حملة السندات	
١٥٠٠٠	ح/ الدوائر المالية $٧,٥ \times ٢٠٠٠٠٠$ إثبات الفائدة المستحقة $(٨٠٠٠ \times ٥٠٠ \times ٥\%)$	
١٨٥٠٠٠	من ح/ حملة السندات إلى ح/ المصرف	
١٨٥٠٠٠	دفع الفائدة لحملة السندات	
١٥٠٠٠	من ح/ الدوائر المالية إلى ح/ المصرف	
١٥٠٠٠	دفع الضريبة للدوائر المالية	
٢٠٠٠٠٠	من ح/ أ. خ إلى ح/ فائدة قرض السندات	
٢٠٠٠٠٠	إقفال الفوائد في حساب الأرباح والخسائر	

وهكذا تتكرر القيود المحاسبية سنوياً، حتى نهاية مدة القرض واستحقاق رده، عندها يتم تسجيل رد القرض، بقيدين كما يلي:

من د/ قرض السندات إلى د/ حملة السندات إثبات استحقاق رد قرض السندات لحملة السندات	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠
من د/ قرض السندات إلى د/ المصرف إثبات رد قرض السندات لحملة السندات	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠

أو يسجل رد القرض بقيد مباشر واحد:

من د/ قرض السندات إلى د/ المصرف	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠

المسألة (١١): ٢٠١١/١/١ أصدرت إحدى الشركات المساهمة ١٢٠٠٠ سند قرض بفائدة ٥٪ سنوياً، بقيمة اسمية ١٠٠٠ ل.س للسند الواحد، على أن ترد قيمة السندات دفعة واحدة، بعد أربع سنوات، وتستحق الفائدة وتُدفع في ٦/٣٠ و ١٢/٣١ من كل عام، علماً بأن السنة المالية للشركة تنتهي في ١٢/٣١ من كل عام، وأن معدل الضريبة على ريع السندات مقدارها ٧,٥٪. وقد تم دفع الفوائد بمواعيدها بعد حجز الضريبة أصولاً.

المطلوب:

إثبات قيود اليومية اللازمة لإثبات استحقاق الفائدة، ودفعها، وتحميلها.

الحل:

- بتاريخ ٦/٣٠ من كل عام تحسب الفائدة عن ٦ أشهر (من ١/١ حتى ٦/٣٠)

$$\text{الفائدة} = ١٢٠٠٠ \text{ سند} \times ١٠٠٠ \times ٥\% \times ١٢/٦ = ٣٠٠٠٠٠ \text{ ل.س}$$

$$\text{الضريبة} = ٣٠٠٠٠٠ \times ٧,٥\% = ٢٢٥٠٠ \text{ ل.س}$$

من د/ فائدة قرض السندات إلى مذكورين د/ حملة السندات د/ الدوائر المالية إثبات الفائدة مستحقة الدفع عن ٦ أشهر	٢٧٧٥٠٠ ٢٢٥٠٠	٣٠٠٠٠٠

من د/ حملة السندات إلى د/ المصرف دفع الفائدة لحملة السندات	٢٧٧٥٠٠	٢٧٧٥٠٠
من د/ الدوائر المالية إلى د/ المصرف دفع الضريبة للدوائر المالية	٢٢٥٠٠	٢٢٥٠٠

- في ١٢/٣١ من كل عام تثبت الفائدة عن ٦ أشهر الثانية (من ١/٧ حتى ٣١/١٢) وتقبل الفوائد عن السنة كاملة:

من د/ فائدة قرض السندات إلى مذكورين د/ حملة السندات د/ الدوائر المالية إثبات الفائدة مستحقة الدفع عن ٦ أشهر	٢٧٧٥٠٠ ٢٢٥٠٠	٣٠٠٠٠٠
من د/ حملة السندات إلى د/ المصرف دفع الفائدة لحملة السندات	٢٧٧٥٠٠	٢٧٧٥٠٠
من د/ الدوائر المالية إلى د/ المصرف دفع الضريبة للدوائر المالية	٢٢٥٠٠	٢٢٥٠٠

وعند إقفال الحسابات وإعداد الحسابات الختامية تقفل فوائد سندات القرض المدفوعة خلال السنة المالية (وتخص هذه السنة المالية) في حساب الأرباح والخسائر:

من د/ أ. خ إلى د/ فائدة قرض السندات إقفال فوائد القرض في حساب الأرباح والخسائر	٦٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠

• عند استحقاق رد القرض بتاريخ ٢٠١٥/١/١ يثبت القيد:

١٢٠٠٠٠٠	من د/ قرض السندات	إثبات استحقاق رد قرض السندات لحملة السندات
١٢٠٠٠٠٠	إلى د/ حملة السندات	
١٢٠٠٠٠٠	من د/ حملة السندات	إثبات رد قرض السندات لحملة السندات
١٢٠٠٠٠٠	إلى د/ المصرف	

أو يسجل رد القرض بقيد واحد:

١٢٠٠٠٠٠	من د/ قرض السندات	إلى د/ المصرف
١٢٠٠٠٠٠		

٢) إصدار سندات القرض بعلاوة إصدار في حال توافق السنة المالية مع سنة القرض كما ذكرنا أن علاوة إصدار السندات تتمثل في الفرق بين سعر إصدار السند، والقيمة الاسمية له، وذلك عندما يكون سعر الإصدار أكبر من القيمة الاسمية. تمثل **العلاوة المبلغ** الذي يدفعه حامل السند مقابل الحصول على معدل فائدة اسمي يزيد عن معدل الفائدة الحقيقي السائد في سوق المال بتاريخ الإصدار. وهي فوائد مستحقة السداد لحملة السندات على أساس دوري على مدار سنوات القرض يقوم حملة السندات بسداد قيمتها للشركة المصدرة في بداية القرض ليحصلوا عليها على دفعات على مدار سنوات القرض. **لذلك فمن المنطق** أن تعالج علاوة الإصدار مع الفائدة بحيث توزع علاوة الإصدار على سنوات القرض. وفي نهاية السنة المالية يقل نصيب السنة من العلاوة في حساب فائدة السندات لتسويتها، ثم يقل رصيد الفوائد في حساب الأرباح والخسائر.

المسألة (١٣):

في ٢٠١٤/١/١ أصدرت شركة مساهمة ٢٤٠٠٠ سند بفائدة ٦٪ سنوياً، بقيمة اسمية ١٠٠ ل.س للسند الواحد، وبعلاوة إصدار ٥ ل.س للسند الواحد على أن ترد قيمة السندات دفعة واحدة بعد ثلاث سنوات. تستحق الفائدة وتدفع في ١٢/٣١ من كل عام، علماً بأن السنة المالية للشركة تنتهي في ١٢/٣١ من كل عام، ومعدل الضريبة ٧,٥٪.

المطلوب:

١. تنظيم جدول توزيع علاوة الإصدار والفائدة على فترات القرض.
٢. تسجيل قيود اليومية اللازمة لإثبات استحقاق الفائدة، ودفعها، وتحميلها.

الحل:

١. جدول توزيع علاوة الإصدار، وتحميل سنوات القرض بالفائدة

مبلغ القرض = ٢٤٠٠٠ سند $١٠٠ \times$ ل.س = ٢٤٠٠٠٠٠ ل.س

الفائدة السنوية = $٢٤٠٠٠٠٠ \times ٦\% = ١٤٤٠٠٠$ ل.س

علاوة الإصدار = ٢٤٠٠٠ سند $٥ \times$ ل.س = ١٢٠٠٠٠ ل.س

نصيب السنة من العلاوة = $١٢٠٠٠٠ \div ٣ = ٤٠٠٠٠$ ل.س

جدول توزيع علاوة الإصدار والفائدة				
السنة	الفائدة (أ)	نصيب السنة من العلاوة (ب)	نصيب السنة من الفائدة الحقيقية (أ-ب)	الرصيد المتبقي من العلاوة
٢٠١٤/١/١	-	-	-	١٢٠٠٠٠
٢٠١٤/١٢/٣١	١٤٤٠٠٠	٤٠٠٠٠	١٠٤٠٠٠	٨٠٠٠٠
٢٠١٥/١٢/٣١	١٤٤٠٠٠	٤٠٠٠٠	١٠٤٠٠٠	٤٠٠٠٠
٢٠١٦/١٢/٣١	١٤٤٠٠٠	٤٠٠٠٠	١٠٤٠٠٠	-

٢. في ١٢/٣١ إثبات استحقاق دفع الفوائد وحجز الضريبة من كل عام حتى رد القرض

١٤٤٠٠٠	من د/ فائدة قرض إلى مذكورين
١٣٣٢٠٠	د/ حملة السندات
١٠٨٠٠	د/ الدوائر المالية $١٤٤٠٠٠ \times ٧,٥\%$
	اثبات استحقاق الفائدة
١٣٣٢٠٠	من د/ حملة السندات
١٣٣٢٠٠	إلى د/ المصرف
	دفع الفائدة لحملة السندات

من د/ الدوائر المالية إلى د/ المصرف دفع الضريبة للدوائر المالية	١٠.٨٠٠	١٠.٨٠٠
من د/ علاوة إصدار السندات إلى د/ فائدة قرض السندات إقفال نصيب السنة من العلاوة في د/ فائدة قرض السندات	٤٠.٠٠٠	٤٠.٠٠٠
من د/ أ. خ إلى د/ فائدة قرض السندات إقفال صافي الفائدة في حساب أ. خ	١٠.٤٠٠	١٠.٤٠٠

وعند استحقاق رد القرض في ٢٠١٧/١/١ يرد لحملة السندات كما يلي:

من د/ قرض السندات إلى د/ حملة السندات إثبات استحقاق رد القرض	٢٤٠.٠٠٠	٢٤٠.٠٠٠
من د/ حملة السندات إلى د/ المصرف دفع المستحق لحملة السندات لقاء القرض	٢٤٠.٠٠٠	٢٤٠.٠٠٠

٣) إصدار سندات القرض بخضم إصدار في حال توافق السنة المالية مع سنة القرض
خضم إصدار السندات هو الفرق بين القيمة الاسمية للسند وسعر إصداره الذي
يقل عن القيمة الاسمية، والخضم يمنح لحامل السند تعويضاً لقاء حصوله على معدل
فائدة اسمي أقل من معدل الفائدة السائد في السوق بتاريخ الإصدار.
يمثل خضم الإصدار الفوائد المؤجل صرفها لحملة السندات حتى تاريخ الاستحقاق
عوضاً آجلاً لنقص الفوائد التي يحصلوا عليها دورياً بالنسبة لسعر الفائدة السائد في
السوق.

يمثل خضم الإصدار الفرق بين الفائدة الاسمية والفائدة الحقيقية المتجمعة طوال
فترة قرض السندات، وعليه فإنه لا بد من معالجة خضم الإصدار مع الفائدة الاسمية

بحيث يوزع الخصم على سنوات القرض ويضاف على الفوائد في نهاية كل سنة مالية لتقارب الفائدة الحقيقية، ثم يقفل رصيد الفوائد في حساب الأرباح والخسائر، أو يحمل حساب الأرباح والخسائر بالفائدة الاسمية ونصيب السنة من الخصم كل على حدة.

المسألة (١٥)

٢٠١١/١/١ أصدرت شركات مساهمة ١٢٠٠٠ سند بفائدة ٦٪ سنوياً، القيمة الاسمية للسند الواحد ٢٠٠ ل.س، وبسعر إصدار ١٨٠ ل.س، على أن تُرد قيمة السندات دفعة واحدة بعد أربع سنوات، وتستحق الفائدة وتدفع في ١٢/٣١ من كل عام، علماً بأن السنة المالية للشركة تنتهي في ١٢/٣١ من كل عام.

وقامت الشركة بدفع قيمة الفائدة المستحقة لحملة السندات عن طريق المصرف بعد حسم ضريبة مقدارها ٧,٥٪. المطلوب:

١. تنظيم جدول توزيع خصم الإصدار والفائدة.

٢. إثبات قيود اليومية اللازمة لمعالجة فائدة السندات.

الحل:

$$\begin{aligned} \text{مبلغ القرض} &= ١٢٠٠٠ \text{ سند} \times ٢٠٠ = ٢٤٠٠٠٠٠ \text{ ل.س} \\ \text{الفائدة عن سنة كاملة} &= ٢٤٠٠٠٠٠ \times ٦\% = ١٤٤٠٠٠ \text{ ل.س} \\ \text{خصم الإصدار} &= ١٢٠٠٠ \text{ سند} \times ٢٠ = ٢٤٠٠٠٠ \text{ ل.س} \\ \text{نصيب السنة كاملة من الخصم} &= ٢٤٠٠٠٠ \div ٤ = ٦٠٠٠٠ \text{ ل.س} \end{aligned}$$

• جدول توزيع خصم الإصدار وتحصيل سنوات القرض بالفائدة:

جدول توزيع خصم الإصدار والفائدة				
السنة	الفائدة (أ)	نصيب السنة من الخصم (ب)	نصيب السنة من الفائدة الحقيقية (أ + ب)	الرصيد المتبقي من الخصم
٢٠١١/١/١	-	-	-	٢٤٠٠٠٠
٢٠١١/١٢/٣١	١٤٤٠٠٠	٦٠٠٠٠	٢٠٤٠٠٠	١٨٠٠٠٠
٢٠١٢/١٢/٣١	١٤٤٠٠٠	٦٠٠٠٠	٢٠٤٠٠٠	١٢٠٠٠٠
٢٠١٣/١٢/٣١	١٤٤٠٠٠	٦٠٠٠٠	٢٠٤٠٠٠	٦٠٠٠٠
٢٠١٤/١٢/٣١	١٤٤٠٠٠	٦٠٠٠٠	٢٠٤٠٠٠	-

● قيود اليومية للفائدة: إثبات فائدة السندات وحجز الضريبة ٢٠١١/١٢/٣١

١٤٤٠٠٠	من د/ فائدة قرض السندات إلى مذكورين د/ حملة السندات د/ الدوائر المالية (١٤٤٠٠٠ × ٧,٥٪) اثبات استحقاق دفع الفائدة	١٣٣٢٠٠ ١٠٨٠٠
١٣٣٢٠٠	من د/ حملة السندات إلى د/ المصرف دفع الفائدة لحملة السندات	١٣٣٢٠٠
١٠٨٠٠	من د/ الدوائر المالية إلى د/ المصرف دفع الضريبة للدوائر المالية	١٠٨٠٠
٦٠٠٠٠	من د/ فائدة قرض السندات إلى د/ خصم إصدار السندات إقفال نصيب السنة من خصم الإصدار في د/ الفائدة	٦٠٠٠٠
٢٠٤٠٠٠	من د/ أ. خ إلى د/ فائدة قرض السندات إقفال رصيد الفائدة لعام ٢٠١١ في د/ أ. خ	٢٠٤٠٠٠

وهكذا تتكرر القيود المحاسبية سنوياً حتى نهاية مدة القرض، عندها يرد القرض:

٢٤٠٠٠٠٠	من د/ قرض السندات إلى د/ المصرف رد القرض لحملة السندات عن طريق المصرف	٢٤٠٠٠٠٠

ثانياً: في حال عدم توافق السنة المالية مع سنة القرض

في هذه الحالة تُحمل كل سنة مالية بنصيبها من الفوائد المستحقة المدفوعة وغير المدفوعة، على أساس الاستحقاق ومبدأ مقابلة المصروفات بالإيرادات التي تخص السنة المالية، وذلك على ضوء المدة التي انتفعت بها السنة المالية من القرض.

(١) إصدار سندات القرض بالقيمة الاسمية

المسألة (١٢)

في ٢٠١١/٤/١ أصدرت إحدى الشركات المساهمة ١٦٠٠٠ سند بفائدة ٥٪ سنوياً، بقيمة اسمية ٢٠٠ ل.س للسند الواحد، على أن ترد قيمة السندات بعد أربع

سنوات، وتدفع الفائدة في ١/٤ من كل عام، علماً بأن السنة المالية للشركة تنتهي في ٣١/١٢ من كل عام. وقد دفعت الفوائد عن طريق المصرف بعد حجز الضريبة المقررة بمعدل ٧,٥٪.

المطلوب:

(١) إثبات قيود اليومية اللازمة لمعالجة فائدة السندات لعامي ٢٠١١ و ٢٠١٢.

(٢) إعداد حساب فائدة السندات عن عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢.

الحل:

- في ٣١/١٢/٢٠١١ تثبت الفائدة المستحقة عن القرض وهي عن تسعة أشهر من ١/٤ حتى ٣١/١٢ (١٦٠٠٠ سند $\times$ ٢٠٠ ل.س) $\times$ ٥٪ $\times$ ٩/١٢ = ١٢٠٠٠٠

١٢٠٠٠٠	من د/ فائدة قرض السندات
١٢٠٠٠٠	إلى د/ فائدة قرض السندات مستحقة
١٢٠٠٠٠	من د/ أ. خ
١٢٠٠٠٠	إلى د/ فائدة قرض السندات

- في ١/٤/٢٠١٢ تثبت الفوائد عن ثلاثة أشهر من ١/١ حتى ١/٤:

$$(٣٢٠٠٠٠٠ \times ٥\% \times ٣/١٢) = ٤٠٠٠٠ \text{ فائدة قرض السندات}$$

وتدفع مع الفوائد المستحقة المثبتة في العام السابق

١٢٠٠٠٠	من مذكورين
٤٠٠٠٠	د/ فائدة قرض السندات مستحقة
	د/ فائدة قرض السندات
	إلى مذكورين
١٤٨٠٠٠	د/ حملة السندات
١٢٠٠٠	د/ الدوائر المالية $١٦٠٠٠٠ \times ٧,٥\%$
	إثبات استحقاق دفع الفوائد لحملة السندات عن سنة
١٤٨٠٠٠	من د/ حملة السندات
١٤٨٠٠٠	إلى د/ المصرف
	دفع الفائدة لحملة السندات
١٢٠٠٠	من د/ الدوائر المالية
١٢٠٠٠	إلى د/ المصرف

- في ٢٠١٢/١٢/٣١ تثبت الفائدة المستحقة عن تسعة أشهر من ٤/١ حتى ١٢/٣١
ثم يقل رصيد حساب الفوائد (نصيب السنة كاملاً) في حساب الأرباح والخسائر.

١٢٠٠٠٠	من د/ فائدة قرض السندات	١٢٠٠٠٠
	إلى د/ فائدة قرض السندات مستحقة (ميزانية)	
	إثبات الفائدة المستحقة عن الفترة من ٤/١ حتى	
	١٢/٣١ (١٢/٩ × ٥٪ × ٣٢٠٠٠٠٠)	
١٦٠٠٠٠	من د/ أ. خ	١٦٠٠٠٠
	إلى د/ فائدة قرض السندات	

وهكذا بالنسبة لبقية السنوات، حيث تتكرر القيود المحاسبية.

مدین	د/ فائدة قرض السندات	دائن
١٢٠٠٠٠	إلى د/ فائدة قرض س. مستحقة	من د/ أ. خ ٢٠١١/١٢/٣١
١٢٠٠٠٠		
٤٠٠٠٠	إلى مذكورين ٢٠١٢/٤/١	من د/ أ. خ ٢٠١٢/١٢/٣١
١٢٠٠٠٠	إلى د/ فائدة قرض س. مستحقة	
١٦٠٠٠٠		

٣) إصدار سندات القرض بعلاوة اصدار في حال عدم توافق بين السنة المالية وسنة
القرض
المسألة (١٤):

بتاريخ ٢٠١١/٥/١ أصدرت إحدى الشركات المساهمة ١٢٠٠٠ سند بفائدة ٦٪
سنوياً، القيمة الاسمية ٥٠٠ ل.س للسند الواحد، وسعر إصدار ٥١٥ ل.س، على أن ترد
قيمة السندات دفعة واحدة بعد ثلاث سنوات، وتستحق الفائدة وتدفع في ٥/١ من كل
عام، علماً بأن السنة المالية للشركة تنتهي في ١٢/٣١ من كل عام. وقد تم دفع الفوائد
لحملة السندات في مواعيدها عن طريق المصرف بعد حسم الضريبة عليها وقدرها ٧,٥٪.
المطلوب:

١. إعداد جدول توزيع فائدة السندات، وعلاوة إصدار السندات.

٢. إثبات قيود اليومية اللازمة لمعالجة الفائدة وعلاوة الإصدار.

الحل:

نحسب أولاً الفائدة عن السنة الكاملة = $6000000 \times 6\% = 360000$ ل.س،
وكذلك نصيب السنة الكاملة من العلاوة = $180000 \div 3 = 60000$ ل.س.
جدول توزيع فائدة القرض وعلاوة الإصدار في حال عدم توافق سنة القرض مع السنة المالية

السنة	الفترة المالية	الفائدة المستحقة على سنة المالية (أ)	نصيب السنة المالية من العلاوة (ب)	عبء الفائدة الحقيقي ج = (أ - ب)	الرصيد المتبقي للعلاوة
٢٠١١ / ٥/١		-	-	-	١٨٠٠٠٠
٢٠١١	٥/١ - ١٢/٣١	٢٤٠٠٠٠ ($12/8 \times 360000$)	٤٠٠٠٠ ($12/8 \times 60000$)	٢٠٠٠٠٠	١٤٠٠٠٠
٢٠١٢	١٢/٣١ - ١/١	٣٦٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠
٢٠١٣	١٢/٣١ - ١/١	٣٦٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠
٢٠١٤	١/١ - ٥/١	١٢٠٠٠٠ ($12/4 \times 360000$)	٢٠٠٠٠ ($12/4 \times 60000$)	١٠٠٠٠٠	-

٤) بتاريخ ٢٠١١/١٢/٣١ تثبت الفائدة المستحقة (من ٥/١ حتى ١٢/٣١) ثم يقلل نصيب السنة من العلاوة في الفائدة ويقلل رصيد الفائدة في حساب أ.خ

٢٤٠٠٠٠	من د/ فائدة قرض السندات
٢٤٠٠٠٠	إلى د/ فائدة قرض السندات مستحقة (ميزانية)
	إثبات الفائدة المستحقة عن عام ٢٠١١
٤٠٠٠٠	من د/ علاوة الإصدار
٤٠٠٠٠	إلى د/ فائدة قرض السندات
٢٠٠٠٠٠	من د/ أ. خ
٢٠٠٠٠٠	إلى د/ فائدة قرض السندات
	إقفال رصيد الفائدة في د/ أ.خ عن عام ٢٠١١

- بتاريخ ٢٠١٢/٥/١ تثبت الفوائد من ١/١ حتى ٥/١ وتدفع الفوائد عن سنة الأولى للقرض (٢٠١٢/٥/١ - ٢٠١١/٥/١)

من مذكورين		
ح/ فائدة قرض السندات مستحقة		٢٤٠٠٠٠
ح/ فائدة قرض السندات (١٢/٤ × ٦ × ٦٠٠٠٠٠٠)		١٢٠٠٠٠
إلى مذكورين		
ح/ حملة السندات	٣٣٣٠٠٠	
ح/ الدوائر المالية (٧,٥ × ٣٦٠٠٠٠٠)	٢٧٠٠٠	
من ح/ حملة السندات		٣٣٣٠٠٠
إلى ح/ المصرف	٣٣٣٠٠٠	
دفع الفائدة لحملة السندات		
من ح/ الدوائر المالية		٢٧٠٠٠
إلى ح/ المصرف	٢٧٠٠٠	
دفع الضريبة للدوائر المالية		

- بتاريخ ٢٠١٢ / ١٢ / ٣١ تثبت الفائدة المستحقة (من ٥/١ حتى ١٢/٣١) إثبات الفائدة المستحقة وغير المدفوعة (٢٤٠٠٠٠ = ١٢/٨ × ٦ × ٦٠٠٠٠٠٠)

من ح/ فائدة قرض السندات		٢٤٠٠٠٠
إلى ح/ فائدة قرض السندات مستحقة	٢٤٠٠٠٠	
إثبات الفائدة المستحقة وغير المدفوعة		
من ح/ علاوة الإصدار		٦٠٠٠٠
إلى ح/ فائدة قرض السندات	٦٠٠٠٠	
إقفال نصيب السنة من العلاوة في الفائدة		
من ح/ أ. خ		٣٠٠٠٠٠
إلى ح/ فائدة قرض السندات	٣٠٠٠٠٠	
إقفال الفائدة في ح/ أ. خ عن عام ٢٠١٢		

- بتاريخ ٢٠١٣/٥/١ تثبت الفوائد من ١/١ حتى ٥/١ وتدفع الفوائد عن سنة الثانية للقرض (٢٠١٣/٥/١-٢٠١٢/٥/١)

من مذكورين		
ح/ فائدة قرض السندات مستحقة		٢٤٠٠٠٠
ح/ فائدة قرض السندات (١٢/٤ × ٦ × ٦٠٠٠٠٠٠٠)		١٢٠٠٠٠
إلى مذكورين		
ح/ حملة السندات	٣٣٣٠٠٠	
ح/ الدوائر المالية (٣٦٠٠٠٠ × ٧,٥٪)	٢٧٠٠٠	
من ح/ حملة السندات		٣٣٣٠٠٠
إلى ح/ المصرف	٣٣٣٠٠٠	
دفع الفائدة لحملة السندات		
من ح/ الدوائر المالية		٢٧٠٠٠
إلى ح/ المصرف	٢٧٠٠٠	

- بتاريخ ٢٠١٣ / ١٢/ ٣١ تثبت الفائدة المستحقة (من ٥/١ حتى ١٢/٣١) ثم يقلد نصيب السنة من العلاوة في الفائدة ويقلد رصيد الفائدة في حساب أ.خ

من ح/ فائدة قرض السندات		٢٤٠٠٠٠
إلى ح/ فائدة قرض السندات مستحقة	٢٤٠٠٠٠	
إثبات الفائدة المستحقة وغير المدفوعة عن عام ٢٠١٣ (١٢/٨ × ٦ × ٦٠٠٠٠٠٠٠)		
من ح/ علاوة الإصدار		٦٠٠٠٠
إلى ح/ فائدة قرض السندات	٦٠٠٠٠	
إقفال نصيب السنة من العلاوة في الفائدة		
من ح/ أ. خ		٣٠٠٠٠٠
إلى ح/ فائدة قرض السندات	٣٠٠٠٠٠	
إقفال الفائدة في ح/ أ. خ عن عام ٢٠١٣		

- بتاريخ ٢٠١٤/٥/١ تثبت الفائدة من ١/١ حتى ٥/١ وتدفع الفوائد عن سنة القرض الثالثة والأخيرة (٢٠١٣/٥/١ - ٢٠١٤/٥/١) ويرد القرض

من مذكورين		
د/ فائدة قرض السندات مستحقة		٢٤٠٠٠٠
د/ فائدة قرض السندات (١٢/٤ × ٦ × ٦٠٠٠٠٠٠٠)		١٢٠٠٠٠
إلى مذكورين		
د/ حملة السندات		
د/ الدوائر المالية (٣٦٠٠٠٠ × ٧,٥٪)	٣٣٣٠٠٠	
إثبات استحقاق دفع الفوائد لحملة السندات عن سنة	٢٧٠٠٠	
من د/ حملة السندات		٣٣٣٠٠٠
إلى د/ المصرف	٣٣٣٠٠٠	
دفع الفائدة لحملة السندات		
من د/ الدوائر المالية		٢٧٠٠٠
إلى د/ المصرف	٢٧٠٠٠	
من د/ قرض السندات		٦٠٠٠٠٠٠
إلى د/ حملة السندات	٦٠٠٠٠٠٠	
إثبات استحقاق رد القرض		
من د/ حملة السندات		٦٠٠٠٠٠٠
إلى د/ المصرف	٦٠٠٠٠٠٠	
دفع المستحق لحملة السندات		

ملاحظة: يمكن إثبات رد القرض والفائدة معاً ب قيد واحد ولكن يفضل الفصل بينهما.

- بتاريخ ٢٠١٤ / ١٢ / ٣١ يقل نصيب السنة من العلاوة في الفائدة ثم يقل رصيد الفائدة في حساب أ.خ

من د/ علاوة الإصدار		٢٠٠٠٠
إلى د/ فائدة قرض السندات	٢٠٠٠٠	
إقفال نصيب السنة من العلاوة في الفائدة		
من د/ أ. خ		١٠٠٠٠٠
إلى د/ فائدة قرض السندات	١٠٠٠٠٠	
إقفال الفائدة في د/ أ. خ عن عام ٢٠١٤		

٣) إصدار السندات بخصم اصدار (في حال عدم توافق السنة المالية مع سنة القرض) المسألة (١٦)

بتاريخ ٢٠١٠/١٠/١ أصدرت شركات مساهمة ٣٢٠٠٠ سند بفائدة ٥٪ سنوياً، القيمة الاسمية ١٠٠ ل.س للسند الواحد، وخصم إصدار ٥ ل.س، على أن ترد قيمة السندات دفعة واحدة بعد أربع سنوات، وتستحق الفائدة وتُدفع في ١٠/١ من كل عام، علماً بأن السنة المالية للشركة تنتهي في ١٢/٣١ من كل عام، وتم دفع الفوائد المستحقة لحملة السندات بعد حسم ضريبة مقدارها ٧,٥٪.

المطلوب:

١. إعداد جدول توزيع فائدة السندات وخصم إصدار السندات.
٢. إثبات قيود اليومية اللازمة لمعالجة الفائدة وخصم الإصدار.
٣. تصوير حساب فائدة السندات وحساب خصم الإصدار.

الحل:

مبلغ القرض = ٣٢٠٠٠ سند $\times$ ١٠٠ = ٣٢٠٠٠٠٠٠ ل.س
 الفائدة عن سنة كاملة = ٣٢٠٠٠٠٠ $\times$ ٥٪ = ١٦٠٠٠٠٠ ل.س
 خصم الإصدار = ٣٢٠٠٠ سند $\times$ ٥ = ١٦٠٠٠٠٠ ل.س
 نصيب السنة كاملة من الخصم = ١٦٠٠٠٠ $\div$ ٤ = ٤٠٠٠٠ ل.س
 نصيب سنة ٢٠١٠ من الخصم عن ٣ أشهر = ٤٠٠٠٠ $\times$ ٣ $\div$ ١٢ = ١٠٠٠٠ ل.س
 (١) جدول الفائدة و توزيع خصم الإصدار على سنوات القرض

السنة	الفائدة السنوية أ	نصيب السنة من الخصم ب	نصيب السنة من الفائدة الحقيقية ج = أ + ب	رصيد الخصم = الرصيد السابق - ب (د)
٢٠١٠/١٠/١	-	-	-	١٦٠٠٠٠
٢٠١٠/١٢/٣١	٤٠٠٠٠	١٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠
٢٠١١/١٢/٣١	١٦٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	١١٠٠٠٠
٢٠١٢/١٢/٣١	١٦٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	٧٠٠٠٠
٢٠١٣/١٢/٣١	١٦٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠
٢٠١٤/١٢/٣١	١٢٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	-

(٢) قيود اليومية اللازمة لمعالجة الفائدة وخصم الإصدار

• في ٢٠١٠/١٢/٣١

تثبت الفائدة المستحقة من ١٠/١ حتى ١٢/٣١ ويقتل نصيب السنة من خصم الإصدار في الفائدة ثم يقتل رصيد الفائدة في د/أ.خ

من د/ فائدة قرض السندات	٤٠٠٠٠	
إلى د/ فائدة قرض السندات مستحقة (١٢/٣ × ٥٪ × ٣٢٠٠٠٠٠)	٤٠٠٠٠	
من د/ فائدة قرض السندات	١٠٠٠٠	
إلى د/ خصم الإصدار إقتال نصيب السنة من خصم الإصدار في الفائدة (٤٠٠٠٠ نصيب سنة كاملة × ١٢/٣)	١٠٠٠٠	
من د/ أ. خ	٥٠٠٠٠	
إلى د/ فائدة قرض السندات إقتال رصيد الفائدة في د/ أ. خ عن عام ٢٠١٠	٥٠٠٠٠	

• في ٢٠١١/١٠/١

تثبت الفوائد من ١/١ حتى ١٠/١ وتدفع الفوائد عن السنة الأولى للقرض:

من مذكورين	٤٠٠٠٠	
د/ فائدة قرض السندات مستحقة	١٢٠٠٠٠	
د/ فائدة قرض السندات (١٢/٩ × ٥٪ × ٣٢٠٠٠٠٠)		
إلى مذكورين		
د/ حملة السندات	١٤٨٠٠٠	
د/ الدوائر المالية (١٦٠٠٠٠ × ٧,٥٪)	١٢٠٠٠	
من د/ حملة السندات	١٤٨٠٠٠	
إلى د/ المصرف	١٤٨٠٠٠	
سداد الفائدة لحملة السندات		
من د/ الدوائر المالية	١٢٠٠٠	
إلى د/ المصرف	١٢٠٠٠	
سداد الفائدة للدوائر المالية		

- في ٢٠١١/١٢/٣١ تثبت الفوائد المستحقة من ١٠/١ حتى ١٢/٣١ ويقفل نصيب السنة المالية من الخصم في حساب الفائدة ويقفل رصيد الفائدة

من د/ فائدة قرض السندات	٤٠٠٠٠	
إلى د/ فائدة قرض السندات مستحقة (١٢/٣ × ٥٪ × ١٦٠٠٠٠٠)	٤٠٠٠٠	
من د/ فائدة قرض السندات	٤٠٠٠٠	
إلى د/ خصم الإصدار	٤٠٠٠٠	
إقفال نصيب السنة من خصم الإصدار في الفائدة		
من د/ أ. خ	٢٠٠٠٠٠	
إلى د/ فائدة قرض السندات	٢٠٠٠٠٠	
إقفال رصيد الفائدة في حساب أ. خ عن عام ٢٠١١		

- وهكذا بالنسبة إلى بقية السنوات ٢٠١٢ و ٢٠١٣، حيث تتكرر هذه القيود المحاسبية
- وفي ٢٠١٤/١٠/١ (السنة الأخيرة) تثبت الفوائد من ١/١ حتى ١٠/١ وتدفع الفوائد عن السنة الأخيرة للقرض ثم يرد القرض:

من مذكورين		
د/ فائدة قرض السندات مستحقة	٤٠٠٠٠	
د/ فائدة قرض السندات (١٢/٩ × ٥٪ × ٣٢٠٠٠٠٠)	١٢٠٠٠٠	
إلى مذكورين		
د/ حملة السندات	١٤٨٠٠٠	
د/ الدوائر المالية (١٦٠٠٠٠ × ٧,٥٪)	١٢٠٠٠	
اثبات الفوائد و تسجيلها لحملة السندات		
من د/ حملة السندات	١٤٨٠٠٠	
إلى د/ المصرف	١٤٨٠٠٠	
من د/ الدوائر المالية	١٢٠٠٠	
إلى د/ المصرف	١٢٠٠٠	
من د/ قرض السندات	٣٢٠٠٠٠٠	
إلى د/ حملة السندات	٣٢٠٠٠٠٠	

من د/ حملة السندات	٣٢٠٠٠٠٠	
إلى د/ المصرف	٣٢٠٠٠٠٠	

- في ٢٠١٤/١٢/٣١ يقل نصيب السنة من خصم الإصدار في حساب فائدة القرض
ثم يقل رصيد الفائدة في د/ أ.خ

من د/ فائدة قرض السندات	٣٠٠٠٠	
إلى د/ خصم الإصدار	٣٠٠٠٠	
إقفال نصيب السنة من خصم الإصدار في الفائدة		
من د/ أ.خ	١٥٠٠٠٠	
إلى د/ فائدة قرض السندات	١٥٠٠٠٠	
إقفال رصيد فائدة السندات في د/ أ.خ		

• معالجة فائدة السندات عند رد قرض السندات على دفعات (أقساط)

وكما في حالة رد القرض دفعة واحدة تنفرع هذه الحالة إلى حالات ثلاث عدة حالات تشمل إصدار السندات بالقيمة الاسمية أو بعلاوة إصدار أو بخصم إصدار، وفي كل حالة منها نميز بين توافق وعدم توافق السنة المالية مع سنة القرض.

أولاً: في حال توافق السنة المالية مع سنة القرض

(١) إصدار سندات القرض بالقيمة الاسمية

المسألة رقم (١٧)

بتاريخ ٢٠١٠/١/١ أصدرت إحدى الشركات المساهمة المغفلة ٥٠٠٠٠ سند بفائدة ٨٪ سنوياً، القيمة الاسمية للسند الواحد ٢٠٠ ل.س، على أن ترد قيمة السندات على أربعة أقساط سنوية متساوية، وتُدفع الفائدة في ١٢/٣١ من كل عام، علماً بأن السنة المالية للشركة تنتهي في ١٢/٣١ من كل عام وأن ضريبة الدخل مقدارها ٧,٥٪.

المطلوب:

١. إعداد جدول توزيع الفائدة خلال مدة القرض.
٢. إثبات قيود اليومية اللازمة لمعالجة الفائدة.
٣. تصوير حساب فائدة السندات.

الحل:

١. جدول توزيع الفائدة:

السنة	رصيد القرض	الفائدة
٢٠١٠	١٠٠٠٠٠٠٠	$٨٠٠٠٠٠ = ٨\% \times ١٠٠٠٠٠٠٠$
٢٠١١	٧٥٠٠٠٠٠	$٦٠٠٠٠٠ = ٨\% \times ٧٥٠٠٠٠٠$
٢٠١٢	٥٠٠٠٠٠٠	$٤٠٠٠٠٠ = ٨\% \times ٥٠٠٠٠٠٠$
٢٠١٣	٢٥٠٠٠٠٠	$٢٠٠٠٠٠ = ٨\% \times ٢٥٠٠٠٠٠$

٢. قيود اليومية اللازمة لمعالجة الفائدة

- ٢٠١٠/١٢/٣١ تدفع الفائدة إلى حملة السندات بعد اقتطاع الضريبة ويرد القسط الأول من القرض لهم ثم تقفل الفائدة في حساب الأرباح والخسائر

٨٠٠٠٠٠	من د/ فائدة قرض السندات إلى مذكورين	
٧٤٠٠٠٠	د/ حملة السندات	
٦٠٠٠٠	د/ الدوائر المالية $٨٠٠٠٠٠ \times ٧,٥\%$	
	إثبات استحقاق دفع الفائدة وحجز الضريبة	
٧٤٠٠٠٠	من د/ حملة السندات إلى د/ المصرف	
٦٠٠٠٠	من د/ الدوائر المالية إلى د/ المصرف	
٢٥٠٠٠٠٠	من د/ قرض السندات إلى د/ حملة السندات	
	إثبات استحقاق رد القسط الأول من القرض	
٢٥٠٠٠٠٠	من د/ حملة السندات إلى د/ المصرف	
	دفع القسط الأول من القرض	

من د/ أ. خ	٨٠٠٠٠٠	
إلى د/ فائدة قرض السندات	٨٠٠٠٠٠	
إقفال الفائدة في د/ أ. خ		

- في ٢٠١١/١٢/٣١ تدفع الفائدة إلى حملة السندات بعد اقتطاع الضريبة ويرد القسط الثاني من القرض لهم ثم تقفل الفائدة في حساب الأرباح والخسائر

من د/ فائدة قرض السندات	٦٠٠٠٠٠	
إلى مذكورين		
د/ حملة السندات	٥٥٥٠٠٠	
د/ الدوائر المالية $٦٠٠٠٠٠ \times ٧,٥\%$	٤٥٠٠٠	
من د/ حملة السندات	٥٥٥٠٠٠	
إلى د/ المصرف	٥٥٥٠٠٠	
سداد الفائدة لحملة السندات		
من د/ الدوائر المالية	٤٥٠٠٠	
إلى د/ المصرف	٤٥٠٠٠	
من د/ قرض السندات	٢٥٠٠٠٠٠	
إلى د/ المصرف	٢٥٠٠٠٠٠	
إثبات رد القسط الثاني من القرض		
من د/ أ. خ	٦٠٠٠٠٠	
إلى د/ فائدة قرض السندات	٦٠٠٠٠٠	

وهكذا تتكرر القيود المحاسبية لعامي ٢٠١٢/٢٠١٣ مع الأخذ بعين الاعتبار تناقص القرض وما يترتب على ذلك من تناقص الفوائد والضريبة المرتبطة بها

(٢) إصدار سندات القرض بعلاوة إصدار (في حال توافق السنة المالية مع سنة القرض) في هذه الحالة ستتناقص قيمة قرض السندات سنة بعد سنة، وطبقاً لذلك ستتناقص الفائدة على القرض بما يتناسب مع ذلك، وعليه فإن انتفاع السنوات المالية من مبلغ القرض لن يكون متساوياً. والمنطق يفرض هنا توزيع علاوة الإصدار على سنوات القرض

بنسبة ما تستفيد كل سنة من مبلغ القرض، أي توزيع العلاوة وتحميلها بشكل متناقص تبعاً لتناقص مبلغ القرض. أو توزيع العلاوة بنسبة ما تتحمله كل سنة من فائدة السندات.

المسألة (١٩)

في ٢٠١١/١/١ أصدرت إحدى الشركات المساهمة المغفلة ١٠٠٠٠ سند بفائدة ٦٪ سنوياً، القيمة الاسمية للسند الواحد ٢٠٠ ل.س، وعلوّة إصدار ١٠ ل.س لكل سند، على أن ترد قيمة السندات على أربعة أقساط سنوية متساوية في ١٢/٣١ من كل عام، وتدفع القائدة بنفس التاريخ، علماً بأن السنة المالية للشركة تنتهي في ١٢/٣١ من كل عام، وأن ضريبة الدخل مقدارها ٧.٥٪.

المطلوب :

جامعة
حلب
١٩٥٨

١. إعداد جدول توزيع الفائدة والعلوّة.
٢. إثبات قيود اليومية اللازمة لمعالجة الفائدة والعلوّة.
٣. تصوير حساب علوّة الإصدار

الحل:

علوّة الإصدار = ١٠٠٠٠ سند × ١٠ ل.س = ١٠٠٠٠٠٠ ل.س توزع على سنين القرض بنسبة مبلغ القرض في هذه السنة على مجموع مبالغ القرض في سنوات القرض وحيث أن مبلغ القرض خلال السنة الأولى يكون ٢٠٠٠٠٠٠ ويكون خلال السنة الثانية ١٥٠٠٠٠٠ (بعد رد الدفعة الأولى) وفي السنة الثالثة ١٠٠٠٠٠٠ وفي السنة الرابعة ٥٠٠٠٠٠٠ ويكون مجموع مبالغ القرض خلال سنواته الأربع هو

$$= ٢٠٠٠٠٠٠ + ١٥٠٠٠٠٠ + ١٠٠٠٠٠٠ + ٥٠٠٠٠٠٠ = ٥٠٠٠٠٠٠٠ \text{ ويكون:}$$

مبلغ القرض في السنة الأولى

$$\text{نسبة القرض في السنة الأولى} = \frac{\text{مبلغ القرض في السنة الأولى}}{\text{مجموع مبالغ القرض خلال مدته}}$$

$$= \frac{٢٠٠٠٠٠٠}{٥٠٠٠٠٠٠} = ٠,٤ \text{ أو } ٤٠\%$$

$$\text{ونسبة القرض في السنة الثانية} = \frac{١٥٠٠٠٠٠}{٥٠٠٠٠٠٠} = ٠,٣ \text{ أو } ٣٠\%$$

١. جدول توزيع العلاوة والفائدة على سنين القرض:

السنة	(أ) رصيد القرض	(ب) نسبة القرض (آ ÷ مجموع آ)	(ج) الفائدة السنتية (أ × ٦٪)	(د) نصيب السنة من العلاوة (ب × ١٠٠٠٠٠)	(هـ) رصيد الفائدة (ج - د)
٢٠١١	٢٠٠٠٠٠	٤٠٪	١٢٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	٨٠٠٠٠
٢٠١٢	١٥٠٠٠٠	٣٠٪	٩٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٦٠٠٠٠
٢٠١٣	١٠٠٠٠٠	٢٠٪	٦٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٤٠٠٠٠
٢٠١٤	٥٠٠٠٠٠	١٠٪	٣٠٠٠٠	١٠٠٠٠	٢٠٠٠٠
مجموع	٥٠٠٠٠٠٠	١٠٠٪	٣٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	

٢. قيود اليومية:

في ٢٠١١/١٢/٣١: من العمود (ج) تثبت فوائد القرض وتدفع (بعد حجز الضريبة) ويرد القسط الأول من القرض، ومن العمود (د) يقلل نصيب السنة المالية من علاوة الإصدار في حساب فائدة القرض، ثم من العمود (هـ) تقلل فائدة السندات في د/ أ. خ

١٢٠٠٠٠	من د/ فائدة قرض السندات إلى مذكورين
١١١٠٠٠	د/ حملة السندات
٩٠٠٠	د/ الدوائر المالية ١٢٠٠٠٠ × ٧,٥٪
١١١٠٠٠	من د/ حملة السندات إلى د/ المصرف
١١١٠٠٠	سداد الفائدة لحملة السندات
٩٠٠٠	من د/ الدوائر المالية إلى د/ المصرف
٥٠٠٠٠٠	من د/ قرض السندات إلى د/ المصرف
٥٠٠٠٠٠	إثبات رد الدفعة الأولى من القرض

من د/ علاوة إصدار السندات	٤٠٠٠٠	
إلى د/ فائدة قرض السندات	٤٠٠٠٠	
من د/ أ. خ		٨٠٠٠٠
إلى د/ فائدة قرض السندات	٨٠٠٠٠	
إقفال رصيد الفائدة في د/أ. خ عن عام ٢٠١١		

الأصول الميزانية في ٢٠١١/١٢/٣١ الخصوم

١٥٠٠٠٠٠ قرض السندات	
٦٠٠٠٠ + علاوة اصدار السندات	
١٥٦٠٠٠٠	

في ٢٠١٢/١٢/٣١: من العمود (ج) تثبت فوائد القرض وتدفع (بعد حجز الضريبة) ويرد القسط الثاني من القرض، ومن العمود (د) يقفل نصيب السنة المالية من علاوة الإصدار في حساب فائدة القرض، ثم من العمود (هـ) تقفل فائدة السندات في د/ أ. خ

من د/ فائدة قرض السندات	٩٠٠٠٠	
إلى مذكورين		
د/ حملة السندات	٨٣٢٥٠	
د/ الدوائر المالية $٩٠٠٠٠ \times ٧,٥\%$	٦٧٥٠	
من د/ حملة السندات	٨٣٢٥٠	
إلى د/ المصرف	٨٣٢٥٠	
من د/ الدوائر المالية	٦٧٥٠	
إلى د/ المصرف	٦٧٥٠	
من د/ قرض السندات	٥٠٠٠٠٠	
إلى د/ المصرف	٥٠٠٠٠٠	
رد الدفعة الثانية من القرض		
من د/ علاوة إصدار السندات	٣٠٠٠٠	
إلى د/ فائدة قرض السندات	٣٠٠٠٠	

٦٠٠٠٠	من د/ أ. خ	إلى د/ فائدة قرض السندات
٦٠٠٠٠		

وهكذا تكرر القيود بالنسبة لباقي السنوات باختلاف الأرقام فقط

طريقة ثانية لحساب نصيب العام من علاوة الإصدار: بما أن علاوة الإصدار هي نتيجة لمعدل الفائدة الذي تمنحه الشركة المصدرة للسندات لذلك يمكن حساب نصيب العام من العلاوة على أساس نسبة مبلغ الفائدة في كل عام إلى مجموع الفوائد السنوية للقرض.

$$\text{نسبة الفائدة في السنة الأولى} = \frac{\text{مبلغ الفائدة في السنة الأولى}}{\text{مجموع مبالغ الفائدة خلال مدة القرض}}$$

٣. تصوير علاوة الإصدار.

مدین	دائن	د/ علاوة إصدار السندات
٤٠٠٠٠	رصيد ٢٠١١/١/١	إلى د/ فائدة سندات ٢٠١١/١٢/٣١
٦٠٠٠٠		رصيد (الميزانية) ٢٠١١/١٢/٣١
١٠٠٠٠٠		
٣٠٠٠٠	رصيد مدور ٢٠١٢/١/١	إلى د/ فائدة سندات ٢٠١٢/١٢/٣١
٣٠٠٠٠		رصيد (الميزانية) ٢٠١٢/١٢/٣١
٦٠٠٠٠		
٢٠٠٠٠	رصيد مدور ٢٠١٣/١/١	إلى د/ فائدة سندات ٢٠١٣/١٢/٣١
١٠٠٠٠		رصيد (الميزانية) ٢٠١٣/١٢/٣١
٣٠٠٠٠		
١٠٠٠٠	رصيد مدور ٢٠١٤/١/١	إلى د/ فائدة سندات ٢٠١٤/١٢/٣١
١٠٠٠٠		

الأصول الميزانية في ٢٠١٢/١٢/٣١ الخصوم

١٠٠٠٠٠٠	قرض السندات
٣٠٠٠٠	+ علاوة إصدار السندات
١٠٣٠٠٠٠	

٣) إصدار سندات القرض بخضم إصدار (عند توافق السنة المالية مع سنة القرض) لا تختلف المعالجة المحاسبية في هذه الحالة عن سابقتها سوى أن القرض ستنقص قيمته كل سنة، وتحسب الفوائد ويوزع خضم إصدار السندات بالتناسب مع مبلغ القرض.

المسألة (٢١):

في ٢٠١١/١/١ أصدرت إحدى الشركات المساهمة المغفلة ٤٠٠٠ سند قرض بفائدة ٥٪ سنوياً، بقيمة اسمية ١٠٠٠ ل.س للسند الواحد، وسعر إصدار ٩٥٠ ل.س، على أن يرد القرض على أربع دفعات سنوية متساوية وتدفع فوائده في ١٢/٣١ من كل عام بعد خصم ضريبة دخل مقدارها ٧,٥٪. المطلوب:

١. إعداد جدول توزيع خضم الإصدار والفوائد على سنوات القرض
٢. إثبات قيود اليومية اللازمة لمعالجة الفائدة وخضم الإصدار
٣. تصوير حساب فائدة السندات وخضم الإصدار

الحل:

١. إعداد جدول توزيع خضم الإصدار والفوائد على سنوات القرض

السنة	(أ) رصيد القرض	(ب) نسبة القرض	(ج) الفوائد (أ × ٥٪)	(د) نصيب العام من الخضم = (الخضم × ب)	(هـ) رصيد الفائدة (ج + د)	(و) رصيد الخضم رصيد سابق - د
١/١						٢٠٠٠٠٠
٢٠١١	٤٠٠٠٠٠٠	٪٤٠	٢٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠	٢٨٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠
٢٠١٢	٣٠٠٠٠٠٠٠	٪٣٠	١٥٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠	٢١٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠
٢٠١٣	٢٠٠٠٠٠٠٠	٪٢٠	١٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠	١٤٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠
٢٠١٤	١٠٠٠٠٠٠٠	٪١٠	٥٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	٧٠٠٠٠٠٠	-
مجموع	١٠٠٠٠٠٠٠٠	٪١٠٠	٥٠٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠		

مبلغ القرض في هذه السنة

= نسبة القرض في هذه السنة

مجموع مبالغ القرض خلال مدته

$$\text{نسبة القرض عام ٢٠١١} = \frac{٤٠٠٠٠٠٠٠}{١٠٠٠٠٠٠٠٠} = ٠,٤ \text{ أو } ٤٠\%$$

$$\text{ونسبة القرض عام } ٢٠١٢ = \frac{٣٠٠٠٠٠٠}{١٠٠٠٠٠٠٠} = ٠,٣ \text{ أو } ٣٠\%$$

$$\text{ونسبة القرض عام } ٢٠١٣ = \frac{٢٠٠٠٠٠٠}{١٠٠٠٠٠٠٠} = ٠,٢ \text{ أو } ٢٠\%$$

$$\text{ونسبة القرض عام } ٢٠١٤ = \frac{١٠٠٠٠٠٠}{١٠٠٠٠٠٠٠} = ٠,١ \text{ أو } ١٠\%$$

٢. قيود اليومية اللازمة لمعالجة الفائدة والخصم:

- في ٢٠١١/١٢/٣١ من العمود (ج) تثبت فوائد القرض وتدفع (بعد حجز الضريبة) ويرد القسط الأول من القرض، ومن العمود (د) يقلل نصيب السنة المالية من خصم الإصدار في حساب فائدة القرض ومن العمود (هـ) تقلل فائدة السندات في د/ أ.خ

٢٠٠٠٠٠	من د/ فائدة قرض السندات إلى مذكورين د/ حملة السندات ١٨٥٠٠٠ د/ الدوائر المالية $٢٠٠٠٠٠ \times ٧,٥\%$ ١٥٠٠٠ إثبات استحقاق دفع الفائدة
١٨٥٠٠٠	من د/ حملة السندات إلى د/ المصرف ١٨٥٠٠٠
١٥٠٠٠	من د/ الدوائر المالية إلى د/ المصرف ١٥٠٠٠
١٠٠٠٠٠٠	من د/ قرض السندات إلى د/ حملة السندات ١٠٠٠٠٠٠ إثبات استحقاق رد القسط الأول من القرض
١٠٠٠٠٠٠	من د/ حملة السندات إلى د/ المصرف ١٠٠٠٠٠٠ رد القسط الأول من القرض عن طريق المصرف

من د/ فائدة قرض السندات	٨٠٠٠٠	
إلى د/ خصم إصدار السندات	٨٠٠٠٠	
اقفال نصيب العام من الخصم في د/ فائدة السندات		
من د/ أ. خ	٢٨٠٠٠٠	٢٨٠٠٠٠
إلى د/ فائدة قرض السندات	٢٨٠٠٠٠	

- في ٢٠١٢/١٢/٣١ تثبت فوائد القرض وتدفع (بعد حجز الضريبة) ويرد القسط الثاني من القرض، ثم يقل نصيب السنة المالية من خصم الإصدار في حساب فائدة القرض ومن ثم تقل الفائدة في حساب الأرباح والخسائر

من د/ فائدة قرض السندات	١٥٠٠٠٠	
إلى مذكورين		
د/ حملة السندات	١٣٨٧٥٠	
د/ الدوائر المالية $١٥٠٠٠٠ \times ٧,٥\%$	١١٢٥٠	
اثبات استحقاق دفع الفائدة		
من د/ حملة السندات	١٣٨٧٥٠	
إلى د/ المصرف	١٣٨٧٥٠	
من د/ الدوائر المالية	١١٢٥٠	
إلى د/ المصرف	١١٢٥٠	
من د/ قرض السندات	١٠٠٠٠٠٠	
إلى د/ المصرف	١٠٠٠٠٠٠	
من د/ فائدة قرض السندات	٦٠٠٠٠	
إلى د/ خصم إصدار السندات	٦٠٠٠٠	
اقفال نصيب العام من خصم الإصدار في د/ الفائدة		
من د/ أ. خ	٢١٠٠٠٠	٢١٠٠٠٠
إلى د/ فائدة قرض السندات	٢١٠٠٠٠	

وعلى هذا النمط تتكرر القيود المحاسبية بالنسبة إلى عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ مع مراعاة تناقص مبلغ القرض وبالتالي اختلاف الفوائد ونصيب السنة من خصم الإصدار.

٣. تصوير حساب خصم الاصدار

مدین	د/ خصم إصدار السندات	دائن
٢٠٠٠٠٠	رصيد ٢٠١١/١/١	من ح/فائدة السندات ٢٠١١/٢١/٣١
		رصيد(الميزانية) ٢٠١١/١٢/٣١
٢٠٠٠٠٠		٨٠٠٠٠
١٢٠٠٠٠	رصيد مدور ٢٠١٢/١/١	١٢٠٠٠٠
		٢٠٠٠٠٠
١٢٠٠٠٠		٦٠٠٠٠
٦٠٠٠٠	رصيد مدور ٢٠١٣/١/١	٦٠٠٠٠
		١٢٠٠٠٠
٦٠٠٠٠		٤٠٠٠٠
٦٠٠٠٠		٢٠٠٠٠
٢٠٠٠٠	رصيد مدور ٢٠١٤/١/١	٢٠٠٠٠
٢٠٠٠٠		٢٠٠٠٠

طريقة ثانية: لحساب نصيب العام من خصم الإصدار

باعتبار أن خصم الإصدار هو نتيجة الفائدة التي تمنحها الشركة المصدرة للسندات لحملة السندات، لذلك يمكن حساب نصيب العام من خصم الاصدار على أساس نسبة مبلغ الفائدة السنوية (فائدة العام ÷ مج الفوائد السنوية للقرض) على مدار سنواته.

$$\text{نصيب ٢٠١١ من خصم الاصدار} = \text{فائدة ٢٠١١} \div \text{مج الفوائد السنوية} \times \text{مبلغ الخصم}$$

$$٨٠٠٠٠ = ٢٠٠٠٠٠ \div ٥٠٠٠٠٠ \times ٢٠٠٠٠٠$$

$$\text{نصيب ٢٠١٢ من خصم الاصدار} = \text{فائدة ٢٠١٢} \div \text{مج الفوائد السنوية} \times \text{مبلغ الخصم}$$

$$٦٠٠٠٠ = ٢٠٠٠٠٠ \div ١٥٠٠٠٠ \times ٢٠٠٠٠٠$$

ثانياً: في حال عدم توافق السنة المالية مع سنة القرض:

(١) إصدار سندات القرض بالقيمة الاسمية

المسألة (١٨): في ٢٠١١/١٠/١ أصدرت شركة مساهمة مغفلة عن ٢٤٠٠٠ سند بفائدة ٦٪ سنوياً بقيمة اسمية ٢٠٠ ل.س للسند، ترد قيمة السندات على ثلاث دفعات

سنوية متساوية وتُدفع الفائدة في ١٠/١ من كل عام، علماً بأن السنة المالية للشركة تنتهي في ١٢/٣١ من كل عام، وأن ضريبة الدخل تبلغ ٧,٥٪. المطلوب:

١. إعداد جدول يبين نصيب الفترات المالية المختلفة من فائدة السندات.

٢. إثبات قيود اليومية اللازمة لمعالجة الفائدة ودفعها وتحملها.

٣. تصوير ح/ فائدة السندات خلال مدة القرض.

الحل:

(١) جدول حساب الفائدة: تحسب الفائدة على القرض آخذين بعين الاعتبار تناقص مبلغ القرض وبحيث تتحمل السنة المالية بنصيبها من الفوائد بمقدار المدة التي انتفعت بها من القرض، كما يلي:

السنة	الفترة المالية	عدد الاشهر	رصيد القرض	فائدة الفترة	الفائدة السنوية
٢٠١١	٢٠١١/١٢/٣١-١٠/١	٣	٤٨٠.٠٠٠	٧٢.٠٠٠	٧٢.٠٠٠
٢٠١٢	٢٠١٢/٩/٣٠-١/١	٩	٤٨٠.٠٠٠	٢١٦.٠٠٠	٢٦٤.٠٠٠
	٢٠١٢/١٢/٣١-١٠/١	٣	٣٢٠.٠٠٠	٤٨.٠٠٠	
٢٠١٣	٢٠١٣/٩/٣٠-١/١	٩	٣٢٠.٠٠٠	١٤٤.٠٠٠	١٦٨.٠٠٠
	٢٠١٣/١٢/٣١-١٠/١	٣	١٦٠.٠٠٠	٢٤.٠٠٠	
٢٠١٤	٢٠١٤/٩/٣٠-١/١	٩	١٦٠.٠٠٠	٧٢.٠٠٠	٧٢.٠٠٠

توضيح لحساب الفائدة:

السنة الأولى للقرض تبدأ من ٢٠١١/١٠/١ - ٢٠١٢/٩/٣٠ وتتداخل مع سنتين ميلاديتين وهكذا لباقي سنوات القرض، علماً بأن الفائدة سنوية تدفع في ٩/٣٠ من كل عام.

• **عام ٢٠١١**

من ٢٠١١/١٠/١ - ٢٠١٢/٣١ (٣ أشهر) $٤٨٠.٠٠٠ \times ٦\% \times ٣ \div ١٢ = ٧٢.٠٠٠$ (فائدة مستحقة)

• **عام ٢٠١٢**

الفترة الاولى: من ٢٠١٢/٩/٣٠ - ١/١ (٩ اشهر) رصيد القرض ٤٨٠.٠٠٠

$$٤٨٠.٠٠٠ \times ٦\% \times ٩ \div ١٢ = ٢١٦.٠٠٠$$

الفترة الثانية: في ١٠/١ / ٢٠١٢ تنتهي سنة القرض الأولى ويتم رد الدفعة الاولى من القرض

ويصبح رصيده ٣٢٠.٠٠٠ وتبدأ سنة القرض الثانية في ١٠/١ / ٢٠١٢

من ١٠/١ - ٢٠١٢/١٢/٣١ (٣ أشهر) $3200000 \times 6\% \div 12 \times 3 = 48000$ (فائدة مستحقة)

مجموع الفوائد السنوية لعام ٢٠١٢ $264000 = (216000 + 48000)$

• عام ٢٠١٣

الفترة الاولى: من ١/١ - ٢٠١٢/٩/٣٠ (٩ اشهر) رصيد القرض ٣٢٠٠٠٠٠

$$3200000 \times 6\% \div 12 \times 9 = 144000$$

الفترة الثانية: في ٢٠١٣/١٠/١ تنتهي سنة القرض الثانية ويتم رد الدفعة الثانية من القرض

ويصبح رصيده ١٦٠٠٠٠٠٠ وتبدأ سنة القرض الثالثة في ٢٠١٣/١٠/١

من ١٠/١ - ٢٠١٣/١٢/٣١ (٣ أشهر) $1600000 \times 6\% \div 12 \times 3 = 24000$ (فائدة مستحقة)

مجموع الفوائد السنوية لعام ٢٠١٣ $168000 = (144000 + 24000)$

• وهكذا بالنسبة للعام الاخير ٢٠١٤ من القرض (٢٠١٤/١/١ - ٢٠١٤/٩/٣٠)

(٢) قيود اليومية اللازمة لمعالجة الفائدة ودفعها وتحميلها:

• في ٢٠١١/١٢/٣١ تثبت الفائدة المستحقة من ١٠/١ لغاية ١٢/٣١ وتقل الفوائد

على حساب الأرباح والخسائر

٧٢٠٠٠	من ح/ فائدة قرض السندات
٧٢٠٠٠	إلى ح/ فائدة قرض السندات مستحقة
٧٢٠٠٠	من ح/ أ. خ
٧٢٠٠٠	إلى ح/ فائدة قرض السندات

• في ٢٠١٢/١٠/١ تثبت الفائدة عن الفترة من ١/١ حتى ١٠/١ وتدفع الفوائد عن

سنة الأولى للقرض ثم يرد القسط الأول من القرض

٧٢٠٠٠	من مذكورين
٢١٦٠٠٠	ح/ فائدة قرض السندات مستحقة
	ح/ فائدة قرض السندات
	إلى مذكورين
٢٦٦٤٠٠	ح/ حملة السندات
٢١٦٠٠	ح/ الدوائر المالية $288000 \times 7,5\%$
	اثبات استحقاق دفع الفائدة

من د/ حملة السندات إلى د/ المصرف سداد الفائدة لحملة السندات	٢٦٦٤٠٠	٢٦٦٤٠٠
من د/ الدوائر المالية إلى د/ المصرف دفع الضريبة للدوائر المالية	٢١٦٠٠	٢١٦٠٠

رد الدفعة الأولى من القرض

من د/ قرض السندات إلى د/ حملة السندات	١٦٠٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠٠
من د/ حملة السندات إلى د/ المصرف رد الدفعة الاولى من القرض لحملة السندات	١٦٠٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠٠

- في ٢٠١٢/١٢/٣١ تثبت الفائدة المستحقة من ٢٠١٢/١٠/١ لغاية ٢٠١٢/١٢/٣١ على أساس الرصيد الباقي من القرض وهو ٣٢٠٠٠٠٠٠ وتحمل الفوائد الخاصة بالسنة المالية وقدرها ٢٦٤٠٠٠ (٢١٦٠٠٠ + ٤٨٠٠٠) على د/ أ.خ

من د/ فائدة قرض السندات إلى د/ فائدة قرض السندات مستحقة	٤٨٠٠٠	٤٨٠٠٠
من د/ أ.خ إلى د/ فائدة قرض السندات	٢٦٤٠٠٠	٢٦٤٠٠٠

الأصول الميزانية في ٢٠١٢/١٢/٣١ الخصوم

قرض السندات ٣٢٠٠٠٠٠	
فائدة قرض مستحقة ٤٨٠٠٠	

- في ٢٠١٣/١٠/١

تثبت الفائدة عن الفترة من ٢٠١٣/ ١/١ حتى ٢٠١٣/ ١٠/١ وتدفع الفوائد عن سنة الثانية للقرض ثم يرد القسط الثاني من القرض

من مذكورين		
د/ فائدة قرض السندات مستحقة		٤٨٠٠٠
د/ فائدة قرض السندات		١٤٤٠٠٠
إلى مذكورين		
د/ حملة السندات	١٧٧٦٠٠	
د/ الدوائر المالية $١٩٢٠٠٠ \times ٧,٥\%$	١٤٤٠٠	
من د/ حملة السندات		١٧٧٦٠٠
إلى د/ المصرف	١٧٧٦٠٠	
دفع الفائدة لحملة السندات		
من د/ الدوائر المالية		١٤٤٠٠
إلى د/ المصرف	١٤٤٠٠	

رد القسط الثاني من القرض

من د/ قرض السندات		١٦٠٠٠٠٠
إلى د/ المصرف	١٦٠٠٠٠٠	

• في ٢٠١٣/١٢/٣١

تثبت الفائدة المستحقة من ٢٠١٣/١٠/١ لغاية ٢٠١٣/١٢/٣١ على أساس الرصيد الباقي من القرض وهو ١٦٠٠٠٠٠ وتحمل الفوائد التي تخص السنة المالية وقدرها ١٦٨٠٠٠ (١٤٤٠٠٠ + ٢٤٠٠٠) على د. أ. خ.

من د/ فائدة قرض السندات		٢٤٠٠٠
إلى د/ فائدة قرض السندات مستحقة	٢٤٠٠٠	
من د. أ. خ		١٦٨٠٠٠
إلى د/ فائدة قرض السندات	١٦٨٠٠٠	

• في ٢٠١٤/١٠/١

اثبات الفائدة عن الفترة من ٢٠١٤/١/١ حتى ٢٠١٤/١٠/١ ودفع الفوائد عن سنة الثالثة للقرض وقدرها ٩٦٠٠٠ ل.س (٧٢٠٠٠ + ٢٤٠٠٠)، ثم يرد القسط الثالث والأخير من القرض.

من مذكورين		
د/ فائدة قرض السندات مستحقة		٢٤٠٠٠
د/ فائدة قرض السندات		٧٢٠٠٠
إلى مذكورين		
د/ حملة السندات	٨٨٨٠٠	
د/ الدوائر المالية $٩٦٠٠٠ \times ٧,٥\%$	٧٢٠٠	
اثبات استحقاق دفع الفائدة		
من د/ حملة السندات		٨٨٨٠٠
إلى د/ المصرف	٨٨٨٠٠	
دفع الفائدة لحملة السندات		
من د/ الدوائر المالية		٧٢٠٠
إلى د/ المصرف	٧٢٠٠	

- رد القسط الثالث من القرض

من د/ قرض السندات		١٦٠٠٠٠٠
إلى د/ المصرف	١٦٠٠٠٠٠	

• في ٢٠١٤/١٢/٣١ تقفل الفوائد عن هذا العام في د/ أ.خ

من د/ أ.خ		٧٢٠٠٠
إلى د/ فائدة قرض السندات	٧٢٠٠٠	

(٢) إصدار السندات بعلاوة إصدار (في حال عدم توافق السنة المالية مع سنة القرض)
المسألة (٢٠) في ٢٠١٢/٥/١ أصدرت إحدى الشركات المساهمة المغفلة ٣٠٠٠ سند بفائدة ٦٪ سنوياً، القيمة الاسمية للسند الواحد ٢٠٠ ل.س، وسعر إصدار ٢٠٦ ل.س لكل سند، على أن ترد قيمة السندات على ثلاثة أقساط سنوية متساوية وتدفع الفائدة في ٥/١ من كل عام، علماً بأن السنة المالية للشركة تنتهي في ١٢/٣١ من كل عام.
المطلوب: إعداد جدول توزيع علاوة الإصدار والفوائد على سنوات القرض.
- إثبات قيود اليومية اللازمة لمعالجة الفائدة والعلاوة. وتصوير د/ علاوة الإصدار.

الحل:

١. جدول توزيع علاوة الإصدار والفوائد على سنوات القرض

السنة	الفترة المالية	رصيد القرض (أ)	نسبة القرض (ب)	الفوائد = أ × ٦٪ ÷ الفترة ÷ ١٢ (ج)	نصيب السنة من العلاوة (د) = العلاوة × ب ÷ الفترة ÷ ١٢	رصيد الفائدة - ج - د (هـ)
٢٠١٢	١٢/٣١-٥/١	٦٠٠٠٠٠	٦/٣	٢٤٠٠٠	٦٠٠٠ = ١٢/٨ × ٦/٣ × ١٨٠٠٠	١٨٠٠٠
٢٠١٣	٥/١-١/١	٦٠٠٠٠٠	٦/٣	١٢٠٠٠	٣٠٠٠ = ١٢/٤ × ٦/٣ × ١٨٠٠٠	
	١٢/٣١-٥/١	٤٠٠٠٠٠	٦/٢	١٦٠٠٠	٤٠٠٠ = ١٢/٨ × ٦/٢ × ١٨٠٠٠	٢١٠٠٠
٢٠١٤	٥/١-١/١	٤٠٠٠٠٠	٦/٢	٨٠٠٠	٢٠٠٠ = ١٢/٤ × ٦/٢ × ١٨٠٠٠	
	١٢/٣١-٥/١	٢٠٠٠٠٠	٦/١	٨٠٠٠	٢٠٠٠ = ١٢/٨ × ٦/١ × ١٨٠٠٠	١٢٠٠٠
٢٠١٥	٥/١-١/١	٢٠٠٠٠٠	٦/١	٤٠٠٠	١٠٠٠ = ١٢/٤ × ٦/١ × ١٨٠٠٠	٣٠٠٠

توضيح: تحسب نسبة القرض (العمود ب) بقسمة رصيد القرض في كل فترة على المجموع التراكمي لمبالغ القرض خلال فترة القرض (ثلاث سنوات) فيكون:

$$\text{المجموع التراكمي للقرض} = ٦٠٠٠٠٠ + ٤٠٠٠٠٠ + ٢٠٠٠٠٠ = ١٢٠٠٠٠٠$$

رصيد القرض في هذه السنة

نسبة القرض في كل سنة =

مجموع مبالغ القرض خلال مدته

٣

٦٠٠٠٠٠

٦

١٢٠٠٠٠٠

نسبة القرض في السنة الأولى =

٢

٤٠٠٠٠٠

٦

١٢٠٠٠٠٠

ونسبة القرض في السنة الثانية =

١

٢٠٠٠٠٠

٦

١٢٠٠٠٠٠

ونسبة القرض في السنة الثالثة =

- يحسب نصيب السنة المالية من العلاوة (العمود د) بضرب إجمالي مبلغ العلاوة بنسبة القرض بالفترة مقسومة على ١٢ شهراً، فمثلاً الفترة خلال عام ٢٠١٢ هي ثمانية أشهر

(من ٥/١ حتى ١٢/٣١) ونسبة القرض هي ٦/٣ وإجمالي العلاوة هي ١٨٠٠٠ (٣٠٠٠ سند $\times$ ٦ ل.س)، فيكون:

$$٦٠٠٠ = (١٢/٨) \times (٦/٣) \times ١٨٠٠٠ = \text{نصيب عام ٢٠١٢ من العلاوة}$$

أما نصيب عام ٢٠١٣ من العلاوة فيقسم إلى قسمين يختلف فيهما مبلغ القرض وكذلك نسبة القرض بسبب رد الدفعة الأولى منه بتاريخ ٥/١، فيكون:

$$٣٠٠٠ = (١٢/٤) \times (٦/٣) \times ١٨٠٠٠ = (٥/١ - ١/١) \text{ من العلاوة}$$

$$٤٠٠٠ = (١٢/٨) \times (٦/٢) \times ١٨٠٠٠ = (١٢/٣١ - ٥/١) \text{ من العلاوة}$$

$$٧٠٠٠ = ٤٠٠٠ + ٣٠٠٠ = \text{إذاً نصيب عام ٢٠١٣ من العلاوة}$$

ونصيب عام ٢٠١٤ من العلاوة، فعلى غرار عام ٢٠١٣ يقسم إلى فترتين كما يلي:

$$٢٠٠٠ = (١٢/٤) \times (٦/٢) \times ١٨٠٠٠ = (٥/١ - ١/١) \text{ من العلاوة}$$

$$٢٠٠٠ = (١٢/٨) \times (٦/١) \times ١٨٠٠٠ = (١٢/٣١ - ٥/١) \text{ من العلاوة}$$

$$٤٠٠٠ = ٢٠٠٠ + ٢٠٠٠ = \text{إذاً نصيب عام ٢٠١٤ من العلاوة}$$

$$١٠٠٠ = (١٢/٤) \times (٦/١) \times ١٨٠٠٠ = \text{ونصيب عام ٢٠١٥ من العلاوة}$$

٢. إثبات قيود اليومية اللازمة لمعالجة الفائدة والعلاوة

- في ٢٠١٢/١٢/٣١ من العمود (ج) تثبت الفائدة المستحقة من ٥/١ حتى ٢٠١٢/١٢/٣١، ومن العمود (د) يقل نصيب السنة المالية من العلاوة في حساب الفائدة، ثم من العمود (هـ) يقل رصيد الفائدة في حساب الأرباح والخسائر

من د/ فائدة قرض السندات	٢٤٠٠٠	
إلى د/ فائدة قرض السندات مستحقة	٢٤٠٠٠	
من د/ علاوة إصدار	٦٠٠٠	
إلى د/ فائدة قرض السندات	٦٠٠٠	
اقفال نصيب العام من العلاوة في د/ الفائدة		
من د/ أ. خ	١٨٠٠٠	
إلى د/ فائدة قرض السندات	١٨٠٠٠	
اقفال فائدة السندات في د/ أ. خ		

الأصول	الميزانية في ٢٠١٢/١٢/٣١	الخصوم
	٦٠٠٠٠٠ قرض السندات	
	١٢٠٠٠ + علاوة اصدار السندات	
	٦١٢٠٠٠	
	٢٤٠٠٠ فائدة سندات مستحقة	

- في ٢٠١٣/٥/١ من العمود (ج) تثبت الفائدة عن الفترة من ١/١ حتى ٢٠١٣/٥/١ وتُدفع الفوائد عن السنة الأولى للقرض (من ٢٠١٢/٥/١ حتى ٢٠١٣/٥/١) كما ترد الدفعة الأولى من القرض:

٢٤٠٠٠	من مذكورين	د/ فائدة قرض السندات مستحقة
١٢٠٠٠	د/ فائدة قرض السندات	١٢/٤ × ٦ × ٦٠٠٠٠٠
	إلى مذكورين	
٣٣٣٠٠	د/ حملة السندات	
٢٧٠٠	د/ الدوائر المالية	٣٦٠٠٠ × ٧,٥ %
٣٣٣٠٠	من د/ حملة السندات	
٣٣٣٠٠	إلى د/ المصرف	
٢٧٠٠	من د/ الدوائر المالية	
٢٧٠٠	إلى د/ المصرف	
٢٠٠٠٠٠	من د/ قرض السندات	
٢٠٠٠٠٠	إلى د/ حملة السندات	
٢٠٠٠٠٠	من د/ حملة السندات	
٢٠٠٠٠٠	إلى د/ المصرف	

- في ٢٠١٣/١٢/٣١ تثبت الفائدة المستحقة من ٥/١ حتى ٢٠١٣/١٢/٣١، ويقفل نصيب السنة المالية من العلاوة في حساب الفائدة ثم يقفل رصيد الفائدة في د/ أ.خ

١٦٠٠٠	من د/ فائدة قرض السندات	
١٦٠٠٠	إلى د/ فائدة قرض السندات مستحقة	

من د/ علاوة إصدار	٧٠٠٠	
إلى د/ فائدة قرض السندات	٧٠٠٠	
من د/ أ. خ	٢١٠٠٠	
إلى د/ فائدة قرض السندات	٢١٠٠٠	

الأصول الميزانية في ٢٠١٣/١٢/٣١ الخصوم

٤٠٠٠٠٠ قرض السندات	
٥٠٠٠ + علاوة اصدار السندات	
٤٠٥٠٠٠	
١٦٠٠٠ فائدة سندات مستحقة	

- في ٢٠١٤/٥/١ من العمود (ج) تثبت الفائدة عن الفترة من ١/١ حتى ٢٠١٤/٥/١ وتُدفع الفوائد عن السنة الثانية للقرض (من ٢٠١٣/٥/١ حتى ٢٠١٤/٥/١)، كما ترد الدفعة الثانية من القرض:

من مذكورين		
د/ فائدة قرض السندات مستحقة	١٦٠٠٠	
د/ فائدة قرض السندات $١٢/٤ \times ٦\% \times ٤٠٠٠٠٠$	٨٠٠٠	
إلى مذكورين		
د/ حملة السندات	٢٢٢٠٠	
د/ الدوائر المالية $٢٤٠٠٠ \times ٧,٥\%$	١٨٠٠	
من د/ حملة السندات	٢٢٢٠٠	
إلى د/ المصرف	٢٢٢٠٠	
من د/ الدوائر المالية	١٨٠٠	
إلى د/ المصرف	١٨٠٠	
من د/ قرض السندات	٢٠٠٠٠٠	
إلى د/ حملة السندات	٢٠٠٠٠٠	
من د/ حملة السندات	٢٠٠٠٠٠	
إلى د/ المصرف	٢٠٠٠٠٠	

- في ٢٠١٤/١٢/٣١ تثبت الفائدة المستحقة من ٥/١ حتى ٢٠١٤/١٢/٣١، ويقفل نصيب السنة المالية من العلاوة في حساب الفائدة، ثم يقفل رصيد الفائدة في د/أ.خ

من د/ فائدة قرض السندات	٨٠٠٠	
إلى د/ فائدة قرض السندات مستحقة	٨٠٠٠	
من د/ علاوة إصدار	٤٠٠٠	
إلى د/ فائدة قرض السندات	٤٠٠٠	
من د/ أ.خ	١٢٠٠٠	
إلى د/ فائدة قرض السندات	١٢٠٠٠	

- في ٢٠١٥/٥/١ من العمود (ج) تثبت الفائدة عن الفترة من ١/١ حتى ٢٠١٥/٥/١ وتدفع الفوائد عن السنة الثانية للقرض (من ٢٠١٤/٥/١ حتى ٢٠١٥/٥/١)، كما ترد الدفعة الثالثة والأخيرة من القرض:

من مذكورين	٨٠٠٠	
د/ فائدة قرض السندات مستحقة	٤٠٠٠	
د/ فائدة قرض السندات $١٢/٤ \times ٦\% \times ٢٠٠٠٠٠$		
إلى مذكورين	١١١٠٠	
د/ حملة السندات	٩٠٠	
د/ الدوائر المالية $١٢٠٠٠ \times ٧,٥\%$		
من د/ حملة السندات	١١١٠٠	
إلى د/ المصرف	١١١٠٠	
دفع الفائدة لحملة السندات		
من د/ الدوائر المالية	٩٠٠	
إلى د/ المصرف	٩٠٠	
دفع الضريبة للدوائر المالية		
من د/ قرض السندات	٢٠٠٠٠٠	
إلى د/ حملة السندات	٢٠٠٠٠٠	
اثبات استحقاق رد الدفعة الثانية من القرض		
من د/ حملة السندات	٢٠٠٠٠٠	
إلى د/ المصرف	٢٠٠٠٠٠	

- في ٢٠١٥/١٢/٣١ من العمود (د) يقفل نصيب السنة المالية من العلاوة في حساب الفائدة، ثم يقفل رصيد الفائدة في حساب الأرباح والخسائر:

١٠٠٠	من د/ علاوة إصدار إلى د/ فائدة قرض السندات اقفال علاوة الاصدار في الفائدة	١٠٠٠
٣٠٠٠	من د/ أ. خ إلى د/ فائدة قرض السندات اقفال الفائدة في د/ أ. خ	٣٠٠٠

٣. على ضوء العمليات السابقة في اليومية يظهر حساب علاوة الإصدار كما يأتي:

مدین	د/ علاوة إصدار السندات	دائن
٦٠٠٠	إلى د/ فائدة سندات ٢٠١٢/١٢/٣١	رصيد ٢٠١٢/٥/١
١٢٠٠٠	رصيد (الميزانية) ٢٠١٢/١٢/٣١	
١٨٠٠٠		١٨٠٠٠
٧٠٠٠	إلى د/ فائدة سندات ٢٠١٣/١٢/٣١	رصيد مدور ٢٠١٣/١/١
٥٠٠٠	رصيد (الميزانية) ٢٠١٣/١٢/٣١	
١٢٠٠٠		١٢٠٠٠
٤٠٠٠	إلى د/ فائدة سندات ٢٠١٤/١٢/٣١	رصيد مدور ٢٠١٤/١/١
١٠٠٠	رصيد (الميزانية) ٢٠١٤/١٢/٣١	
٥٠٠٠		٥٠٠٠
١٠٠٠	إلى د/ فائدة سندات ٢٠١٥/١٢/٣١	رصيد مدور ٢٠١٥/١/١
١٠٠٠		١٠٠٠

- طريقة ثانية لتوزيع علاوة إصدار السندات:

يرى البعض أنه باعتبار علاوة إصدار السندات هي نتيجة لمعدل الفائدة الذي تمنحه الشركة المصدرة للسندات لذلك يمكن توزيع العلاوة على سنوات القرض وذلك على أساس نسبة الفائدة السنوية (فائدة العام ÷ مجموع الفوائد السنوية للقرض) كما هو مبين في الجدولين التاليين.

- جدول حساب الفوائد على سنوات القرض

السنة	الفترة المالية	عدد الأشهر	(أ) رصيد القرض	(ب) الفائدة عن الفترة = رصيد القرض $\times 6\% \times$ الفترة / ١٢	الفائدة السنوية
٢٠١٢	١٢/٣١-٥/١	٨	٦٠٠٠٠٠	$٦٠٠٠٠٠ \times 6\% \times ٨ \div ١٢ = ٢٤٠٠٠$	٢٤٠٠٠
٢٠١٣	٥/١-١/١	٤	٦٠٠٠٠٠	$٦٠٠٠٠٠ \times 6\% \times ٤ \div ١٢ = ١٢٠٠٠$	١٢٠٠٠
	١٢/٣١-٥/١	٨	٤٠٠٠٠٠	$٤٠٠٠٠٠ \times 6\% \times ٨ \div ١٢ = ١٦٠٠٠$	٢٨٠٠٠
٢٠١٤	٥/١-١/١	٤	٤٠٠٠٠٠	٨٠٠٠	١٦٠٠٠
	١٢/١-١٠/١	٨	٢٠٠٠٠٠	٨٠٠٠	
٢٠١٥	٥/١-١/١	٤	٢٠٠٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠

من الجدول السابق تثبت القيود المتعلقة باستحقاق ودفع الفائدة العمود (ب).

والقيود المتعلقة برد دفعات القرض من العمود (أ)

- جدول توزيع علاوة الإصدار على سنوات القرض

السنة	(أ) الفائدة السنوية	(ب) نصيب السنة من العلاوة = مبلغ العلاوة $\times$ أ ÷ مج الفوائد السنوية	(ج) رصيد الفائدة (أ- ب)	(د) رصيد العلاوة رصيد - ب
٢٠١٢/٥/١	-	-	-	١٨٠٠٠
٢٠١٢	٢٤٠٠٠	$٦٠٠٠ = ٧٢٠٠٠ / ٢٤٠٠٠ \times ١٨٠٠٠$	١٨٠٠٠	١٢٠٠٠
٢٠١٣	٢٨٠٠٠	$٧٠٠٠ = ٧٢٠٠٠ / ٢٨٠٠٠ \times ١٨٠٠٠$	٢١٠٠٠	٥٠٠٠
٢٠١٤	١٦٠٠٠	$٤٠٠٠ = ٧٢٠٠٠ / ١٦٠٠٠ \times ١٨٠٠٠$	١٢٠٠٠	١٠٠٠
٢٠١٥	٤٠٠٠	$١٠٠٠ = ٧٢٠٠٠ / ٤٠٠٠ \times ١٨٠٠٠$	٣٠٠٠	-
المجموع	٧٢٠٠٠	١٨٠٠٠	-	-

من الجدول الثاني وفي ١٢/٣١... من كل عام تثبت القيود المتعلقة بنصيب العام من

علاوة الاصدار (العمود ب) وكذلك قيود المتعلقة بإقفال الفائدة في ح/أ. خ من العمود (ج).

- العمود (د) يظهر رصيد العلاوة في الميزانية في ١٢/٣١... من كل عام.

توضيحات حول الجدول:

• نسبة مبلغ الفائدة للعام = مبلغ فائدة العام ÷ مجموع الفوائد السنوية للقرض

نسبة مبلغ الفائدة في عام ٢٠١٢ =	مبلغ الفائدة في ٢٠١٢	٢٤٠٠٠
	مجموع الفوائد السنوية	٧٢٠٠٠

نصيب ٢٠١٢ من علاوة الاصدار = مبلغ العلاوة $\times$ فائدة السنة ÷ مج الفائدة السنوية

$$٦٠٠٠ = ٧٢٠٠٠ \div ٢٤٠٠٠ \times ١٨٠٠٠ =$$

- في ٢٠١٢/١٢/٣١ من الجدول الأول العمود (ب) تثبت الفائدة المستحقة من ٥/١ حتى ٢٠١٢/١٢/٣١، ومن الجدول الثاني العمود (ب) يقل نصيب السنة المالية من العلاوة في حساب الفائدة، ثم من العمود (ج) يقل رصيد الفائدة في د/أ. خ

٢٤٠٠٠	من د/ فائدة قرض السندات	٢٤٠٠٠	إلى د/ فائدة قرض السندات مستحقة
٦٠٠٠	من د/ علاوة إصدار	٦٠٠٠	إلى د/ فائدة قرض السندات
			اقفال علاوة الاصدار في فائدة السندات
١٨٠٠٠	من د/ أ. خ	١٨٠٠٠	إلى د/ فائدة قرض السندات

الأصول الميزانية في ٢٠١٢/١٢/٣١ الخصوم

٦٠٠٠٠٠	قرض السندات
١٢٠٠٠	+ علاوة اصدار السندات
٦١٢٠٠٠	
٢٤٠٠٠	فائدة سندات مستحقة

• في ٢٠١٣/٥/١:

من العمود (ج) تثبت الفائدة عن الفترة من ١/١ حتى ٢٠١٣/٥/١ وتدفع الفوائد عن السنة الأولى للقرض (من ٢٠١٢/٥/١ حتى ٢٠١٣/٥/١) كما ترد الدفعة الأولى من القرض:

٢٤٠٠٠	من مذكورين
١٢٠٠٠	د/ فائدة قرض السندات مستحقة
	د/ فائدة قرض السندات $١٢/٤ \times ٦ \times ٦٠٠٠٠٠$
	إلى مذكورين
٣٣٣٠٠	د/ حملة السندات
٢٧٠٠	د/ الدوائر المالية $٧,٥ \times ٣٦٠٠٠$
	اثبات استحقاق ودفع الفائدة

من د/ حملة السندات إلى د/ المصرف اثبات دفع الفائدة لحملة السندات	٣٣٣٠٠	٣٣٣٠٠
من د/ الدوائر المالية إلى د/ المصرف دفع الضريبة للدوائر المالية	٢٧٠٠	٢٧٠٠
من د/ قرض السندات إلى د/ حملة السندات اثبات استحقاق رد القرض	٢٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠
من د/ حملة السندات إلى د/ المصرف	٢٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠

٣) إصدار سندات القرض بخضم إصدار في حال عدم توافق السنة المالية مع سنة القرض

لا تختلف هذه الحالة عن سابقتها من حيث توزيع الخضم على سنوات القرض بما يتناسب مع مبلغ القرض، ولكن يراعى فيها تحميل السنة بنصيبها من الفوائد على مبدأ الاستحقاق.

المسألة (٢٢) :

في ١٠/١٠/٢٠١١ أصدرت إحدى الشركات المساهمة المغفلة ١٢٠٠٠ سند بفائدة ٥٪ سنوياً، القيمة الاسمية للسند الواحد ٢٠٠ ل.س، وخضم إصدار ١٠ ل.س لكل سند، وكانت شروط إصدار السندات تقضي برد القرض على ثلاث دفعات سنوية متساوية ودفع الفائدة في ١٠/١ من كل عام، مع العلم أن السنة المالية للشركة تنتهي في ٣١/١٢/ من كل عام، وأن معدل الضريبة على فوائد السندات مقدارها ٧,٥٪.

المطلوب:

١. إعداد جدول توزيع الفائدة وجدول خصم الإصدار.
٢. إثبات قيود اليومية اللازمة لمعالجة الفائدة والخصم.

الحل:

١- جدول توزيع الفائدة وخصم الاصدار على سنوات القرض

السنة والفترة	(أ) رصيد القرض	(ب) نسبة القرض	(ج) الفوائد أ × ٥٪ الفترة / ١٢	(د) نصيب السنة من الخصم = الخصم × ب × الفترة / ١٢	(هـ) رصيد الفائدة (ج + د)
٢٠١١ ١٢/٣١ - ١٠/١	٢٤٠٠٠٠٠	٦/٣	٣٠٠٠٠	١٥٠٠٠ = ١٢/٣ × ٦/٣ × ١٢٠٠٠٠	٤٥٠٠٠
٢٠١٢ ١٠/١ - ١٠/١	٢٤٠٠٠٠٠	٦/٣	٩٠٠٠٠	٤٥٠٠٠ = ١٢/٩ × ٦/٣ × ١٢٠٠٠٠	١٦٥٠٠٠
١٢/٣١ - ١٠/١	١٦٠٠٠٠٠	٦/٢	٢٠٠٠٠	١٠٠٠٠ = ١٢/٣ × ٦/٢ × ١٢٠٠٠٠	٥٥٠٠٠
٢٠١٣ ١٠/١ - ١٠/١	١٦٠٠٠٠٠	٦/٢	٦٠٠٠٠	٣٠٠٠٠ = ١٢/٩ × ٦/٢ × ١٢٠٠٠٠	١٠٥٠٠٠
١٢/١ - ١٠/١	٨٠٠٠٠٠	٦/١	١٠٠٠٠	٥٠٠٠ = ١٢/٣ × ٦/١ × ١٢٠٠٠٠	٣٥٠٠٠
٢٠١٤ ١٠/١ - ١٠/١	٨٠٠٠٠٠	٦/١	٣٠٠٠٠	١٥٠٠٠ = ١٢/٩ × ٦/١ × ١٢٠٠٠٠	٤٥٠٠٠

توضيحات حول الجدول:

نسبة القرض تحسب بقسمة مبلغ القرض في السنة على المجموع التراكمي له، أي:

مجموع مبالغ القرض خلال مدته = ٢٤٠٠٠٠٠ + ١٦٠٠٠٠٠ + ٨٠٠٠٠٠ = ٤٨٠٠٠٠٠

مبلغ القرض في هذه السنة	=	نسبة القرض في كل سنة
مجموع مبالغ القرض خلال مدته		

٣	=	٢٤٠٠٠٠٠	=	نسبة القرض في السنة الأولى
٦		٤٨٠٠٠٠٠		

٢	=	١٦٠٠٠٠٠	=	ونسبة القرض في السنة الثانية
٦		٤٨٠٠٠٠٠		

١	=	٨٠٠٠٠٠	=	ونسبة القرض في السنة الثالثة
٦		٤٨٠٠٠٠٠		

يحسب نصيب السنة المالية من خصم الإصدار (العامود د) بضرب إجمالي مبلغ الخصم بنسبة القرض وبالفترة مقسومة على ١٢ شهراً.

نصيب عام ٢٠١١ من الخصم $= 120000 \times (6/3) \times (12/3) = 15000$
 أما نصيب عام ٢٠١٢ من الخصم فيقسم إلى قسمين يختلف فيهما مبلغ القرض وكذلك
 نسبة القرض بسبب رد الدفعة الأولى منه بتاريخ ١٠/١، فيكون:

$$\text{نصيب الفترة الأولى } (10/1 - 1/1) = 120000 \times (6/3) \times (12/9) = 45000$$

$$\text{نصيب الفترة الثانية } (10/1 - 12/31) = 120000 \times (6/2) \times (12/3) = 10000$$

$$\text{إذاً نصيب عام ٢٠١٢ من الخصم} = 45000 + 10000 = 55000$$

ونصيب عام ٢٠١٣ من الخصم فعلى غرار عام ٢٠١٢ يقسم إلى فترتين كما يلي:

$$\text{نصيب الفترة الأولى } (10/1 - 1/1) = 120000 \times (6/2) \times (12/9) = 30000$$

$$\text{ونصيب الفترة الثانية } (10/1 - 12/31) = 120000 \times (6/1) \times (12/9) = 5000$$

$$\text{إذاً نصيب عام ٢٠١٣ من الخصم} = 30000 + 5000 = 35000$$

$$\text{ونصيب عام ٢٠١٤ من الخصم} = 120000 \times (6/1) \times (12/3) = 15000$$

١. قيود اليومية لمعالجة الفائدة والخصم

• في ٢٠١١/١٢/٣١:

تثبت الفائدة المستحقة من ١٠/١ حتى ٢٠١١/١٢/٣١، ويقفل نصيب السنة المالية
 من الخصم في حساب فائدة القرض، ثم يقفل رصيد الفائدة في د/ أ. خ

٣٠٠٠٠	من د/ فائدة قرض السندات
٣٠٠٠٠	إلى د/ فائدة قرض السندات مستحقة
١٥٠٠٠	من د/ فائدة قرض السندات
١٥٠٠٠	إلى د/ خصم الإصدار
٤٥٠٠٠	من د/ أ. خ
٤٥٠٠٠	إلى د/ فائدة قرض السندات

• في ٢٠١٢/١٠/١:

تثبت الفائدة عن الفترة من ١/١ حتى ٢٠١٢/١٠/١ وتدفع الفوائد عن السنة الأولى
 للقرض (من ٢٠١١/١٠/١ حتى ٢٠١٢/١٠/١)، كما ترد الدفعة الأولى من القرض:

من مذكورين		
د/ فائدة قرض السندات مستحقة		٣٠٠٠٠
د/ فائدة قرض السندات		٩٠٠٠٠
إلى مذكورين		
د/ حملة السندات	١١١٠٠٠	
د/ الدوائر المالية $١٢٠٠٠٠ \times ٧,٥\%$	٩٠٠٠	
من د/ حملة السندات		١١١٠٠٠
إلى د/ المصرف	١١١٠٠٠	
من د/ الدوائر المالية		٩٠٠٠
إلى د/ المصرف	٩٠٠٠	
من د/ قرض السندات		٨٠٠٠٠٠
إلى د/ المصرف	٨٠٠٠٠٠	
رد الدفعة الأولى من القرض		

- في ٢٠١٢/١٢/٣١ تثبت الفائدة المستحقة من ١٠/١ حتى ٢٠١٢/١٢/٣١، ويقفل نصيب السنة المالية من الخصم في حساب فائدة القرض، ثم يقفل رصيد الفائدة في حساب الأرباح والخسائر

من د/ فائدة قرض السندات		٢٠٠٠٠
إلى د/ فائدة قرض السندات مستحقة	٢٠٠٠٠	
من د/ فائدة قرض السندات		٥٥٠٠٠
إلى د/ خصم الإصدار	٥٥٠٠٠	
من د/ أ. خ		١٦٥٠٠٠
إلى د/ فائدة قرض السندات	١٦٥٠٠٠	

- في ٢٠١٣/١٠/١

تثبت الفائدة عن الفترة من ١/١ حتى ٢٠١٣/١٠/١ وتدفع الفوائد عن السنة الثانية للقرض (من ٢٠١٢/١٠/١ حتى ٢٠١٣/١٠/١)، كما ترد الدفعة الثانية من القرض

من مذكورين		
د/ فائدة قرض السندات مستحقة		٢٠٠٠٠
د/ فائدة قرض السندات		٦٠٠٠٠
إلى مذكورين		
د/ حملة السندات	٧٤٠٠٠	
د/ الدوائر المالية $٨٠٠٠٠ \times ٧,٥\%$	٦٠٠٠	
من د/ حملة السندات		٧٤٠٠٠
إلى د/ المصرف	٧٤٠٠٠	
من د/ الدوائر المالية		٦٠٠٠
إلى د/ المصرف	٦٠٠٠	
من د/ قرض السندات		٨٠٠٠٠٠
إلى د/ حملة السندات	٨٠٠٠٠٠	
من د/ حملة السندات		٨٠٠٠٠٠
إلى د/ المصرف	٨٠٠٠٠٠	
رد الدفعة الثانية من القرض		

• في ٢٠١٣/١٢/٣١
تثبت الفائدة المستحقة من ١٠/١ حتى ٢٠١٣/١٢/٣١، ويقفل نصيب السنة المالية من
الخصم في حساب فائدة القرض، ثم يقفل رصيد الفائدة في حساب الأرباح والخسائر

من د/ فائدة قرض السندات		١٠٠٠٠
إلى د/ فائدة قرض السندات مستحقة	١٠٠٠٠	
من د/ فائدة قرض السندات		٣٥٠٠٠
إلى د/ خصم الإصدار	٣٥٠٠٠	
من د/ أ. خ		١٠٥٠٠٠
إلى د/ فائدة قرض السندات	١٠٥٠٠٠	

- في ٢٠١٤/١٠/١ تثبت الفائدة عن الفترة من ١/١ حتى ٢٠١٤/١٠/١ وتدفع الفوائد عن السنة الثالثة للقرض (من ٢٠١٣/١٠/١ حتى ٢٠١٤/١٠/١)، كما ترد الدفعة الأخيرة من القرض

من مذكورين		
د/ فائدة قرض السندات مستحقة		١٠٠٠٠
د/ فائدة قرض السندات		٣٠٠٠٠
إلى مذكورين		
د/ حملة السندات	٣٧٠٠٠	
د/ الدوائر المالية $٧,٥ \times ٤٠٠٠٠$ %	٣٠٠٠	
من د/ حملة السندات		٣٧٠٠٠
إلى د/ المصرف	٣٧٠٠٠	
من د/ الدوائر المالية		٣٠٠٠
إلى د/ المصرف	٣٠٠٠	
من د/ قرض السندات		٨٠٠٠٠٠
إلى د/ المصرف	٨٠٠٠٠٠	

- في ٢٠١٤/١٢/٣١ يقل نصيب السنة المالية من الخصم في حساب الفائدة، ثم يقل رصيد الفائدة في حساب الأرباح والخسائر

من د/ فائدة قرض السندات		١٥٠٠٠
إلى د/ خصم الإصدار	١٥٠٠٠	
من د/ أ. خ		٤٥٠٠٠
إلى د/ فائدة قرض السندات	٤٥٠٠٠	

- طريقة ثانية لتوزيع خصم الإصدار السندات:

بما أن خصم إصدار السندات هو نتيجة لمعدل الفائدة الذي تمنحه الشركة لذلك يمكن توزيع الخصم على سنوات القرض وذلك على أساس نسبة مبلغ الفائدة السنوية (فائدة العام ÷ مجموع الفوائد السنوية خلال مدة القرض) كما هو مبين في الجدولين الآتيين:

- جدول حساب الفائدة على مدار سنوات القرض

السنة	الفترة المالية	عدد الاشهر	(أ) رصيد القرض	(ب) الفائدة عن الفترة = رصيد القرض $\times 5\%$ $\times$ الفترة / ١٢	الفائدة السنوية
٢٠١١	١٢/٣١-١٠/١	٣	٢٤٠٠٠٠	$٢٤٠٠٠٠ \times 5\% \times 3 = ٣٠٠٠٠$	٣٠٠٠٠
٢٠١٢	١٠/١-١٠/١	٩	٢٤٠٠٠٠	$٢٤٠٠٠٠ \times 5\% \times 9 = ٩٠٠٠٠$	٩٠٠٠٠
	١٢/٣١-١٠/١	٣	١٦٠٠٠٠	$١٦٠٠٠٠ \times 5\% \times 3 = ٢٠٠٠٠$	١١٠٠٠٠
٢٠١٣	١٠/١-١٠/١	٩	١٦٠٠٠٠	$١٦٠٠٠٠ \times 5\% \times 9 = ٦٠٠٠٠$	٦٠٠٠٠
	١٢/١-١٠/١	٣	٨٠٠٠٠	$٨٠٠٠٠ \times 5\% \times 3 = ١٠٠٠٠$	٧٠٠٠٠
٢٠١٤	١٠/١-١٠/١	٩	٨٠٠٠٠	$٨٠٠٠٠ \times 5\% \times 9 = ٣٠٠٠٠$	٣٠٠٠٠

من الجدول السابق تثبت القيود المتعلقة باستحقاق ودفع الفائدة من العمود (ب) والقيود المتعلقة برد دفعات القرض من العمود (أ)

- جدول توزيع خصم الإصدار على سنوات القرض

السنة	(أ) الفائدة السنوية	(ب) نصيب السنة من الخصم = مبلغ الخصم $\times$ $\frac{\text{نصيب السنة من الخصم}}{\text{مجموع الفوائد السنوية}}$	(ج) رصيد الفائدة (أ+ب)	(د) رصيد الخصم رصيد - ب
٢٠١١/١٠/١	-	-	-	١٢٠٠٠٠
٢٠١١	٣٠٠٠٠	$٣٠٠٠٠ \times \frac{١٢٠٠٠٠}{٣٠٠٠٠ + ١٢٠٠٠٠} = ١٥٠٠٠$	٤٥٠٠٠	١٠٥٠٠٠
٢٠١٢	١١٠٠٠٠	$١١٠٠٠٠ \times \frac{١٢٠٠٠٠}{١١٠٠٠٠ + ١٢٠٠٠٠} = ٥٥٠٠٠$	١٦٥٠٠٠	٥٠٠٠٠
٢٠١٣	٧٠٠٠٠	$٧٠٠٠٠ \times \frac{١٢٠٠٠٠}{٧٠٠٠٠ + ١٢٠٠٠٠} = ٣٥٠٠٠$	١٠٥٠٠٠	١٥٠٠٠
٢٠١٤	٣٠٠٠٠	$٣٠٠٠٠ \times \frac{١٢٠٠٠٠}{٣٠٠٠٠ + ١٢٠٠٠٠} = ١٥٠٠٠$	٤٥٠٠٠	-
المجموع	٢٤٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠	-	-

من الجدول الثاني تثبت القيود المتعلقة بنصيب العام من خصم الإصدار من العمود (ب) و قيود اقفال الفائدة في ح/أ. خ من العمود (ج) وذلك في ١٢/٣١ ... من كل عام.

توضيحات حول الجدول:

نسبة مبلغ الفائدة في عام ٢٠١١ =	مبلغ الفائدة في ٢٠١١	٣٠٠٠٠
	مجموع الفوائد السنوية	٢٤٠٠٠٠

نصيب ٢٠١١ من خصم الإصدار = مبلغ الخصم $\times$ فائدة السنة $\div$ مجموع الفائدة السنوية

$$١٥٠٠٠ = ٢٤٠٠٠٠ \div ٣٠٠٠٠ \times ١٢٠٠٠٠ =$$

نصيب ٢٠١٢ من خصم الإصدار = مبلغ الخصم $\times$ فائدة السنة $\div$ مجموع الفائدة السنوية

$$٥٥٠٠٠ = ٢٤٠٠٠٠ \div ١١٠٠٠٠ \times ١٢٠٠٠٠ =$$

- قيود اليومية لمعالجة الفائدة والخصم:

- في ٢٠١١/١٢/٣١ تثبت الفائدة المستحقة من ١٠/١ حتى ٢٠١١/١٢/٣١، ويقفل نصيب السنة المالية من الخصم في حساب فائدة القرض، ثم يقفل رصيد الفائدة في د/أ.خ

من د/ فائدة قرض السندات	٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠
إلى د/ فائدة قرض السندات مستحقة		
من د/ فائدة قرض السندات	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠
إلى د/ خصم الإصدار		
من د/ أ.خ	٤٥٠٠٠	٤٥٠٠٠
إلى د/ فائدة قرض السندات		

- في ٢٠١٢/١٠/١ تثبت الفائدة عن الفترة من ١/١ حتى ٢٠١٢/١٠/١ وتدفع الفوائد عن السنة الأولى للقرض (من ٢٠١١/١٠/١ حتى ٢٠١٢/١٠/١)، كما ترد الدفعة الأولى من القرض

من مذكورين	٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠
د/ فائدة قرض السندات مستحقة		
د/ فائدة قرض السندات	٩٠٠٠٠	٩٠٠٠٠
إلى مذكورين		
د/ حملة السندات	١١١٠٠٠	١١١٠٠٠
د/ الدوائر المالية $١٢٠٠٠٠ \times ٧,٥\%$	٩٠٠٠	٩٠٠٠
من د/ حملة السندات	١١١٠٠٠	١١١٠٠٠
إلى د/ المصرف		
من د/ الدوائر المالية	٩٠٠٠	٩٠٠٠
إلى د/ المصرف		
من د/ قرض السندات	٨٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠
إلى د/ المصرف		

- في ٢٠١٢/١٢/٣١ تثبت الفائدة المستحقة من ١٠/١ حتى ٢٠١٢/١٢/٣١، ويقفل نصيب السنة المالية من الخصم في حساب فائدة القرض، ثم يقفل رصيد الفائدة في حساب الأرباح والخسائر

من د/ فائدة قرض السندات	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠
إلى د/ فائدة قرض السندات مستحقة	٢٠٠٠٠	
من د/ فائدة قرض السندات	٥٥٠٠٠	٥٥٠٠٠
إلى د/ خصم الإصدار	٥٥٠٠٠	
من د/ أ. خ	١٦٥٠٠٠	١٦٥٠٠٠
إلى د/ فائدة قرض السندات	١٦٥٠٠٠	

- في ٢٠١٣/١٠/١ تثبت الفائدة عن الفترة من ٢٠١٣/١/١ حتى ٢٠١٣/١٠/١ وتُدفع الفوائد عن السنة الثانية للقرض (من ٢٠١٢/١٠/١ حتى ٢٠١٣/١٠/١)، كما ترد الدفعة الثانية من القرض

من مذكورين		
د/ فائدة قرض السندات مستحقة	٢٠٠٠٠	
د/ فائدة قرض السندات	٦٠٠٠٠	
إلى مذكورين	٧٤٠٠٠	
د/ حملة السندات	٦٠٠٠	
د/ الدوائر المالية $٨٠٠٠٠ \times ٧,٥\%$		
اثبات استحقاق دفع الفائدة لحملة السندات		
من د/ حملة السندات	٧٤٠٠٠	
إلى د/ المصرف	٧٤٠٠٠	
دفع الفائدة لحملة السندات		
من د/ الدوائر المالية	٦٠٠٠	
إلى د/ المصرف	٦٠٠٠	
دفع الضريبة للدوائر المالية		
من د/ قرض السندات	٨٠٠٠٠٠	
إلى د/ المصرف	٨٠٠٠٠٠	
رد الدفعة الثانية من القرض		

المبحث الرابع رد قيمة سندات القرض

تُعَدُّ أسناد القرض التزاماً على الشركة المصدرة يجب الوفاء به طبقاً للشروط الواردة بعقد الإصدار، ويتم رد قيمة السندات إما في تاريخ استحقاقها دفعة واحدة أو قبل تاريخ الاستحقاق (على أقساط، أو بشراء بعض السندات من السوق وإلغائها)، ويمكن أن ترد قيمة الأسناد بعلاوة تسديد أو بخصم تسديد، هذا مع الإشارة أن قانون الشركات السوري لم يذكر سوى إصدار السندات بعلاوة إصدار أو بخصم إصدار.

وفيما يلي سنعالج حالات رد قرض السندات التي تطرقنا على بعضها سابقاً:

أولاً: رد قيمة سندات القرض في تاريخ الاستحقاق

يتم رد قيمة السندات في تاريخ الاستحقاق بقيمتها الاسمية، سواء كانت السندات مصدرة بعلاوة إصدار أو بخصم إصدار، هذا ويتم رد القيمة الاسمية للسندات في تاريخ الاستحقاق المحدد في شروط العقد سواء كان الرد دفعة واحدة، أو على دفعات سنوية أثناء مدة القرض.

(١) رد قيمة السندات في تاريخ الاستحقاق دفعة واحدة المسألة (٢٣)

في ٢٠١١/١٠/١ أصدرت إحدى الشركات المساهمة المغفلة ١٠٠٠٠ سند بفائدة ٥٪ سنوياً، بقيمة اسمية ٨٠٠ ل.س للسند الواحد، على أن ترد قيمة السندات بعد خمس سنوات، وقد تم الاكتتاب على جميع السندات وسددت قيمتها دفعة واحدة عن طريق المصرف.

المطلوب:

إجراء قيود اليومية الخاصة بإصدار السندات وبرد قيمتها.

الحل:

- إصدار السندات ٢٠١١/١٠/١ (١٠٠٠٠ سند $\times$ ٨٠٠ = ٨٠٠٠٠٠٠ ل.س)

٨٠٠٠٠٠٠	من د/المصرف	٨٠٠٠٠٠٠
	إلى د/ حملة السندات	
٨٠٠٠٠٠٠	من د/ حملة السندات	٨٠٠٠٠٠٠
	إلى د/ قرض السندات	

- رد قيمة السندات ٢٠١٦/١٠/١ إثبات استحقاق سداد السندات و سدادها

من د/ قرض السندات		٨٠٠٠٠٠٠
إلى د/ حملة السندات	٨٠٠٠٠٠٠	
من د/ حملة السندات		٨٠٠٠٠٠٠
إلى د/ المصرف	٨٠٠٠٠٠٠	

(٢) رد قيمة السندات في تاريخ الاستحقاق على دفعات (أقساط)

المسألة (٢٤)

في ٢٠١٤/١/١ أصدرت إحدى الشركات المساهمة المغفلة ١٢٠٠٠ سند بفائدة ٥٪ سنوياً، القيمة الاسمية للسند الواحد ١٠٠٠ ل.س، على أن ترد قيمة السندات على أربع دفعات سنوية متساوية. المطلوب:

- إجراء قيود اليومية الخاصة بسداد الدفعة الأولى من السندات مع الفوائد المستحقة بعد حجز ضريبة بواقع ٧.٥٪.

الحل:

قيمة السندات الاسمية = ١٢٠٠٠ سند $\times$ ١٠٠٠ ل.س = ١٢٠٠٠٠٠٠

في ٢٠١٤/١٢/٣١ تستحق الفوائد عن سنة ٢٠١٤ وترد الدفعة الأولى من القرض

من د/ فائدة السندات إلى مذكورين د/ حملة السندات د/ الدوائر المالية ٧,٥٪ إثبات استحقاق الفائدة وحجز الضريبة	٦٠٠٠٠٠ ٥٥٥٠٠٠ ٤٥٠٠٠	
من د/ حملة السندات إلى د/ المصرف سداد صافي القائدة لحملة السندات	٥٥٥٠٠٠	
من د/ الدوائر المالية إلى د/ المصرف	٤٥٠٠٠	
من د/ قرض السندات إلى د/ المصرف إثبات رد قيمة الدفعة الأولى من السندات	٣٠٠٠٠٠٠	

٣) رد قيمة السندات في تاريخ الاستحقاق بعلاوة تسديد أو خصم تسديد

قد ينص عقد قرض السندات على رد قيمة السندات بأعلى من القيمة الاسمية له (بعلاوة تسديد)، أو بأقل من القيمة الاسمية (بخصم تسديد)، ولا يختلف مضمون علاوة التسديد وخصم التسديد عن علاوة الإصدار وخصم الإصدار من حيث أنهما يقابلان فرق معدل الفائدة للسندات عن المعدل السائد.

فعلاوة التسديد: هي المبلغ الذي تدفعه الشركة المصدرة للسندات زيادة على القيمة الاسمية للسندات عند رد قيمتها لحملة السندات، وتعدّ بمنزلة تعويض لهم لقاء انخفاض معدل الفائدة على السندات عن المعدل السائد وهي بديل لخصم الإصدار.

أما خصم التسديد: فهو المبلغ الذي يخصم من القيمة الاسمية للسندات عند ردها لحملة السندات لمقابلة معدل الفائدة المرتفع للسندات عن المعدل السائد، ومن ثمّ فإن خصم التسديد يطابق علاوة الإصدار من حيث المضمون. وكما في علاوة الإصدار وخصم الإصدار تعالج علاوة التسديد بتوزيعها على سنوات القرض بالتناسب ومعالجتها مع الفوائد وصولاً إلى العيب الحقيقي لفوائد القرض، وتطبق هذه المعالجة أيضاً على خصم التسديد بتوزيعه على سنوات القرض ومعالجته مع فوائد القرض.

ونذكر هنا بأن قانون الشركات لم يتطرق إلى خصم التسديد وعلاوة التسديد، ولكننا نرى ضرورة التطرق إليها بأمثلة، خاصة وأنها كانت وما زالت مطبقة في بعض الدول.

المسألة (٢٥)

في ٢٠١١/١/١ أصدرت إحدى الشركات المساهمة المغفلة ٨٠٠٠ سند بفائدة ٤٪ سنوياً، القيمة الاسمية للسند الواحد ٢٥٠ ل.س، على أن ترد قيمة السندات في نهاية أربع سنوات بعلاوة تسديد قدرها ٢٠ ل.س للسند الواحد، أما فائدة السندات فتستحق وتدفع في ١٢/٣١ من كل عام. وقد تم الاكتتاب على جميع السندات وسددت قيمتها دفعة واحدة.

المطلوب:

١. تسجيل قيود اليومية لإصدار السندات.
٢. تسجيل قيود اليومية الخاصة بمعالجة علاوة التسديد والفائدة وتحميلها.
٣. تسجيل قيود اليومية لرد السندات في تاريخ استحقاقها.
٤. تصوير حسابي فائدة السندات وعلاوة تسديد السندات خلال مدة القرض.

الحل:

مبلغ القرض = ٨٠٠٠ سند $\times$ ٢٥٠ = ٢٠٠٠٠٠٠ ل.س

الفائدة السنوية = $٢٠٠٠٠٠٠ \times ٤\%$ = ٨٠٠٠٠ ل.س

علاوة التسديد = ٨٠٠٠ سند $\times$ ٢٠ = ١٦٠٠٠٠ ل.س

نصيب السنة من علاوة التسديد = $١٦٠٠٠٠ \div ٤$ سنوات = ٤٠٠٠٠ ل.س.

١. في ٢٠١١/١/١ تسجيل قيود اليومية لإصدار السندات

٢٠٠٠٠٠	من د/المصرف
٢٠٠٠٠٠	إلى د/ حملة السندات
	الاكتتاب على جميع السندات وسداد قيمتها
٢٠٠٠٠٠	من د/ حملة السندات
٢٠٠٠٠٠	إلى د/ قرض السندات

٢. تسجيل قيود اليومية الخاصة بمعالجة علاوة التسديد والفائدة وتحميلها.

- في ١٢/٣١ من كل عام تثبت الفوائد وتدفع بعد حجز الضريبة ثم يثبت نصيب السنة من علاوة التسديد ويقفل بالفائدة ومن ثم تقفل الفائدة في حساب الأرباح والخسائر وهكذا حتى تاريخ رد القرض

٨٠٠٠٠	من د/ فائدة السندات
٧٤٠٠٠	إلى مذكورين
٦٠٠٠	د/ حملة السندات
	د/ الدوائر المالية $٨٠٠٠٠ \times ٧,٥\%$
٧٤٠٠٠	من د/ حملة السندات
٧٤٠٠٠	إلى د/ المصرف
٦٠٠٠	من د/ الدوائر المالية
٦٠٠٠	إلى د/ المصرف
٤٠٠٠٠	من د/ فائدة السندات
٤٠٠٠٠	إلى د/ علاوة تسديد السندات
	إقفال نصيب السنة من علاوة تسديد السندات في حساب
	فائدة السندات

١٢٠٠٠٠	من د/أ. خ	إلى د/ فائدة السندات
١٢٠٠٠٠		

٣. تسجيل قيود اليومية لرد السندات في تاريخ استحقاقها
عند استحقاق رد القرض في ٢٠١٤/١٢/٣١ يصبح رصيد حساب علاوة التسديد
١٦٠٠٠٠ ل.س وذلك بعد إثبات نصيب هذه السنة منها، فتدفع مع القرض

من مذكورين		
د/ قرض السندات	٢٠٠٠٠٠٠	
د/ علاوة تسديد السندات	١٦٠٠٠٠	
إلى د/ حملة السندات	٢١٦٠٠٠٠	
إثبات استحقاق رد القرض بعلاوة تسديد		
من د/ حملة السندات	٢١٦٠٠٠٠	
إلى د/ المصرف	٢١٦٠٠٠٠	
سداد القرض مع علاوة التسديد		

٤. تصوير حسابي فائدة السندات وعلاوة تسديد السندات خلال مدة القرض

مدین	دائن	د/ فائدة قرض السندات	مدین
٨٠٠٠٠	إلى مذكورين ٢٠١١/١٢/٣١	من د/أ. خ ٢٠١١/١٢/٣١	١٢٠٠٠٠
٤٠٠٠٠	إلى علاوة تسديد ٢٠١١/١٢/٣١		١٢٠٠٠٠
٨٠٠٠٠	إلى مذكورين ٢٠١٢/١٢/٣١	من د/أ. خ ٢٠١٢/١٢/٣١	١٢٠٠٠٠
٤٠٠٠٠	إلى علاوة تسديد ٢٠١٢/١٢/٣١		١٢٠٠٠٠
٨٠٠٠٠	إلى مذكورين ٢٠١٣/١٢/٣١	من د/أ. خ ٢٠١٣/١٢/٣١	١٢٠٠٠٠
٤٠٠٠٠	إلى علاوة تسديد ٢٠١٣/١٢/٣١		١٢٠٠٠٠
٨٠٠٠٠	إلى مذكورين ٢٠١٤/١٢/٣١	من د/أ. خ ٢٠١٤/١٢/٣١	١٢٠٠٠٠
٤٠٠٠٠	إلى علاوة تسديد ٢٠١٤/١٢/٣١		١٢٠٠٠٠

مدین	د/ علاوة تسديد السندات	دائن
٤٠٠٠٠	رصيد ميزانية ٢٠١١/١٢/٣١	من د/فائدة سندات ٢٠١١/١٢/٣١
٤٠٠٠٠		
٨٠٠٠٠	رصيد ميزانية ٢٠١٢/١٢/٣١	رصيد مدور ٢٠١٢/١/١
٨٠٠٠٠		من د/فائدة سندات ٢٠١٢/١٢/٣١
١٢٠٠٠٠	رصيد ميزانية ٢٠١٣/١٢/٣١	رصيد مدور ٢٠١٣/١/١
١٢٠٠٠٠		من د/فائدة سندات ٢٠١٣/١٢/٣١
١٦٠٠٠٠	إلى د/حملة السندات	رصيد مدور ٢٠١٤/١/١
١٦٠٠٠٠	٢٠١٤/١٢/٣١	من د/فائدة سندات ٢٠١٤/١٢/٣١
		١٦٠٠٠٠

المسألة (٢٦):

في ٢٠١٠/١/١ أصدرت إحدى الشركات المساهمة المغفلة ١٠٠٠٠ سند بفائدة ٧٪ سنوياً، القيمة الاسمية للسند الواحد ١٢٠ ل.س، على أن ترد قيمة السندات بعد خمس سنوات دفعة واحدة بخضم تسديد ١٠ ل.س للسند الواحد، أما فائدة السندات فتستحق وتُدفع في ١٢/٣١ من كل عام.

المطلوب:

١. تسجيل قيود اليومية لإصدار السندات.
٢. تسجيل قيود اليومية لمعالجة الفائدة وخضم التسديد في كل عام.
٣. تسجيل قيود اليومية لرد قيمة السندات. تصوير د/ خصم التسديد خلال مدة القرض

الحل:

١. اكتاب وإصدار وتخصيص السندات وسداد قيمتها (١٠٠٠٠ سند × ١٢٠ ل.س)

١٢٠٠٠٠٠	من د/المصرف	
١٢٠٠٠٠٠	إلى د/ حملة السندات	
١٢٠٠٠٠٠	من د/ حملة السندات	
١٢٠٠٠٠٠	إلى د/ قرض السندات	

٢. تسجيل قيود اليومية لمعالجة الفائدة وخصم التسديد

في ١٢/٣١ من أعوام ٢٠١٠ و ٢٠١١ و ٢٠١٢ و ٢٠١٣ و ٢٠١٤
تدفع الفائدة على السندات ويثبت نصيب السنة من خصم التسديد في حساب الفائدة ثم
يقفل رصيد حساب الفائدة (الفائدة الحقيقية) في حساب الأرباح والخسائر.

حيث إن: الفائدة السنوية = $١٢٠٠٠٠٠ \times ٧\% = ٨٤٠٠٠$

وخصم التسديد = $١٠٠٠٠ \text{ سند} \times ١٠ \text{ ل.س} = ١٠٠٠٠٠$

ونصيب السنة من خصم التسديد = $١٠٠٠٠٠ \div ٥ = ٢٠٠٠٠$

٨٤٠٠٠	من د/ فائدة السندات $١٢٠٠٠٠٠ \times ٧\%$ إلى مذكورين
٧٧٧٠٠	د/ حملة السندات
٦٣٠٠	د/ الدوائر المالية $٨٤٠٠٠ \times ٧,٥\%$ إثبات استحقاق الفائدة وحجز الضريبة
٧٧٧٠٠	من د/ حملة السندات
٧٧٧٠٠	إلى د/ المصرف
٦٣٠٠	من د/ الدوائر المالية
٦٣٠٠	إلى د/ المصرف
٢٠٠٠٠	من د/ خصم التسديد
٢٠٠٠٠	إلى د/ فائدة السندات إثبات نصيب السنة من خصم التسديد في حساب فائدة السندات
٦٤٠٠٠	من د/ أ. خ
٦٤٠٠٠	إلى د/ فائدة السندات إقفال الفائدة في حساب أ. خ (العبء الحقيقي للفائدة)

ملاحظة: يجعل حساب خصم التسديد في كل سنة مديناً بنصيب السنة منه حتى نهاية
فترة القرض حيث يصبح رصيده مساوياً لخصم التسديد الإجمالي المحدد.

٣. تسجيل قيود اليومية لرد قيمة السندات.

في ٢٠١٤/١٢/٣١ يتم رد قيمة قرض السندات بخصم تسديد

١٢٠٠٠٠٠	من د/ قرض السندات إلى مذكورين	
١١٠٠٠٠٠	د/ حملة السندات	
١٠٠٠٠٠	د/ خصم تسديد السندات	
	إثبات استحقاق رد القرض بخصم تسديد	
١١٠٠٠٠٠	من د/ حملة السندات إلى د/ المصرف	
	سداد المستحق لحملة السندات	

٤. تصوير حساب خصم التسديد خلال مدة القرض

مدین	دائن	د/خصم تسديد السندات	دائن
٢٠٠٠٠	إلى د/فائدة سندات ٢٠١٠/١٢/٣١	٢٠٠٠٠	رصيد ميزانية ٢٠١٠/١٢/٣١
٢٠٠٠٠		٢٠٠٠٠	
٢٠٠٠٠	رصيد مدور ٢٠١١/١/١	٤٠٠٠٠	رصيد ميزانية ٢٠١١/١٢/٣١
٢٠٠٠٠	إلى د/فائدة سندات ٢٠١١/١٢/٣١		
٤٠٠٠٠		٤٠٠٠٠	
٤٠٠٠٠	رصيد مدور ٢٠١٢/١/١	٦٠٠٠٠	رصيد ميزانية ٢٠١٢/١٢/٣١
٢٠٠٠٠	إلى د/فائدة سندات ٢٠١٢/١٢/٣١		
٦٠٠٠٠		٦٠٠٠٠	
٦٠٠٠٠	رصيد مدور ٢٠١٣/١/١	٨٠٠٠٠	رصيد ميزانية ٢٠١٣/١٢/٣١
٢٠٠٠٠	إلى د/فائدة سندات ٢٠١٣/١٢/٣١		
٨٠٠٠٠		٨٠٠٠٠	
٨٠٠٠٠	رصيد مدور ٢٠١٤/١/١	١٠٠٠٠٠	من د/قرض سندات
٢٠٠٠٠	إلى د/فائدة سندات ٢٠١٤/١٢/٣١		٢٠١٤/١٢/٣١
١٠٠٠٠٠		١٠٠٠٠٠	

ثانياً: رد قيمة سندات القرض قبل تاريخ الاستحقاق

من حيث المبدأ فإن الشركة المصدرة للسندات لا تملك الحق في رد قيمة السندات قبل موعد استحقاقها إلا إذا كان هذا الحق منصوصاً عليه في عقد الإصدار، بل إن هذا الحق يكون مكتوباً على شهادة السند ذاتها، ويتضمن حق الاستدعاء (إن وجد) الحد الزمني الذي يكفل للشركة استخدام هذا الحق في حدوده، وكذلك سعر الرد، أي القيمة التي تدفع لحامل السند في حالة استدعاء السند الذي يملكه، والتي تكون عادة أكبر من القيمة الاسمية للسند، وذلك تشجيعاً للمستثمرين على شراء هذا النوع من السندات.

وتستخدم الشركة المصدرة للسندات حق استدعاء السندات إذا ما انخفض سعر الفائدة الحقيقي أي سعر الفائدة السائد في السوق انخفاضاً كبيراً لأن الشركة في هذه الحالة من مصلحتها استدعاء السندات القديمة وإصدار سندات جديدة بسعر فائدة أقل. وعند رد السندات القرض قبل موعد استحقاقها تملك الشركة خيارين، فإما أن تستدعي السندات بالقرعة أو بطريقة أخرى متفق عليها وتقوم برد قيمتها، أو تشتري السندات من السوق المالي (البورصة) وتقوم بإلغائها.

١) سداد قيمة السندات قبل تاريخ الاستحقاق عن طريق الاستدعاء

كما ذكرنا سابقاً فإن سعر الرد يكون غالباً أعلى من القيمة الاسمية للسند، والفرق بين القيمة الاسمية وسعر الرد يطلق عليه علاوة رد السندات، وعليه قد تحقق الشركة ربحاً أو خسارة نتيجة استدعاء السندات قبل تاريخ الاستحقاق ويطلق عليها أرباح رد السندات أو خسائر رد السندات.

وعند رد السندات قبل تاريخ استحقاقها يتوجب ملاحظة فيما إذا كانت السندات مصدرة أصلاً بالقيمة الاسمية أو بعلاوة إصدار أو بخصم إصدار، فعند وجود علاوة أو خصم إصدار يتوجب إطفاء جزء من العلاوة أو الخصم بما يتناسب مع قيمة السندات التي سترد لحملة السندات، وعليه نقف هنا أمام ثلاث حالات كالاتي:

أ) السندات المراد ردها مصدرة بقيمتها الاسمية المسألة (٢٧):

في ٢٠١٣/١/١ أصدرت إحدى الشركات المساهمة المغفلة ١٠٠٠٠ سند بفائدة ١٠٪ سنوياً وبقيمة اسمية ٨٠٠ ل.س، على أن ترد قيمتها دفعة واحدة في

٢٠١٧/١٢/٣١، وفي ٢٠١٤/١٢/٣١ قامت الشركة باستخدام حقها المنصوص عليه في عقد الإصدار باستدعاء نصف السندات المصدرة لرد قيمتها، وقد نص عقد القرض على علاوة رد قدرها ٢٠ ل.س للسند الواحد. وقد سددت الشركة المستحق لحملة السندات عن طريق المصرف.

المطلوب: تسجيل قيود اليومية الخاصة برد قيمة السندات المستدعاة
الحل: إثبات استحقاق رد قيمة السندات المستدعاة مع علاوة رد ٢٠ ل.س للسند

من مذكورين		
د/ قرض السندات (٥٠٠٠ سند × ٨٠٠ ل.س)	٤٠٠٠٠٠	
د/ علاوة رد السندات (٥٠٠٠ سند × ٢٠ ل.س)	١٠٠٠٠٠	
إلى د/ حملة السندات	٤١٠٠٠٠٠	
من د/ حملة السندات	٤١٠٠٠٠٠	
إلى د/ المصرف	٤١٠٠٠٠٠	

ويتم تحميل السنة المالية بعبء علاوة الرد فتقل في حساب الأرباح والخسائر مباشرة أو بتوسيط حساب خسائر رد السندات، فيكون:

من د/ أ. خ	١٠٠٠٠٠	
إلى د/ علاوة رد السندات	١٠٠٠٠٠	
إقفال علاوة رد السندات في د/ خسائر رد السندات		

توسيط حساب خسائر رد السندات وإقفال علاوة رد السندات في د/ خسائر رد السندات:

من د/ خسائر رد السندات	١٠٠٠٠٠	
إلى د/ علاوة رد السندات	١٠٠٠٠٠	
من د/ أ. خ	١٠٠٠٠٠	
إلى د/ خسائر رد السندات	١٠٠٠٠٠	
إقفال خسائر رد السندات في د/ أ. خ		

ب) السندات المراد ردها مصدرة بعلاوة إصدار

المسألة (٢٨): بتاريخ ٢٠١٣/١/١ أصدرت شركة مساهمة مغفلة ٤٠٠٠ سند قرض بقيمة اسمية ٦٠٠ ل.س وعلاوة إصدار ٢٥ ل.س للسند الواحد وفائدة معدلها ٥٪، على

أن ترد قيمة السندات بعد خمس سنوات، ونص عقد القرض على حق الشركة استدعاء السندات ورد قيمتها بعد مرور سنتين على إصدارها، على أن تدفع لحملة السندات المستدعاة علاوة رد قدرها ١٠ ل.س عن كل سند.

في ٢٠١٤/١٢/٣١ وبعد دفع فوائد السندات ومعالجة علاوة الإصدار استدعت الشركة ٢٠٠٠ سند وردت قيمتها مع علاوة الرد عن طريق المصرف.

المطلوب:

- تسجيل قيود اليومية الخاصة باستدعاء ورد قيمة السندات ومعالجة علاوة الإصدار في ٢٠١٤/١٢/٣١

الحل:

- إثبات استحقاق رد قيمة السندات المستدعاة مع علاوة رد ١٠ ل.س للسند

من مذكورين		
د/ قرض السندات (٢٠٠٠ سند × ٦٠٠)	١٢٠٠٠٠٠	
د/ علاوة رد السندات (٢٠٠٠ سند × ١٠)	٢٠٠٠٠	
إلى د/ حملة السندات	١٢٢٠٠٠٠	
من د/ حملة السندات		١٢٢٠٠٠٠
إلى د/ المصرف	١٢٢٠٠٠٠	

- معالجة علاوة الإصدار وعلاوة الرد
باعتبار أن الشركة ردت قيمة ٢٠٠٠ سند من أصل ٤٠٠٠ سند (أي نصف السندات) فينتج تخفيض الباقي من علاوة الإصدار بما يتناسب مع ذلك، أي بمقدار النصف
إجمالي علاوة الإصدار = ٤٠٠٠ سند × ٢٥ = ١٠٠٠٠٠ ل.س
نصيب السنة من علاوة الإصدار = ١٠٠٠٠٠ ÷ ٥ = ٢٠٠٠٠ ل.س
المستهلك من علاوة الإصدار حتى ٢٠١٤/١٢/٣١ = ٢ × ٢٠٠٠٠ = ٤٠٠٠٠ ل.س
الرصيد الباقي من علاوة الإصدار = ١٠٠٠٠٠ - ٤٠٠٠٠ = ٦٠٠٠٠ ل.س
مقدار التخفيض في علاوة الإصدار = ٢/١ × ٦٠٠٠٠ = ٣٠٠٠٠
تعالج علاوة الإصدار مع علاوة الرد والفرق يقلل في د/ أرباح رد السندات

من د/ علاوة إصدار السندات إلى مذكورين		٣٠٠٠٠
د/ علاوة رد السندات	٢٠٠٠٠	
د/ أرباح رد السندات	١٠٠٠٠	
معالجة علاوة رد السندات مع نصيب السندات المستدعاة من علاوة الإصدار وإثبات الفرق كأرباح رد السندات		

ج) السندات المراد ردها مصدرة بخضم إصدار
المسألة (٢٩) في ٢٠١٤/٦/٣٠ كان رصيد حساب قرض السندات لدى إحدى الشركات
المساهمة المغفلة ١٥٠٠٠٠٠٠ ل.س ورصيد حساب خصم إصدار السندات ١٨٠٠٠٠٠
ل.س. وبعد معالجة وسداد الفوائد المستحقة في هذا التاريخ قامت الشركة باستدعاء
٥٠٠٠ سند لرد قيمتها لحملة السندات مع علاوة رد قدرها ٥ ل.س عن كل سند حسب
شروط عقد القرض، مع العلم أن القيمة الاسمية للسند ١٠٠ ل.س.
المطلوب: تسجيل قيود اليومية الخاصة باستدعاء ورد قيمة السندات.
الحل:

- إثبات استحقاق رد قيمة السندات المستدعاة مع علاوة رد ٥ ل.س للسند

من مذكورين		
د/ قرض السندات (٥٠٠٠ سند × ١٠٠)		٥٠٠٠٠٠
د/ علاوة رد السندات (٥٠٠٠ سند × ٥)		٢٥٠٠٠
إلى د/ حملة السندات	٥٢٥٠٠٠	
من د/ حملة السندات		٥٢٥٠٠٠
إلى د/ المصرف	٥٢٥٠٠٠	
دفع قيمة السندات المستدعاة وعلاوة الرد		

- معالجة خصم الإصدار وعلاوة الرد: باعتبار أن الشركة ردت ٥٠٠٠٠٠٠ ل.س من
قيمة القرض البالغ ١٥٠٠٠٠٠٠ ل.س (أي بمقدار ثلث القرض) فمن الواجب إطفاء

مبلغ من خصم الإصدار يتناسب مع المبلغ المسدد من القرض أي بمقدار ثلث خصم الإصدار وقدره ٦٠٠٠٠ (= $180000 \times \frac{3}{1}$)، هذا المبلغ يقل في حساب خسائر رد السندات إضافة إلى علاوة رد السندات:

٨٥٠٠٠	من د/ خسائر رد السندات إلى مذكورين
٢٥٠٠٠	د/ علاوة رد السندات
٦٠٠٠٠	د/ خصم إصدار السندات إقفال علاوة رد السندات ونصيب السندات المستدعاة

• في ٢٠١٤/١٢/٣١ تقفل خسائر رد السندات في د/ أ.خ:

٨٥٠٠٠	من د/ أ. خ
٨٥٠٠٠	إلى د/ خسائر رد السندات
	إقفال خسائر رد السندات في د/ أ.خ

(٢) رد قيمة السندات قبل تاريخ الاستحقاق بشرائها من السوق المالي

يمكن للشركة المصدرة للسندات أن تشتري سندات من السوق المالي ومن ثم تقوم بإلغائها كسبيل لرد قيمة السندات قبل تاريخ الاستحقاق، وخاصة إذا لم يكن عقد الإصدار ينص على استدعاء السندات، ويتوقف اتخاذ قرار الشراء على الوقت الذي تجد فيه الشركة سعر السندات في السوق مناسباً.

مسألة (٣٠):

في ٢٠١٤/١٢/٣١ كان رصيد حساب قرض السندات في دفاتر إحدى الشركات المساهمة المغفلة مبلغ ٢٧٠٠٠٠٠ ل.س ورصيد حساب خصم الإصدار ٦٠٠٠٠ ل.س وذلك بعد دفع الفوائد ومعالجة نصيب السنة من خصم الإصدار مع الفائدة، وقامت الشركة بتاريخه بشراء ٣٠٠٠ سند من هذه السندات بسعر ٢٩٠ ل.س للسند وقامت بإلغائها، علماً أن القيمة الاسمية للسند ٣٠٠ ل.س

المطلوب: تسجيل قيود اليومية الخاصة بشراء السندات وإلغائها.

الحل:

يجب ملاحظة أنه عند إلغاء السندات المشتراة يخفض قرض السندات بالقيمة الاسمية للسندات الملغاة وليس بسعر الشراء، ويعدّ الفرق ربحاً أو خسارة حسب الحال

القيمة الاسمية للسندات المشتراة = ٣٠٠٠ سند $\times$ ٣٠٠ = ٩٠٠٠٠٠ ل.س

نسبة السندات المشتراة والملغاة = $٩٠٠٠٠٠ \div ٢٧٠٠٠٠٠ = ٣/١$

نصيب السندات الملغاة من خصم الإصدار = $٦٠٠٠٠ \times ٣/١ = ٢٠٠٠٠$ ل.س

من د/ سندات قرض مشتراة إلى د/ المصرف شراء ٣٠٠٠ سند من سندات الشركة $\times ٢٩٠$ ل.س	٨٧٠٠٠٠	٨٧٠٠٠٠
من د/ قرض السندات إلى مذكورين د/ سندات قرض مشتراة د/ خصم إصدار السندات د/ أرباح رد السندات إلغاء السندات المشتراة ومعالجة نصيبها من الخصم وإثبات الفرق كأرباح رد السندات	٩٠٠٠٠٠ ٨٧٠٠٠٠ ٢٠٠٠٠ ١٠٠٠٠	٩٠٠٠٠٠
من د/ أرباح رد السندات إلى د/ أ.خ إقفال أرباح رد السندات	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠

المسألة (٣١) في ٢٠١٢/١/١ أصدرت إحدى الشركات المساهمة المغفلة ٤٠٠٠ سند قرض بفائدة ٨٪ سنوياً وبقيمة اسمية ١٠٠٠ ل.س وعلاوة إصدار ٥٠ ل.س للسند الواحد، على أن ترد قيمتها دفعة واحدة بعد ٥ سنوات. وبتاريخ ٣١/١٢/٢٠١٤ قامت الشركة بشراء ١٠٠٠ سند من هذه السندات بسعر ٩٩٥ ل.س للسند، وقامت بإلغائها، وذلك بعد دفع الفوائد ومعالجة نصيب السنة من علاوة الإصدار مع الفائدة.

المطلوب:

- تسجيل قيود اليومية الخاصة بشراء السندات وإلغائها.

الحل:

نسبة السندات المشتراة والملغاة = $1000 / 4000 = 1/4$ أو ٢٥٪

إجمالي علاوة الإصدار = $4000 \text{ سند} \times 50 = 200000 \text{ ل.س.}$

نصيب السنة من العلاوة = $200000 \div 5 = 40000 \text{ ل.س.}$

المستهلك من علاوة الإصدار حتى ٣١/١٢/٢٠١٤ = $3 \times 40000 = 120000 \text{ ل.س.}$

الرصيد الباقي من علاوة الإصدار = $200000 - 120000 = 80000 \text{ ل.س.}$

مقدار التخفيض في علاوة الإصدار = $80000 \times 1/4 = 20000$

من د/ سندات قرض مشتراة إلى د/ المصرف شراء ١٠٠٠ سند من سندات الشركة ٩٩٥٠ ل.س.	٩٩٥٠٠٠	٩٩٥٠٠٠
من مذكورين د/ قرض السندات (١٠٠٠ سند × ١٠٠٠ ل.س.) د/ علاوة إصدار السندات إلى مذكورين د/ سندات قرض مشتراة د/ أرباح رد السندات إلغاء السندات المشتراة ومعالجة نصيبها من العلاوة وإثبات الفرق كأرباح رد السندات	١٠٠٠٠٠٠ ٢٠٠٠٠ ٩٩٥٠٠٠ ٢٥٠٠٠	
من د/ أرباح رد السندات إلى د/ أ. خ إقفال أرباح رد السندات	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠

ملحوظة:

بعد هذه المعالجة يبقى رصيد علاوة الإصدار $60000 (200000 - 80000)$

السندات القابلة للتحويل إلى أسهم

السند القابل للتحويل هو السند الذي يعطي حامله حق تحويله إلى أسهم رأس المال (عادة أسهم عادية) طبقاً للشروط المحددة في قانون الشركات ومع مراعاة الشروط المنصوص عليها لإصدار سندات القرض.

يجوز للشركة إصدار سندات قرض قابلة للتحويل إلى أسهم وفقاً للأحكام الآتية^(١):

١. أن يتضمن قرار الهيئة العامة غير العادية جميع القواعد والشروط التي يتم على أساسها تحويل أسناد القرض إلى أسهم.

٢. أن يبدي مالك السند رغبته بالتحويل في المواعيد التي تنص عليها شروط الإصدار فإذا لم يبد رغبته خلال هذه المدة فقد حقه في التحويل.

والسندات القابلة للتحويل إلى أسهم عادةً ما تكون قابلة للاستدعاء أيضاً، فقد تتضمن شروط إصدار السندات قابلية تحويلها إلى أسهم على أن يكون لمالك السند الحق في الخيار بين قبول التحويل أو قبض قيمة السند، وهذا يساعد الشركة على إصدار سندات بعلاوة إصدار حتى ولو كان سعر الفائدة المحدد لها مساوياً أو أقل من سعر الفائدة في السوق عند الإصدار، كما ويعتبر هذا وسيلة من وسائل تسويق السندات.

وبشكل عام تُعد ميزة تحويل السندات إلى أسهم حافزاً للمستثمرين لاستثمار أموالهم في هذا النوع من السندات خاصة إذا كانت أسهم الشركة من الأسهم الرائدة في السوق، ويصعب الحصول عليها، وليس في نية الشركة طرح أسهم جديدة في الأمد المنظور، ومع ذلك فأحياناً لا تقع عملية تحويل السندات إلى أسهم في مصلحة حملة السندات، خاصة إذا كان عائد السند بتاريخ التحويل أعلى من عائد السهم، أو كان الوضع المالي للشركة لا يسمح لها برد قيمة السندات عند استحقاقها، مما يجبر حاملة السندات على القبول بتحويل سنداتهم إلى أسهم.

وعند تحويل السندات إلى أسهم يجب ملاحظة ومعالجة الرصيد الباقي من علاوة أو خصم الإصدار، فإذا كانت السندات مصدرة بعلاوة إصدار يحول الرصيد الباقي من علاوة الإصدار إلى حساب احتياطي عام (احتياطي اختياري)، وإذا كانت السندات

^(١) قانون الشركات السوري الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ تاريخ ٢٠١١/٢/١٤، المادة (١٢٩) الفقرة ٢.

مصدرة بخضم إصدار فإن رصيد الخصم يعدّ مصروفاً رأسمالياً، يستهلك على عدة سنوات، أو يقلل في حساب الأرباح والخسائر دفعة واحدة إذا كان مبلغه ضئيلاً، على ضوء الأهمية النسبية لهذا المبلغ.

المسألة (٣٢)

٢٠١٥/١/١ كان رصيد حساب قرض السندات لدى إحدى الشركات المساهم المغفلة ٩.٠٠٠.٠٠٠ ل.س مؤلف من ٣.٠٠٠ سند بقيمة اسمية ٣٠٠ ل.س للسند الواحد، وبتاريخه تم استدعاء السندات لتحويلها إلى أسهم حسب شروط عقد القرض، فأصدرت الشركة أسهما لقاء السندات بسعر إصدار ١٥٠ ل.س للسهم ومنحتها لحملة السندات.

المطلوب: تسجيل قيود اليومية اللازمة لتحويل السندات

الحل:

الأسهم الصادرة لقاء السندات = $9.000.000 \div 150 = 60.000$ سهم
أي أن كل حامل سند يخصص له سهمان من أسهم الشركة.
وحيث أن القيم الاسمية للسهم يجب أن تكون ١٠٠ ل.س فإن علاوة إصدار الأسهم هي ٥٠ ل.س (١٥٠ سعر الإصدار - ١٠٠ القيمة الاسمية)

٩.٠٠٠.٠٠٠	من د/ قرض السندات إلى د/ حملة السندات
٩.٠٠٠.٠٠٠	إثبات إلغاء السندات لتحويلها إلى أسهم ٣.٠٠٠ سند ملغى $\times 300$ ل.س
٩.٠٠٠.٠٠٠	من د/ حملة السندات إلى مذكورين
٦.٠٠٠.٠٠٠	د/ رأس المال (٦٠.٠٠٠ سهم $\times 100$)
٣.٠٠٠.٠٠٠	د/ علاوة إصدار الأسهم (٦٠.٠٠٠ سهم $\times 50$)
	إصدار ٦.٠٠٠ سهم وتخصيصها على حملة السندات المحولة (زيادة رأس المال)

المسألة (٣٣)

في ٢٠١٢/١/١ أصدرت إحدى الشركات المساهمة المغفلة ١٢٠٠٠ سند قرض بفائدة ٥٪، وبقيمة اسمية ٤٠٠ ل.س للسند على أن ترد قيمتها في نهاية (٥) سنوات، وقد نصت شروط العقد على قابلية السندات للاستدعاء والتحويل إلى أسهم مع حق الخيار لمالكي السندات.

وقد تم الاكتتاب على جميع السندات وسددت قيمتها دفعة واحدة.

وفي ٢٠١٥/١/١ استدعت الشركة جميع السندات لتحويلها إلى أسهم فأصدرت ٤٠٠٠٠ سهماً بقيمة اسمية ١٠٠ ل.س وسعر إصدار ١٢٠ ل.س للسهم الواحد، وقد وافق معظم حملة السندات على التحويل يملكون ٩٠٠٠ سند، أما أصحاب باقي السندات فقد فضلوا استرداد قيمة سنداتهم، فقامت الشركة بسداد المستحق لهم.

وبعد تخصيص الأسهم على حملة السندات المحولة طرحت باقي الأسهم للاكتتاب على المساهمين القدامى فتم الاكتتاب عليها جميعها وسددت قيمتها دفعة واحدة.

المطلوب: تسجيل قيود اليومية اللازمة لجميع العمليات السابقة

الحل:

• إصدار سندات القرض ٢٠١٢/١/١

٤٨٠٠٠٠٠	من د/ المصرف إلى د/ حملة السندات إصدار ١٢٠٠٠ سند قرض ٥٪ والاكتتاب عليها (١٢٠٠٠ سند × ٤٠٠ ل.س)	٤٨٠٠٠٠٠
٤٨٠٠٠٠٠	من د/ حملة السندات إلى د/ قرض السندات تخصيص السندات على المكتتبين	٤٨٠٠٠٠٠

• ٢٠١٥/١/١ تحويل السندات (إلغاء السندات، وإصدار الأسهم، وتخصيصها على حملة السندات المحولة، و سداد قيمة باقي السندات غير المحولة، و طرح باقي الأسهم للاكتتاب)

من د/ قرض السندات إلى د/ حملة السندات إثبات إلغاء السندات المستدعاة	٤٨٠٠٠٠٠	٤٨٠٠٠٠٠
من د/ حملة السندات (٩٠٠٠ سند × ٤٠٠) إلى مذكورين د/ رأس المال (٣٠٠٠٠ سهم × ١٠٠) د/ علاوة إصدار الأسهم (٣٠٠٠٠ سهم × ٢٠)	٣٦٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠ ٦٠٠٠٠٠
من د/ حملة السندات (٣٠٠٠ سند × ٤٠٠) إلى د/ المصرف إسداد قيمة باقي السندات المستدعاة لحملة السندات	١٢٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠
من د/ المصرف إلى د/ المساهمين اكتتاب المساهمين على باقي الأسهم وسدادهم لقيمتها دفعة واحدة (١٠٠٠٠ سهم × ١٢٠ ل.س)	١٢٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠
من د/ المساهمين إلى مذكورين د/ رأس المال (١٠٠٠٠ سهم × ١٠٠) د/ علاوة إصدار الأسهم (١٠٠٠٠ سهم × ٢٠) تخصيص باقي الأسهم على المساهمين	١٢٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠ ٢٠٠٠٠٠

أسئلة الفصل الخامس وتمارينه

أولاً: الأسئلة

- عرف السند واذكر خصائصه. ثم قارن بين السهم والسند.
- تكلم على مزايا طريقة التمويل عن طريق إصدار سندات القرض من وجهة نظر الشركة.

- ٣) ما هي طبيعة علاوة إصدار السندات؟ ومتى تلجأ الشركة المساهمة إلى إصدار السندات بعلاوة إصدار؟
- ٤) ما هي طبيعة خصم إصدار السندات؟ ومتى تلجأ الشركة المساهمة إلى إصدار السندات بخصم إصدار؟
- ٥) ما هي الأسباب التي تدعو الشركة المساهمة لتفضيل إصدار السندات بدلاً من إصدار الأسهم؟
- ٦) ما هي إجراءات الاكتتاب والإصدار الخاص بالسندات؟
- ٧) هناك قاعدة تقول بأن الضريبة تحجز عند المنبع. ناقش هذه العبارة مطبقاً ذلك على ضريبة فائدة السندات.
- ٨) ما هي صفة رأس المال، وما هي آراء كل من المحاسبين والاقتصاديين نحو رأس مال الشركة المساهمة؟
- ٩) هل أجاز قانون الشركات إصدار سندات قابلة للتحويل إلى أسهم؟
- ١٠) هل توافق أو لا توافق على العبارات التالية مع إبداء السبب باختصار:
- أ- تُعدّ الأسهم حصصاً في رأس المال في حين تُعدّ السندات قروضاً من الغير.
- ب- يشترط لسداد فائدة قرض السندات تحقيق الشركة للأرباح.
- ج- تشترك الأسهم والسندات في ضرورة رد قيمتها بعد أجل محدد.
- د- يمكن إصدار كل من الأسهم والسندات بقيمة إصدار تزيد أو تقل عن القيمة الاسمية لهما.
- هـ- تتشابه المبررات التي تستخدم لإصدار الأسهم والسندات بعلاوة إصدار.
- و- تختلف المعالجة المحاسبية لعلاوة إصدار الأسهم عن تلك المعالجة التي تستخدم لعلاوة إصدار السندات.
- ز- يمثل العبء الفكري لفائدة السندات في جميع الأحوال الفائدة المسددة لحملة السندات خلال السنة المالية.
- ح- يفضل إظهار خصم الإصدار مطروحاً من القيمة الاسمية للسندات في الميزانية العمومية.

ثانياً: التمارين غير المحلولة

تمرين (١)

أرادت إحدى الشركة المساهمة المغفلة إصدار سندات قرض بفائدة ١٢٪ سنوياً، بقيمة اسمية ١٥٠٠ ل.س للسند الواحد، وكان معدل الفائدة في السوق للاستثمار المماثل هو ٩٪ سنوياً. **المطلوب:** حساب علاوة إصدار السندات العادلة بطريقة الرسملة.

تمرين (٢)

أصدرت إحدى الشركة المساهمة ٤٠٠٠٠ سند بفائدة ٨٪ سنوياً، القيمة الاسمية للسند الواحد ٢٠٠ ل.س، فإذا علمت أن معدل الفائدة السائد للاستثمارات المماثلة هو ١٢٪. **المطلوب:** حساب مقدار خصم الإصدار العادل بطريقة الرسملة.

تمرين (٣)

في ٢٠١٤/٤/١ أصدرت إحدى الشركات المساهمة المغفلة ١٢٠٠٠ سند بفائدة ٦٪ سنوياً، القيمة الاسمية للسند الواحد ٣٠٠ ل.س، وعلاوة إصدار ٣٠ ل.س للسند الواحد، على أن ترد قيمة السندات دفعة واحدة في نهاية فترة القرض وهي أربع سنوات، وقد طرحت هذه السندات للاكتتاب العام، فاكتتب بها جميعاً، وبلغت مصاريف إصدار السندات ٤٠٠٠٠ ل.س. **المطلوب:**

١. إثبات قيود اليومية اللازمة لإثبات عملية إصدار السندات.
٢. توزيع علاوة الإصدار على سنوات القرض.

تمرين (٤)

في ٢٠١٤/٧/١ أصدرت إحدى الشركات المساهمة المغفلة ٤٨٠٠٠ سند بفائدة ٥٪ سنوياً، القيمة الاسمية للسند الواحد ٢٠٠ ل.س، وبسعر إصدار ١٩٠ ل.س، وقد تم الاكتتاب على جميع السندات وسددت قيمتها دفعة واحدة، ونصت شروط إصدار السندات على رد قيمتها إلى أصحابها دفعة واحدة بعد أربع سنوات. **المطلوب:**

١. إثبات قيود اليومية اللازمة لإصدار السندات.
٢. توزيع خصم الإصدار على سنوات القرض.

تمرين (٥)

٢٠١٣/١/١ أصدرت شركات مساهمة ٣٢٠٠٠ سند بفائدة ١٠٪ سنوياً، القيمة الاسمية للسند الواحد ٢٠٠ ل.س، على أن ترد قيمة السندات دفعة واحدة بعد أربع سنوات، وتستحق الفائدة وتُدفع في ١٢/٣١ من كل عام، علماً بأن السنة المالية للشركة تنتهي في ١٢/٣١ من كل عام، وقام المصرف بدفع قيمة الفائدة المستحقة لحملة السندات بعد حسم ضريبة مقدارها ٧,٥٪.

المطلوب: إثبات قيود اليومية اللازمة لاستحقاق الفائدة، ودفعها، وتحميلها.

تمرين (٦)

في ٢٠١٤/١/١ أصدرت شركات مساهمة ٢٤٠٠٠ سند بفائدة ١٠٪ سنوياً، بقيمة اسمية ٤٠٠ ل.س للسند الواحد، على أن ترد قيمة السندات دفعة واحدة، بعد خمس سنوات، وتستحق الفائدة وتُدفع في ٥/١ و ١٢/٣١ من كل عام، علماً بأن السنة المالية للشركة تنتهي في ١٢/٣١ من كل عام، وأن معدل الضريبة على ريع السندات مقدارها ٧,٥٪. **المطلوب:**

١. إثبات القيود اللازمة لإصدار السندات في ٢٠١٤/١/١
٢. تسجيل قيود اليومية اللازمة لإثبات استحقاق الفائدة، ودفعها، وتحميلها لعام ٢٠١٤.

تمرين (٧)

٢٠١٣/٩/١ أصدرت شركات مساهمة ٦٠٠٠٠ سند بفائدة ٥٪ سنوياً، بقيمة اسمية ١٠٠ ل.س للسند الواحد، على أن ترد قيمة السندات بعد أربع سنوات، وتُدفع الفائدة في ٩/١ من كل عام، علماً بأن السنة المالية للشركة تنتهي في ١٢/٣١ من كل عام، وقد دفعت الفوائد عن طريق المصرف بعد حجز ٧,٥٪ كضريبة.

المطلوب:

١. إثبات القيود اللازمة لعملية إصدار السندات في ٢٠١٣/٩/١
٢. إثبات قيود اليومية اللازمة لمعالجة فائدة السندات لعامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤.
٣. إعداد حساب فائدة السندات عن عامي ٢٠١٣/٢٠١٤.

تمرين (٨)

في ٢٠١٥/١/١ أصدرت شركات مساهمة ٣٦٠٠٠ سند بفائدة ١٠٪ سنوياً، القيمة الاسمية للسند الواحد ٢٠٠ ل.س، وبعلوّة إصدار ١٠ ل.س للسند الواحد على أن ترد

قيمة السندات دفعة واحدة بعد ثلاث سنوات، وتستحق الفائدة وتدفع في ١٢/٣١ من كل عام، علماً بأن السنة المالية للشركة تنتهي في ١٢/٣١ من كل عام، ومعدل الضريبة على الفوائد ٧,٥٪.

المطلوب:

١. تنظيم جدول توزيع علاوة الإصدار والفائدة على فترات القرض.
٢. تسجيل قيود اليومية اللازمة لإثبات استحقاق الفائدة، ودفعها، وتحميلها.
٣. إعداد حساب فائدة السندات وحساب علاوة الإصدار على مدى سنوات القرض.

تمرين (٩)

بتاريخ ٢٠١٥/٨/١ أصدرت شركات مساهمة ٢٤٠٠٠ سند بفائدة ١٠٪ سنوياً، القيمة الاسمية للسند الواحد ٢٠٠ ل.س، وسعر إصدار ٢٠٦ ل.س، على أن ترد قيمة السندات دفعة واحدة بعد ثلاث سنوات، وتستحق الفائدة وتدفع في ٧/٣١ من كل عام، علماً بأن السنة المالية للشركة تنتهي في ١٢/٣١ من كل عام، وقد تم دفع الفوائد لحملة السندات في مواعيدها عن طريق المصرف بعد حسم ضريبة مقدارها ٧,٥٪.

المطلوب:

١. إعداد جدول توزيع فائدة السندات، وعلاوة إصدار السندات.
٢. إثبات قيود اليومية اللازمة لمعالجة الفائدة وعلاوة الإصدار خلال سنوات القرض.

تمرين (١٠)

٢٠١٤/١/١ أصدرت شركات مساهمة ٣٦٠٠٠ سند بفائدة ٨٪ سنوياً، القيمة الاسمية للسند الواحد ١٠٠ ل.س، وبسعر إصدار ٩٥ ل.س على أن ترد قيمة السندات دفعة واحدة، بعد مضي أربع سنوات، وتستحق الفائدة وتدفع في ١٢/٣١ من كل عام، علماً بأن السنة المالية للشركة تنتهي في ١٢/٣١ من كل عام، وقد تم دفع فوائد القرض لحملة السندات عن طريق المصرف بعد حسم ضريبة مقدارها ٧,٥٪. المطلوب:

١. تنظيم جدول توزيع خصم الإصدار والفائدة.
٢. إثبات قيود اليومية اللازمة لمعالجة فائدة السندات.
٣. تصوير حساب فائدة السندات.

تمرين (١١)

في ٢٠١٣/١٠/١ أصدرت شركات مساهمة ١٢٠٠٠ سند بفائدة ٨٪ سنوياً، القيمة الاسمية للسند الواحد ٥٠٠ ل.س، وخصم إصدار ٢٠ ل.س، على أن ترد قيمة السندات دفعة واحدة بعد أربع سنوات، وتستحق الفائدة وتُدفع في ١٠/١ من كل عام، علماً بأن السنة المالية للشركة تنتهي في ١٢/٣١ من كل عام، وتم دفع الفوائد المستحقة لحملة السندات بعد حسم ضريبة مقدارها ٧,٥٪.

المطلوب:

١. إعداد جدول توزيع فائدة السندات، وخصم إصدار السندات.
٢. إثبات قيود اليومية اللازمة لمعالجة الفائدة، وخصم الإصدار.
٣. تصوير حساب فائدة السندات وحساب خصم الإصدار.

تمرين (١٢)

في ٢٠١٢/١/١ أصدرت إحدى الشركات المساهمة المغفلة ٨٠٠٠ سند قرض بفائدة ١٠٪ سنوياً، القيمة الاسمية ٦٠٠ ل.س للسند، وسعر إصدار ٦٤٠ ل.س للسند الواحد، على أن ترد قيمة السندات دفعة واحدة بعد أربع سنوات، وتُدفع الفوائد في ١٢/٣١ من عام، وقد طرحت السندات للاكتتاب العام، فاكتتب بها جميعاً وسددت قيمتها دفعة واحدة المطلوب:

١. إثبات قيود اليومية اللازمة لإصدار سندات القرض
٢. وضع جدول توزيع فائدة السندات، وعلاوة الإصدار على مدى سنوات القرض
٣. إثبات قيود اليومية اللازمة لمعالجة الفائدة وعلاوة الإصدار خلال عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، علماً أن معدل الضريبة على فوائد السندات ٧,٥٪

تمرين (١٣)

في ٢٠١٣/١/١ أصدرت إحدى الشركات المساهمة المغفلة ٥٠٠٠ سند بفائدة ٦٪ سنوياً، القيمة الاسمية للسند الواحد ١٢٠٠ ل.س، وبسعر إصدار ١١٦٠ ل.س، وقد تم الاكتتاب على جميع السندات وسددت قيمتها دفعة واحدة، ونصت شروط إصدار السندات على رد قيمتها إلى أصحابها دفعة واحدة بعد خمس سنوات وعلى دفع الفوائد بتاريخ ١٢/٣١ من كل عام المطلوب:

١. إثبات قيود اليومية اللازمة لإثبات عملية إصدار السندات.
٢. توزيع خصم الإصدار على سنوات القرض ومعالجتها مع الفائدة.
٣. إثبات قيود اليومية لدفع الفائدة ومعالجة خصم الإصدار ورد القرض في ٢٠١٧/١٢/٣١، علماً أن معدل الضريبة على فوائد السندات ٧,٥٪.

تمرين (١٤)

في ٢٠١٤/٧/١ أصدرت إحدى الشركات المساهمة المغفلة ١٢٠٠٠ سند قرض بفائدة ٨٪ سنوياً، بقيمة اسمية ٥٠٠ ل.س للسند، وعلاوة إصدار ٢٥ ل.س للسند الواحد، على أن ترد قيمة السندات دفعة واحدة، في نهاية خمس سنوات، وتُدفع الفوائد في ٦/٣٠ من عام. وقد طرحت السندات للاكتتاب العام، فاكتتب بها جميعاً وسددت قيمتها دفعة واحدة.

المطلوب:

١. إثبات قيود اليومية اللازمة لإصدار سندات القرض
٢. وضع جدول توزيع علاوة الإصدار ومعالجتها مع الفائدة على سنين القرض
٣. إثبات قيود اليومية اللازمة لمعالجة الفائدة وعلاوة الإصدار بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٣١ وبتاريخ ٢٠١٥/٦/٣٠، علماً أن معدل الضريبة على فوائد السندات ٧,٥٪.

تمرين (١٥)

بتاريخ ٢٠١٣/١/١ أصدرت إحدى الشركات المساهمة المغفلة ١٥٠٠٠ سند قرض بفائدة ٨٪ سنوياً، بقيمة اسمية ٥٠٠ ل.س للسند الواحد، على أن ترد قيمة السندات على خمسة دفعات سنوية متساوية وتدفع الفائدة في ١٢/٣١ من كل عام، علماً بأن السنة المالية للشركة تنتهي في ١٢/٣١ من كل عام وأن معدل ضريبة الدخل ٧,٥٪.

المطلوب:

١. إعداد جدول حساب الفائدة خلال مدة القرض.
٢. إثبات قيود اليومية اللازمة لمعالجة الفائدة ودفعها وتحميلها خلال مدة القرض.
٣. تصوير حساب فائدة السندات.

تمرين (١٦)

في ٢٠١٥/١٠/١ أصدرت شركة مساهمة مغفلة قرض سندات قيمته ٦٠٠٠٠٠٠٠ ل.س، بفائدة ٦٪ سنوياً، يرد على ثلاثة دفعات متساوية وتدفع الفائدة في ١٠/١ من كل

عام، علماً بأن السنة المالية للشركة تنتهي في ١٢/٣١ من كل عام، وأن ضريبة الدخل تبلغ ٧,٥٪.

المطلوب:

- (١) إعداد جدول لحساب فائدة السندات خلال مدة القرض.
- (٢) إثبات قيود اليومية اللازمة لمعالجة الفائدة ودفعها وتحميلها خلال مدة القرض.
- (٣) تصوير حساب فائدة السندات خلال مدة القرض.

تمرين (١٧)

في ١/١/٢٠١٤ أصدرت إحدى الشركات المساهمة المغفلة ١٠٠٠٠ سند بفائدة ٦٪ سنوياً، القيمة الاسمية للسند الواحد ٨٠٠ ل.س، وعلاوة إصدار ٤٠ ل.س لكل سند، على أن ترد قيمة السندات على أربعة أقساط سنوية متساوية في ١٢/٣١ من كل عام، وتدفع القائدة بنفس التاريخ، علماً بأن السنة المالية للشركة تنتهي في ١٢/٣١ من كل عام، وأن ضريبة الدخل مقدارها ٧,٥٪.

المطلوب:

- (١) إعداد جدول توزيع الفائدة والعلاوة.
- (٢) إثبات قيود اليومية اللازمة لمعالجة الفائدة والعلاوة.
- (٣) تصوير حساب فائدة السندات وعلاوة إصدار السندات.

تمرين (١٨)

في ١/١/٢٠١٣ أصدرت إحدى الشركات المساهمة المغفلة ١٦٠٠٠ سند قرض بفائدة ١٠٪ سنوياً، بقيمة اسمية ٤٠٠ ل.س للسند الواحد، وسعر إصدار ٣٨٠ ل.س، على أن يرد القرض على أربع دفعات سنوية متساوية وتدفع فوائده في ١٢/٣١ من كل عام بعد خصم ضريبة دخل مقدارها ٧,٥٪.

المطلوب:

- (١) إعداد جدول توزيع خصم الإصدار والفوائد على سنوات القرض.
- (٢) إثبات قيود اليومية اللازمة لمعالجة الفائدة وخصم الإصدار خلال كل من عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤.

- (٣) تصوير حساب فائدة السندات وخصم الإصدار.

تمرين (١٩)

في ٢٠١٥/١٠/١ أصدرت إحدى الشركات المساهمة المغفلة ١٨٠٠٠ سند بفائدة ٥٪ سنوياً، القيمة الاسمية للسند ٢٠٠ ل.س، وخصم إصدار ١٠ ل.س لكل سند، وكانت شروط إصدار السندات تقضي برد القرض على ثلاث دفعات سنوية متساوية ودفع الفائدة في ١٠/١ من كل عام، مع العلم أن ضريبة الدخل مقدارها ٧,٥٪. والمطلوب:

- (١) إعداد جدول توزيع فائدة قرض السندات وخصم الإصدار.
- (٢) إثبات قيود اليومية اللازمة لمعالجة الفائدة وخصم الإصدار.
- (٣) تصوير حساب فائدة السندات وخصم الإصدار.

تمرين رقم (٢٠)

في ٢٠١٤/١/١ أصدرت شركة مساهمة مغفلة ٤٠٠٠٠ سند قرض بقيمة اسمية ٤٠٠ ل.س للسند الواحد وعلاوة إصدار ١٥ ل.س للسند، وبفائدة سنوية معدلها ٦٪، وتضمن شروط الإصدار تسديد القرض دفعة واحدة بعد خمس سنوات، وأن تسدد الفائدة مرتين في كل عام وذلك في ٦/٣٠ وفي ١٢/٣١

المطلوب:

- إثبات قيود اليومية اللازمة لمعالجة فائدة السندات وعلاوة الإصدار لعام ٢٠١٤ علماً أن معدل الضريبة على فائدة السندات ٧,٥٪

تمرين (٢١)

في ٢٠١٤/٤/١ أصدرت شركة مساهمة مغفلة ٦٠٠٠٠ سند قرض بقيمة اسمية ٥٠٠ ل.س للسند الواحد وخصم إصدار ٢٠ ل.س للسند، وبفائدة سنوية معدلها ٩٪، على أن يرد القرض دفعة واحدة بعد ثلاثة سنوات، وأن تدفع الفائدة كل ستة أشهر بتاريخ ٣/٣١ وبتاريخ ٩/٣٠ من كل عام.

المطلوب:

- (١) وضع جدول لفائدة السندات وتوزيع خصم الإصدار على مدى سنين القرض
- (٢) إثبات قيود اليومية اللازمة لمعالجة فائدة السندات وخصم الإصدار خلال عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣.

- (٣) تصوير حسابي الفائدة على السندات وخصم الاصدار.

تمرين (٢٢)

بتاريخ ٢٠١٢/٧/١ أصدرت شركة مساهمة مغفلة ٥٠٠٠٠ سند قرض بقيمة اسمية ٢٠٠ ل.س للسند وعلاوة إصدار ٨ ل.س للسند الواحد وفائدة معدلها ٨٪ تدفع سنوياً، على أن ترد قيمة السندات بعد خمس سنوات، ونص عقد القرض على حق الشركة استدعاء السندات ورد قيمتها بعد مرور ثلاث سنوات على إصدارها، على أن تدفع لحملة السندات المستدعاة علاوة رد قدرها ٤ ل.س عن كل سند.

في ٢٠١٥/٦/٣٠ وبعد دفع فوائد السندات ومعالجة علاوة الإصدار استدعت الشركة نصف السندات وردت قيمتها مع علاوة الرد.

المطلوب: تسجيل قيود اليومية الخاصة باستدعاء ورد قيمة السندات ومعالجة علاوة الإصدار في ٢٠١٥/٦/٣٠

تمرين (٢٣)

في ٢٠١٤/١/١ أصدرت إحدى الشركات المساهمة المغفلة ٦٠٠٠٠ سند قرض ٩٪، بقيمة اسمية ٥٠٠ ل.س للسند الواحد، وخصم إصدار ٢٠ ل.س للسند الواحد، على أن ترد قيمتها بعد ٦ سنوات.

في ٢٠١٦/١٢/٣١ وبعد أن دفعت الفوائد أصولاً، قامت الشركة باستدعاء ٢٠٠٠٠ سند لرد قيمتها لحملة السندات مع علاوة رد قدرها ١٠ ل.س عن كل سند حسب شروط عقد القرض.

المطلوب: تسجيل قيود اليومية الخاصة باستدعاء ورد قيمة السندات.

تمرين (٢٤)

في ٢٠١٥/١/١ أصدرت إحدى الشركات المساهمة المغفلة ٤٠٠٠٠ سند قرض ١٠٪، بقيمة اسمية ٦٠٠ ل.س للسند الواحد، وعلاوة إصدار ٣٠ ل.س للسند الواحد.

في ٢٠١٦/١٢/٣١ و بعد دفع الفوائد ومعالجة نصيب السنة من علاوة الإصدار مع الفائدة قامت الشركة بشراء ٣٠٠٠ سند من هذه السندات بسعر ٥٩٠ ل.س للسند، وقامت بإلغائها.

المطلوب: تسجيل قيود اليومية الخاصة بشراء السندات وإلغائها.

تمرين (٢٥)

في ٢٠١٤/٤/١ أصدرت إحدى الشركات المساهمة المغفلة ٨٠٠٠ سند قرض بفائدة ٩٪ سنوياً وبقيمة اسمية ١٠٠٠ ل.س. وخصم إصدار ٢٥ ل.س. للسند الواحد، على أن ترد قيمتها دفعة واحدة بعد ٥ سنوات.

بتاريخ ٢٠١٧/٣/٣١ وبعد دفع فوائد السندات قامت الشركة بشراء ٢٠٠٠ سند من هذه السندات بسعر ٩٩٦ ل.س. للسند، وقامت بإلغائها.

المطلوب: تسجيل قيود اليومية الخاصة بشراء السندات وإلغائها.

تمرين (٢٦)

في ٢٠١٥/١/١ أصدرت إحدى الشركات المساهمة المغفلة ٤٨٠٠٠ سند قرض بفائدة ٦٪، وبقيمة اسمية ١٠٠ ل.س. للسند، على أن ترد قيمتها بعد خمس سنوات، ونصت شروط العقد على إمكانية استدعاء السندات بعد سنتين، وتحويلها إلى أسهم أو رد قيمتها بعلاوة رد قدرها ٢ ل.س. للسند، وذلك حسب خيار حملة السندات.

وقد تم الاكتتاب على جميع السندات وسددت قيمتها دفعة واحدة.

وفي ٢٠١٧/١/١ استدعت الشركة جميع السندات فتم ما يلي:

(١) فوافق أصحاب ٣٠٠٠ سند على تحويل سنداتهم إلى أسهم، فأصدرت الشركة أسهماً لقاء هذا المبلغ بسعر إصدار ١٢٥ ل.س.، وخصصتها لهم.

أما باقي السندات فقد اختار أصحابها استرداد قيمة سنداتهم، فقامت الشركة بسداد المستحق لهم مع علاوة الرد

المطلوب: تسجيل قيود اليومية اللازمة للعمليات السابقة

تمرين (٢٧)

في ٢٠١٤/١/١ تأسست شركة مساهمة مغفلة برأس مال قدره ٨٠٠٠٠٠٠ ل.س.، مقسم إلى ٨٠٠٠٠ سهم، القيمة الاسمية للسهم ١٠٠ ل.س.، وقد اكتتب المؤسسون على ٢٠٪ من الأسهم، وطرحت بقية الأسهم للاكتتاب العام وتم الاكتتاب بها بالكامل، وسددت قيمتها دفعة واحدة.

وفي ٢٠١٦/١/١ قررت الشركة زيادة رأس المال إلى ١٤٠٠٠٠٠٠ ل.س، بإصدار أسهم جديدة بقيمة اسمية ١٠٠ ل.س، وعلاوة إصدار ٢٠ ل.س عن كل سهم، وطرحت أسهم الزيادة للاكتتاب العام على أن تدفع قيمتها على أقساط كما يلي:

٦٠ ل.س القسط الأول خلال الفترة ٢٠١٦/١/٢٠-١

٣٠ ل.س القسط الثاني خلال الفترة ٢٠١٦/٢/٢٠-١

٣٠ ل.س القسط الثالث والأخير خلال الفترة ٢٠١٦/٣/٢٠-١

فإذا علمت أن الجمهور اكتتب على ٩٠٠٠٠ سهم، وقد رفضت الاكتتابات في ١٠٠٠٠ سهم، و تم تخصيص الأسهم بين باقي المساهمين بنسبة ٤/٣، وحجزت الزيادة لتخصم من الأقساط التالية.

وعند استحقاق القسط الثاني تأخر المساهم كرم عن الدفع وكان قد خصص له ١٢٠٠ سهم، فأمهله الشركة إلى تاريخ القسط الثالث.

وعند استحقاق القسط الثالث والأخير تأخر المساهم كرم عن السداد أيضاً كما تأخر المساهم فارس عن سداد هذا القسط وكان قد اكتتب على ١٢٠٠ سهم.

وفي ٢٠١٦/٥/١ سدد المساهم راغب قيمة القسط الذي تأخر عنه إضافة إلى فوائد تأخير حسبت عليه وقدرها ٥٠٠ ل.س، كما تم بيع أسهم المساهم المتأخر كرم بمبلغ ٩٠ ل.س للسهم الواحد، وبلغت عمولة البيع ١٠٠٠ ل.س وحسبت عليه فوائد تأخير قدرها ١٠٠٠ ل.س، وسدد له باقي حسابه.

وفي ٢٠١٦/٧/١ أصدرت الشركة المساهمة ٢٠٠٠٠ سند قرض بفائدة سنوية ١٠٪ وبقيمة اسمية ٢٠٠ ل.س، وسعر إصدار ١٩٠ ل.س.

وقد تم الاكتتاب على جميع السندات وسددت قيمتها دفعة واحدة، ونصت شروط القرض على أن ترد قيمة السندات على خمس دفعات سنوية متساوية وتدفع الفوائد بتاريخ ٦/٣٠ من كل عام.

المطلوب:

١. إثبات قيود اليومية اللازمة لتأسيس الشركة المساهمة ولزيادة رأس المال ولإصدار سندات القرض.

٢. حساب حق الأفضلية في الاكتتاب مع العلم أن سعر السهم الحسابي عند زيادة رأس المال كان ١٢٥ ل.س.

٣. تسجيل قيود اليومية لدفع ومعالجة فائدة السندات عن عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧

٤. بيان أثر العمليات السابقة في الميزانية المعدة في ٢٠١٦/١٢/٣١

تمرين (٢٨)

في ٢٠١٦/١٢/٣١ ظهرت الأرصدة التالية في ميزانية إحدى الشركات المساهمة المغفلة: ٣٥٠٠٠٠٠٠ رأس المال، ١٤٠٠٠٠٠٠ احتياطي قانوني، ٥٠٠٠٠٠٠٠ احتياطي اختياري، ٤٥٠٠٠٠٠٠ مصرف.

وفي ٢٠١٧/١/١ قررت الجمعية العمومية غير العادية ما يلي:

١. زيادة رأس المال بتحويل الاحتياطي الاختياري إلى رأس المال وإصدار أسهم منحة لقاء ذلك توزع على المساهمين مجاناً.

٢. زيادة رأس المال بإصدار ٢٠٠٠٠٠٠ سهماً جديداً بسعر إصدار ١٢٠ ل.س للسهم.

٣. إصدار ٤٠٠٠٠ سند قرض بفائدة ١٠٪ سنوياً، بقيمة اسمية ٣٠٠ ل.س للسند الواحد، وبعلوّة إصدار ١٠ ل.س للسند.

٤. حيازة أصول والتزامات شركة تضامن التي قدرت بالقيم الظاهرة أدناه:

الأصول: عقارات ٧٢٠٠٠٠٠ ل.س، أثاث ١٦٠٠٠٠٠ ل.س، بضاعة ٣٣٠٠٠٠٠ ل.س، مدينون ٤٥٠٠٠٠٠ ل.س (أرصدتهم الدفترية ٤٨٠٠٠٠٠)، إيرادات مستحقة ٢٠٠٠٠٠ ل.س.

الالتزامات: دائنون ٤٤٠٠٠٠٠ ل.س، أوراق دفع ٣٨٠٠٠٠٠ ل.س

وقد خصصت الشركة المساهمة لأصحاب شركة التضامن سداداً نهائياً لقيمة مقدماتهم ٥٠٠٠٠ سهماً من الإصدار الجديد، و ١٠٠٠٠٠ سند قرض من السندات الصادرة.

أما باقي الأسهم والسندات فقد طرحت للاكتتاب العام كما يلي:

أ) تسدد قيمة السندات دفعة واحدة عند الاكتتاب بتاريخ ٢٠١٧/٢/١، وترد قيمتها على ثلاث دفعات سنوية متساوية وتدفع الفوائد بتاريخ ١/٣١ من كل عام.

وقد تم الاكتتاب على ٣٥٠٠٠ سند قرض، فخصصت على المكتتبين بالتناسب ووردت الزيادة لهم.

ب) تسدد قيمة الأسهم على ثلاثة أقساط كما يلي:

٥٠ ل.س عند الاكتتاب حتى تاريخ ٢٠١٧/٢/١

٤٠ ل.س قسط ثاني حتى تاريخ ٢٠١٧/٣/١

٢٠ ل.س قسط ثالث حتى تاريخ ٢٠١٧/٦/١

وقد تم الاكتتاب على ٢٠٠٠٠٠ سهماً فخصص ٥٠٠٠٠ سهماً للمكتتبين بأعداد قليلة من الأسهم (٢٠٠ سهم وأقل) وخصصت باقي الأسهم بين باقي المكتتبين بالتناسب، وحولت الزيادة في الاكتتاب إلى قسط التخصيص.

عند سداد قسط التخصيص تأخر المساهم عمار عن سداد القسط وكان قد اكتتب على ٤٥٠٠ سهماً، فأمهله الشركة حتى تاريخ سداد القسط الثالث، كما سدد المساهم عمر القسط الثالث مقدماً عن الأسهم التي خصصت له وقدرها ٢٠٠٠ سهماً. عند سداد القسط الثالث سدد جميع المساهمين ما عليهم، كما سدد المساهم عمار المبلغ الذي تأخر عنه من قسط التخصيص.

المطلوب:

١. إثبات القيود اليومية للعمليات السابقة. وبيان أثرها في ميزانية الشركة.



الفصل السادس

الحسابات الختامية والميزانية في الشركات المساهمة المغفلة

تقوم الشركات المساهمة المغفلة كغيرها من الشركات بإعداد حساباتها الختامية والميزانية في نهاية الدورة المالية والتي غالباً ما تبدأ مع بداية السنة الميلادية وتنتهي بنهايتها، إلا أنه يجوز أن يحدد النظام الأساسي بدء السنة المالية وانتهاءها في أي شهر كان، ويستثنى من ذلك السنة المالية الأولى، فإنها تعدّ من تاريخ صدور القرار بتأسيس الشركة حتى آخر الشهر المعين لنهاية السنة المالية التالية^(١).

والهدف من إعداد الحسابات الختامية والميزانية بشكل دوري هو تقييم الوضع المالي للشركة وذلك من خلال استخراج نتيجة الأعمال من ربح أو خسارة والوقوف على المركز المالي للشركة في نهاية المدة المحددة للدورة المحاسبية، وهذا يشكل الأساس لإنتاج المعلومات المحاسبية الضرورية التي يحتاجها المستخدمون الداخليون (إدارة الشركة) والمستخدمون الخارجيون (المساهمون، المستثمرون، المقرضون، الجهات الحكومية، سوق الأوراق المالية، المحللون الماليون، الباحثون،...).

وتلتزم الشركات المساهمة المغفلة في إعداد حساباتها الختامية والقوائم المالية لها (قائمة المركز المالي/أو الميزانية، وقائمة حقوق الملكية/أو حقوق المساهمين، وقائمة التدفقات النقدية)، وتقوم بأعمال الجرد اللازمة لذلك وفق الأسس والقواعد والمعايير المحاسبية المعمول بها في كل بلد، وغالباً ما تلزم الشركات المساهمة المغفلة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية.

وفي سورية أُلزمت الشركات المساهمة المغفلة بتنظيم حساباتها وتدقيقها وحفظ سجلاتها ودفاتها وفق معايير المحاسبة والتدقيق الدولية^(٢).

وقد تطرقت القوانين والأحكام السورية لموضوع الجرد والحسابات الختامية والميزانية العمومية في عدة مواقع، فقد نصت المادة ١٦ من قانون التجارة السوري على ما يلي^(٣):

١. على التاجر^(١) أن ينظم على الأقل الدفترين الإجباريين الآتيين:

^(١) قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ تاريخ ٢٠١١/٢/١٤ المادة (١٩٤).

^(٢) قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ تاريخ ٢٠١١/٢/١٤ المادة (١٩٥).

^(٣) قانون التجارة السوري رقم (٣٣) لعام ٢٠٠٧، المادة (١٦).

أ. دفتر اليومية يقيد فيه يوماً فيوماً جميع الأعمال التي تعود بوجه من الوجوه إلى مؤسسته التجارية وأن يقيد بالجملة شهراً فشهرًا النفقات التي أنفقها على نفسه و أسرته و إذا كان التاجر يتبع الأسلوب الآلي في محاسبته أو مسك الدفاتر يومية مساعدة منظمة وفق أحكام المادتين (١٧ و ١٨) من هذا القانون، فله أن يقيد أعماله في دفتر اليومية شهراً فشهرًا، على أن يحتفظ بجميع الوثائق التي تتيح التدقيق في الأعمال المذكورة.

ب. دفتر جرد يتضمن جرداً سنوياً للموجودات و المطالبات العائدة لمؤسسته و أن يوقف حساباته سنوياً ليضع على أساسها الميزانية و حساب الأرباح و الخسائر و ينسخها في دفتر الجرد.

٢. وعليه أن يحفظ و يرتب المراسلات التي يتلقاها و صور المراسلات التي يرسلها.

٣. يجب تنظيم دفترتي اليومية و الجرد باللغة العربية، و لوزير الاقتصاد والتجارة أن يعفي من هذا الشرط المؤسسات الأجنبية التي يحددها بقرار منه.

وفي الشركات المساهمة المغفلة يتوجب على مجلس إدارة الشركة المساهمة أن يعد خلال مدة لا تتجاوز مئة وعشرين يوماً من انتهاء السنة المالية المنقضية، الحسابات والبيانات التالية لعرضها على الهيئة العامة:

(١) إعداد الميزانية السنوية العامة للشركة وبيان الأرباح والخسائر وبيان التدفقات النقدية والإيضاحات حولها مقارنة مع السنة المالية السابقة مصدقة جميعها من مدقق حسابات الشركة إضافة إلى التقرير السنوي لمجلس الإدارة عن أعمال الشركة خلال السنة المنقضية والتوقعات المستقبلية للسنة القادمة بما يفيد مقدرة الشركة على الاستمرار في ممارسة الأنشطة المحددة لها بالنظام الأساسي مع ما يدعم ذلك من افتراضات أو مسوغات وشرح لحساب الأرباح والخسائر واقتراح بتوزيع الأرباح وذلك خلال مدة لا تتجاوز مئة وعشرين يوماً من انتهاء السنة المالية المنقضية (٢).

(٢) اقتراح بتوزيع الأرباح والخسائر.

(٣) خطة عمل الشركة للسنة التالية.

(١) حددت المادة ٩ من قانون التجارة السوري التجاري بفئتين هما:

- الأشخاص الذين تكون مهنتهم القيام بأعمال تجارية،
- الشركات التي يكون موضوعها تجارياً.

(٢) قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ تاريخ ٢٠١١/٢/١٤ المادة (١٥٠)، الفقرة (٤)

٤) التقرير السنوي لمجلس الإدارة عن أعمال الشركة خلال السنة الماضية وأن يزود مجلس الإدارة السوق المالي بنسخ عن الحسابات والبيانات المنصوص عنها في القانون قبل الموعد المحدد لاجتماع الهيئة العامة للشركة. يجب على مجلس إدارة الشركة المساهمة المغفلة العامة نشر البيانات المالية السنوية وفق ما هو منصوص عليه في قانون هيئة الأوراق في صحيفتين يوميتين قبل موعد اجتماع الهيئة العامة بخمسة عشر يوماً على الأقل تحت طائلة بطلان الاجتماع وتتضمن البيانات المذكورة ما يلي^١:

- ١) الميزانية العامة.
 - ٢) حسابات الأرباح والخسائر (قائمة الدخل).
 - ٣) قائمة التدفقات النقدية.
 - ٤) بيان التغيرات في حقوق المساهمين.
 - ٥) تقرير مدقق الحسابات.
 - ٦) ملخص عن الإيضاحات حول البيانات المالية.
 - ٧) كما يجب على مجلس الإدارة نشر البيانات المالية المذكورة مع إيضاحاتها على الموقع الالكتروني للشركة.
- وفي المباحث التالية سنتناول الحسابات الختامية والقوائم البديلة عنها، وإعداد قائمة المركز المالي (الميزانية) في الشركات المساهمة المغفلة، كما سنتعرض لكيفية توزيع الأرباح على المساهمين خاصة بوجود أسهم ممتازة يقع امتيازها على الأرباح.

المبحث الأول

الحسابات الختامية في الشركات المساهمة المغفلة والقوائم البديلة عنها

تختلف الحسابات الختامية باختلاف طبيعة النشاط الذي تمارسه الشركات المساهمة المغفلة (صناعي، تجاري، خدمي أو مالي)، ففي الشركات الصناعية تتألف الحسابات الختامية من:

- حساب التشغيل.
- حساب المتاجرة.

^١ قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ تاريخ ٢٠١١/٢/١٤ المادة (١٩٦).

• حساب الأرباح والخسائر.

• حساب توزيع الأرباح والخسائر.

أما الحسابات الختامية في الشركات المساهمة المغفلة التجارية فهي:

• حساب المتاجرة.

• حساب الأرباح والخسائر.

• حساب توزيع الأرباح والخسائر.

والحسابات الختامية في الشركات المساهمة المغفلة المالية تقتصر على حساب

الأرباح والخسائر فقط (حساب الإيرادات والمصروفات).

أولاً- حساب التشغيل

إن الهدف من إعداد هذا الحساب هو استخراج ثمن تكلفة ما تم صنعه من المنتجات خلال فترة معينة، فيحتوي على جميع عناصر تكلفة الصنع من المواد الأولية (مستلزمات سلعية)، والأجور الصناعية والمصاريف الصناعية الأخرى، كرواتب موظفي المصنع وإيجار ومصاريف الكهرباء والمياه الخاصة بالمصنع والاستهلاكات الخاصة بالمصنع كاستهلاك الآلات والمباني والأثاث والعدد والأدوات.

ثانياً: حساب المتاجرة

لا يختلف هذا الحساب بمضمونه في الشركات عنه في المنشآت الفردية حيث أنه يظهر نتيجة النشاط التجاري للشركة من خلال مقارنة إيرادات المبيعات بتكلفة هذه المبيعات ورصيده يمثل مجمل الربح التجاري (رصيد دائن)، أو مجمل الخسارة التجارية (رصيد مدين)، وتختلف عناصر هذا الحساب باختلاف طبيعة نشاط الشركة (صناعي أو تجاري أو خدمي) كما تختلف عناصره وطريقة تنظيمه باختلاف آراء المحاسبين ولكن بشكل عام يمكن أن ينظم على الشكل التالي في الشركات التجارية:

مدین	د/ المتاجرة عن الفترة المنتهية في.....	دائن
×××	بضاعة أول المدة	×××
×××	المشتريات	×××
×××	مردودات المبيعات	×××
×××	مسموحات المبيعات	×××
×××	الحسم الممنوح	×××
×××	المصروفات على المشتريات	
	×× عمولة وكلاء الشراء	
	×× مصاريف نقل المشتريات	
	×× مصاريف تحميل وتفرغ	
	×× التأمين على المشتريات	
×××	المصروفات على المبيعات	
	×× عمولة وكلاء البيع	
	×× مصاريف نقل المبيعات	
	×× مصاريف الدعاية والإعلان	
	×× مصاريف اللف والحزم	
×××	الرصيد (مجمّل الربح)	×××
×××		×××
		الرصيد (مجمّل الخسارة)

ثالثاً: حساب الأرباح والخسائر:

يعدّ حساب الأرباح والخسائر من الحسابات التي ألزم قانون التجارة السوري الشركات المساهمة المغفلة بإعدادها ونشرها أصولاً، ويختلف محتوى هذا الحساب باختلاف طبيعة نشاط الشركة، ففي الشركات التجارية يتضمن هذا الحساب العناصر الآتية:

• في الجانب المدين:

- مجمل الخسارة في حال وجودها (الرصيد المنقول من حساب المتاجرة).
- جميع المصاريف والأعباء التي ساهمت في إنتاج صافي نتيجة أعمال السنة من ربح أو خسارة.

- جميع المصاريف التجارية الأخرى والمصاريف غير التجارية التي تتحملها الشركة خلال الدورة المالية مثل: العجز في بعض الحسابات والغرامات والمخالفات والمصاريف القضائية.
 - جميع المصاريف والأعباء الأخرى التي تعود للسنة السابقة أو لأكثر من سنة
 - وفي الجانب الدائن:
 - مجمل الربح في حال وجوده (الرصيد المنقول من حساب المتاجرة).
 - جميع الإيرادات الخاصة بالسنة المالية مثل: الفوائد الدائنة والإيجارات الدائنة والعمولات الدائنة وهكذا.
 - إيرادات استثمارات الأوراق المالية قصيرة الأجل والطويلة الأجل.
 - إيرادات من مخصصات واحتياطات.
 - إيرادات مختلفة تعود للسنة المالية السابقة أو أكثر من سنة واحدة.
- ويمكن إعداد حساب الأرباح والخسائر على الشكل التالي:

مدین	د/أ. خ عن الفترة المنتهية في.....	دائن
xxx	إلى د/ المتاجرة (مجل الخسارة)	من د/ المتاجرة (مجل ربح)
xxx	<u>مصاريف إدارية</u>	فوائد دائنة
	xx رواتب وأجور	إيجارات دائنة
	xx مصاريف كهرباء وماء وهاتف	عمولات دائنة
	xx مصاريف تدفئة وتبريد	إيرادات أوراق مالية
	xx الإيجارات	أرباح بيع أوراق مالية
	xx المطبوعات والقرطاسية	أرباح بيع أصول ثابتة
	xx مصاريف السفر والاتصال	أرباح دعاوى قضائية
	xx مصاريف قضائية	أرباح تعويضات شركات التأمين
	xx مصاريف عمومية	<u>إيرادات أخرى</u>
	xx اهتلاك الأصول الثابتة	xx إيرادات محولة من المخصصات
xxx	<u>مصاريف مالية</u>	xx إيرادات من أعوام سابقة
	xx فوائد مدينة	xx إيرادات عرضية أخرى
	xx عمولات المصارف	
	xx فوائد القروض	
	xx ديون معدومة	

		<u>أعباء المخصصات</u>	xxx
		xx مخصص ديون مشكوك فيها	
		xx مخصص حسم ممنوح	
		xx مخصص هـ أسعار أ. مالية	
رصيد صافي خسارة	xxx	xx مخصص هـ أسعار بضائع	
		<u>مصاريف أخرى</u>	xxx
		xx غرامات ومخالفات	
		xx مصاريف تخص أعواماً سابقة	
رصيد صافي الربح قبل الضريبة	xxxx	رصيد صافي الربح قبل الضريبة	xxx
			xxxx
		رصيد مدور (صافي الربح)	xxx
			xxxx
	xxxx	مخصص ضريبة الدخل	xxx
		رصيد صافي الربح بعد الضريبة	xxx
			xxxx
			xxxx

رابعاً: قائمة الدخل

هي قائمة على شكل تقرير مالي تبين نتيجة أعمال المنشأة الاقتصادية من ربح أو خسارة وذلك من خلال مقابلة الإيرادات والمصروفات الخاصة بالسنة المالية بحيث تكون مصنفة ومفصلة حسب الحاجة، وهي بذلك تحل محل حسابي المتاجرة والأرباح والخسائر، ويختلف شكل ومحتوى قائمة الدخل حسب درجة التفصيل المطلوبة، وهذا بالطبع يرتبط بطبيعة نشاط المنشأة، وبالأهمية النسبية للعناصر المكونة للدخل، وطبيعة المعلومات التي يحتاجها مستخدمو القوائم، وهناك نموذجين متعارف عليهما في إعداد قائمة الدخل، فإما أن تعد القائمة بطريقة مختصرة (قائمة الدخل ذات المرحلة الواحدة)، أو تعد بطريقة تفصيلية (قائمة الدخل ذات المراحل المتعددة).

(١) الطريقة التفصيلية (ذات المراحل المتعددة):

تتميز هذه الطريقة بتقديم بيانات مفصلة عن عناصر الإيرادات والمصروفات التي ساهمت في تحقيق الدخل، وبيان تصنيفات الدخل حسب طبيعة النشاط على مراحل، والفصل بين الدخل من عمليات النشاط الرئيسية والدخل من العمليات العرضية، مما يساعد في قراءة القائمة واستنباط المعلومات الأساسية المهمة بشكل مباشر كمجمل الربح وصافي الربح وحجم المصاريف التشغيلية وحجم الإيرادات والمصروفات العرضية.

وفيما يلي نموذج لقائمة الدخل التفصيلية ذات المراحل المتعددة في شركة تجارية تتبع نظام الجرد الدوري (الأرقام افتراضية):

قائمة الدخل عن الفترة المنتهية في ١٢/٣١.....		
٥٥٥.٠٠٠		إيرادات المبيعات
	٥٨.٠٠٠	المبيعات
	(١٨.٠٠٠)	- مردودات ومسموحات المبيعات
	(٧.٠٠٠)	- حسم المبيعات (حسم ممنوح)
(٢٤٥.٠٠٠)		- تطرح تكلفة البضاعة المباعة:
	٧٥.٠٠٠	بضاعة أول المدة
	٢١٩.٠٠٠	+ المشتريات
	(٤.٠٠٠)	- مردودات ومسموحات المشتريات
	(٣.٠٠٠)	- حسم المشتريات (حسم مكتسب)
	١٢.٠٠٠	+ مصاريف المشتريات (نقل، تأمين، رسوم....)
	٨.٠٠٠	+ عمولة وكلاء شراء
	(٦٢.٠٠٠)	- بضاعة آخر المدة
٣١.٠٠٠		= مجمل الربح
(١٥٧.٠٠٠)		- المصاريف التشغيلية للنشاط الرئيسي:
		• مصاريف البيع والتوزيع
	٤٢.٠٠٠	عمولة وكلاء البيع
	٦٨.٠٠٠	مصاريف نقل المبيعات
	١٥٥.٠٠٠	مصاريف الدعاية والإعلان
		• مصاريف إدارية ومالية
	٨٧.٠٠٠	رواتب وأجور
	٢٦.٠٠٠	استهلاكات الأصول الثابتة
	١٤٣.٠٠٠	كهرباء ومياه وهاتف
	٣٢.٠٠٠	قرطاسية
١٥٣.٠٠٠		= ربح العمليات من النشاط الرئيسي

١٧٠٠٠٠		+ مكاسب أخرى
	٣٤٠٠٠	فوائد دائنة
	٥٦٠٠٠	أرباح بيع أصول ثابتة
	٨٠٠٠٠	إيرادات أوراق مالية
(١٥٠٠٠٠)		- خسائر أخرى
	٣٣٠٠٠	فوائد مدينة
	٤٢٠٠٠	خسائر حريق
	٧٥٠٠٠	خسائر دعاوي قضائية
١٥٥٠٠٠٠		صافي الدخل (الربح) قبل الضريبة
(١٥٠٠٠٠)		- ينزل ضريبة الدخل (مخصص)
١٤٠٠٠٠٠		= صافي الدخل بعد الضريبة

٢) الطريقة المختصرة (ذات المرحلة الواحدة):

وفق هذه الطريقة فإن قائمة الدخل تصنف في بندين رئيسيين هما الإيرادات والمصروفات، وبذلك يتم جمع كل الإيرادات سواء أكانت إيرادات تشغيل أم أية إيرادات أخرى لتحديد إجمالي الإيرادات، وكذلك الحال بالنسبة إلى لمصروفات إذا تجمع تكلفة البضاعة المباعة ومصاريف التشغيل والمصروفات الأخرى، لتحديد رقم إجمالي المصروفات، وتستخدم هذه الطريقة في المنشآت التي تكون فيها مكونات الدخل غير متعددة أو متنوعة وهذا يناسب المنشآت الصغيرة والمنشأة الخدمية.

والنموذج التالي يبين قائمة الدخل المختصرة (ذات المرحلة الواحدة) لشركة تجارية

بأرقام افتراضية:

قائمة الدخل عن الفترة المنتهية في ١٢/٣١		
٩٢٥٠٠٠٠		الإيرادات
	٩١٣٠٠٠٠	صافي المبيعات
	٤٣٠٠٠	فوائد دائنة
	٤٥٠٠٠	أرباح بيع سيارة
	٣٢٠٠٠	إيرادات أوراق مالية

(٦٥٣.٠٠٠)		- المصروفات والخسائر
	٤٨٦.٠٠٠	تكلفة البضاعة المباعة
	٣٣.٠٠٠	مصاريف البيع
	٩٢٥.٠٠٠	مصاريف إدارية ومالية
	٣١٥.٠٠٠	أعباء الاستهلاك
	٤٦.٠٠٠	خسائر حريق
	٢٢.٠٠٠	فوائد مدينة
	٣٢.٠٠٠	خسائر دعاوي قضائية
٢٧٢.٠٠٠		صافي الدخل (الربح) قبل الضريبة
(٣٢.٠٠٠)		- ضريبة الدخل (مخصص)
٢٤٠.٠٠٠		= صافي الدخل بعد الضريبة

خامساً: حساب توزيع الأرباح والخسائر وقائمة التوزيع البديلة عنه

يُعدّ حساب توزيع الأرباح والخسائر خطة تبين كيفية توزيع الأرباح التي حققتها الشركة خلال الفترة المالية، ويختلف المحاسبون في تصنيف هذا الحساب، فبعضهم يصنفونه ضمن الحسابات الختامية في الشركات والبعض الآخر يرى أنه حساب مستقل عن الحسابات الختامية انطلاقاً من تعريفه بأنه خطة لبيان كيفية توزيع الربح، ويمكن عرض توزيع الأرباح والخسائر على شكل حساب أو على شكل قائمة، وأياً كان أسلوب العرض فإن مضمون توزيع الأرباح والخسائر يختلف باختلاف القوانين والأنظمة السائدة في كل بلد، وتبعاً لنظام الشركة الأساسي أو لقرارات الشركة ممثلة بأعضاء مجلس إدارتها والهيئة العامة للمساهمين.

وبشكل عام تشمل توزيعات الأرباح في الشركات المساهمة المغفلة ما يلي:

- مخصص ضريبة الدخل على الأرباح
- الاحتياطات بكافة أنواعها
- مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
- الأرباح التي توزع على المساهمين
- الأرباح المحتجزة والمدورة (فائض مدور)

أولاً: مخصص ضريبة الدخل

يقطع من صافي الربح مخصصاً لضريبة الدخل، ويتم احتسابها وفقاً للأسس التي نص عليها قانون ضريبة الدخل، ويقصد بالربح الخاضع لضريبة دخل الأرباح مبلغ الربح الصافي بعد تنزيل المبالغ الخاضعة لضرائب نوعية أخرى.

وبما أن الضريبة مرتبطة بتحقيق الربح فهي توزع للربح وليس عبئاً عليه، لذلك يدرج مخصص الضريبة في حساب توزيع الأرباح والخسائر، والبعض يدرجه في حساب الأرباح والخسائر في مفردة مستقلة بعد تحديد الربح الصافي.

أما عن معدل ضريبة الدخل على الأرباح الصافية التي تحققها الشركات المساهمة والشركات ذات المسؤولية المحدودة فقد حددتها كل من الفقرة (ب) والفقرة (ج) من المادة (١٦) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٤) الصادر في عام ٢٠٠٣ والذي جرى تعديلها بالمرسوم التشريعي رقم ٥١ لعام ٢٠٠٦ وكما يلي:

- تطرح ضريبة الدخل على الأرباح الصافية التي تحققها الشركات المساهمة المغفلة التي تطرح أسهمها على الاكتتاب العام بنسبة لا تقل عن ٥٠٪ في القطاعين الخاص والمشارك والتي مركزها الرئيس في الجمهورية العربية السورية عن جميع نشاطاتها بمعدل ١٤٪ بما فيها جميع الإضافات وتعفى من الإضافة لصالح الإدارة.

- كما تطرح ضريبة الدخل على الأرباح الصافية التي تحققها الشركات المساهمة المغفلة والشركات ذات المسؤولية المحدودة التي مركزها الرئيسي أو فروعها في الجمهورية العربية السورية في القطاعين الخاص والمشارك عن جميع نشاطاتها والمشاريع المشمولة بقوانين الاستثمار بمعدل قدره ٢٢٪ بما فيها جميع الإضافات عدا الإضافة لصالح الإدارة المحلية.

تطبق المعدلات الضريبية المقررة في المادة (١٦) من هذا القانون والحد الأدنى المعفى المقرر في المادة (٢٠) من هذا القانون على التكاليف العائدة لأعمال سنة نفاذ هذا القانون وما بعد اعتباراً من عام ٢٠٠٧.

ثانياً: الاحتياطات:

يعرف الاحتياطي بأنه ذلك المبلغ المقتطع من الأرباح بموجب القانون، أو النظام أو العرف أو الأصول المحاسبية، أو قرار الإدارة لتدعيم المركز المالي للشركة والمحافظة على رأسمالها، أو لمواجهة أحداث مستقبلية محتملة، كالتوسع في أعمال الشركة أو

استبدال الأصول الثابتة أو السيطرة على شركات أخرى، أو مواجهة خسائر محتملة أو طارئة كالخسائر الناتجة عن الكوارث الطبيعية والحوادث.

ويشترط في تكوين الاحتياطات وجود الربح، لذلك تعدّ الاحتياطات توزيعاً للربح وليس عبئاً عليه، فالعبء واجب التنزيل مهما كانت نتيجة الأعمال من ربح أو خسارة.

• خصائص الاحتياطات:

- (١) تشكل لتدعيم المركز المالي للشركة.
- (٢) تعد توزيعاً للربح وليس عبئاً عليه
- (٣) إحدى عناصر حقوق المساهمين لاعتبار أنها اقتطعت أصلاً من أرباحهم.
- (٤) تشكل مصدراً مهماً من مصادر التمويل الذاتي للشركة.
- (٥) يمكن استثمارها لتمويل التوسع في الشركة أو توظيفها في أسهم سندات الحكومة وكذلك استخدامها في سداد أسناد قرض الشركات في سندات التنمية.
- (٦) قد يكون مصدرها الأرباح التجارية للشركة، أو الأرباح العرضية، كعلاوة إصدار الأسهم أو أرباح إعادة تقدير الأصول وأرباح مساهمة الشركة في شركات تابعة لها أو أي إيراد أو ربح ناتج عن العمليات أو الأنشطة الثانوية للشركة.

• أنواع الاحتياطات:

تختلف أنواع الاحتياطات وتسمياتها باختلاف القوانين والأنظمة والأعراف السارية في سائر البلدان، ولكن بشكل عام أما أن تكون الاحتياطات إلزامية تشكل بموجب القوانين والأنظمة، أو اختيارية تشكل وفق قرارات الهيئة العامة للشركة وحسب ظروف كل شركة، ففي سوريا تطرق قانون الشركات في مواده ١٩٧ و ١٩٨ و ١٩٩ إلى ثلاثة أنواع للاحتياطات هي: الاحتياطي الإجباري، والاحتياطي الاختياري، واحتياطي الاستهلاك^(١).

(١) الاحتياطي الإجباري (القانوني):

وهو الاحتياطي الذي أوجب قانون الشركات اقتطاعه كل سنة بمعدل ١٠٪ من الأرباح الصافية^(٢) للشركات المساهمة، ويمكن إيقافه إذا بلغ هذا الاحتياطي ربع رأس

^(١) قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ تاريخ ٢٠١١/٢/١٤.

^(٢) يقصد بالأرباح الصافية الفرق بين مجموع الإيرادات المتحققة في أي سنة مالية من جهة ومجموع المصروفات والاستهلاك في تلك السنة من جهة أخرى وقبل تنزيل محصص ضريبة الدخل على الأرباح، المادة ٢٠٠ من قانون الشركات المذكور.

المال، ويجوز بموافقة الهيئة العامة للشركة الاستمرار في اقتطاع هذه النسبة حتى يبلغ مجموع الاقتطاعات لهذا الاحتياطي كامل رأسمال الشركة.

يستعمل الاحتياطي الإجباري لتأمين الحد الأدنى للربح المحدد في النظام الأساسي وذلك في السنوات التي لا تسمح فيها أرباح الشركة بتأمين هذا الحد، أو لمواجهة الظروف الاستثنائية وغير المنتظرة.

٢) الاحتياطي الاختياري:

وهو الاحتياطي الذي يشكل بقرار من الهيئة العامة للشركة المساهمة وبما لا يزيد على ٢٠٪ من أرباحها الصافية حسب قانون الشركات السوري.

يستعمل الاحتياطي الاختياري وفقاً لما يقرره مجلس الإدارة أو الهيئة العامة، وللهيئة العامة أن تقرر توزيع الجزء غير المستعمل منه أو أي جزء منه كأرباح للمساهمين.

٣) احتياطي الاستهلاك:

للشركة المساهمة المغفلة أن تقرر سنوياً اقتطاع جزء من الأرباح غير الصافية باسم "احتياطي استهلاك موجودات الشركة"، على ألا يتجاوز هذا المبلغ النسب المقبولة محاسبياً. تستعمل هذه الأموال لشراء المواد والآلات والمنشآت المستهلكة أو لإصلاحها ولا يجوز توزيع تلك الأموال كأرباح على المساهمين.

ثالثاً: مكافأة رئيس وأعضائه مجلس الإدارة

يتكون مجلس الإدارة من ثلاثة أشخاص على الأقل في الشركات المساهمة المغفلة الخاصة، ومن خمسة أشخاص على الأقل في الشركات المساهمة المغفلة العامة وفي جميع الأحوال يجب ألا يزيد عدد الأعضاء على ثلاثة عشر.

يعين النظام الأساسي طريقة تحديد المكافآت السنوية لأعضاء مجلس الإدارة، وتحدد هذه المكافآت في ضوء نشاطات الشركة وفعاليتها ومقدار الأرباح الإجمالية الصافية، وعلى ألا تزيد على ٥٪ من الأرباح الصافية^(١).

وتحدد الهيئة العامة للشركة بدلات الحضور والمزايا الأخرى لأعضاء المجلس في ضوء نشاطات الشركة وفعاليتها.

^(١) - قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ تاريخ ٢٠١١/٢/١٤ المادة (١٥٦).

رابعاً: حصة المساهمين

بعد اقتطاع ضريبة الدخل والاحتياطيات المختلفة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة توزع على المساهمين ما تبقى من الأرباح أو جزءاً منها، كأن توزع أرباحاً بنسبة معينة من قيمة السهم، مع مراعاة تأمين الحد الأدنى لدخل السهم - إذا أمكن -، ومراعاة وجود أسهم ممتازة يقع امتيازها على الأرباح. ولا يجوز توزيع أي ربح على المساهمين إلا بعد تغطية الخسائر المدورة من سنوات سابقة^(١).

خامساً: الأرباح المحتجزة أو المدورة

هي الأرباح التي تحتفظ الشركة بها دون توزيعها على المساهمين - حسب سياساتها في توزيع الربح - والتي تدور للأعوام القادمة، وغالباً ما يتم احتجاز جزءاً من الربح في السنة التي تكون فيها أرباح الشركة كبيرة نسبياً، ما يمكن الشركة من حجز بعض الأرباح دون التأثير على معدل الربح الموزع للمساهمين سنوياً.

يتم التصرف بالأرباح المحتجزة حسب قرارات الهيئة العامة للشركة المساهمة، وهي على الأغلب تستخدم لتأمين الحد الأدنى لدخل السهم عندما لا تسمح أرباح سنة ما بتأمين هذا الحد، كما يمكن استخدامها حتى لرفع نسبة الأرباح الموزعة لأغراض تنافسية.

• المعالجة المحاسبية لعناصر توزيع الربح

إذا كانت نتيجة أعمال الشركة ربحاً فتكون المعالجة المحاسبية لتوزيعه كما يلي:
أ. يقطع مخصص ضريبة الدخل من حساب الأرباح والخسائر مع ملاحظة البنود المعفاة من الضريبة.

ب. يرحد الربح الصافي بعد الضريبة إلى حساب توزيع الأرباح والخسائر.

ج. تشكل الاحتياطيات المقررة وتثبت في حساب توزيع الأرباح والخسائر.

د. تثبت الأرباح المقرر توزيعها على المساهمين في حساب توزيع الأرباح والخسائر، مع مراعاة وجود أسهم ممتازة يقع امتيازها على الأرباح.

هـ. الباقي من الأرباح (إن وجد) يدور في حساب أرباح مدورة أو حساب أرباح محتجزة أو أرباح غير موزعة.

^(١) قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ تاريخ ٢٠١١/٢/١٤ المادة (٢٠١).

مسألة (١)

نفرض أن صافي الربح في إحدى الشركات المساهمة المغفلة في ٢٠١٦/١٢/٣١ كان ٣٦٠٠٠٠٠٠ ل.س، وتقرر توزيعها على النحو الآتي:

- (١) يحتجز مبلغ ٥٠٠٠٠٠٠ ل.س لقاء الضريبة على الأرباح التجارية
- (٢) يحسب احتياطي إجباري بنسبة ١٠٪ من الربح الصافي.
- (٣) يحسب احتياطي اختياري بنسبة ٢٠٪ من الربح الصافي.
- (٤) تحسب تعويضات أعضاء مجلس الإدارة بنسبة ٥٪ من الربح الصافي.
- (٥) يوزع على المساهمين ١٥٠٠٠٠٠٠ ل.س ويدور الباقي للسنة القادمة.

المطلوب:

١. إعداد قائمة توزيع الأرباح المقترحة
٢. تسجيل قيود اليومية اللازمة لعملية التوزيع
٣. تصوير حساب توزيع الأرباح والخسائر.

الحل:

١. قائمة توزيع الأرباح:

قائمة توزيع الأرباح المقترحة

المبلغ	البيان
٣٦٠٠٠٠٠٠	صافي الربح
	التوزيعات المقترحة:
٥٠٠٠٠٠٠	مخصص ضريبة الدخل
٣٦٠٠٠٠٠	احتياطي إجباري $١٠\% \times ٣٦٠٠٠٠٠٠$
٧٢٠٠٠٠٠	احتياطي اختياري $٢٠\% \times ٣٦٠٠٠٠٠٠$
١٨٠٠٠٠٠	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة $٥\% \times ٣٦٠٠٠٠٠٠$
١٥٠٠٠٠٠	حصة المساهمين (أرباح للتوزيع)
(٣٢٦٠٠٠٠٠)	مجموع التوزيعات
٣٤٠٠٠٠٠	الرصيد (أرباح مدورة أو محتجزة)

٢. قيود اليومية:

من د/ الأرباح والخسائر	٥٠٠٠٠٠٠	
إلى د/ مخصص ضريبة الدخل	٥٠٠٠٠٠٠	
اقتطاع ضريبة الدخل من الأرباح الصافية		
من د/ الأرباح والخسائر	٣١٠٠٠٠٠٠	
إلى د/ توزيع الأرباح والخسائر	٣١٠٠٠٠٠٠	
من د/ توزيع الأرباح والخسائر		٢٧٦٠٠٠٠٠
إلى مذكورين		
د/ احتياطي إجباري	٣٦٠٠٠٠٠	
د/ احتياطي اختياري	٧٢٠٠٠٠٠	
د/ مكافأة أعضاء مجلس إدارة	١٨٠٠٠٠٠	
د/ المساهمين (أرباح)	١٥٠٠٠٠٠	

٣. تصوير حساب توزيع الأرباح والخسائر: كما توضح قيود اليومية يقتطع مخصص ضريبة الدخل من حساب الأرباح والخسائر، ثم يحول رصيد الربح بعد الضريبة إلى حساب توزيع الأرباح والخسائر لإجراء باقي التوزيعات، مع الإشارة إلى أن البعض يدرج مخصص الضريبة في حساب توزيع الأرباح والخسائر لاعتبار أن الضريبة توزيعاً للربح وليس عبئاً عليه.

مدین	د/ توزيع الأرباح والخسائر	دائن
إلى مذكورين	٣١٠٠٠٠٠	من د/ الأرباح والخسائر
د/ احتياطي إجباري	٣٦٠٠٠٠٠	
د/ احتياطي اختياري	٧٢٠٠٠٠٠	
د/ مكافأة أعضاء مجلس إدارة	١٨٠٠٠٠٠	
د/ حصة المساهمين	١٥٠٠٠٠٠	
رصيد (أرباح محتجزة)	٣٤٠٠٠٠٠	
	٣١٠٠٠٠٠	٣١٠٠٠٠٠

مسألة (٢)

حققت إحدى الشركات المساهمة عام ٢٠١٧ ربحاً صافياً قدره ٦٠٠٠٠٠٠ ل.س، ونص النظام الأساسي على احتساب مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة بمعدل ٤٪ من الأرباح الصافي سنوياً كما تقرر توزيع أرباح بمقدار الحد الأدنى لدخل السهم البالغ ٥٪ من قيمته الاسمية وتغطية الفرق من الاحتياطي الإجمالي الذي بلغ بتاريخه ٢٠٠٠٠٠٠٠ ل.س، كما كان رأس مال الشركة ١٥٠٠٠٠٠٠ ل.س.

المطلوب:

- بيان كيفية توزيع الأرباح وتسجيل قيود اليومية اللازمة وتصوير حساب توزيع الأرباح والخسائر، علماً أن معدل ضريبة الدخل على أرباح الشركة هو ١٤٪.

الحل:

- مخصص ضريبة الدخل = $٦٠٠٠٠٠٠ \times ١٤\% = ٨٤٠٠٠٠$
 - مكافأة أعضاء مجلس الإدارة = $٦٠٠٠٠٠٠ \times ٤\% = ٢٤٠٠٠٠$
 - حصة المساهمين من الربح = ٥% من القيمة الاسمية للأسهم أي من رأس المال
 $١٥٠٠٠٠٠ \times ٥\% = ٧٥٠٠٠٠$
- إلا أن الباقي من الربح = $٦٠٠٠٠٠٠ - ٨٤٠٠٠٠ - ٢٤٠٠٠٠ = ٤٩٢٠٠٠٠$ وهو أقل من حصة المساهمين، لذلك يغطي الباقي ٢٥٨٠٠٠٠ ل.س من حصتهم من الاحتياطي القانوني ويرحل إلى حساب توزيع الأرباح والخسائر ثم يوزع الربح المقرر على المساهمين (أحد استخدامات الاحتياطي القانوني هو تأمين الحد الأدنى لدخل السهم)

• قيود اليومية:

٨٤٠٠٠٠	من د/ الأرباح والخسائر
٨٤٠٠٠٠	إلى د/ مخصص ضريبة الدخل
	اقتطاع مخصص ضريبة الدخل من الأرباح الصافية
٥١٦٠٠٠٠	من د/ الأرباح والخسائر
٥١٦٠٠٠٠	إلى د/ توزيع الأرباح والخسائر
	ترحيل الأرباح بعد الضريبة إلى حساب التوزيع

٢٤٠٠٠٠	من د/ توزيع الأرباح والخسائر إلى د/ مكافأة أعضاء مجلس إدارة تخصص مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	٢٤٠٠٠٠
٢٥٨٠٠٠٠	من د/ الاحتياطي القانوني إلى د/ توزيع الأرباح والخسائر تحويل جزء من الاحتياطي القانوني إلى حساب توزيع الأرباح والخسائر لتأمين الحد الأدنى للربح	٢٥٨٠٠٠٠
٧٥٠٠٠٠٠	من د/ توزيع الأرباح والخسائر إلى د/ المساهمين (أرباح) تخصيص حصة المساهمين من الأرباح	٧٥٠٠٠٠٠

مدین	د/ توزيع الأرباح والخسائر	دائن
٢٤٠٠٠٠	إلى د/ مكافأة أ. مجلس إدارة	٥١٦٠٠٠٠
٧٥٠٠٠٠	إلى د/ المساهمين (أرباح)	٢٥٨٠٠٠٠
٧٧٤٠٠٠٠		٧٧٤٠٠٠٠

المبحث الثاني

توزيع الأرباح بوجود أسهم ممتازة

يمكن للشركة المساهمة أن تصدر أسهماً ممتازة بمختلف أنواعها ومن ثمّ يمكن أن يشتمل رأس مال الشركة المساهمة على أسهم ممتازة إلى جانب الأسهم العادية. والامتياز الذي يؤخذ بعين الاعتبار عند توزيع الأرباح في نهاية السنة المالية هو الامتياز الذي يقع على الأرباح، فهناك أربعة أنواع للأسهم الممتازة التي يقع امتيازها على الأرباح هي:

- ١- أسهم ممتازة غير مجمعة الأرباح وغير مشاركة في الأرباح.
- ٢- أسهم ممتازة مجمعة الأرباح وغير مشاركة في الأرباح.
- ٣- أسهم ممتازة غير مجمعة الأرباح مع حق المشاركة في الأرباح.
- ٤- أسهم ممتازة مجمعة الأرباح مع حق المشاركة في الأرباح.

أولاً: أسهم ممتازة غير مجمعة الأرباح وغير المشاركة في الأرباح

في هذا النوع من الأسهم الممتازة ينحصر الامتياز في أولوية الحصول على العائد المحدد في حق الامتياز إذا سمحت بذلك أرباح السنة، شريطة أن تقرر الجمعية العامة مثل هذا التوزيع، أما باقي الأرباح الفائضة بعد توزيع حصة الأسهم الممتازة فتكون من حق حملة الأسهم العادية بالكامل، فإذا لم تحقق الشركة ربحاً سقط حقهم في هذا العائد المنصوص عنه ولا يحق لهم المطالبة به لاحقاً، كما أنه ليس لهم الحق في المشاركة بفائض الربح بعد توزيع حصة الأسهم الممتازة.

مسألة (٣)

يبلغ رأس مال إحدى الشركات المساهمة المغفلة ٥٥٠.٠٠٠.٠٠٠ ل.س مقسم إلى ٥٥٠.٠٠٠ سهماً، بقيمة اسمية ١٠٠ ل.س للسهم الواحد، وتتألف الأسهم من ٣٠٠.٠٠٠ سهماً عادياً، و ٢٥٠.٠٠٠ سهماً ممتازاً مجمعة الأرباح وغير مشاركة في الأرباح. وفي عام ٢٠١٦ بلغ الربح القابل للتوزيع لهذه الشركة ٩٠٠.٠٠٠ ل.س، فقررت الجمعية العمومية توزيع الأرباح أصولاً على المساهمين. وفي عام ٢٠١٧ بلغ الربح القابل للتوزيع في هذه الشركة ٥٧٠.٠٠٠ ل.س، وقررت الجمعية العمومية توزيع أرباح للأسهم الممتازة بمقدار المستحق لهم أصولاً، كما قررت توزيع ١٠ ل.س لكل سهم عادي وحجز الباقي من الأرباح.

المطلوب:

١. بيان كيفية توزيع الأرباح على المساهمين لعامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧.

٢. تسجيل قيود اليومية اللازمة لتوزيع الأرباح.

الحل:

• توزيع الأرباح لعام ٢٠١٦

رأس مال الأسهم الممتازة = ٢٥٠.٠٠٠ سهم $\times$ ١٠٠ ل.س = ٢٥.٠٠٠.٠٠٠

حصة الأسهم الممتازة من الأرباح = $250.000 \times 6\% = 15.000$ ل.س سنوياً

وبما أن أرباح الشركة بلغت ٩٠٠.٠٠٠ فقط وتقرر توزيعها أصولاً فتذهب هذه

الأرباح جميعها لحملة الأسهم الممتازة ولا يحق لهم المطالبة بالباقي لاحقاً

قائمة توزيع الأرباح المقترحة

المبلغ		البيان
كلي	جزئي	
٩٠٠٠٠٠		الأرباح القابلة للتوزيع لعام ٢٠١٦
	٩٠٠٠٠٠	<u>توزيع الأرباح على المساهمين</u>
		الأسهم الممتازة ٦٪
	—	الأسهم العادية
٩٠٠٠٠٠		مجموع الأرباح الموزعة
—		رصيد الأرباح المدورة

وتكون القيود المحاسبية كما يلي:

٩٠٠٠٠٠	من د/ توزيع الأرباح والخسائر
٩٠٠٠٠٠	إلى د/ مساهمين أسهم ممتازة
	إثبات توزيع الأرباح على حملة الأسهم الممتازة

• توزيع أرباح عام ٢٠١٧

قائمة توزيع الأرباح المقترحة

المبلغ		البيان
كلي	جزئي	
٥٧٠٠٠٠٠		الأرباح القابلة للتوزيع
		<u>توزيع الأرباح على المساهمين</u>
	١٥٠٠٠٠٠	الأسهم الممتازة ٦٪ (٢٥٠٠٠٠٠ × ٦٪)
	٣٠٠٠٠٠٠	الأسهم العادية (٣٠٠٠٠٠٠ سهم × ١٠ ل.س)
٤٥٠٠٠٠٠		مجموع الأرباح الموزعة
١٢٠٠٠٠٠		رصيد الأرباح المدورة (محتجزة)

وتكون القيود المحاسبية كما يلي:

٤٥٠٠٠٠٠	من د/ توزيع الأرباح والخسائر
	إلى مذكورين
١٥٠٠٠٠٠	د/ مساهمين أسهم ممتازة
٣٠٠٠٠٠٠	د/ مساهمين أسهم عادية
	توزيع الأرباح على حملة الأسهم الممتازة والعادية

ثانياً: أسهم ممتازة مجمعة الأرباح وغير المشاركة في الأرباح

هذا النوع من الامتياز يخول حملة الأسهم الممتازة الحصول على نصيبهم من الأرباح المحددة في الامتياز مع احتفاظهم بهذا الحق إذا لم تسمح أرباح السنة بحصولهم عليه، أي إن أرباحهم تتجمع وتدور من سنة إلى أخرى مادامت الشركة لا تحقق أرباحاً، وعندما تحقق الشركة أرباحاً تدفع لحملة الأسهم الممتازة من هذا النوع أرباحهم المتجمعة من سنوات سابقة، إضافة إلى نصيبهم من أرباح هذه السنة، وذلك قبل إجراء أية توزيعات على حملة الأسهم العادية، ولا يحق لحملة الأسهم الممتازة بعد استيفاء حقوقهم من الأرباح المشاركة فيما يفيض من أرباح يتقرر توزيعها حيث تصبح بالكامل حقاً لحملة الأسهم العادية.

مسألة (٤)

شركة مساهمة مغفلة رأس مالها ٤.٠٠٠.٠٠٠ ل.س مؤلف من ٢٠٠.٠٠٠ سهم عادي، و ٢٠٠.٠٠٠ سهم ممتاز ٨٪ مجمعة الأرباح وغير مشاركة في الربح، كانت نتيجة أعمال الشركة لثلاث سنوات كما يلي:

- عام ٢٠١٥ صافي خسارة قدرها ٢٥٠.٠٠٠ ل.س.

- عام ٢٠١٦ صافي ربح قدره ٥٥٠.٠٠٠ ل.س.

- عام ٢٠١٧ صافي ربح قدره ٤٥٠.٠٠٠ ل.س.

فإذا علمت أن الشركة تخضع لضريبة الدخل على أرباحها بمعدل ١٤٪، وأن مكافأة أعضاء مجلس الإدارة تبلغ ٥٪ من الأرباح الصافية.

المطلوب:

بيان كيفية توزيع الأرباح في هذه الشركة للأعوام الثلاثة

الحل:

• عام ٢٠١٥

حققت الشركة خسائر قدرها ٢٥٠.٠٠٠ ل.س تدور هذه الخسائر للعام القادم ولا

يجوز توزيع أي ربح على المساهمين قبل إطفائها

وباعتبار أن الأسهم الممتازة مجمعة الأرباح فأنهم يحتفظون بحقهم في الربح وقدره

$$٨\% \text{ من رأس مالهم أي } ٢٠٠.٠٠٠ \times ٨\% = ١٦.٠٠٠ \text{ ل.س}$$

• عام ٢٠١٦ (الأرباح المحققة ٥٥٠.٠٠٠٠)

توزيعات الربح

الربح الخاضع للضريبة = ٥٥٠.٠٠٠٠ - ٢٥٠.٠٠٠٠ خسائر مدورة = ٣٠٠.٠٠٠٠٠

مخصص ضريبة الدخل = ٣٠٠.٠٠٠٠٠ × ١٤٪ = ٤٢.٠٠٠٠

مكافأة أعضاء مجلس الإدارة = ٥٥٠.٠٠٠٠ × ٥٪ = ٢٧٥.٠٠٠

الربح الذي يوزع على المساهمين = ٥٥٠.٠٠٠٠ - (٢٧٥.٠٠٠ + ٤٢.٠٠٠٠ + ٢٥٠.٠٠٠٠)

= ٢٣٠.٥٠٠٠

حق الأسهم الممتازة في الأرباح يشمل ١٦٠.٠٠٠٠٠ عن العام السابق (مجمعة)

و ١٦٠.٠٠٠٠٠ عن هذا العام أي ٣٢٠.٠٠٠٠٠ ل.س

وبما أرباح هذا العام لا تكفي لحصة الأسهم الممتازة فتوزع لهم جميع الأرباح

ويدور باقي حقهم للعام القادم وقدره ٨٩٥.٠٠٠ = ٣٢٠.٠٠٠٠٠ - ٢٣٠.٥٠٠٠

جدول توزيع أرباح عام ٢٠١٦

المبلغ		البيان
كلي	جزئي	
٣٠٠.٠٠٠٠٠	٥٥٠.٠٠٠٠	صافي الربح
	(٢٥٠.٠٠٠٠)	(-) الخسائر المدورة
		صافي الربح الخاضع للضريبة
	٤٢.٠٠٠٠	<u>توزيعات الربح</u>
	٢٧٥.٠٠٠	مخصص ضريبة الدخل (٣٠٠.٠٠٠٠٠ × ١٤٪)
٣٠٠.٠٠٠٠٠	٢٣٠.٥٠٠٠	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة (٥٥٠.٠٠٠٠ × ٥٪)
		مساهمي الأسهم الممتازة (باقي الأرباح)
		مجموع التوزيعات

• عام ٢٠١٧

حق الأسهم الممتازة في الأرباح يشمل ٨٩٥.٠٠٠ ل.س مجمعة عما سبق إضافة

إلى نصيبهم هذا العام وقدره ١٦٠.٠٠٠٠٠ ل.س أي:

حق الأسهم الممتازة في أرباح ٢٠١٧ = ٨٩٥٠٠٠٠ + ١٦٠٠٠٠٠ = ٢٤٩٥٠٠٠ ل.س

المبلغ		البيان
كلي	جزئي	
٤٥٠٠٠٠٠		صافي الربح
		توزيعات الربح
	٦٣٠٠٠٠	مخصص ضريبة الدخل (١٤ × ٤٥٠٠٠٠٠٪)
	٢٢٥٠٠٠	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة (٥ × ٤٥٠٠٠٠٠٪)
	٢٤٩٥٠٠٠	مساهمي الأسهم الممتازة
	١١٥٠٠٠٠	مساهمي الأسهم العادية (باقي الأرباح)
٤٥٠٠٠٠٠		مجموع التوزيعات

ثالثاً: أسهم ممتازة غير مجمعة الأرباح مع حق المشاركة في الأرباح

هذا النوع من الأسهم الممتازة يمنح الحق لأصحابها في الحصول على نسبة ثابتة من العائد إضافة إلى مشاركة الأسهم العادية بباقي الأرباح، وتسقط هذه الحقوق إذا لم يكف ربح الشركة أو كانت نتيجة الأعمال خسارة.

وحق المشاركة يمكن أن يكون مطلقاً أو مقيداً بنسبة معينة، فإذا كان مطلقاً حق لمالكي الأسهم الممتازة مشاركة الأسهم العادية بباقي الأرباح على قدم المساواة، وبالتالي تقسم باقي الأرباح على الأسهم العادية والممتازة بالتناسب (بعد حصول الأسهم الممتازة على الحصة الثابتة من الربح)، أما إذا كان الحق مقيداً فيحق لحملة الأسهم الممتازة المشاركة في باقي الأرباح بحدود معينة بحيث لا يتجاوز عائد السهم الممتازة نسبة معينة.

مسألة (٥) :

في ٢٠١٦/١٢/٣١ بلغت الأرباح القابلة للتوزيع على المساهمين لدى إحدى الشركات المساهمة المغفلة ٦٢٠٠٠٠٠ ل.س، وكان رأس المال الشركة ٥٠٠٠٠٠٠٠ ل.س، مؤلفاً من ٣٠٠٠٠٠٠ سهماً عادياً و ٢٠٠٠٠٠٠ سهماً ممتازاً ٦٪ غير مجمعة الأرباح مع حق المشاركة في الأرباح.

المطلوب: بيان كيفية توزيع الأرباح بين الأسهم العادية والأسهم الممتازة وتسجيل قيود اليومية اللازمة للتوزيع حسب كل من الافتراضين الآتيين:

١. أن حق المشاركة في الأرباح للأسهم الممتازة مطلق
٢. أن حق المشاركة في الأرباح للأسهم الممتازة بحدود ١٠٪ لعائد السهم.

الحل:

الافتراض الأول: حق المشاركة في الأرباح للأسهم الممتازة مطلق

يجري توزيع الربح بين الأسهم الممتازة والعادية كما يلي:

١- توزع أرباحاً بنسبة ٦٪ لجميع المساهمين (الأسهم الممتازة والعادية) مادامت أرباح

السنة تكفي كتوزيع أولي

$$✓ \text{ التوزيع الأولي للأسهم الممتازة } ٦\% = ٢٠٠٠٠٠٠ \times ٦\% = ١٢٠٠٠٠٠$$

$$✓ \text{ التوزيع الأولي للأسهم العادية } = ٣٠٠٠٠٠٠ \times ٦\% = ١٨٠٠٠٠٠$$

$$\text{مجموع التوزيع الأولي للأرباح} = ١٨٠٠٠٠٠ + ١٢٠٠٠٠٠ = ٣٠٠٠٠٠٠$$

٢- باقي الأرباح توزع على الأسهم الممتازة والعادية بنسبة رأس المال لكل نوع

نسب رأس مال الأسهم الممتازة = رأس مال الأسهم الممتازة ÷ رأس المال الكلي

$$\text{أو} = \text{عدد الأسهم الممتازة} \div \text{عدد أسهم رأس المال الكلي}$$

$$= ٢٠٠٠٠٠ \div ٥٠٠٠٠٠ = ٠,٤ \text{ أو } ٤٠\%$$

نسب رأس مال الأسهم العادية = رأس مال الأسهم العادية ÷ رأس المال الكلي

$$\text{أو} = \text{عدد الأسهم العادية} \div \text{عدد أسهم رأس المال الكلي}$$

$$= ٣٠٠٠٠٠ \div ٥٠٠٠٠٠ = ٠,٦ \text{ أو } ٦٠\%$$

من ثمّ توزع باقي الأرباح كما يلي:

$$\text{الباقى من الأرباح} = ٦٢٠٠٠٠٠ - ٣٠٠٠٠٠٠ = ٣٢٠٠٠٠٠$$

$$✓ \text{ حصة الأسهم الممتازة بأرباح المشاركة} = ٣٢٠٠٠٠٠ \times ٤٠\% = ١٢٨٠٠٠٠$$

$$✓ \text{ حصة الأسهم العادية من أرباح المشاركة} = ٣٢٠٠٠٠٠ \times ٦٠\% = ١٩٢٠٠٠٠$$

$$⊖ \text{ مجموع أرباح الأسهم الممتازة} = ١٢٨٠٠٠٠ + ١٢٠٠٠٠٠ = ٢٤٨٠٠٠٠$$

$$⊖ \text{ مجموع أرباح الأسهم الممتازة} = ١٩٢٠٠٠٠ + ١٨٠٠٠٠٠ = ٣٧٢٠٠٠٠$$

هذا التوزيع يمكن عرضه في جدول كما يلي:

بيان توزيع الأرباح

البيان	الأسهم الممتازة	الأسهم العادية	الإجمالي
توزيع ثابت ٦٪ من رأس المال	١٢٠٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠
أرباح المشاركة بنسبة ٣:٢	١٢٨٠٠٠٠	١٩٢٠٠٠٠	٣٢٠٠٠٠٠
المجموع	٢٤٨٠٠٠٠	٣٧٢٠٠٠٠	٦٢٠٠٠٠٠

• قيد توزيع الأرباح:

٦٢٠.٠٠٠	من ح/ توزيع الأرباح والخسائر إلى مذكورين
٢٤٨.٠٠٠	ح/ مساهمين أسهم ممتازة
٣٧٢.٠٠٠	ح/ مساهمين أسهم عادية
	إثبات توزيع الأرباح على الأسهم الممتازة والعادية

الافتراض الثاني: حق المشاركة في الأرباح للأسهم الممتازة محدد بـ ١٠٪

يجري توزيع الربح بين الأسهم الممتازة والعادية وفق هذا الافتراض كما يلي:

١. توزع أرباحاً بنسبة ٦٪ لجميع المساهمين (الأسهم الممتازة والعادية) مادامت أرباح السنة تكفي كتوزيع أولي.

$$✓ \text{ التوزيع الأولي للأسهم الممتازة } ٦\% = ٢٠.٠٠٠.٠٠٠ \times ٦\% = ١٢.٠٠٠.٠٠٠$$

$$✓ \text{ التوزيع الأولي للأسهم العادية } = ٣٠.٠٠٠.٠٠٠ \times ٦\% = ١٨.٠٠٠.٠٠٠$$

$$⊖ \text{ مجموع التوزيع الأولي للأرباح } = ١٢.٠٠٠.٠٠٠ + ١٨.٠٠٠.٠٠٠ = ٣٠.٠٠٠.٠٠٠$$

٢. باقي الأرباح توزع على الأسهم الممتازة والعادية كما يلي:

$$\text{الباقي من الأرباح بعد التوزيع الثابت } ٦٢٠.٠٠٠.٠٠٠ - ٣٠.٠٠٠.٠٠٠ = ٣٢٠.٠٠٠.٠٠٠$$

نصيب الأسهم الممتازة حدودها ١٠٪ من رأس مال الأسهم الممتازة، وبما أنه تم توزيع

$$٦\% \text{ فيبقى لهم } ٤\% \text{ فقط أي } ٢٠.٠٠٠.٠٠٠ \times ٤\% = ٨.٠٠٠.٠٠٠$$

وباقى الأرباح تكون من نصيب الأسهم العادية أي

$$\text{نصيب الأسهم العادية من أرباح المشاركة } = ٣٢٠.٠٠٠.٠٠٠ - ٨.٠٠٠.٠٠٠ = ٢٤٠.٠٠٠.٠٠٠$$

$$⊖ \text{ مجموع أرباح الأسهم الممتازة } = ١٢.٠٠٠.٠٠٠ + ٨.٠٠٠.٠٠٠ = ٢٠.٠٠٠.٠٠٠$$

$$⊖ \text{ مجموع أرباح الأسهم العادية } = ٢٤٠.٠٠٠.٠٠٠ + ١٨.٠٠٠.٠٠٠ = ٤٢٠.٠٠٠.٠٠٠$$

بيان توزيع الأرباح

البيان	الأسهم الممتازة	الأسهم العادية	الإجمالي
توزيع ثابت ٦٪ من رأس المال	١٢.٠٠٠.٠٠٠	١٨.٠٠٠.٠٠٠	٣٠.٠٠٠.٠٠٠
أرباح المشاركة	٨.٠٠٠.٠٠٠	٢٤.٠٠٠.٠٠٠	٣٢.٠٠٠.٠٠٠
المجموع	٢٠.٠٠٠.٠٠٠	٤٢.٠٠٠.٠٠٠	٦٢.٠٠٠.٠٠٠

• قيد توزيع الأرباح على المساهمين:

٦٢٠٠٠٠٠	من د/ توزيع الأرباح والخسائر إلى مذكورين
٢٠٠٠٠٠٠	د/ مساهمين أسهم ممتازة
٤٢٠٠٠٠٠	د/ مساهمين أسهم عادية
	إثبات توزيع الأرباح على الأسهم الممتازة والعادية

رابعاً: أسهم ممتازة مجمعة الأرباح و مشاركة في الأرباح

هذا النوع من الامتياز يجمع بين امتياز جميع الأرباح وامتياز حق المشاركة في الأرباح، فأصحاب هذه الأسهم يحق لهم الحصول على عائد ثابت من الأرباح إضافة إلى حق المشاركة في باقي الأرباح، وإذا لم تسمح نتيجة أعمال السنة بتوزيع الحد الثابت من العائد للأسهم الممتازة أحتفظ مالكوها بحقوقهم للسنوات التالية، ويكون لهم الأولوية في استيفائها عند أول فرصة يتحقق فيها ربح يسمح بذلك.

ويمكن أن يكون حق المشاركة مطلقاً بدون حدود أو محدوداً بنسبة معينة.

المسألة (٦)

حققت إحدى الشركات المساهمة المغفلة في عام ٢٠١٥ خسائر قدرها ٤٠٠٠٠٠٠ ل.س، وفي عام ٢٠١٦ بلغت الأرباح المعدة للتوزيع على المساهمين ٧٥٠٠٠٠٠٠ ل.س، وذلك بعد إطفاء الخسائر المدورة، فإذا علمت أن رأس مال الشركة مكون من ٢٤٠٠٠٠٠ سهماً عادياً و ١٢٠٠٠٠٠ سهماً ممتازاً ١٠٪، بقيمة اسمية ١٠٠ ل.س للسهم، وأن الأسهم

الممتازة مجمعة الأرباح مع حق المشاركة في الأرباح. والمطلوب:

- بيان كيفية توزيع الأرباح على المساهمين لعام ٢٠١٦، حسب الافتراضين الآتيين:

١. أن حق المشاركة في الأرباح للأسهم الممتازة مطلق.
٢. أن حق المشاركة في الأرباح للأسهم الممتازة بحدود ١٥٪.

الحل:

الافتراض الأول: حق المشاركة في الأرباح للأسهم الممتازة مطلق

يجري توزيع الربح بين الأسهم الممتازة والعادية كما يلي:

(١) يوزع للأسهم الممتازة الأرباح المتأخرة عن العام السابق

$$= ١٢٠٠٠٠٠٠ \times ١٠\% = ١٢٠٠٠٠٠٠ \text{ ل.س}$$

٢) توزع أرباحاً بنسبة ١٠٪ لجميع المساهمين (الأسهم الممتازة والعادية) مادامت أرباح السنة تكفي كتوزيع أولي

$$✓ \text{ التوزيع الأولي للأسهم الممتازة } ١٠\% = ١٢٠٠٠٠٠ \times ١٠\% = ١٢٠٠٠٠٠$$

$$✓ \text{ التوزيع الأولي للأسهم العادية } ١٠\% = ٢٤٠٠٠٠٠ \times ١٠\% = ٢٤٠٠٠٠٠$$

$$\text{مجموع التوزيع الأولي للأرباح} = ٢٤٠٠٠٠٠ + ١٢٠٠٠٠٠ = ٣٦٠٠٠٠٠$$

٢- باقي الأرباح توزع على الأسهم الممتازة والعادية بنسبة رأس المال لكل نوع أي بنسبة ١٢٠٠٠٠ : ٢٤٠٠٠٠ أي ١:٢ للأسهم الممتازة والعادية على التوالي من ثمّ توزع باقي الأرباح كما يلي:

- الباقي من الأرباح = $٧٥٠٠٠٠٠ - (١٢٠٠٠٠٠ + ٣٦٠٠٠٠٠) = ٢٧٠٠٠٠٠$
- ✓ حصة الأسهم الممتازة من أرباح المشاركة = $٢٧٠٠٠٠٠ \times \frac{١}{٣} = ٩٠٠٠٠٠$
- ✓ حصة الأسهم العادية من أرباح المشاركة = $٢٧٠٠٠٠٠ \times \frac{٢}{٣} = ١٨٠٠٠٠٠$
- مجموع أرباح الأسهم الممتازة = $١٢٠٠٠٠٠ + ٩٠٠٠٠٠ + ١٢٠٠٠٠٠ = ٣٣٠٠٠٠٠$
- مجموع أرباح الأسهم العادية = $٢٤٠٠٠٠٠ + ١٨٠٠٠٠٠ = ٤٢٠٠٠٠٠$

هذا التوزيع يمكن عرضه في جدول كما يلي:

بيان توزيع الأرباح

البيان	الأسهم الممتازة	الأسهم العادية	الإجمالي
الأرباح المتأخرة العام السابق	١٢٠٠٠٠٠	-	١٢٠٠٠٠٠
توزيع ثابت ١٠٪ من رأس المال	١٢٠٠٠٠٠	٢٤٠٠٠٠٠	٣٦٠٠٠٠٠
أرباح المشاركة بنسبة ١:٢	٩٠٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠٠	٢٧٠٠٠٠٠
المجموع	٣٣٠٠٠٠٠	٤٢٠٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠٠

الافتراض الثاني: حق المشاركة في الأرباح للأسهم الممتازة بحدود ١٥٪

١) يوزع للأسهم الممتازة الأرباح المتأخرة عن العام السابق

$$= ١٢٠٠٠٠٠ \times ١٠\% = ١٢٠٠٠٠٠ \text{ ل.س.}$$

٢) توزع أرباحاً بنسبة ١٠٪ لجميع المساهمين (الأسهم الممتازة والعادية) مادامت أرباح السنة تكفي كتوزيع أولي.

$$✓ \text{ التوزيع الأولي للأسهم الممتازة } ١٠\% = ١٢٠٠٠٠٠ \times ١٠\% = ١٢٠٠٠٠٠$$

✓ التوزيع الأولي للأسهم العادية ١٠٪ = ٢٤٠٠٠٠٠ × ١٠٪ = ٢٤٠٠٠٠٠

مجموع التوزيع الأولي للأرباح = ١٢٠٠٠٠٠ + ٢٤٠٠٠٠٠ = ٣٦٠٠٠٠٠

باقي الأرباح توزع على الأسهم الممتازة والعادية بنسبة رأس المال لكل نوع أي

٢:١ للأسهم الممتازة والعادية على التوالي شرط ألا تزيد حصة الأسهم الممتازة من أرباح

هذا العام على ١٥٪ من رأس مالهم أي:

الحد الأعلى لأرباح الأسهم الممتازة = ١٢٠٠٠٠٠ × ١٥٪ = ١٨٠٠٠٠٠

إذاً الحد الأعلى لحصتهم في أرباح المشاركة = ١٨٠٠٠٠٠ - ١٢٠٠٠٠٠ = ٦٠٠٠٠٠٠

وعليه توزع باقي الأرباح كما يلي:

الباقى من الأرباح = ٧٥٠٠٠٠٠ - (١٢٠٠٠٠٠ + ٣٦٠٠٠٠٠) = ٢٧٠٠٠٠٠

حصة الأسهم الممتازة بأرباح المشاركة = ٢٧٠٠٠٠٠ × ٣/١ = ٩٠٠٠٠٠

وهذه الحصة أكبر من الحد الأعلى البالغ ٦٠٠٠٠٠٠ لذلك يؤخذ بهذا الحد

حصة الأسهم العادية من أرباح المشاركة = ٢٧٠٠٠٠٠ - ٩٠٠٠٠٠ = ١٨٠٠٠٠٠

• مجموع أرباح الأسهم الممتازة

١٢٠٠٠٠٠ + ١٢٠٠٠٠٠ + ٦٠٠٠٠٠٠ = ٣٠٠٠٠٠٠

• مجموع أرباح الأسهم العادية = ٢٤٠٠٠٠٠ + ١٨٠٠٠٠٠ = ٤٢٠٠٠٠٠

بيان توزيع الأرباح

البيان	الأسهم الممتازة	الأسهم العادية	الإجمالي
الأرباح المتأخرة العام السابق	١٢٠٠٠٠٠	-	١٢٠٠٠٠٠
توزيع ثابت ١٠٪ من رأس المال	١٢٠٠٠٠٠	٢٤٠٠٠٠٠	٣٦٠٠٠٠٠
أرباح المشاركة	٩٠٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠٠	٢٧٠٠٠٠٠
المجموع	٣٠٠٠٠٠٠	٤٢٠٠٠٠٠	٧٢٠٠٠٠٠

٧٢٠٠٠٠٠	من د/ توزيع الأرباح والخسائر إلى مذكورين
٣٠٠٠٠٠٠	د/ مساهمين أسهم ممتازة
٤٢٠٠٠٠٠	د/ مساهمين أسهم عادية

نسب ومؤشرات خاصة بالأسهم: (١)

- ١- معدل العائد الحقيقي للسهم: ويفيد هذا المؤشر في معرفة الأرباح الموزعة الخاصة بالسهم الواحد. وتستخدم هذه الأرباح في تقدير القيمة السوقية للسهم في البورصة، فكلما زادت هذه النسبة كلما انعكس ذلك ايجابياً على سعر السهم في البورصة

$$\text{نسبة العائد الحقيقي للسهم} \% = \frac{\text{نصيب السهم من الأرباح الموزعة}}{\text{سعر السهم في السوق}}$$

- نصيب السهم العادي من الأرباح الموزعة (ل.س / للسهم)

$$\text{نصيب السهم العادي من الأرباح الموزعة} = \frac{\text{الأرباح الموزعة على المساهمين العاديين}}{\text{عدد الأسهم العادية}}$$

- ٢- مؤشر ربحية السهم: يفيد هذا المؤشر في تحديد حصة السهم العادي من الأرباح المحققة (الموزعة وغير الموزعة).

$$\text{ربحية (عائد) السهم} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضرائب - توزيعات الأسهم الممتازة}}{\text{عدد الأسهم العادية المصدرة}}$$

يفيد هذا المؤشر إلى في الحكم على مدى كفاءة الشركة المساهمة في تحقيق الأرباح الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى زيادة سعر السهم في السوق، بالإضافة إلى إمكانية اتخاذ قرار من قبل المستثمر باستمرار الاستثمار في الشركة أو بالانسحاب منها.

- ٣- معدل دوران الأسهم:

$$\text{معدل دوران الأسهم (مرة)} = \frac{\text{كمية الأسهم المتداولة}}{\text{عدد الأسهم المصدرة}}$$

كلّما قلّ هذا المعدل يدل على الاحتمالات التالية

- احتفاظ المساهمين بالأسهم في حال كانت الشركة تحقق أرباح عالية في الوقت الراهن.
- قد يكون السعر السوقي للسهم أقل من القيمة الدفترية.
- كلّما ارتفع هذا المعدل يدل على الإقبال على المضاربة على هذه الأسهم

(١) جبل، علاء الدين، تحليل القوائم المالية، مطبوعات جامعة حلب

٤ - القيمة الدفترية للسهم العادي :

حقوق المساهمين العاديين	
القيمة الدفترية للسهم العادي ل.س / للسهم =	عدد الأسهم العادية

كلما ارتفعت القيمة الدفترية للسهم كلما ارتفعت قيمة الشركة وكان ذلك في صالح الشركة.

٥ - القيمة السوقية للسهم العادي:

ربحية السهم العادي	
القيمة السوقية للسهم العادي ل.س / للسهم =	معدل العائد المطلوب في السوق

في ضوء ذلك يستطيع المساهم أن يتخذ قراره الاستثماري إما بالاستثمار أو زيادته أو تخفيض استثماراته والاتجاه نحو استثمارات أكثر ربحية.

٥ - مضاعف السعر السوقي للسهم:

القيمة السوقية للسهم في نهاية السنة	
مضاعف السعر السوقي للسهم (مرة) =	ربحية (عائد) السهم العادي

يستخدم هذا المؤشر لحساب القيمة الحقيقية للسهم ويعتبر هذا المؤشر من أكثر المؤشرات أهمية للمتعاملين في أسواق المال لأنه يعتبر مؤشراً في اتخاذ قرار شراء أو بيع الأسهم في السوق.

يقيس هذا المؤشر طول فترة استرداد الأموال المستثمرة في السهم، ويخدم المضاربين في الأسهم في اختيار أسهم الشركات التي يضاربون عليها.

فكلما أنخفض هذا المؤشر يكون مشجعاً للمضاربين على شراء أسهم أملاً في تحقيق مكاسب رأسمالية تنتج عن تقلب السعر السوقي.

أما إذا ارتفع هذا المؤشر فيعتبر دليلاً على تضخم السعر السوقي للسهم وبالتالي ارتفاع مخاطر المضاربة.

مثال:

حققت إحدى الشركات أرباحاً صافية بعد الضرائب بلغت ٣٠٠٠٠٠٠ ل.س منها ١٠٠٠٠٠٠ أرباح موزعة، فإذا علمت أن عدد الأسهم العادية للشركة ١٠٠٠٠٠٠ سهماً، وأن معدل العائد على السهم ١٠%.

المطلوب:

- حساب القيمة السوقية للسهم
- حساب قيمة المنشأة.
- حساب مضاعف السعر السوقي للسهم.

الحل:

القيمة السوقية للسهم العادي ل.س / للسهم	=	ربحية السهم العادي
معدل العائد المطلوب في السوق		
ربحية السهم العادي	=	صافي الربح بعد الضرائب - توزيعات الأسهم الممتازة
عدد الأسهم العادية المصدرة		
ربحية السهم العادي	=	$\frac{٣٠٠٠٠٠٠}{١٠٠٠٠٠} = ٣٠$ ل.س للسهم
القيمة السوقية للسهم العادي ل.س / للسهم	=	$\frac{٣٠}{١٠\%} = ٣٠٠$ ل.س

$$\text{قيمة المنشأة} = \text{القيمة السوقية للسهم} \times \text{عدد الأسهم}$$

$$= ٣٠٠ \times ١٠٠٠٠٠ = ٣٠,٠٠٠,٠٠٠ \text{ ل.س}$$

$\text{مضاعف السعر السوقي للسهم (مرة)} = \frac{\text{القيمة السوقية للسهم}}{\text{ربحية (عائد) السهم العادي}}$

$\text{مضاعف السعر السوقي للسهم (مرة)} = \frac{٣٠٠}{٣٠} = ١٠ \text{ مرة}$

هذا يعني أن المستثمر يجب ألا يتوقع أن يسترد قيمة استثماراته قبل ١٠ سنوات

المبحث الثالث قائمة المركز المالي (الميزانية)

قائمة المركز المالي أو الميزانية العمومية هي قائمة تبين موارد المشروع ومصادر تمويله، كما يمكن تعريف الميزانية بأنها قائمة تبين المركز المالي للمنشأة من خلال عرض أصولها وخصومها في لحظة معينة. ويمكن إعداد الميزانية بطريقتين تؤديان نفس الهدف:

١. العرض على شكل حساب:

وهو الأسلوب التقليدي لإعداد وعرض الميزانية، ووفقاً لهذا الأسلوب تعد الميزانية على شكل قائمة تحوي جانبين، بحيث تعرض الأصول في الجانب الأيمن والخصوم في الجانب الأيسر، وتبويب الأصول فيها إلى أصول ثابتة وأصول متداولة، كما تبويب الخصوم إلى حقوق الملكية والالتزامات اتجاه الغير. وقد سبق أن تعرفنا على هذا الأسلوب في إعداد الميزانية في المرحلة التعليمية الأولى، لذلك سنتعرض هنا إلى الأسلوب الثاني في عرض الميزانية.

٢. عرض الميزانية على شكل تقرير:

هذا الأسلوب في عرض الميزانية يمثل اتجاهاً حديثاً نسبياً، ويعتقد أنه أسهل فهماً واستيعاباً من قبل قراء القوائم المالية، وأكثر نفعاً لهم، حيث أن هذا الأسلوب في العرض يوفر معلومات مباشرة حول بعض المؤشرات الهامة، كرأس المال العامل، ويمكن من استتباط بعض المؤشرات بالمقارنة المباشرة بين عناصر الميزانية الأمر الذي لا توفره طريقة العرض بالشكل التقليدي.

تعد الميزانية على شكل تقرير بأسلوبين، ففي الأسلوب الأول تعرض الأصول أولاً (الأصول الثابتة ثم الأصول المتداولة أو بالعكس) وبعدها تعرض الخصوم، أما في الأسلوب الثاني فتعرض الأصول المتداولة مطروحاً منها الالتزامات قصيرة الأجل لبيان صافي رأس المال العامل، ثم يضاف عليها الأصول الثابتة وتطرح الالتزامات طويلة الأجل فيكون الناتج حق الملكية.

يمكن عرض الميزانية على شكل تقرير حسب الغرض المراد وفق أحد الأسلوبين التاليين:

١. الأسلوب الأول: قائمة المركز المالي

البيان	جزئي	كلي
<u>الأصول:</u>		
الأصول المتداول	xxx	
الأصول الثابتة	xxx	
مجموع الأصول		xxxx
<u>الخصوم:</u>		
الالتزامات	xxx	
حق الملكية	xxx	
مجموع الخصوم		xxxx

٢. الأسلوب الثاني : قائمة المركز المالي

البيان	المبلغ
الأصول المتداول	xxx
(-) التزامات قصيرة الأجل	xxx
(=) صافي رأس المال العامل	xxxx
(+) الأصول الثابتة	xxx
(-) الالتزامات طويلة الأجل	xxx
(=) صافي الأصول (= حق الملكية)	xxxx
<u>حق الملكية (حقوق المساهمين)</u>	xxxx
رأس المال	xxx
احتياطات	xxx
أرباح محتجزة	xxx

المسألة (٦)

فيما يلي ميزان المراجعة بالأرصدة لأحدى الشركات المساهمة المغفلة بتاريخ

٢٠١٧/١٢/٣١:

أرصدة مدينة	أرصدة دائنة	اسم الحساب
٣٥٠.٠٠٠.٠٠٠	٢٥٠.٠٠٠.٠٠٠	أراضي ومبانٍ ، مجمع اهـ. مبان
١٨٥٠.٠٠٠.٠٠٠	٤٢٥٠.٠٠٠.٠٠٠	آلات ، مجمع اهـ. آلات
٦٠.٠٠٠.٠٠٠	١٤٠.٠٠٠.٠٠٠	أثاث ، مجمع اهـ. أثاث
٤٢٠.٠٠٠.٠٠٠	—	بضاعة أول المدة
٧٧٢.٠٠٠.٠٠٠	—	مصرف د/جاري
٢٠.٠٠٠.٠٠٠	٣٠.٠٠٠.٠٠٠	صندوق ، قرض سندات ٨٪
٢٨٠.٠٠٠.٠٠٠	٤٨٣٣.٠٠٠.٠٠٠	مشتريات ، مبيعات
٢٦٤.٠٠٠.٠٠٠	٣٥٦.٠٠٠.٠٠٠	مدينون ، دائنون
١٠.٠٠٠.٠٠٠	١٥٠.٠٠٠.٠٠٠	ديون معدومة ، مخصص د.م. فيها
٥٠.٠٠٠.٠٠٠	١٩٠.٠٠٠.٠٠٠	مردودات مبيعات ، مر. مشتريات
٧٠.٠٠٠.٠٠٠	—	عمولة وكلاء شراء
١٣٠.٠٠٠.٠٠٠	١٨٠.٠٠٠.٠٠٠	حسم ممنوح ، حسم مكتسب
٢٥٠.٠٠٠.٠٠٠	١٦٠.٠٠٠.٠٠٠	أوراق قبض ، أوراق دفع
٣٨٣.٠٠٠.٠٠٠	—	أوراق قبض برسم الحسم
٢٠.٠٠٠.٠٠٠	٥٠.٠٠٠.٠٠٠	أوراق مالية ، إيرادات أوراق مالية
١٢٠.٠٠٠.٠٠٠	—	نور ومياه وهاتف
١٧٠.٠٠٠.٠٠٠	—	خسائر بيع آلة
١٣٥٠.٠٠٠.٠٠٠	—	مصاريف دعاية وإعلان
٤٣٠.٠٠٠.٠٠٠	—	مصاريف مكتبية
٤٧٢.٠٠٠.٠٠٠	—	رواتب وأجور
—	٤٨٠.٠٠٠.٠٠٠	إيجار دائن
—	٥٠.٠٠٠.٠٠٠	رأس المال ٥٠.٠٠٠.٠٠٠ سهم ١٠٠× ل.س
—	٦٠.٠٠٠.٠٠٠	احتياطي قانوني
١٢١٦٩.٠٠٠.٠٠٠	١٢١٦٩.٠٠٠.٠٠٠	المجموع

وتضمنت معلومات الجرد ما يلي:

(١) بلغت قيمة بضاعة آخر المدة ٦٢٠٠٠٠٠ ل.س بالتكلفة وسعر السوق لها ٧٠٠٠٠٠٠ ل.س.

(٢) تستهلك الأصول الثابتة كما يلي:

- المباني بمعدل ٢.٥٪ سنوياً وتبلغ قيمة الأراضي ١٥٠٠٠٠٠ ل.س.
- الآلات بمعدل ٥٪ سنوياً وتقدر قيمتها كخردة بمبلغ ١٥٠٠٠٠٠ ل.س.
- الأثاث بمعدل ١٠٪ سنوياً.

(٣) لدى دراسة أرصدة المدينين تبين وجود دين معدوم قدره ١٤٠٠٠٠ ل.س وتقرر تشكيل مخصص للديون المشكوك فيها بنسبة ٤٪ من المدينين.

(٤) فوائد سندات القرض تدفع سنوياً بتاريخ ١/١ من كل عام اعتباراً من تاريخ الإصدار في ٢٠١٢/١/١ ويرد القرض دفعة واحدة بعد عشرة سنوات.

(٥) يبلغ معدل الخصم لأوراق القبض ٨٪ و متوسط استحقاقها ثلاثة أشهر.

(٦) تبلغ إيرادات الأوراق المالية لهذا العام ١٠٪ من قيمتها.

(٧) دفعت مصاريف الدعاية والإعلان عن ١٨ شهراً اعتباراً من ٢٠١٧/١/١.

(٨) يحوي الإيجار الدائن مبلغ ٢٠٠٠٠٠ ل.س مقبوض مقدماً عن عام ٢٠١٨.

(٩) تقدر ضريبة الدخل على الأرباح بمبلغ ١٥٠٠٠٠٠ ل.س.

(١٠) يشكل احتياطي قانوني بمعدل ١٠٪ من الأرباح الصافية.

(١١) يشكل احتياطي طوارئ بمعدل ٢٠٪ من الأرباح الصافية.

(١٢) تحسب مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة بمقدار ٥٪ من الأرباح الصافية.

(١٣) توزع أرباحاً على المساهمين بمعدل ١٠٪ من القيمة الاسمية للسهم ويدور باقي

الربح للعام القادم

المطلوب:

١. تسجيل قيود اليومية اللازمة للتسويات الجردية وإقفالها

٢. تصوير حساب المتاجرة وحساب الأرباح والخسائر وحساب توزيع الأرباح والخسائر

٣. إعداد الميزانية الختامية كما هي في ٢٠١٧/١٢/٣١

٤. إعداد القوائم المالية البديلة (قائمة الدخل وقائمة الميزانية)

الحل:

• قيود اليومية للتسويات الجردية

من د/ بضاعة آخر المدة إلى د/ المتاجرة إثبات بضاعة آخر المدة بالتكلفة (سعر التكلفة أقل من سعر السوق والبالغ ٧٠٠٠٠٠٠)	٦٢٠٠٠٠٠	٦٢٠٠٠٠٠
من د/ قسط اهتلاك مبانٍ إلى د/ مجمع اهتلاك مبانٍ إثبات قسط اهتلاك المباني (٣٥٠٠٠٠٠٠ - ١٥٠٠٠٠٠٠ أراضي) $\times ٢.٥\%$	٥٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠
من د/ أ. خ إلى د/ قسط اهتلاك مبانٍ إقفال قسط اهتلاك المباني	٥٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠
من د/ قسط اهتلاك آلات إلى د/ مجمع اهتلاك آلات إثبات قسط الاهتلاك للآلات (١٨٥٠٠٠٠٠ - ١٥٠٠٠٠٠ خردة) $\times ٥\%$	٨٥٠٠٠٠	٨٥٠٠٠٠
من د/ أ. خ إلى د/ قسط اهتلاك آلات إقفال قسط اهتلاك الآلات	٨٥٠٠٠٠	٨٥٠٠٠٠
من د/ قسط اهتلاك أثاث إلى د/ مجمع اهتلاك أثاث إثبات قسط الاهتلاك للأثاث (٦٠٠٠٠٠٠ $\times ١٠\%$)	٦٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠
من د/ أ. خ إلى د/ قسط اهتلاك أثاث إقفال قسط اهتلاك الأثاث	٦٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠
من د/ ديون معدومة إلى د/ مدينون إثبات الديون المعدومة عند الجرد	١٤٠٠٠٠	١٤٠٠٠٠

من مذكورين د/م.د.م. فيها د/أ.خ إلى د/ديون معدومة إقفال جزء من الديون المعدومة في مخصص د.م. فيها وإقفال الباقى في حساب أ.خ	٢٤٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠ ٩٠٠٠٠
من د/أ.خ إلى د/مخصص د.م. فيها تشكيل مخصص د.م. فيها الجديد (٢٦٤٠٠٠٠ - ١٤٠٠٠٠ دين معدوم عند الجرد) $\times ٤\%$	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
من د/فوائد قرض السندات إلى د/فوائد قرض السندات مستحقة (ميزانية) إثبات فوائد السندات المستحقة (٨ $\times$ ٣٠٠٠٠٠٠٠ $\%$)	٢٤٠٠٠٠	٢٤٠٠٠٠
من د/أ.خ إلى د/فوائد قرض السندات إقفال فوائد قرض السندات	٢٤٠٠٠٠	٢٤٠٠٠٠
من د/أ.خ إلى د/م. آجيو تشكيل مخصص لخصم أوراق القبض (مخصص آجيو) $٥٠٠٠٠ = (٣ \text{ أشهر} / ١٢) \times ٨\% \times ٢٥٠٠٠٠٠$	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠
من د/إيرادات أ. مالية مستحقة إلى د/إيرادات أ. مالية إثبات إيرادات الأوراق المالية المستحقة وغير المقبوضة $٢٠٠٠٠٠ = ١٠\% \times ٢٠٠٠٠٠٠$ $٢٠٠٠٠ - ٥٠٠٠٠ \text{ مقبوض} = ١٥٠٠٠٠ \text{ مستحق}$	١٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠
من د/إيرادات أ. مالية إلى د/أ.خ إقفال إيرادات الأوراق المالية	٢٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠

٤٥٠٠٠٠	من د/ م. دعاية وإعلان مدفوعة مقدماً إلى د/ م. دعاية و إعلان المدفوع ١٣٥٠٠٠٠ (كما يظهر في ميزان المراجعة) نصيب السنة $٩٠٠٠٠٠ = ١٢ \times ١٨ \div ١٣٥٠٠٠٠$ إذا المدفوع مقدماً $٤٥٠٠٠٠ = ٩٠٠٠٠٠ - ١٣٥٠٠٠٠$	٤٥٠٠٠٠
٩٠٠٠٠٠	من د/ أ. خ إلى د/ م. دعاية و إعلان إقفال م. الدعاية والإعلان (بنصيب السنة المالية)	٩٠٠٠٠٠
٢٠٠٠٠٠	من د/ إيجار دائن إلى د/ إيجار دائن مقبوض مقدماً تسوية الإيجار بإثبات الإيجار المقبوض مقدماً وتنزيله من الإيجار المقبوض	٢٠٠٠٠٠
٢٨٠٠٠٠٠	من د/ إيجار دائن إلى د/ أ. خ إقفال الإيجار الدائن بنصيب السنة $٢٨٠٠٠٠٠ = ٤٨٠٠٠٠٠ - ٢٠٠٠٠٠٠$ مقدم	٢٨٠٠٠٠٠

• الحسابات الختامية والميزانية الختامية في ٢٠١٧/١٢/٣١

مدین د/ المتاجرة دائن

٤٢٠٠٠٠٠	إلى د/ بضاعة أول مدة	٦٢٠٠٠٠٠	من د/ بضاعة آخر المدة
٢٨٠٠٠٠٠٠	إلى د/ مشتريات	٤٨٣٣٠٠٠٠	من د/ مبيعات
٥٠٠٠٠٠	إلى د/ مر. مبيعات	١٩٠٠٠٠	من د/ مر. مشتريات
٧٠٠٠٠٠	إلى د/ عمولة وكلاء شراء	١٨٠٠٠٠	من د/ حسم مكتسب
١٣٠٠٠٠	إلى د/ حسم ممنوح		
٢١٣٧٠٠٠٠	إلى د/ أ. خ (مجمّل ربح)		
٥٤٩٠٠٠٠٠		٥٤٩٠٠٠٠٠	

مدین	د/ الأرباح والخسائر	دائن
٥٠٠٠٠٠	إلى د/ قسط اهد. مباني	من د/ متاجرة (مجل
٨٥٠٠٠٠	إلى د/ قسط اهد. آلات	ربح) ٢٠٠٠٠٠
٦٠٠٠٠٠	إلى د/ قسط اهد. أثاث	من د/ إيرادات أ. مالية ٢٨٠٠٠٠
٩٠٠٠٠	إلى د/ د. معدومة	من د/ إيجار دائن
١٠٠٠٠٠	إلى د/ م.د.م. فيها	
٢٤٠٠٠٠	إلى د/ فوائد قرض سندات	
٥٠٠٠٠	إلى د/ م. آجيو	
٩٠٠٠٠٠	إلى د/ م. دعاية وإعلان	
٤٣٠٠٠٠	إلى د/ مصاريف مكتبية	
٤٧٢٠٠٠٠	إلى د/ رواتب وأجور	
١٢٠٠٠٠٠	إلى د/ نور ومياه وهاتف	
١٧٠٠٠٠٠	إلى د/ خسائر بيع آلة	
١٢٠٠٠٠٠٠	رصيد (الربح قبل الضريبة)	
٢١٨٥٠٠٠٠		٢١٨٥٠٠٠٠
١٥٠٠٠٠٠	إلى د/ م. ضريبة الدخل	رصيد مدور ١٢٠٠٠٠٠٠٠
١٠٥٠٠٠٠٠	رصيد (الربح بعد الضريبة)	
١٢٠٠٠٠٠٠	إلى د/ ت. أ. خ	١٢٠٠٠٠٠٠٠

مدین	د/ توزيع الأرباح والخسائر	دائن
١٢٠٠٠٠٠٠	إلى د/ احتياطي إجباري	من د/ أ. خ ١٠٥٠٠٠٠٠٠
٢٤٠٠٠٠٠٠	إلى د/ احتياطي طوارئ	
٦٠٠٠٠٠٠	إلى د/ مكافأة أ. مجلس الإدارة	
٥٠٠٠٠٠٠٠	إلى د/ المساهمين (أرباح)	
١٣٠٠٠٠٠٠	رصيد (أرباح مدورة) (ميزانية)	
١٠٥٠٠٠٠٠٠		١٠٥٠٠٠٠٠٠

الميزانية كما هي في ٢٠١٧/١٢/٣١		الأصول		الخصوم	
أصول ثابتة			حقوق الملكية		
أراضي ومبان	٣٥٠٠٠٠٠٠		رأس المال	٥٠٠٠٠٠٠٠	
- م.أه. مبان	(٣٠٠٠٠٠٠)	٣٢٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠ سهم		
آلات	١٨٥٠٠٠٠٠		احتياطي قانوني	٧٢٠٠٠٠٠	
- م.أه. آلات	(٥١٠٠٠٠٠)	١٣٤٠٠٠٠٠	احتياطي طوارئ	٢٤٠٠٠٠٠	
أثاث	٦٠٠٠٠٠٠		أرباح مدورة	١٣٠٠٠٠٠	
- م.أه. أثاث	(٢٠٠٠٠٠٠)	٤٠٠٠٠٠٠	التزامات ط.الأجل		
أصول متداولة			قرض سندات ٨٪		٣٠٠٠٠٠٠
بضاعة ١٢/٣١		٦٢٠٠٠٠٠	التزامات ق.الأجل		
مدفونون	٢٥٠٠٠٠٠		دائنون	٣٥٦٠٠٠٠٠	
- م.د. م. فيها	(١٠٠٠٠٠٠)	٢٤٠٠٠٠٠٠	أ. دفع	١٦٠٠٠٠٠٠	
أ. قبيض	٢٥٠٠٠٠٠		حسابات قيد الدفع		
- م. آجيو	(٥٠٠٠٠٠٠)	٢٤٥٠٠٠٠٠	م. ضريبة الدخل	١٥٠٠٠٠٠٠	
أ.ق برسم حسم		٣٨٣٠٠٠٠٠	م.أعضاء م.إدارة	٦٠٠٠٠٠٠	
أوراق مالية		٢٠٠٠٠٠٠٠	أرباح المساهمين	٥٠٠٠٠٠٠٠	
مصرف		٧٧٢٠٠٠٠٠	أرصدة د. أخرى		
صندوق		٢٠٠٠٠٠٠٠	ف.سندات مستحق	٢٤٠٠٠٠٠٠	
أرصدة م.أخرى			إيجار مقدم	٢٠٠٠٠٠٠	
إيراد أ.ماليةمقدم	١٥٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠			
م. إعلان مقدم	٤٥٠٠٠٠٠				
المجموع	٧٦٦٠٠٠٠٠٠		المجموع		٧٦٦٠٠٠٠٠٠

• القوائم المالية البديلة (قائمة الدخل وقائمة الميزانية)

قائمة الدخل عن الفترة المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١		
إيرادات المبيعات		٤٧٧٠٠٠٠٠
المبيعات	٤٨٣٣٠٠٠٠	
- مردودات المبيعات	(٥٠٠٠٠٠٠)	
- حسم المبيعات (حسم ممنوح)	(١٣٠٠٠٠٠)	
- تطرح تكلفة البضاعة المباعة:		(٢٦٣٣٠٠٠٠)

	٤٢٠٠٠٠٠	بضاعة أول المدة
	٢٨٠٠٠٠٠	+ المشتريات
	٧٠٠٠٠٠	+ عمولة وكلاء شراء
	(١٩٠٠٠٠)	- مردودات المشتريات
	(١٨٠٠٠٠)	- حسم المشتريات (حسم مكتسب)
	(٦٢٠٠٠٠٠)	- بضاعة آخر المدة
٢١٣٧٠٠٠٠		= مجمل الربح
(٩٤٤٠٠٠٠)		(-) المصاريف التشغيلية للنشاط الرئيسي:
	٥٠٠٠٠٠	قسط اه. مباني
	٨٥٠٠٠٠	قسط اه. آلات
	٦٠٠٠٠٠	قسط اه. أثاث
	٩٠٠٠٠٠	د. معدومة
	١٠٠٠٠٠٠	مخصص د.م. فيها
	٥٠٠٠٠٠	مخصص آجيو
	٩٠٠٠٠٠	مصاريف دعاية وإعلان
	٤٣٠٠٠٠٠	مصاريف مكتبية
	٤٧٢٠٠٠٠٠	رواتب وأجور
	١٢٠٠٠٠٠٠	نور ومياه وهاتف
١١٩٣٠٠٠٠		= ربح العمليات من النشاط الرئيسي
٤٨٠٠٠٠٠		+ مكاسب غير عادية أخرى
	٢٠٠٠٠٠٠	إيرادات أوراق مالية
	٢٨٠٠٠٠٠	إيجار دائن
(٤١٠٠٠٠٠)		- خسائر غير عادية أخرى
	٢٤٠٠٠٠٠	فوائد قرض سندات
	١٧٠٠٠٠٠	خسائر بيع آلة

١٢٠٠٠٠٠٠		صافي الدخل (الربح) قبل الضريبة
(١٥٠٠٠٠٠)		- ينزل ضريبة الدخل (مخصص)
١٠٥٠٠٠٠٠		= صافي الدخل بعد الضريبة

• الأسلوب الأول لعرض قائمة المركز المالي:

قائمة المركز المالي كما هي في ٢٠١٧/١٢/٣١			
		الأصول متداولة	
	٦٢٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠	بضاعة آخر المدة
	٢٤٠٠٠٠٠	(١٠٠٠٠٠)	مدينون
		٢٥٠٠٠٠٠	- م. د. م. فيها
		(٥٠٠٠٠)	أ. قيص
	٢٤٥٠٠٠٠		- م. آجيو
	٣٨٣٠٠٠٠		أ. قبض برسم الحسم
	٢٠٠٠٠٠٠		أوراق مالية
	٧٧٢٠٠٠٠		مصرف
	٢٠٠٠٠٠٠		صندوق
	١٥٠٠٠٠٠		إيرادات أ. م. مستحقة
	٤٥٠٠٠٠٠		م. د. وإعلان مقدمة
٢٧٢٠٠٠٠٠			مجموع الأصول المتداولة
			الأصول الثابتة
		٣٥٠٠٠٠٠٠	أراضٍ ومبانٍ
	٣٢٠٠٠٠٠٠	(٣٠٠٠٠٠٠)	- مجمع أه. مبانٍ
		١٨٥٠٠٠٠٠	آلات
	١٣٤٠٠٠٠٠	(٥١٠٠٠٠٠)	- مجمع أه. آلات
		٦٠٠٠٠٠٠	أثاث
	٤٠٠٠٠٠٠٠	(٢٠٠٠٠٠٠)	- مجمع أه. أثاث
٤٩٤٠٠٠٠٠٠			مجموع الأصول الثابتة
٧٦٦٠٠٠٠٠٠			مجموع الأصول

			التزامات قصيرة الأجل
	٣٥٦.٠٠٠		دائنون
	١٦٠.٠٠٠		أ. دفع
	١٥٠.٠٠٠		م. ضريبة الدخل
	٦.٠٠٠		مكافأة أعضاء م. الإدارة
	٥٠.٠٠٠		أرباح قيد التوزيع
	٢٤.٠٠٠		فوائد سندات مستحقة
	٢.٠٠٠		إيجار مقبوض مقدماً
١٢٧.٠٠٠			مجموع الالتزامات قصيرة الأجل
			التزامات طويلة الأجل
	٣.٠٠٠		قرض السندات ٨ %
٣٠.٠٠٠			مجموع الالتزامات طويلة الأجل
			حق الملكية (حقوق المساهمين)
	٥٠.٠٠٠		رأس المال
	٧٢.٠٠٠		احتياطي قانوني
	٢٤.٠٠٠		احتياطي طوارئ
	١٣.٠٠٠		أرباح مدورة
٦٠٩.٠٠٠			مجموع حقوق المساهمين
٧٦٦.٠٠٠			مجموع الخصوم

• الأسلوب الثاني لعرض قائمة المركز المالي:

قائمة المركز المالي كما هي في ٢٠١٧/١٢/٣١			
			الأصول متداولة
٢٧٢.٠٠٠			بضاعة آخر المدة
	٦٢.٠٠٠	٢٥.٠٠٠	مدينون
	٢٤.٠٠٠	(١٠.٠٠٠)	- م. د. م. فيها
		٢٥.٠٠٠	أ. قبض
	٢٤٥.٠٠٠	(٥.٠٠٠)	- م. آجيو

(١٢٧.٠٠٠.٠٠٠)	٣٨٣.٠٠٠.٠٠٠		أ. قبض برسم الحسم
	٢.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠		أوراق مالية
	٧٧٢.٠٠٠.٠٠٠		مصرف
	٢.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠		صندوق
	١٥.٠٠٠.٠٠٠		إيرادات أ. م. مستحقة
	٤٥.٠٠٠.٠٠٠		م. د. وإعلان مقدمة
			<u>- التزامات قصيرة الأجل</u>
	٣٥٦.٠٠٠.٠٠٠		دائنون
	١٦.٠٠٠.٠٠٠		أ. دفع
	١٥.٠٠٠.٠٠٠		م. ضريبة الدخل
١٤٥.٠٠٠.٠٠٠	٦.٠٠٠.٠٠٠		مكافأة أعضاء م. الإدارة
	٥.٠٠٠.٠٠٠		أرباح قيد التوزيع
	٢٤٠.٠٠٠.٠٠٠		فوائد سندات مستحقة
	٢.٠٠٠.٠٠٠		إيجار مقبوض مقدماً
			= صافي رأس المال العامل
	٤٩٤.٠٠٠.٠٠٠		<u>+ الأصول الثابتة</u>
		٣٥٠.٠٠٠.٠٠٠	أراضي ومبان
	٣٢.٠٠٠.٠٠٠	(٣٠.٠٠٠.٠٠٠)	- مجمع أه. مبان
		١٨٥.٠٠٠.٠٠٠	آلات
	١٣٤.٠٠٠.٠٠٠	(٥١٠.٠٠٠.٠٠٠)	- مجمع أه. آلات
(٣.٠٠٠.٠٠٠)		٦.٠٠٠.٠٠٠	أثاث
	٤٠.٠٠٠.٠٠٠	(٢.٠٠٠.٠٠٠)	- مجمع أه. أثاث
			<u>- التزامات طويلة الأجل</u>
	٣.٠٠٠.٠٠٠		قرض السندات ٨٪
	٦.٩٠.٠٠٠.٠٠٠		= صافي الأصول (= حق الملكية)
	٦.٩٠.٠٠٠.٠٠٠		<u>حقوق الملكية</u>
	٥.٠٠٠.٠٠٠		رأس المال
	٧٢.٠٠٠.٠٠٠		احتياطي قانوني
	٢٤.٠٠٠.٠٠٠		احتياطي طوارئ
	١٣.٠٠٠.٠٠٠		أرباح مدورة

المسألة (٧)

في ٢٠١٦/١/١ تأسست شركة مساهمة مغفلة برأس مال قدره ٣٠٠٠٠٠٠٠ ل.س، موزع إلى ٣٠٠٠٠٠ سهماً عادياً، القيمة الاسمية للسهم ١٠٠ ل.س، اكتتب المؤسسون بنصفها وسددوا قيمتها دفعة واحدة وطرحت باقي الأسهم للاكتتاب العام فتم الاكتتاب عليها بالكامل وسددت قيمتها دفعة واحدة، وقد بلغت مصاريف التأسيس ١٥٠٠٠٠٠ ل.س وتستهلك بالكامل في أول سنة من بدء التشغيل.

وفي ٢٠١٧/١/١ قامت الشركة بما يلي:

١. أصدرت ١٠٠٠٠٠ سهماً ممتازاً ٦٪ لزيادة رأس المال بالقيمة الاسمية وطرحت للاكتتاب على أن تدفع قيمتها على قسطين متساويين.

وقد تمت تغطية الاكتتاب مرة ونصف، فتم تخصيص الأسهم بين المكتتبين نسبياً وحجزت الزيادة المدفوعة عند الاكتتاب لتخصم من القسط الثاني.

وعند استحقاق القسط الثاني تأخر خالد عن السداد كان قد اكتتب بـ ٣٠٠٠ سهماً.

٢. أصدرت ٥٠٠٠٠ سند قرض بفائدة سنوية ٧٪ وبقيمة اسمية ٢٠٠ ل.س وعلاوة إصدار ١٥ ل.س عن كل سند، على أن يرد القرض على أربعة أقساط سنوية متساوية، كما تدفع الفوائد في ١٢/٣١ من كل عام.

وقد تم الاكتتاب على جميع السندات وسددت قيمتها دفعة واحدة بتاريخه.

وفي ٢٠١٧/١٢/٣١ استخرجت الأرصدة التالية من دفاتر الشركة المساهمة بعد

إعداد حساب المتاجرة وذلك عدا الأرصدة التي تتعلق بالعمليات السابقة:

أرصدة مدينة	أرصدة دائنة	اسم الحساب
٢٠٠٠٠٠٠٠	—	مبانٍ
٥٠٠٠٠٠٠	—	أثاث
١٢٥٠٠٠٠٠	—	بضاعة آخر المدة
١٢٩٠٠٠٠٠	—	مدينون
١٢٥٠٠٠٠٠	—	أوراق مالية
٨٠٧٥٠٠٠	—	مصاريف إدارية
١٤٥٢٥٠٠٠	—	مصرف
—	١٠٠٠٠٠٠	مجمع استهلاك مبانٍ
—	٥٠٠٠٠٠٠	مجمع استهلاك أثاث

مخصص د. م. فيها	٦٠٠٠٠٠	-
مجل الربح (رصيد ح/ المتاجرة)	٢٠٠٠٠٠٠٠	-
احتياطي قانوني (إجباري)	٣٧٥٠٠٠٠	-
إيرادات أوراق مالية	٦٥٠٠٠٠	-
دائنون	٨٣٠٠٠٠٠	-
المجموع	٣٤٨٠٠٠٠٠	٨٥٥٠٠٠٠٠

فإذا علمت ما يلي:

- (١) تستهلك المباني بمعدل ٥٪ سنوياً ويستهلك الأثاث بمعدل ١٠٪ سنوياً.
- (٢) عند الجرد أعدم دين مقداره ٤٠٠٠٠٠٠ ل.س وتقرر تكوين مخصص للديون المشكوك فيها بنسبة ٥٪ من المدينين.
- (٣) أن القيمة السوقية للأوراق المالية ١٢٠٠٠٠٠٠٠ ل.س.
- (٤) هناك مصروفات إدارية مدفوعة مقدماً قدرها ٢٥٠٠٠٠٠ ل.س. والمطلوب:
 ١. إثبات قيود اليومية اللازمة لتكوين الشركة.
 ٢. إثبات قيود اليومية اللازمة لزيادة رأس مال الشركة
 ٣. إثبات قيود اليومية اللازمة لإصدار قرض السندات.
 ٤. تكملة ميزان المراجعة.
 ٥. إثبات قيود اليومية المتعلقة بالقرض وفوائده في ٢٠١٧/١٢/٣١.
 ٦. إعداد حساب الأرباح والخسائر وحساب توزيع الأرباح والخسائر، علماً بأن الربح يوزع كما يلي:
 - تقدر ضربة الدخل على الأرباح ١٢٠٠٠٠٠٠ ل.س.
 - يقطع احتياطي إجباري بمعدل ١٠٪ من الأرباح الصافية.
 - يقطع احتياطي اختياري بمعدل ٢٠٪ من الأرباح الصافية.
 - تحسب تعويضات أعضاء مجلس الإدارة بمعدل ٥٪ من الأرباح الصافية.
 - توزع باقي الأرباح على المساهمين أصولاً، علماً أن الأسهم الممتازة غير مشاركة بالأرباح
 ٧. إعداد الميزانية العمومية للشركة المساهمة في ٢٠١٧/١٢/٣١.
 ٨. إعداد القوائم البديلة (قائمة الدخل وقائمة المركز المالي).

الحل:

١. قيود تكوين الشركة المساهمة (٢٠١٦/١/١)

من د/ المصرف إلى د/ المؤسسين اكتتاب المؤسسين على نصف الأسهم ١٥٠٠٠٠ سهم × ١٠٠ ل.س	١٥٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠
من د/ المصرف إلى د/ المساهمين اكتتاب المساهمين على الباقي من الأسهم ١٥٠٠٠٠ سهم × ١٠٠ ل.س	١٥٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠
من مذكورين د/ المؤسسين د/ المساهمين إلى د/ رأس المال إصدار وتخصيص ٣٠٠٠٠ سهم عادي	٣٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠ ١٥٠٠٠٠٠
من د/ مصاريف التأسيس إلى د/ المصرف دفع مصاريف التأسيس	١٥٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠

٢. قيود زيادة رأس المال (٢٠١٧/١/١)

من د/ المصرف إلى د/ المساهمين أسهم ممتازة قسط اكتتاب اكتتاب المساهمين على ١٥٠٠٠٠ سهم × ٥٠ ل.س	٧٥٠٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠٠
من مذكورين د/ المساهمين أسهم ممتازة قسط اكتتاب د/ المساهمين أسهم ممتازة قسط تخصيص إلى د/ رأس المال (١٠٠٠٠٠٠ سهم × ١٠٠) إصدار وتخصيص الأسهم وتقسيط قيمتها	١٠٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠ ٥٠٠٠٠٠٠

من د/ المساهمين أسهم ممتازة قسط اكتتاب	٢٥٠.٠٠٠	
إلى د/ المساهمين أسهم ممتازة قسط تخصيص	٢٥٠.٠٠٠	
تحويل الزيادة في الاكتتاب إلى قسط التخصيص		
من مذكورين		٢٤٥.٠٠٠
د/ المصرف		٥.٠٠٠
د/ المساهم المتأخر عن الدفع خالد*		
إلى د/ المساهمين أسهم ممتازة قسط تخصيص	٢٥٠.٠٠٠	
سداد قسط التخصيص وتأخر مساهم عن الدفع		

* حساب ما تأخر المساهم خالد عن سداده:

الأسهم المخصصة له = الأسهم التي اكتب بها $\times$ $\frac{\text{الأسهم الصادرة}}{\text{الأسهم المكتتب به}}$

$$= ٣٠٠٠ \text{ سهم} \times \frac{١٠.٠٠٠}{١٥.٠٠٠} = ٢٠٠٠ \text{ سهماً}$$

الزيادة المحولة عن أسهم المساهم المتأخر = ١٠٠٠ سهم (زيادة) $\times ٥٠ = ٥٠.٠٠٠$ ل.س
 قيمة القسط الثاني للمساهم المتأخر = ٢٠٠٠ سهم $\times ٥٠$ ل.س = ١٠٠.٠٠٠ ل.س
 إذا المبلغ الذي تأخر عنه المساهم خالد = ١٠٠.٠٠٠ - ٥٠.٠٠٠ = ٥٠.٠٠٠ ل.س
 ٣. قيود إصدار سندات القرض

من د/ المصرف	١.٧٥٠.٠٠٠	
إلى د/ حملة السندات	١.٧٥٠.٠٠٠	
الاكتتاب على السندات بعلاوة إصدار		
(٥٠.٠٠٠ سند $\times$ ٢١٥)		
من د/ حملة السندات		١.٧٥٠.٠٠٠
إلى مذكورين		
د/ قرض السندات (٥٠.٠٠٠ سند $\times$ ٢٠٠)	١.٠٠٠.٠٠٠	
د/ علاوة إصدار سندات (٥٠.٠٠٠ سند $\times$ ١٥)	٧٥٠.٠٠٠	
إصدار السندات وتخصيصها (بعلاوة)		

٤. تكملة ميزان المراجعة:

إيضاحات حول بعض عناصر المكملة لميزان المراجعة:

- رأس المال = ٣٠٠٠٠٠٠٠ عند التأسيس + ١٠٠٠٠٠٠٠ الزيادة = ٤٠٠٠٠٠٠٠
- مصاريف التأسيس ١٥٠٠٠٠٠ تستهلك عند أول سنة لتأسيس ٢٠١٥ بالكامل
- المساهم المتأخر عن الدفع خالد لم يسدد ٥٠٠٠٠ فيظهر الرصيد في الميزان
- قرض السندات ١٠٠٠٠٠٠، وعلاوة الإصدار ٧٥٠٠٠٠ لم تظهر في الميزان السابق لذلك تدرج كما هي في الميزان المكمل.

على ضوء ما سبق يكمل ميزان المراجعة كما يلي:

أرصدة مدينة	أرصدة دائنة	اسم الحساب
٨٥٥٠٠٠٠٠	٣٤٨٠٠٠٠٠	مجموع سابق
-	٤٠٠٠٠٠٠٠	رأس المال
٥٠٠٠٠	-	مساهم المتأخر خالد
-	١٠٠٠٠٠٠٠	قرض السندات
-	٧٥٠٠٠٠	علاوة إصدار سندات
٨٥٥٥٠٠٠٠	٨٥٥٥٠٠٠٠	المجموع

٥. قيود اليومية الخاصة بالقرض وفوائده وعلاوة الإصدار في ٢٠١٧/١٢/٣١

٧٠٠٠٠٠	من د/ فائدة قرض السندات إلى مذكورين
٦٤٧٥٠٠	د/ حملة السندات
٥٢٥٠٠	د/ الدوائر المالية $٧٠٠٠٠٠ \times ٧.٥\%$
	إثبات استحقاق دفع الفوائد وحجز الضريبة ($٧ \times ١٠٠٠٠٠٠\%$)
٦٤٧٥٠٠	من د/ حملة السندات إلى د/ المصرف
٦٤٧٥٠٠	دفع الفائدة لحملة السندات

من د/ الدوائر المالية إلى د/ المصرف دفع الضريبة على فائدة السندات ٧,٥ × ٧٠.٠٠٠ %	٥٢٥.٠٠	٥٢٥.٠٠
من د/ قرض السندات إلى د/ حملة السندات إثبات استحقاق رد الدفعة الأولى من القرض	٢٥٠.٠٠٠	٢٥٠.٠٠٠
من د/ حملة السندات إلى د/ المصرف رد الدفعة الأولى من القرض	٢٥٠.٠٠٠	٢٥٠.٠٠٠
من د/ علاوة إصدار السندات إلى د/ فائدة قرض السندات إقفال نصيب السنة من علاوة الإصدار في حساب فائدة القرض *	٣٠.٠٠٠	٣٠.٠٠٠
من د/ فائدة قرض السندات إلى د/ أ. خ إقفال رصيد الفائدة في حساب أ. خ	٤٠.٠٠٠	٤٠.٠٠٠

* حساب نصيب السنة من علاوة الإصدار

جدول توزيع العلاوة على سنين القرض

السنة	رصيد القرض	نسبة القرض	نصيب العام من علاوة الإصدار	رصيد العلاوة
٢٠١٧/١/١	-	-	-	٧٥.٠٠٠
٢٠١٨	١٠.٠٠٠	%٤٠	$٣٠.٠٠٠ = \%٤٠ \times ٧٥.٠٠٠$	٤٥.٠٠٠
٢٠١٩	٧٥.٠٠٠	%٣٠	$٢٢٥.٠٠٠ = \%٣٠ \times ٧٥.٠٠٠$	٢٢٥.٠٠٠
٢٠٢٠	٥٠.٠٠٠	%٢٠	$١٥٠.٠٠٠ = \%٢٠ \times ٧٥.٠٠٠$	٧٥.٠٠٠
٢٠٢١	٢٥.٠٠٠	%١٠	$٧٥.٠٠٠ = \%١٠ \times ٧٥.٠٠٠$	-
المجموع	٢٥٠.٠٠٠	%١٠٠	٧٥.٠٠٠	

رصيد العلاوة في ٢٠١٧/١٢/٣١ $٤٥.٠٠٠ = ٣٠.٠٠٠ - ٧٥.٠٠٠$ (ميزانية)

٦. إعداد حساب الأرباح والخسائر وحساب توزيع الأرباح والخسائر

مدین	د/ الأرباح والخسائر	دائن
إلى مذكورين	٢٠٠٠٠٠٠	من د/ متاجرة (مجمّل ربح)
٤٠٠٠٠٠	٦٥٠٠٠٠	من د/ إيرادات أ. مالية
د/ فائدة قرض السندات		
١٠٠٠٠٠٠		
د/ قسط اهتلاك مباني		
٥٠٠٠٠٠		
د/ قسط اهتلاك أثاث		
٤٢٥٠٠٠		
د/ م. د. م. فيها		
٥٠٠٠٠٠		
د/ م. ه. أ. أوراق مالية		
٧٨٢٥٠٠٠		
د/ مصروفات إدارية		
١٠٠٠٠٠٠		
(رصيد) صافي الربح		
٢٠٦٥٠٠٠٠		
مخصص ضريبة الدخل		
١٢٠٠٠٠٠		
رصيد (الربح بعد الضريبة)		
٨٨٠٠٠٠٠		
إلى د/ ت. أ. خ.		
١٠٠٠٠٠٠٠		

قائمة توزيع الأرباح المقترحة

البيان	جزئي	كلي
صافي الربح		١٠٠٠٠٠٠٠
مخصص ضريبة الدخل	١٢٠٠٠٠٠	
احتياطي قانوني (١٠٪ × ١٠٠٠٠٠٠٠)	١٠٠٠٠٠٠	
احتياطي اختياري (٢٠٪ × ١٠٠٠٠٠٠٠)	٢٠٠٠٠٠٠	
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة (٥٪ × ١٠٠٠٠٠٠٠)	٥٠٠٠٠٠	
أرباح الأسهم الممتازة (٦٪ × ١٠٠٠٠٠٠٠)	٦٠٠٠٠٠	
أرباح الأسهم العادية (باقي الأرباح)	٤٧٠٠٠٠٠	
مجموع التوزيعات		١٠٠٠٠٠٠٠
الرصيد		صفر

مدین	د/ توزيع الأرباح والخسائر	دائن
١٠٠٠٠٠٠	إلى د/ احتياطي قانوني	صافي الربح بعد الضريبة
٢٠٠٠٠٠٠	إلى د/ احتياطي اختياري	٨٨٠٠٠٠٠
٥٠٠٠٠٠	د/ مكافأة أ. مجلس الإدارة	
٥٣٠٠٠٠٠	د/ حصة المساهمين (أرباح)	
	٦٠٠٠٠٠٠ أسهم ممتازة ٦٪	
	٤٧٠٠٠٠٠٠ أسهم عادية	
٨٨٠٠٠٠٠	٨٨٠٠٠٠٠	

٧. إعداد الميزانية العمومية

الأصول	الميزانية كما هي في ٢٠١٧/١٢/٣١	الخصوم
أصول ثابتة	٤٦٧٥٠٠٠٠	حقوق الملكية
مبان ٢٠٠٠٠٠٠٠		رأس المال ٤٠٠٠٠٠٠٠
م.أه. مبان (٢٠٠٠٠٠٠)		عادي ٣٠٠٠٠٠٠
أثاث ٥٠٠٠٠٠٠		ممتاز ١٠٠٠٠٠٠
م.أه. أثاث (١٠٠٠٠٠٠)		احتياطي قانوني ٤٧٥٠٠٠٠
أصول متداولة		احتياطي اختياري ٢٠٠٠٠٠٠
بضاعة ١٢/٣١ ١٢٥٠٠٠٠٠		التزامات ط.الأجل
مدينون ١٢٥٠٠٠٠٠		قرض سندات ٧٪ ٧٥٠٠٠٠٠
م. د.م. فيها (٦٢٥٠٠٠٠)	٧٩٥٠٠٠٠	علاوة السندات ٤٥٠٠٠٠٠
أوراق مالية ١٢٥٠٠٠٠٠		التزامات ق.الأجل
م.ه.أ.أ. مالية (٥٠٠٠٠٠)	٨٣٠٠٠٠٠	دائنون
مصرف		د/تحت التسوية
أرصدة م.أخرى ٧٠٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠٠	م. ضريبة الدخل ١٢٠٠٠٠٠٠
مساهم المتأخر	٥٠٠٠٠٠٠	م.أعضاء م.إدارة ٥٠٠٠٠٠٠
م. إدارية مقدمة	٥٣٠٠٠٠٠٠	أرباح قيد التوزيع
المجموع ٧٠٠٠٠٠٠٠	٧٠٠٠٠٠٠٠	المجموع

٨. إعداد القوائم البديلة

أ. قائمة الدخل:

قائمة الدخل عن الفترة المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١

٢٠٠٠٠٠٠٠		مجمّل الربح
(١٠٢٥٠٠٠٠)		تطرح المصاريف التشغيلية للنشاط الرئيسي:
	١٠٠٠٠٠٠	▪ قسط اس. مبانٍ
	٥٠٠٠٠٠	▪ قسط اس. أثاث
	٤٢٥٠٠٠	▪ مخصص د. م. فيها
	٥٠٠٠٠٠	▪ مخصص ه.أ. أوراق مالية
	٧٨٢٥٠٠٠	▪ مصروفات إدارية
٩٧٥٠٠٠٠		= ربح العمليات من النشاط الرئيسي
٦٥٠٠٠٠		+ مكاسب أخرى
		• إيرادات أوراق مالية
(٤٠٠٠٠٠)		- خسائر أخرى
		▪ فوائد قرض سندات
١٠٠٠٠٠٠٠		= صافي الدخل (الربح) قبل الضريبة
(١٢٠٠٠٠٠٠)		- ينزل ضريبة الدخل (مخصص)
٨٨٠٠٠٠٠٠		= صافي الدخل بعد الضريبة

ب. قائمة المركز المالي (على شكل تقرير):

قائمة المركز المالي كما هي في ٢٠١٧/١٢/٣١

٤٨٠٠٠٠٠٠٠			<u>الأصول متداولة</u>
	١٢٥٠٠٠٠٠٠		بضاعة آخر المدة
		١٢٥٠٠٠٠٠٠	مدينون
		(٦٢٥٠٠٠٠)	- م. د. م. فيها
	١١٨٧٥٠٠٠	١٢٥٠٠٠٠٠٠	أوراق مالية
	١٢٠٠٠٠٠٠٠	(٥٠٠٠٠٠٠)	- مخصص ه.أ.أ. مالية
	١١٣٢٥٠٠٠		مصرف

(١٥٣.٠٠٠.٠٠٠)	٥.٠٠٠.٠٠٠		المساهم خالد المتأخر عن الدفع
	٢٥.٠٠٠.٠٠٠		مصاريف إدارية مدفوعة مقدماً
			<u>- التزامات قصيرة الأجل</u>
	٨٣.٠٠٠.٠٠٠		دائنون
	١٢.٠٠٠.٠٠٠		م. ضريبة الدخل
	٥.٠٠٠.٠٠٠		مكافأة أعضاء م. الإدارة
	٥٣.٠٠٠.٠٠٠		أرباح قيد التوزيع
٣٢٧.٠٠٠.٠٠٠			= صافي رأس المال العامل
٢٢.٠٠٠.٠٠٠			<u>+ الأصول الثابتة</u>
		٢.٠٠٠.٠٠٠	مبانٍ
	١٨.٠٠٠.٠٠٠	(٢.٠٠٠.٠٠٠)	- مجمع أه. مبانٍ
		٥.٠٠٠.٠٠٠	أثاث
	٤.٠٠٠.٠٠٠	(١.٠٠٠.٠٠٠)	- مجمع اه. أثاث
			<u>- التزامات طويلة الأجل</u>
	٧٥.٠٠٠.٠٠٠		قرض السندات ٨٪
(٧٩٥.٠٠٠.٠٠٠)	٤٥.٠٠٠.٠٠٠		علاوة إصدار السندات
٤٦٧٥.٠٠٠.٠٠٠			= صافي الأصول = (حق الملكية)
٤٦٧٥.٠٠٠.٠٠٠			<u>حقوق الملكية</u>
	٤.٠٠٠.٠٠٠		رأس المال
	٤٧٥.٠٠٠.٠٠٠		احتياطي قانوني
	٢.٠٠٠.٠٠٠		احتياطي اختياري

المسألة رقم (٨)

في ٢٠١٦/١/١ تأسست شركة مساهمة مغفلة برأس مال قدره ٢٠٠٠٠٠٠٠ ل.س، مقسم إلى ٢٠٠٠٠٠ سهم عادي بقيمة اسمية ١٠٠ ل.س للسهم، اكتب المؤسسون على ٥٠٠٠٠ سهم وسددوا قيمتها دفعة واحدة، وطرح باقي الأسهم للاكتتاب العام فتم الاكتتاب على ضعف الأسهم وسددت قيمتها دفعة واحدة، فخصت بالتناسب وردت الزيادة إلى المساهمين، وبلغت مصاريف التأسيس ١٠٠٠٠٠٠ ل.س تقرر استهلاكها على خمس سنوات بالتساوي.

في ٢٠١٧/٤/١ أصدرت الشركة ٢٥٠٠٠ سند قرض ٨٪ بقيمة اسمية ٤٠٠ ل.س وبسعر إصدار ٤٢٠ ل.س للسند الواحد، وكانت شروط الإصدار تقضي برد القرض دفعة واحدة بعد خمس سنوات من تاريخه ودفع الفوائد في ٤/١ من كل عام. وقد تم الاكتتاب على جميع السندات وسددت قيمتها دفعة واحدة بتاريخه.

وفي ٢٠١٧/٦/١ أصدرت الشركة ١٠٠٠٠٠ سهم جديد بسعر إصدار ١٢٤ ل.س، على أن تسدد قيمة السهم كما يلي:

- ٦٤ ل.س قسط أول (يشمل علاوة الإصدار) في ٢٠١٧/٧/١.
- ٣٠ ل.س قسط ثاني في ٢٠١٧/٩/١.
- ٢٠ ل.س قسط ثالث في ٢٠١٧/١٢/١.
- ١٠ ل.س قسط رابع وأخير يحدد تاريخه لاحقاً.

وقد طرحت الأسهم للاكتتاب فاكاتب المساهمون القدامى على نصفها وباع الباقيون حق الأفضلية لآخرين فاكاتبوا على باقي الأسهم.

• عند استحقاق القسط الثاني سدد المساهمون، عدا المساهم مروان الذي اكتب على ١٠٠٠٠ سهم، كما قام المساهم عدنان بسداد القسط الثالث مسبقاً وكان قد اكتب على ٥٠٠٠ سهم.

• عند استحقاق القسط الثالث سدد المساهمون ما عليهم، كما سدد المساهم مروان ما تأخر عنه من القسط الثاني.

وفي ٢٠١٧/١٢/٣١ استخرجت الأرصدة التالية من دفاتر الشركة المساهمة وذلك علاوة على الأرصدة التي تنتج من العمليات السابقة:

أرصدة مدينة	أرصدة دائنة	اسم الحساب
٨٠٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠	عقارات ، مجمع اهتلاك عقارات
٤٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	الآلات ، مجمع اهتلاك الآلات
١٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	أثاث ، مجمع اهتلاك أثاث
٤٢٠٠٠٠٠		بضاعة أول المدة
٤١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	مدينون ، مخصص د. م. فيها
	٤٦٥٠٠٠٠	دائنون
٢٥٥٠٠٠٠	١٥٩٥٠٠٠	أوراق قبض ، أوراق دفع
٢٨١٠٠٠٠٠		مصرف
٣٨٨٠٠٠٠		صندوق
٢٢٥٠٠٠٠٠	٢٤٠٠٠٠٠٠	مشتريات ، مبيعات
١٣٠٠٠٠٠	٩٦٠٠٠٠٠	مردودات مبيعات ، مردودات مشتريات
١٢٠٠٠٠٠		مصاريف مشتريات
٢٨٠٠٠٠٠		مصاريف بيع وتوزيع
	٣٦٠٠٠٠٠	إيجار دائن
١١٥٠٠٠٠		مصاريف إنارة ومياه
١٥٠٠٠٠٠		رسوم مالية
٧٦٠٠٠٠٠		رواتب
	٦٠٠٠٠٠٠	احتياطي قانوني
٧٩٨٨٥٠٠٠	٣٧٩٨٥٠٠٠	المجموع

المطلوب:

١. تسجيل قيود اليومية اللازمة لتكوين الشركة المساهمة، ولإصدار سندات القرض وزيادة رأس المال.
٢. حساب قيمة حق الأفضلية في الاكتتاب عند إصدار أسهم زيادة رأس المال في ٢٠١٧/٧/١.

٣. تكملة ميزان المراجعة على ضوء المعلومات السابقة.
٤. إعداد حساب المتاجرة وحساب الأرباح والخسائر، عن المدة المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١، إذا علمت ما يلي:

- قيمة بضاعة آخر المدة بالتكلفة ٣٨٠٠٠٠٠ ل.س.
- تستهلك العقارات بنسبة ٢٪ والآلات ٥٪ والأثاث ١٠٪ سنوياً.
- يستحق على الشركة رسوم مالية قدرها ٦٠٠٠٠ ل.س لم تدفع بعد.
- ما يخص عام ٢٠١٧ من الإيجار الدائن ٢٤٠٠٠٠ ل.س.
- ٥. إعداد الميزانية العمومية للشركة المساهمة في ٢٠١٧/١٢/٣١.

الحل:

١. قيود تكوين الشركة المساهمة، ولإصدار سندات القرض وزيادة رأس المال
- قيود تكوين الشركة المساهمة (٢٠١٦/١/١)

٥٠٠٠٠٠٠	من د/ المصرف إلى د/ المؤسسين	٥٠٠٠٠٠٠
٣٠٠٠٠٠٠٠	من د/ المصرف إلى د/ المساهمين	٣٠٠٠٠٠٠٠
١٥٠٠٠٠٠٠	من مذكورين د/ المؤسسين د/ المساهمين	٢٠٠٠٠٠٠٠
١٥٠٠٠٠٠٠	إلى د/ رأس المال إصدار وتخصيص الأسهم	١٥٠٠٠٠٠٠
١٥٠٠٠٠٠٠	من د/ المساهمين إلى د/ المصرف رد الزيادة في الاكتتاب	١٥٠٠٠٠٠٠

من د/ مصاريف التأسيس	١٠٠٠٠٠٠	
إلى د/ المصرف	١٠٠٠٠٠٠	
دفع مصاريف التأسيس		

قيود إصدار سندات القرض في ٢٠١٧/٤/١

من د/ المصرف (٢٥٠٠٠ سند × ٤٢٠)	١٠٥٠٠٠٠	
إلى د/ حملة السندات	١٠٥٠٠٠٠	
الاكتتاب على ٢٥٠٠٠ سند بعلاوة ٢٠ ل.س للسند		
من د/ حملة السندات	١٠٥٠٠٠٠	
إلى مذكورين		
د/ قرض السندات (٢٥٠٠٠ سند × ٤٠٠)	١٠٠٠٠٠٠٠	
د/ علاوة إصدار سندات (٢٥٠٠٠ سند × ٢٠)	٥٠٠٠٠٠	
إصدار السندات وتخصيصها (بعلاوة)		

قيود زيادة رأس المال ٢٠١٧/٦/١

من د/ المصرف	٦٤٠٠٠٠٠	
إلى د/ المساهمين قسط اكتتاب (إصدار ٢)	٦٤٠٠٠٠٠	
اكتتاب المساهمين على الأسهم وسدادهم قسط الاكتتاب عنها بعلاوة (١٠٠٠٠٠٠ سهم × ٦٤ ل.س)		
من مذكورين		
د/ المساهمين قسط اكتتاب (إصدار ٢)	٦٤٠٠٠٠٠	
د/ المساهمين قسط تخصيص (إصدار ٢)	٣٠٠٠٠٠٠	
د/ المساهمين قسط ثالث (إصدار ٢)	٢٠٠٠٠٠٠	
د/ المساهمين قسط رابع (إصدار ٢)	١٠٠٠٠٠٠	
إلى مذكورين		
د/ رأس المال (١٠٠٠٠٠٠ سهم × ١٠٠)	١٠٠٠٠٠٠٠	
د/ علاوة إصدار الأسهم (١٠٠٠٠٠٠ سهم × ٢٤)	٢٤٠٠٠٠٠	
إصدار وتخصيص الأسهم وتقسيط قيمتها		

من مذكورين		
د/ المصرف		٢٨٠٠٠٠٠
د/ المساهم المتأخر مروان (١٠٠٠٠ سهم × ٣٠)		٣٠٠٠٠٠
إلى مذكورين		
د/ المساهمين قسط تخصيص (إصدار ٢)	٣٠٠٠٠٠٠	
د/ المساهمين قسط ثالث (٥٠٠٠ سهم × ٢٠)	١٠٠٠٠٠	
سداد قسط التخصيص وتأخر المساهم مروان، وسداد المساهم عدنان للقسط الثالث مقدماً		
من د/ المصرف		٢٢٠٠٠٠٠
إلى مذكورين		
د/ المساهمين قسط ثالث (إصدار ٢)	١٩٠٠٠٠٠	
د/ المساهم المتأخر مروان	٣٠٠٠٠٠٠	
سداد القسط الثالث وسداد مروان لما تأخر عنه		

حساب حق الأفضلية عند إصدار أسهم الزيادة

ثمن حق الأفضلية = القيمة الحسابية للسهم قبل الزيادة - القيمة الحسابية للسهم بعد الزيادة
حق الملكية قبل الزيادة (رأس المال + أ. قانوني)

القيمة الحسابية للسهم قبل الزيادة =

عدد الأسهم قبل الزيادة

$$١٣٠ \text{ ل.س} = \frac{٦٠٠٠٠٠٠٠ + ٢٠٠٠٠٠٠٠}{٢٠٠٠٠٠}$$

حق الملكية قبل الزيادة + قيمة الأسهم الجديدة

القيمة الحسابية للسهم بعد الزيادة =

عدد الأسهم بعد الزيادة

$$١٢٨ = \frac{(١٠٠٠٠٠٠ \text{ سهم} \times ١٢٤) + ٢٦٠٠٠٠٠٠}{١٠٠٠٠٠٠ + ٢٠٠٠٠٠٠}$$

من ثم فإن ثمن حق الأفضلية = ١٢٨ - ١٣٠ = ٢ ل.س

وهو مقدار ما يخسره المساهم القديم عن كل سهم يملكه، وبما أن الأسهم الجديدة عددها ١٠٠٠٠٠٠ سهم والقيمة ٢٠٠٠٠٠٠ سهم فكل مساهم الحق بالاكنتاب على سهم واحد

مقابل سهمين قديمين يملكهما، فإن ثمن بيع حق الأفضلية عن كل سهم من الإصدار الجديد حتى يعوض المساهم القديم خسارته هو $2 \times 2 = 4$ ل.س.

٢. تكملة ميزان المراجعة:

أرصدة مدينة	أرصدة دائنة	اسم الحساب
٧٩٨٨٥٠٠٠	٣٧٩٨٥٠٠٠	مجموع سابق
—	٣٠٠٠٠٠٠٠	رأس المال
	١٠٠٠٠٠٠٠	قرض السندات ٨٪
—	٥٠٠٠٠٠٠	علاوة إصدار السندات
—	٢٤٠٠٠٠٠٠	علاوة إصدار الأسهم
١٠٠٠٠٠٠٠	—	المساهمين قسط رابع اصدار ثان
٨٠٨٨٥٠٠٠	٨٠٨٨٥٠٠٠	المجموع

توضيحات حول إكمال ميزان المراجعة:

- ✓ رأس المال = ٢٠٠٠٠٠٠٠٠ عند التأسيس + ١٠٠٠٠٠٠٠٠ الزيادة = ٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠
- ✓ مصاريف التأسيس تستهلك بالكامل ١٠٠٠٠٠٠٠٠ في أول سنة بدء التشغيل (تظهر عند اعداد أول ميزانية لتأسيس الشركة المساهمة في ٢٠١٥ وتستهلك بالكامل في نهاية عام ٢٠١٦ بإقفالها في د/ الأرباح والخسائر في ٢٠١٦/١٢/٣١)

٣. إعداد حسابي المتاجرة والأرباح والخسائر عن الفترة المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١

مدین دائن د/ المتاجرة في ٢٠١٧/١٢/٣١

٤٢٠٠٠٠٠	إلى د/ بضاعة أول مدة	٣٨٠٠٠٠٠	من د/ بضاعة آخر المدة
٢٢٥٠٠٠٠٠	إلى د/ مشتريات	٢٤٠٠٠٠٠٠	من د/ مبيعات
١٣٠٠٠٠٠	إلى د/ مر. مبيعات	٩٦٠٠٠٠٠	من د/ مر. مشتريات
١٢٠٠٠٠٠	إلى د/ مصاريف مشتريات		
٢٨٠٠٠٠٠	إلى د/ م. بيع وتوزيع		
١٥٣٠٠٠٠٠	إلى د/ أ. خ (مجل ربح)		
٢٨٧٦٠٠٠٠		٢٨٧٦٠٠٠٠	

مدین	د/ الأرباح والخسائر	دائن
١٦٠٠٠٠	د/ قسط استهلاك عقارات	من د/ متاجرة (مجمّل ربح)
٢٠٠٠٠٠	د/ قسط استهلاك آلات	من د/ إيجار دائن
١٠٠٠٠٠	د/ قسط استهلاك أثاث	الرصيد صافي الخسارة
١١٥٠٠٠	د/ مصاريف إنارة ومياه	
٢١٠٠٠٠	د/ رسوم مالية	
٧٦٠٠٠٠	د/ رواتب	
٥٢٥٠٠٠	د/ فائدة قرض السندات	
٢٠٧٠٠٠٠		٢٠٧٠٠٠٠

الأصول	الميزانية كما هي في ٢٠١٧/١٢/٣١	الخصوم
أصول ثابتة	٣٨١٠٠٠٠٠	حقوق الملكية
عقارات ٨٠٠٠٠٠٠		رأس المال ٣٠٠٠٠٠٠٠
م. أه. عقارات (٢٨٠٠٠٠٠)		٣٠٠٠٠٠٠ سهم
آلات ٤٠٠٠٠٠٠		- خسائر الدورة (٣٠٠٠٠٠٠)
م. أه. آلات (٣٥٠٠٠٠٠)		احتياطي قانوني ٨٤٠٠٠٠٠
أثاث ١٠٠٠٠٠٠		
م. أه. أثاث (١٥٠٠٠٠٠)		التزامات
أصول متداولة	١٦٦٧٠٠٠٠	قرض سندات ٧٪ ١٠٠٠٠٠٠٠
بضاعة آخر مدة ٣٨٠٠٠٠٠٠		علاوة إ. السندات ٤٢٥٠٠٠٠
مدینون ٤١٠٠٠٠٠٠		دائنون ٤٦٥٠٠٠٠٠
م. د. م. فيها (١٠٠٠٠٠٠)		أوراق دفع ١٥٩٥٠٠٠٠
أوراق قبض ٢٥٥٠٠٠٠٠	٧٨٠٠٠٠٠	أرصدة دا. أخرى
مصرف ٢٨١٠٠٠٠٠٠		رسوم مستحقة ٦٠٠٠٠٠
صندوق ٣٨٨٠٠٠٠٠		إيجار مقدم ١٢٠٠٠٠٠
أرصدة م. أخرى ١٠٠٠٠٠٠٠		فا. سندات مستحق ٦٠٠٠٠٠٠
مساهمون ق. رابع		
المجموع ٥٥٥٥٠٠٠٠	٥٥٥٥٠٠٠٠	المجموع

توضيحات حول بعض عناصر حساب أ. خ والميزانية:

- أعباء الاستهلاك عن الأصول الثابتة تحسب عن هذا العام وفق النسب المحددة وتقل في حساب أ. خ وتضاف على مجمع الاستهلاك السابق وتعرض في الميزانية مطروحة من الأصول العائدة لها.

فمثلاً تستهلك العقارات بنسبة ٢٪ سنوياً، فيكون:

$$\text{عبء أو قسط الاستهلاك السنوي} = ٨٠٠٠٠٠٠ \times ٢\% = ١٦٠٠٠٠$$

تحمل على حساب أ. خ وتضاف على مجمع الاستهلاك السابق وقدره ١٢٠٠٠٠

• رسوم مالية:

الرصيد في ميزان المراجعة ١٥٠٠٠٠ (المدفوع فعلاً) يضاف إليه مستحقة ٦٠٠٠٠ (واردة في المعلومات الجرد) على مبدأ الاستحقاق فيصبح مجموع ٢١٠٠٠٠ وهو نصيب السنة المالية ٢٠١٧، يقل في حساب أ. خ، أما الرسوم المالية المستحقة فتعرض في الميزانية (أرصدة دائنة أخرى)

• فائدة قرض السندات ٨٪ وعلاوة إصدار السندات:

المستحق على السنة المالية ٢٠١٧ عن الفترة من ٤/١ حتى ٢٠١٧/١٢/١٣ (٩ أشهر) $= ١٠٠٠٠٠٠ \times ٨\% \times ١٢/٩ = ٦٠٠٠٠٠$ فوائد مستحقة وغير مدفوعة تثبت بقيد تسوية ويتم عرضها في الميزانية (ضمن أرصدة دائنة أخرى).

نصيب السنة المالية الكاملة من علاوة إصدار السندات $= ٥٠٠٠٠٠ \div ٥ = ١٠٠٠٠٠$

نصيب عام ٢٠١٧ (عن ٩ أشهر من ٤/١ - ١٢/٣١) $= ١٠٠٠٠٠ \times ١٢/٩ = ١٣٣٣٣٣$

يقل في حساب الفائدة ورصيد حساب الفائدة (٥٢٥٠٠٠) يقل في حساب أ. خ

يبقى رصيد علاوة إصدار السندات ٤٢٥٠٠٠ يظهر في الميزانية

• إيجار دائن:

الرصيد في ميزان المراجعة ٣٦٠٠٠٠ (المقبوض فعلاً)، ونصيب السنة كما ورد في معلومات الجرد ٢٤٠٠٠٠، إذاً هناك مبلغ ١٢٠٠٠٠ مقبوض مقدماً ينزل من

الإيجار باعتباره إيجار مقبوض مقدماً ويظهر في الميزانية ضمن الأرصدة الدائنة الأخرى ويقل رصيد حساب الإيجار وقدره ٢٤٠٠٠٠ (نصيب السنة) في حساب أ.خ

• الاحتياطي القانوني:

رصيده السابق كما ورد في ميزان المراجعة ٦٠٠٠٠٠٠٠ ويضاف إليه علاوة إصدار الأسهم من الإصدار الثاني وقدرها ٢٤٠٠٠٠٠٠ فيصبح رصيد الاحتياطي القانوني ٨٤٠٠٠٠٠٠ كما يظهر في الميزانية.



أسئلة الفصل السادس وتمارينه

أولاً: الأسئلة

١. ما هي البيانات المالية السنوية التي يتوجب على مجلس إدارة الشركة المساهمة المغفلة العامة نشرها؟
٢. عرف قائمة الدخل وبين نماذج إعدادها.
٣. عرف الاحتياطي وبين الهدف من تكوين الاحتياطيات.
٤. عدد خصائص الاحتياطيات.
٥. عدد أنواع الاحتياطيات وحدود معدلاتها وفق قانون الشركات في سورية.
٦. بين الفروق بين الاحتياطي الإجباري والاحتياطي الاختياري من حيث تشكيلهما واستعمالهما.
٧. ما هو الفرق بين حساب الأرباح والخسائر وحساب توزيع الأرباح والخسائر من حيث طبيعة العناصر التي تدرج في كل منهما.
٨. ما هو مقدار الاحتياطي الإجباري والاحتياطي الاختياري وتعويضات مجلس الإدارة حسب قانون الشركات السوري.
٩. ما هي الحسابات الختامية التي تعدها الشركات المساهمة المغفلة التجارية؟
١٠. ما هي الحسابات الختامية التي تعدها الشركات المساهمة المغفلة الصناعية؟
١١. ما هي القوائم البديلة التي تعدها الشركات المساهمة المغفلة؟
١٢. عدد أنواع الأسهم الممتازة التي يقع امتيازها على الأرباح وشرح امتياز كل نوع منها.
١٣. ما هي أشكال إعداد الميزانية العمومية (قائمة المركز المالي)؟
١٤. أجب بعبارة صح أو خطأ على كل من العبارات التالية:
 - أ. لا يجوز أن تعد الشركة المساهمة المغفلة ميزانيتها إلى في نهاية السنة المالية التي تتوافق مع نهاية السنة الميلادية.
 - ب. يتوجب على الشركات المساهمة المغفلة في سورية تنظيم حساباتها وتدقيقها وحفظ سجلاتها ودفاترها وفق معايير المحاسبة والتدقيق الدولية.

- ج. الهدف من إعداد حساب التشغيل في الشركات الصناعية هو استخراج ثمن تكلفة ما تم صنعه من المنتجات خلال فترة معينة.
- د. تُعد قائمة الدخل بديلاً عن الحسابات الختامية والميزانية في الشركات المساهمة المغفلة.
- هـ. تعد حساب توزيع الأرباح والخسائر خطة تبين كيفية توزيع الأرباح التي حققتها الشركة خلال الفترة المالية.
- و. تعتبر ضريبة الدخل على أرباح الشركات عبئاً واجب التحميل على مهما كانت نتيجة أعمال السنة.
- ز. تبلغ مكافأة أعضاء مجلس الإدارة ٥٪ من الإيرادات كحد أقصى.
- ح. في الشركات المساهمة يجوز بموافقة الهيئة العامة للشركة الاستمرار في اقتطاع ١٠٪ من الأرباح الصافية لصالح الاحتياطي الإجمالي (القانوني) حتى يبلغ مجموع الاقتطاعات لهذا الاحتياطي كامل رأس المال.
- ط. يمكن للهيئة العامة في الشركات المساهمة أن تقرر توزيع الجزء غير المستعمل من الاحتياطي الاختياري أو أي جزء منه كأرباح للمساهمين.
- ي. إذا كانت الأسهم الممتازة مجمعة الأرباح ولم تسمح أرباح الشركة في سنة ما بحصول أصحابها على عائد أسهمهم، فلا يسقط حقهم بالعائد المحدد بل يدور للأعوام التالية حتى يحصلوا عليه.

ثانياً: التمارين غير المحولة

تمرين (١):

- في ٢٠١٦/١٢/٣١ بلغ صافي الربح في إحدى الشركات المساهمة المغفلة ٢٥٠٠٠٠٠٠ ل.س وتقرر توزيعها وفق الأسس التالية:
- (١) تقدر الضريبة على أرباح الشركة بمبلغ ٣٥٠٠٠٠٠ ل.س.
 - (٢) يحسب احتياطي إجباري بنسبة ١٠٪ من الربح الصافي.
 - (٣) يحسب احتياطي اختياري بنسبة ٢٠٪ من الربح الصافي.
 - (٤) تحسب تعويضات أعضاء مجلس الإدارة بنسبة ٤٪ من الربح الصافي.
 - (٥) يوزع الباقي على المساهمين بنسبة ما يملك كل مساهم.

المطلوب:

١. إعداد قائمة توزيع الأرباح المقترحة من قبل مجلس الإدارة.

٢. تسجيل قيود اليومية اللازمة.

٣. تصوير حساب توزيع الأرباح والخسائر.

تمرين (٢)

حققت إحدى الشركات المساهمة عام ٢٠١٥ ربحاً صافياً قدره ١٤٠٠٠٠٠٠ ل.س. فإذا علمت أن معدل الضريبة على أرباح هذه الشركة هو ١٤٪، وأنه تقرر توزيع الربح كما يلي:

(١) يحتجز ١٠٪ من صافي الربح لحساب الاحتياطي الإجمالي.

(٢) يحتجز ١٥٪ من صافي الربح لاحتياطي الطوارئ.

(٣) تحسب تعويضات لأعضاء مجلس الإدارة بمعدل ٥٪ من الربح الصافي.

(٤) يوزع مبلغ ٦٠٠٠٠٠٠ ل.س من الربح على المساهمين ويحتجز الباقي منه.

المطلوب:

- إعداد قائمة توزيع الأرباح المقترحة، وتسجيل القيود اللازمة لتوزيع الأرباح.

تمرين (٣)

يبلغ رأس مال إحدى الشركات المساهمة المغفلة الصناعية ٢٠٠٠٠٠٠٠ ل.س، وكانت نتيجة أعمالها لعام ٢٠١٥ ربحاً صافياً قدره ٤٥٠٠٠٠٠ ل.س قبل الضريبة، ويبلغ معدل الضريبة على أرباح الشركة ١٤٪. وقد قرر مجلس الإدارة توزيع الأرباح كما يلي:

١. يحسب احتياطي إجباري (قانوني) بنسبة ١٠٪ من الربح الصافي.

٢. يحسب احتياطي توسع صناعي بنسبة ١٠٪ من الربح الصافي واحتياطي طوارئ بنسبة ٨٪ من الربح الصافي.

٣. تبلغ تعويضات أعضاء مجلس الإدارة وفق النظام الأساسي للشركة ٥٠٠٠٠ ل.س للعضو و ١٠٠٠٠٠ ل.س لرئيس المجلس، علماً أن عددهم ٥ بما فيهم الرئيس على ألا تتجاوز المكافأة الحدود القانونية لها.

٤. يوزع على المساهمين أرباحاً بمعدل ١٠٪ من القيمة الاسمية للسهم وتدور باقي الأرباح إلى العام القادم. المطلوب:

- إعداد قائمة توزيع الأرباح المقترحة وتسجيل القيود اللازمة لتوزيع الأرباح.

تمرين (٤)

يتألف رأس مال إحدى الشركات المساهمة المغفلة من ٢٠٠٠٠٠٠ سهماً ممتازاً ٨٪، ٢٠٠٠٠٠٠ سهماً عادياً، بقيمة اسمية ١٠٠ ل.س للسهم الواحد، وقد بلغت الأرباح القابلة للتوزيع على المساهمين في هذه الشركة خلال ثلاث سنوات كما يلي:

٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥
٨٥٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠

وقد قامت الشركة بتوزيع جميع الأرباح في السنوات الثلاث. المطلوب:

بيان كيفية توزيع الأرباح على المساهمين حسب كل من الافتراضين الآتيين:

١. أن الأسهم الممتازة غير مجمعة الأرباح وغير مشاركة في الأرباح.

٢. أن الأسهم الممتازة مجمعة الأرباح وغير مشاركة في الأرباح.

تمرين (٥)

يتألف رأس المال في إحدى الشركات المساهمة المغفلة من ٤٠٠٠٠٠٠ سهماً عادياً، و ٢٠٠٠٠٠٠ سهماً ممتازاً ٨٪ غير مجمعة الأرباح مع حق المشاركة في الأرباح. وفي ٢٠١٧/١٢/٣١ بلغت الأرباح القابلة للتوزيع على المساهمين في هذه الشركة ٩٢٠٠٠٠٠ ل.س. المطلوب:

بيان كيفية توزيع الأرباح على مساهمي الأسهم الممتازة والعادية وذلك حسب كل من الافتراضين التاليين:

١. أن حق المشاركة في الأرباح للأسهم الممتازة مطلق

٢. أن حق المشاركة في الأرباح للأسهم الممتازة بحدود ١٢٪ لعائد السهم.

تمرين (٦)

يبلغ رأس مال إحدى الشركات المساهمة المغفلة ٥٠٠٠٠٠٠٠ ل.س مؤلف من ٣٠٠٠٠٠٠ سهماً عادياً، و ٢٠٠٠٠٠٠ سهماً ممتازاً ٥٪ مجمعة الأرباح ومشاركة في الربح.

وقد بلغت الأرباح القابلة للتوزيع في هذه الشركة: ٤٠٠٠٠٠ ل.س لعام ٢٠١٦، و ٦٦٠٠٠٠٠ ل.س لعام ٢٠١٧، وقد قامت الشركة بتوزيع الأرباح على المساهمين كلا العامين أصولاً.

المطلوب: بيان كيفية توزيع الأرباح على المساهمين لعام ٢٠١٧، حسب كل من الافتراضين الآتيين:

١. أن حق المشاركة في الأرباح للأسهم الممتازة مطلق.
٢. أن حق المشاركة في الأرباح للأسهم الممتازة بحدود ١٠٪.

تمرين (٧)

إليك نتائج أعمال إحدى الشركات المساهمة المغفلة لثلاث سنوات:

عام ٢٠١٥ خسارة ١٤٥٠٠٠٠ ل.س
عام ٢٠١٦ ربح قابل للتوزيع على المساهمين ٢٨٥٠٠٠٠ ل.س
عام ٢٠١٧ ربح قابل للتوزيع على المساهمين ٤٢٠٠٠٠٠ ل.س
فإذا علمت أن رأس مال هذه الشركة ٤٠٠٠٠٠٠٠ ل.س مقسم إلى ٢٥٠٠٠٠٠
سهماً عادياً و ١٥٠٠٠٠٠ سهماً ممتازاً ٦٪ مجمعة الأرباح ومشاركة في الربح بحدود ١٠٪
المطلوب:

بيان كيفية توزيع الأرباح على المساهمين في الأعوام الثلاثة.

تمرين (٨)

يتكون رأس مال إحدى الشركات المساهمة المغفلة من ٣٠٠٠٠٠٠ سهماً عادياً و ٢٠٠٠٠٠٠ سهماً ممتازاً ٦٪، القيمة الاسمية للسهم ١٠٠ ل.س.
في عام ٢٠١٦ بلغ الربح القابل للتوزيع على المساهمين ٧٥٠٠٠٠٠ ل.س،
وتقرر عدم توزيع الأرباح وتحويلها لحساب الأرباح المحتجزة.
في عام ٢٠١٧ بلغ الربح القابل للتوزيع على المساهمين ٦٢٠٠٠٠٠٠ ل.س،
وقررت الجمعية العامة للشركة توزيع الأرباح بالكامل على المساهمين أصولاً.
المطلوب:

- بيان كيفية توزيع الأرباح بين الأسهم العادية والأسهم الممتازة وفق كل من الفرضيات الآتية:

١. أن الأسهم الممتازة غير مجمعة وغير مشاركة في الأرباح.
٢. أن الأسهم الممتازة مجمعة وغير مشاركة في الأرباح.
٣. أن الأسهم الممتازة غير مجمعة و مشاركة في الأرباح دون أية حدود.
٤. أن الأسهم الممتازة غير مجمعة ومشاركة في الأرباح بحدود ٨٪.
٥. أن الأسهم الممتازة مجمعة و مشاركة في الأرباح دون أية حدود.
٦. أن الأسهم الممتازة مجمعة ومشاركة في الأرباح بحدود ٨٪.

تمرين (٩)

في ٢٠١٦/١/١ تأسست شركة مساهمة مغفلة برأس مال قدره ٣٦٠٠٠٠٠٠ ل.س، مقسم إلى ٣٦٠٠٠٠ سهماً عادياً، القيمة الاسمية للسهم ١٠٠ ل.س، وقد أكتتب المؤسسون بثلاث الأسهم وسددوا قيمتها دفعة واحدة، كما طرحت باقي الأسهم للاكتتاب العام، فاكتتب بها المساهمون وسددوا القيمة دفعة واحدة.

وفي ٢٠١٧/١/١ أصدرت الشركة المساهمة ١٨٠٠٠٠ سهماً لزيادة رأسمالها بقيمة اسمية ١٠٠ ل.س وسعر إصدار ١١٠ ل.س للسهم الواحد، وتضمن شروط الاكتتاب تسديد قيمة السهم كما يلي:

٤٠ ل.س عند الاكتتاب مع العلاوة حتى ٢٠١٧/١/٣١.

٣٠ ل.س عند التخصيص في ٢٠١٧/٤/١.

٣٠ ل.س قسط ثالث في ٢٠١٧/٧/١.

١٠ ل.س قسط رابع تحت الطلب اعتباراً من ٢٠١٨/١/١٥.

وقد تم الاكتتاب على ٢٧٠٠٠٠ سهماً، فخصت الأسهم بين المكتتبين نسبياً وحجزت الزيادة المدفوعة عند الاكتتاب لتخصم من القسط الثاني.

عند تحصيل القسط الثاني سدد جميع المساهمين ما عليهم من أقساط عدا المساهم علاء الذي تأخر سداد القسط عن الأسهم التي خصت وقدرها ٤٠٠٠ سهماً، كما أن المساهم ناصر سدد مقدماً القسط الثالث عن أسهمه المخصصة له، علماً أنه أكتتب على ٧٥٠٠ سهماً.

عند تحصيل القسط الثالث سدد جميع المساهمين ما عليهم إضافة إلى المساهم علاء الذي سدد ما تأخر عنه في القسط الثاني.

وفي ٢٠١٧ / ١٢ / ٣١ استخرجت الأرصدة الآتية من دفاتر الشركة المساهمة:

أرصدة مدينة	أرصدة دائنة	اسم الحساب
٢٢٥٠٠٠٠٠	-	مبانٍ
٤٠٠٠٠٠٠	-	أثاث
٢٤٥٠٠٠٠٠	٣٦٤٠٠٠٠٠	مشتريات ، مبيعات
٢١٦٠٠٠٠٠	-	مصرف
٦٦٠٠٠٠٠	-	بضاعة أول المدة
٧٠٠٠٠٠	١١٦٠٠٠٠	مردودات مبيعات، مردودات مشتريات
٨٥٤٠٠٠٠	٥٤٠٠٠٠٠	مدينون ، دائنون
١٢٠٠٠٠٠	-	رسوم جمركية على المشتريات
٤٥٠٠٠٠٠	٣٧٠٠٠٠٠	أوراق مالية ، أوراق دفع
٨٧٠٠٠٠	-	عمولة وكلاء بيع
٨٠٠٠٠	٨٠٠٠٠	ديون معدومة، فوائد دائنة
١٧٠٠٠٠٠	-	الصندوق
٣٠٠٠٠٠٠	-	رواتب وأجور
١٦٨٠٠٠٠	٤٦٠٠٠٠	مصاريف إدارية، إيرادات أوراق مالية
٣٠٠٠٠	٤٤٠٠٠٠	حسم ممنوح ، حسم مكتسب
٤٠٠٠٠٠	-	سلف لأعضاء مجلس الإدارة
-	١٤٠٠٠٠	م.د.م. فيها
-	١٢٠٠٠٠	مخصص هبوط أسعار أوراق مالية
١٠١٩٠٠٠٠٠	٤٧٩٠٠٠٠٠	المجموع

وعند الجرد ظهرت المعلومات التالية:

- بلغت قيمة بضاعة آخر المدة بسعر التكلفة ٩٥٠٠٠٠٠ ل.س، ويبلغ سعرها في السوق ٩٨٠٠٠٠٠ ل.س.
- تستهلك المباني بمعدل ٢٪ والأثاث ١٠٪ سنوياً اعتباراً من ٢٠١٧/١/١.
- عند جرد الصندوق ظهر نقص بمبلغ ٥٠٠٠٠ ل.س، اعتبر أمين الصندوق مسؤولاً عنه وتعهد بسداده لاحقاً.

- هناك دين معدوم قدره ٤٠٠٠٠ ل.س، وتقرر تكوين مخصص للديون المشكوك فيها بنسبة ٤٪ من المدينين.
- قدرت القيمة السوقية للأوراق المالية بمبلغ ٤٦٠٠٠٠٠ ل.س.
- يوجد خلاف بين الرصيد الدفترى لحساب المصرف والرصيد الوارد في كشف المصرف قدره ٦٠٠٠٠٠ ل.س يخص شيكاً حررته الشركة لأمر أحد الموردين وصرفه المصرف، إلا أنه لم يسجل في دفاتر الشركة.
- هناك مصروفات إدارية مستحقة وغير مدفوعة قدرها ٢٣٠٠٠٠ ل.س.

المطلوب:

١. إثبات قيود اليومية اللازمة لتكوين الشركة المساهمة وزيادة رأس المال.
٢. تكملة ميزان المراجعة.
٣. إعداد حساب المتاجرة وحساب الأرباح والخسائر وحساب توزيع الأرباح والخسائر، وذلك في ٢٠١٧/١٢/٣١ علماً بأن الربح يوزع كما يلي:
 - ✓ تبلغ ضريبة الدخل على الأرباح ١٢٠٠٠٠٠ ل.س.
 - ✓ يقتطع احتياطي إجباري بمعدل ١٠٪ من الأرباح الصافية.
 - ✓ يقتطع احتياطي اختياري بمعدل ٢٠٪ من الأرباح الصافية.
 - ✓ تحسب تعويضات أعضاء مجلس الإدارة بمعدل ٥٪ من الأرباح الصافية.
 - ✓ تحتجز باقي الأرباح وتدور للعام القادم.
٤. إعداد الميزانية العمومية للشركة المساهمة في ٢٠١٧/١٢/٣١.
٥. إعداد القوائم البديلة (قائمة الدخل وقائمة المركز المالي).

تمرين (١٠)

- في ٢٠١٧/١/١ تأسست شركة مساهمة مغفلة برأس مال قدره ٦٠٠٠٠٠٠٠ ل.س، موزع إلى ٦٠٠٠٠٠٠ سهماً تم الاكتتاب بها كما يلي:

(١) خصص ٢٠٠٠٠٠ سهماً لحيازة شركة التضامن التي يملكها عضوين من المؤسسين (طاهر وسامر) والتي كانت ميزانيتها في ٢٠١٧/١٢/٣١ كما يلي:

أصول	ميزانية شركة التضامن	خصوم
المباني ٧٥٠.٠٠٠	رأس مال طاهر ١١٥٠.٠٠٠	
الآلات ٤٠٠.٠٠٠	رأس مال سامر ١١٥٠.٠٠٠	
الأثاث ١٥٠.٠٠٠	حساب جاري طاهر ١٥٠.٠٠٠	
بضاعة ٩٠٠.٠٠٠	حساب جاري سامر ١٠٠.٠٠٠	
مدينون ٦٥٠.٠٠٠	دائنون ٦٠٠.٠٠٠	
أوراق القبض ٤٠٠.٠٠٠	أوراق الدفع ٣٠٠.٠٠٠	
المصرف ٣٠٠.٠٠٠	م. د. م. فيها ٤٠٠.٠٠٠	
	إنارة ومياه مستحقة ٦٠.٠٠٠	
٣٥٥.٠٠٠	٣٥٥.٠٠٠	

وقد تم الاتفاق أن تحوز الشركة المساهمة على جميع أصول شركة التضامن ما عدا النقدية بالقيم التالية:

المباني ٨٠٠.٠٠٠، الآلات ٢١٠.٠٠٠، الأثاث ٨٠٠.٠٠٠، البضاعة ٧٠٠.٠٠٠، المدينون ٥٨٠.٠٠٠، أوراق قبض ٣٨٠.٠٠٠. وتتعهد الشركة المساهمة بجميع التزامات ما عدا الإنارة والمياه المستحقة.

(٢) اكتتب باقي المؤسسين على ٢٠٠٠٠٠ سهماً نقدياً، وسددوا القيمة دفعة واحدة.

(٣) طرحت باقي الأسهم للاكتتاب العام وطلبت القيمة على قسطين متساويين،

• الأول يسدد عند الاكتتاب.

• والثاني في ٢٠١٧/٢/١.

• فتم الاكتتاب على ٢٥٠.٠٠٠ سهماً، فخصصت بين المساهمين بالتناسب وحولت الزيادة في الاكتتاب إلى قسط التخصيص، كما وسدد قسط التخصيص في موعده دون تأخير.

وفي ٢٠١٧ / ١٢/٣١ استخرجت الأرصدة الآتية من دفاتر الشركة:

أرصدة مدينة	أرصدة دائنة	اسم الحساب
٤٢٥٠٠٠٠٠	٥٧٢٠٠٠٠٠	مشتريات - مبيعات
٦٥٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠	مردودات مبيعات - مردودات مشتريات
٢٢٥٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠٠	مدینون - دائنون
٤٠٠٠٠٠		مصاريف بيع وتوزيع
١٩٥٠٠٠٠		مصاريف إدارية مختلفة
٥٥٠٠٠٠		عمولة وكلاء شراء
٨٠٠٠٠٠		ديون معدومة
٥٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠	حسم ممنوح - حسم مكتسب
٩٠٠٠٠٠٠	٥٥٠٠٠٠٠	أوراق قبض - أوراق دفع
	٢٦٠٠٠٠	فوائد حساب جاري
٢١٠٠٠٠٠		رواتب وأجور
١٠٠٠٠٠٠٠		أوراق مالية
٢٦٠٠٠٠		مصاريف آجیو
٢٢٦٠٠٠٠٠		المصرف
١١٣٨١٠٠٠٠	٧٢٣١٠٠٠٠	المجموع

وتضمنت معلومات الجرد في ٢٠١٦/١٢/٣١ ما يلي:

- قدرت بضاعة آخر المدة بسعر التكلفة بمبلغ ١١٣٠٠٠٠٠ ل.س
- تحسب اهتلاكات الأصول الثابتة اعتباراً من ٢٠١٧/١/١ وفق النسب التالية: المباني ٥٪، الآلات ١٠٪، الأثاث ١٢.٥٪ سنوياً
- عند الجرد أعدم دين مقداره ٥٠٠٠٠٠ ل.س وتقرر تكوين مخصص للديون المشكوك فيها بنسبة ٥٪ من المدينين.
- هناك مصاريف بيع وتوزيع مستحقة قدرها ٥٠٠٠٠ ل.س.
- هناك رواتب وأجور مدفوعة مقدماً قدرها ٣٠٠٠٠٠ ل.س.
- تبلغ إيرادات الأوراق المالية المستحقة وغير المقبوضة ٣٦٠٠٠٠ ل.س، كما إن القيمة السوقية للأوراق المالية تبلغ ٩٢٠٠٠٠٠ ل.س.

- تقرر تكوين مخصص للأجيو، علماً بأن متوسط استحقاق أوراق القبض أربعة أشهر، ومعدل الحسم ١٠٪ سنوياً.

المطلوب:

١. إثبات قيود اليومية اللازمة لتكوين الشركة المساهمة.
٢. تكملة ميزان المراجعة.
٣. إعداد حساب المتاجرة وحساب الأرباح والخسائر وحساب توزيع الأرباح والخسائر عن المدة المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١، علماً بأن الربح يوزع كما يلي:
 - تحسب ضريبة الدخل على الأرباح بمعدل ١٥٪.
 - يقتطع احتياطي إجباري بمعدل ١٠٪ من الأرباح الصافية.
 - يقتطع احتياطي اختياري بمعدل ٢٠٪ من الأرباح الصافية.
 - تحسب تعويضات أعضاء مجلس الإدارة بمعدل ٥٪ من الأرباح الصافية.
 - يوزع على المساهمين أرباحاً بمقدار ٨ ل.س لكل سهم ويحتجز باقي الربح.
٤. إعداد الميزانية العمومية للشركة المساهمة في ٢٠١٧/١٢/٣١.
٥. إعداد القوائم البديلة (قائمة الدخل وقائمة المركز المالي).

الفصل السابع

التصفية في الشركات المساهمة المغفلة

المبحث الأول

انحلال الشركات المساهمة المغفلة وتصفيتها

إن حل الشركة وتصفيتها حدثان مختلفان ومتلازمان، إذ يكون الأول مقدمة للثاني، فعند اتخاذ القرار بحل الشركة تكون علاقتها بالغير ما تزال مستمرة، وغالباً ما تكون هناك عمليات مادية قيد الانجاز وعلاقات مالية مع الغير مدنية ودائنة، كما أنه قد يكون هناك ضرورة لاستمرار ممارسة الشركة لنشاطها الاقتصادي لحين حل أو اصر علاقاتها مع الغير، من تصفية عقود شراء مواد أولية وبضائع، وإنجاز عقود بيع مبرمة مع العملاء مازالت الشركة ملزمة بتنفيذها أو تسويتها، وقروض لم يحن أجلها بعد وتحتاج إلى تسوية، إضافة إلى كثير من الأمور القانونية والمالية المعلقة؛ وبالتالي فإن حل هذه الشركة لا يعني زوال شخصيتها المعنوية مباشرة بل تستمر هذه الشركة بشخصيتها المعنوية بالقدر اللازم حتى تسوية كل أعمال الشركة وإنهاء علاقتها بالغير، أي حتى نهاية التصفية.

وعلى هذا الأساس تدخل الشركة بعد اتخاذ قرار حلها في دور جديد هو دور التصفية حيث تقوم بتنفيذ عقودها المبرمة سابقاً وتحصل ديون الشركة من المدينين، وتقوم ببيع موجوداتها وبتسديد التزاماتها تجاه الغير وتنتهي بتسديد حقوق المساهمين من فائض التصفية. ولا تزول الشخصية المعنوية للشركة المساهمة المغفلة إلا بانتهاء كل عمليات التصفية وانتهاء كل علاقات الدائنية والمديونية ومن ثم يعود كل من المساهمين مستقلاً كما كان قبل تكوين الشركة^(١).

مفهوم تصفية الشركة المساهمة وأسبابها:

يقصد بالتصفية إنهاء النشاط الاقتصادي للشركة وزوال وجودها المادي من خلال بيع أصولها وتحصيل ديونها وسداد التزاماتها من جهة، وزوال شخصيتها المعنوية من خلال توزيع المتبقي من أموال التصفية بين المساهمين من جهة أخرى، أي زوال كل المقومات المادية والقانونية لوجود الشركة.

(١) زواتي، عبد الكريم، قلعه جي، سامي، ١٩٩٣، المحاسبة في شركات الأشخاص من الناحيتين العلمية والعملية، الطبعة الثانية، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

وتستعمل أموال وموجودات وحقوق الشركة في تسوية الالتزامات المترتبة عليها وفق الترتيب الآتي^١:

١. نفقات التصفية وأتعاب المصفي.
 ٢. المبالغ المستحقة على الشركة للخزينة العامة.
 ٣. المبالغ المستحقة على الشركة للعاملين فيها.
 ٤. الديون المستحقة على الشركة لغير المساهمين فيها.
- يوزع ما تبقى من أموال وموجودات الشركة (فائض التصفية) فيما بين المساهمين بنسبة حصة كل منهم في رأس المال (عدد الأسهم التي يملكها كل مساهم)، مع مراعاة وجود أسهم ممتازة ذات حق في أولوية استرداد رأس المال عند التصفية.
- أما عن أسباب وحالات حل الشركة المساهمة المغفلة وتصفياتها فهي الأسباب نفسها التي تقضي بحل وتصفية الشركات بكافة أنواعها (شركات الأشخاص وشركات الأموال)، والتي وردت في المادة (١٨) من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ تاريخ ٢٠١١/٢/١٤ وهي:
١. انقضاء المدة المحددة للشركة.
 ٢. انتهاء المشروع موضوع الشركة.
 ٣. اتفاق الشركاء على حل الشركة.
 ٤. شهر إفلاس الشركة.
 ٥. حل الشركة بحكم قضائي .
 ٦. اندماج الشركة في شركة أخرى.
 ٧. نقص عدد المؤسسين أو المساهمين عن الحد الأدنى المحدد قانوناً وعدم تصحيح وضع الشركة خلال مهلة ستة أشهر من تاريخ الإنذار الذي توجهه وزارة الاقتصاد والتجارة.

^١ - قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ تاريخ ٢٠١١/٢/١٤، المادة (٢٥).

شهر تصفية الشركة^(١):

١. يجب على المصفين شهر قرار تصفية الشركة وقرار تعيينهم سواء كان اختيارياً أو بموجب قرار قضائي لدى أمانة سجل التجارة خلال مدة أقصاها ثلاثة أيام من صدور هذا القرار.

٢. يقوم أمين السجل وعلى نفقة الشركة بالإعلان عن تصفية الشركة وأسماء المصفين في الجريدة الرسمية وفي صحيفتين يوميتين ولمرتين وذلك خلال مدة أقصاها أسبوع من تاريخ شهر قرار الحل أو تعيين المصفي.

٣. يجب على المصفي تبليغ قرار تصفية الشركة المساهمة إلى هيئة الأوراق خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدور قرار التصفية.

٤. يجب أن تشير جميع الأوراق والمراسلات والإيصالات والإنذارات الصادرة عن الشركة إلى أنها شركة قيد التصفية.

الإجراءات المصاحبة لانقضاء الشركة المساهمة المغفلة وتصفيتها

هناك مجموعة من الأعمال والإجراءات الخاصة بالشركة المساهمة قيد التصفية والتي أوجب قانون الشركات الالتزام بها تتمثل فيما يلي^٢:

١. تتوقف الشركة عن ممارسة أعمال جديدة اعتباراً من تاريخ شهر قرار حلها في سجل الشركات.

٢. يضع أمين السجل إشارة قيد التصفية على سجل الشركة.

٣. تنقضي سلطة الجهة المكلفة بإدارة أعمال الشركة عند حلها ولكن يجب عليها الاستمرار في عملها لحين تعيين مصف للشركة وتسلمه لمهامه.

٤. يمثل المصفي الشركة أمام الغير اعتباراً من تاريخ شهر قرار تعيينه.

٥. يحق للمصفي دعوة الهيئة العامة للاجتماع لإقرار المواضيع اللازمة لتصفية الشركة.

٦. يستمر مفتش الحسابات في وظيفته طيلة فترة التصفية وينضم إليه خبير محاسبي تعينه المحكمة لمراقبة أعمال التصفية في حال كان تعيين المصفي بحكم قضائي.

٧. تكون في فترة التصفية التصرفات التالية باطلة:

^١ - قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ تاريخ ٢٠١١/٢/١٤، المادة (٢١).

^٢ - قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ تاريخ ٢٠١١/٢/١٤، المواد (٢٢ - ٢٣).

- أ. إبرام عقود باسم الشركة للاستمرار بعملها.
- ب. أي تصرف من شأنه إنقاص أموال الشركة ما لم توافق عليه الهيئة العامة للشركة المساهمة المغفلة.
- الانتهاء من أعمال التصفية^(١):

١. يقدم المصفي ميزانية نهائية للهيئة العامة حسب الحال، ويتضمن الأعمال والإجراءات التي قام بها لإتمام عملية التصفية ونصيب كل مساهم في توزيع موجودات الشركة.
٢. يقوم مدقق الحسابات في الشركة المساهمة بإعداد تقرير عن الحسابات التي قدمها المصفي ويعرضه على الهيئة العامة للشركة لأخذ موافقتها فإذا وافقت يتم إعلان براءة ذمة المصفي وإلا تقدمت باعتراضها على الحسابات أمام المحكمة.

المصفي وواجباته في الشركة المساهمة:

- يتم تعيين المصفي بموجب عقد الشركة أو بقرار صادر عن الهيئة العامة وفقاً للأصول والأغلبية المقررة لصدور قرارات الهيئة العامة العادية للشركة. فإذا لم يتم التعيين وفقاً لما سلف ذكره يتم تعيينه من قبل المحكمة المختصة بناءً على طلب صاحب المصلحة أو من قبل المحكمة التي قضت بجل الشركة، ويكون قرار محكمة القاضي بتعيين المصفي مبرماً^(٢).

- يتم الإعلان بوسائل الإعلان المعروفة عن تصفية الشركة وعن المصفي، ويعدّ المصفي وكيلاً للشركة وليس لدائنيها، وسلطته إما أن تكون مطلقة أو تكون مقيدة، فإذا كانت سلطته مطلقة جاز له التصرف في جميع الأمور المتعلقة بالتصفية حسبما يراه مناسباً، أما في حال السلطة المقيدة فيتوجب عليه العودة إلى الجهة التي عينته (الهيئة العامة أو المحكمة) في بعض الأمور التي تحددها هذه الجهة، كبيع بعض الأصول الثابتة، أو منح الحسومات للمدينين.

- وفي الواقع العملي يقوم المصفي بجرد موجودات والتزامات الشركة بتاريخ التصفية وإعداد قائمة بهذه الموجودات والتزامات، ثم يتم إنجاز باقي إجراءات التصفية^(٣):

^(١) قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ تاريخ ٢٠١١/٢/١٤، المادة (٢٧).

^(٢) قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ تاريخ ٢٠١١/٢/١٤، المادة (٢٠).

^(٣) قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ تاريخ ٢٠١١/٢/١٤، المادة (٢٤).

١. يتم تسليم المصفي دفاتر الشركة وسجلاتها ومستنداتها وأوراقها وأموالها وجميع أصولها وينظم سجلات خاصة بعملية التصفية تتضمن ما للشركة من مطالب وما عليها من التزامات، ويحق لأي من المساهمين الاطلاع على سجلات التصفية المذكورة آنفاً.
٢. إذا تجاوزت مدة التصفية عاماً واحداً وجب على المصفي أن يضع الميزانية السنوية ويتولى نشرها في صحيفتين يوميتين على الأقل.
٣. يجب على المصفي خلال ثلاثة أشهر من تاريخ شهر تعيينه نشر إعلان في صحيفتين ولمرتتين على الأقل يتضمن دعوة الدائنين لمراجعة مقر الشركة وبيان دين كل منهم وعنوانه خلال مهلة تسعين يوماً من تاريخ الإعلان الأول.
٤. في حال عدم تقديم أي دائن للشركة بمطالبته خلال المهلة المحددة في الفقرة السابقة، جاز له بعد انقضاء هذه المهلة وقبل انتهاء التصفية تقديم مطالبته، على أن تصبح مرتبة هذه المطالبة بعد مرتبة الدائنين الذين تقدموا بمطالبتهم خلال المهلة المنصوص عليها في قانون الشركات.
٥. مع مراعاة أي قيد يفرضه هذا المرسوم التشريعي أو ينص عليه عقد الشركة أو نظامها الأساسي يقوم المصفي بالأعمال اللازمة لتحصيل ما للشركة من ديون في ذمة الغير أو في ذمة الشركاء ووفاء ما عليها من الديون وحسب الأولوية المقررة قانوناً كما يقوم المصفي بإنجاز أعمال الشركة العالقة وتنفيذ العقود القائمة قبل التصفية دون أن يكون له القيام بأعمال جديدة باسمها.
٦. يجوز للمصفي تعيين الخبراء اللزمين لمساعدته في أعمال التصفية.
٧. يكون للمصفي الصلاحية لتمثيل الشركة أمام المحاكم في الدعاوى المقامة من الشركة أو عليها واتخاذ أي إجراء احترازي للمحافظة على مصالحها وتوكيل المحامين باسم الشركة.
٨. لا يجوز للمصفي قبل الحصول على موافقة الهيئة العامة للشركة أن يعقد أي تسوية مع دائني الشركة نيابة عنها أو أن يتخلى عن أي تأمين أو ضمان مقرر لمصلحتها أو أن يبيع موجوداتها وأموالها ومشاريعها صفقة واحدة.
٩. إذا تعدد المصفون تتخذ قراراتهم بالإجماع فيما بينهم ما لم تنص وثيقة تأسيس الشركة أو قرار تعيينهم على أغلبية معينة.

مما تقدم يمكن حصر واجبات المصفي فيما يلي:

١. إنهاء العمليات التي باشرت بها الشركة ولم تنته حتى تاريخ التصفية، خاصة إذا كان إيقاف أو إلغاء هذه العمليات سيلحق ضرراً كبيراً بالشركة، كإتمام تنفيذ عقود البيع والتوريد المعلقة على شرط جزئي يوجب دفع غرامة مالية كبيرة في حال إلغاء هذه العقود.

٢. بيع أصول الشركة، وتحصيل الديون وملاحقة المساهمين بالأقساط غير المدفوعة، أي تحويل جميع ما تملكه الشركة المساهمة إلى نقود لإمكان توزيعها على المساهمين بعد وفاء الديون، ويمكن أن يجري بيع أصول الشركة بالمزاد العلني أو بالبيع المباشر، وفق الصلاحيات الممنوحة للمصفي.

٣. تمثيل الشركة أمام المحاكم وملاحقة الدعاوى القضائية باسم الشركة.

٤. دفع الديون المترتبة على الشركة اتجاه الغير.

٥. التصرف بأموال الشركة المتجمعة من بيع الأصول وتحصيل الديون، على أساس أولويات السداد المحددة قانوناً كما يلي:

- أ. مصاريف التصفية وأتعاب المصفي.
- ب. الديون المترتبة على الشركة للخزانة العامة كالضرائب والرسوم والغرامات.
- ج. رواتب وأجور وتعويضات العاملين في الشركة.
- د. ديون الشركة اتجاه الغير، وتكون الأولوية في السداد للديون المربوطة برهن أصول الشركة.
- هـ. حقوق المساهمين في الفائض من أموال التصفية، وذلك حسب ما تؤول إليه نتيجة التصفية، مع مراعاة وجود أسهم ممتازة ذات الأولوية باسترداد رأس المال، وفي حال كانت نتيجة التصفية عجزاً فإن المسؤولية المحدودة للمساهمين تسقط عنهم واجب سداذه، أي أن المساهم مسؤول عن خسائر الشركة بمقدار حصته في رأس مال الشركة فقط.

ونشير هنا إلى أنه عند وجود قرض برهن أحد أصول الشركة فإنه يعالج بمعزل عن قواعد السداد السابقة، حيث إنه يتم سداد القرض من الأموال المحصلة من بيع الأصل المرهون، وفي حالة عدم كفاية الأموال المحصلة من البيع لسداد القرض، يعامل الباقي من القرض معاملة الدين العادي (يحول إلى دين عادي).

تنظيم حسابات التصفية: ينظم المصفي حسابات خاصة بالتصفية ويثبت فيها جميع عمليات التصفية ذات الأثر المالي وفق قواعد وأصول محددة، وبعد انتهاء أعمال التصفية يضع المصفي ميزانية نهائية يحدد فيها نصيب كل مساهم من فائض التصفية، ويعرضها أمام الهيئة العامة للمساهمين بعد تدقيقها من قبل مدققي الحسابات. فإذا وافقت الهيئة على تقرير المفتشين والميزانية المرفقة يتقرر إبراء ذمة المصفي.

المبحث الثاني

المعالجة المحاسبية لتصفية الشركة المساهمة المغفلة

لا تختلف المعالجة المحاسبية للتصفية في الشركات المساهمة المغفلة عنها في شركات التضامن والتوصية، سوى في اختلاف مسميات بعض الحسابات المستخدمة نتيجة لطبيعة الهيكل التنظيمي لها. ففي الشركات المساهمة المغفلة يستخدم حساب المساهمين في تجميع وتصفية حقوق المساهمين عند التصفية بدلاً من حساب رأس مال الشركاء، أو حساب جاري الشركاء في شركات الأشخاص، ولعل أهم ما يتطلب معالجة خاصة عند التصفية في الشركات المساهمة المغفلة أمران هما:

الأول: وجود أسهم ممتازة يقع امتيازها على الأرباح أو على رأس المال (أولوية استرداد رأس المال أو القيمة الاسمية للسهم عند التصفية) أو كلا الامتيازين معاً، الأمر الذي يتطلب مراعاة حقوق الامتياز للأسهم الممتازة عند توزيع حقوق المساهمين (رأس المال والاحتياطيات والأرباح المدورة والخسائر المتراكمة) وذلك حسب نوع الامتياز، على النحو الذي سيمر معنا بالتفصيل.

الثاني: وجود قرض السندات مضمون بأحد أصول الشركة أو بعضها، والمشكلة هنا أن إشارة الرهن على الأصول لا ترفع عنها إلا إذا سدد القرض، ولكن في بعض الأحيان لا تتوفر النقدية الكافية لسداد القرض وعليه فلن تستطيع الشركة سداد القرض إلا بعد بيع الأصول المرهونة، ولكن حتى تستطيع بيعها يتوجب رفع إشارة الرهن عنها، ولحل هذه المشكلة هنا يتدخل طرف ثالث ليكون ضامناً للطرفين فيبيع الأصل بواسطته أو بمعرفته بعد رفع إشارة الرهن عنه ويسدد القرض لأصحابه - سواء أكان قرض سندات أم قرضاً مصرفياً أو لأي جهة أخرى - ويرد الباقي للشركة المقترضة مالكة الأصل المرهون، والطرف الثالث يمكن أن يكون جهة حكومية أو مصرف خاصاً.

هذه الإجراءات تتطلب معالجة محاسبية خاصة للقرض برهن الأصول عند تصفية الشركة، بحيث يعالج القرض والأصل المرهون بمعزل عن باقي الأصول والالتزامات.

ويمكن معالجة القرض برهن الأصول عند التصفية بطريقتين:

الطريقة الأولى: استخدام حساب رهن القرض

وتشمل خطوات العمل ما يلي - بفرض حالة قرض السندات برهن:

- (١) يفتح حساباً خاصاً يسمى حساب رهن قرض السندات ويقفل فيه قرض السندات.
- (٢) يقفل حساب الأصل المرهون (أصل ثابت أو أصل متداول) في حساب رهن قرض السندات بصافي قيمته الدفترية أي بعد إقفال مجمع الاستهلاك أو المخصص للأصل المرهون إن وجد.
- (٣) يباع الأصل المرهون ويثبت ثمن البيع في حساب رهن القرض
- (٤) يدفع القرض كاملاً إذا كان ثمن بيع الأصل يكفي لذلك، ويثبت المبلغ في حساب رهن القرض، أما إذا كان المبلغ المحصل من بيع الأصل لا يكفي لسداد القرض يحول الباقي من القرض إلى دين عادي، لأن الضمان سقط عنه بزوال الضمان (الأصل المرهون)، وبالتالي يعامل معاملة الديون العادية (الدائنون، أوراق الدفع، قروض بدون ضمان) خاصة في قسمة الغرماء عندما لا تكفي أموال الشركة لسداد جميع الديون.
- (٥) يرصد حساب رهن القرض ويرحل الرصيد (سواء كان مديناً أو دائناً) إلى حساب التصفية أو نتيجة التصفية.

ويظهر حساب رهن القرض (قرض السندات مثلاً) كما يلي:

مدين	د/ رهن قرض السندات	دائن
xxx	إلى د/ الأصل (المرهون)	من د/ قرض السندات
xxx	إلى د/ المصرف (سداد القرض)	من د/ المصرف (ثمن البيع)
xxx	إلى د/ الدائنين *	
xxx	(رصيد) إلى د/ التصفية	(رصيد) من د/ التصفية
xxx		xxx

* حساب الدائنين الوارد في حساب رهن قرض السندات يمثل المبلغ المحول إلى حساب الدائنين، وهو الفرق بين مبلغ القرض وثمان بيع الأصل عندما يكون اقل من القرض.

الطريقة الثانية: معالجة القرض والأصل المرهون بدون استخدام حساب رهن القرض بموجب هذه الطريقة يعالج الأمر بقيدتين كما يلي:

(١) تثبت عملية بيع الأصل المرهون أصولاً مع إقفال مجمع الاستهلاك للأصل أو مخصصه ومع إثبات ربح أو خسارة بيع الأصل في حساب التصفية (أو نتيجة التصفية)

(٢) تثبت عملية سداد القرض، وفي حال عدم كفاية ثمن بيع الأصل لسداد القرض يحول الفرق إلى دين عادي (إلى حساب الدائنين) ويعامل معاملة الديون من غير ضمان في سداده.

ونحن نرى بأن **الطريقة الثانية** أسهل وتؤدي نفس الغرض وتوفر الجهد والوقت لذلك سوف نعتمدها في منهجنا هذا.

وعلى سبيل الذكر والإيضاح نسوق المثال التالي حول استخدام حساب رهن القرض خاصة وأنها وردت في أكثر من مرجع وكتاب.

مسألة (١)

أظهرت حسابات إحدى الشركات عندما تقرر تصفيتها ما يلي:

٤٠٠٠٠٠٠	قرض سندات برهن العقارات
٧٠٠٠٠٠٠	عقارات (مرهونة لصالح قرض السندات)
٢٥٠٠٠٠٠	مجمع اهتلاك العقارات

المطلوب:

إثبات قيود اليومية لمعالجة تسديد قرض السندات وتصوير حساب رهن قرض السندات وفق الافتراضين الآتيين:

١. بيعت العقارات المرهونة بمبلغ ٣٨٠٠٠٠٠٠ ل.س.
٢. بيعت العقارات المرهونة بمبلغ ٥٠٠٠٠٠٠٠ ل.س.

الحل:

- إقفال قرض السندات في حساب رهن قرض السندات

من د/ قرض سندات	٤٠٠٠٠٠٠	
إلى د/ رهن قرض السندات	٤٠٠٠٠٠٠	

- إقفال حساب العقارات في حساب رهن قرض السندات

من مذكورين		٢٥٠٠٠٠٠
د/ مجمع اهتلاك العقارات		
د/ رهن قرض السندات		٤٥٠٠٠٠٠
إلى د/ العقارات	٧٠٠٠٠٠٠	

- بيع العقارات:

١. الافتراض الأول: ثمن البيع ٣٨٠٠٠٠٠٠ ل.س

• بيع العقارات وإثبات الثمن لحساب رهن القرض

من د/ المصرف	٣٨٠٠٠٠٠٠	
إلى د/ رهن قرض السندات	٣٨٠٠٠٠٠٠	

• سداد قرض السندات بمقدار المبلغ المحصل من بيع العقارات وتحويل الباقي إلى حساب الدائنين

من د/ رهن قرض السندات	٤٠٠٠٠٠٠	
إلى مذكورين		
د/ المصرف	٣٨٠٠٠٠٠٠	
د/ الدائنين (الفرق)	٢٠٠٠٠٠٠	

• ترحيل رصيد حساب رهن قرض السندات إلى حساب التصفية (خسارة):

من د/ التصفية (أو نتيجة التصفية)	٧٠٠٠٠٠٠	
إلى د/ رهن قرض السندات	٧٠٠٠٠٠٠	

ويظهر حساب رهن قرض السندات حسب الافتراض الأول كما يلي:

مدین	د/ رهن قرض السندات	دائن
٤٥٠٠٠٠٠	إلى د/ العقارات	من د/ قرض السندات
٤٠٠٠٠٠٠	إلى مذكورين	من د/ المصرف (ثمن البيع)
	٣٨٠٠٠٠٠ د/ مصرف	(رصيد) من د/ التصفية
	٢٠٠٠٠٠ د/ دائنين	
٨٥٠٠٠٠٠	٨٥٠٠٠٠٠	

٢. الافتراض الثاني: ثمن البيع ٤٠٠٠٠٠٠

• بيع العقارات وإثبات الثمن لحساب رهن القرض

٥٠٠٠٠٠٠	من د/ المصرف
٥٠٠٠٠٠٠	إلى د/ رهن قرض السندات

• سداد كامل مبلغ قرض السندات (لأن ثمن بيع العقارات يغطي القرض):

٤٠٠٠٠٠٠	من د/ رهن قرض السندات
٤٠٠٠٠٠٠	إلى د/ المصرف

• ترحيل رصيد حساب رهن قرض السندات إلى حساب التصفية (ربح):

٥٠٠٠٠٠٠	من د/ رهن قرض السندات
٥٠٠٠٠٠٠	إلى د/ التصفية (أو نتيجة التصفية)

ويظهر حساب رهن قرض السندات حسب الافتراض الثاني كما يلي:

مدین	د/ رهن قرض السندات	دائن
٤٥٠٠٠٠٠	إلى د/ العقارات	من د/ قرض السندات
٤٠٠٠٠٠٠	إلى د/ مصرف	من د/ المصرف (ثمن البيع)
٥٠٠٠٠٠٠	(رصيد) إلى د/ التصفية	
٩٠٠٠٠٠٠	٩٠٠٠٠٠٠	

مسألة (٢) نفترض نفس معطيات المثال السابق

المطلوب: إثبات قيود اليومية اللازمة للتصفية دون استخدام حساب رهن قرض السندات وحسب كل من الافتراضين السابقين بالنسبة لثمن البيع

الحل:

١. الافتراض الأول: إثبات بيع العقارات بثمن ٣٨٠٠٠٠٠ ل.س:

من مذكورين		
د/ مجمع اهتلاك الأصل	٢٥٠٠٠٠٠	
د/ المصرف (ثمن البيع)	٣٨٠٠٠٠٠	
د/ التصفية (أو نتيجة التصفية)	٧٠٠٠٠٠	
إلى د/ العقارات	٧٠٠٠٠٠٠	

- سداد قرض السندات بمقدار المبلغ المحصل من بيع العقارات وتحويل الباقي إلى

حساب الدائنين

من د/ قرض السندات	٤٠٠٠٠٠٠	
إلى مذكورين		
د/ المصرف	٣٨٠٠٠٠٠	
د/ الدائنين (الفرق)	٢٠٠٠٠٠	

٢. الافتراض الثاني إثبات بيع العقارات: ثمن البيع ٥٠٠٠٠٠٠

من مذكورين		
د/ مجمع اهتلاك الأصل	٢٥٠٠٠٠٠	
د/ المصرف (ثمن البيع)	٥٠٠٠٠٠٠	
إلى مذكورين		
د/ العقارات	٧٠٠٠٠٠٠	
د/ التصفية (أو نتيجة التصفية)	٥٠٠٠٠٠٠	

- سداد قرض السندات (ثمن البيع يغطي القرض)

من د/ قرض السندات	٤٠٠٠٠٠٠	
إلى د/ المصرف	٤٠٠٠٠٠٠	

إن محور عملية التصفية هو بيان أرباح التصفية وخسائرها وتوزيع فائض التصفية على المساهمين مع مراعاة امتياز الأسهم الممتازة إن وجدت، ولغاية تحديد أرباح أو

خسائر التصفية يستخدم حساب خاص تختلف تسميته ومضمونه وطريقة المعالجة فيه باختلاف الطريقة التي تصفى بها الشركة، فهناك طريقتان أو أسلوبان للتصفية هما:

١. التصفية دفعة واحدة (التصفية السريعة).

٢. التصفية التدريجية (التصفية البطيئة).

أولاً: التصفية السريعة

تستخدم هذه الطريقة عادة عند بيع أصول الشركة دفعة واحدة أو على شكل مجموعات، وذلك خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً، ومن هنا جاءت تسميتها بالتصفية السريعة، ولا يعني ذلك أبداً أنها تتم التصفية بليلية وضحاها، بل تحتاج عادةً إلى وقت يطول أو يقصر حسب نوع الأصول وعددها وتوزيعها الجغرافي.

ومن الأفضل استخدام حساب المصرف للعمليات النقدية من مقبوضات ومدفوعات متعلقة بالتصفية مما يساهم في فرض رقابة أفضل بمشاركة جهة ثالثة هي المصرف، لذلك يودع المصفي أموال الصندوق في حساب الشركة لدى المصرف، ويترك بعض النقدية للمصروفات الثرية والبسيطة في أثناء التصفية.

يستخدم في التصفية السريعة حساب التصفية كحساب يظهر أرباح أو خسائر التصفية، وتتلخص إجراءاتها بما يلي:

(١) تقفل جميع أصول الشركة عدا النقدية في حساب التصفية كما تقفل مجموعات الاستهلاك لها ومخصصاتها كما يلي:

من د/ التصفية إلى مذكورين	xxx	
د/ الأصول الثابتة (بمفرداتها)	xxx	
د/ الأصول المتداولة (بمفرداتها)	xxx	
من مذكورين		
د/ مجموعات استهلاك الأصول الثابتة	xxx	
د/ مخصصات الأصول المتداولة	xxx	
إلى د/ التصفية	xxx	

(٢) يثبت بيع الأصول والمبلغ المحصل من الديون دفعة واحدة في حساب التصفية:

من د/ المصرف (ثمن الأصول)	xxx	xxx
إلى د/ التصفية	xxx	

(٣) يثبت دفع مصاريف التصفية (تشمل أتعاب المصفي والمصاريف اللازمة للتصفية) وتقل في حساب التصفية:

من د/ مصاريف التصفية	xxx	xxx
إلى د/ المصرف	xxx	
من د/ التصفية	xxx	xxx
إلى د/ مصاريف التصفية	xxx	

(٤) يثبت أي مصروف يظهر أثناء التصفية (أو خسارة) ويقل في حساب التصفية ويثبت أي إيراد أو أي ربح يتحقق أثناء التصفية ويقل في حساب التصفية.

• إثبات دفع المصروف (الذي يظهر أثناء التصفية) وإقاله:

من د/ مصروف...	xxx	xxx
إلى د/ المصرف	xxx	
من د/ التصفية	xxx	xxx
إلى د/ مصروف...	xxx	

• إثبات قبض الإيراد (الذي يظهر أثناء التصفية) وإقاله:

من د/ المصرف	xxx	xxx
إلى د/ الإيراد...	xxx	
من د/ الإيراد...	xxx	xxx
إلى د/ التصفية	xxx	

(٥) تسدد ديون الشركة حسب أولويتها وإثبات أي تنازل طوعي من قبل الدائنين أو حسم مكتسب في حساب التصفية، فإذا كانت النقدية لا تكفي لسداد الديون عدّ الفرق تنازلاً حكماً وأثبت في حساب التصفية، و كما يراعى المعالجة الخاصة بسداد القروض بضمان الأصول كما سبق بيانه :

من د/ الدائنين / آ. دفع/ قرض إلى مذكورين د/ المصرف د/ التصفية (التنازل أو الحسم)	xxx xxx xxx	xxx

٦) ترحل جميع حقوق المساهمين من رأس مال واحتياطيات وأرباح أو خسائر مدورة، إضافة إلى أرباح أو خسائر التصفية (رصيد حساب التصفية) إلى حساب المساهمين الذي تصفى فيه حقوقهم، مع مراعاة وجود أسهم ممتازة بامتياز على الأرباح أو على رأس المال (أولوية استرداد رأس المال عند التصفية):

من مذكورين د/ رأس المال د/ احتياطيات د/ أرباح مدورة (محتجزة) إلى د/ المساهمين	xxx xxx xxx xxx	xxx
من د/ المساهمين إلى د/ خسائر مدورة (متراكمة)	xxx	xxx

• إذا كان رصيد حساب التصفية دائماً (نتيجة التصفية ربح) يقل الرصيد في حساب المساهمين بالقيد:

من د/ التصفية إلى د/ المساهمين	xxx xxx	xxx

• أما إذا كان رصيد حساب التصفية مديناً (نتيجة التصفية خسارة) فيكون القيد:

من د/ المساهمين إلى د/ التصفية	xxx xxx	xxx

٧) يسدد للمساهمين رصيد حسابهم ويمثل فائض التصفية أي الفائض من الأموال بعد إنهاء التصفية، ويلاحظ هنا تطابق رصيد حساب المصرف مع رصيد حساب المساهمين، ويكون قيد السداد:

من د/ المساهمين إلى د/ المصرف	xxx xxx	xxx

وبشكل تحوي حسابات التصفية الأساسية (د/ التصفية، و د/المساهمين، ود/المصرف) العناصر المدرجة في كل منهم كما يلي:

مدین	د/ التصفية	دائن
xxx	جميع الأصول (عدا النقدية)	الاقتلاكات والمخصصات
xxx	مصاريف التصفية	ثمن بيع الأصول
xxx	مصاريف تظهر أثناء التصفية	التنازل من الدائنين
xxx	رصيد ربح (إلى د/المساهمين)	إيرادات تظهر أثناء التصفية
xxx		رصيد خسارة (من د/ المساهمين)
xxx		xxx

مدین	د/ المساهمين	دائن
xxx	الخسائر المتراكمة أو المدورة	رأس المال
xxx	خسائر التصفية (إلى د/التصفية)	احتياطات
xxx	الرصيد (إلى د/ المصرف)	أرباح محتجزة أو مدورة
xxx		أرباح التصفية (من د/التصفية)
xxx		xxx

مدین	د/ المصرف	دائن
xxx	رصيد (قبل التصفية)	المبالغ المدفوعة لسداد الديون
xxx	النقدية المحولة من الصندوق	مصاريف التصفية
xxx	ثمن بيع الأصول	مصاريف تظهر أثناء التصفية
xxx	إيرادات تظهر أثناء التصفية	الرصيد (من د/ المساهمين)
xxx		xxx

مسألة (٣)

كانت ميزانية إحدى الشركات المساهمة المغفلة عندما تقرر تصفيتها كما يلي:

أصول	الميزانية في ٢٠١٧/١/١	خصوم
	١٩٠٠٠٠٠٠ عقارات	رأس المال
١٦٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠٠ - م. اهتلاك	١٨٠٠٠٠٠٠ سهماً ١٠٠×
	٢٥٠٠٠٠٠٠ أثاث	٩٠٠٠٠٠٠٠ احتياطي قانوني
٢٠٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠٠ - م. اهتلاك	٤٥٠٠٠٠٠٠٠ احتياطي اختياري
٩٣٠٠٠٠٠٠	بضاعة	٣٠٠٠٠٠٠٠٠ أرباح محتجزة
	٣٦٠٠٠٠٠٠٠ مدينون	٦٥٠٠٠٠٠٠٠ قرض مصرفي
٣٤٠٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠٠ - م.د.م. فيها	٢٤٠٠٠٠٠٠٠ دائنون
٢١٠٠٠٠٠٠٠	أوراق قبض	١٦٠٠٠٠٠٠٠ رواتب مستحقة
١٢٢٠٠٠٠٠٠٠	مصرف	
٤٥٠٠٠٠٠٠٠٠		٤٥٠٠٠٠٠٠٠٠

وتم تعيين مصفي فقام بما يلي:

(١) باع العقارات والأثاث والبضاعة بمبلغ ٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ل.س، وحصل من المدينين وأوراق القبض ٥٠٠٠٠٠٠٠٠ ل.س

(٢) سدد التزامات الشركة أصولاً بعد تنازل الدائنين عن ٢٠٠٠٠٠٠٠٠ ل.س. فإذا علمت أن مصاريف التصفية بلغت ٥٠٠٠٠٠٠٠ ل.س.

المطلوب: إثبات قيود اليومية اللازمة للتصفية، وتصوير حساباتها اللازمة.

الحل: بما أن بيع الأصول تم بمجموعات فتستخدم التصفية السريعة كما يلي:

٣٦٥٠٠٠٠٠٠٠	من د/ التصفية
	إلى مذكورين
١٩٠٠٠٠٠٠٠	د/ عقارات
٢٥٠٠٠٠٠٠٠	د/ أثاث
٩٣٠٠٠٠٠٠٠	د/ بضاعة
٣٦٠٠٠٠٠٠٠	د/ مدينين
٢١٠٠٠٠٠٠٠	د/ أ. قبض
	إقفال الأصول في حساب التصفية

من مذكورين		
د/ مجمع اهتلاك عقارات		٣٠٠٠٠٠٠
د/ مجمع اهتلاك أثاث		٥٠٠٠٠٠
د/ م. د. م. فيها		٢٠٠٠٠٠
إلى د/ التصفية	٣٧٠٠٠٠٠	
إقفال مجمع اهتلاكات الاصول والمخصصات		
في حساب التصفية		
من د/ المصرف		٣٥٠٠٠٠٠٠
إلى د/ التصفية	٣٥٠٠٠٠٠٠	
إثبات ثمن بيع الأصول في حساب التصفية		
من د/ مصاريف التصفية		٥٠٠٠٠٠٠
إلى د/ المصرف	٥٠٠٠٠٠٠	
من د/ التصفية		٥٠٠٠٠٠٠
إلى د/ مصاريف التصفية	٥٠٠٠٠٠٠	
إقفال مصاريف التصفية في د/ التصفية		
من د/ الرواتب المستحقة		١٦٠٠٠٠٠٠
إلى د/ المصرف	١٦٠٠٠٠٠٠	
دفع الرواتب المستحقة		
من د/ قرض مصرفي		٦٥٠٠٠٠٠٠
إلى د/ المصرف	٦٥٠٠٠٠٠٠	
سداد القرض المصرفي		
من د/ دائنين		٢٤٠٠٠٠٠٠
إلى مذكورين		
د/ المصرف	٢٢٠٠٠٠٠٠	
د/ التصفية (التنازل)	٢٠٠٠٠٠٠	
سداد الدائنين وإثبات تنازلهم عن ٢٠٠٠٠٠٠		

من مذكورين		
د/ رأس المال		١٨٠٠٠٠٠٠
د/ احتياطي قانوني		٩٠٠٠٠٠٠
د/ احتياطي اختياري		٤٥٠٠٠٠٠
د/ أرباح محتجزة		٣٠٠٠٠٠٠
إلى د/ المساهمين	٣٤٥٠٠٠٠٠	
ترحيل حقوق المساهمين إلى حساباتهم		
من د/ التصفية		١٩٠٠٠٠٠
إلى د/ المساهمين	١٩٠٠٠٠٠	
ترحيل ربح التصفية إلى حساب المساهمين		
من د/ المساهمين		٣٦٤٠٠٠٠٠
إلى د/ المصرف	٣٦٤٠٠٠٠٠	
سداد المستحق للمساهمين (رصيد حسابهم)		

وتظهر الحسابات الأساسية اللازمة للتصفية (التصفية والمصرف، والمساهمين) كما يلي:

مدین	د/التصفية	دائن
إلى مذكورين	من مذكورين	
د/عقارات	د/ م. اهتلاك عقارات	١٩٠٠٠٠٠٠
د/ أثاث	د/ م. اهتلاك أثاث	٢٥٠٠٠٠٠٠
د/ بضاعة	د/ م. د. م. فيها	٩٣٠٠٠٠٠٠
د/ مدينين	من د/ المصرف	٣٦٠٠٠٠٠٠
د/ أ. قبض	من د/ الدائنين	٢١٠٠٠٠٠٠
إلى د/ م. التصفية		٥٠٠٠٠٠٠٠
إلى د/المساهمين(رصيد)		١٩٠٠٠٠٠٠
		٣٨٩٠٠٠٠٠٠

مدین	د/المصرف	دائن
١٢٢٠٠٠٠٠	رصيد ١/١	من د/ م. التصفية
٣٥٠٠٠٠٠٠	إلى د/التصفية	من د/ رواتب مستحقة
		من د/ قرض مصرفي
		من د/ دائنين
		من د/ المساهمين (رصيد)
٤٧٢٠٠٠٠٠		٥٠٠٠٠٠
		١٦٠٠٠٠٠
		٦٥٠٠٠٠٠
		٢٢٠٠٠٠٠
		٣٦٤٠٠٠٠٠
		٤٧٢٠٠٠٠٠

مدین	د/المساهمين	دائن
٣٦٤٠٠٠٠٠	إلى د/المصرف (رصيد)	من مذكورين
		د/ رأس المال
		د/ احتياطي قانوني
		د/ احتياطي اختياري
		د/ أرباح محتجزة
		من د/التصفية
٣٦٤٠٠٠٠٠		١٨٠٠٠٠٠
		٩٠٠٠٠٠٠
		٤٥٠٠٠٠٠
		٣٠٠٠٠٠٠
		١٩٠٠٠٠٠
		٣٦٤٠٠٠٠٠

ثانياً: التصفية التدريجية

وتستخدم هذه الطريقة عندما يتم بيع كل أصل على حده بشكل متفرق ومتباعد زمنياً، لذلك يفضل في هذه الحالة إثبات عملية بيع كل أصل على حده عند وقوعها، وإثبات نتيجتها من ربح أو خسارة في حساب يسمى نتيجة التصفية (أرباح وخسائر التصفية). وكما في حساب التصفية يجعل حساب أرباح وخسائر التصفية (نتيجة التصفية) مديناً بمصاريف التصفية المدفوعة، وأية خسارة تقع أثناء التصفية وأي مصروف يدفع، ودائناً بأي ربح آخر يتحقق خلال التصفية ورصيد هذا الحساب يرحل إلى حساب المساهمين مع باقي حقوقهم (رأس المال، الاحتياطيات، الأرباح المحتجزة أو الخسائر المتراكمة)، ثم تجري تصفية حقوق المساهمين في حساباتهم أصولاً.

وفيما يلي مراحل التصفية التدريجية وقيودها:

(١) بيع كل أصل (أو تحصيله) على حده وإثبات الربح أو الخسارة في حساب نتيجة التصفية (ويسمى أيضاً "حساب أرباح وخسائر التصفية") مع إقفال مجمع الاهتلاك أو المخصص لكل أصل، ومراعاة وجود أصول مرهونة والتي تعالج بنفس الطريقة ولكن يسدد القرض برهن الأصول مباشرة بعد بيع الأصول، أو يستخدم حساب خاص هو حساب رهن القرض ويعالج القرض والأصول المرهونة كما سبق بيانه.

■ إثبات بيع الأصل أو تحصيله في حالة عدم وجود ربح أو خسارة:

من مذكورين		
د/ المصرف (ثمن البيع أو المبلغ المحصل)	xxx	
د/ مجمع استهلاك أو مخصص الأصل	xxx	
إلى د/ الأصل	xxx	

■ إثبات بيع الأصل أو تحصيله في حالة الخسارة:

من مذكورين		
د/ المصرف (ثمن البيع أو المبلغ المحصل)	xxx	
د/ مجمع استهلاك أو مخصص الأصل	xxx	
د/ نتيجة التصفية (أ. خ التصفية)	xxx	
إلى د/ الأصل	xxx	

■ إثبات بيع الأصل أو تحصيله في حالة الربح:

من مذكورين		
د/ المصرف (ثمن البيع أو المبلغ المحصل)	xxx	
د/ مجمع استهلاك أو مخصص الأصل	xxx	
إلى مذكورين		
د/ الأصل	xxx	
د/ نتيجة التصفية (أ. خ التصفية)	xxx	

(٢) يثبت دفع مصاريف التصفية وتقل في حساب التصفية:

من د/ مصاريف التصفية	xxx	xxx
إلى د/ المصرف	xxx	
من د/ نتيجة التصفية	xxx	xxx
إلى د/ مصاريف التصفية	xxx	

٣) يثبت أي مصروف يظهر أثناء التصفية (أو أي خسارة)، ويقفل في حساب نتيجة التصفية وكذلك يثبت أي إيراد أو أي ربح يتحقق في أثناء التصفية ويقفل في حساب نتيجة التصفية.

• إثبات دفع المصروف (الذي يظهر أثناء التصفية) وإقاله:

من د/ مصروف...	xxx	xxx
إلى د/ المصرف	xxx	
من د/ نتيجة التصفية	xxx	xxx
إلى د/ مصروف...	xxx	

• إثبات قبض الإيراد (الذي يظهر أثناء التصفية) وإقاله:

من د/ المصرف	xxx	xxx
إلى د/ الإيراد...	xxx	
من د/ الإيراد...	xxx	xxx
إلى د/ نتيجة التصفية	xxx	

• تسدد ديون الشركة حسب أولويتها ويثبت أي تنازل طوعي أو حكومي من قبل الدائنين أو حسم مكتسب في حساب نتيجة التصفية، ويراعى المعالجة الخاصة بسداد القروض بضمان الأصول كما سبق بيانه.

من د/ الدائنين / آ. دفع/ قرض	xxx	xxx
إلى مذكورين	xxx	
د/ المصرف	xxx	
د/ نتيجة التصفية (التنازل)	xxx	

٤) ترحل جميع حقوق المساهمين من رأس مال واحتياطيات وأرباح أو خسائر مدورة، إضافة إلى أرباح أو خسائر التصفية (رصيد حساب نتيجة التصفية) إلى حساب المساهمين، الذي تصفى فيه حقوقهم، مع الأخذ بعين الاعتبار وجود أسهم ممتازة

يقع امتيازها على الأرباح أو على رأس المال (الامتياز في أولوية استرداد رأس المال أو القيمة الاسمية للسهم عند التصفية).

من مذكورين		
د/ رأس المال	xxx	
د/ احتياطات	xxx	
د/ أرباح مدورة (محتجزة)	xxx	
إلى د/ المساهمين	xxx	
من د/ المساهمين		xxx
إلى د/ خسائر مدورة (متراكمة)	xxx	

• إذا كان رصيد حساب نتيجة التصفية دائناً (نتيجة التصفية ربح) يقل الرصيد في حساب المساهمين بالقيد:

من د/ نتيجة التصفية	xxx	
إلى د/ المساهمين	xxx	

• وإذا كان رصيد حساب نتيجة التصفية مديناً (نتيجة التصفية خسارة) فيكون القيد:

من د/ المساهمين	xxx	
إلى د/ نتيجة التصفية	xxx	

٥) يسدد للمساهمين رصيد حسابهم ويمثل المستحق لهم من فائض التصفية، ويلاحظ هنا تطابق رصيد حساب المصرف مع رصيد حساب المساهمين:

من د/ المساهمين	xxx	
إلى د/ المصرف	xxx	

ويظهر حساب نتيجة التصفية كما يلي:

مدین	د/ نتيجة التصفية	دائن
xxx	خسارة بيع أو تحصيل كل أصل	xxx
xxx	مصاريف التصفية	xxx
xxx	مصاريف تظهر أثناء التصفية	xxx
xxx	الرصيد (إلى د/ المساهمين)	xxx
xxx		xxx

مسألة (٤): في ٢٠١٧/١٢/٣١ كانت ميزانية إحدى الشركات المساهمة المغفلة كما يلي:

أصول	الميزانية في ٢٠١٧/١٢/٣١	رأس المال	خصوم
١٥٠٠٠٠٠٠	٢٢٠٠٠٠٠٠	٢٢٠٠٠٠٠	١٠٠ × سهم
٦٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠	احتياطي قانوني	
١٢٠٠٠٠٠	٩٠٠٠٠٠٠	مجمع اهتلاك مبان	
٨٥٠٠٠٠٠	٣٥٠٠٠٠٠	مجمع اهتلاك سيارات	
٢٧٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠	مجمع اهتلاك أثاث	
١٨٠٠٠٠٠	٣٥٠٠٠٠	مخصص د. م. فيها	
٤٦٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	مخصص آجيو	
٥٧٠٠٠٠٠	٩٠٠٠٠٠٠	قرض سندات برهن المباني	
٤٠٠٠٠٠٠	٤٧٠٠٠٠٠	دائنون	
١٠٠٠٠٠٠			
٧٥٠٠٠٠٠			
٥٣٥٠٠٠٠٠	٥٣٥٠٠٠٠٠		

ونظراً لتعثر الشركة تقرر تصفيتها فتم تعيين مصفٍ لهذا الغرض فقام بما يلي:

- (١) باع المباني المرهونة بمبلغ ٧٠٠٠٠٠٠٠ ل.س، والسيارات بمبلغ ٢٠٠٠٠٠٠٠ ل.س، أما الأثاث فلم يتمكن من بيعه بسبب تلفه التام. باع البضاعة بمبلغ ٨٢٠٠٠٠٠٠ ل.س، وحصل من المدينين مبلغ ٢٤٥٠٠٠٠٠ ل.س ومن أوراق القبض مبلغ ١٦٠٠٠٠٠٠ ل.س وباع الأوراق المالية بمبلغ ٤٠٠٠٠٠٠٠ ل.س، واسترد نصف الإيجار المدفوع، وحصل كامل العمولات الدائنة المستحقة
- (٢) دفع مصاريف التصفية التي بلغت ٦٠٠٠٠٠٠ ل.س.
- (٣) سدد التزامات الشركة حسب أولويتها أصولاً.
- (٤) حصل على حسم من الدائنين قدره ٣٠٠٠٠٠٠ ل.س.
- (٥) قام بتسوية حقوق المساهمين أصولاً.

المطلوب:

إثبات قيود اليومية لتصفية الشركة وتصوير حساباتها.

الحل:

- بما أن الأصول بيعت كل على حدة فتستخدم التصفية التدريجية.
- ويفضل البدء بمعالجة قرض سندات برهن المباني مع المباني على النحو الذي تم بيانه سابقاً:

من مذكورين		
د/ مجمع اهتلاك مباني		٩٠٠٠٠٠٠
د/ المصرف		٧٠٠٠٠٠٠
إلى مذكورين		
د/المباني	١٥٠٠٠٠٠٠	
د/ نتيجة التصفية	١٠٠٠٠٠٠	
بيع المباني وإثبات الربح في حساب نتيجة التصفية		
من د/ قرض السندات		٩٠٠٠٠٠٠
إلى مذكورين		
د/المصرف	٧٠٠٠٠٠٠٠	
د/ الدائنون	٢٠٠٠٠٠٠٠	
سداد جزء من قرض السندات بمقدار المحصل من بيع المباني وتحويل الباقي إلى حساب الدائنين		

• إثبات بيع وتحصيل باقي الأصول:

من مذكورين		
د/ مجمع اهتلاك سيارات		٣٥٠٠٠٠٠
د/ المصرف		٢٠٠٠٠٠٠
د/ نتيجة التصفية		٥٠٠٠٠٠
إلى د/السيارات	٦٠٠٠٠٠٠	
بيع السيارات وإثبات الخسارة في د/ نتيجة التصفية		
من مذكورين		
د/ مجمع اهتلاك أثاث		٨٠٠٠٠٠٠
د/ نتيجة التصفية		٤٠٠٠٠٠٠
إلى د/ أثاث	١٢٠٠٠٠٠	
إثبات خسارة الأثاث التالف في حساب نتيجة التصفية		
من مذكورين		
د/ المصرف		٨٢٠٠٠٠٠٠
د/ نتيجة التصفية		٣٠٠٠٠٠٠
إلى د/ البضاعة	٨٥٠٠٠٠٠٠	
بيع البضاعة وإثبات الخسارة في د/ نتيجة التصفية		

من مذكورين د/ م. د. م. فيها د/ المصرف إلى مذكورين د/ مدينين د/ نتيجة التصفية تحصيل أرصدة المدينين وإثبات الربح في حساب نتيجة التصفية	٢٧٠.٠٠٠ ١٠.٠٠٠	٣٥٠.٠٠٠ ٢٤٥٠.٠٠٠
من مذكورين د/ مخصص آجيو د/ المصرف د/ نتيجة التصفية إلى د/ أوراق القبض تحصيل أ. القبض وإثبات الخسارة في د/ نتيجة التصفية	١٨٠.٠٠٠	١٥٠.٠٠٠ ١٦٠.٠٠٠ ٥٠.٠٠٠
من مذكورين د/ المصرف د/ نتيجة التصفية إلى د/ أوراق مالية بيع الأوراق المالية وإثبات الخسارة في حساب نتيجة التصفية	٤٦٠.٠٠٠	٤٠٠.٠٠٠ ٦٠.٠٠٠
من مذكورين د/ المصرف د/ نتيجة التصفية إلى د/ إيجار مدفوع مقدماً تحصيل نصف مبلغ الإيجار المدفوع مقدماً وإثبات باقي المبلغ كخسارة في د/ نتيجة التصفية	٤٠.٠٠٠	٢٠.٠٠٠ ٢٠.٠٠٠
من د/ المصرف إلى د/ عمولات دائنة مستحقة تحصيل كامل مبلغ العمولات الدائنة المستحقة	١٠.٠٠٠	١٠.٠٠٠

• دفع مصاريف التصفية وإقفالها في حساب نتيجة التصفية:

من د/ مصاريف التصفية إلى د/ المصرف	٦٠.٠٠٠	٦٠.٠٠٠

٦٠٠٠٠٠	من د/ نتيجة التصفية	
٦٠٠٠٠٠	إلى د/ مصاريف التصفية	

● سداد الدائنين: ٦٧٠٠٠٠٠٠ بعد التعديل

(٤٧٠٠٠٠٠٠ رصيد سابق + ٢٠٠٠٠٠٠٠ محول من قرض السندات)

٦٧٠٠٠٠٠٠	من د/ دائنين	
	إلى مذكورين	
٦٤٠٠٠٠٠٠	د/ المصرف	
٣٠٠٠٠٠٠	د/ نتيجة التصفية (حسم مكتسب)	
	سداد الدائنين وإثبات الحسم المكتسب في د/ نتيجة التصفية	

● تصفية حقوق المساهمين:

٢٢٠٠٠٠٠٠٠	من مذكورين	
٤٠٠٠٠٠٠٠	د/ رأس المال	
	د/ احتياطي قانوني	
٢٦٠٠٠٠٠٠٠	إلى د/ المساهمين	
	ترحيل رأس المال والاحتياطي إلى حساب المساهمين	
٧٥٠٠٠٠٠٠٠	من د/ المساهمين	
٧٥٠٠٠٠٠٠٠	إلى د/ خسائر متراكمة	
	ترحيل الخسائر المتراكمة إلى حساب المساهمين	
١٤٠٠٠٠٠٠٠	من د/ نتيجة التصفية	
١٤٠٠٠٠٠٠٠	إلى د/ المساهمين	
	ترحيل ربح التصفية إلى حساب التصفية	
١٧٢٥٠٠٠٠٠٠	من د/ المساهمين	
١٧٢٥٠٠٠٠٠٠	إلى د/ المصرف	
	سداد المستحق للمساهمين من فائض التصفية	

مدین	د/نتیجة التصفية	دائن
٥٠.٠٠٠	إلى د/ السيارات	من مذكورين (المباني)
٤٠.٠٠٠	إلى د/ الأثاث	من مذكورين (المدينون)
٣٠.٠٠٠	إلى د/ البضاعة	من د/ الدائنين
٥.٠٠٠	إلى د/ أوراق قبض	(رصيد) من د/ المساهمين
٦.٠٠٠	إلى د/ أوراق مالية	
٢٠.٠٠٠	إلى د/ إيجار مدفوع مقدماً	
٦.٠٠٠	إلى د/ م. التصفية	
٢٦٥.٠٠٠		٢٦٥.٠٠٠

مدین	د/المصرف	دائن
٥٧.٠٠٠	رصيد مدور ١/١	من د/ قرض السندات
٧٠.٠٠٠	إلى مذكورين (المباني)	من د/ م. التصفية
٢٠.٠٠٠	إلى د/ السيارات	من د/ الدائنين
٨٢.٠٠٠	إلى د/ البضاعة	من د/ المساهمين (رصيد)
٢٤٥.٠٠٠	إلى مذكورين (المدينين)	
١٦.٠٠٠	إلى د/ أوراق القبض	
٤٠.٠٠٠	إلى د/ أوراق مالية	
٢.٠٠٠	إلى د/ إيجار مقدم	
١.٠٠٠	إلى د/ عمولات مستحقة	
٣١٢٥.٠٠٠		٣١٢٥.٠٠٠

مدین	د/المساهمين	دائن
٧٥.٠٠٠	إلى د/ خسائر متراكمة	من مذكورين
١٢٥.٠٠٠	إلى د/ نتيجة التصفية	د/ رأس المال
١٧٢٥.٠٠٠	إلى د/ المصرف (رصيد)	د/ احتياطي قانوني
٢٦.٠٠٠		٢٦.٠٠٠

التصفية بوجود أسهم ممتازة

ذكرنا في إجراءات التصفية أنه عند ترحيل حقوق المساهمين إلى حساباتهم يتوجب مراعاة وجود أسهم ممتازة بامتياز يقع على الأرباح، أو بامتياز يقع على رأس المال (أولوية استرداد رأس المال عند التصفية)، أو الامتيازان معاً، فما هي المسائل التي يتوجب مراعاتها عند التصفية بوجود الأسهم الممتازة؟ وما هي حالات المختلفة في هذا الصدد؟ سنحاول توضيح ذلك في المفردات التالية تبعاً لكل نوع من الامتيازات الممكنة.

١. امتياز الأسهم يقع على الأرباح

في هذه الحالة توزع الاحتياطيات والأرباح والخسائر نسبة رأس المال، باستثناء الاحتياطي الاختياري فيكون بكامله من نصيب الأسهم العادية، ويبرر ذلك أن الاحتياطي القانوني يقتطع من الأرباح الصافية قبل توزيع الربح على المساهمين (أسهم عادية وأسهم ممتازة)، ومن ثم من يكون من حق جميع المساهمين على اختلاف أنواع أسهمهم، أما الاحتياطي الاختياري (جميع أنواع الاحتياطيات الاختيارية) فيقتطع عادة بعد توزيع أرباح الأسهم الممتازة بامتياز على الأرباح، وقبل توزيع الأرباح على مساهمي الأسهم العادية، فكأنه يقتطع من أرباحهم، وعليه فمن المنطق، وعرفاً وليس إلزاماً أن يخصص لهم هذا الاحتياطي عند التصفية.

٢. امتياز الأسهم يقع على رأس المال (أولوية استرداد رأس المال عند التصفية)

لمساهمي هذا النوع من الأسهم الممتازة الأولوية في استرداد القيمة الاسمية لأسهمهم (رأس مالهم) قبل مساهمي الأسهم العادية عند تصفية الشركة، ومن الواضح أن أهمية هذا الامتياز تبرز عندما تكون نتيجة التصفية خسارة تتعدى جميع الاحتياطيات وجزءاً من رأس المال، أو وبمعنى آخر عدم كفاية فائض التصفية لسداد كامل رأس المال (رأس مال الأسهم الممتازة والأسهم العادية).

٣. امتياز الأسهم يقع على الأرباح وعلى رأس المال معاً

هذا النوع من الامتياز يجمع بين الامتيازين السابقين ومن ثم يترتب على ذلك:

- تخصيص الاحتياطي الاختياري للأسهم العادية فقط وتوزيع باقي الاحتياطيات والأرباح المدورة أو الخسائر المتراكمة، إضافة إلى أرباح أو خسائر التصفية بنسبة رأس المال بين الأسهم الممتازة والعادية.

- أولوية سداد القيمة الاسمية للأسهم الممتازة (رأس مال الأسهم الممتازة) وذلك في حال عدم كفاية الأموال الباقية (فائض التصفية) لسداد كامل رأس مال الأسهم الممتازة والعادية. ولتوضيح أهمية الامتيازات سابقة الذكر نسوق المسألة الآتية:

مسألة (٥) كانت ميزانية إحدى الشركات المساهمة المغفلة في أثناء تصفيتها كما يلي:

أصول	الميزانية في ٢٠١٧/١٢/٣١	خصوم
١٤٠٠٠٠٠٠	٢٤٠٠٠٠٠٠	رأس المال
١٦٠٠٠٠٠٠		١٢٠٠٠٠ سهم ممتاز ٨٪
٦٠٠٠٠٠٠		١٢٠٠٠٠ سهم عادي
	٨٠٠٠٠٠٠	احتياطي قانوني
	٤٠٠٠٠٠٠	احتياطي اختياري
٣٦٠٠٠٠٠٠	٣٦٠٠٠٠٠٠	

المطلوب:

بيان كيفية توزيع حقوق المساهمين حسب كل من الافتراضات الآتية:

١. امتياز الأسهم الممتازة يقع على الأرباح
٢. امتياز الأسهم الممتازة يقع على رأس المال
٣. امتياز الأسهم الممتازة يقع على الأرباح ورأس المال معاً

الحل:

الافتراض الأول: امتياز الأسهم الممتازة يقع على الأرباح

حقوق المساهمين	أسهم ممتازة	أسهم عادية
رأس المال ٢٤٠٠٠٠٠٠ بالتساوي	١٢٠٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠٠
احتياطي قانوني ٨٠٠٠٠٠٠ (بنسبة رأس المال)	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠
احتياطي اختياري ٤٠٠٠٠٠٠ (للأسهم العادية)	-	٤٠٠٠٠٠٠
خسائر متراكمة ١٦٠٠٠٠٠٠ (بنسبة رأس المال)	(٨٠٠٠٠٠٠)	(٨٠٠٠٠٠٠)
خسائر التصفية ٦٠٠٠٠٠٠ (رأس المال)	(٣٠٠٠٠٠٠)	(٣٠٠٠٠٠٠)
صافي استحقاقات المساهمين (= فائض التصفية)	٥٠٠٠٠٠٠	٩٠٠٠٠٠٠

نلاحظ من جدول التوزيع السابق أن جميع حقوق المساهمين وزعت بنسبة رأس المال لكل من الأسهم العادية والأسهم الممتازة، عدا الاحتياطي الاختياري فقد خصص للأسهم العادية فقط، لاعتبار أن امتياز الأسهم الممتازة يقع على الأرباح وهذا يسقط حقهم في الاحتياطيات الاختيارية عرفاً وليس قانوناً.

الافتراض الثاني: امتياز الأسهم الممتازة يقع على رأس المال

حقوق المساهمين	أسهم ممتازة	أسهم عادية
رأس المال ٢٤٠٠٠٠٠٠ بالتساوي	١٢٠٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠٠
احتياطي قانوني ٨٠٠٠٠٠٠ (بنسبة رأس المال)	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠
احتياطي اختياري ٤٠٠٠٠٠٠ (بنسبة رأس المال)	٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠
خسائر متراكمة ١٦٠٠٠٠٠٠	(٦٠٠٠٠٠٠)	(١٠٠٠٠٠٠٠)
خسائر التصفية ٦٠٠٠٠٠٠		(٦٠٠٠٠٠٠٠)
صافي استحقاقات المساهمين (= فائض التصفية)	١٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠

نلاحظ من جدول التوزيع السابق ما يلي:

- الاحتياطي القانوني وزع بنسبة رأس المال
- الاحتياطي الاختياري وزع بنسبة رأس المال أيضاً لأن الامتياز يقع على رأس المال وليس على الأرباح.
- الخسائر المتراكمة وزعت بحدود عدم المساس برأس مال الأسهم الممتازة أي بمقدار نصيبهم من الاحتياطيات، لأن توزيعها بنسبة رأس المال (٨٠٠٠٠٠٠٠ لكل من الأسهم الممتازة والعادية) سيؤثر على استرداد رأس الأسهم الممتازة، مع ملاحظة أن رأس مال الأسهم العادية يغطي باقي الخسائر المتراكمة.
- خسائر التصفية (رصيد حساب التصفية) حملت على الأسهم العادية فقط لنفس السبب السابق، مادام رأس مال الأسهم العادية يكفي لتحمل الخسائر.
- استرد مساهمو الأسهم الممتازة كامل رأس مالهم البالغ ١٢٠٠٠٠٠٠٠ ل.س، وبذلك فقد انتفعوا بامتيازهم بالكامل، بينما لم يسترد مساهمو الأسهم العادية سوى ٢٠٠٠٠٠٠٠ ل.س من رأس مالهم البالغ ١٢٠٠٠٠٠٠٠ ل.س.

الافتراض الثالث: امتياز الأسهم الممتازة يقع على الأرباح ورأس المال معاً

حقوق المساهمين	أسهم ممتازة	أسهم عادية
رأس المال ٢٤٠٠٠٠٠٠ بالتساوي	١٢٠٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠٠
احتياطي قانوني ٨٠٠٠٠٠٠ (بنسبة رأس المال)	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠
احتياطي اختياري ٤٠٠٠٠٠٠ (للأسهم العادية)	-	٤٠٠٠٠٠٠
خسائر متراكمة ١٦٠٠٠٠٠٠	(٤٠٠٠٠٠٠)	(١٢٠٠٠٠٠٠)
خسائر التصفية ٦٠٠٠٠٠٠		(٦٠٠٠٠٠٠)
صافي استحقاقات المساهمين (= فائض التصفية)	١٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠

نلاحظ من جدول التوزيع ما يلي:

- الاحتياطي القانوني وزع بنسبة رأس المال
 - الاحتياطي الاختياري خصص للأسهم العادية فقط، لأن الامتياز يقع على الأرباح وعلى رأس المال.
 - الخسائر المتراكمة وزعت بحدود عدم المساس برأس مال الأسهم الممتازة أي بمقدار نصيبهم من الاحتياطيات (٤٠٠٠٠٠٠٠).
 - خسائر التصفية (رصيد حساب التصفية) حملت على الأسهم العادية لنفس السبب السابق (مادام رأس مال الأسهم العادية يكفي لتحمل الخسائر).
 - استرد مساهمو الأسهم الممتازة كامل رأس مالهم بينما لم يسترد مساهمو الأسهم العادية سوى ٢٠٠٠٠٠٠٠ ل.س من رأس مالهم البالغ ١٢٠٠٠٠٠٠٠ ل.س.
- أما إذا تجاوزت خسائر الشركة جميع الاحتياطيات ورأس مال الأسهم العادية فينزل الباقي من رأس مال الأسهم الممتازة مهما كان نوع الامتياز.
- وإذا تجاوزت خسائر الشركة حقوق مساهمي الأسهم العادية والممتازة جميعهم (رأس المال، والاحتياطيات، والأرباح المحتجزة وغير موزعة)، فيتحمل دائني الشركة باقي العجز ويعتبر المبلغ تنازلاً حكماً من قبل الدائنين، ولا يطالب المساهمون بسداد العجز لأن مسؤوليتهم في الشركة محدودة بمقدار رأس مالهم.

المبحث الثالث الحالات التي تنتهي إليها التصفية

يمكن أن تنتهي التصفية في الشركات المساهمة المغفلة إلى النتائج التالية:

- انتهاء التصفية بربح.
 - انتهاء التصفية بخسارة لا تتعدى رأس المال.
 - انتهاء التصفية بخسارة تزيد على رأس المال.
- وتبرز أهمية معالجة هذه الحالات بشكل خاص عند وجود أسهم ممتازة بامتياز على الربح أو على رأس المال أو على الاثنين معاً إلى جانب الأسهم العادية.

أولاً: انتهاء التصفية بربح

تؤول التصفية إلى ربح عموماً عندما تباع الأصول بمبالغ تزيد عن القيمة الدفترية لها بحيث تغطي هذه الزيادة مصاريف التصفية أو أية خسارة تقع أثناء التصفية وتزيد عليها. يرحل ربح التصفية (رصيد حساب التصفية أو نتيجة التصفية)، إلى حساب المساهمين إضافة إلى باقي حقوقهم.

مسألة (٦):

فيما يلي ميزانية إحدى الشركات المساهمة المغفلة وذلك في ٢٠١٧/١٢/٣١

أصول	الميزانية في ٢٠١٦/١٢/٣١	خصوم
٢٥٠٠٠٠٠٠	رأس المال ٤٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠ سهم ممتاز
٥٠٠٠٠٠٠٠	أثاث	٣٠٠٠٠٠٠ سهم عادي
١٧٥٠٠٠٠٠٠	بضاعة	٢٠٠٠٠٠٠٠ احتياطي قانوني
٤٥٠٠٠٠٠٠٠	مدينون	٨٠٠٠٠٠٠٠ احتياطي اختياري
٣٨٠٠٠٠٠٠٠	أوراق قبض	٤٧٠٠٠٠٠٠ دائنون
١٩٢٠٠٠٠٠٠٠	مصرف	٢٣٠٠٠٠٠٠ أوراق دفع
٧٥٠٠٠٠٠٠٠٠		٧٥٠٠٠٠٠٠٠٠

وبتاريخه تقرر تصفية الشركة فعين مصفي لهذا الغرض وقام بما يلي:

(١) باع جميع الأصول دفعة واحدة بمبلغ ٦٥٠٠٠٠٠٠٠٠ ل.س.

(٢) سدد مصاريف التصفية التي بلغت ١٢٠٠٠٠٠ ل.س.

(٣) سدد التزامات الشركة أصولاً بعد حصوله على حسم قدره ٤٠٠٠٠٠ ل.س.
فإذا علمت أن امتياز الأسهم الممتازة يقع على الأرباح.

المطلوب:

إثبات قيود اليومية اللازمة للتصفية وإعداد الحسابات اللازمة لها.

الحل:

بما أن بيع الأصول تم بمجموعات فتستخدم التصفية السريعة.

• قيود اليومية:

من د/ التصفية إلى مذكورين	٥٥٨٠٠٠٠٠	
د/ آلات	٢٥٠٠٠٠٠٠	
د/ أثاث	٥٠٠٠٠٠٠	
د/ بضاعة	١٧٥٠٠٠٠٠	
د/ مدينين	٤٥٠٠٠٠٠	
د/ أ. قبض	٣٨٠٠٠٠٠	
إقفال الأصول في حساب التصفية		
من د/ المصرف إلى د/ التصفية	٦٥٠٠٠٠٠٠	٦٥٠٠٠٠٠٠
إثبات ثمن بيع الأصول في حساب التصفية		
من د/ مصاريف التصفية إلى د/ المصرف	١٢٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠
دفع مصاريف التصفية		
من د/ التصفية إلى د/ مصاريف التصفية	١٢٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠
إقفال مصاريف التصفية في د/ التصفية		

من مذكورين د/ الدائنين د/ أوراق الدفع إلى مذكورين د/ المصرف د/ التصفية (الحسم) سداد الدائنين وأوراق الدفع وإثبات الحسم المكتسب	٤٧٠٠٠٠٠ ٢٣٠٠٠٠٠ ٦٦٠٠٠٠٠ ٤٠٠٠٠٠٠	
من د/ رأس المال إلى مذكورين د/ المساهمين أسهم ممتازة د/ المساهمين أسهم عادية ترحيل رأس المال إلى حسابات المساهمين	١٠٠٠٠٠٠٠ ٣٠٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠٠
من د/ احتياطي قانوني إلى مذكورين د/ المساهمين أسهم ممتازة (٤/١×٢٠٠٠٠٠٠٠٠) د/ المساهمين أسهم عادية (٤/٣×٢٠٠٠٠٠٠٠٠) تخصيص الاحتياطي القانوني على المساهمين	٥٠٠٠٠٠٠ ١٥٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠
من د/ احتياطي اختياري إلى د/ المساهمين أسهم عادية تخصيص الاحتياطي الاختياري لحساب مساهمي الأسهم العادية (امتياز أ. الممتازة على الأرباح)	٨٠٠٠٠٠٠ ٨٠٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠٠
من د/ التصفية إلى مذكورين د/ المساهمين أسهم ممتازة (٤/١×٨٤٠٠٠٠٠٠٠) د/ المساهمين أسهم عادية (٤/٣×٨٤٠٠٠٠٠٠٠) ترحيل ربح التصفية إلى حساب المساهمين	٢١٠٠٠٠٠٠ ٦٣٠٠٠٠٠٠	٨٤٠٠٠٠٠٠

من مذكورين		
د/ المساهمين أسهم ممتازة		١٧١٠٠٠٠٠
د/ المساهمين أسهم عادية		٥٩٣٠٠٠٠٠
إلى د/ المصرف	٧٦٤٠٠٠٠٠	
سداد المستحق للمساهمين (رصيد حسابهم)		

• إعداد الحسابات اللازمة للتصفية:

مدین	د/التصفية	دائن
إلى مذكورين	٦٥٠٠٠٠٠٠	من د/ المصرف
د/آلات	٤٠٠٠٠٠٠	من مذكورين (الحسم)
د/ أثاث		
د/ بضاعة		
د/ مدينين		
د/ أ. قبض		
إلى د/ م. التصفية		
إلى مذكورين (الرصيد)		
٢١٠٠٠٠٠٠ أسهم ممتازة		
٦٣٠٠٠٠٠٠ أسهم عادية		
٦٥٤٠٠٠٠٠	٦٥٤٠٠٠٠٠	

مدین	د/المصرف	دائن
رصيد ١/١	١٢٠٠٠٠٠	من د/ م. التصفية
إلى د/التصفية	٦٦٠٠٠٠٠	من مذكورين (التزامات)
	٧٦٤٠٠٠٠٠	من مذكورين (الرصيد)
		١٧١٠٠٠٠٠٠ أ. ممتازة
		٥٩٣٠٠٠٠٠٠ أ. عادية
٨٤٢٠٠٠٠٠	٨٤٢٠٠٠٠٠	

مدین	د/المساهمين أسهم عادية	دائن
٥٩٣٠٠٠٠٠	إلى د/ المصرف (رصيد)	من د/ رأس المال
	٣٠٠٠٠٠٠٠	من د/ احتياطي قانوني
	١٥٠٠٠٠٠٠	من د/ احتياطي اختياري
	٨٠٠٠٠٠٠	من د/ التصفية
٥٩٣٠٠٠٠٠	٦٣٠٠٠٠٠	
	٥٩٣٠٠٠٠٠	

مدین	د/المساهمين أسهم ممتازة	دائن
١٧١٠٠٠٠٠	إلى د/ المصرف (رصيد)	من د/ رأس المال
	١٠٠٠٠٠٠٠	من د/ احتياطي قانوني
	٥٠٠٠٠٠٠	من د/ التصفية
١٧١٠٠٠٠٠	٢١٠٠٠٠٠	
	١٧١٠٠٠٠٠	

أو يمكن إعداد حساب إجمالي للمساهمين (مساهمي الأسهم الممتازة ومساهمي الأسهم العادية) كما يلي:

مدین	د/المساهمين	بيان
أسهم ممتازة	أسهم عادية	بيان
١٧١٠٠٠٠٠	٥٩٣٠٠٠٠٠	إلى د/ المصرف (الرصيد)
	٣٠٠٠٠٠٠٠	من د/ رأس المال
	١٥٠٠٠٠٠٠	من د/ قانوني
	٨٠٠٠٠٠٠	من د/ اختياري
	٦٣٠٠٠٠٠	من د/ التصفية
١٧١٠٠٠٠٠	٥٩٣٠٠٠٠٠	

ثانياً: انتهاء التصفية بخسارة لا تتجاوز رأس مال الشركة:

إذا آلت التصفية إلى خسارة لا تتجاوز رأس المال وهناك أسهم ممتازة فتوزع الخسائر بين مساهمي الأسهم العادية والممتازة بالتناسب (بنسبة رأس المال)، إلا إذا كان امتياز الأسهم يقع على رأس المال ففي هذه الحالة توزع الخسائر بحيث لا يتأثر رأس مال الأسهم الممتازة، مادام رأس مال الأسهم العادية يكفي لتغطية هذه الخسائر، فإذا لم يكف يغطي الباقي من رأس مال الأسهم الممتازة.

المسألة (٧)

فيما يلي ميزانية إحدى الشركات المساهمة المغفلة، وذلك عندما تقرر تصفيتها:

أصول	الميزانية في ٢٠١٨/١/١	خصوم
٢١٠٠٠٠٠٠ عقارات	٢٤٠٠٠٠٠٠	رأس المال
٩٠٠٠٠٠٠ - م. اهتلاك		١٢٠٠٠٠ سهم ممتاز
٨٥٠٠٠٠٠ سيارات		١٢٠٠٠٠ سهم عادي
٣٥٠٠٠٠٠ - م. اهتلاك	١٢٠٠٠٠٠٠	احتياطي قانوني
٦٠٠٠٠٠٠ أثاث	٤٠٠٠٠٠٠	احتياطي اختياري
٤٠٠٠٠٠٠ - م. اهتلاك	١٠٠٠٠٠٠٠	قرض سندات برهن العقار
بضاعة	٤٥٠٠٠٠٠٠	دائنون
٤٥٠٠٠٠٠٠ مدينون	٥٠٠٠٠٠٠	مصاريف مستحقة
٥٠٠٠٠٠٠ - م.د.م. فيها		
مصرف		
٣٥٠٠٠٠٠٠		
١٤٠٠٠٠٠٠ خسائر متراكمة		
٥٥٠٠٠٠٠٠	٥٥٠٠٠٠٠٠	

وقد قام المصفي بما يلي:

(١) باع العقارات بمبلغ ٩٥٠٠٠٠٠٠ ل.س، والسيارات بمبلغ ٥٠٠٠٠٠٠٠ ل.س، والأثاث بمبلغ ١٥٠٠٠٠٠٠ ل.س، والبضاعة بمبلغ ١١٥٠٠٠٠٠٠ ل.س، وحصل من المدينين مبلغ ٤٢٠٠٠٠٠٠ ل.س

(٢) سدد مصاريف التصفية البالغة ٥٠٠٠٠٠٠ ل.س.

(٣) سدد الالتزامات أصولاً فحصل على حسم من الدائنين قدره ٣٠٠٠٠٠٠ ل.س

المطلوب:

إثبات قيود اليومية اللازمة للتصفية، وتصوير الحسابات اللازمة إذا علمت أن امتياز الأسهم الممتازة يقع في استرداد القيمة الاسمية للسهم.

الحل:

بما أن الأصول بيعت كل على حده فتستخدم التصفية التدريجية.

- معالجة قرض سندات برهن العقارات

من مذكورين د/ مجمع اهتلاك عقارات د/ المصرف د/ نتيجة التصفية إلى د/ عقارات بيع العقارات المرهونة وإثبات الخسارة في حساب نتيجة التصفية	٩٠٠٠٠٠٠ ٩٥٠٠٠٠٠ ٢٥٠٠٠٠٠ ٢١٠٠٠٠٠٠	
من د/ قرض السندات إلى مذكورين د/المصرف د/ الدائنين سداد جزء من قرض السندات بمقدار المحصل من بيع العقارات وتحويل الباقي إلى حساب الدائنين	٩٥٠٠٠٠٠ ٥٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠

• بيع وتحصيل باقي الأصول:

من مذكورين د/ مجمع اهتلاك السيارات د/ المصرف إلى د/السيارات بيع السيارات بالقيمة الدفترية (دون ربح أو خسارة)	٣٥٠٠٠٠٠٠ ٥٠٠٠٠٠٠ ٨٥٠٠٠٠٠	
من مذكورين د/ مجمع اهتلاك أثاث د/ المصرف د/ نتيجة التصفية إلى د/الأثاث بيع الأثاث وإثبات الخسارة في د/ نتيجة التصفية	٤٠٠٠٠٠٠٠ ١٥٠٠٠٠٠٠ ٥٠٠٠٠٠٠ ٦٠٠٠٠٠٠٠	
من مذكورين د/ المصرف د/ نتيجة التصفية إلى د/ البضاعة بيع البضاعة وإثبات الخسارة في د/ نتيجة التصفية	١١٥٠٠٠٠٠٠ ٣٠٠٠٠٠٠٠ ١٤٥٠٠٠٠٠٠	

من مذكورين		٥٠٠٠٠٠
د/ م. د. م. فيها		٤٢٠٠٠٠٠
د/ المصرف		
إلى مذكورين		
د/ مدينون	٤٥٠٠٠٠٠	
د/ نتيجة التصفية	٢٠٠٠٠٠	
تحصيل المدينين وإثبات الربح في د/ ن التصفية		

• دفع مصاريف التصفية وإقالتها:

من د/ مصاريف التصفية		٥٠٠٠٠٠
إلى د/ المصرف	٥٠٠٠٠٠٠	
دفع مصاريف التصفية		
من د/ نتيجة التصفية		٥٠٠٠٠٠
إلى د/ مصاريف التصفية	٥٠٠٠٠٠٠	
إقفال مصاريف التصفية في حساب نتيجة التصفية		

• سداد الدائنين والمصاريف المستحقة:

الدائنون ٥٠٠٠٠٠٠ (٤٥٠٠٠٠٠ رصيد سابق + ٥٠٠٠٠٠٠ محول من قرض السندات)

من د/ دائنين		٥٠٠٠٠٠٠
إلى مذكورين		
د/ المصرف	٤٧٠٠٠٠٠٠	
د/ نتيجة التصفية (حسم مكتسب)	٣٠٠٠٠٠٠	
سداد الدائنين وإثبات الحسم في حساب نتيجة التصفية		
من د/ مصاريف مستحقة		٥٠٠٠٠٠٠
إلى د/ المصرف	٥٠٠٠٠٠٠	
دفع المصاريف المستحقة		

• تصفية حقوق المساهمين:

من د/ رأس المال إلى مذكورين		٢٤٠٠٠٠٠٠
د/ المساهمين أسهم ممتازة	١٢٠٠٠٠٠٠	
د/ المساهمين أسهم عادية	١٢٠٠٠٠٠٠	
ترحيل رأس المال إلى حسابات المساهمين		

• ترحيل الاحتياطي القانوني إلى حساب المساهمين (بنسبة رأس المال)

من د/ احتياطي قانوني إلى مذكورين		١٢٠٠٠٠٠٠
د/ المساهمين أسهم ممتازة	٦٠٠٠٠٠٠٠	
د/ المساهمين أسهم عادية	٦٠٠٠٠٠٠٠	
ترحيل الاحتياطي القانوني إلى حساب المساهمين (بنسبة رأس المال)		
من د/ احتياطي اختياري إلى مذكورين		٤٠٠٠٠٠٠٠
د/ المساهمين أسهم ممتازة	٢٠٠٠٠٠٠٠	
د/ المساهمين أسهم عادية	٢٠٠٠٠٠٠٠	
ترحيل الاحتياطي الاختياري إلى حسابات المساهمين (بنسبة رأس المال)		

• توزيع وترحيل الخسائر المتراكمة:

توزع الخسائر المتراكمة بنسب رأس المال بين الأسهم الممتازة والعادية أي ٧٠٠٠٠٠٠٠ لكل فئة (بالتساوي)، مادام ذلك لا يؤثر على استرداد رأس المال للأسهم الممتازة، أي بما لا يتجاوز نصيبهم من الاحتياطيات وهو ٨٠٠٠٠٠٠٠ ل.س (٦٠٠٠٠٠٠٠ احتياطي قانوني، و ٢٠٠٠٠٠٠٠ احتياطي اختياري)، وعليه فيمكنهم تحمّل نصيبهم من الخسائر المتراكمة.

من مذكورين		
د/ المساهمين أسهم ممتازة		٧٠٠٠٠٠٠
د/ المساهمين أسهم عادية		٧٠٠٠٠٠٠
إلى د/ خسائر متراكمة	١٤٠٠٠٠٠٠	

• توزيع وترحيل خسائر التصفية:

تبلغ خسائر التصفية من واقع رصيد حساب نتيجة التصفية ٦٠٠٠٠٠٠ ل.س، والأصل أن توزع بنسبة رأس المال لكل من الأسهم الممتازة والعادية، أي نصيب كل فئة ٣٠٠٠٠٠٠ ل.س، ولكن هذا التوزيع سيؤثر على رأس مال الأسهم الممتازة لذلك لا يحملوا إلا بمقدار ما بقي من احتياطياتهم أي ١٠٠٠٠٠٠ ل.س والباقي يتحمله مساهمي الأسهم العادية، مع ملاحظة كفاية رصيد حساب مساهمي الأسهم العادية لتغطية الباقي من خسائر التصفية)

من مذكورين		
د/ المساهمين أسهم ممتازة		١٠٠٠٠٠٠
د/ المساهمين أسهم عادية		٥٠٠٠٠٠٠
إلى د/ نتيجة التصفية	٦٠٠٠٠٠٠	
ترحيل خسائر التصفية إلى حساب المساهمين		

• تسديد المستحق للمساهمين

من مذكورين		
د/ المساهمين أسهم ممتازة		١٢٠٠٠٠٠٠
د/ المساهمين أسهم عادية		٧٠٠٠٠٠٠
إلى د/ المصرف	١٩٠٠٠٠٠٠	

إعداد حسابات التصفية: على ضوء عمليات التصفية تظهر حسابات التصفية كما يلي:

مدین	د/نتیجة التصفية	دائن
٢٥٠٠٠٠٠	إلى د/العقارات	من مذكورين (المدینین)
٥٠٠٠٠٠	إلى د/الأثاث	من د/الدائنین
٣٠٠٠٠٠٠	إلى د/البضاعة	من د/المساهمین (رصيد)
٥٠٠٠٠٠	إلى د/م. التصفية	١٠٠٠٠٠٠٠ أسهم ممتازة
		٥٠٠٠٠٠٠٠ أسهم عادية
٢٦٥٠٠٠٠		٢٦٥٠٠٠٠

مدین	د/المصرف	دائن
٣٥٠٠٠٠٠	رصيد مدور ١/١	من د/قرض السندات
٩٥٠٠٠٠٠	إلى د/العقارات	من د/م. التصفية
٥٠٠٠٠٠٠	إلى د/السيارات	من د/الدائنین
١٥٠٠٠٠٠	إلى د/الأثاث	من د/مصاريف مستحقة
١١٥٠٠٠٠٠	إلى د/البضاعة	من د/المساهمین (رصيد)
٤٢٠٠٠٠٠	إلى مذكورين	١٢٠٠٠٠٠٠ أسهم ممتازة
		٨٠٠٠٠٠٠٠ أسهم عادية
٣٥٢٠٠٠٠٠		٣٥٢٠٠٠٠٠

مدین	د/المساهمین	دائن
أسهم ممتازة	أسهم عادية	بيان
٧٠٠٠٠٠٠	٧٠٠٠٠٠٠	د/خ. متراكمة
١٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠	إلى د/ن. تصفية
١٢٠٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠٠	إل د/المصرف
٢٠٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠	
١٢٠٠٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠٠٠	د/رأس المال
٦٠٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠٠	من د/ا. قانوني
٢٠٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠	من د/ا. اختياري
٢٠٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠	

المسألة (٨)

إليك ميزانية شركة مساهمة مغفلة بتاريخ ٢٠١٨/١/١، وذلك أثناء تصفيتها وبعد بيع الأصول وسداد الالتزامات:

أصول	الميزانية في ٢٠١٨/١/١	خصوم
٩٠٠٠٠٠٠	٣٦٠٠٠٠٠٠	رأس المال
١٢٠٠٠٠٠٠		١٢٠٠٠٠ سهم ممتاز
٣٠٠٠٠٠٠٠		٢٤٠٠٠٠ سهم عادي
	٩٠٠٠٠٠٠	احتياطي قانوني
	٦٠٠٠٠٠٠	احتياطي اختياري
٥١٠٠٠٠٠٠	٥١٠٠٠٠٠٠	

المطلوب: إكمال عمليات التصفية في اليومية وتصوير حساب المساهمين الإجمالي حسب كل من الافتراضات الآتية:

١. امتياز الأسهم الممتازة يقع على الأرباح فقط.
٢. امتياز الأسهم الممتازة يقع على رأس المال فقط (استرداد قيمة السهم).
٣. امتياز الأسهم الممتازة يقع على الأرباح وعلى رأس المال معاً.

الحل:

الافتراض الأول: امتياز الأسهم الممتازة يقع على الأرباح فقط.

• ترحيل رأس المال إلى حسابات المساهمين

٣٦٠٠٠٠٠٠	من د/ رأس المال
	إلى مذكورين
١٢٠٠٠٠٠٠	د/ المساهمين أسهم ممتازة
٢٤٠٠٠٠٠٠	د/ المساهمين أسهم عادية

• ترحيل الاحتياطي القانوني إلى حساب المساهمين بنسبة رأس المال أي ٢:١

٩٠٠٠٠٠٠	من د/ احتياطي قانوني
	إلى مذكورين
٣٠٠٠٠٠٠	د/ المساهمين أسهم ممتازة
٦٠٠٠٠٠٠	د/ المساهمين أسهم عادية

• ترحيل الاحتياطي الاختياري إلى حساب المساهمين أسهم عادية فقط وذلك لأن امتياز الأسهم الممتازة يقع على الأرباح

٦٠٠٠٠٠٠		من د/ احتياطي اختياري
	٦٠٠٠٠٠٠	إلى د/ المساهمين أسهم عادية

• ترحيل الخسائر المتراكمة إلى حساب المساهمين (بنسبة رأس المال)

		من مذكورين
٤٠٠٠٠٠٠		د/ المساهمين أسهم ممتازة
٨٠٠٠٠٠٠		د/ المساهمين أسهم عادية
	١٢٠٠٠٠٠٠	إلى د/ خسائر متراكمة

• ترحيل خسائر التصفية إلى حساب المساهمين بنسبة رأس المال

		من مذكورين
١٠٠٠٠٠٠٠		د/ المساهمين أسهم ممتازة
٢٠٠٠٠٠٠٠		د/ المساهمين أسهم عادية
	٣٠٠٠٠٠٠٠	إلى د/ التصفية

• سداد المستحق للمساهمين (رصيد حسابهم)

		من مذكورين
١٠٠٠٠٠٠٠		د/ المساهمين أسهم ممتازة
٨٠٠٠٠٠٠٠		د/ المساهمين أسهم عادية
	٩٠٠٠٠٠٠٠	إلى د/ المصرف

• تصوير حساب المساهمين (الإجمالي)

دائن	د/المساهمين		مدین		
بيان	أسهم عادية	أسهم ممتازة	بيان	أسهم عادية	أسهم ممتازة
من د/رأس المال	٢٤٠٠٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠٠٠	إلى د/خ. متراكمة	٨٠٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠٠٠
من د/ا. قانوني	٦٠٠٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠٠٠	إلى د/خ. تصفية	٢٠٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠٠
من د/ا. اختياري	٦٠٠٠٠٠٠٠٠	-	إلى د/ المصرف	٨٠٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠٠
	٣٦٠٠٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠٠٠		٣٦٠٠٠٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠

الافتراض الثاني: امتياز الأسهم الممتازة يقع على رأس المال فقط.

أي أن لمساهمي الأسهم الممتازة أولوية في استرداد القيمة الاسمية لأسهمهم وعليه فلا يتحملوا خسائر إلا بحدود نصيبهم من الاحتياطات

• ترحيل رأس المال إلى حسابات المساهمين

من د/ رأس المال		٣٦٠٠٠٠٠٠
إلى مذكورين		
د/ المساهمين أسهم ممتازة	١٢٠٠٠٠٠٠	
د/ المساهمين أسهم عادية	٢٤٠٠٠٠٠٠	

• ترحيل الاحتياطي القانوني إلى حساب المساهمين بنسبة رأس المال ٢:١

من د/ احتياطي قانوني		٩٠٠٠٠٠٠
إلى مذكورين		
د/ المساهمين أسهم ممتازة	٣٠٠٠٠٠٠٠	
د/ المساهمين أسهم عادية	٦٠٠٠٠٠٠٠	

• ترحيل الاحتياطي الاختياري إلى حساب المساهمين بنسبة رأس المال (امتياز الأسهم الممتازة يقع على رأس المال فقط)

من د/ احتياطي اختياري		٦٠٠٠٠٠٠٠
إلى مذكورين		
د/ المساهمين أسهم ممتازة	٢٠٠٠٠٠٠٠	
د/ المساهمين أسهم عادية	٤٠٠٠٠٠٠٠	

• ترحيل الخسائر المتراكمة إلى حساب المساهمين بنسبة رأس المال، وبحدود عدم المساس برأس مال الأسهم الممتازة أي بحدود احتياطياتهم البالغة ٥٠٠٠٠٠٠٠، وعليه فإن نصيبهم من هذه الخسائر ٤٠٠٠٠٠٠٠ $(\frac{3}{1} \times 12000000)$.

من مذكورين		
د/ المساهمين أسهم ممتازة		٤٠٠٠٠٠٠٠
د/ المساهمين أسهم عادية		٨٠٠٠٠٠٠٠
إلى د/ خسائر متراكمة	١٢٠٠٠٠٠٠٠	

• ترحيل خسائر التصفية إلى حساب المساهمين

خسائر التصفية ٣٠٠٠٠٠٠٠ ونصيب الأسهم الممتازة ١٠٠٠٠٠٠٠ وهو مقدار الباقي من حصتهم في الاحتياطات ومن ثم نصيب الأسهم العادية من خسائر التصفية ٢٩٠٠٠٠٠٠ ل.س ولكن هذا المبلغ يتجاوز الباقي من حساب مساهمي الأسهم العادية (رأس مالهم واحتياطاتهم)، لذلك يغطي الفرق من حساب مساهمي الأسهم الممتازة.

إذا وتأسيساً على ما سبق توزع خسائر التصفية كما يلي:

٢٦٠٠٠٠٠٠ للأسهم العادية (الباقي من حسابهم بعد الخسائر المتراكمة)

٤٠٠٠٠٠٠ للأسهم الممتازة (باقي خسائر التصفية)

من مذكورين		
د/ المساهمين أسهم ممتازة	٤٠٠٠٠٠٠	
د/ المساهمين أسهم عادية	٢٦٠٠٠٠٠٠	
إلى د/ التصفية	٣٠٠٠٠٠٠٠	
ترحيل خسائر التصفية لحسابات المساهمين		

• سداد المستحق للمساهمين (رصيد حسابهم)

من د/ المساهمين أسهم ممتازة	٩٠٠٠٠٠٠	
إلى د/ المصرف	٩٠٠٠٠٠٠	

• تصوير حساب المساهمين الإجمالي

دائن	د/ المساهمين		مدين		
بيان	أسهم عادية	أسهم ممتازة	بيان	أسهم عادية	أسهم ممتازة
من د/ رأس المال	٢٤٠٠٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠٠٠	إلى د/ خ. متراكمة	٨٠٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠٠٠
من د/ ا. قانوني	٦٠٠٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠٠٠	إلى د/ خ. تصفية	٢٦٠٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠٠٠
من د/ ا. اختياري	٤٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠٠	إلى د/ المصرف	-	٩٠٠٠٠٠٠٠٠
	٣٤٠٠٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠٠٠		٣٤٠٠٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠٠٠

الافتراض الثالث: امتياز الأسهم الممتازة يقع على الأرباح ورأس المال معاً.

• ترحيل رأس المال إلى حسابات المساهمين

من د/ رأس المال	٣٦٠٠٠٠٠٠	
إلى مذكورين		
د/ المساهمين أسهم ممتازة	١٢٠٠٠٠٠٠	
د/ المساهمين أسهم عادية	٢٤٠٠٠٠٠٠	

• ترحيل الاحتياطي القانوني إلى حساب المساهمين بنسبة رأس المال أي ٢:١

من د/ احتياطي قانوني	٩٠٠٠٠٠٠	
إلى مذكورين		
د/ المساهمين أسهم ممتازة	٣٠٠٠٠٠٠	
د/ المساهمين أسهم عادية	٦٠٠٠٠٠٠	

• ترحيل الاحتياطي الاختياري إلى حساب المساهمين أسهم عادية فقط وذلك لأن امتياز الأسهم الممتازة يقع على الأرباح وعلى رأس المال.

من د/ احتياطي اختياري	٦٠٠٠٠٠٠	
إلى د/ المساهمين أسهم عادية	٦٠٠٠٠٠٠	

• ترحيل الخسائر المتراكمة إلى حساب المساهمين بنسبة رأس المال وبحدود عدم المساس برأس مال الأسهم الممتازة، أي بحدود نصيبهم من الاحتياطيات وهي ٣٠٠٠٠٠٠٠ (نصيبهم من الاحتياطي القانوني)، مع ملاحظة كفاية حساب مساهمي الأسهم العادية لتغطية هذه الخسائر.

من مذكورين		
د/ المساهمين أسهم ممتازة	٣٠٠٠٠٠٠	
د/ المساهمين أسهم عادية	٩٠٠٠٠٠٠	
إلى د/ خسائر متراكمة	١٢٠٠٠٠٠٠	

• ترحيل خسائر التصفية إلى حساب المساهمين

خسائر التصفية ٣٠٠٠٠٠٠٠٠ ل.س ومن المفروض عدم تحميل الأسهم الممتازة بأي جزء منها لأن ذلك يؤثر على رأس مالهم، ولكن بما أن حساب المساهمين أسهم عادية لا يكفي لتغطية هذه الخسارة فيتحمل الفرق مساهمي الأسهم الممتازة، ويكون:

- نصيب الأسهم العادية ٢٧٠٠٠٠٠٠٠ (ما بقي من حسابهم بعد الخسائر المتراكمة)

- نصيب الأسهم الممتازة ٣٠٠٠٠٠٠٠ وهو باقي خسائر التصفية

من مذكورين		
د/ المساهمين أسهم ممتازة		٣٠٠٠٠٠٠
د/ المساهمين أسهم عادية		٢٧٠٠٠٠٠٠
إلى د/ التصفية	٣٠٠٠٠٠٠٠	

• سداد المستحق للمساهمين (رصيد حسابهم)

من د/ المساهمين أسهم ممتازة		٩٠٠٠٠٠٠
إلى د/ المصرف	٩٠٠٠٠٠٠	

• تصوير حساب المساهمين (الإجمالي)

دائن	د/ المساهمين		مدين		
بيان	أسهم ممتازة	أسهم عادية	بيان	أسهم ممتازة	أسهم عادية
من د/ رأس المال	١٢٠٠٠٠٠٠	٢٤٠٠٠٠٠٠	إلى د/ خ متراكمة	٣٠٠٠٠٠٠	٩٠٠٠٠٠٠
من د/ قانوني	٣٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠	إلى د/ تصفية	٣٠٠٠٠٠٠	٢٧٠٠٠٠٠٠
من د/ اختياري	—	٦٠٠٠٠٠٠	إلى د/ المصرف	٩٠٠٠٠٠٠	—
	١٥٠٠٠٠٠٠	٣٦٠٠٠٠٠٠		١٥٠٠٠٠٠٠	٣٦٠٠٠٠٠٠

ثالثاً: انتهاء التصفية بخسارة تتجاوز حقوق المساهمين

تعكس هذه الحالة عدم كفاية الأموال المتحصلة من بيع أصول الشركة والأموال النقدية الموجودة عند التصفية لسداد كافة الالتزامات اتجاه الغير.

ويلجأ المصفي في هذه الحالة إلى سداد ديون الشركة حسب أولوياتها، وتعتبر باقي الديون التي لم تسدد تنازلاً حكماً من قبل الدائنين سواء أكان هناك نوع واحد من الأسهم أو نوعان، وفي حال تساوي الديون في أولوية سدادها توزع أموال الشركة بين الدائنين بالتناسب فيما يسمى قسمة غرماء، وما تبقى منها يعتبر تنازلاً حكماً، ولا يحق لأي دائن لم يسدد دينه بالكامل أن يطالب أي مساهم، كما لا يحق لإدارة الشركة ذلك، لأن مسؤولية المساهمين محدودة بمقدار رأس مالهم

المسألة رقم (٩)

كانت ميزانية إحدى الشركات المساهمة المغفلة في أثناء تصفيتها وبعد بيع الأصول وتحصيل الديون وتسديد مصاريف التصفية كما يلي:

أصول	الميزانية	خصوم
٥٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠	رأس المال
١٠٠٠٠٠٠٠		٥٠٠٠٠ سهم ممتاز ٥٪
١٨٠٠٠٠٠٠		١٥٠٠٠٠ سهم عادي
	٤٠٠٠٠٠٠	احتياطي قانوني
	٢٠٠٠٠٠٠	احتياطي اختياري
	٨٠٠٠٠٠	ضرائب مستحقة
	٦٢٠٠٠٠٠	دائنون
٣٣٠٠٠٠٠٠	٣٣٠٠٠٠٠٠	

المطلوب: إكمال عمليات التصفية في اليومية وتصوير الحسابات اللازمة لها، علماً أن امتياز الأسهم الممتازة يقع على الأرباح وعلى رأس المال معاً.

الحل:

• سداد ديون الشركة:

نلاحظ أن مجموع ديون الشركة تبلغ ٧٠٠٠٠٠٠٠ ل.س. والنقدية الموجودة في المصرف ٥٠٠٠٠٠٠ فقط أي لا تكفي لسداد الديون، وهذا مؤشر على تجاوز الخسائر لجميع حقوق المساهمين، لذلك يقوم المصفي بسداد الديون حسب أولويتها والباقي يعتبر تنازلاً حكماً من الدائنين

- سداد الضرائب المستحقة (لها الأولوية على الدائنين)

٨٠٠٠٠٠	من د/ضرائب مستحقة	
٨٠٠٠٠٠٠	إلى د/المصرف	

- سداد الدائنين: حيث أن المبلغ الباقي في حساب المصرف بعد سداد الضرائب المستحقة هو ٤٢٠٠٠٠٠٠ ومبلغ الدائنين هو ٦٢٠٠٠٠٠٠ ل.س، فيدفع لهم ما بقي من نقدية ويثبت الباقي كتنازل حكماً في حساب نتيجة التصفية.

٦٢٠٠٠٠٠	من د/ الدائنين	
	إلى مذكورين	
٤٢٠٠٠٠٠	د/ المصرف	
٢٠٠٠٠٠٠	د/ نتيجة التصفية (تنازل حكومي)	

• ترحيل رأس المال إلى حسابات المساهمين

٢٠٠٠٠٠٠	من د/ رأس المال	
	إلى مذكورين	
٥٠٠٠٠٠٠	د/ المساهمين أسهم ممتازة ٥٪	
١٥٠٠٠٠٠٠	د/ المساهمين أسهم عادية	

• ترحيل الاحتياطي القانوني إلى حساب المساهمين بنسبة رأس المال (٣:١)

٤٠٠٠٠٠٠	من د/ احتياطي قانوني	
	إلى مذكورين	
١٠٠٠٠٠٠	د/ المساهمين أسهم ممتازة ٥٪	
٣٠٠٠٠٠٠	د/ المساهمين أسهم عادية	

• ترحيل الاحتياطي الاختياري إلى حساب المساهمين أسهم عادية فقط وذلك لأن امتياز الأسهم الممتازة يقع على الأرباح وعلى رأس المال

٢٠٠٠٠٠٠	من د/ احتياطي اختياري	
٢٠٠٠٠٠٠	إلى د/ المساهمين أسهم عادية	

• ترحيل الخسائر المتراكمة بحدود نصيب الأسهم الممتازة من الاحتياطيات

	من مذكورين	
١٠٠٠٠٠٠	د/ المساهمين أسهم ممتازة ٥٪	
٩٠٠٠٠٠٠	د/ المساهمين أسهم عادية	
١٠٠٠٠٠٠٠	إلى د/ خسائر متراكمة	

• ترحيل خسائر التصفية إلى حساب المساهمين : رصيد حساب نتيجة التصفية بعد

سداد الدائنين بتنازل حكومي هو ١٦٠٠٠٠٠٠٠ ل.س ويطابق مجموع رصيد حساب

المساهمين أسهم ممتازة وعادية، فيرحل لحساباتهم بمقدار رصيد كل منهم (الخسائر تجاوزت جميع حقوق المساهمين ومن ثم لا يوجد نقدية لسداد حسابات المساهمين)

من مذكورين		
د/ المساهمين أسهم ممتازة	٥٠٠٠٠٠٠	
د/ المساهمين أسهم عادية	١١٠٠٠٠٠٠	
إلى د/ نتيجة التصفية	١٦٠٠٠٠٠٠	

• تصوير الحسابات

مدین	د/نتيجة التصفية	دائن
رصيد مدور	٢٠٠٠٠٠٠	من د/ الدائنين (تتازل)
	١٦٠٠٠٠٠٠	من د/ المساهمين (رصيد)
		٥٠٠٠٠٠٠٠ أسهم ممتازة
	١٨٠٠٠٠٠٠	١١٠٠٠٠٠٠ أسهم عادية

مدین	د/المصرف	دائن
رصيد مدور	٨٠٠٠٠٠٠	من د/ ضرائب مستحقة
	٤٢٠٠٠٠٠٠	من د/ الدائنين
	٥٠٠٠٠٠٠٠	

مدین	د/المساهمين	دائن
أسهم ممتازة	أسهم عادية	بيان
١٠٠٠٠٠٠٠	٩٠٠٠٠٠٠٠	إلى د/خ. متراكمة
٥٠٠٠٠٠٠٠	١١٠٠٠٠٠٠٠	إلى د/ن تصفية
٦٠٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠٠	
		بيان
	٥٠٠٠٠٠٠٠٠	من د/ رأس المال
	٣٠٠٠٠٠٠٠٠	من د/ا. قانوني
	٢٠٠٠٠٠٠٠٠	من د/ا. اختياري
	٦٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠٠

رابعاً: انتهاء التصفية بخسارة ورأس المال غير مسدد بالكامل

عند وجود أقساط على المساهمين غير مسددة يقوم المصفي بمطالبتهم بها وأحياناً قبل مباشرة أعمال التصفية ليضمن الحصول على هذه الأقساط قبل معرفة نتيجة التصفية، و يمكن أيضاً تحويل هذه الأقساط إلى حسابات المساهمين ومن ثم تخفيض

حقوقهم بمبلغها، ويكون هذا الأمر حساساً مهماً عندما تتجاوز الخسائر رأس المال المدفوع، فهنا يكون المساهم ملزماً بأن يسدد باقي الأقساط المترتبة عليه لأنه مسؤول عند ديون الشركة بحدود رأس ماله، وبما أن رأس المال غير مسدد بالكامل فعلى المصفي مطالبة المساهمين بسداد رأس المال غير المدفوع (الأقساط غير المسددة) أو جزء منها يغطي العجز (الخسارة التي تفوق رأس المال المدفوع والاحتياطيات وكافة حقوق المساهمين).

المسألة (١٠)

في ٢٠١٧/١٢/٣١ كانت ميزانية إحدى الشركات المساهمة المغفلة عند ما تقرر تصفيتها كما يلي:

أصول	الميزانية	خصوم
أصول ثابتة	٣٠٠٠٠٠٠٠	رأس المال
أصول متداولة		٣٠٠٠٠٠ سهم × ١٠٠
مصرف	٤٠٠٠٠٠٠	احتياطي قانوني
مساهمين قسط ثالث	١٢٠٠٠٠٠٠	قرض سندات
مساهمين قسط أخير	١٠٠٠٠٠٠٠	دائنون
	٥٦٠٠٠٠٠٠	

وتمت تصفية الشركة على النحو الآتي:

- (١) باع المصفي الأصول الثابتة والمتداولة بمبلغ ٢٥٢٠٠٠٠٠٠ ل.س.
- (٢) بلغت مصاريف التصفية التي سدها المصفي ١٢٠٠٠٠٠٠ ل.س.
- (٣) سدد المصفي الالتزامات أصولاً.

المطلوب:

١. إثبات قيود اليومية اللازمة للتصفية.
٢. وإعداد حسابات التصفية اللازمة.

الحل:

من د/ التصفية إلى مذكورين د/ الأصول الثابتة د/ الأصول المتداولة إقفال الأصول في حساب التصفية	٤٢٠٠٠٠٠٠ ١٦٠٠٠٠٠٠ ٢٦٠٠٠٠٠٠	
من د/ المصرف إلى د/ التصفية إثبات بيع الأصول في حساب التصفية	٢٥٢٠٠٠٠٠ ٢٥٢٠٠٠٠٠	٢٥٢٠٠٠٠٠
من د/ مصاريف التصفية إلى د/ المصرف	١٢٠٠٠٠٠٠ ١٢٠٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠٠
من د/ التصفية إلى د/ مصاريف التصفية	١٢٠٠٠٠٠٠ ١٢٠٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠٠
من مذكورين د/ قرض السندات د/ الدائنون إلى د/ المصرف سداد قرض السندات والدائنين	١٢٠٠٠٠٠٠ ١٠٠٠٠٠٠٠ ٢٢٠٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠٠ ١٠٠٠٠٠٠٠
من مذكورين د/ رأس المال د/ احتياطي قانوني إلى د/ المساهمين تحويل رأس المال والاحتياطي القانوني إلى حساب المساهمين	٣٤٠٠٠٠٠٠٠ ٣٤٠٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠٠٠ ٤٠٠٠٠٠٠٠٠

من د/ المساهمين إلى د/ التصفية تحميل المساهمين بخسائر التصفية	١٨٠٠٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠٠٠
من د/ المساهمين إلى مذكورين د/ مساهمين قسط ثالث د/ مساهمين قسط أخير تحميل المساهمين بأقساط رأس المال غير المسددة	٦٠٠٠٠٠٠ ٦٠٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠٠
من د/ المساهمين إلى د/ المصرف سداد فائض التصفية للمساهمين (رصيد حسابهم)	٤٠٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠٠

مدین	د/ التصفية	دائن
٤٢٠٠٠٠٠٠	إلى مذكورين (الأصول)	من د/ المصرف
١٢٠٠٠٠٠٠	إلى د/ مصاريف تصفية	من د/ المساهمين (رصيد)
٤٣٢٠٠٠٠٠٠		٤٣٢٠٠٠٠٠٠

مدین	د/ المصرف	دائن
٢٠٠٠٠٠٠٠	رصيد سابق	من د/ مصاريف التصفية
٢٥٢٠٠٠٠٠٠	إلى د/ التصفية	من مذكورين (سداد الديون)
		من د/ المساهمين (الرصيد)
٢٧٢٠٠٠٠٠٠		٢٧٢٠٠٠٠٠٠

مدین	د/ المساهمين	دائن
١٢٠٠٠٠٠٠٠	إلى مذكورين (الأقساط)	من مذكورين
١٨٠٠٠٠٠٠٠	إلى د/ التصفية	رأس المال ٣٠٠٠٠٠٠٠٠
٤٠٠٠٠٠٠٠٠	إلى د/ المصرف (رصيد)	٤٠٠٠٠٠٠٠٠ احتيا. قانوني
٣٤٠٠٠٠٠٠٠٠		٣٤٠٠٠٠٠٠٠٠

المسألة (١١)

كانت ميزانية إحدى الشركات المساهمة المغفلة أثناء تصفيتها وبعد بيع الأصول وتحصيل الديون ودفع مصاريف التصفية كما يلي:

أصول	الميزانية	خصوم
٦٠٠٠٠٠٠	م. أسهم عادية قسط أخير	رأس المال
١١٠٠٠٠٠٠	مصرف	١٠٠٠٠٠٠ سهم ممتاز
١٠٠٠٠٠٠٠	خسائر متراكمة	٣٠٠٠٠٠٠ سهم عادي
٢٨٠٠٠٠٠٠	نتيجة التصفية	احتياطي قانوني
		٨٠٠٠٠٠٠
		احتياطي اختياري
		٢٠٠٠٠٠٠
		دائنون
		٥٠٠٠٠٠٠
٥٥٠٠٠٠٠٠		٥٥٠٠٠٠٠٠

المطلوب: إكمال عمليات التصفية في اليومية وتصوير الحسابات اللازمة لها، علماً الدائنون تنازلوا عن ٢٠٪ من ديونهم وأن امتياز الأسهم الممتازة يقع على الأرباح وعلى رأس المال معاً (استخدم حسابات إفرادية للمساهمين).

الحل:

- سداد الدائنين: نلاحظ أن النقدية الموجودة في المصرف ١١٠٠٠٠٠٠ تكفي لسداد الديون وقدرها ٤٠٠٠٠٠٠٠ بعد التنازل وقدره ١٠٠٠٠٠٠٠ (٢٠٪ × ٥٠٠٠٠٠٠).

٥٠٠٠٠٠٠	من د/ الدائنين إلى مذكورين	
٤٠٠٠٠٠٠	د/ المصرف	
١٠٠٠٠٠٠	د/ نتيجة التصفية (تنازل)	

- ترحيل رأس المال إلى حسابات المساهمين

٤٠٠٠٠٠٠٠	من د/ رأس المال إلى مذكورين	
١٠٠٠٠٠٠٠	د/ المساهمين أسهم ممتازة	
٣٠٠٠٠٠٠٠	د/ المساهمين أسهم عادية	

• ترحيل الاحتياطي القانوني إلى حساب المساهمين بنسبة رأس المال (٣:١)

٨٠٠٠٠٠٠	من د/ احتياطي قانوني	
	إلى مذكورين	
٢٠٠٠٠٠٠	د/ المساهمين أسهم ممتازة	
٦٠٠٠٠٠٠	د/ المساهمين أسهم عادية	

• ترحيل الاحتياطي الاختياري إلى حساب المساهمين أسهم عادية فقط وذلك لأن امتياز الأسهم الممتازة يقع على الأرباح وعلى رأس المال

٢٠٠٠٠٠٠	من د/ احتياطي اختياري	
٢٠٠٠٠٠٠	إلى د/ المساهمين أسهم عادية	

• ترحيل الخسائر المتراكمة بحدود نصيب الأسهم الممتازة من الاحتياطيات أي بحدود عدم المساس برأس مالهم (الامتياز على الأرباح ورأس المال)

	من مذكورين	
٢٠٠٠٠٠٠	د/ المساهمين أسهم ممتازة	
٨٠٠٠٠٠٠	د/ المساهمين أسهم عادية	
١٠٠٠٠٠٠٠	إلى د/ خسائر متراكمة	

• ترحيل خسائر التصفية إلى حساب المساهمين

رصيد حساب نتيجة التصفية بعد سداد الدائنين هو ٢٧٠٠٠٠٠٠٠ ل.س ومن المفروض توزيعها بنسبة رأس المال، إلا أن ذلك سيؤثر على استرداد رأس مال الأسهم الممتازة، لأن احتياطياتهم استهلكتها الخسائر المتراكمة، لذلك تحمل خسائر التصفية على حساب الأسهم الممتازة، ما دام رصيدهم كاف.

٢٧٠٠٠٠٠٠٠	من د/ المساهمين أسهم ممتازة	
٢٧٠٠٠٠٠٠٠	إلى د/ نتيجة التصفية	

• إقفال الأقساط غير المسددة للمساهمين أسهم عادية في حسابهم.

٦٠٠٠٠٠٠٠	من د/ المساهمين أسهم عادية	
٦٠٠٠٠٠٠٠	إلى د/ المساهمين أسهم عادية قسط أخير	

- تسوية حساب المساهمين: بالنسبة للأسهم الممتازة باعتبار أن النقدية بالمصرف (٧٠٠٠٠٠٠) لا تكفي لسداد رصيد حسابهم (١٠٠٠٠٠٠٠) وهناك أقساط غير مسددة على الأسهم العادية قدرها (٦٠٠٠٠٠٠) إذا يتوجب عليهم سداد جزء من هذه الأقساط وقدره (٣٠٠٠٠٠٠) وذلك لسد العجز في النقدية اللازمة سداد رأس مال الأسهم الممتازة، ثم يدفع رصيد حساب الأسهم الممتازة.

٣٠٠٠٠٠٠	من د/المصرف	٣٠٠٠٠٠٠	إلى د/ المساهمين أسهم عادية
			سداد المساهمين أسهم عادية لجزء من القسط الأخير
١٠٠٠٠٠٠٠	من د/ المساهمين أسهم ممتازة	١٠٠٠٠٠٠٠	إلى د/المصرف
			سداد المستحق للأسهم الممتازة

- تصوير الحسابات

مدین	د/نتيجة التصفية	دائن
٢٨٠٠٠٠٠٠	رصيد مدور	من د/ الدائنين (تتازل)
		١٠٠٠٠٠٠٠
		من د/ م. أسهم عادية
		٢٧٠٠٠٠٠٠
٢٨٠٠٠٠٠٠		٢٨٠٠٠٠٠٠

مدین	د/المصرف	دائن
١١٠٠٠٠٠٠	رصيد مدور	من د/ الدائنين
٣٠٠٠٠٠٠	إلى د/ م. أسهم عادية	٤٠٠٠٠٠٠٠
١٤٠٠٠٠٠٠		من د/ م. أسهم ممتازة
		١٠٠٠٠٠٠٠
		١٤٠٠٠٠٠٠

مدین	د/المساهمين أسهم ممتازة	دائن
٢٠٠٠٠٠٠	إلى د/ خسائر متراكمة	من د/ رأس المال
١٠٠٠٠٠٠٠	إلى د/المصرف	١٠٠٠٠٠٠٠
١٢٠٠٠٠٠٠		من د/ ا. قانوني
		٢٠٠٠٠٠٠
		١٢٠٠٠٠٠٠

مدین	د/المساهمين أسهم عادية	دائن
٨٠٠٠٠٠٠	إلى د/ خ. متراكمة	من د/ رأس المال
٢٧٠٠٠٠٠٠	إلى د/ نتيجة التصفية	من د/ احتياطي قانوني
٦٠٠٠٠٠٠	إلى د/ م. قسط أخير	من د/ احتياطي اختياري
		من د/ المصرف
٤١٠٠٠٠٠٠	٤١٠٠٠٠٠٠	

المسألة (١٢)

كانت ميزانية إحدى الشركات المساهمة أثناء تصفيتها وقبل سداد الدائنين كما يلي:

أصول	الميزانية	خصوم
٥٠٠٠٠٠٠	أقساط تحت الطلب	رأس المال
٦٠٠٠٠٠٠	مصرف	٢٥٠٠٠٠٠٠ سهم ١٠٠×
١١٠٠٠٠٠٠	خسائر مدورة	دائنون
١٥٠٠٠٠٠٠	حساب التصفية	
٣٧٠٠٠٠٠٠	٣٧٠٠٠٠٠٠	

المطلوب: إكمال عمليات التصفية في اليومية وتصوير الحسابات اللازمة لها.

الحل:

• سداد الدائنين:

نلاحظ أن النقدية الموجودة في المصرف ٦٠٠٠٠٠٠٠ وهي لا تكفي لسداد الديون، وقدرها ١٢٠٠٠٠٠٠، وهناك أقساط لم تسدد من رأس المال (أقساط تحت الطلب) لذلك يطلب المصفي سداد هذه الأقساط أولاً ثم يقوم بسداد الدائنين.

٥٠٠٠٠٠٠	من د/ المصرف
٥٠٠٠٠٠٠	إلى د/ أقساط تحت الطلب

بعد سداد الأقساط تحت الطلب يصبح رصيد حساب المصرف ١١٠٠٠٠٠٠ وهذا أيضاً لا يكفي لسداد الدائنين، لذلك يعتبر الباقي تنازلاً حكماً.

١٢٠٠٠٠٠٠		من د/ الدائنين
		إلى مذكورين
١١٠٠٠٠٠٠		د/ المصرف
١٠٠٠٠٠٠٠		د/ نتيجة التصفية (تنازل حكومي)

• ترحيل رأس المال إلى حسابات المساهمين

٢٥٠٠٠٠٠٠		من د/ رأس المال
٢٥٠٠٠٠٠٠		إلى د/ المساهمين

• ترحيل الخسائر المدورة إلى حساب المساهمين

١١٠٠٠٠٠٠		من د/ المساهمين
١١٠٠٠٠٠٠		إلى د/ خسائر مدورة

• ترحيل خسائر التصفية (رصيد حساب التصفية) إلى حساب المساهمين

١٤٠٠٠٠٠٠		من د/ المساهمين
١٤٠٠٠٠٠٠		إلى د/ نتيجة التصفية

مدین	د/ التصفية	دائن
١٥٠٠٠٠٠٠	رصيد مدور	من د/ الدائنين (تنازل)
		١٠٠٠٠٠٠٠
		١٤٠٠٠٠٠٠
		١٥٠٠٠٠٠٠
١٥٠٠٠٠٠٠		من د/ المساهمين (الرصيد)

مدین	د/ المصرف	دائن
٦٠٠٠٠٠٠٠	رصيد مدور	من د/ الدائنين
٥٠٠٠٠٠٠٠	إلى د/ م. أسهم عادية	
١١٠٠٠٠٠٠		١١٠٠٠٠٠٠

مدین	د/ المساهمين	دائن
١١٠٠٠٠٠٠	إلى د/ خسائر مدورة	من د/ رأس المال
١٤٠٠٠٠٠٠	إلى د/ التصفية	٢٥٠٠٠٠٠٠
٢٥٠٠٠٠٠٠		٢٥٠٠٠٠٠٠

خامساً: التصفية بوجود أسهم تمتع

كما عرضنا سابقاً في الفصل الرابع فإن أسهم التمتع تمنح للمساهم الذي تستهلك أسهمه والتي تمنح هذا المساهم جميع حقوق المساهم العادي باستثناء حقه في رأس المال (القيمة الاسمية للسهم) باعتبار أنه استرد القيمة الاسمية لأسهمه عند استهلاكها، لذلك وعند التصفية يتبقى لحمل أسهم التمتع باقي حقوقهم، وهي الاحتياطيات والأرباح المحتجزة أو المدورة، وإذا كانت نتيجة التصفية خسائر فيُسألون عنها بحدود هذه الحقوق فقط.

المسألة (١٣)

كانت ميزانية إحدى الشركات المساهمة المغفلة أثناء تصفيتها وقبل تسوية حقوق المساهمين كما يلي:

أصول	الميزانية	خصوم
٦٢٠٠٠٠٠٠	مصرف	رأس المال
٤٠٠٠٠٠٠	نتيجة التصفية	٣٠٠٠٠٠٠ سهم ١٠٠×
		احتياطي اس. رأس المال
		١٠٠٠٠٠٠٠
		احتياطي قانوني
		١٢٠٠٠٠٠٠
		احتياطي الطوارئ
		٦٠٠٠٠٠٠
		أرباح محتجزة
		٨٠٠٠٠٠٠
		٦٦٠٠٠٠٠٠

فإذا علمت أن الشركة أصدرت عند استهلاك رأس المال ١٠٠٠٠٠٠ سهم تمتع.

المطلوب:

إتمام عمليات التصفية وتصوير الحسابات اللازمة لها.

الحل:

• ترحيل رأس المال إلى حسابات المساهمين أسهم عادية (دون أسهم التمتع)

٣٠٠٠٠٠٠٠	من د/ رأس المال
٣٠٠٠٠٠٠٠	إلى د/ المساهمين

- ترحيل احتياطي استهلاك رأس المال إلى حسابات المساهمين أسهم عادية وأسهم التمتع
بنسبة عدد الأسهم أي ١:٣ للأسهم العادية وأسهم التمتع على التوالي

١٠٠٠٠٠٠	من د/ احتياطي استهلاك رأس المال إلى مذكورين	
٧٥٠٠٠٠٠	د/ المساهمين أسهم عادية	
٢٥٠٠٠٠٠	د/ المساهمين أسهم تمتع	

- ترحيل الاحتياطي القانوني إلى حسابات المساهمين (بنسبة عدد الأسهم ١:٣ للأسهم
العادية وأسهم التمتع على التوالي)

١٢٠٠٠٠٠	من د/ احتياطي قانوني إلى مذكورين	
٩٠٠٠٠٠٠	د/ المساهمين أسهم عادية	
٣٠٠٠٠٠٠	د/ المساهمين أسهم تمتع	

- ترحيل احتياطي الطوارئ إلى حسابات المساهمين (بنسبة عدد الأسهم ١:٣)

٦٠٠٠٠٠٠	من د/ احتياطي الطوارئ إلى مذكورين	
٤٥٠٠٠٠٠	د/ المساهمين أسهم عادية	
١٥٠٠٠٠٠	د/ المساهمين أسهم تمتع	

- ترحيل الأرباح المحتجزة إلى حسابات المساهمين (بنسبة عدد الأسهم ١:٣)

٨٠٠٠٠٠٠	من د/ أرباح محتجزة إلى مذكورين	
٦٠٠٠٠٠٠	د/ المساهمين أسهم عادية	
٢٠٠٠٠٠٠	د/ المساهمين أسهم تمتع	

- ترحيل خسائر التصفية إلى حسابات المساهمين (بنسبة عدد الأسهم ١:٣)

٣٠٠٠٠٠٠	من مذكورين	
١٠٠٠٠٠٠	د/ المساهمين أسهم عادية	
٤٠٠٠٠٠٠	د/ المساهمين أسهم تمتع	
	إلى د/ نتيجة التصفية	

• سداد المستحق للمساهمين أسهم عادية وأسهم تمتع (رصيد حسابهم)

من مذكورين		
د/ المساهمين أسهم عادية	٥٤٠٠٠٠٠٠	
د/ المساهمين أسهم تمتع	٨٠٠٠٠٠٠	
إلى د/ المصرف	٦٢٠٠٠٠٠٠	

• تصوير الحسابات الخاصة بالتصفية

ملاحظة: يمكن إعداد حساب إجمالي لمساهمي الأسهم العادية والممتازة معاً أو يعد حساب إفرادي لكل منهما على حدة.

مدین	د/ نتيجة التصفية	دائن
رصيد مدور	٤٠٠٠٠٠٠٠	من مذكورين
٤٠٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠٠ م. أسهم عادية	
٤٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠ م. أسهم تمتع	
	٤٠٠٠٠٠٠٠	

مدین	د/المصرف	دائن
رصيد مدور	٦٢٠٠٠٠٠٠٠	من مذكورين
٦٢٠٠٠٠٠٠٠	٥٤٠٠٠٠٠٠٠ م. أسهم عادية	
٦٢٠٠٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠٠٠ م. أسهم تمتع	
	٦٢٠٠٠٠٠٠٠	

مدین	د/المساهمين أسهم عادية	دائن
إلى د/ ن التصفية	٣٠٠٠٠٠٠٠	من د/ رأس المال
إلى د/ المصرف	٧٥٠٠٠٠٠٠	من د/ استهلاك رأس المال
	٩٠٠٠٠٠٠٠	من د/ احتياطي قانوني
	٤٥٠٠٠٠٠٠	من د/ احتياطي طوارئ
	٦٠٠٠٠٠٠٠	من د/ أرباح محتجزة
	٥٧٠٠٠٠٠٠٠	
٥٧٠٠٠٠٠٠٠		

مدین	د/المساهمين أسهم تمتع	دائن
١٠٠٠٠٠٠	إلى د/ نتيجة التصفية	من د/ استهلاك رأس المال
٨٠٠٠٠٠٠	إلى د/ المصرف	من د/ احتياطي قانوني
		من د/ احتياطي طوارئ
		من د/ أرباح محتجزة
٩٠٠٠٠٠٠	٩٠٠٠٠٠٠	

المسألة (١٤)

كانت ميزانية إحدى الشركات المساهمة في أثناء تصفيتها وقبل تسوية حقوق المساهمين كما يلي:

أصول	الميزانية	خصوم
١٨٠٠٠٠٠٠	مصرف	رأس المال
١٢٠٠٠٠٠٠	خسائر مدورة	٢٠٠٠٠٠٠ سهم ١٠٠×
٢٦٠٠٠٠٠٠	نتيجة التصفية	احتياطي اس. رأس المال
		احتياطي قانوني
٥٦٠٠٠٠٠٠	٥٦٠٠٠٠٠٠	

فإذا علمت أن الشركة كانت قد أصدرت أسهم تمتع بمقدار رأس المال المستهلك.

المطلوب: إتمام عمليات التصفية وتصوير الحسابات اللازمة لها.

الحل:

• ترحيل رأس المال إلى حسابات المساهمين أسهم عادية

٢٠٠٠٠٠٠٠	من د/ رأس المال
٢٠٠٠٠٠٠٠	إلى د/ المساهمين

• ترحيل احتياطي استهلاك رأس المال إلى حسابات المساهمين أسهم عادية وأسهم التمتع

بنسبة عدد الأسهم أو بنسبة رأس المال الأسهم العادية ورأس المال المستهلك وهنا

النسبة بالتساوي لأن رأس المال غير المستهلك يساوي رأس المال المستهلك (احتياطي

استهلاك رأس المال).

٢٠٠٠٠٠٠	من د/ احتياطي استهلاك رأس المال إلى مذكورين	
١٠٠٠٠٠٠	د/ المساهمين أسهم عادية	
١٠٠٠٠٠٠	د/ المساهمين أسهم تمتع	

• ترحيل الاحتياطي القانوني إلى حسابات المساهمين (بالتساوي):

١٦٠٠٠٠٠٠	من د/ احتياطي قانوني إلى مذكورين	
٨٠٠٠٠٠٠	د/ المساهمين أسهم عادية	
٨٠٠٠٠٠٠	د/ المساهمين أسهم تمتع	

• ترحيل الخسائر المدورة إلى حسابات المساهمين (بالتساوي)

	من مذكورين	
٦٠٠٠٠٠٠	د/ المساهمين أسهم عادية	
٦٠٠٠٠٠٠	د/ المساهمين أسهم تمتع	
١٢٠٠٠٠٠٠	إلى د/ خسائر مدورة	

• ترحيل خسائر التصفية إلى حسابات المساهمين أسهم عادية وأسهم التمتع من المفترض

أن يكون بالتساوي أي ١٣٠٠٠٠٠٠٠ لكل منهما، ولكن الباقي من حساب المساهمين أسهم التمتع بعد ترحيل الخسائر المدورة هو ١٢٠٠٠٠٠٠٠ لذلك يحملون بهذا المبلغ ويحمل الباقي على المساهمين أسهماً عادية، فيكون:

- نصيب مساهمي أسهم التمتع ١٢٠٠٠٠٠٠٠ ل.س

- نصيب مساهمي الأسهم العادية ١٤٠٠٠٠٠٠٠ ل.س

	من مذكورين	
١٤٠٠٠٠٠٠	د/ المساهمين أسهم عادية	
١٢٠٠٠٠٠٠	د/ المساهمين أسهم تمتع	
٢٦٠٠٠٠٠٠	إلى د/ نتيجة التصفية	

سداد المستحق للمساهمين (رصيد حسابهم): حيث أن الخسائر استهلكت حقوق

أصحاب أسهم التمتع فلم يبق إلا رصيد لحساب مساهمي الأسهم العادية فيدفع لهم.

١٨٠٠٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠٠٠	من د/ المساهمين أسهم عادية إلى د/ المصرف

• تصوير حسابات التصفية

مدین	د/ نتيجة التصفية	دائن
٢٦٠٠٠٠٠٠	رصيد مدور	من مذكورين
		١٤٠٠٠٠٠٠ م. أسهم عادية
		١٢٠٠٠٠٠٠ م. أسهم تمتع
٤٠٠٠٠٠٠		٤٠٠٠٠٠٠

مدین	د/ المصرف	دائن
١٨٠٠٠٠٠٠	رصيد مدور	من د/ م. أسهم عادية
٦٢٠٠٠٠٠٠		٦٢٠٠٠٠٠٠

مدین	د/ المساهمين أسهم عادية	دائن
٦٠٠٠٠٠٠	إلى د/ خسائر مدورة	من د/ رأس المال
١٤٠٠٠٠٠٠	إلى د/ نتيجة التصفية	من د/ أ. أس. رأس المال
١٨٠٠٠٠٠٠	إلى د/ المصرف	من د/ احتياطي قانوني
٣٨٠٠٠٠٠٠		٣٨٠٠٠٠٠٠

مدین	د/ المساهمين أسهم تمتع	دائن
٦٠٠٠٠٠٠	إلى د/ خسائر مدورة	من د/ استهلاك رأس المال
١٢٠٠٠٠٠٠	إلى د/ ن التصفية	من د/ احتياطي قانوني
١٨٠٠٠٠٠٠		١٨٠٠٠٠٠٠

أسئلة الفصل السابع وتمارينه

أولاً: الأسئلة

١. ما هو المقصود بتصفية الشركات المساهمة المغفلة؟
٢. متى يتم تصفية الشركة المساهمة تصفية اختيارية؟
٣. متى يتم تصفية الشركة المساهمة تصفية إجبارية؟
٤. ما هي واجبات المصفي؟
٥. ما هو ترتيب سداد الالتزامات عند تصفية الشركة وفق قانون الشركات السوري؟
٦. متى تستخدم كل من التصفية السريعة والتصفية التدريجية في تصفية الشركات؟
٧. ما هي النتائج التي يمكن أن تؤول إليها تصفية الشركات المساهمة المغفلة؟
٨. أجب بـ صح أو خطأ على كل من العبارات التالية:
 - أ. تزول الشخصية المعنوية للشركة فور اتخاذ القرار بحلها.
 - ب. تحتل ديون الخزنة العامة المرتبة الأولى في أولوية السداد عند تصفية الشركة.
 - ج. لا تحل الشركات المساهمة المغفلة إلا طوعياً بعد موافقة الهيئة العامة للشركة.
 - د. يتم تعيين المصفي بموجب عقد الشركة أو بقرار صادر عن الهيئة، وإلا فيتم تعيينه من قبل المحكمة المختصة بناءً على طلب صاحب المصلحة أو من قبل المحكمة التي قضت بحل الشركة.
 - هـ. يمكن تعيين أكثر من مصفي لتصفية الشركة وعندها تتخذ قراراتهم بالإجماع فيما بينهم ما لم تنص وثيقة تأسيس الشركة أو قرار تعيينهم على أغلبية معينة.
 - و. تستمر الجهة المكلفة بإدارة الشركة بممارسة سلطتها حتى نهاية التصفية.
 - ز. إذا تجاوزت مدة التصفية عاماً واحداً وجب على المصفي أن يضع الميزانية السنوية ويتولى نشرها في صحيفتين يوميتين على الأقل.

ح. ليس من صلاحية المصفي تمثيل الشركة أمام المحاكم في الدعاوى المقامة من الشركة أو عليها، ولكن يمكنه اتخاذ أي إجراء احترازي للمحافظة على مصالحها وتوكيل المحامين باسم الشركة.

ط. يحق للمصفي أن ينهي العمليات التي باشرت بها الشركة ولم تنتهي حتى تاريخ التصفية، خاصة إذا كان إيقاف أو إلغاء هذه العمليات سيلحق ضرراً كبيراً بالشركة.

ي. أثناء التصفية يمكن لإدارة الشركة إبرام عقود باسم الشركة للاستمرار بعملها. ك. إذا لم يكف ثمن الأصل المرهون لسداد القرض المرهون له سقط حق أصحاب القرض بالمطالبة بالباقي.

ل. عند اتباع التصفية السريعة تثبت أرباح أو خسائر بيع كل أصل على حدة في حساب نتيجة التصفية

م. إذا ظهر أي إيراد عرضي أثناء التصفية فيعتبر من حق المساهمين ويسجل في حساباتهم.

ن. إذا لم تكف أموال الشركة المساهمة لسداد ديونها أعتبر الفرق تنازلاً حكماً من قبل الدائنين.

س. لأصحاب أسهم التمتع الأولوية في استرداد كافة حقوقهم عند التصفية عدا رأس مالهم لاعتبار أنهم استوفوه عند استهلاك أسهمهم.

ع. إذا وقع امتياز الأسهم على الأرباح، حق لأصحابها الأولوية في الحصول على أرباح التصفية بمقدار امتيازهم.

ف. إذا كان هناك أسهم بامتياز على رأس المال، فلا يجوز المساس برأس مالهم مهما كانت نتيجة التصفية.

ص. يحق للمصفي أن يطلب من المساهمين سداد الأقساط غير المسددة من رأس المال قبل مباشرة أعمال التصفية.

ثانياً: التمارين غير المحلولة:

تمرين (١):

في ٢٠١٧/١٢/٣١ كانت ميزانية إحدى الشركات المساهمة المغفلة كما يلي:

أصول	الميزانية	خصوم
٢٢٠٠٠٠٠٠	٢٨٠٠٠٠٠٠	رأس المال
١٦٠٠٠٠٠٠		٢٨٠٠٠٠ سهم ١٠٠×
٤٠٠٠٠٠٠	٧٠٠٠٠٠٠	احتياطي قانوني
٨٦٠٠٠٠٠	٥٥٠٠٠٠٠	احتياطي توسع
٣٨٠٠٠٠٠	٤٦٠٠٠٠٠	م. اه. عقارات
٤٤٠٠٠٠٠	٧٤٠٠٠٠٠	م. اه. آلات
٣٩٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠	م. اه. أثاث
١٣٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	مخصص د.م. فيها
	٣٠٠٠٠٠٠	مخصص آجيو
	٤٥٠٠٠٠٠	قرض مصرفي
	٣٥٠٠٠٠٠	دائنين
	١٥٠٠٠٠٠	ضرائب مستحقة
٦٤٠٠٠٠٠٠	٦٤٠٠٠٠٠٠	

ونظراً لانتهاؤ المدة المحددة للشركة قررت الهيئة العامة تصفيتها، وعينت مصرف

لهذا الغرض، فقام بما يلي:

(١) باع الأصول الثابتة والبضاعة بمبلغ ٣٩٤٠٠٠٠٠ ل.س، وبلغ ما حصله من المدينين وأوراق القبض والإيرادات المستحقة ٨٧٠٠٠٠٠ ل.س.

(٢) سدد التزامات الشركة فحصل على حسم من الدائنين قدره ٣٠٠٠٠٠٠ ل.س.

فإذا علمت أن مصاريف التصفية بلغت ١٥٠٠٠٠٠ ل.س.

المطلوب:

١. إثبات قيود اليومية اللازمة للتصفية.

٢. إعداد حسابات التصفية اللازمة.

تمرين (٢)

في ٢٠١٧/١٢/٣١ كانت ميزانية إحدى الشركات المساهمة المغفلة عندما تقرر تصفيتها كما يلي:

أصول	الميزانية	خصوم
١٨٠٠٠٠٠٠ آلات	٢٤٠٠٠٠٠٠	رأس المال
٩٠٠٠٠٠٠٠ (٩٠٠٠٠٠٠) م. اه. آلات		٦٠٠٠٠٠٠ سهم ممتاز
٨٥٠٠٠٠٠٠ سيارات		١٨٠٠٠٠٠ سهم عادي
٤٥٠٠٠٠٠٠ (٤٠٠٠٠٠) م. اه. سيارات	٦٠٠٠٠٠٠	احتياطي قانوني
٣٤٠٠٠٠٠٠ أثاث	٤٠٠٠٠٠٠٠	احتياطي طوارئ
٢٢٠٠٠٠٠٠ (١٢٠٠٠٠٠) م. اه. اثاث	٦٠٠٠٠٠٠٠	دائنين
١٢٥٠٠٠٠٠٠ بضاعة	٥٢٥٠٠٠٠٠	أوراق دفع
٥٨٠٠٠٠٠٠ مدينين	٢٥٠٠٠٠٠٠	تأمينات للغير
٥٥٠٠٠٠٠٠ (٣٠٠٠٠٠٠) م. د. م. فيها		
٣٢٠٠٠٠٠٠ أوراق قبض		
٣٠٠٠٠٠٠٠ (٢٠٠٠٠٠) م. آجيو		
٨٨٠٠٠٠٠٠ مصرف		
٤٥٥٠٠٠٠٠٠	٤٥٥٠٠٠٠٠٠	

وقام المصفي بما يلي:

- ١) باع جميع الأصول دفعة واحدة بمبلغ ٤٥٠٠٠٠٠٠٠ ل.س.
 - ٢) سدد الدائنين فحصل عل حسم ١٠٪ منهم، كما سدد أوراق الدفع وحصل من أصحابها على حسم قدره ٢٠٠٠٠٠٠ ل.س، ورد التأمينات لأصحابها أصولاً.
 - ٣) دفع مصاريف التصفية التي بلغت ٩٠٠٠٠٠٠ ل.س.
- فإذا علمت أن امتياز الأسهم الممتازة يقع على الأرباح فقط.
- المطلوب:**

١. إثبات قيود اليومية اللازمة للتصفية.

٢. إعداد حسابات التصفية اللازمة.

تمرين (٣)

في ٢٠١٨/١/١ تقرر تصفية إحدى الشركات المساهمة المغفلة التي كانت ميزانيتها بتاريخه كما يلي:

أصول	الميزانية	خصوم
المباني	٢٥٠٠٠٠٠٠	رأس المال
الآلات		٤٠٠٠٠ سهم عادي
الأثاث		١٠٠٠٠ سهم ممتاز
البضاعة	٥٠٠٠٠٠	احتياطي إجباري (قانوني)
المدينون	٣٧٥٠٠٠	احتياطي اختياري
مصرف	١٢٥٠٠٠	مخصص د.م. فيها
إيرادات مستحقة	٣٠٠٠٠٠٠	قرض برهن الآلات
مصروفات مدفوعة مقدما	٥٠٠٠٠٠	دائنين
خسائر مدورة	٣٠٠٠٠٠	أوراق دفع
٢٩٨٠٠٠٠٠	٢٩٨٠٠٠٠٠	

وقد قام المصفي بالأعمال التالية:

(١) باع والمباني بمبلغ ٥٥٠٠٠٠٠٠ ل.س والآلات بمبلغ ٢٧٥٠٠٠٠ ل.س، والأثاث بمبلغ ٢٢٠٠٠٠٠ ل.س.

(٢) باع البضاعة بمبلغ ٨٢٥٠٠٠٠ ل.س، وتمكن من تحصيل مبلغ ١١٢٥٠٠٠ ل.س فقط من المدينين وحصل الإيرادات المستحقة ولم يتمكن من استرداد المصروفات المقدمة.

(٣) سدد مبلغ مصاريف التصفية التي بلغت ٧٠٠٠٠٠٠ ل.س.

(٤) سدد القرض، والدائنين، وأوراق الدفع أصولاً.

- فإذا علمت أن امتياز الأسهم يقع على رأس المال فقط. المطلوب:

١. إثبات قيود اليومية اللازمة للتصفية.

٢. إعداد حسابات التصفية اللازمة،

تمرين (٤)

في ٢٠١٧/١٢/٣١ كانت ميزانية إحدى الشركات المساهمة المغفلة كما يلي:

أصول	الميزانية	خصوم
٤٥٠.٠٠٠	شهرة المحل	رأس المال
	١٨٠.٠٠٠ مبانٍ	٧٥.٠٠٠ سهم ممتاز
١١٠.٠٠٠	٧٠.٠٠٠ - م. اهتلاك	٢٢٥.٠٠٠ سهم عادي
	١٢٠.٠٠٠ آلات	٨٤.٠٠٠ احتياطي قانوني
٦٠.٠٠٠	٦٠.٠٠٠ - م. اهتلاك	٥٢.٠٠٠ احتياطي طوارئ
	٤٥.٠٠٠ أثاث	٥٥.٠٠٠ قرض المصرف
٢٥٠.٠٠٠	٢٠.٠٠٠ - م. اهتلاك	٤٤.٠٠٠ دائنين
٩٦.٠٠٠	بضاعة	١٣.٠٠٠ ضرائب مستحقة
	٤٨.٠٠٠ مدينين	١٢.٠٠٠ مصاريف مستحقة
٤٥٠.٠٠٠	٣٠.٠٠٠ - م.د.م. فيها	
٣٢٠.٠٠٠	أوراق قبض	
٨٧.٠٠٠	مصرف	
٦٠.٠٠٠	خسائر مدورة	
٥٦٠.٠٠٠		٥٦٠.٠٠٠

وقررت الهيئة العامة تصفية الشركة فعينت مصفي لهذا الغرض فقام بما يلي:

- (١) أعتبر شهرة المحل معدومة فلم يتمكن من بيعها، وباع المباني بمبلغ ١٢٥٠.٠٠٠ ل.س، والآلات بمبلغ ٤١٠.٠٠٠ ل.س، والأثاث بمبلغ ٢٠٠.٠٠٠ ل.س، والبضاعة بمبلغ ٧٢٠.٠٠٠ ل.س، وحصل من المدينين مبلغ ٤٢٠.٠٠٠ ل.س فقط، وخصم أوراق القبض فحصل على قيمتها الحالية والبالغة ٣٠٠.٠٠٠ ل.س.
- (٢) دفع مصاريف التصفية التي بلغت ٩٠.٠٠٠ ل.س، وسدد الضرائب المستحقة والرواتب المستحقة وقرض المصرف ودفع سداداً للدائنين ٤٠٠.٠٠٠ ل.س.
- (٣) صفى حقوق المساهمين علماً أن امتياز الأسهم الممتازة يقع على الأرباح وعلى رأس المال (أولوية استرداد القيمة الاسمية للسهم عند التصفية).

المطلوب:

- إثبات قيود اليومية اللازمة للتصفية.
- إعداد حسابات التصفية اللازمة.

تمرين (٥)

في ٢٠١٨/٢/١ أعدت ميزانية إحدى الشركات المساهمة المغفلة لغرض تصفيتها وكانت كما يلي:

أصول	الميزانية	خصوم
١٨٩٠٠٠٠٠	٢٧٠٠٠٠٠٠	رأس المال
٢٠٧٠٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠٠	سهم عادي
٨١٠٠٠٠٠	٩٠٠٠٠	سهم ممتاز
٤٥٠٠٠٠٠	٥٤٠٠٠٠٠	احتياطي إجباري (قانوني)
٢٧٠٠٠٠٠	٣٦٠٠٠٠٠	احتياطي اختياري
٨١٠٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠٠	قرض سندات برهن مباني
	٤٤٠٠٠٠٠	دائنين
	٤٦٠٠٠٠٠	أوراق دفع
٦٣٠٠٠٠٠٠	٦٣٠٠٠٠٠٠	

وقد قام المصفي بالأعمال التالية:

- (١) باع المباني بمبلغ ١٧١٠٠٠٠٠٠ ل.س، والشاحنات بمبلغ ١٥٨٠٠٠٠٠٠ ل.س، والبضاعة بمبلغ ٢٧٠٠٠٠٠٠ ل.س.
- (٢) قام بتحصيل المدينون بعد منحهم حسماً قدره ٣٠٠٠٠٠٠ ل.س.
- (٣) سدد الديون أصولاً وحصل على حسم من الدائنين وأوراق الدفع قدره ٨٠٠٠٠٠٠ ل.س، ودفع مصاريف تصفية وقدرها ١٦٠٠٠٠٠٠ ل.س.

المطلوب:

١. إثبات قيود اليومية اللازمة للتصفية.
٢. إعداد حسابات التصفية اللازمة، علماً بأن امتياز الأسهم الممتازة يقع على الأرباح فقط.

تمرين (٦)

في ٢٠١٨/٤/٣٠ كانت ميزانية إحدى الشركات المساهمة التي تقرر تصفيتها كما يلي:

أصول	الميزانية	خصوم
٩٧٠٠٠٠٠	شهرة المحل	رأس المال
١٨٠٠٠٠٠	عقارات	٢٠٠٠٠٠ سهم ممتاز
٨٦٠٠٠٠٠	شاحنات	٢٠٠٠٠٠ سهم عادي
٢٤٠٠٠٠٠	أثاث	احتياطي قانوني
٨٨٠٠٠٠٠	بضاعة	احتياطي طوارئ
٦٥٠٠٠٠٠	مدينين	قرض مصرفي
٧٥٠٠٠٠٠	مصرف	دائنين
١٦٠٠٠٠٠	خسائر متراكمة	مجمع اهتلاك عقارات
		مجمع اهتلاك شاحنات
		مجمع اهتلاك أثاث
		مخصص د.م. فيها
٧٧٥٠٠٠٠		٧٧٥٠٠٠٠

وقد بيعت الأصول جميعها دفعة واحدة بمبلغ ٣٣٠٠٠٠٠٠ ل.س، وسددت فوائد القرض المصرفي بمعدل ١٠٪ عن الفترة من ٢٠١٨/١/١ حتى تاريخه، وسددت ديون الشركة كاملة، وبلغت مصاريف التصفية ١٣٠٠٠٠٠٠ ل.س.

المطلوب:

- إثبات قيود اليومية اللازمة للتصفية
- إعداد الحسابات اللازمة وفق كل من الفرضيات الآتية:
- ١. امتياز الأسهم الممتازة محصور بالأرباح فقط.
- ٢. امتياز الأسهم الممتازة يكمن في استرداد القيمة الاسمية للسهم فقط.
- ٣. امتياز الأسهم الممتازة يكمن في الأرباح واسترداد القيمة الاسمية للسهم.

تمرين (٧): في ٢٠١٧/١٢/٣١ كانت ميزانية إحدى الشركة المساهمة في أثناء تصفيتها وذلك بعد بيع الأصول وسداد الديون ومصاريف التصفية كما يلي:

أصول	الميزانية	خصوم
٤٢٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠٠	رأس المال
٢١٠٠٠٠٠٠		٢٠٠٠٠٠ سهم ممتاز
٢٤٠٠٠٠٠٠		٤٠٠٠٠٠ سهم عادي
	١٨٠٠٠٠٠٠	احتياطي إجباري (قانوني)
	٩٠٠٠٠٠٠٠	احتياطي اختياري
	٨٧٠٠٠٠٠٠٠	

المطلوب: إكمال عمليات التصفية في دفاتر الشركة وتصوير حساب المساهمين وفق الافتراضات الثلاثة الآتية:

١. امتياز الأسهم الممتازة يقع على الأرباح فقط.
٢. امتياز الأسهم الممتازة يقع على رأس المال فقط (استرداد القيمة الاسمية للسهم).
٣. امتياز الأسهم الممتازة يقع على الأرباح ورأس المال معاً.

تمرين (٨)

في ٢٠١٧/١٢/٣١ كانت ميزانية إحدى الشركة المساهمة في أثناء تصفيتها وذلك بعد بيع الأصول كما يلي:

أصول	الميزانية	خصوم
١٩٢٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠٠	رأس المال
٢٢٠٠٠٠٠٠		١٠٠٠٠٠ سهم ممتاز
١٨٠٠٠٠٠٠		٣٠٠٠٠٠ سهم عادي
	٨٠٠٠٠٠٠٠	احتياطي إجباري (قانوني)
	٢٠٠٠٠٠٠٠٠	احتياطي اختياري
	٦٨٠٠٠٠٠٠٠	دائنين
	٢٤٠٠٠٠٠٠٠	رواتب مستحقة
	٥٩٢٠٠٠٠٠٠٠	

- وقد تابع المصفي أعماله فسدّد الديون أصولاً بعد أن تنازل الدائنون عن ٨٠٠٠٠٠ ل.س. و بعد أن سدّد مصاريف التصفية التي بلغت ١٨٠٠٠٠٠
- المطلوب:** إكمال عمليات التصفية في دفاتر الشركة
- تصوير الحسابات اللازمة لها وفق الافتراضين الآتيين:
١. امتياز الأسهم الممتازة يقع على الأرباح فقط.
 ٢. امتياز الأسهم الممتازة يقع على رأس المال فقط (استرداد القيمة الاسمية للسهم).

تمرين (٩)

في ٢٠١٧/١٢/٣١ كانت ميزانية إحدى الشركة المساهمة أثناء تصفيتها وقبل سداد الديون كما يلي:

أصول	الميزانية	خصوم
١٤٥٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠٠	رأس المال
٣٨٥٠٠٠٠٠		٨٠٠٠٠ سهم عادي
		١٢٠٠٠٠ سهم ممتاز
	٦٠٠٠٠٠٠	احتياطي إجباري (قانوني)
	١١٠٠٠٠٠٠	دائنين
	٤٦٠٠٠٠٠٠	ضرائب مستحقة
	١٤٠٠٠٠٠٠	رواتب مستحقة
٥٣٠٠٠٠٠٠	٥٣٠٠٠٠٠٠	

فإذا علمت ما يلي:

(١) أن امتياز الأسهم الممتازة يقع على رأس المال فقط.

(٢) أن مصاريف التصفية بلغت ٥٠٠٠٠٠ ل.س،

المطلوب:

- إكمال عمليات التصفية في يومية الشركة

- تصوير الحسابات اللازمة لها.

تمرين (١٠)

في ٢٠١٧/١٢/٣١ كانت ميزانية شركة الزيوت المعدنية المساهمة المغفلة أثناء تصفيتها وقبل تسوية حقوق المساهمين كما يلي:

أصول	الميزانية	خصوم
٦٢٠٠٠٠٠٠	٤٨٠٠٠٠٠٠	رأس المال
٨٠٠٠٠٠٠		٤٨٠٠٠٠٠ سهم × ١٠٠
	١٢٠٠٠٠٠٠	احتياطي اس. رأس المال
	٦٠٠٠٠٠٠	احتياطي قانوني
	٤٠٠٠٠٠٠	أرباح محتجزة
٧٠٠٠٠٠٠٠	٧٠٠٠٠٠٠٠	

المطلوب: إكمال عمليات التصفية في يومية الشركة

- تصوير الحسابات اللازمة لها علماً أن الشركة كانت قد منحت المساهمين أسهم بمقدار احتياطي استهلاك رأس المال الظاهر

تمرين (١١)

في ٢٠١٧/١٢/٣١ كانت ميزانية إحدى الشركات المساهمة أثناء تصفيتها كما يلي:

أصول	الميزانية	خصوم
٣٨٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠٠	رأس المال
٨٠٠٠٠٠٠		٤٠٠٠٠٠٠ سهم × ١٠٠
١٤٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠	احتياطي اس. رأس المال
	٥٠٠٠٠٠٠	احتياطي قانوني
	٥٠٠٠٠٠٠	دائنون
٦٠٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠٠	

وتابع المصفي أعماله فسد ديون الشركة بعد أن تنازل الدائنون عن ٢٠٪ من ديونهم، ودفع مصاريف التصفية التي بلغت ٢٠٠٠٠٠٠٠ ل.س، وصفي حقوق المساهمين أصولاً، علماً أن الشركة كانت قد أصدرت ١٠٠٠٠٠٠ سهم تمتع ومنحتها للمساهمين لقاء أسهمهم المستهلكة.

المطلوب: إكمال عمليات التصفية في يومية الشركة وتصور الحسابات اللازمة لها.



الفصل الثامن الشركات المحدودة المسؤولية

المبحث الأول

خصائص وإجراءات تأسيس الشركات المحدودة المسؤولية

تُعدُّ الشركات المحدودة المسؤولية شركات ذات طابع خاص تجمع بين خصائص شركات الأشخاص من حيث وجود علاقة شخصية بين الشركاء، وخصائص شركات الأموال من حيث المسؤولية المحدودة بمقدار حصصهم في رأس مال الشركة^(١).

واتسمت هذه الشركات بداية ظهورها بالطابع العائلي وكانت أكثر انتشاراً في انكلترا، وكذلك فقد لاقت هذه الشركات نجاحاً كبيراً منذ ظهورها في سورية، لما تقدمه من مزايا للشركاء، بالرغم من بعض الانتقادات لها، أهمها:

١. قدراتها المحدودة على استقطاب الأموال من المستثمرين مقارنة بالشركات المساهمة، على الرغم من المسؤولية المحدودة للملاك في كليهما، مما يعيق إمكانية الاستثمار في مشاريع ضخمة، و يعود السبب في ذلك إلى أن رأس مال هذه الشركات يقسم إلى حصص تكون قيمتها كبيرة نسبياً، مما يعني أن شريحة المستثمرين المتوقعين فيها تكون أضيق، في حين أن الشركات المساهمة تكون قيمة السهم فيها زهيدة نسبياً (١٠٠ ل.س في سورية)، وتكون في متناول جميع فئات المستثمرين، وهذا بالتالي يمكن من الحصول على أموال ضخمة، تؤهل الشركة المساهمة من الاستثمار في مشاريع أضخم.

٢. صعوبة تداول الحصص فيها نسبياً، حيث إنه يتم تداولها (بالباع والشراء) بشكل شخصي، وبعد العودة إلى الشركة، في حين أن أسهم الشركات المساهمة يتم تداولها بالسوق (سوق الأوراق المالية).

٣. انتقال ملكية الحصص إلى الورثة بوفاة الشريك قد يزيد عدد الشركاء بصورة تؤثر سلبياً على أداء وإدارة الشركة، وتؤثر على طابعها الشخصي.

(١) الصبان، محمد سمير، هلال، عبد الله عبد العظيم، ٢٠٠٠، الأسس العلمية والعملية لمحاسبة شركات الأشخاص والأموال، الدار الجامعية، مصر، ص ٤٢٠-٤٢١.

ولقد جاء قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ تاريخ ١٤/٢/٢٠١١ لينظم الشركات المحدودة المسؤولية من خلال وضع أسس وقواعد تكوينها وإدارتها وتحديد أطر أعمالها وتنظيم العلاقة بين مالكيها إلى إنهاء أعمالها وتصفياتها. فالمادة (٥٥) من قانون الشركات المذكور عرفت الشركة المحدودة المسؤولية بأنها:

١. شركة تتألف من شخصين على الأقل وتكون مسؤولية الشريك فيها محددة بمقدار حصصه التي يملكها في رأسمال الشركة.
٢. يجوز أن تتألف الشركة المحدودة المسؤولية من شخص واحد وتدعى في هذه الحالة "شركة الشخص الواحد المحدودة المسؤولية". ومن التعريف والأحكام الواردة في قانون الشركات يمكن إيجاز خصائص الشركات المحدودة المسؤولية فيما يلي^(١):
 ١. المسؤولية المحدودة للشريك: كما ورد في المادة ٥٥ من قانون الشركات فإن الشريك في الشركات المحدودة المسؤولية لا يكون مسؤولاً عن ديون الشركة إلا في حدود ما قدمه من حصة في رأس مال الشركة، - وهذا هو الحال في الشركات المساهمة-، ولقد استُمد اسم الشركة من هذه الخاصية المميزة.
 ٢. عدم إمكانية استخدام أسلوب الاكتتاب العام: لا يجوز تأسيس الشركة أو زيادة رأسمالها أو الاقتراض لحسابها عن طريق الاكتتاب العام، ولا يجوز لها إصدار أسهم أو سندات قرض قابلة للتداول.
 ٣. اسم الشركة يستمد من غاياتها ويجب إضافة عبارة «شركة محدودة المسؤولية»، وأن يدرج اسمها ومقدار رأسمالها في جميع الأوراق التي تستخدمها والعقود التي تبرمها.
 ٤. إجراءات تأسيس الشركات المحدودة المسؤولية أبسط بكثير من إجراءات تأسيس الشركات المساهمة.

^(١) درويش، أحمد عبد الله، ياسين، فؤاد توفيق، محاسبة الشركات أشخاص وأموال، ١٩٩٠، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ص ٥٠٢، بتصرف.

٥. رأس المال مقسم إلى حصص متساوية القيمة غير قابلة للتجزئة وغير محددة قانونياً، ويترتب على ذلك أن قيمة الحصة قد تكون مختلفة بين شركة وأخرى، كما أنه لا يجوز طرح الحصص للاكتتاب العام أو إدراجها في سوق المال.

٦. المشاركة الايجابية للشركاء في إدارة الشركة، فعلى الرغم من المسؤولية المحدودة يمكن للشريك المشاركة في إدارة الشركة، وهذا ما يميز الشركاء في هذا النوع من الشركات عن الشركاء الموصين في شركات التوصية البسيطة.

٧. وفاة أي شريك أو فقدانه الأهلية لا يؤثر على استمرارية الشركة المحدودة المسؤولية فيمكن نقل ملكية الحصص بالإرث أو التنازل الطوعي أو الحكمي.

إجراءات تأسيس الشركات المحدودة المسؤولية:

هناك عدة إجراءات عند تأسيس الشركات المحدودة المسؤولية نص عليها قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ تاريخ ٢٠١١/٢/١٤ في المادة (٦١) منه، وهي:

١. يقدم المؤسسون طلبهم بالتصديق على النظام الأساسي للشركة المحدودة المسؤولية إلى الوزارة (وزارة الاقتصاد والتجارة) بعد تسديد الرسم الواجب لذلك والتصديق على توقيعاتهم من قبل الكاتب بالعدل أو من قبل أية جهة يحددها الوزير، ويجب أن يتضمن الطلب المعلومات التالية:

أ. أسماء المؤسسين وجنسياتهم وحصصهم في رأس المال وقيمة الحصة والموطن المختار لكل منهم.

ب. اسم الشركة وغايتها ونوعها ومدتها ورأس مالها والمدة المحددة لتسديد رأس المال ومركزها وفروعها.

ج. بيان الحصة أو الحصص العينية في رأس المال متضمناً قيمتها وفقاً لتقرير التقدير واسم الشريك الذي قدمها .

٢. يجوز أن يتضمن الطلب تفويض شخص أو أكثر بالتوقيع على النظام الأساسي

ومتابعة إجراءات التأسيس وشهر الشركة .

٣. يرفق طلب التأسيس بالنظام الأساسي للشركة ووثيقة تعيين مديري الشركة ومدقق

حساباتها الموقعة من المؤسسين والتقارير الذي يتضمن تقديراً لقيمة المقدمات العينية

إن وجدت والمهلة المحددة لتسديد رأس المال.

٤. يجب أن يتضمن النظام الأساسي للشركة المعلومات التالية:

- أ. اسم الشركة ونوعها ومدتها وغايتها ومركزها.
- ب. رأسمال الشركة وكيفية سداده.
- ج. كيفية إدارة الشركة وحدود صلاحيات المديرين وبشكل خاص في الاستدانة وبيع أصول الشركة ورهنها والتصرف بها والتنازل عن مشاريعها وعن الرخص والامتيازات الممنوحة لها وتقديم الكفالات.
- د. كيفية تنظيم حسابات الشركة وتوزيع الأرباح والخسائر.

مدة الشركة^(١)

١. تعين مدة الشركة في نظامها الأساسي ويجوز أن تكون المدة محدودة أو غير محدودة.
٢. وإذا كانت غايتها عملاً معيناً فيجوز تحديد مدتها بانتهاء هذا العمل.
٣. وإذا كانت مدة الشركة غير محدودة جاز للهيئة العامة للشركة أن تقرر حلها في نهاية الدورة المالية التي تلي تاريخ انعقاد الهيئة العامة التي قررت الحل على أن يتم نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وفي صحيفتين يوميتين ولمرتين على الأقل.

إدارة الشركة^(٢):

١. يتولى إدارة الشركة مدير أو أكثر من الشركاء أو الغير على ألا يتعدى عدد المديرين الخمسة.
٢. ويجوز في الشركة التي يزيد عدد الشركاء فيها على خمسة وعشرين أن يكون لها حتى سبعة مديرين
٣. يشترط في المدير أن يكون بالغاً السن القانونية، متمتعاً بحقوقه المدنية، وإلا يكون من العاملين في الدولة أو محكوماً عليه بأي عقوبة جنائية أو في جريمة من الجرائم المخلة بالشرف والأمانة. ويتم إثبات توافر هذه الشروط بموجب تصريح موقع من قبل كل مدير وسجل عدلي مصدق أصولاً.

^(١) قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ تاريخ ٢٠١١/٢/١٤، المادة (٥٨).

^(٢) قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ تاريخ ٢٠١١/٢/١٤، المادة (٦٧).

٤. يعين النظام الأساسي طريقة تحديد تعويضات المديرين، ويجوز أن يترك للهيئة العامة تحديدها .
 ٥. يجوز أن ينص النظام الأساسي للشركة على تشكيل مجلس للمديرين يرأسه رئيس ينتخبه المديرون من بينهم. وفي هذه الحالة تطبق الأحكام المتعلقة بمجلس إدارة ورئيس مجلس إدارة الشركة المساهمة لناحية النصاب وشغور مركز أحد أعضاء المجلس واتخاذ القرارات وصلاحيات تمثيل الشركة ومسؤوليتهم على مجلس مديري الشركة ورئيسه.
 ٦. لا يجوز أن يتعدى عدد أعضاء مجلس المديرين العدد المحدد لمديري الشركة.
 ٧. تستعمل عبارة «مدير» في هذا الباب لصيغة الجمع ولمجلس المديرين.
 ٨. لا يحق للمدير إحالة أي من صلاحياته المفوض بها من الهيئة العامة للغير إلا بموافقة هذه الهيئة.
 ٩. يحدد النظام الأساسي مدة ولاية المدير ولا يجوز أن تتجاوز أربع سنوات وهي قابلة للتجديد.
 ١٠. لمدير الشركة كافة الصلاحيات اللازمة لإدارة الشركة، ما لم يتم تحديدها في النظام الأساسي، وتعتبر القيود الواردة في السجل التجاري سارية بحق الغير، إذا تمت الإشارة في العقد أو التصرف الصادر عن الشركة إلى رقم سجلها.
 ١١. يجوز عزل المدير بأغلبية أصوات الهيئة العامة للشركة أو بقرار قضائي إذا ما وجدت أسباب تبرر ذلك
 ١٢. إذا تولى إدارة الشركة مدير واحد وشغل مركزه لأي سبب كان جاز لكل شريك مطالبة الوزارة بتوجيه الدعوة لعقد هيئة عامة لانتخاب مدير جديد للشركة
- الهيئة العامة للشركة:**

تضمنت المواد ٧٢ - ٧٦ من قانون الشركات السوري الصادر بالمرسوم التشريعي رقم (٢٩) لعام ٢٠١١ كل ما يتعلق بالهيئة العامة للشركات المحدودة المسؤولية من حيث تكوينها وآلية عملها وواجباتها ومسؤولياتها، نعرضها فيما يلي:

١. تتألف الهيئة العامة للشركة من مالكي الحصص فيها.
٢. لكل شريك حق حضور الجلسة والاشتراك في مناقشات الهيئة العامة رغم كل نص مخالف ويكون له صوت واحد عن كل حصة يملكها، وللشريك أن ينيب شريكاً آخر

عنه بكتاب عادي أو أن ينيب أي شخص آخر بكتاب صادر عنه أو بموجب وكالة رسمية لهذه الغاية إذا أجاز النظام الأساسي للشركة ذلك ويصدق رئيس الجلسة على كتب الإنابة أو التفويضات.

٣. تعتبر القرارات التي تصدرها الهيئة العامة للشركة في أي اجتماع تعقده بنباب قانوني ملزمة للشركة ولجميع الشركاء سواء حضروا الاجتماع أو لم يحضروه شريطة أن تكون تلك القرارات قد صدرت وفقا لأحكام هذا المرسوم التشريعي والنظام الأساسي للشركة.

٤. لا يجوز للهيئة العامة أن تتداول في غير المسائل الواردة في جدول الأعمال إلا إذا كان جميع الشركاء حاضري الاجتماع ووافقوا على ذلك.

٥. يمثل الشريك إذا كان شخصا اعتباريا من ينتدبه الشخص المذكور لهذا الغرض بموجب كتاب صادر عنه والقاصر يمثله نائبه القانوني.

٦. يجب حضور مندوب الوزارة لاجتماعات الهيئات العامة إذا تضمن جدول أعمالها تعديلا على نظامها الأساسي وذلك لمراقبة توافر النصاب وقانونية التصويت.

٧. يمسك جدول حضور في الهيئات العامة يسجل فيه أسماء الشركاء الحاضرين وعدد الأصوات التي يحملونها أصالة ووكالة .ويوقع هؤلاء عليه ويحفظ الجدول لدى الشركة.

٨. يرأس الاجتماعات المدير العام أو رئيس مجلس المديرين أو المدير الأكبر سنا ما لم يتفق المديرين على غير ذلك ويعين رئيس الجلسة كاتباً لتدوين وقائع الجلسة .

٩. يحرر محضر بخلاصة مناقشات الهيئة العامة وتدوين المحاضر وقرارات الهيئة في سجل خاص يوقعه رئيس الجلسة والكاتب ومندوب الوزارة في حال حضوره ويودع في سجل خاص لدى الشركة ويكون لأي من الشركاء حق الاطلاع على هذه المحاضر والقرارات بما في ذلك الميزانية وحسابات الأرباح والخسائر والتقارير السنوي والحصول على صورة طبق الأصل عنها ويجب موافاة الوزارة بمحضر اجتماع الهيئة العامة خلال مهلة سبعة أيام من تاريخ انعقاد الاجتماع تحت طائلة عدم تصديق المحضر وتنفيذ قراراته من قبل الوزارة.

١٠. تعتبر محاضر اجتماعات الهيئة العامة صحيحة إلى أن يثبت عكس ذلك بموجب قرار قضائي قطعي.

١١. يعاقب موقعو المحضر بجرم التزوير في حال تدوين وقائع أو معلومات مخالفة لوقائع الجلسة أو في حال إغفال إيراد واقعة منتجة في محضر الجلسة.

١٢. يكون نصاب الهيئة العامة قانونياً بحضور شركاء يمثلون ما لا يقل عن نصف حصص رأس المال، ما لم يحدد النظام الأساسي نسبة أعلى.

١٣. إذا لم تتوافر الأغلبية المنصوص عليها في هذه المادة لاكتمال نصاب الجلسة خلال ساعة من الموعد المحدد للاجتماع تأجلت الجلسة إلى الموعد الثاني المحدد في كتاب الدعوة، ويجب ألا تقل المدة الفاصلة بين الاجتماع الأول والاجتماع الثاني عن أربع وعشرين ساعة على الأقل، ويعتبر نصاب الجلسة الثانية مكتملاً بمن حضر ما لم ينص النظام الأساسي على خلاف ذلك، ويستثنى من ذلك القرارات الخاصة بتعديل النظام الأساسي أو حل أو دمج الشركة أو تحويل شكلها القانوني فيشترط حضور شركاء يحملون ما لا يقل عن خمسين بالمائة من حصص رأس المال.

١٤. تصدر قرارات الهيئة العامة بموافقة الشركاء الحائزين أغلبية تزيد على ٥٠ بالمائة من رأس المال الممثل في الجلسة ما لم يحدد النظام الأساسي نسبة أعلى ويستثنى من ذلك القرارات الخاصة بتعديل النظام الأساسي أو حل أو دمج الشركة أو تحويل شكلها القانوني فيشترط فيها أغلبية ٧٥ بالمائة من الحصص الممثلة في الاجتماع على ألا تقل هذه الأغلبية عن نصف رأس مال الشركة.

١٥. تصديق قرارات الهيئة العامة:

أ. جميع القرارات المتضمنة تعديل النظام الأساسي وحل ودمج الشركة وأسماء مديري الشركة وصلاحياتهم خاضعة لتصديق الوزارة وللشهر لدى أمانة السجل، ولا تعتبر هذه القرارات سارية بحق الشركة أو الشركاء أو الغير إلا بعد شهرها.

ب. لمدير الشركة أو لأي شريك تقديم الطلب إلى الوزارة بتصديق النظام الأساسي الجديد الذي يتضمن التعديلات التي أقرتها الهيئة العامة للشركة.

ج. يجب على الشركة شهر أي تعديل على نظامها الأساسي خلال مهلة ستين يوماً من تاريخ مصادقة الوزارة على النظام الأساسي للشركة أو أي تعديل عليه ويعتبر القرار لاغياً حكماً بعد مضي هذه المدة إذا لم يتم شهره أصولاً.

١٦. الطعن بقرارات الهيئة العامة:

- أ. يحق لكل شريك إقامة الدعوى ببطالان أي قرار اتخذته الهيئة العامة، إذا كان مخالفاً هذا المرسوم التشريعي أو النظام الأساسي، ولا تسمع هذه الدعوى بعد مضي تسعين يوماً من تاريخ صدور القرار.
- ب. لا يجوز وقف تنفيذ القرارات الصادرة عن الهيئة العامة إلا بعد الحكم ببطلانها بموجب حكم قضائي قطعي.

المبحث الثاني

رأس المال في الشركات المحدودة المسؤولية

- تطرقت المادة (٥٦) من قانون الشركات السوري الصادر بالمرسوم التشريعي رقم (٢٩) لعام ٢٠١١ إلى الأحكام الخاصة برأس المال في الشركات المحدودة المسؤولية وشملت ما يلي:
١. يحدد رأسمال الشركة المحدودة المسؤولية بالليرات السورية ما لم تسمح الوزارة للشركة تحديده بعملة أخرى.
 ٢. يجب أن يكون رأسمال الشركة المحدودة المسؤولية قد سدد كاملاً خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدور قرار الوزارة بتصديق النظام الأساسي للشركة ما لم ينص النظام الأساسي أو طلب تأسيسها على مهلة أخرى وفي هذه الحالة يجب ألا يقل ما يدفع عند صدور القرار الوزاري بالتصديق عن ٤٠٪ / بالمئة من قيمة الحصص النقدية وأن يدفع باقي قيمة الحصص خلال سنة واحدة تحت طائلة إلغاء قرار الترخيص للشركة.
 ٣. يجب أن يكون دفع الحصص النقدية مثبتاً بإيصالات مصرفية.
 ٤. يحق للشركة تحريك حساباتها المصرفية بعد إبراز صورة طبق الأصل عن شهادة تسجيلها.
 ٥. يقسم رأس مال الشركة إلى حصص متساوية القيمة غير قابلة للتجزئة، وفي حال أصبحت الحصة أو الحصص عائدة لأكثر من شخص ولم يتفق المالكون على الشخص الذي يمثلهم تجاه الشركة والشركاء مثل مالك الجزء الأكبر من حصة بقية المالكين، أما إذا تساوت ملكية الحصص ولم يتم الاتفاق على شخص الممثل فيتم تحديده من قبل مدير الشركة.

٦. يجوز أن يكون رأسمال الشركة أو جزء منه عبارة عن مقدمات عينية، وتعتبر حقوق الامتياز وحقوق الاختراع والمعرفة الفنية وغيرها من الحقوق المعنوية من المقدمات العينية ولا يجوز أن تكون هذه المقدمات خدمات أو عمل أي شخص كان.

٧. لا يجوز بحال من الأحوال طرح حصص الشركة المحدودة المسؤولية على الاكتتاب أو توجيه الدعوة للجمهور لشراء حصص فيها أو إدراج حصصها في أي سوق مالية كما لا يحق للشركة إصدار أسناد قرض قابلة للتداول.

٨. يحظر على هذه الشركة أن تقوم بأعمال التأمين أو المصارف أو التوفير محاسبياً وبعد أن تستوفي الشركة المحدودة المسؤولية إجراءاتها القانونية يتم إثبات رأس المال في دفاتر الشركة، وكما في الشركات المساهمة يمكن أن تسدد قيمة الحصص نقداً (دفعة واحدة، أو على عدة دفعات) أو تكون هذه الحصص عينية لقاء تقديم أصول عينية أو ميزانية منشأة.

أولاً: سداد قيمة رأس المال دفعة واحدة:

لا داعي لفتح حساب رأس المال لكل شريك -كما في شركات الأشخاص- بل يستخدم سجل للشركاء الذي تلتزم الشركة بمسكه وإثبات أسماء الشركاء فيه وجنسياتهم وموطن إقامتهم وعدد الحصص التي يملكها كل شريك منهم، ومقدار ما دفعه، وما يطرأ على تلك الحصص من تنازل أو انتقال في ملكيتها.

ويتم إثبات تكوين الشركة وتسديد رأس المال بمرحلتين:

١. إيداع قيمة الحصص النقدية في رأس المال لدى المصرف من قبل الشريك أو الشركاء، ويكون القيد المحاسبي:

من د/ المصرف	xxx	
إلى مذكورين		
د/ الشريك (أ)	xxx	
د/ الشريك (ب)	xxx	
د/ الشريك (ج)	xxx	
د/ الشريك (د)	xxx	
د/ الشريك (...)	xxx	
إيداع قيمة الحصص في المصرف		

٢. عند صدور قرار الترخيص، يعلو رأس المال بقيمة الحصص التي اكتتب عليها من قبل الشركاء، ويكون القيد:

من مذكورين		
د/ الشريك (أ)	xxx	
د/ الشريك (ب)	xxx	
د/ الشريك (ج)	xxx	
د/ الشريك (د)	xxx	
د/ الشريك (...)	xxx	
إلى د/ رأس المال	xxx	

المسألة (١)

تأسست شركة محدودة المسؤولية برأس مال قدره ٢٠٠٠٠٠٠٠ ل.س، مقسم إلى ٤٠٠ حصة، قيمة الحصة الواحدة ٥٠٠٠٠ ل.س، اكتتب بالحصص خمسة أشخاص بالتساوي (أ، ب، ج، د، هـ)، وقاموا بتسديد قيمة حصصهم نقداً ودفعة واحدة خلال المدة القانونية.

المطلوب: إثبات قيود اليومية اللازمة لتأسيس الشركة المذكورة.

الحل:

من د/ المصرف	٢٠٠٠٠٠٠	
إلى مذكورين		
د/ الشريك أ	٤٠٠٠٠٠٠	
د/ الشريك ب	٤٠٠٠٠٠٠	
د/ الشريك ج	٤٠٠٠٠٠٠	
د/ الشريك د	٤٠٠٠٠٠٠	
د/ الشريك هـ	٤٠٠٠٠٠٠	
سداد الشركاء لخصصهم في رأس المال دفعة واحدة (٤٠٠ حصة × ٥٠٠٠٠٠ ل.س)		

من مذكورين		
د/ الشريك أ	٤٠٠٠٠٠٠	
د/ الشريك ب	٤٠٠٠٠٠٠	
د/ الشريك ج	٤٠٠٠٠٠٠	
د/ الشريك د	٤٠٠٠٠٠٠	
د/ الشريك هـ	٤٠٠٠٠٠٠	
إلى د/ رأس المال	٢٠٠٠٠٠٠٠	
تخصيص الحصص على الشركاء وتأسيس الشركة		

ملاحظة: في حال سداد قيمة الحصص دفعة واحدة يمكن استخدام حساب إجمالي للشركاء بدلاً من حساب إفرادي لكل شريك، فتكون القيود في المسألة السابقة كما يلي:

من د/ المصرف	٢٠٠٠٠٠٠٠	
إلى د/ الشركاء	٢٠٠٠٠٠٠٠	
سداد الشركاء لحصصهم في رأس المال دفعة واحدة		
من د/ الشركاء	٢٠٠٠٠٠٠٠	
إلى د/ رأس المال	٢٠٠٠٠٠٠٠	
تخصيص الحصص على الشركاء وتأسيس الشركة		

ثانياً: سداد قيمة رأس المال على دفعات:
المسألة (٢)

في ٢٠١٥/٤/١ تأسست شركة محدودة المسؤولية بين أربعة أشخاص (أ، ب، ج، د) برأس مال قدره ٢٤٠٠٠٠٠٠ ل.س، مقسم إلى ٤٨ حصة، قيمة الحصة الواحدة ٥٠٠٠٠٠ ل.س، اكتب الشركاء بالحصص على التوالي كما يلي: ١٦، ١٦، ٨، ٨ على أن تسدد قيمة الحصص على دفعتين متساويتين، الأولى عند الاكتتاب في ٤/١ والثانية بتاريخ ٦/١، وقد سدد الشركاء قيمة الحصص كما هو محدد دون تأخير.

المطلوب:

إثبات قيود اليومية اللازمة لم سبق في دفتر الشركة المحدودة المسؤولية.

الحل:

من د/ المصرف		١٢٠٠٠٠٠
إلى مذكورين		
د/ الشريك أ	٤٠٠٠٠٠٠	
د/ الشريك ب	٤٠٠٠٠٠٠	
د/ الشريك ج	٢٠٠٠٠٠٠	
د/ الشريك د	٢٠٠٠٠٠٠	
سداد الشركاء للدفعة الأولى عن حصصهم في رأس المال (٤٨ حصة × ٢٥٠٠٠٠ ل.س)		
من مذكورين		
د/ الشريك أ		٨٠٠٠٠٠٠
د/ الشريك ب		٨٠٠٠٠٠٠
د/ الشريك ج		٤٠٠٠٠٠٠
د/ الشريك د		٤٠٠٠٠٠٠
إلى د/ رأس المال	٢٤٠٠٠٠٠٠	
تخصيص الحصص على الشركاء وتأسيس الشركة (٤٨ حصة × ٥٠٠٠٠٠ ل.س)		
من د/ المصرف		١٢٠٠٠٠٠٠
إلى مذكورين		
د/ الشريك أ	٤٠٠٠٠٠٠	
د/ الشريك ب	٤٠٠٠٠٠٠	
د/ الشريك ج	٢٠٠٠٠٠٠	
د/ الشريك د	٢٠٠٠٠٠٠	
سداد الشركاء للدفعة الثانية عن حصصهم		

١٢٠٠٠٠٠٠	من د/ المصرف إلى د/ الشركاء	١٢٠٠٠٠٠٠
	سداد الشركاء للدفعة الأولى عن حصصهم في رأس المال (٤٨ حصة × ٢٥٠٠٠٠ ل.س)	
٢٤٠٠٠٠٠٠	من د/ الشركاء إلى د/ رأس المال	٢٤٠٠٠٠٠٠
	تخصيص الحصص على الشركاء وتأسيس الشركة (٤٨ حصة × ٥٠٠٠٠٠ ل.س)	
١٢٠٠٠٠٠٠	من د/ المصرف إلى د/ الشركاء	١٢٠٠٠٠٠٠
	سداد الشركاء للدفعة الثانية عن حصصهم	

ثالثاً: تقديم الشركاء أصول عينية سداداً لحصصهم في رأس المال:

كما في أي نوع من الشركات الأخرى يمكن أن يقوم بعض الشركاء في الشركات المحدودة المسؤولية بتقديم أصول عينية أو ميزانية منشأة يملكونها لقاء حصصهم المحددة في رأس المال، فقد أجاز قانون الشركات رقم ٢٩ لعام ٢٠١١ للشركاء في الشركات المحدودة المسؤولية تقديم أصول عينية لقاء حصصهم في رأس المال، حيث نص في المادة ٥٦ منه على أنه "يجوز أن يكون رأسمال الشركة أو جزء منه عبارة عن مقدمات عينية، وتعدّ حقوق الامتياز وحقوق الاختراع والمعرفة الفنية وغيرها من الحقوق المعنوية من المقدمات العينية. ولا يجوز أن تكون هذه المقدمات خدمات أو عمل أي شخص كان" (١).

كما وضع القانون الأسس والقواعد النازمة للمقدمات العينية نجمها فيما يلي (٢):

١. إذا كان جزء من رأسمال الشركة مقدمات عينية يرفق المؤسسون أو الشركة طلب التصديق على النظام الأساسي أو تعديله بتقرير معد وفقاً لمعايير التقييم الدولية من جهة محاسبية سورية ذات خبرة أو من شركة محاسبة معتمدة من الوزارة المعنية

(١) قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ تاريخ ٢٠١١/٢/١٤، المادة (٥٦).

(٢) قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩-تاريخ ٢٠١١/٢/١٤، المادة (٥٩ - ٦٠).

يتضمن تقديراً لقيمة هذه المقدمات ويجب أن يتضمن تقرير التقدير قيمة المقدمات العينية الصادر عن الجهة التي أعدته ما يشير إلى أنها قد أخذت علماً بمسؤوليتها مع صاحب المقدمات العينية عن صحة تقديراتها في حال تبين ارتكابها لخطأ جسيم أو كانت تعلم أن التقديرات خاطئة وتطبق بهذا الخصوص أحكام القانون رقم/٣٣/ لعام/٢٠٠٩/ الناظم لمهنة مدققي الحسابات.

٢. يحق لكل من يتضرر من تقدير المقدمات العينية إقامة دعوى المسؤولية على الأشخاص الذين قدموها ويكون هؤلاء الأشخاص مسؤولين بالتضامن مع المدير أو المديرين ومدققي الحسابات ومع الجهة التي قامت بتقييمها إذا تبين وجود زيادة مقصودة في تقدير قيمة هذه المقدمات ويسقط الحق بالتقادم إذا لم تقم هذه الدعوى خلال ثلاث سنوات من تاريخ شهر هذه الشركة أو شهر تعديل نظامها الأساسي.

٣. على صاحب المقدمات العينية تسليمها ونقل ملكيتها إلى اسم الشركة المحدودة المسؤولية خلال مدة ستين يوماً من تاريخ صدور القرار الوزاري بالتصديق على النظام الأساسي.

٤. إذا لم يلتزم مقدمو الحصص العينية بتسليمها ونقل ملكيتها خلال المدة المذكورة سابقاً يعتبر كل منهم ملزماً حكماً بدفع قيمتها نقداً وفق القيمة التي تم اعتمادها من قبل الجهة المحاسبية التي قامت بتقدير قيمة هذه المقدمات.

٥. إذا تصرف مالك الحصة العينية بالسندات التي تمثل هذه الحصة قبل انقضاء سنتين على شهر الشركة كان مسؤولاً بالتضامن مع المتصرف لهم عن صحة قيمتها.

أما المعالجة المحاسبية للأصول العينية المقدمة فلا تختلف من حيث الجوهر عما تتاولناه في الشركات المساهمة بخلاف استخدام حساب الشركاء بدلاً من حساب المؤسسين (أو المساهمين) وتكون كما يلي:

(١) تقديم مجموعة من الأصول:

- عند استلام الأصول العينية المقدمة، يكون القيد:

من مذكورين		
د/ العقارات		xxx
د/ آلات		xxx
د/ الأثاث		xxx
د/ البضاعة		xxx
د/.....		xxx
إلى د/ الشركاء	xxx	

- عند صدور قرار الترخيص وتخصيص الحصص يكون القيد:

من د/ الشركاء		xxx
إلى د/ رأس المال	xxx	

٢) تقديم ميزانية منشأة:

إذا كانت المقدمات ميزانية منشأة تحوي مجموعة من الأصول والخصوم فيمكن أن تكون قيمة الحصص الممنوحة سداداً كاملاً (نهائياً) لقيمة المقدمات العينية، عندها نقف أمام ثلاث حالات:

- قيمة المقدمات العينية تساوي قيمة الحصص الممنوحة لقاءها.
 - قيمة المقدمات العينية أقل من قيمة الحصص الممنوحة، وهنا يعدّ الفرق قيمة شهرة محل غير ظاهرة ويتم إظهارها مع المقدمات الأخرى.
 - قيمة المقدمات العينية أكبر من قيمة الحصص الممنوحة، يعدّ الفرق هنا احتياطي رأس المال (شهرة سالبة) ويتم إظهاره مع المقدمات.
- أما إذا كان السداد غير نهائي فيتم تسوية الفرق نقداً إذا كان هناك فرق بين صافي قيمة المقدمات العينية وقيمة الحصص الممنوحة.

كما أنه إذا أعيد تقدير الأصول والخصوم المقدمة فتنقل بقيمتها بعد إعادة التقدير عدا المدينون وأوراق القبض فتنقل بالقيمة الدفترية ويشكل بالفرق مخصص ديون مشكوك فيها (بالنسبة للمدينين)، ومخصص خصم أوراق قبض/ أو مخصص آجيو (بالنسبة لأوراق القبض) مع ملاحظة استبعاد الديون المعدومة - إن وجدت - من أرصدة المدينين.

وعموماً تكون قيود اليومية في حالة تقديم الشريك أو الشركاء لميزانية منشأة كما

يلي:

(١) عند استلام الأصول والخصوم:

من د/ الأصول	xxx
إلى مذكورين	
د/ الخصوم	xxx
د/ الشركاء	xxx

(٢) عند صدور قرار الترخيص وتخصيص الحصص:

من د/ الشركاء	xxx
إلى د/ رأس المال	xxx

المسألة (٣)

في ٢٠١٨/٥/١ تأسست شركة محدودة المسؤولية برأس مال قدره ٤٤٠٠٠٠٠٠٠ ل.س مقسم إلى ٤٤ حصة، خصص منها ٢٠ حصة للشريك المساهم عمار لقاء حيازة الشركة على أصول والتزامات محله التجاري والتي كانت بتاريخه كما يلي:

أصول	ميزانية محل عمار	خصوم
٨٠٠٠٠٠٠	عقارات	رأس المال
٣٠٠٠٠٠٠	تجهيزات	دائنين
٦٠٠٠٠٠٠	بضاعة	أوراق دفع
٤٤٠٠٠٠٠	مدينين	
٣٦٠٠٠٠٠	أوراق قبض	
٢٥٠٠٠٠٠		٢٥٠٠٠٠٠

وقد قبلت الأصول والخصوم بعد إعادة تقدير البضاعة بمبلغ ٥٠٠٠٠٠٠٠ ل.س والمدينون بمبلغ ٤٠٠٠٠٠٠٠ ل.س وأوراق القبض بمبلغ ٣٥٠٠٠٠٠٠ وباقى الحصص توزعها الشركاء وائل و باسل و محمود بالتساوي وسددوا قيمتها نقداً.

المطلوب: إثبات قيود اليومية اللازمة لتكوين الشركة المحدودة المسؤولية وإعداد الميزانية الافتتاحية لها.

الحل:

من مذكورين		
د/ شهرة محل		٢٥٠.٠٠٠
د/ عقارات		٨٠.٠٠٠
د/ تجهيزات		٣٠.٠٠٠
د/ بضاعة		٥٠.٠٠٠
د/ مدينين		٤٤٠.٠٠٠
د/ أوراق قبض		٣٦٠.٠٠٠
إلى مذكورين		
د/ مخصص د.م. فيها	٤٠.٠٠٠	
د/ مخصص آجيو	١٠.٠٠٠	
د/ دائنين	٤٢٠.٠٠٠	
د/ أوراق دفع	١٨٠.٠٠٠	
د/ الشريك عمار	٢٠.٠٠٠.٠٠٠	
استلام المقدمات العينة من الشريك عمار ٢٠ حصة في رأس المال (الفرق شهرة محل)		
من د/ المصرف		٢٤٠.٠٠٠.٠٠٠
إلى مذكورين		
د/ الشريك وائل	٨٠.٠٠٠.٠٠٠	
د/ الشريك باسل	٨٠.٠٠٠.٠٠٠	
د/ الشريك محمود	٨٠.٠٠٠.٠٠٠	
سداد الشركاء وائل وباسل ومحمود لقيمة حصصهم في رأس المال دفعة واحدة (٢٤ حصة × ١٠.٠٠٠.٠٠٠ ل.س)		

من مذكورين		
د/ الشريك عمار		٢٠٠٠٠٠٠
د/ الشريك وائل		٨٠٠٠٠٠٠
د/ الشريك باسل		٨٠٠٠٠٠٠
د/ الشريك محمود		٨٠٠٠٠٠٠
إلى د/ رأس المال	٤٤٠٠٠٠٠٠	
تخصيص الحصص العينية والنقدية على		
الشركاء وتعليق رأس المال بها		

وبناءً عليه تظهر الميزانية الافتتاحية للشركة المحدودة المسؤولية كما يلي:

أصول	الميزانية الافتتاحية	خصوم
شهرة محل	٢٥٠٠٠٠٠	رأس المال
عقارات	٨٠٠٠٠٠٠	٤٤ حصة × ١٠٠٠٠٠٠
تجهيزات	٣٠٠٠٠٠٠	مخصص د.م. فيها
بضاعة	٥٠٠٠٠٠٠	مخصص آجيو
مدينون	٤٤٠٠٠٠٠	دائنون
أوراق قبض	٣٦٠٠٠٠٠	أوراق دفع
مصرف	٢٤٠٠٠٠٠٠	
	٥٠٥٠٠٠٠٠	٥٠٥٠٠٠٠٠

تعديل رأس المال في الشركات المحدود المسؤولية

المقصود بتعديل رأس المال في الشركات المحدودة المسؤولية زيادة رأس المال أو تخفيض رأس المال، وتلجأ الشركات المحدودة المسؤولية إلى زيادة رأس مالها أو تخفيضه في مناسبات عديدة ولأسباب مختلفة، منها طوعية ومنها قسرية، وبالطبع يترتب على أي تعديل في رأس المال اتخاذ مجموعة من الإجراءات القانونية والتنظيمية التي تتفق في جوهرها مع الإجراءات المتبعة في الشركات المساهمة.

أولاً: زيادة رأس المال في الشركات المحدودة المسؤولية:

يحق للشركة المحدودة المسؤولية زيادة رأس وفق الضوابط والإجراءات التالية^(١):

١. للشركة المحدودة المسؤولية أن تزيد رأسمالها بموجب قرار تتخذه بتعديل نظامها الأساسي.

٢. لكل شريك حق الأفضلية بالاككتاب على الحصص المنشأة تبعاً لزيادة رأس مال الشركة وبنسبة مشاركته فيه، ويجب على الشريك الذي يرغب بممارسة حق الأفضلية تسديد قيمة حصته خلال المهلة التي تحددها الهيئة العامة لهذا الغرض.

٣. إذا لم يمارس أي من الشركاء حق الأفضلية في الاككتاب على الحصص المخصصة له عند زيادة رأس المال، جاز لباقي الشركاء الاككتاب على هذه الحصص بنسبة حصة كل منهم في رأس المال.

وبالطبع يمكن أن تجري زيادة رأس المال نقداً أو عيناً (مقابل مجموعة من الأصول أو مقابل ميزانية محل أو شركة) كما هو الحال عند تأسيس الشركات ذات المسؤولية المحدودة، ومن ثم لا تختلف المعالجة المحاسبية عن مرحلة التأسيس.

مسألة (٤)

بتاريخ ٢٠١٨/١/١ كانت ميزانية إحدى الشركات المحدودة المسؤولية كما يلي:

أصول	الميزانية في ٢٠١٧/١/١	خصوم
٦٥٠.٠٠٠	أراضٍ ومبانٍ	رأس المال
٣٦٠.٠٠٠	آلات	٦٠ حصة × ٢٥٠.٠٠٠
١٤٠.٠٠٠	أثاث	دائنين
٤٥٠.٠٠٠	بضاعة	أوراق دفع
٣٨٠.٠٠٠	مدينين	
٢٧٠.٠٠٠	أوراق قبض	
٢٥٠.٠٠٠	مصرف	
٢٥٠.٠٠٠		٢٥٠.٠٠٠

^(١) قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩-تاريخ ٢٠١١/٢/١٤، المادة (٧٧).

وبتاريخه قررت الشركة زيادة رأس المال بمبلغ ٧٥٠.٠٠٠.٠ ل.س بموافقة جميع الشركاء، على النحو الآتي:

(١) خصصت ١٠ حصص للشريك كمال لقاء تقديمه لأرض قيمتها السوقية العادلة ١٥٠.٠٠٠.٠ ل.س وآلات بقيمة ٧٠.٠٠٠.٠ ل.س وشاحنة بقيمة ٤٠.٠٠٠.٠ ل.س، على أن يسوى الفرق نقداً.

(٢) اكتتب الشركاء أحمد ومحمود ومحمد ومصطفى على باقي الحصص بالتساوي وسددوا قيمتها دفعة واحدة

المطلوب: إثبات قيود اليومية لزيادة رأس مال الشركة وإعداد الميزانية بعد الزيادة
الحل:

$$\text{عدد حصص الزيادة} = 750.000 \div 25.000 = 30 \text{ حصة}$$

خصص لكمال ١٠ حصص لقاء مقدماته العينية فالباقي ٢٠ حصة توزعها الشركاء أحمد ومحمود ومحمد ومصطفى، أي ٥ حصص لكل شريك 25.000×5 ل.س

من مذكورين		
د/أراضٍ ومبانٍ	١٥٠.٠٠٠.٠	
د/آلات	٧٠.٠٠٠.٠	
د/شاحنة	٤٠.٠٠٠.٠	
إلى د/الشريك كمال	٢٦٠.٠٠٠.٠	
استلام المقدمات العينة من الشريك كمال لقاء وإثبات قيمتها لحسابه		
من د/الشريك كمال		٢٦٠.٠٠٠.٠
إلى مذكورين		
د/رأس المال (١٠ حصص $25.000 \times$)	٢٥٠.٠٠٠.٠	
د/المصرف	١٠.٠٠٠.٠	
تخصيص ١٠ حصص للشريك كمال لقاء مقدماته العينية وتسوية باقي حسابه نقداً		

من د/المصرف	٥٠٠٠٠٠٠	
إلى مذكورين		
د/ الشريك أحمد	١٢٥٠٠٠٠	
د/ الشريك محمد	١٢٥٠٠٠٠	
د/ الشريك محمود	١٢٥٠٠٠٠	
د/ الشريك مصطفى	١٢٥٠٠٠٠	
سداد الشركاء أحمد ومحمود ومحمد ومصطفى لقيمة حصصهم الجديدة لزيادة رأس المال دفعة واحدة		
من مذكورين		
د/ الشريك أحمد	١٢٥٠٠٠٠	
د/ الشريك محمد	١٢٥٠٠٠٠	
د/ الشريك محمود	١٢٥٠٠٠٠	
د/ الشريك مصطفى	١٢٥٠٠٠٠	
إلى د/ رأس المال	٥٠٠٠٠٠٠	
تخصيص الحصص الجديدة على الشركاء المذكورين		

وتصبح الميزانية بعد زيادة رأس المال كما يلي:

أصول	الميزانية بعد زيادة رأس المال	خصوم
أراضي ومباني	٢٢٥٠٠٠٠٠	رأس المال
آلات		٩٠ حصة × ٢٥٠٠٠٠
شاحنة	٤٣٠٠٠٠٠	دائنون
أثاث	٤٠٠٠٠٠٠	أوراق دفع
بضاعة	١٤٠٠٠٠٠	
مدينون	٤٥٠٠٠٠٠	
أوراق قبض	٣٨٠٠٠٠٠	
مصرف	٢٧٠٠٠٠٠	
	٧٤٠٠٠٠٠	
	٣٢٥٠٠٠٠٠	٣٢٥٠٠٠٠٠

ثانياً: تخفيض رأس المال في الشركات المحدودة المسؤولية:

يمكن للشركة المحدودة المسؤولية أن تخفض رأس مالها إذا دعت الضرورة إلى ذلك شريطة ألا يقل رأس المال عن الحد الأدنى المقرر قانوناً.

ومن الأسباب الداعية إلى تخفيض رأس المال:

١. زيادة رأس مالها عن حاجة الشركة.

٢. إطفاء الخسائر إذا زادت عن نصف رأس مال الشركة (١)

ويتوجب على الشركة نشر قرار التخفيض مع لائحة الدائنين في الجريدة الرسمية وصحيفتين يوميتين ولمرتين على الأقل.

ويجري تخفيض رأس المال بتخفيض قيمة الحصص بمقدار يوازي مبلغ الخسارة (في حالة تغطية الخسائر)، أو بإعادة جزء من قيمة الحصص للشركاء (في حالة زيادة رأس المال عن حاجة الشركة).

مسألة (٥)

بتاريخ ٢٠١٧/١٢/٣١ كانت ميزانية إحدى الشركات المحدودة المسؤولية كما يلي

أصول	الميزانية في ٢٠١٦/١٢/٣١	خصوم
أصول مختلفة	٣٠٠٠٠٠٠٠	رأس المال
مصرف	١٢٠٠٠٠٠٠	١٥٠ حصة × ٢٠٠٠٠٠
		دائنون
		أوراق دفع
	٤٠٠٠٠٠٠٠	٤٨٠٠٠٠٠٠
		٤٠٠٠٠٠٠٠

ونظراً لزيادة رأس المال عن حاجة الشركة قرر الشركاء بالإجماع تخفيض رأس المال بتخفيض قيمة الحصة إلى ١٥٠٠٠٠ ل.س ورد مبلغ التخفيض إلى الشركاء، وذلك بعد حصولهم على موافقة الجهات الرسمية المختصة. المطلوب:

١. إثبات قيود اليومية لتخفيض رأس مال الشركة

٢. إعداد الميزانية بعد التخفيض بتاريخ ٢٠١٧/١/١

(١) أنظر قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ تاريخ ٢٠١١/٢/١٤، المادة (٧٨)، الفقرة (١).

الحل:

٧٥٠.٠٠٠	٧٥٠.٠٠٠	من د/ رأس المال إلى د/ الشركاء تخفيض رأس المال وإثبات المبلغ لحساب الشركاء (١٥٠ حصة $\times$ ٥٠.٠٠٠ ل.س = ٧٥٠.٠٠٠)
٧٥٠.٠٠٠	٧٥٠.٠٠٠	من د/ الشركاء إلى د/ المصرف دفع المستحق للشركاء لقاء تخفيض رأس المال

وتكون الميزانية بعد التخفيض كما يلي:

أصول	الميزانية بعد تخفيض رأس المال	خصوم
٢٨٠.٠٠٠	٢٢٥.٠٠٠	رأس المال
٤٥٠.٠٠٠	١٥٠ حصة $\times$ ١٥٠.٠٠٠	دائنون
	٥٢.٠٠٠	أوراق دفع
	٤٨.٠٠٠	
	٣٢٥.٠٠٠	

مسألة (٦)

كانت ميزانية إحدى الشركات المحدودة المسؤولية في ٢٠١٧/١٢/٣١ كما يلي:

أصول	الميزانية في ٢٠١٧/١٢/٣١	خصوم
٤٥٠.٠٠٠	٦.٠٠٠	رأس المال
٣٠.٠٠٠	١٢٠ حصة $\times$ ٥٠.٠٠٠	ديون مختلفة
٥.٠٠٠	٢.٠٠٠	
٨.٠٠٠	٨.٠٠٠	

وبتاريخه قررت الشركة تخفيض رأس مالها لإطفاء الخسائر المتراكمة، وذلك

بتخفيض قيمة الحصص بما يتناسب مع مبلغ الخسائر.

المطلوب:

- إثبات قيود اليومية لتخفيض رأس مال الشركة وإعداد الميزانية بعد التخفيض

الحل:

من د/ رأس المال	٣٠٠٠٠٠٠٠	
إلى د/ خسائر متراكمة	٣٠٠٠٠٠٠٠	
إطفاء الخسائر المتراكمة وتخفيض رأس المال بقيمتها		

تخفض قيمة الحصة إلى النصف = $\frac{٣٠٠٠٠٠٠٠}{٢} = ١٥٠٠٠٠٠$ ل.س.
وتكون الميزانية بعد التخفيض كما يلي:

أصول	الميزانية بعد تخفيض رأس المال	خصوم
٤٥٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠٠	رأس المال
٥٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠	١٢٠ حصة × ٢٥٠٠٠٠٠
	٥٠٠٠٠٠٠٠	ديون مختلفة
٥٠٠٠٠٠٠٠		

انتقال ملكية الحصص في الشركات المحدودة المسؤولية

يحكم انتقال الحصص في الشركات المحدودة المسؤولية عدة ضوابط وقواعد وشروط نص عليها قانون الشركات وهي^(١):

١. يتم التنازل عن الحصص في الشركة أمام الكاتب بالعدل أو أمام موظف من مديرية الشركات بالوزارة أو أمام مدير الشركة أو أمام من تنتدبه الشركة لهذا الغرض وفي الحالتين الأخيرتين يكون التنازل على مسؤولية مدير الشركة أو الشخص الذي انتدبه الشركة لهذا الغرض ووفق النموذج المعتمد من الوزارة.
٢. لا يكون لنقل الحصص أثر إلا من وقت القيد في سجل الشركاء.
٣. يحق للشريك التنازل عن حصته في الشركة لأي شريك آخر.
٤. يتمتع أي من الشركاء بحق الرجحان في شراء أي حصة يرغب أحد الشركاء ببيعها للغير ووفقاً للشروط أو الآلية التي يحددها النظام الأساسي.
٥. تنتقل حصة كل شريك إلى ورثته ويعتبر الورثة في الشركة التي لا يزيد عدد الشركاء

(١) قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ تاريخ ٢٠١١/٢/١٤، المادة (٦٦)

فيها على خمسة وعشرين بحكم المالك الواحد لحصص مورثهم ما لم يوافق باقي الشركاء على تسجيل حصص المورث باسم كل وريث حسب نصيبه ويحق للورثة طلب تسجيل حصص مورثهم باسم كل منهم عندما يزيد عدد الشركاء في الشركة على خمسة وعشرين ودون حاجة لأي موافقة.

٦. يجوز رهن الحصص.

٧. لا يكون للقرارات القضائية المتعلقة بنقل ملكية حصص الشركة التي لا يزيد فيها عدد الشركاء على خمسة وعشرين حجية بمواجهة الشركة أو الشركاء إلا في حال مخاصمة الشركة في هذه الدعوى.

أما المعالجة المحاسبية لانتقال الحصص فتتم بعدة أساليب نقترح منها الأسلوب

التالي:

من د/ حصص محولة إلى د/ الشريك (القديم) إثبات إلغاء حصص الشريك (القديم) في الشركة	xxx	xxx
من د/ الشريك (القديم) إلى د/ الشريك (الجديد) إثبات تنازل الشريك القديم عن حصصه في رأس المال إلى الشريك الجديد	xxx	xxx
من د/ الشريك (الجديد) إلى د/ حصص محولة إثبات انتقال الحصص إلى الشريك الجديد	xxx	xxx

نلاحظ من قيود اليومية لمعالجة انتقال ملكية الحصص أن جميع القيود هي قيود وسيطة وبالتالي يمكن الاستغناء عنها والاكتفاء بالتعديل في سجلات الشركة الخاصة بالمالكين (الشركاء) والبيان فيها بما يفيد انتقال ملكية الحصص من شريك إلى آخر.

المسألة (٧)

في إحدى الشركات المحدودة المسؤولية قام الشريك خالد بالتنازل عن ٣٠ حصة من حصصه التي يملكها في الشركة لابنه وليد، وتبلغ قيمة الحصة ٥٠.٠٠٠ ل.س.

المطلوب: إثبات قيود اليومية اللازمة لإثبات التنازل في دفتر الشركة.

الحل:

١٥٠٠٠٠٠	من د/ حصص محولة إلى د/ الشريك خالد	١٥٠٠٠٠٠
١٥٠٠٠٠٠	إثبات إلغاء حصص الشريك خالد المتنازل عنها	
١٥٠٠٠٠٠	من د/ الشريك وحيد إلى د/ الشريك وليد	١٥٠٠٠٠٠
١٥٠٠٠٠٠	إثبات تنازل الشريك خالد عن حصصه في رأس المال إلى الشريك وليد	
١٥٠٠٠٠٠	من د/ الشريك وليد إلى د/ حصص محولة	١٥٠٠٠٠٠
١٥٠٠٠٠٠	إثبات انتقال ملكية الحصص المتنازل عنها إلى الشريك الجديد وليد	

المبحث الثالث

توزيع الأرباح والتصفية في الشركات المحدودة المسؤولية

أولاً - توزيع الأرباح في الشركات المحدودة المسؤولية

توزع الأرباح الصافية في الشركة ذات المسؤولية المحدودة وفقاً للقواعد والحدود القانونية التي نص عليها قانون الشركات وطبقاً للنظام الأساسي للشركة كما يلي:

١. ضريبة الدخل:

أخضع قانون ضريبة الدخل في سوريا الشركات المحدودة المسؤولية لضريبة الدخل على أرباحها الصافية بمعدل قدره ٢٢٪، بما فيها جميع الإضافات عدا الإضافة لصالح الإدارة المحلية^(١).

وعلى هذا الأساس يقتطع من الأرباح الصافية للشركة مخصصاً لضريبة الدخل، لموجهة دفع الضريبة عند طلبها.

^(١) قانون ضريبة الدخل رقم (٢٤) الصادر عام ٢٠٠٣ والمعدل بالمرسوم التشريعي رقم ٥١ لعام ٢٠٠٦، المادة ١٦

٢. الاحتياطات^(١):

أ. الاحتياطي الإجباري:

- على الشركة أن تقتطع كل سنة ١٠٪ من أرباحها الصافية لتكوين احتياطي إجباري ولها أن توقف هذا الاقتطاع إذا بلغ الاحتياطي ربع رأس المال إلا أنه يجوز بموافقة الهيئة العامة للشركة الاستمرار في اقتطاع هذه النسبة حتى يبلغ مجموع الاقتطاعات لهذا الاحتياطي رأس مال الشركة.

- يستعمل الاحتياطي الإجباري لتأمين الحد الأدنى للدخل المعين في النظام الأساسي للشركاء وذلك في السنوات التي لا تسمح فيها أرباح الشركة بتأمين هذا الحد، أو لمواجهة نفقات الشركة الطارئة وفقاً لما تقرره الهيئة العامة.

ب. الاحتياطي الاختياري:

- للهيئة العامة للشركة أن تقرر سنوياً اقتطاع ما لا يزيد على ٢٠٪ من أرباحها الصافية عن تلك السنة لحساب الاحتياطي الاختياري.

- يستعمل الاحتياطي الاختياري وفقاً لما تقرره الهيئة العامة للشركة ويجوز توزيعه كله أو أي جزء منه كأرباح على الشركاء.

ج. احتياطي الاستهلاك:

- يجب أن يتضمن نظام الشركة الأساسي النسبة المئوية الواجب اقتطاعها سنوياً من الأرباح غير الصافية باسم استهلاك موجودات الشركة.

- تستعمل هذه الأموال بقرار من المدير لشراء المواد والآلات والمنشآت المستهلكة أو لإصلاحها ولا يجوز توزيع تلك الأموال كأرباح على الشركاء.

٣. تعويضات المديرين:

يعين النظام الأساسي طريقة تحديد تعويضات المديرين، ويجوز أن يترك للهيئة العامة تحديدها^(٢)، وفي العادة إما أن تحدد تعويضات المديرين بمبلغ سنوي مقطوع أو بنسبة مئوية من الأرباح الصافية، وذلك حسب يحدده نظام الشركة الأساسي ويوافق عليه الشركاء.

^(١) قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩-تاريخ ٢٠١١/٢/١٤، المادة (٨٢ - ٨٣ - ٨٤).

^(٢) قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩-تاريخ ٢٠١١/٢/١٤، المادة (٦٧).

٤. حصة المالكين (أصحاب الحصص):

يوزع الباقي من الربح الصافي بعد اقتطاعات السابقة على المالكين بنسبة حصصهم في رأس المال.

مسألة (٨)

بلغ صافي الربح لدى إحدى الشركات المحدودة المسؤولية وذلك بعد اقتطاع الضريبة لعام ٢٠١٨، ٢٥٠.٠٠٠.٠ ل.س، وتقرر توزيعها كما يلي:

(١) يقتطع ١٠٪ من الأرباح الصافية للاحتياطي الإجمالي (القانوني)

(٢) يقتطع ٢٠٪ من الأرباح الصافية للاحتياطي الاختياري

(٣) تقاضى المديرون ٥٪ من الأرباح الصافية كتعويض لإدارتهم الشركة

(٤) يوزع باقي الربح على المالكين كل حسب حصصه في رأس المال

المطلوب:

إعداد قائمة توزيع الربح الصافي للشركة لعام ٢٠١٨

الحل:

قائمة توزيع الربح

البيان	جزئي	كلي
الربح الصافي		٢٥٠.٠٠٠.٠
<u>توزيعات الربح</u>		
احتياطي إجباري $10\% \times 250.000$	٢٥.٠٠٠.٠	
احتياطي اختياري $20\% \times 250.000$	٥٠.٠٠٠.٠	
تعويضات المديرين $5\% \times 250.000$	١٢.٥٠٠.٠	
أرباح توزع على المالكين (الباقى)	<u>١٦٥.٠٠٠.٠</u>	
		(٢٥٠.٠٠٠.٠)
الرصيد		٠.٠٠٠.٠

ثانياً-تصفية الشركات المحدودة المسؤولية:

تنقضي الشركة المحدودة المسؤولية وتصفى أموالها وفقاً للقواعد والأحكام المقررة في تصفية الشركة المساهمة المنصوص عليها في قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ تاريخ ٢٠١١/٢/١٤.

ولا تختلف إجراءات التصفية في الشركة المحدودة المسؤولية عن تصفية الشركة المساهمة، سوى أنه لتصفية حقوق المساهمين (الشركاء) في الشركة المحدودة المسؤولية يمكن استخدام حساب المساهمين أو الشركاء أو الحسابات الجارية لهم بشكل إجمالي أو بشكل إفرادي لكل شريك، تصفى فيه جميع حقوقهم من أرباح وخسائر واحتياطيات ورأس مال^(١).

ونظراً للمسؤولية المحدودة لجميع الشركاء في هذا النوع الشركات وعدم وجود حصص بامتياز خاص فإن جميع الشركاء متساوون من حيث الحقوق والمسؤوليات إلا في حقوقهم المادية حسب ما يملكون من حصص.

تشمل حقوق الشركاء عند تصفية الشركة إضافة إلى رأس المال، الاحتياطيات على كافة أنواعها، والأرباح المجمعة (أو غير الموزعة)، والخسائر المتراكمة (أو المدورة)، إضافة إلى أرباح أو خسائر التصفية، وتوزع الاحتياطيات وجميع أنواع الأرباح والخسائر على الشركاء بنسبة رأس مال كل منهم أو بنسبة الحصص التي يملكها في رأس المال - باعتبار أن الحصص تكون متساوية القيمة - إلا إذا نص النظام الأساسي للشركة على توزيعها خلاف ذلك.

أما عن الطرائق المتبعة في تصفية الشركات ذات المسؤولية المحدودة فهي كما في الشركات المساهمة -وكذلك في شركات التضامن وشركات التوصية - أي:

- التصفية دفعة واحدة (التصفية السريعة).

- التصفية التدريجية (التصفية البطيئة).

وتستخدم في التصفية ثلاثة حسابات أساسية وهي:

١. حساب التصفية /أو حساب نتيجة التصفية،

(١) إبراهيم، محمود أحمد، ١٩٩٩، المحاسبة في شركات الأموال من الناحيتين العلمية والعملية، مرجع سابق، ص ٤٦٢ - ٤٦٣.

٢. حساب المصرف

٣. حساب الشركاء الذي تقفل فيه جميع حقوق الشركاء.

المسألة (٩)

كانت ميزانية إحدى الشركات المحدودة المسؤولية عندما تقرر تصفيتها كما يلي:

أصول	الميزانية	خصوم
٢٨٠٠٠٠٠٠	أصول ثابتة	رأس المال
١٣٠٠٠٠٠٠	بضاعة	١٢٠ حصة × ٢٥٠٠٠٠
٨٥٠٠٠٠٠	المدينون	احتياطي إجباري
٦٥٠٠٠٠٠	أوراق قبض	قرض مصرفي
٥٠٠٠٠٠٠	المصرف	دائنون
١٥٠٠٠٠٠٠	خسائر متراكمة	
٧٦٠٠٠٠٠٠		٧٦٠٠٠٠٠٠

وقد قام المصفي بما يلي:

١. باع الأصول الثابتة والبضاعة معاً بمبلغ ١٩٠٠٠٠٠٠٠ ل.س , وبلغ مجموع

المحصل من المدينين وأوراق القبض ٩٥٠٠٠٠٠٠ ل.س.

٢. سدد القرض المصرفي بالكامل.

٣. دفع للدائنين سداداً لرصيدهم ١٢٥٠٠٠٠٠٠ ل.س.

٤. بلغت مصروفات التصفية ١٠٠٠٠٠٠٠ ل.س.

المطلوب: إثباتات عمليات التصفية في يومية الشركة وتصوير الحسابات اللازمة لها.

الحل:

٥٦٠٠٠٠٠٠	من د/ التصفية
	إلى مذكورين
٢٨٠٠٠٠٠٠	د/ أصول ثابتة
١٣٠٠٠٠٠٠	د/ بضاعة
٨٥٠٠٠٠٠٠	د/ المدينين
٦٥٠٠٠٠٠٠	د/ أوراق قبض
	إقفال الأصول العينية في حساب التصفية

من د/ المصرف إلى د/ التصفية إثبات بيع الأصول وتحصيل الديون	٢٨٥٠٠٠٠٠	٢٨٥٠٠٠٠٠
من د/ قرض مصرفي إلى د/ المصرف سداد القرض المصرفي	١٥٥٠٠٠٠	١٥٥٠٠٠٠
من د/ الدائنين إلى مذكورين د/ المصرف د/ التصفية (التنازل) سداد الدائنين وإثبات التنازل في حساب التصفية	١٢٥٠٠٠٠٠ ٢٠٠٠٠٠٠	١٤٥٠٠٠٠٠
من د/ مصاريف التصفية إلى د/ المصرف دفع مصاريف التصفية	١٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠
من د/ التصفية إلى د/ مصاريف التصفية إقفال مصاريف التصفية في حساب التصفية	١٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠
من د/ رأس المال إلى د/ الشركاء ترحيل رأس المال إلى حساب الشركاء	٣٠٠٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠٠٠
من د/ احتياطي إجباري إلى د/ الشركاء ترحيل الاحتياطي الإجباري إلى حساب الشركاء	١٦٠٠٠٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠٠٠٠
من د/ الشركاء إلى د/ خسائر متراكمة ترحيل الخسائر المتراكمة إلى حساب الشركاء	١٥٠٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠٠

من د/ الشركاء إلى د/ التصفية ترحيل خسائر التصفية إلى حساب الشركاء	٢٦٥٠٠٠٠٠	٢٦٥٠٠٠٠٠
من د/ الشركاء إلى د/ المصرف تسديد المستحق للشركاء (فائض التصفية)	٤٥٠٠٠٠٠	٤٥٠٠٠٠٠

مدین	د/ التصفية	دائن
إلى مذكورين	٢٨٥٠٠٠٠٠	من د/ المصرف
٢٨٠٠٠٠٠٠ د/أ. ثابتة	٢٠٠٠٠٠٠	من د/ دائنين (التنازل)
١٣٠٠٠٠٠٠ د/ بضاعة	٢٦٥٠٠٠٠٠	من د/ الشركاء (الرصيد)
٨٥٠٠٠٠٠٠ د/ مدينين		
٦٥٠٠٠٠٠٠ د/أ. قبض		
إلى د/ م. التصفية		
١٠٠٠٠٠٠	٥٧٠٠٠٠٠٠	
٥٧٠٠٠٠٠٠		

مدین	د/ المصرف	دائن
رصيد مدور	١٥٥٠٠٠٠٠	من د/ قرض مصرفي
إلى د/ التصفية	١٢٥٠٠٠٠٠	من د/ دائنين
	١٠٠٠٠٠٠	من د/ م. التصفية
	٤٥٠٠٠٠٠	من د/ الشركاء (الرصيد)
	٣٣٥٠٠٠٠٠	
٣٣٥٠٠٠٠٠		

مدین	د/ الشركاء	دائن
إلى د/ خسائر متراكمة	٣٠٠٠٠٠٠٠	من د/ رأس المال
إلى د/ التصفية	١٦٠٠٠٠٠٠	من د/ احتياطي إجباري
إلى د/ المصرف/رصيد		
٤٦٠٠٠٠٠٠	٤٦٠٠٠٠٠٠	
٤٦٠٠٠٠٠٠		

أسئلة الفصل الثامن وتمارينه

أولاً: الأسئلة

١. عرف الشركة المحدودة المسؤولية.
٢. ما هي خصائص الشركة المحدودة المسؤولية؟
٣. ما هي المعلومات التي يجب أن يتضمنها الطلب المقدم من قبل المؤسسين إلى وزارة الاقتصاد والتجارة للتصديق على النظام الأساسي للشركة المحدودة المسؤولية؟
٤. ما هي المعلومات التي يجب أن يتضمنها النظام الأساسي للشركة المحدودة المسؤولية؟
٥. تحدث عن مدة الشركة المحدودة المسؤولية كما ورد في قانون الشركات السوري.
٦. كم عدد مديري الشركة المحدودة المسؤولية، وما هو الحد القانوني لولاية المدير؟
٧. مما تتألف الهيئة العامة للشركة المحدودة المسؤولية، ومن يرأس اجتماعاتها؟
٨. أذكر ثلاثة فروقات فقط بين الشركة المساهمة والشركة المحدودة المسؤولية.
٩. إذا انتقلت ملكية الحصة في الشركات المحدودة المسؤولية لأكثر من شخص فكيف تعالج مسألة تمثيلهم في الشركة؟
١٠. ما هي ضوابط وإجراءات زيادة رأس المال في الشركات المحدودة المسؤولية؟
١١. هل يجوز للشركة المحدودة المسؤولية تخفيض رأس المال؟ وما هي الأسباب الداعية إلى تخفيض رأس المال؟
١٢. أمام من يتم التنازل عن الحصة في الشركة ذات المسؤولية المحدودة، ومتى يكون لنقل الحصة أثر.
١٣. عدد عناصر توزيع الأرباح في الشركة ذات المسؤولية المحدودة وبين النسب المحددة لكل عنصر؟
١٤. ما هي إجراءات تصفية الشركة المحدودة المسؤولية؟
١٥. بين فيما يستعمل كل نوع من الاحتياطات المكونة في الشركات ذات المسؤولية المحدودة وفق قانون الشركات السوري.

١٦. أجب بعبارة "صح" أو "خطأ" على كل من العبارات الآتية:

- أ. يعاب على الشركات المحدودة المسؤولية قدرتها المحدودة على استقطاب الأموال مقارنة بالشركات المساهمة المغفلة.
- ب. وفقاً لقانون الشركات السوري يجوز أن يكون مالك الشركة المحدودة المسؤولية شخصاً واحداً وتدعى حينها " شركة الشخص الواحد المحدودة المسؤولية ".
- ج. تتفق الشركات المساهمة والشركات المحدودة المسؤولية من حيث تقسيم رأس المال إلى حصص متساوية، ومحددة القيمة قانونياً.
- د. رغم المسؤولية المحدودة للشركاء في الشركات المحدودة المسؤولية إلا أنه يحق لأي شريك (بعد توفر الشروط القانونية فيه) أن يشارك في إدارة الشركة.
- هـ. تُعدّ القرارات التي تصدرها الهيئة العامة للشركة المحدودة المسؤولية في أي اجتماع تعقده بنصاب قانوني ملزمة للشركة ولجميع الشركاء سواء حضروا الاجتماع أو لم يحضروه شريطة أن تكون تلك القرارات قد صدرت وفقاً لأحكام هذا المرسوم التشريعي والنظام الأساسي للشركة.
- و. تصدر جميع قرارات الهيئة العامة في الشركات المحدودة المسؤولية بموافقة الشركاء الحائزين أغلبية تزيد على ٥٠٪ من رأس المال الممثل في الجلسة.
- ز. يحق لكل شريك في الشركة المحدودة المسؤولية إقامة الدعوى ببطالان أي قرار اتخذته الهيئة العامة للشركة إذا كان مخالفاً لقانون الشركات أو النظام الأساسي للشركة، وذلك ضمن المدة المحددة قانونياً.
- ح. يتكون رأس المال في الشركات المحدودة المسؤولية من حصص متساوية القيمة قابلة للتداول في سوق الأوراق المالية.
- ط. يحدد رأسمال الشركة المحدودة المسؤولية بالليرات السورية ولا يجوز تحديده بأية عملة أخرى.
- ي. يجوز أن يكون رأسمال الشركة المحدودة المسؤولية أو جزء منه عبارة عن مقدمات عينية، ويجوز أن تكون هذه المقدمات خدمات أو عمل أي شخص.
- ك. يحق للشركات المحدودة المسؤولية إصدار سندات قرض بعد موافقة الهيئة العامة للشركة.

ل. يمكن للشركات المحدودة المسؤولية في سورية أن تقوم بجميع الأعمال والأنشطة الاقتصادية.

م. يجوز سداد قيمة الحصص النقدية على دفعات، على أن تسدد قيمتها بالكامل خلال فترة تحددها الهيئة العامة للشركة المحدودة المسؤولية.

ثانياً: التمارين غير المحلولة

تمرين (١)

في ٢٠١٨/١/١ تأسست شركة محدودة المسؤولية برأس مال قدره ٣.٠٠٠.٠٠٠ ل.س مقسم إلى ٣٠ حصة، اكتتب الشركاء على جميع الحصص وسددوا ٤٠٠.٠٠٠ ل.س عن كل حصة كدفعة أولى عن طريق المصرف، وتم سداد الباقي من قيمة الحصة، بعد شهر من تاريخه دون تأخير.

المطلوب:

إثبات قيود اليومية اللازمة لتكوين الشركة المذكورة وإعداد الميزانية الافتتاحية لها.

تمرين (٢)

بتاريخ ٢٠١٨/٧/١ تأسست شركة محدودة المسؤولية من خمسة شركاء (علاء وعصام وعلي وعادل وعثمان) برأس مال قدره ١.٥٠٠.٠٠٠ ل.س، مقسم إلى حصص قيمة كل حصة ١٥٠.٠٠٠ ل.س، وقد اكتتب الشركاء بالحصص كما يلي:

(١) اكتتب كل من علاء وعصام وعلي على ٢٥ حصة وسددوا قيمتها دفعة واحدة على المصرف.

(٢) خصص للشريك عادل ١٠ حصص لقاء تقديمه لعقار بقيمة الحصص

(٣) خصص للشريك عثمان ١٥ حصة لقاء تقديمه للآلات قيمتها ١٢٥٠.٠٠٠ ل.س،

وسيارات قيمتها ١٢٠.٠٠٠ ل.س، على أن يسوى الفرق نقداً

وقد بلغت مصاريف التأسيس ١٢٠.٠٠٠ دفعت على المصرف

المطلوب:

إثبات قيود اليومية اللازمة لتكوين الشركة المذكورة وإعداد الميزانية الافتتاحية لها.

تمرين (٣)

بتاريخ ٢٠١٨/٦/١ تأسست شركة محدودة المسؤولية بين الشركاء وليد وسامر وسعيد وعامر وعصام ورائد برأس مال قدره ٦٠٠٠٠٠٠٠ ل.س مقسم إلى ١٢٠ حصة. وقد تم الاكتتاب على الحصص كما يلي:

(١) خصصت نصف الحصص للشركاء وليد وسامر وسعيد لقاء تقديمهم لميزانية شركة تضامن يملكونها والتي كانت بتاريخه كما يلي:

أصول	الميزانية	خصوم
أراضٍ ومبانٍ ١٢٥٠٠٠٠٠	أراضٍ ومبانٍ ٣٣٠٠٠٠٠٠	رأس المال ١١٠٠٠٠٠٠
آلات ٨٤٠٠٠٠٠	آلات ١٤٠٠٠٠٠	وليد ١١٠٠٠٠٠
أثاث ٢٥٠٠٠٠٠	أثاث ٢٠٠٠٠٠	سامر ١١٠٠٠٠٠
بضاعة ٨٥٠٠٠٠٠	بضاعة ٣٣٠٠٠٠٠	سعيد ١١٠٠٠٠٠
مدينون ٣٨٠٠٠٠٠	مدينون ٣١٠٠٠٠٠	جاري الشريك وليد ١٤٠٠٠٠٠
أوراق قبض ٢٧٠٠٠٠٠	أوراق قبض ٢٠٠٠٠٠	مخصص د. م. فيها ٣٣٠٠٠٠٠
جاري الشريك سامر ٨٠٠٠٠٠	دائنون ٣٣٠٠٠٠٠	أوراق دفع ٣١٠٠٠٠٠
مصرف ١٣٠٠٠٠٠	مصرف ٤١٠٠٠٠٠٠	
صندوق ٥٠٠٠٠٠٠		
٤١٠٠٠٠٠٠		

وقد تم الاتفاق على ما يلي:

أ. تنقل جميع الأصول العينية والخصوم بعد إعادة تقدير البضاعة بمبلغ ٨٠٠٠٠٠٠٠ ل.س، وأوراق القبض بقيمتها الحالية وقدرها ٢٦٠٠٠٠٠٠ ل.س.
ب. تعتبر الحصص المخصصة للشركاء وليد وسامر وسعيد سداداً كاملاً لقيمة مقدماتهم المذكورة.

(٢) اكتتب الشركاء عامر وعصام ورائد على باقي الحصص بالتساوي وسددوا قيمتها دفعة واحدة على المصرف.

المطلوب:

- إثبات قيود اليومية اللازمة لتكوين الشركة المذكورة وإعداد الميزانية الافتتاحية لها.

تمرين (٤)

في ٢٠١٧/١٢/٣١ كانت ميزانية إحدى الشركات المحدودة المسؤولية عندما تقرر تصفيتها كما يلي:

أصول	الميزانية في ٢٠١٧/١٢/٣١	خصوم
١٢٠٠٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠٠٠	رأس المال
١٦٠٠٠٠٠		٨٠ حصة × ٢٠٠٠٠٠
٤٦٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠	احتياطي إجباري
٤٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	احتياطي اختياري
٢٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠	مجمع اهتلاك مباني
١٥٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠	مجمع اهتلاك أثاث
٤١٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	مخصص د. م. فيها
٢٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	مخصص آجيو
	٥٠٠٠٠٠٠	دائنون
	٥٠٠٠٠٠٠	ضرائب مستحقة
٣٠٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠٠	

وتم تعيين مصفي لهذا الغرض فقام بما يلي:

- (٦) باع المباني بمبلغ ١٣٠٠٠٠٠٠ ل.س، والأثاث بمبلغ ٢٠٠٠٠٠٠ ل.س، وباع البضاعة بمبلغ ٣٨٠٠٠٠٠٠ ل.س، وحصل من المدينين مبلغ ٣٥٠٠٠٠٠٠ ل.س، وحصل كامل أوراق القبض، وباع الأوراق المالية بمبلغ ١٤٠٠٠٠٠٠ ل.س، واسترد ١٠٠٠٠٠٠ ل.س فقط من الإيجار المدفوع مقدماً
- (٧) دفع مصاريف التصفية التي بلغت ٤٠٠٠٠٠٠ ل.س، وسدد التزامات الشركة أصولاً بعد أن حصل على حسم من الدائنين قدره ٢٠٠٠٠٠٠ ل.س.

المطلوب:

- إثبات قيود اليومية اللازمة لتصفية الشركة وتصوير حساباتها اللازمة.

تمرين (٥)

في ٢٠١٧/١/١ كانت ميزانية إحدى الشركات المحدودة المسؤولية كما يلي:

أصول	الميزانية	خصوم
عقارات ١٣٠٠٠٠٠٠	رأس المال ٢٤٠٠٠٠٠٠	٢٤٠ حصة × ١٠٠٠٠٠
سيارات ٤٨٠٠٠٠٠	قرض مصرفي ٨٠٠٠٠٠٠	دائنون ٥٠٠٠٠٠٠
أثاث ١٦٠٠٠٠٠	أوراق دفع ٣٠٠٠٠٠٠	
بضاعة ٧٠٠٠٠٠٠		
مدينون ٥٦٠٠٠٠٠		
أوراق قبض ٣٤٠٠٠٠٠		
مصرف ٤٦٠٠٠٠٠		
٤٠٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠٠	

وبتاريخه قررت الشركة زيادة رأس المال بمقدار ١٦٠٠٠٠٠٠ ل.س، فأصدرت حصصاً مقابل هذه الزيادة بقيمة ١٠٠٠٠٠٠ ل.س للحصة الواحدة، أكتتب الشركاء على ١٢٠ حصة وسددوا قيمتها دفعة واحدة، أما باقي الحصص فقد خصصت لحيازة منشأة فردية لصاحبها عصام، والتي كانت ميزانيتها كما يلي:

أصول	ميزانية منشأة عصام	خصوم
عقارات ٣٢٠٠٠٠٠	رأس المال ٤٨٠٠٠٠٠	دائنون ١٢٠٠٠٠٠
أثاث ٦٠٠٠٠٠	أوراق دفع ١٠٠٠٠٠٠	
بضاعة ١٧٠٠٠٠٠		
مدينون ٧٠٠٠٠٠		
صندوق ٨٠٠٠٠٠		
٧٠٠٠٠٠٠	٧٠٠٠٠٠٠	

وقد تم الاتفاق على قبول الأصول كما هي عدا النقدية والتعهد بالالتزامات جميعها مقابل قيمة الحصص الممنوحة لصاحب المنشأة عصام.

المطلوب:

- إثبات قيود اليومية لزيادة رأس مال الشركة وإعداد الميزانية بعد الزيادة

تمرين (٦)

بتاريخ ٢٠١٧/٦/٣٠ تقرر تصفية إحدى الشركات المحدودة المسؤولية بسبب تجاوز الخسائر المتراكمة نصف رأس المال، وكانت ميزانيتها كما يلي:

أصول	الميزانية في ٢٠١٧/٦/٣٠	خصوم
آلات	١٥٠.٠٠٠.٠٠٠	رأس المال
أثاث	١٥٠.٠٠٠.٠٠٠	٥٠ حصة × ٣.٠٠٠.٠٠٠
بضاعة	٣٥٠.٠٠٠.٠٠٠	احتياطي قانوني
مدينون	٢٠٠.٠٠٠.٠٠٠	دائنون
مصرف	١٥٠.٠٠٠.٠٠٠	أوراق دفع
خسائر متراكمة	٨٠٠.٠٠٠.٠٠٠	
	٢٥٠.٠٠٠.٠٠٠	

وقد قام المصفي بما يلي:

- (١) باع جميع الأصول بمبلغ ٩٠٠.٠٠٠.٠٠٠ ل.س.
- (٢) دفع سداداً لجميع ديون الشركة مبلغ ٧٣٠.٠٠٠.٠٠٠ ل.س.
- (٣) دفع مصاريف التصفية التي بلغت ٢٠٠.٠٠٠.٠٠٠ ل.س.

المطلوب:

- إثبات قيود اليومية اللازمة لتصفية الشركة وتصوير حساباتها اللازمة.



مصطلحات مهمة

١. **الشركات المساهمة المغفلة العامة:** شركة تتألف من عدد من الأشخاص لا يقل عن عشرة، ويكون رأس المال فيها مقسماً إلى أسهم متساوية القيمة قابلة للتداول، ولإدراج في أسواق الأوراق المالية وتكون مسؤولية المساهم فيها محدودة بالقيمة الاسمية للأسهم التي يملكها في الشركة.
٢. **الشركات المساهمة المغفلة الخاصة:** تتألف من عدد من المساهمين لا يقل عن ثلاثة ويكون رأسمالها مقسماً إلى أسهم متساوية القيمة وتكون مسؤولية المساهم فيها محددة بالقيمة الاسمية للأسهم التي يملكها في الشركة.
٣. **الشركة المحدودة المسؤولية:** شركة تتألف من شخصين على الأقل يتكون رأسمالها من حصص متساوية القيمة، وتكون مسؤولية جميع الشركاء فيها محددة بمقدار حصصهم التي يملكوها في رأسمال الشركة.
٤. **السهم:** يمثل السهم حصة في رأس مال الشركة المساهمة، أو هو الوثيقة التي تثبت حق المساهم في حصة من رأس مال الشركة.
٥. **القيمة الاسمية للسهم:** هي القيمة المكتوبة على صك السهم، وتحدد بقسمة رأس المال الشركة المساهمة على عدد أسهم رأس المال.
٦. **سعر أو قيمة إصدار السهم:** هي القيمة أو السعر الذي يصدر به السهم للاكتتاب، وقد يتساوى سعر الإصدار مع القيمة الاسمية للسهم، أو قد يزيد عليها أو يقل عنها.
٧. **القيمة الدفترية للسهم:** تمثل القيمة الدفترية للسهم نصيب السهم من صافي أصول الشركة (الأصول - الالتزامات اتجاه الغير) كما تظهر بدفاتر الشركة المساهمة في تاريخ معين، ويتم تحديد تلك القيمة بقسمة القيمة الدفترية لصافي أصول الشركة في تاريخ معين على عدد الأسهم المصدرة.
٨. **القيمة الحقيقية للسهم:** هي نصيب السهم من صافي أصول الشركة بعد إعادة تقديرها وفقاً للقيم الجارية بتاريخ معين، ويعني ذلك أنها تعادل ناتج قسمة صافي أصول الشركة بعد إعادة تقديرها على عدد الأسهم المصدرة.
٩. **القيمة السوقية للسهم:** تمثل سعر تداول السهم في سوق الأوراق المالية.

١٠. **قيمة السهم عند التصفية:** هي نصيب السهم في أموال التصفية بعد سداد جميع التزامات الشركة وتحدد هذه القيمة بقسمة الأموال المتبقية بعد سداد كافة الالتزامات على عدد الأسهم، ويراعى وجود أسهم ممتازة يتمتع حاملها بامتياز عند التصفية.

١١. **أسهم اسمية:** وهي الأسهم التي تقترن باسم مالكة، ويذكر هذا الاسم صراحة على الصك الممثل للسهم، ولا يجوز تداول هذا السهم إلا بشروط يحددها النظام الأساسي للشركة، وتدوين نقل ملكيته إلى المساهم الجديد (المشتري) في سجلات الشركة، لذلك يعتبر هذا النوع أقل أنواع الأسهم عرضة للخطر، وقد أوجب قانون الشركات في سورية أن تكون جميع أسهم الشركة المساهمة اسمية.

١٢. **أسهم لحاملها:** وهي الأسهم التي لا تحمل اسم المساهم ويذكر على صك السهم بأن السهم لحامله، وبالتالي يعتبر حامل السهم هو المالك في نظر الشركة.

١٣. **أسهم نقدية:** وهي الأسهم التي تدفع قيمتها نقداً دفعة واحدة أو على دفعات متساوية أو غير متساوية القيمة، وفي تواريخ تحددها الشركة.

١٤. **أسهم عينية:** وهي الأسهم التي تصدرها الشركة مقابل المقدمات العينية، (أصول عينية أو ميزانية منشأة) التي يقدمها المؤسسون أو المساهمون، وحسب قانون الشركات السوري ولا يجوز تداول الأسهم العينية قبل انقضاء ثلاث سنوات على إصدارها.

١٥. **أسهم منحة (مجانية):** وهي أسهم تمنحها الشركة المساهمة لمساهميها مجاناً عند زيادة رأس المال بالاحتياطات أو الأرباح المحتجزة أو أرباح إعادة التقدير.

١٦. **أسهم عادية:** وهي الأسهم التي ليس لها أية ميزة خاصة أو أفضلية من أي نوع وهي تحقق رغبة المساهم العادي وتحتصر حقوق لأصحابها فيما يلي:

- الحصول على الأرباح التي تقرر الهيئة العامة للمساهمين توزيعها كل عام.
- حضور الهيئات العامة والتصويت بنسبة ما يمتلكونه من أسهم وحق والترشيح إلى عضوية مجلس الإدارة.
- اقتسام أموال الشركة عند تصفيتها على قدم المساواة مع المساهمين الآخرين.
- الأولوية في تملك أي أسهم جديدة تصدرها الشركة المساهمة في المستقبل.

١٧. **أسهم ممتازة:** وهي أسهم تمنح أصحابها حقوقاً خاصة إضافة إلى الحقوق التي يتمتع بها حملة الأسهم العادية، مثل حق الأولوية في الحصول على نسبة من أرباح الشركة محددة ومضمونة أو الحق في أولوية استرداد رأس المال عند التصفية، أو أية ميزة أخرى في التصويت أو التمثيل في مجلس الإدارة، وقد يشمل الامتياز عدة ميزات مما ذكر.

١٨. **أسهم التمتع:** هي الأسهم التي تعطى للمساهم الذي استهلك أسهمه، وتمكن صاحبها من التمتع بجميع حقوق المساهمين الآخرين عدا حقه في استرداد قيمة أسهمه المستهلكة عند التصفية.

١٩. **حق الأفضلية في الاكتتاب:** الحق الممنوح لمساهمي الشركة بأولوية الاكتتاب في أسهم زيادة رأس المال ونسبة مساهمة كل منهم بتاريخ اكتساب الحق، ويعدّ هذا الحق ورقة مالية قابلة للتداول خلال فترة محددة، ويمنح هذا الحق للمساهمين الحاليين كتعويض عن تدني قيمة أسهمهم نتيجة إصدار الأسهم الجديدة بأقل من القيمة الدفترية أو الحقيقية، فإذا لم يرغب المساهم استخدام هذا الحق يمكنه بيعه.

٢٠. **علاوة إصدار الأسهم:** هي الزيادة على القيمة الاسمية للسهم التي يدفعها المساهم بالأسهم الجديدة ليصبح على القدم المساواة مع المساهمين القدامى، وتفرض هذه العلاوة عند إصدار أسهم جديدة لزيادة رأس المال وتحدد على ضوء حجم الاحتياطات والأرباح المحتجزة المتوفرة لدى الشركة، وكذلك على ضوء القيمة الحقيقية لصافي أصول الشركة، وتحسب نظرياً بالفرق بين القيمة الحسابية للسهم وقيمه الاسمية، حيث أن القيمة الحسابية للسهم تنتج عن قسمة حقوق الملكية على عدد أسهم رأس المال قبل الإصدار الجديد.

٢١. **رسم إصدار الأسهم:** هو مبلغ من المال تفرضه الشركة ويدفعه المساهمون عند كل سهم يكتتبون به، وذلك لتغطية مصاريف إصدار الأسهم التي تتكبدها الشركة نتيجة إصدار وطرح الأسهم للاكتتاب العام.

٢٢. **سندات القرض (أسناد القرض):** هي أوراق مالية ذات قيمة اسمية واحدة قابلة للتداول، وغير قابلة للتجزئة تصدرها الشركة المساهمة للحصول على قرض تتعهد الشركة بموجبهها بسداد القرض وفوائده وفقاً لشروط الإصدار.

٢٣. **سندات قابلة للتحويل:** هي سندات القرض تعطي حاملها حق تحويلها إلى أسهم عادية أو أسهم ممتازة، عند استحقاقها أو استدعائها ضمن القواعد والشروط الواردة في عقد القرض.

٢٤. **علاوة إصدار السندات:** هي الزيادة التي يدفعها المكتتب بالسندات على قيمتها الاسمية، أو هي الفرق بين القيمة الاسمية للسند وسعر الإصدار له، وتكون علاوة إصدار السندات عادة لقاء معدل الفائدة المرتفع على هذه السندات والذي يكون أكبر من المعدل السائد في السوق.

٢٥. **خصم إصدار السندات:** هو الخصم الذي تمنحه الشركة على القيمة الاسمية للسندات، وهو الفرق بين القيمة الاسمية للسند وسعر الإصدار عندما يكون أقل من القيمة الاسمية للسند، ويعود السبب في إصدار السندات بخصم إصدار إلى انخفاض معدل الفائدة على هذه السندات عن المعدل السائد في السوق.

٢٦. **مخصص ضريبة الدخل:** مخصص يقتطع من صافي الربح الخاضع للضريبة ويتم احتسابها وفقاً للأسس والمعدلات التي نص عليها قانون ضريبة الدخل، ويقصد بالربح الخاضع لضريبة دخل الأرباح، مبلغ الربح الصافي بعد تنزيل المبالغ الخاضعة لضرائب نوعية أخرى.

٢٧. **الاحتياطات:** الاحتياطي هو المبلغ المقتطع من الأرباح الصافية بموجب القانون، أو النظام أو العرف أو الأصول المحاسبية، أو قرار الإدارة، لتدعيم المركز المالي للشركة والمحافظة على رأسمالها، أو لمواجهة أحداث مستقبلية محتملة، كالتوسع في أعمال الشركة أو استبدال الأصول الثابتة أو السيطرة على شركات أخرى، أو مواجهة خسائر محتملة أو طارئة كالخسائر الناتجة عن الكوارث الطبيعية والحوادث

٢٨. **الاحتياطي الإجباري (القانوني):** هو الاحتياطي الذي تُلزم الشركات بتكوينه بمعدل محدد بموجب القوانين السائدة اقتطاعاً من الأرباح الصافية للشركة، ففي سورية يبلغ هذا المعدل ١٠٪ سنوياً من الأرباح الصافية للشركات المساهمة والمحدودة المسؤولية، ويستعمل هذا الاحتياطي لتأمين الحد الأدنى للربح المحدد في النظام الأساسي للشركة، ولمواجهة الظروف الاستثنائية.

٢٩. **الاحتياطي الاختياري:** هو الاحتياطي الذي يشكل بقرار من الهيئة العامة للشركة وبما لا يزيد على ٢٠٪ من أرباحها الصافية حسب قانون الشركات السوري، ويستعمل وفقاً لقرارات مجلس الإدارة أو الهيئة العامة للشركة.
٣٠. **مكافأة أعضاء مجلس الإدارة:** هي مكافأة مالية سنوية تخصص لأعضاء مجلس الإدارة في الشركات المساهمة، يحددها النظام الأساسي للشركة على ألا تزيد عن ٥٪ من الأرباح الصافية للشركة طبقاً لقانون الشركات في سورية.
٣١. **الأرباح المحتجزة أو المدورة:** هي الأرباح التي تحتجزها الشركة دون توزيعها على المساهمين، وتدور للأعوام القادمة، وغالباً حجز جزء من الأرباح في السنوات التي تتحقق فيها أرباحاً كبيرة نسبياً، لمواجهة تدني الأرباح المتحمل في السنوات التالية.
٣٢. **التصفية:** هي إنهاء النشاط الاقتصادي للشركة وزوال وجودها المادي من خلال بيع أصولها وتحصيل ديونها وسداد التزاماتها من جهة، وزوال شخصيتها المعنوية من خلال توزيع المتبقي من أموال التصفية بين المساهمين من جهة أخرى، أي زوال كل المقومات المادية والقانونية لوجود الشركة.
٣٣. **المصفي:** هو شخص من ذوي الاختصاص والخبرة تعينه الشركة أو المحكمة المختصة ويكون مؤهلاً ليقوم بإدارة أعمال الشركة عند حلها وتصفيتها من بيع لأصولها وتحصيل لديونها وسداد لالتزاماتها، وتأدية لحقوق المساهمين أو الشركاء فيها، وتمثيلها في القضايا المتصلة بأعمالها حتى انتهاء التصفية.



المصطلحات باللغة الإنكليزية

A

Account	حساب
Account balance	رصيد الحساب
Accountability unit	وحدة محاسبية
Accounting	المحاسبة
Accounting assumptions	الفروض المحاسبية
Accounting evidence	إثبات محاسبي
Accounting period	الفترة المحاسبية
Accounting principles	المبادئ المحاسبية
Accounting procedures	الإجراءات المحاسبية
Accounting records	السجلات المحاسبية
Accounting reserves	الاحتياطيات المحاسبية
Accounting system	نظام المحاسبة
Accounting transaction	عملية محاسبية (قيد محاسبي)
Accounting valuation	تقييم محاسبي
Accounting principles	المبادئ المحاسبية
Accounting reserves	الاحتياطيات المحاسبية
Accounting standards	المعايير المحاسبية
Accounting system	النظام المحاسبي
Accounts book	دفتر الحسابات
Accounts payable	حسابات الدائنين (ذمم دائنة)
Accounts receivable	حسابات المدينون (ذمم مدينة)
Accruals	مستحقات
Accrued liability	التزام مستحق
Accrued interest	فائدة مستحقة
Accrual basis	أساس الاستحقاق
Accrued expenses	مصروفات مستحقة
Accrued revenue	إيرادات مستحق
Accumulated depreciation	مجمع الاستهلاك
Accumulated income	أرباح متراكمة (مجمعة)
Above par	زيادة عن القيمة الاسمية
Adjustment	تسوية
Adjustment account	حساب تسوية
Allotment	تخصيص (الأسهم على المساهمين)
Allotment of shares	تخصيص (الأسهم على المساهمين)
Allowance for doubtful debts	مخصص ديون مشكوك فيها
Amalgamation	اندماج
Amortization	إطفاء
Annual financial statements	القوائم المالية السنوية
Annual Interest	فائدة سنوية
Annual reports	تقارير سنوية
Application	الاكتتاب
Appropriation account	حساب التوزيع

Arrear	متأخر عن الدفع
Articles of association	النظام الأساسي
Articles of incorporation	عقد تأسيس الشركة
Artificial person	شخصية اعتبارية
Assets	أصول (موجودات)
Assets fictitious	أصول وهمية
Assets fixed	أصول ثابتة
Assets intangible	أصول معنوية
Assets tangible	أصول ملموسة
At par	بالقيمة الاسمية (سعر المساواة)
Auction sales	بيع بالمزاد العلني
Auditing	المراجعة - تدقيق الحسابات
Auditor	مدقق الحسابات
Authorized capital	رأس المال المصرح به
Authorized stocks	الأسهم المصرح بها
B	
Balance sheet	الميزانية العمومية
Balance trial	ميزان المراجعة
Bearer debentures	سندات لحاملها
Bearer Stock (Bearer share)	سهم لحامله
Bearer bond	سند لحامله
Below par	أقل من القيمة الاسمية
Bill payable	ورقة دفع
Bill receivable	ورقة قبض
Bogus company	شركة وهمية
Bond discount	خصم إصدار السند
Bond indenture	عقد السند
Bond premium	علاوة السند
Bondholder	حامل السند
Bonus	مكافأة، منحة
Bonus issue	إصدار أو توزيع أسهم منحة
Bonus Shares	أسهم منحة
Book value	القيمة الدفترية
Borrowed Capital	رأس مال مقترض
Bourse	البورصة
Budget	موازنة
Bust	إفلاس
By- lows	الأنظمة الداخلية

C

Callable bonds	سندات قابلة للاستدعاء
Call rate	معدل الفائدة
Calls in advance	أقساط مدفوعة مقدما
Calls in arrears	أقساط متأخرة
Capital	رأس المال

Capital account	حساب رأس المال
Capital gain	ربح رأسمالي
Capital increase	زيادة رأس المال
Capital loss	خسارة رأسمالية
Capital reduction	تخفيض رأس المال
Capital reserve	احتياطي رأس المال
Capital stock	أسهم رأس المال
Cash Assets	الأصول النقدية
Cash basis	الأساس النقدي
Cash in hand	نقدية في الصندوق
Chairman of the board	رئيس مجلس إدارة
Chartered Accountant (CA)	محاسب قانوني
Checking account	حساب جارٍ
Circulation of share	تداول الأسهم
Circulating assets	أصول متداولة
Collateral loan	قرض برهن أو بكفالة
Combination	اندماج
Commercial law	قانون تجاري
Commercial register	سجل تجاري
Common dividends	أرباح أسهم عادية
Common Stock (common share)	سهم عادي
Companies act	قانون الشركات
Companies Public	شركة مساهمة
Company Limited Liability	شركة محدودة المسؤولية
Compulsory Liquidation	تصفية إجبارية
Consolidated loan	قرض مضمون
Convertible bonds	سندات قابلة للتحويل
Contingency reserve	احتياطي طوارئ
Controlled company	شركة مسيطر عليها (تابعة)
Controlling company	شركة مسيطرة (قابضة)
Cumulative loss	خسارة متراكمة
Cumulative preferred stock	أسهم ممتازة مجمعة الأرباح
Cumulative profit	أرباح متراكمة (مجمعة)
Current account	الحساب الجاري
Current assets	الأصول المتداولة
Current market value	القيمة السوقية الجارية
Current liabilities	التزامات متداولة

D

Debenture loan	قرض السندات
Decisions of the general meeting	قرارات الجمعية العمومية للشركة
Declaration of dividends	إعلان توزيع أرباح الأسهم
Declared capital	رأس المال المعلن
Deed of association	عقد تأسيس (شركة)
Depreciation	استهلاك

Depreciation account	حساب الاستهلاك
Depreciation method	طريقة الاستهلاك
Depreciation of fixed assets	استهلاك الأصول الثابتة
Depreciation rate	معدل الاستهلاك
Disclosure Principle	مبدأ الإفصاح
Discount allowed	خصم ممنوح
Discount earned	خصم مكتسب
Dissolution	تصفية، حل
Distribution of dividends	توزيع أرباح الأسهم
Dividend	ربح السهم
Divisible profit	ربح قابل للتوزيع
Double entry system	نظام القيد المزدوج
Doubtful debt	دين مشكوك فيه
Drawings	مسحوبات
Due date	تاريخ الاستحقاق
Due debt	دين مستحق
<u>E</u>	
Earned income	دخل مكتسب
Earned revenue	إيراد مكتسب
Earnings	إيرادات، مكاسب
Earnings per share	حصة السهم من الأرباح
Ending inventory	مخزون (بضاعة) آخر المدة
Entity	وحدة اقتصادية مستقلة
Equity	حق الملكية (الأصول-الالتزامات)
Equity capital	رأس مال الأسهم العادية
Establishment expenses	مصاريف التأسيس
Establishment of the company	تأسيس الشركة
Excess profits	أرباح زائدة
Exceptional profits	أرباح استثنائية
Extraordinary profits	الأرباح غير العادية
Extraordinary items	عناصر غير عادية
Extraordinary loss	خسارة غير عادية
<u>E</u>	
Fair value	القيمة العادلة
Family partnership	شركة عائلية
Fictitious profits	أرباح وهمية
Final accounts	الحسابات الختامية
Final balance	رصيد نهائي
Final dividend	ربح السهم آخر العام
Finance market	سوق المال (سوق التمويل)
Financial income	إيراد مالي
Financial market	السوق المالية
Financial year	السنة المالية
Financial position(condition)	المركز المالي

Financing	تمويل
Fiscal	مالي
Fiscal period	الفترة المالية
Fiscal year	السنة المالية
Fixed assets	الأصول الثابتة
Fixed capital	رأس المال الثابت
Fixed liabilities	التزامات طويلة الأجل
Forfeited shares	أسهم ملغاة
Formation expenses	مصاريف تأسيس
Forward sale	بيع آجل
Forward transaction	عملية آجلة
Founders shares	أسهم المؤسسين

G

Generally Accepted Accounting Principles(GCAP)	المبادئ محاسبية متعارف عليها
General contingency reserve	احتياطي عام للطوارئ
General obligation bonds	سندات مضمونة
General partner	شريك متضامن
General partnership	شركة تضامن
General reserve	الاحتياطي العام
Gilt-edged securities	أوراق مالية مضمونة (ممتازة)
Go bankrupt	يفلس
Going price	السعر السائد
Goodwill	شهرة المحل
Gradual liquidation	التصفية التدريجية
Gross Profit	مجمّل الربح
Guaranteed bond	سند مضمون

H

Headquarters	مقر الشركة
Hedging	تحوط
Hidden assets	الأصول السرية (المستترة)
Hidden reserve	احتياطي سري
Historical cost principle	مبدأ التكلفة التاريخية
Holding company	شركة قابضة
Hypothecated Assets	أصول مرهونة

I

Immediate Liquidation	تصفية سريعة (فورية)
Income earned	الدخل المحقق (الدخل المكتسب)
Income statement	قائمة الدخل
Income tax	ضريبة الدخل
Income tax allowance	مخصص ضريبة الدخل
Incorporate	يؤسس (شركة)
Incorporated company	شركة مساهمة
Incorporation	تأسيس شركة، دمج
Increase of capital	زيادة رأس المال

Initial capital	رأس مال التأسيس
Installment	تقسيط
Intangible Asset	أصل معنوي (ملمس)
Interest	فائدة
Interest of defaults	فوائد التأخير عن الدفع
Interest on capital	فائدة رأس المال
Interest rate	سعر (معدل) الفائدة
International accounting	محاسبة دولية
International Accounting Standards (IAS)	معايير المحاسبة الدولية
Invested capital	رأس المال المستثمر
Issuance	إصدار
Issuance costs	تكاليف الإصدار
Issue above Par	إصدار بأعلى من القيمة الاسمية
Issue at Par	إصدار بالقيمة الاسمية
Issue premium	علاوة إصدار
Issue price	سعر الإصدار
Issued capital	رأس المال المصدر
Issued Stock	الأسهم المصدرة
Issuance of Bonds	إصدار السندات
Issuance of Stock	إصدار الأسهم
Inscribed Stocks	أسهم مدرجة
Joint stock association	شركة مساهمة محدودة
Joint venture	شركات المحاصة
Joint stock company	شركات مساهمة
Journal	دفتر يومية
Journal entry	قيد اليومية
Juridical person	شخص اعتباري (شخص معنوي)
Keep a current account	يفتح حساباً جارياً
Keep books	يمسك دفاتر
Lack of capital	النقص في رأس المال
Leader shares	أسهم قيادية
Legal reserve	احتياطي قانوني
Liabilities	التزامات، مطلوبات
Limited company	شركة محدودة
Limited liability company	شركة محدودة المسؤولية
Limited partner	شريك موصي
Limited partnership	شركات توصية بسيطة
Liquid Assets	أصول سائلة
Liquidate	يصفى
Liquidate a company	يصفى الشركة
Liquidity	سيولة

Liquidator	المصفي
Liquidation	تصفية
Liquidation balance	ميزانية التصفية
Liquidator remunerations	أتعاب المصفي
Liquidator remunerations	أتعاب المصفي
Liquidation expenses	مصاريف التصفية
Listed securities	أوراق مالية مدرجة في البورصة
Listed stock	أسهم مدرجة في البورصة
Loan certificate	سند قرض
Loan interest	فائدة على القرض
Long- term debt	دين طويل الأجل
Long- term Investment	استثمارات طويلة الأجل
Long- term liability	خصوم طويلة الأجل
Long- term loan	قروض طويلة الأجل
Lower of cost or market	التكلفة أو السوق أيهما أقل

M

Majority owned subsidiary	شركة تابعة
Market capitalization	القيمة السوقية لأسهم شركة
Market index	مؤشر السوق
Market price	سعر السوق
Market value	القيمة السوقية
Marketable Securities	أوراق مالية متداولة
Matured liability	التزام مستحق الدفع
Maturity date	تاريخ الاستحقاق
Medium-term loan	قرض متوسط الأجل
Member of the board	عضو مجلس إدارة
Memorandum of association	عقد التأسيس
Mercantile bills	أوراق تجارية
Miscellaneous assets	أصول أخرى (متنوعة)
Monetary assets	أصول نقدية
Monetary capital	رأس مال نقدي
Monetary inflation	تضخم نقدي

N

Negative goodwill	شهرة سالبة
Negotiability	قابلية التداول
Negotiability of a bill	قابلية السند للتداول
Negotiable securities	أوراق مالية قابلة للتداول
Net assets	صافي الأصول
Net book value	صافي القيمة الدفترية
Net income	الدخل الصافي
Net earnings	أرباح صافية
Net fixed assets	صافي الأصول الثابتة
Net loss	صافي خسارة
Net profit	الربح الصافي

Net worth	القيمة الصافية = حق الملكية
Nominal interest	فائدة اسمية
Nominal value	قيمة اسمية
Nominal share	سهم اسمي
Non-cumulative dividends	أسهم ممتازة غير مجمعة الأرباح
Non-negotiable	غير قابل للتداول
Non-current assets	أصول غير متداولة
Non-current liabilities	خصوم غير متداولة
Note payable	ورقة دفع
Note receivable	ورقة قبض

O

Obligation	تعهد، التزام
Obligatory	إلزامي، إجباري
Obsolescence	التقادم
Opening entry	قيد افتتاحي
Opening balance sheet	الميزانية الافتتاحية
Opening inventory	بضاعة أول المدة
Operating account	حساب التشغيل
Operating capital	رأس المال العامل
Ordinary profits	الربح العادي
Ordinary shares	أسهم عادية
Organization expenses	مصاريف التأسيس
Other assets	أصول أخرى
Other income	إيرادات أخرى
Other liabilities	التزامات أخرى
Overdraft	سحب على المكشوف
Overdraw	يسحب على المكشوف
Overdue	متأخر الدفع
Owing	مستحق الدفع
Owner	مالك
Owners equity	حقوق المالكين

P

Paid-up capital	رأس المال المدفوع
Paper securities	أوراق مالية (أسهم وسندات)
Par value	القيمة الاسمية (القيمة الأصلية)
Par value capital stock	القيمة الاسمية لأسهم رأس المال
Parent company	الشركة الأم (الشركة المالكة)
Participating dividend	أرباح الأسهم المشاركة
Participating preferred stock	أسهم ممتازة مشاركة (غير محددة)
Participation	مشاركة، مساهمة
Participating in profits	مشاركة في الأرباح
Particular partnership	شركة محاصة
Partnership	شركات تضامن
Partnership contract	عقد الشركة

Partner's drawings	مسحوبات الشركاء
Patent right	حق الاختراع
Pay in advance	يدفع مقدماً
Pay in cash	يدفع نقداً
Personal accounts	الحسابات الشخصية
Petty expenses	مصروفات نقدية
Pledged asset	أصل مرهون
Possessions	ممتلكات
Preference bonds	سندات ممتازة
Preference shares	أسهم ممتازة
Preferential shareholders	مساهمو الأسهم الممتازة
Preferred depts.	ديون ممتازة
Preferred dividends	أرباح أسهم ممتازة
Preferred share(Preferred stock)	سهم ممتاز
Premium subscription	قسط اكتتاب
Pretax income	الدخل قبل الضريبة
Private company	شركة خاصة
Profit sharing	مشاركة في الأرباح
Profit and loss account	حساب الأرباح والخسائر
Profit and loss appropriation account	حساب توزيع الأرباح والخسائر
Promise to pay	تعهد بالدفع
Promissory note	كمبيالة
Promotion expense	مصاريف تأسيس
Property rights	حقوق الملكية
Pure profit	ربح صافي
Quorum	نصاب قانوني
Quota	حصة
Rate	معدل
Rate of discount	معدل الخصم
Rate of exchange	معدل (سعر) الصرف
Rate of interest	معدل (سعر) الفائدة
Rate of profit	معدل الربح
Rate of issue	سعر الإصدار
Ready assets	أصول جاهزة
Real income	الدخل الفعلي
Real interest	فائدة حقيقية
Real profits	الأرباح الحقيقية
Realization account	حساب التصفية
Realization gain	ربح التصفية
Realization loss	خسارة التصفية
Realized gain	ربح محقق
Realized loss	خسارة محققة

Realized revenue	إيراد محقق
Redemption premium	علاوة تسديد
Reevaluation	إعادة تقدير
Registered shares	أسهم اسمية (مسجلة)
Reserve account	حساب المخصص
Reissue	يعيد إصدار
Related company	شركة مرتبطة (شركة تابعة)
Reserve	احتياطي
Reserve for depreciation	احتياطي الاستهلاك
Reserve for contingencies	احتياطي طوارئ
Reserve for depreciation	احتياطي استهلاك
Retained earnings	أرباح محتفظ بها
Retained earnings statement	قائمة الأرباح المحتجزة
Revaluation	إعادة التقدير
Revaluation of assets	إعادة التقدير الأصول
Revalue	يعيد التقدير
Reversal entry	قيد عكسي
Secret reserve	احتياطي سري
Secured bonds	سندات مضمونة
Secured debt	دين مضمون
Secured liability	التزام مضمون
Secured loan	قرض مضمون
Securities	أوراق مالية
Securities exchange	سوق الأوراق المالية (البورصة)
Securities market	سوق الأوراق المالية (المفهوم العام)
Selling Value	القيمة البيعية
Senior shares	أسهم ممتازة
Seniority	أفضلية
Shareholders' equity	حقوق المساهمين
Shareholding Company	شركة مساهمة
Share capital	رأس مال الأسهم
Share certificate	شهادة أسهم
Share in Kind	سهم عيني
Share Premium	علاوة إصدار الأسهم
Share split	تجزئة الأسهم
Silent partner (Sleeping partner)	شريك موصي
Stated capital (legal capital)	رأس المال المصرح به (القانوني)
Statement of account	كشف الحساب
Statement of financial position	قائمة المركز المالي
Statement of income	قائمة الدخل
Statement partners equity	قائمة حقوق الشركاء
Statement stockholders equity	قائمة حقوق المساهمين
Stock allotment	تخصيص الأسهم

Stock company	شركة مساهمة
Stock conversion	استبدال (تحويل) الأسهم
Stock dividend	أسهم منحة
Stock exchange	سوق الأوراق المالية (البورصة)
Stockholders (Shareholders)	مساهمين
Subscription	اكتتاب (بأسهم الشركة)
Subscription form	طلب اكتتاب
Surplus reserve	احتياطي إضافي
Suspense account	حساب معلق
Short-term Investments	استثمارات قصيرة الأجل
Short-term liabilities	التزامات قصيرة الأجل

T

Take up shares	يكتتب بالأسهم
Tangible asset	أصل مادي
Tax free	معفى من الضريبة
Taxable income	الدخل الخاضع للضريبة
Taxable profit	الربح الخاضع للضريبة
Total equity	مجموع حقوق الملكية
Total income	إجمالي الدخل
Total liabilities	إجمالي المطلوبات
Total profit	إجمالي الربح
Trade Mark	علامة تجارية
Trade discount	خصم تجاري
Trade mark	علامة تجارية
Trade Credits	ديون تجارية
Trading account	حساب المتاجرة
Trading securities	أوراق مالية للتداول
Trading goodwill	شهرة المحل التجارية
Trust	اتحاد احتكاري لشركات

UNIVERSITY
OF U
ALEPPO

Uncollectible account	حساب غير قابل للتحويل
Underwriter	متعهد تغطية
Undisclosed reserve	احتياطات سرية
Undistributed profits	أرباح غير موزعة
Unearned income (revenue)	دخل (إيراد) غير مكتسب
Unissued bonds	سندات غير مصدرة
Unissued capital stock	أسهم رأس المال غير مصدرة
Unlimited liability	مسؤولية غير محدودة
Unlisted securities	أوراق مالية غير مدرجة في البورصة
Unpaid capital	رأس المال غير المدفوع
Unsecured loan	قرض غير مضمون
Unsubscribed stock	أسهم غير مكتتب بها
Unusual gains	أرباح غير عادية
Unusual losses	خسائر غير عادية

	<u>V</u>	
Valuation of assets		تقييم الأصول
Voluntary liquidation		تصفية اختيارية
Voluntary reserve		احتياطي اختياري
Value face		القيمة الاسمية

	<u>W</u>	
Wasting assets		أصول هالكة (قابلة للنفاذ)
Windfall profit		ربح غير متوقع (عرضي)
Winding up		تصفية شركة
Working Capital		رأس المال العامل
Worthless		بلا قيمة (لا قيمة له)

	<u>Y</u>	
Year-end closing		إقفال الحسابات في نهاية السنة
Year-end dividend		أرباح أسهم نهاية السنة
Year-end inventory		بضاعة آخر المدة
Yearly income		دخل سنوي
Yearly premium		قسط سنوي - تأمين
	<u>Z</u>	
Zero coupon bond		سند بدون فائدة



المراجع العلمية

أولاً) الكتب:

١. إبراهيم، محمود أحمد، المحاسبة في شركات الأموال من الناحيتين العلمية والعملية، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، ١٩٩٩.
٢. إبراهيم، محمود أحمد، خياطة، مروان عبد الوهاب، محاسبة شركات الأموال، منشورات جامعة حلب، ٢٠١١.
٣. الحارس، أسامة، أبو جاموس، فوز الدين، محاسبة الشركات، دار الحامد للنشر والتوزيع ٢٠٠٣.
٤. الزعبي، فوز، أصول محاسبة الشركات في الأردن، الطبعة الثانية، المؤلف، عمان، الأردن ١٩٨٢.
٥. السقا، حمدي، المحاسبة التجارية الحديثة، الجزء الثالث (محاسبة الشركات)، جامعة دمشق ١٩٧١.
٦. الصبان، محمد سمير، هلال، عبد الله عبد العظيم، الأسس العلمية والعملية لمحاسبة شركات الأشخاص والأموال، الدار الجامعية، الإسكندرية ٢٠٠٠.
٧. الصحن، عبد الفتاح، المحاسبة في قطاع الشركات الخاصة، أشخاص، أموال، مؤسسة شباب الجامعة، دون سنة نشر.
٨. القاضي، حسين، حمدان مأمون، نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان ٢٠٠٧.
٩. المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة في ١ يناير ٢٠١١، طلال أبو غزالة، الأردن ٢٠١١.
١٠. جليلاوي، محمد، محاسبة شركات (٢) شركات الأموال، جامعة دمشق، ٢٠٠١.
١١. جبل، علاء الدين، تحليل القوائم المالية، منشورات جامعة حلب، ٢٠١١.
١٢. حلوة حنان، رضوان، د. البلداوي، نزار فليح، مبادئ المحاسبة المالية، القياس والإفصاح في القوائم المالية، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان ٢٠٠٩.
١٣. درويش، أحمد عبد الله، ياسين، فؤاد توفيق، محاسبة الشركات - أشخاص، أموال - الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ١٩٩٠.

١٤. زواتي، عبد الكريم، قلعه جي، سامي، المحاسبة في شركات الأشخاص من الناحيتين العلمية والعملية، الطبعة الثانية، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ١٩٩٥.
١٥. شادي، علي محروس، محاسبة الشركات (شركات مساهمة)، مكتبة عين شمس، دون سنة نشر.
١٦. عبد الله، خالد أمين، محاسبة الشركات-الأشخاص والأموال-معهد الدراسات المصرفية، عمان، الأردن، ٢٠٠٢.
١٧. كيسو، دونالد، ويجانت، جبيري، المحاسبة المتوسطة، دار المريخ للنشر، الرياض ٢٠٠٢.
١٨. وائل العكشة وآخرون، محاسبة الشركات - أشخاص و أموال-دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ١٩٩٧.
١٩. ياسين، فؤاد، درويش، أحمد عبد الله، محاسبة الشركات - أشخاص وأموال، الأهلية للنشر والتوزيع ١٩٩٠.
- ثانياً القوانين:
٢٠. قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ تاريخ ١٤/٢/٢٠١١ م.
٢١. قانون التجارة السوري رقم ٣٣ للعام ٢٠٠٧.
٢٢. قانون ضريبة الدخل رقم (٢٤) الصادر في عام ٢٠٠٣ وتعديلاته بالمرسوم التشريعي رقم ٥١ لعام ٢٠٠٦.

تم تدقيق الكتاب علمياً من قبل:

أ.د ساطع رزوق أ.د عبد الناصر حميدان أ.د علاء الدين جبل

تم تدقيق الكتاب لغوياً من قبل:

أ.د أحمد دواليبي

حقوق الطبع والترجمة والنشر محفوظة

لمديرية الكتب والمطبوعات الجامعية

UNIVERSITY
OF
ALEPPO

Aleppo University Publications
Faculty of Economic



Accounting Shareholding Company

By

Dr. Mahmoud IBRAHIM

Dr. Marwan KHAYATA

Dr. Abdulsattar AL ZAHER

Academic Year

٢٠١٦-٢٠١٧